الجامعة الاسلامية في لبنان

كلية العلوم السياسية والإدارية والدبلوماسية

السياسة الخارجية الصينية بعد الحرب الباردة

(١٩٩٠–٢٠١١)

أطروحة أعدت لنيل شهادة الدكتوراه في العلاقات الدولية والدبلوماسية

إعداد الطالب

نبيل علي سرور

لجنة المناقشة

الأستاذ الدكتور محمد المجذوب	رئيساً
الأستاذ الدكتور شفيق المصري	قارىء أول
الأستاذ الدكتور جورج عرموني	قارىء ثانٍ
الأستاذ الدكتور رامز عمار	عضواً
الأستاذ الدكتور سامي أبي طايع	عضواً

خلدة

٢٠١٣

الجامعة الاسلامية في لبنان

كلية العلوم السياسية والإدارية والدبلوماسية

السياسة الخارجية الصينية بعد الحرب الباردة

(١٩٩٠–٢٠١١)

أطروحة أعدت لنيل شهادة الدكتوراه في العلاقات الدولية والدبلوماسية

إعداد الطالب

نبيل علي سرور

لجنة المناقشة

الأستاذ الدكتور محمد المجذوب	**رئيساً**
الأستاذ الدكتور شفيق المصري	**قارىء أول**
الأستاذ الدكتور جورج عرموني	**قارىء ثانٍ**
الأستاذ الدكتور رامز عمار	**عضواً**
الأستاذ الدكتور سامي أبي طايع	**عضواً**

خلدة

٢٠١٣

إن كليَّة العلوم السياسية والإدارية والدبلوماسية في الجامعة الإسلاميَّة في لبنان غير مسؤولة عن الآراء الواردة في هذه الأطروحة وهي تعبرّ عن رأي كاتبها فقط .

إهـداء

الى التي ربت وسهرت..

الى أمي الحبيبة

الى الذي حمل هميّ ، وسعى جاهداً لإرضائي..

الى أبي الحنون

الى رفيقة الدرب وأنيسة القلب

الى زوجتي الغالية مع محبتي وتقديري

أهدي بحثي

كلمة شُكر

أتوجه بالشكر الجزيل الى كل من ساهم في بحثي . أخصُّ بذلك الأستاذ المشرف الأستاذ د. محمد المجذوب ،والأساتذة المحترمين أعضاء لجنة المناقشة الذين أمدّوني بملاحظاتهم القيّمة .

آملاً أن تلقى أطروحتي هذه رضا اللجنة الكريمة ، وأن أقدم من خلالها قيمة علمية، تستفيد من خلالها الأجيال الصاعدة في رحلة البحث عن المعرفة ..

فهرس الأطروحة

****

فهرس الأطروحة

فهرس الأطروحة

****

****

تمهيد

شّكل الإنهيار السريع للمعسكر الشرقي ببنيتيه الإقتصادية والسياسية، وما تبعِه من زوال متلاحقٍ لجمهوريات الإتحاد السوفياتي في بداية التسعينات، صدمةً حادة للمحللين السياسيين وللأكاديميين على حد سواء.

وكان من الصعب بالواقع على المراقبين للأحداث الجارية على المسرح الدولي في نهاية القرن الماضي – مرحلة التحّولات الكبرى عالمياً – إدراك كيف حدث الإنهيار بتسارعٍ شديد، لم تعرفه دولة عُظمى من قبل. وإن كان لدى بعضهم قراءات أولية مُسبقة حول أزمة تلك الدولة العظمى التي تختزن بعمقها الإشكالية الكبرى المتعلقة بتطبيق المدرسة الفكرية– السياسية للنظام الإشتراكي بأبعاده المختلفة، وما كانت تنذرُ به من بوادر أزماتٍ كانت تلوح مع كل حقبة من حقبات تجتازها (المدرسة الإشتراكية) في تطبيقاتها العملية للنظريات التي نادى بها منظرّو هذه المدرسة.

وكان لتزايد الدراسات حول التراجع الأمريكي في الميادين الاقتصادية وتنامي الإضطراب الإجتماعي في الولايات المتحدة الأميركية ، الأثر في بدء التحسُّس بالمكان الذي سيصبح مركز العلاقات الدولية خلال القرن الحادي والعشرين.

وبدأت الدراسات الإستراتيجية عن "الحقبة الباسيفيكية" القادمة، وكيف أن العلاقات الدولية بدأت "متوسطية" في مرحلتها الأولى، ثم صارت أطلسية في المرحلة الثانية (الحالية)، وهي في طريقها إلى أن تكون باسيفيكية خلال القرن الحادي والعشرين.

وراحت الدراسات المختلفة تتناول شكل الصراع الدولي ومضمونه وأطرافه في المستقبل، فمنها ما إعتقد أن القيم الليبرالية والرأسمالية قد إنتصرت أو في طريقها للإنتصار،الأمر الذي يعني أن الصراع الأيديولوجي قد حُسم، "وإنتهى التاريخ" كما يقول "فوكوياما"، ومنها ما يرى أن العالم يتجه نحو كُتل حضارية تستند إلى تراث مشترك ديني ولغوي، وأن التحالفات بين هذه الكتل الحضارية هي التي ستشكل نمط الصراعات الدولية مستقبلاً، كما تصور "هنتنجون".

وبين النظريتين هناك من يُصر حتى هذه اللحظة – كالرئيس السوفياتي السابق ميخائيل جورباتشوف – على أن العلاقات الدولية مزيج من الترابط والتناقض، وأنها تتحّول بالتدرُّج من المنظور الصفري (Zero sum game) إلى المنظور غير الصفري (Non Zero sum game) الأمر الذي يعني أن "المباراة السلمية" هي التي ستصبغ العلاقات الدولية مستقبلاً (١).

وهذه التصورات والنظريات على إختلاف إتجاهاتها تعُطي للصين مركزاً مهماً في شبكة العلاقات الدولية، بعد الإنهيار المدوي للبنيتين السياسية والإقتصادية في "المعسكر الاشتراكي"، أي أنها تصنُّنف لدى أغلب الباحثين كإحدى الدول الصاعدة، على حد تعبير "بول كنيدي". وهذا الأمر يدفع إلى محاولة الإجابة عن سؤالين جوهريين:

---

١ – من محاضرة ميخائيل غورباتشوف، رئيس الإتحاد السوفياتي الأسبق ، وصاحب نظرية البروسترايكا أو "إعادة البناء"، في ٨ شباط ٢٠٠٩، في المركز الثقافي الروسي في بيروت–لبنان.

١- هل المعطيات الداخلية والخارجية التي يستند إليها هؤلاء الباحثون في تحديد مكانة الصين المستقبلية، بعد إنتهاء مرحلة ما سُمي بالحرب الباردة ،مسوّغة من الناحية العلمية، أم أنها مجرد حدس عام؟ ثم، هل المستقبل الصيني مؤهل لأخذ دور ريادي زاهر في المستقبل الآتي على المسرح الدولي، إلى الحد الذي تميل أغلب الدراسات إليه، أو تتنبأ التحليلات السياسية والإقتصادية به؟

٢- هل يدل بقاء الشيوعية في الصين على أن الفشل لم يكن إلا من نصيب التطبيقات الشيوعية في الإتحاد السوفياتي، أم أن الفشل أعمق من ذلك، وما بقاء النموذج الصيني إلا نتيجة تكيّفه مع التحولات الدولية، ولكن على حساب النظرية الشيوعية؟

إن الإجابة عن هذين السؤالين تمثل المحور المركزي لدراستنا هذه، التي تسعى إلى تحديد التطورالنوعي الذي أصاب السياسة الخارجية للصين بعد "الحرب الباردة" من خلال التعرف على الإشكاليات البحثية التالية:

أ- هل تدل بنية الثقافة السياسية الصينية الحالية على تبّدُل جوهري يجعلها أكثر إنسجاماً مع التغيرات السياسية والإقتصادية العالمية، التي إستجدت بعد إنتهاء مرحلة الحرب الباردة، في ميدان العلاقات الدولية؟ أم أن الصين تسعى لبلورة هوية ثقافية تخدم أهدافاً إقليمية خاصة بها، ولا تسعى لإحتلال مركز عالمي في الآتي من الأعوام؟

ب- هل تشكل التركيبة السكانية الصينية الضخمة والمعقدة عائقاً لطموحات بناء قوتها، ام أن النمط التاريخي لإستراتيجية الطموح الصيني الدائم إلى لعب دور إقليمي، سيجعل من هذا المتغير عامل تطوير في قوتها الدولية؟

ج- هل تتحرك الصين، من خلال دراسة تطور نظامها السياسي والإقتصادي والعسكري وشبكة علاقاتها الدولية بعد الحرب الباردة، على سُلمّ القوى الدولية نحو مركز أفضل؟ أم أن الحراك الصيني في المجال الدولي هو مرحلي أو فرعي، أو على هامش الدور الإقتصادي والمصالح التجارية المتنامية للصين في أنحاء العالم؟

من منطلق هذين السؤالين ومتفرعاتهما، تتمثل المشكلة البحثية أمامنا من خلال الأسئلة التالية:

١- هل للسياسة الخارجية الصينية دور في إدارة العلاقات الدولية، وحل المشكلات الدولية؟.

٢- هل الصين قادرة على إدارة الأزمات التي تواجهها مع جيرانها؟.

٣- ما هو مستقبل العلاقات الصينية – الأميركية في العالم عموماً، وفي منطقة الشرق الأوسط بشكل أكثر تحديداً؟.

٤- ما هي السياسة التي تنتهجها الصين في منطقة الشرق الأوسط؟.

٥- ما هو الدور المستقبلي للصين في بُنية النظام الدولي الجديد؟ وما هو تأثير الدور الصيني في التوازنات والمعادلات القائمة حالياً على المسرح الدولي؟.

ولمحاولة الإجابة عن هذه الإشكاليات البحثية، كان لا بد من البحث في جذور الثقافة القومية الصينية، كأحد مصادر الفكر السياسي الذي لا بد من العودة إليه في تشخيص ودراسة تشُكل محددات وأهداف التوجهات الصينية، تجاه البيئة المحاذية إقليمياً والعالم الخارجي، وما يختزن من تأثير مباشر أو غير مباشر في القضايا الدولية.

وعليه، فالبحث في جذور البعد الثقافي في تشّكل دور ما لدولة ما يساعدنا في تحديد أطار موضوعي – معرفي، وذلك بغية تشخيص المواقف السياسية للدولة من مشكلات داخلية قائمة، أوفي التعاطي مع أزمات دولية مستجدة، مما يلقي الضوء على عملية صنع قرارات السياسة الخارجية الصينية، لا سيما تجاه هذه الوقائع أو الظواهر، ولشخيص الآليات العملانية التي إعتمدتها الصين في كيفية التعامل مع الوقائع المستجدة على المسرح الدولي، من منطلقات وأطر سياستها الخارجية..

ومن أجل الإجابة عن التساؤلات التي وردت أعلاه، وانطلاقاً من أهداف متعددة نتطلع إلى تحقيقها، كان لزاماً الاعتماد على العديد من "المناهج الأكاديمية". وإيماناً بفكرة التكامل المنهجي، اعتمدنا على منهجية تجمع بين المنهج التاريخي في صورته المعتمدة على الخبرة والدراسة والتجربة ومنهج التحليل للمعطيات، إضافة الى اعتماد المهنج الوصفي في البحث الاكاديمي الذي يحاول الوصول إلى قوانين وافتراضات، استخدمت أداة قياس وآلية عمل وتحليل منهجي، والمنهج الواقعي الذي يعتمد تحليل الواقع كمنهج أكاديمي تحليلي يساعد في الوصول إلى النتائج المتوخاة من الأطروحة.

وبالنظر الى العنوان المطروح والمرحلة التي نحن بصدد دراسة أبعادها، فقد تحددت فترة الدراسة على النحو التالي:

أ– بداية الدراسة عام ١٩٩٠: وتمثل هذه السنة بداية مرحلة الإصلاح والإنفتاح بالمعنى الواسع للكلمة، وبدء التنفيذ الفعلي لبرنامج "التحديثات الأربعة" بعد مرحلة تمهيدية من التحُول المتسارع في عهد "دنغ شياو بنغ "الذي شكًل نقلة نوعية في التوجهات السياسية والإقتصادية في المجتمع الصيني.

ب– نهاية الدراسة عام ٢٠١١: إذ أنُ منّظري برنامج التحديثات الأربعة، وعلى رأسهم "دنج هيساو بنج" قد دمجوا الإقتصاد بالبُعد السياسي، وإعتبروهما غير منفصلين. كما إعتبروا أن العام (٢٠١١) يمثّل نقطة اكتمال استراتيجية التحديث في المجتمع الصيني يؤهله للدخول إلى مستويات الدول الصناعية، والى مستوى الدول القادرة على رسم إستراتيجية، قادرة ومستقلة، في الوقت عينه في ميدان العلاقات الدولية.

وقد اتفق العديد من الدراسات حول الدور المرتقب للصين على المسرح الدولي في الآتي من الأعوام، وتشير بعض هذه الدراسات إلى أن العام ٢٠١١ يمثل نقطة إنطلاق صلبة لسياسة الصين الخارجية، وقفزة جديدة لتمتين إنطلاقة إقتصادها العملاق في غزو أسواق

جديدة، وفي حصد المزيد من النجاحات في تسجيل حضور فاعل في بنية النظام الدولي بأبعاده الإقتصادية والسياسية ([1]).

وهكذا فإن الصين تتمتع تقريباً بكل المزايا التي تؤهلها لإحتلال مركز القوة العظمى أو ربما الأعظم، كما تقول تقديرات عدة (صادرة عن مؤسسات دولية مثل صندوق النقد والبنك الدولي، ومراكز أبحاث دولية غربية مرموقة): شعب يتمتع بتماسك ولحُمة وثقافة "كونفوشوسية"([2]) تزيد من هذه اللحُمة، مستوى تربية وتعليم يزداد رقياً يوماً بعد يوم ليُضاهي نظراءه في أكثر الدول الغربية تقدماً، ومستوى تكنولوجي يسير على وتيرة مرتفعة جداً، وقوة عسكرية هائلة تدعمها أسلحة متطورة تقليدية ونووية، قوة إقتصاديةُ يتوقع لها ان تصبح الأولى في العالم مع نهاية الربع الأول من القرن الحادي والعشرين، ومقعد دائم في مجلس الأمن يسمح للصين بممارسة تاثير كبير في مجرى "الأحداث العالمية"، وعلاقات دولية منفتحة، وقدرة على ممارسة نفوذ في عدد كبير من بلدان العالم الثالث([3])...الخ

ومن منطلق موضوعي كان لا بد من الأخذ بعين الإعتبار هذه المعطيات كافة وتحليلها قبل الحكم عليها واطلعنا على دراسات إستراتيجية متعددة أجرتها مراكز بحثية ومتخصصون في مجال العلاقات الدولية، حول التطور الذي طرأ على النظام الدولي والمتغيرات الدولية، في ضوء التحولات التي عصفت بالعلاقات الدولية المعاصرة، على خلفية عولمة زاحفة تطال كل القطاعات والميادين. وقمنا بدراسة الدور المستقبلي للقوى العظمى على المسرح الدولي، وإستنتجنا أنها تتفق جميعها على أنه –على المستوى الجيوبوليتيكي– سيكون للصحوة الصينية آثار مهمة جداً في الإقتصاد والأمن العالميين، ولاسيما إذا ما سارت الأحداث الدولية بإتجاه مشهد عالمي متعدد الأقطاب، بعد بدء تراجع الهيمنة الأميركية القائمة على تحكّم "القطب الواحد" بمسار الأحداث، بما يعيد التوازن إلى أكثر من "نقطة جذب" في العلاقات الدولية في الآتي من الأعوام ... وهذا ما سوف تتبين لنا بعضُ معالمه في سياق البحث...

****

بناء على ما تقدم، وعلى صعيد **الدراسة** التي نعدّها فإن **القسم الاول** بفصوله الأربعة والذي جاء تحت عنوان (تطور الحضور الصيني في شبكة العلاقات الإقليمية والدولية بعد الحرب الباردة) يتناول الابعاد المتصلة بطبيعة الادراك الصيني للنظام الدولي الجديد ومدى نجاح صانعي القرار في الصين في تأكيد الالتزام العقيدي من جهة والانفتاح على سياسة التغيير والتطوير من جهة مقابلة، لاسيما في مرحلة مفصلية اجتازتها الصين وينبغي أن يتحدّد فيها دورها على المسرح العالمي كذلك حاولت الدراسة رصد أبرز التغيرات التي حصلت حيث شكّل ذلك كله الاساس لفهم المنطلقات الاساسية لخريطة العلاقات

---

[1] – fan GANG “ Chine : la double voie vers l’economie de marche” , politique etrangere ,ed : No . 2(92), 1996, p,337

[2] – راجع المجلة الفرنسية : RAMSES 97, ed , Dunod Paris , 1996 , p , 116

[3] – غسان العزي، سياسة القوة، مستقبل النظام الدولي والقوى العظمى، مركز الدراسات الإستراتيجية والبحوث والتوثيق، الطبعة الأولى، بيروت، ٢٠٠٠، ص : ٢٦٩

الصين الدولية وللمنهج الحيوي والذكي الذي تتّبعه الصين في علاقاتها الخارجية، حيث تمّ في هذا القسم من البحث – كما أسلفنا أعلاه – تحليل أبرز محدّدات التطوير والتحديث الذي طرأ على دبلوماسية الصين ببعديها الداخلي والخارجي خاصة بعد انتهاء مرحلة "الحرب الباردة".

كما جرى في الفصول التالية من هذا القسم، تسليط الضوء على أبرز التحديات التي تواجه سياسة الصين الخارجية في أبعادها الداخلية والخارجية (البيئات الثلاث للدولة)، وهي البيئة المحاذية والبيئة الاقليمية والبيئة الدولية.

وقد أفردنا في هذا القسم فصلاً كاملا للعلاقات الصينية– الأميركية في أبعادها المختلفة وفي إتجاهاتها المستقبلية، لما يمثله الحضور الاميركي الطاغي على مجمل التفاعلات الدولية بمختلف إتجاهاتها السياسية والإقتصادية والعلمية وغيرها، في ظل إنكفاء روسي من جهة وإرتباك أوروبي في بلورة دور واضح ومتمايز عن التوجهات الأميركية في السياسات الدولية.

كذلك تطرق الفصل الرابع والأخير من القسم الأول من الدراسة الى معالم ومحددات السياسة الخارجية الصينية في شبكة العلاقات الدولية : العلاقات الصينية مع الإتحاد الأوروبي، والعلاقات مع دول القارة الافريقية، والعلاقات مع دول القارة الأميركية. ونظرا للبُعد ألأساسي وألإستراتيجي لتطور العلاقة الصينية– الأميركية، فقد أفردنا لها الفصل الثاني من هذا القسم كما أسلفنا، وقاربنا بالتحليل أبرز مظاهر السياسة الخارجية للصين تجاه الدول الكبرى على المسرح العالمي بعد زوال الأحادية القطبية، وفي ظل إحتدام النزاعات السياسية والصراعات الإستراتيجية والأزمات الإقتصادية التي يواجهها القرن الحالي.

وبعد تحديد التفاعلات السياسية والاقتصادية مع البيئات الإقليمية والدولية، لاحظت الدراسة أن الصين لا تطمح إلى اداء دور كوني– على الاقل في المدى المنظور من السنين القادمة– بمقدار تركيزها على دور القوة الإقليمية المهيمنة.

وربما نحيل الإستنتاج الأولي عن مستوى الطموح الصيني والدور الذي يمكن أن يلعبه دولياً في الآتي من ألأيام على الوقائع المستجدة، ومن خلال دراسة تطور الحضور الصيني، ومتابعة تبلور أبرز محدداته وأطره في ظل التطورات العالمية المتسارعة..

أما **القسم الثاني** من الدراسة فتركز على معالجة موضوع سياسة الصين الخارجية تجاه المنطقة العربية والساحة الدولية ، لا سيّما مع بروز دور الصين في بنية النظام الدولي الجديد في مرحلة ما بعد الحرب الباردة. حيث عالج الفصل الأول منه أبرز التحديات التي تواجه الصين في مرحلة ما بعد انتهاء الحرب الباردة وأهمها تحدّي اصلاح المؤسسات السياسية للدولة وتحدّي رفع مستوى التنمية الداخلية وحدود الاهتمامات الأمنية للصين ومشكلة الصين مع منظمة التجارة العالمية وما واجهته من عقبات اتجاه امتدادها الواسع في سوق التجارة العالمي.

كما تطرق الفصل الثاني من القسم الثاني إلى مراحل تطور العلاقات الصينية – العربية، حيث بدأ الفصل بتبيان أهمية الوطن العربي بالنسبة للصين، والمواقف الصينة تجاه القضايا العربية . وتناول

الفصل الثاني أيضاً جملة محددات ومقترحات وأفكار لتطوير التعاون الصيني – العربي، وصولاً إلى بلورة رؤية موضوعية لمستقبل العلاقات الصينية – العربية في ظل ميزان المصالح الذي بات يحكم العلاقات الدولية في شتى أبعادها.

أمّا مواقف الصين اتجاه القضية الفلسطينية فقد تناولها الفصل الثالث من هذا القسم، إذ تطرّق أيضا للعلاقات الصينية – الإسرائيلية التي تشهد نمواً مضطرداً.

وفي الفصل الرابع والأخير من القسم الثاني من الأطروحة، حاولنا دراسة إستشراف المكانة المستقبلية للصين، ودراسة مستوى حضورها على المسرح الدولي في السنوات القادمة، فخلصنا إلى نتيجة مفادها أنه، على الرغم من إتفاق الدراسة مع العديد من الدراسات بخصوص الأهمية المستقبلية للصين في السنوات العشر القادمة، تبقى دراستنا أقل تفاؤلاً بسرعة الصين في تحقيق مركز متقدم في شبكة العلاقات الدولية.

ويبدو أن الدراسات المتفائلة بمكانة الصين المستقبلية مدفوعة بدوافع سياسية (ولا سيما بعض الدراسات الأميركية التي تأخذ بفكرة حصار الصين قبل أن تصبح أكثر قوة) ، أو أنها تنظر إلى المسألة من زاوية واحدة اقتصادية أو سياسية. غير أن المركز الاقليمي للصين سيتعزز على الأرجح، لكن سرعة تعزيز هذا المركز مرهونة بعوامل جيو إستراتيجية تمثل اليابان والولايات المتحدة الأميركية وروسيا أطرافها الرئيسية، وذلك لأنّ المناطق ذات الموارد الكثيفة والحيوية بالنسبة للاقتصاد العالمي أو التجارة العالمية تمثل مناطق إستراتيجية لكل القوى العالمية، لما تكسبها من قوة وفعالية في البقاء في سلّم الدول المنافسة على الزعامة العالمية، كما تصبح هذه المناطق محل تنافس وصراع بين القوى الكبرى حول من يتحكم في إدارة ومراقبة هذه المناطق الإستراتيجية.

ويمكن أن نستدل في هذا الإطار بالأهمية الإستراتيجية لمنطقة الخليج لما تمثله من إحتياطي حيوي من النفط، وهو ما جعل جيمي كارتر يصدر مبدأه الشهير، المعروف بمبدأ كارتر، عندما تدخل الاتحاد السوفياتي في أفغانستان بقوله:" أيّ إعتداء على الخليج يعد إعتداء على مصالحنا الحيوية، ولا نستبعد إستخدام القوة العسكرية للدفاع عن مصالحنا"، أيّ أنّ المنطقة ذات الأهمية الإستراتيجية تصبح بالنسبة للقوى الكبرى من ضمن مصالحها الحيوية.

إنّ علاقات الدولة بالخارج تعني علاقات مصالحها، ومصالح الدولة تضم العلاقات الأمنية والسياسية والإقتصادية والثقافية وغيرها من المجالات المختلفة والمتعددة. ويُمكن اختصار جميع الأبعاد التي تمثّلها علاقات الدول الخارجية بعلاقات المصالح الإستراتيجية.

من هنا، فإن علاقات الصين الخارجية في مرحلة ما بعد الحرب الباردة قامت على تغليب العامل الإقتصادي بجميع أبعاده كمحور أساسي يحكم هذه العلاقات... ولنا في استعمال حق النقض (الفيتو) في مجلس الأمن من قبل الصين وروسيا تجاه الأحداث الحاصلة في سوريا خير دليل على أهمية المصالح الإستراتيجية في رسم سياسات الدول الكبرى اللاعبة على المسرح الدولي.

وعليه، ومن أجل تركيز الدوافع الأساسية للعلاقات بين الدول، وعلى رأسها العامل الإقتصادي بشتى أبعاده، فقد جاءت الأطروحة لتركّز على الجوانب الإقتصادية لدولة الصين ببعديها: البعد الداخلي من حيث تحسين المستوى الإقتصادي للدولة والدخل الفردي وشبكات الأمان الإقتصادي من خلال تحسين ظروف معيشة الأفراد وتعزيز البنى التحتية وشبكات الجسور والعمران، والبعد الخارجي من خلال رسم شبكة علاقات ومصالح إقتصادية واسعة، تتقاطع مع المصالح الإستراتيجية لدولة الصين على مستوى العالم بقاراته الخمس.

وفي سبيل تقديم صورة دقيقة وموضوعية من جوانب الدراسة التي نعدّها، فقد جرى الإستعانة بالجداول الإحصائية وبالمعطيات العلمية المتنوعة ، التي لا بدّ منها للاطلاع عن كثب على واقع الدولة من الناحية الإقتصادية وطموحاتها المتعاظمة لفتح أسواق جديدة عالمياً.

وممّا لا شك فيه فإن البحث العلمي الجاد يظل مدفوعاً بهاجس الحفاظ على الموضوعية، وعدم الاكتفاء بالتوصيف الجامد للوقائع السياسية، وهذا ما يتطلب في أحيان كثيرة قراءة إستشرافية للاحداث السياسية، وربطها بالعناصر الاساسية التي تحكم بنية النظام السياسي للدولة، وصولاً إلى وضع تصور كليّ لمحددات وأطر صناعة القرار السياسي في شتى مجالاته..

وإيماناً منّا بضرورة اعطاء البُعد الموضوعي المقترن بالمعاينة الواقعية للمؤسسات الصينية ودوائر صناعة أو صياغة القرار السياسي للدولة، فقد إستفدنا من تعزيز معلوماتنا المباشرة عن الصين من خلال زياراتنا المتكررة (أربع مرات في الأعوام ٢٠٠٣-٢٠٠٨-٢٠١٠-٢٠١٢) الى هذه الدولة المتسارعة النمو من الناحية الإقتصادية، وذات الحضور البارز والمتصاعد على المسرح الدولي. ومن خلال عملنا في وزارة الإقتصاد والتجارة اللبنانية، شاركنا في دورات وندوات دراسية تتناول أوضاع الصين العامة، ولا سيما أوضاع الصين من الناحيتين الإقتصادية والسياسية، واطلعنا عن كثب –من خلال الزيارات الميدانية المشار اليها أعلاه– على التجربة الصينية بمختلف أبعادها التنموية والسياسية، وفي مجال تحسين ظروف الشعب من مختلف نواحي الحياة.. مع التركيز على سياسة الصين الخارجية ومحددات وأطر هذه السياسة ..

وكانت لنا على هامش الندوات الدراسية لقاءات مع مسؤولين صينيين من مختلف القطاعات. كما كانت لنا جولات نقاش موضوعية مطوّلة مع دبلوماسيين صينيين ومسؤولين من الحزب الشيوعي الصيني عن أطر ومحددات وآفاق السياسة الخارجية الصينية، وواقع المعطيات التي تحكمها في ظل المتغيرات الحاصلة على المسرح الدولي.

والدراسة التي بين أيدينا قد تطلبت جهدا وعناءا كبيرين قبل إبصارها النور.. ولكن عناء التعب يخفف من وطأته الشعور بالرضا الذي يحصل عليه الباحث أو الطالب ، بعد أن يرى جهده حاضرا في مؤلف أكاديمي ، يسعى لأن تتوافر فيه كل مقومات الموضوعية ومؤهلات البحث العلمي الجدير بالنجاح ، والذي يمكن من خلاله تعميم الفائدة والمعلومات لكل باحث أو دارس.

وقد حرصنا في هذه الدراسة على الإستعانة بالمراجع المختلفة. وحاولنا قدر الإمكان استخدام المراجع الصينية المترجمة، إلى جانب المراجع باللغتين الإنكليزية والفرنسية، وبعض المراجع العربية على ندرتها، إضافة للإستعانة بشبكة الإنترنت..

ولعلّنا نسدّ من خلال هذه الدراسة فراغاً في المكتبة العربية حول الموضوع الذي نعالجه ، فنحن ندرك النقص الشديد في المراجع العربية عن منطقة شرق آسيا على الرغم من أهميتها الإستراتيجية ، ولا سيما في المجالين السياسي والاقتصادي ، اللذين يشهدان تحولات متسارعة.

****

أخيراً أشكر الأستاذ القدوة المشرف الكريم **أ.د. محمد المجذوب** الذي أولاني عظيم الاهتمام وزودني بالنصح والتصويب والأفكار التي أغنت البحث ، ولم يوفر وقته بالمتابعة والرعاية لي بالإشراف والتوجيه، مما أكسب البحث قيمة مضافة من الغِنى ، من حيث تنوع المصادر وعمقها المرجعي، وفي تصحيح الأخطاء اللغوية، وفي تقديم الأفكار وتزويدي ببعض الوثائق والمستندات ذات الصلة.

كما أشكر كل الأساتذة الكرام، الذين أشرفوا وتابعوا مراحل إعداد هذا البحث، وأمدّوني بالنصح اللازم من خلال خبرتهم الغنية، الممهورة بسنوات من العمل البحثي والأكاديمي الجاد، وهذا ما منحني مزيداً من التركيز والدقة والموضوعية، التي يتوق اليها كل طالب باحث عن قيمة علمية يقدمها..

وأسألُ الله أن يكون هذا البحث، بالإضافة إلى ما كُتب وأُلّف في علم العلاقات الدولية، وكل العلوم والمعارف التي تتصل به، إسهاماً جديدا يُغني المكتبة العربية بما يتضمنه من معلومات ومواد، ويرفد الجيل الآتي الباحث عن المستقبل الأفضل بالعلم والمعرفة ، فهما سلاحُ كل تقدم ورقي ..

والله ولّي التوفيق

القسم الأول:

تطور الحضور الصيني في شبكة العلاقات الإقليمية والدولية بعد الحرب الباردة

بعد وفاة الزعيم الصيني ماو تسي تونغ في العام ١٩٧٦ توفي رئيس الوزراء والشخصية الفذة في الحكم (شوان لاي) ، وبعد عامين من الخلافات الداخلية التي حصلت فيها مجموعة متغيرات سياسية في الصين ، وصلت الى الحكم قيادة تمتلك رؤية مختلفة عن الرؤية التي كانت تسود في الفترة السابقة.

هذه الرؤية عمل بها ورسخها الرئيس دنج شياو بنغ. تبعا لذلك تغيرت الأولويات بالنسبة للقيادة في الصين ليتصدر الأولويات هدف الإصلاح الإقتصادي وتحقيق مستوى من العيش الكريم ، وصولا الى تحقيق رفاهية المواطن الصيني ورقيّه وتحقيق تقدم ونمو مضطرد على جميع مستويات المعيشة .

إن إستلام قيادة جديدة لزمام الأمور في الصين في العقدين الأخيرين من القرن الماضي كان قد أشّر لبداية جديدة في مسيرة الصين والتي إنتقلت فيما بعد بالصين الى مستويات إقتصادية متقدمة والى سياسة إنفتاحية على العالم بعد سنوات طويلة من العزلة والقيود.

لقد إستطاعت التجربة الصنية الناجحة أن ترتقي بالصين الى مكانة متقدمة بين الدول على الصعيد العالمي، ومكنت الصين من أن تلعب حاليا – ومستقبلا– أدوارا عالمية على قدر كبير من الأهمية، فضلا عن دورها المؤثر والفعال في المحيط الآسيوي.

لقد أعلنت الصين أن الإنفتاح على العالم الخارجي يُعدّ من السياسات الرئيسية التي تتمسك بها دون أي تغيير . فاللصين أهمية لا يمكن إغفالها عند الحديث عن الدول التي تلعب دورا فعالا في تشكيل التفاعلات السياسية الدولية . وإن كان هذا الدور يختلف بإختلاف المنطقة – حسب أهميتها بالنسبة للصين – ونوع القضية المطروحة.

فكيف بنت الصين نظامها الإقتصادي الذي إستطاعت من خلاله القيادة الصينية أن تمتلك رؤية مختلفة عن الرؤية التي كانت تسود في الفترة السابقة ؟ وما هو النموذج أو الرؤية التي عمل بها ورسخها الرئيس الإصلاحي دنج شياو بنج ؟ وتبعا لذلك كيف تغيرت الأولويات بالنسبة للقيادة الصينية ليتصدر الأولويات هدف الإصلاح الإقتصادي وتحقيق مستويات من الرفاهية مرضية للمواطن الصيني ومن ثم الإنفتاح على العالم الخارجي ؟

ثم كيف تطور الحضور الصيني في شبكة العلاقات الدولية بعد الحرب الباردة ؟ وكيف كانت العلاقات الصينية تتطور مع دول الجوار الإقليمي ؟ وما هي المراحل التي قطعتها والعقبات التي واجهت تطور العلاقات بين الصين والولايات المتحدة الأميركية ؟ وما هي العوامل المؤثرة على هذه العلاقات؟ وماهي الإتجاهات المستقبلية التي يمكن أن تحكم العلاقات بين الدولتين راهنا ومستقبلا؟.هذا ما عالجته الفصول الثلاثة الأولى من القسم الأول من البحث .

وفي الفصل الرابع من هذا القسم الذي يحمل عنوان **الصين في شبكة العلاقات الدولية** إستعرضنا العلاقات بين الصين ودول أوروبا وسُبل تطويرها والعقبات التي تواجهها، مع الأخذ بعين الإعتبار للتأثير الأميركي على هذه العلاقات ، ثم سنتطرق الى العلاقات الصينية – الأفريقية الآخذة بالتطور والتفاعل بشكل ملحوظ ، وكذلك سنستعرض واقع علاقات الصين مع دول اميركا الجنوبية ، وختاما سنتطرق الى

علاقات الصين مع دول اميركا الشمالية ، ولاسيما كندا نظرا لأهميتها الجغرافية وغناها بالمواد الأولية والنفط.

وخلاصة القول أن عرض واقع الحضور الصيني في شبكة العلاقات الدولية ودراسة طبيعة الإدراك الصيني للمتغيرات التي أصابت النظام الدولي الجديد بعد إنتهاء الحرب الباردة ، يتطلب منا الوقوف عند المرحلة الجديدة التي دخلتها الصين في مسيرتها ، والتي قطعت من خلالها شوطا غير قليل في المجال الإقتصادي ، الذي مكنها فيما بعد من ترسيخ مكانتها الإقليمية والدولية .

بناء على ما تقدم ومن خلال عرض مضامين وتطبيقات سياسة الإصلاح والإنفتاح على العالم ، والتي أشرت لبداية جديدة في مسيرة الصين الشعبية ، يمكن لنا أن نستنتج، كيف تم تسخير السياسة الخارجية الصينية لتكون في خدمة السياسة الداخلية لتحقيق الأهداف المرّجوة وبالعكس.

****

الفصل الأول:

طبيعة الإدراك الصيني للنظام الدولي الجديد

إن تغيّر البنية الهيكلية للنظام الدولي قد حرّر الحركة السياسية الخارجية الصينية من جملة قيود كانت تكبلها، وفتح أمامها هامشاً واسعاً وفرصة جديدة كي تتعامل مع جملة قضايا ربما كانت تُعّد في عهد القطبية الثنائية ،حكراً على القوتين العظميين، الولايات المتحدة الاميركية والاتحاد السوفياتي السابق.

لقد ارتكز الادراك الصيني للتحولات العالمية بعد إنتهاء مرحلة الحرب الباردة على الرغبة في حماية تجربة الاصلاح الاقتصادي، والمحافظة على طابعها الخاص، وإيجاد الشروط الملائمة لاستمرارها واللازمة لانجاحها ، لما لها من أهمية في بناء دور الصين المستقبلي ، في نظام دولي أخذت معالمه ترتكز على معطيات إقتصادية.

وأدركتْ الصين كذلك ضرورة أن يكون لها دور متميّز في تفاعلات البيئتين الاقليمية والدولية، ولهذا تحركت باتجاه مجموعة قضايا كانت بمنزلة محاور أساسية تعين على كشف حقيقة المتغيرات في نمط التفكير الصيني ونماذجه السلوكية للتحول من موقع "الانحسار النسبي" في مرحلة القطبية الثنائية، إلى الانفتاح النشيط في مرحلة القطبية الأحادية، الأمر الذي فرض على الصين أن تجهز نفسها للبحث عن مقومات دور جديد يتلاءم وحقائق التغيير ،وأن تثبت من خلاله مكانتها الدولية.

وفي مقدمة مظاهر التغيير، تاتي الأيديولوجيا التي لم يعد لها الدور الحاسم نفسه في تشكيل رؤية الصين، وصياغة أنماط تفاعلاتها الخارجية. وقد يصح القول إن الصين تلجأ – في بعض الاحيان– إلى المبررات الايديولوجية كمحدد للرؤية، إلا أنها تراجعت إلى حد كبير أمام مقتضيات المصالح الوطنية.

لقد نظر الصينيون إلى القانون الدولي باعتباره أداة يمكن ان تخدم أهداف السياسة الخارجية لبلدهم، ومن ثم رأوا ضرورة المشاركة في تدعيم الشرعية الدولية، وخاصة أن نظام الشرعية الدولية يمكن أن يستمر دون مشاركة الصين فيه. وتكون النتيجة هي تقييد حركة الصين في المجتمع الدولي، وهذا لا يخدم مصالحها وتوجهاتها الجديدة.

ولما كانت المشاركة في الشرعية الدولية من جانب الصين تقتضي شرح وتبرير السلوك الصيني في ضوء معايير الشرعية الدولية، فإن المعضلة كانت، إما مواجهة هذه الشرعية والتناقض معها، ومن ثم مع أهداف وتطلعات المجتمع الدولي، وإما التوافق معها وقبول معاييرها. وكان البديل الثاني هو الارجح أملا في خدمة مصالحها القومية.

وفي الواقع، فإن سبيل التوافق مع الشرعية الدولية كانت ترافقه جملة عوائق. فعلى سبيل المثال، كان مفهوم المصلحة القومية بالنسبة للصين التي تصّر على السيادة المطلقة للدولة كأساس للعلاقات الدولية، يعني المعيار الذي يحدد السلوك القانوني في المجال الدولي، ومن ثم فهو المعيار الذي تتصرف في ضوئه، أي أنها تتصرف وفقاً للضوابط التي ترى فيها ما يخدم مصلحتها القومية.

وإستكمالاً لرؤيتها الرافضة لإنفراد دولة واحدة بمقدرات النظام الدولي، فإن الصين لا تميل إلى الدخول في تحالفات مع دول أخرى أو تشكيل جبهات في مواجهة قوى معينة. وحرصت على تنحية الخلافات الايديولوجية بينها وبين دول المنطقة جانباً، وتنمية علاقات قوامهاالمصلحة المتبادلة،حتى نجحت في استقطاب استثمارات ضخمة قدرت عام ١٩٩٥ بما يزيد على ٥٠ مليار دولار ([١]).

وفي هذا الفصل من دراستنا سنعالج في أربعة مباحث : الصين وسياستها الخارجية والتحولات الدولية، وإعتماد سياسة متطورة ، وأطر صناعة القرار السياسي، ودور المؤسسة العسكرية .

<u>المبحث الأول</u>: الصين : سياستها الخارجية والتحولات الدولية

إن طبيعة الادراك الصيني للمتغيرات التي أصابت النظام الدولي الجديد بعد إنتهاء الحرب الباردة، جعلت السياسة الخارجية للصين تأخذ بعين الاعتبار الابعاد الرئيسية للمعطيات المتغيرة في المجال الدولي، لا سيما في نطاق تفاعلاتها في البيئتين الاقليمية والدولية، وبالمقدار الذي يهمّ الصين في إنطلاقتها نحو المزيد من فعالية الدور والحضور ([٢]).

وبالواقع، فإن الادراك الصيني للتحولات العالمية، جعلها لا تعوّل كثيرا في تقويمها للسلوك الدولي ومعايير الشرعية الدولية على التوزيع العالمي للقوة والنفوذ ، بقدر ما تعوّل على حجم الاستفادة والضرر الذي يمكن ان يلحق بها من جرّاء هذا السلوك.

---

[١]– راجع مقالة صالح عبد العزيز بعنوان : كيف إستطاعت الصين النهوض من سباتها ، صحيفة الحياة ، في ٤ شباط ٢٠٠٩، ص١٤

[٢]– راجع: دراسة ابراهيم الاخرس، "الصين الخلفية الايديولوجية والنفعية البراجماتية"، دار الأحمدي – الكويت ، ط١، ٢٠٠٦، ص ٤٨.

فضلاً عن ذلك أصبحت الصين أكثر إقبالاً على الالتزامات الدولية، وأكثر إنخراطا فيها من ذي قبل، وذلك بحكم المتغيرات الداخلية (كسياسات الاصلاح الاقتصادي مثلا) التي رتبت عليها العديد من الالتزامات الخارجية ([١]).

وعلى صعيد هيئة الامم المتحدة، يبدو أن الصين عازمة على أن تحقق دورا أكثر فاعلية في المجتمع الدولي، وبخاصة من خلال تفعيل دورها في مجلس الامن التابع للهيئة الدولية، وذلك لايمانها بضرورة دعم جهود هذه الهيئة لتثبيت دعائم الامن والسلم، وتحقيق الاستقرار، حيث لا يوجد لها بديل في الساحة الدولية، لتحقيق هذه الغاية. ومن الواضح أنه كلما تمت تقوية دور مجلس الامن، زاد نفوذ الصين، وذلك لتمتعها بالعضوية الدائمة في مجلس الامن، وحق النقض .

وعلى هذا الأساس كان من الطبيعي أن تصّر الصين على أن تتدخل هيئة الامم المتحدة بصورة مباشرة في سياسات حل الخلافات والنزاعات الدولية لزيادة نفوذها من خلال هذه الهيئة، لاسيما وأن نفوذها خارج الهيئة أقل أهمية نسبياً من نفوذ الولايات المتحدة الاميركية، ولكنهما يتمتعان داخلها بحقوق متماثلة، الأمر الذي يساعد على وجود ميدان للتنافس النسبي،وعلى تقليل الفجوة في مستوى النفوذ ، وإن كانت الولايات المتحدة الاميركية تدعم مركزها في مجلس الأمن من خلال نفوذها الخارجي.

وترى الصين أن العقوبات الدولية، وبخاصة الحصارات الاقتصادية، تفترض أن تتوافق والشرعية الدولية وميثاق هيئة الامم المتحدة، وأن تكون بموافقة مجلس الامن ([٢]).

وأمام تراجع دور المتغير الإيديولوجي والأولوية المعطاة لسياسات الأمن الإقليمية ومحدودية الدور المنوط بالقوة العسكرية ، إنصرف إهتمام القيادات الصينية الى مشكلات أخرى تؤمن سبل معالجتها فرصاً للإرتقاء بالصين الى مصاف القوى الفاعلة والمؤثرة في التفاعلات السياسية الدولية ، وفي عالم تعطى فيه الأولوية لشروط التمييز في ميدان النمو والتنافس الإقتصاديين . وفي الواقع فإن المعضلة الإقتصادية شكلت ، ومنذ عام ١٩٤٩ هاجساً مقلقاً في تفكير القيادات الصينية ([٣]) وتضافرت جملة عوامل داخلية (كمحدودية القدرات والموارد الإقتصادية وتراجع الخطط التنموية) ، وأخرى خارجية (الموقفان الأميركي والسوفياتي) في أن تبقى الصين ضعيفة داخلياً وغير مؤثرة خارجياً ، وشكلت هذه العوامل كوابح حقيقية حالت دون ان تضطلع الصين بدور عالمي يؤمن ها مكانة متميزة .

إلا أن محاولات الصين في أن تصبح قوة إقتصادية كبيرة وبارزة على الساحة الدولية تعود الى عام ١٩٧٨، بعد أن تم التخلي عن أيديولوجية الثورة الثقافية التي أعلنها الزعيم الصيني ماو تسي تونغ ،

---

[١]–راجع دراسة صلاح سالم زرنوقة، "الصين : التحولات الداخلية والسياسة الخارجية " ، في مجلة السياسة الدولية، العدد ١٣٢، نيسان ١٩٩٨، ص ٥٦.

[٢]– الصين الخلفية الايديولوجية والنفعية البراجماتية، مرجع سابق ص ٤٥.

[3]- Information Office of the state council of the peoples Repuplic of China issue in China(Beijing , Octobre,2009),3-4

وتبني سياسة ألإصلاح والإنفتاح التي أعلنها الزعيم دنغ شياو بنغ الذي أعطى الأولوية للنمو الإقتصادي وعده متقدماً على الإعتبارات الأيديولوجية ؛ حيث كان يرى أنه من الضروري الإنفتاح على أسواق العالم وتطوراته وأسليبه التقنية بهدف تحديث الإقتصاد والصناعات الصينية والإرتقاء بها الى مكانة متقدمة .

وهكذارأينا كيف ان الحكومة أعلنت في عام ١٩٩٢عن موقفها الداعم لتنمية المؤسسات الخاصة ، رامية بذلك الى إقامة إقتصاد إشتراكي مطعم بإجراءات إقتصاد السوق . وعلى هذا فقد اعلنت الدولة مجموعة من الإجراءات شملت تقليل القيود المفروضة على نطاق عمليات القطاع الخاص ، وتشجيع تنمية إنتاجه التصديري ، ومشاركته في مشروعات مشتركة برأسمال دولي . وكذلك سمح بإبرام إتفاقيات القروض وعقود التجهيز . وفي هذا المجال أيضاً تأتي أهمية السياسة التقنية كواحدة من أبرز السياسات التي إتبعتها الصين لإصلاح إقتصادها . فالقيادات الصينية تدرك الأهمية المتزايدة للدور الذي يمكن أن يؤديه المتغير التقني كعامل اصيل يعزز نهوضها الإقتصادي . كما تدرك هذه القيادات أن تطبيق المعرفة العلمية والتقنية يمكن أن يفرز مجموعة نتائج تؤثر في فعاليتهاالإقليمية ، وفي مجمل تفاعلاتها الدولية .

وفي إطار السياسة التجارية الخارجية والإستثمارية ، إرتكزت الصين على مبدأ تشجيع ودعم اللامركزية الشاملة منذ العام ١٩٨٥، ووضع خطة لربط المؤسسات والمناطق الصناعية بالسوق الدولية ؛ ما ادى الى توسيع نطاق هذه المؤسسات ودخولها سوق التنافس الدولي ، وكذلك تشجيع جذب الإستثمارات الأجنبية في مجال التقنيات المتقدمة ، وفتح الطريق أمام التكتلات الدولية التي يمكنها نقل التقنيات المتقدمة ورؤوس الأموال .

١- الإنفتاح على العالم الخارجي كرافعة للإقتصاد

على الصعيد الإقتصادي ، تُعتبر الصين للفترة من عام ١٩٤٩ ولغاية العام ١٩٧٩ دولة فقيرة إقتصادياً . حيث دخل الفرد متدني جداً . وكذلك مجمل ناتجها المحلي ةمعدل نموها الإقتصادي . أما الإستثمار الأجنبي فلم يكن له وجود في الصين قل عام ١٩٧٨، وكذلك إسهامها في مجمل التجارة العالمية كان نسبة قليلة جداً لا تتناسب مع حجمها .

ومن منطلق الإدراك الصيني للوقائع الدولية المستجدة بعد مرحلة الحرب الباردة ، كان لابد للقيّمين على التجربة الصينية من مختلف جوانبها أن يعملوا على ملائمة أو تكييف النموذج الصيني بما يتناسب مع طبيعة وحجم المتغيرات التي حدثت.

وهنا كان لا بد لقادة الصين أن يعملوا على تسخير السياسة الخارجية لتكون في خدمة السياسة الداخلية لتحقيق الأهداف المرجوة والعكس صحيح . فكان خيار الإنفتاح على العالم الخارجي خياراً أساسيا بعد العام ١٩٧٨([1]) .

[1]- Fan GANG ,'' Chine, La double voie vers L'economie de marche'', Politique etrangere. No2/92,p;337

وقد أدركت القيادة الصينية بقيادة دنج شياو بنج التي إستلمت الحكم عام ١٩٧٨ أن النهوض بالصين يتطلب أولاً النهوض بالإقتصاد الصيني . فهو يرى أن المهم هو أن تحصل الصين على التكنولوجيا ورؤوس الأموال التي تحتاجها من أجل نهضتها .وهذا الأمر لا يمكن أن يتحقق من دون إتباع سياسة خارجية مفادها الإنفتاح على مختلف دول العالم . فمثل هذه السياسة تكون كفيلة بتهيئة البيئة الملائمة – بيئة مسالمة – لسياسة إقتصادية ناجحة ([١]).

إن الإنفتاح على العالم الخارجي يُعدّ من السياسات الرئيسية التي تتمسك بها الصين دون ثمة تغيير . بالإضافة الى جذب رؤوس الأموال الجنبية والتكنولوجيا المتقدمة ، ودراسة التحارب الناجحة في التخطيط والإدارة الإقتصادية في الدول الأجنبية ، وتشجيع مؤسسات الدول للمشاركة في المنافسة بالأسواق العالمية وتعزيز تعميق الإصلاح الداخلي والتنمية الإقتصادية ([٢]).

وسوف نتطرق بشكل سريع الى خصوصية التجربة الصينية ، التي كانت كفيلة بعدم تعرضها للفشل كما حصل مع تجارب أخرى في بعض الدول الشيوعية .وما ميّز هذه التجربة هو أنها جاءت على عدة مراحل ، مما جعل لها حصانة من الفشل أو الإخفاق الذي يمكن أن يصيبها لو طبقت بصورة غير مدروسة .

كما أنها تميزت بأنها إستطاعت المزاوجة بين إقتصاد السوق والإقتصاد الإشتراكي بطريقة تمكنت من خلالها الإستفادة من المزايا التي يوفرها نظام إقتصاد السوق والإقتصاد الإشتراكي مع بقاء سيطرة الدولة على الإقتصاد .

وفيما يلي أبرز معالم هذه التجربة الصينية أو ما يعرف بالنموذج الصيني ، الذي إستطاعت الصين من خلاله تجاوز الثغرات التي عرفها تطبيق الإشتراكية ، حيث قدمت نموذجا في إدارة الشأن الإقتصادي والسياسي لإدارة البلاد ، مما جعل دولة الصين تنطلق نحو العالمية بخطوات متسارعة .

٢–النموذج الصيني وتحديات الإصلاح والإنفتاح

لقد كان أول هدف من أهداف السياسة الخارجية الصينية يتمثل في ترتيب أوضاع الصين الداخلية . فهناك علاقة وثيقة بين ما حصل في الصين من تغيرات داخلية وتوجهات سياستها الخارجية .

[١] ـ كان دنج شياو بنج – قبل الشروع بالثورة الثقافية – يتزعم تيار يدعو الى قدر من الليبرالية في الجانب الإقتصادي ، إلا أن هذا التيار قد تم تقييده بالثورة الثقافية من خلال فرض الإقامة الجبرية على دينج شياو بنج عام ١٩٧٦. الا أن هذا التيار قد تنامى بسبب الآثار السلبية للثورة الثقافية . للمزيد راجع : سون بي سون ، الصين تحت الإصلاح والإنفتاح ، بغداد ، مجلة شؤون سياسية ، العدد ١٤،٢٠٠٥، ص ١٢٤.

[٢] ـ راجع : د. عبد العزيز حمدي عبد العزيز ، التجربة الصينية : دراسات ابعادها الأيديولوجية والتاريخية والإقتصادية ، القاهرة ، أم القرى للطباعة والنشر ، ٢٠٠٧،ط٢، ص ٥٠

فالتحديث الداخلي يحتل مكانة بارزة في السياسة الخارجية الصينية . وهذه المكانة أرستها القيادة التي جاءت بعد ماو تسي تنغ ، التي كانت تحمل توجهات للمستقبل تختلف عن التوجه الماوي ([١]).

إن كل ما يجري في الصين من إصلاحات إقتصادية وإنفتاح على دول العالم وخصوصاً الدول الغربية ، يستند الى التجربة الإقتصادية التي كان وراءها الرئيس الصيني السابق دنج شياو بنج وقد جسّد هذا التوجه بمقالته الشهيرة : " ليس المهم لون القط أبيض أم أسود .. ما دامت القطة تصطاد الفأر فهي قطة جيدة "

وإن فهم التجربة الصينية أو "النموذج الصيني" على حقيقته يتطلب وضعه في إطاره التاريخي والثقافي والإستراتيجي، مع محاولة الوقوف على الملامح الأساسية لمسيرة الإصلاح الإقتصادي التي بدأت في هذا البلد العريق منذ أواخر السبعينات ، (ولا تزال مستمرة) ، ودراسة مستقبل الصين في ظل العلاقات السياسية الدولية ، وفق التطورات المستجدة على المسرح الدولي .

لقد إرتكزت إستراتيجية التنمية الأولى ، التي إبتدأت منذ ميلاد دولة الصين الشعبية عام 1949 على النظرية الماركسية اللينينية وتكيفها مع الواقع الصيني ، الذي قاده وخطط له زعيم الصين ماو تسي تونغ .

ولقد درست القيادة الصينية التجربة السوفياتية وتجربة دول أوروبا الشرقية والتي نجم عنها إنتهاء سياسيا . وبموجب ذلك فقد جاءت عمليات الإصلاح الإقتصادي من داخل وتحت مظلة الحزب الشيوعي نفسه وليس إنقلابا من فئات سياسية خارجية كما حصل في أوروبا الشرقية . كما لم تتخلى القيادة الصينية عن أولوية القطاع الزراعي لصالح القطاع الصناعي ، كما هو شأن التجربة السوفياتية والأوروبية الشرقية ، حيث أسهم ذلك في تعجيل الفشل الإقتصادي ومن ثم السياسي والأيديولوجي في هذه التجارب .

فالعمل بأسلوب الإنتقال من مرحلة الى أخرى بشكل تدريجي هو ما يميز التجربة الإقتصادية الصينية ، حيث العمل بنظام إقتصاد السوق ومغادرة نظام التخطيط المركزي .

فقد إقتصرت التجربة في البداية على مناطق محدودة والعمل على نقلها الى كل المناطق في البلادفي حال نجاح التجربة . كما إن الأسلوب التدريجي كان واضحاً أيضاً في أن تقتصر تجربة الإصلاح على قطاع معين ثم تعميمها على القطاعات الأخرى . فتم إختيار قطاع الزراعة ، ثم إنتقلت الى القطاعات الأخرى . إن هذا الأسلوب قد ساعد على إستمرار التجربة وعدم فشلها.

---

[١] - د . محمد جواد علي ، دراسة في تجربة البناء والتحديث الصينية ١٩٨٥-١٩٩٧، مجلة دراسات إستراتيجية ، مركز الدراسات الدولية بجامعة بغداد ، العدد الرابع ٢٠٠٨، ص ١٥

وهكذا وجدنا أن عملية الموازنة في مرحلة الإصلاح الإقتصادي (1979-٢٠٠٩) أخذت منحىً إنتقاليا متوازنا في المراحل اللاحقة ، وإعتمدت هذه الإستراتيجية على التوازن فيما بين الزراعة والصناعة ، كما إعتمدت داخل القطاع الصناعي على تنمية فروع الصناعة الثقيلة دون إهمال الصناعة الخفيفة ، وإعتمدت هذه الإستراتيجية في التنمية الصناعية على تطوير أساليب الإنتاج عالية التقنية ، وإقامة المناطق الصناعية في خمس مناطق من الصين ([١])، جنباً الى جنب أساليب الإنتاج التقليدية ([٢]).

كماُ وصفت المرحلة الأولى في خطوطها العامة بالتوازن ما بين ملكية رأس المال الخاص ورأس المال العام ، وما بين رأس المال الوطني(العام والخاص) ورأس المال الأجنبي في معادلة تحمل إشتراكية السوق او الإشتراكية وفق " النموذج "الصيني" .

ونجم عن إستراتيجية التنمية التي إنطلقت من سياسة الإصلاح الإقتصادي ، تغيرات ديناميكية سريعة في بنية الإقتصاد الصيني ، وتمثلت هذ التغيرات في تحول هام في الهيكل إنتاجي للصناعة التحويلية ، رافقه درجة كبيرة من التطور التكنولوجي ، مما أدى الى تحسن في الإنتاجية الكلية لعناصر الإنتاج ، الأمر الذي أدى الى إحداث نقلة نوعية في تركيبة الصادرات . كما وأدى ذلك كله الى إرتفاع حقيقي في معدلات نمو الناتج المحلي، حيث وصلت معدلات النمو بما يتراوح ما بين ٩% الى ١٣% سنوياً . كما حدثت قفزات هائلة في حجم وتركيبة الصادرات (صادرات عام ٢٠٠٩: ٦٨٣ مليار دولار أميركي) ، وإرتفاع كبير في حجم إحتياطيات الصين من العملات الأجنبية (٨٤٠ مليار دولارعام ٢٠٠٩) . الى جانب ذلك فقد حصل تحسن تدريجي في مستويات المعيشة وإتساع هام ومتواصل للسوق المحلية .

وقد لعب رأس المال الوطني والأجنبي دوراً هاماً في عملية الإصلاح الإقتصادي . وهنا لا بد من الوقوف عند نقطة هامة تتعلق بالتجربة الصينية ، وتتعلق بالثقل العسكري للصين الذي تمثله المؤسسة العسكرية بما تملك من إمكانات ضخمة وعديد بشري ضخم [٣]، ما يؤدي دورا هاما الى جانب الثقل السياسي . فالصين تمتلك القنبلة النووية ، ولها خصوصيات تنبع من الحجم الكبير من حيث المساحة والسكان ، الى جانب الإمتداد البشري والتشابك الإقتصادي في المنطقة برمتها . فبعد أن أعيدت هونغ كونغ بثقلها المادي ، سوف تعاد ايضا تايوان ، كما ان هناك أعدادا هائلة من الصينيين في سنغافورة والعديد من دول جنوب وشرق آسيا ، ويمتلك الصينيون شبكة واسعة من النشاطات الإقتصادية والتجارية في هذه الدول .

---

[١] - هذه المناطق الصناعية الخاصة هي : شامين ، جوهاي ، فوجو ، شيان ، هاي نان

[2]- Serge BESANGER, ‘’ Le defi chinois’’,ed, Alban –Distique , Paris ,2008

[٣] - راجع المبحث المتعلق بأهمية المؤسسة العسكرية الصينية، والدور الذي تلعبه القوى المسلحة والجيش الصيني في العملية الإقتصادية .

من هنا إكتسب موضوع الإستثمارات الأجنبية بُعداً خاصاً ، وتميز في هذه الظروف الصينية بأن إستثمارات الصينيين في الخارج شكلت نسبة كبيرة وهامة من إجمالي الإستثمارات الأجنبية فيها .إلى جانب هذا ، فإن الإنفتاح الإقتصادي في الصين ، تميز أنه إنفتاح محكوم ، أي أنه تحت السيطرة ، فإستثمارات الشركات متعددة الجنسية تتم بالشروط الصينية ، إذ أن هناك قطاعات ظلت محظورة على رأس المال الأجنبي ، وهي قطاعات الطاقة والمواصلات والمعادن ، إضافة الى أن قطاع المصارف بقي تحت السيطرة مع وجود إستثناءات بسيطة .

وُسمح لرأس المال الأجنبي بالإستثمار في بعض فروع النشاط الإقتصادي ، وخاصة الصناعات الخفيفة مثل الألبسة والأثاث ، وذات المضمون التكنولوجي ، إلا أنه سمح بالمشروعات المشتركة بين رأس المال الأجنبي ورأس المال الوطني ، شريطة أن يكون لرأس المال الوطني مساهمة بنسبة ٥١% من حقوق الملكية ، في صناعات هامة كمصنع السيارات الذي أقيم بالمشاركة مع شركة جنرال موتورز العالمية .

وإستنادا الى ما تقدم ، رأينا أن المفتاح الرئيسي للنجاح يكمن في تكوين رؤية موضوعية وهادفة تحكم عجلة الإقتصاد ومنظّري السياسات الإقتصادية، وتتجلى في إنضباط قوة العمل الصينية والتدرّج في عملية الإصلاح بناء على تجارب موضوعية في ظل الإطار التنظيمي والهيكل المؤسسي المساند لعمليات الإسراع بالنمو والتنمية.

ولا بد من الإشارة في هذا السياق الى ان الإدخار الوطني قد لعب دورا هاما في عملية التنمية ، حيث وصل هذا المعدل الى نحو ٤٣% من الناتج المحلي الإجمالي . كما إرتفعت الإنتاجية الكلية لعناصر الإنتاج في الصين بنسبة تصل الى ٣% سنويا في السنوات الأخيرة . وهذه نسبة مرتفعة نسبيا ، إلا أن الفضل في ذلك يعود لعملية التنظيم في الإقتصاد والمجتمع([1]) .

لذلك فإن مسألة إشتراكية السوق أو الإشتراكية على الطريقة الصينية هي تجربة لا تزال في طور التفاعل ، وقد تفرز بعض السلبيات الى جانب ما تحقق من إيجابيات .ولكن يظل من المفضل عدم الحكم النهائي عليها حاليا . لكن من الناحية العملية ، فإن من الواضح أن ما يجري في الصين ، قد لا يكون إشتراكية ، كما قد لا يكون رأسمالية وفق المفاهيم العلمية لكلا المصطلحين ، بل هو تطبيق للإشتراكية ذات الخصائص الصينية ، كما وصفها الرئيس الصيني جيانغ زيمين في المؤتمر الثالث عشر للحزب الشيوعي الصيني .

ومن خلال ما يجري على أرض الواقع بالنسبة للصين ودورها الإقتصادي ، فإن جميع الإحتمالات تظل قائمة ،إلا أن تنامي دور رأس المال الأجنبي وتعاظم دور القوى الجديدة ، وإمكانات

[1] - للمزيد راجع : د. محمود عبد الفضيل ، العرب والتجربة الآسيوية ، مركز دراسات الوحدة العربية ، ط١ ، بيروت ٢٠٠٠

تأثيرها على القرار الإقتصادي يشيران الى إمكانية ظهور إشكاليات لا يمكن التنبؤ بها على نحو دقيق .

وعليه ، وبعد أن أجرت الصين جملة من الإصلاحات الداخلية ، وأصبح الإقتصاد الصيني أكثر قدرة على التكيّف مع التغيرات الهيكلية التي يعرفها الإقتصاد العالمي ، يمكن القول أن تنامي دور الصين في الإقتصاد العالمي ، يسير بخطى وئيدة ، ويرجّح أن يتعاظم دورها في السياسة العالمية ، خاصة وهي عضو دائم في مجلس الأمن ، لا سيما بعد النكسات والتراجعات التي أصابت الدور الأميريكي، ومع تصاعد أدوار أطراف أخرى في النظام العالمي كروسيا والهند والبرازيل وغيرها (١)

ولكي نختم في خلاصة عامة حول الموضوع المتعلق بالنموذج الصيني : يمكن القول أن الصين هي أكبر دولة اشتراكية في العالم، ولكن تطبيق الإشتراكية يتم وفقا للنموذج الصيني وبكفاءة عالية شارك فيها رأسمال القطاع الخاص تحت إشراف ومراقبة الدولة ، وهذا ما نقل الدولة الى مواقع متقدمة على أكثر من صعيد ، لعل أبرزها المستوى الإقتصادي الذي حقق قفزات نوعية في وتيرة نموه العالية جدا في العقدين الأخيرين.

ولعل الصيغة أو النموذج الذي إعتمدته الصين بنجاح هو الذي جعلها تحقق مرتبة عالية بين دول العالم بعد إنهيار الشيوعية العالمية وتراجع الإشتراكية كذلك ،وهذا قد تحقق بفضل صياغة جديدة لهيكلية الإقتصاد الصيني من خلال المزج بين النظام الإشتراكي في الدور القيادي– التنسيقي – التسويقي للدولة أي القطاع العام ، وبين النظام الليبرالي الإنتاجي والتسويقي أيضا للقطاع الخاص .

وبذلك إستطاعت الصين تجنب القفزة غير المدروسة التي وقعت فيها الدول الإشتراكية السابقة بدءا بالإتحاد السوفياتي السابق نفسه . هذه الصيغة في النمط الإقتصادي والتي إعتمدتها الصين في إطار سياستها وعلاقاتها الخارجية تشكل ظاهرة فريدة مميزة في مسيرة الدول النامية أو التي هي على طريق النمو .

فروسيا ورثت الاتحاد السوفياتي السابق قانونياً، وعلى الرغم من أنها الدولة الوارثة للاتحاد السوفيتي السابق، لكنها لم ترث شيوعية الاتحاد السوفياتي، ومن هذا المفهوم فإن الصين هي بالفعل "الدولة الوارثة " للاتحاد السوفيتي.

كما لابد من الإشارة في هذا السياق وعلى هامش الحديث عن التجربة الإقتصادية والبعد الإيديولوجي الذي يحكم توجهات الفئات الحاكمة للدولة الى ان الايديولوجية الصينية تختلف عن الايديولوجية الاميركية الغربية السائدة اختلافاً كبيراً في مقاربة قضايا العلاقات الدولية (على الرغم من تقلص الخلاف في المفاهيم حول اقتصاد السوق). مع الإشارة الى التعاطي الصيني الذكي والمنفتح مع عولمة الإقتصاد الذي جعل الإقتصاد الصيني أكثر قدرة على التغيرات الهيكلية التي يعرفها الإقتصاد العالمي .

---

(١) - راجع : البروفوسور هان لي بوشان عميد مدرسة الدراسات العليا بأكاديمية الصين للعلوم الفجتماعية ، في محاضرة مترجمة عن الدور الصيني بتاريخ ٢٠٠٨/٨/١٦، منشورة على موقع المعهد على شبكة الإنترنت .

وإذا ما اردنا التطرق الى البيئة الثقافية التي واكبت مرحلة الإصلاح أو مرحلة صناعة النموذج الصيني في ظل التطورات الدولية : فبعد حادثة الحادي عشر من ايلول، برز على السطح الخلافات القائمة بين الحضارات، وبانت بعض تجليات "الصراع المفترض" بين الحضارة الاسلامية والحضارة الغربية الممثلة بالحضارة الأميركية بشكل واضح.

وقد تفاعلت الصين مع هذا الواقع من خلال تقديم فهم ناضج يقدم أطروحة إيجابية للتكامل بين الحضارات ، مما يمثل عنصر غنى وتكامل بين الحضارات وليس عنصر تصادم .وقد سبق للرئيس الصيني جيانغ تزي مين أن قال في الموضوع الوعاء الثقافي الذي يجب أن تسبح فيه الطموحات الصينية ان : "العالم غني ومتنوّع" ([1]). وقبله قال الرئيس الصيني الأسبق هوجينتاو في لقائه بكبار كوارد الحزب الشيوعي في شنغهاي عام ٢٠٠٦ : " إن على الصين أن تستفيد من حالة التنوع الثقافي والأيديولوجي المطروحة على الساحة الدولية ، بعيدا عن عقلية الهيمنة لبعض الدول مما قد يؤدي الى الصدام بين الحضارات .. لا بل على الصين أن تتفاعل إيجابيا في مد جسور التعاون وبناء الثقة بين الثقافات المختلفة ، في سبيل تأكيد حضور الثقافة الصينية بما تمتلك من بُعد ثقافي – أخلاقي ، مما يساهم في تأكيد الدور الصيني الفاعل والمؤثر في العلاقات الدولية "([2])

وفي حال طرحنا السؤال ختاماً للإطار البحثي في هذه النقطة :ما هي المكانة التي تعيشها الصين بعد التغيرات التي يعيشها العالم ؟

فإن هذه المسالة ترتبط وبشكل مباشر في كيفية بناء وتحديد الاستراتيجية الخارجية للصين.

فالصين تعيش في عالم متغير وهي في تغير والعالم في تغير أيضاً. إذن، هل يتوجب عليها تغيير إستراتيجيتها الخارجية وتكيفها مع المتغيرات الدولية ؟ إن هذه المسألة محل تفكير جميع المسؤولين واهتماماتهم، وهناك مناقشات كثيرة حول هذه المسألة. فبعد حادثة الحادي عشر من ايلول وما تلاها من أحداث وتطورات على المسرح الدولي ، ما هو الدور الذي يترتب على الصين لعبه على الصعيد العالمي بعد ان حققت إصلاحات إقتصادية وسياسية داخلية هامة ، وأصبحت عضوا في منظمة التجارة العالمية WTO؟

وختاما: لكل دولة مكان (Place)، ولكل منها دور تلعبه (Role) وهناك مثلان صينيان يقولان: "من لا يكون في مكان العمل لا يهمه ما يجري فيه" و"الشهر الذي لا معاش لك فيه لا تعد أيامه"، فما دام هناك مكان محدد لاي دولة فعليها ان تلعب دورا بالحجم الذي تحتله.

ب – الرؤية الصينية للنظام الدولي

من خلال أدبيات القادة الصينيين ولا سيما المبادىء التي وضعها دنغ شياو بنغ للعلاقات الدولية يبرز مبدأ التعايش السلمي ، الذي طرحه شو إن لاي وجواهر لال نهرو عام ١٩٤٥ كعنصر أساس في حل المنازعات الدولية ، وفي عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول الأخرى ، والمساواة بين الدول وعدم

---

[1]– بان زونغ يانغ، محاضرة تحت عنوان: "مكانة الصين الدولية بعد الحرب الباردة واستراتيجيتها الخارجية"، مرجع سابق ، ص ٩.

[2] - راجع : الصين وتحدي الحداثة ، عبد المنعم أباظة ، الدار المصرية للكتاب ، ط١ ، القاهرة ، ص٦٨

التمييز بينها إستنادا الى أي معايير، والعمل على أساس المنفعة المشتركة ، دون أن تحتكر قوة من القوى مزايا معينة يوفرها النظام الدولي ؛ كالتمييز القائم في مجلس الأمن الدولي مثلا ..

على صعيد رؤية الصين للنظام الدولي، فانها تتطلع إلى نظام عالمي جديد، قائم على الأمن والعدالة والمساواة، بعيداً عن عقلية الحرب الباردة ومفاهيمها، وعن التكتلات والمحاور الدولية. وفي هذا الاطار تركز الصين، من خلال علاقاتها الخارجية والدبلوماسية ، على أهمية الإحترام المتبادل للسيادة، وأهمية عدم تدخل الدول في الشؤون الداخلية للدول الاخرى. وترى أن تكون مفاهيم القانون الدولي هي الأساس في العلاقات بين الدول لتحقيق التعايش السلمي، وكذلك تركز على مبدأ "حرية الاختيار"، أي أن تكون لكل دولة سيادتها الاقتصادية والاجتماعية والداخلية، التي تتماشى وتحقيق التنمية القومية فيها دون تدخل الدول الاخرى.([1])

وترى الصين أن عدم نفاذ هذه السياسات يضع عوائق في العلاقات الخارجية للدولة، وفي هذا إشارة مستترة إلى الولايات المتحدة الاميركية التي تربط دائماً علاقاتها الاقتصادية والتجارية مع الصين بمسألة حقوق الانسان الداخلية، فهي تعارض بشدة – مثلا- موقف الصين من الأقليات في "التبت".ومن الممكن هنا أن يرجع إهتمام الولايات المتحدة الاميركية بهذه الشؤون إلى أنه إهتمام إقتصادي بحت، فإستخدام الولايات المتحدة الاميركية لحقوق الانسان كعنصر في سياستها التجارية هو بمنزلة ورقة الضغط على الصين لتعديل بعض سياساتها الاقتصادية الداخلية الضارة بالتجارة الاميركية، كانتهاك حقوق الملكية الفكرية ([2]).

كذلك تعارض الصين الهيمنة العالمية والاتجاهات المنفردة للسيطرة على النظام الدولي (القطبية الأحادية المتمثلة بالولايات المتحدة الاميركية)، وهي تدعو إلى مبدأ المشاركة في التفاعلات السياسية الدولية بدلا من الانفراد بها. وعلى هذا تحددت رؤية الصين إلى النظام الدولي بعد إنهيار جدار برلين، وسقوط المعسكر الاشتراكي، بأنه نظام قائم على التعددية والمشاركة، بدلا من الانفرادية والاحتكار من قِبل دولة واحدة.

وتدرك القيادات الصينية أن الانطلاق نحو العالمية، والمساهمة الفعالة في تشكيل البنية المستقبلية للنظام الدولي، لا بدّ أن تسبقها مكانة إقليمية، ذلك ان البيئة الاقليمية – الاسيوية تقدم قاعدة ارتكاز اساسية، ومدخلا لتحقيق المصالح الصينية على المستوى العالمي.

وعلى هذا حرصت الصين على انتهاج سياسة حسن الجوار مع الدول المحيطة بها والتي أصبحت الصين تعطيها أولوية متقدمة.ولهذاعززت علاقاتها مع الدول المحاذية او القريبة منها. وتجسّدت، منذ مطلع التسعينيات من القرن الماضي، حالات التقارب الصيني مع المحيط الاقليمي من

---

[1]- Le Monde , Dossiers et documents , “La guerre des monnaies’’,Mars 2007,p:10

[2]- راجع مقال عامر سلطان، "الصين والولايات المتحدة –سيناريو اللعب بين الكبار في القرن القادم "،في صحيفة ألأهرام، القاهرة في١٠ تشرين الثاني،١٩٩.

خلال دبلوماسية ذكية تسعى إلى كسب اكبر عدد من الاصدقاء في المجال الدولي، تحضيراً لغزو الأسواق وفتح علاقات اقتصادية نشِطة، وذلك من خلال الوقائع التالية:

١- دعمت الصين علاقاتها بتبادل دبلوماسي وتمثيل تجاري مع كل من سنغافورة وإمارة بروناي.

٢- إستأنفت علاقاتها الدبلوماسية والتجارية مع أندونيسيا، بعدما يزيد على عشر سنوات من قطيعة، وجد قادة البلاد أن لا ضرورة لها اصلا.

٣- خاضت مفاوضات سياسية واقتصادية مع اكثر من دولة، على قاعدة أن لاخصومة مع أي دولة، وذلك بهدف تذليل المشاكل وكسب الصداقات في المجال الدولي،وإتبعت علاقات أكثر تعاوناً مع باقي الدول.

٤- في عام ١٩٩١ تمت إعادة العلاقات الدبلوماسية مع فيتنام على اساس التعايش السلمي، وذلك بعد تغيرموقف فيتنام من المشكلة الكمبودية، والتوقف عن دعمها لها.

٥- إعترفت بكوريا الجنوبية عام ١٩٩٢، وساعدت على منع الاسلحة عن كوريا الشمالية.

٦- أقامت علاقات طيبة مع باكستان، وسعت الى تعزيز هذه العلاقات.

٧- حسنّت علاقاتها مع الهند منذ العام ١٩٩١، فدخل البلدان في حوار أنهى معظم المشاكل بينهما. ورغم أن مشكلة الحدود لا تزال عقبة في سبيل تطوير العلاقات فثمة إتفاق بين الجانبين على حلها سلمياً ([1])، وقد أصبح البلدان يلتزمان بمبادىء التعايش السلمي([2]).

٨- سعت الصين إلى تعزيز علاقاتها ومواقفها مع الكوريتين الشمالية والجنوبية ومنغوليا، وجمهوريات آسيا الوسطى ([3]).

٩- على صعيد العلاقات الصينية مع روسيا وباقي الجمهوريات التي إنفصلت عن الاتحاد السوفياتي، فإن الصين أعطت إهتماماً خاصاً للعلاقات معها من خلال علاقات دبلوماسية وتجارية نشطة. وابدت الدبلوماسية الصينية رغبة قوية في التعامل مع شعوب الدول وحكوماتها بعيداً عن أية التزامات ايديولوجية أو ثقافية، بهدف إقامة علاقات طيبة وحسنة مع هذه الدول.

١٠- وفي إطار التعاون مع روسيا فإن العلاقات بين البلدين شهدت إزدهاراً غير مسبوق منذ زيارة الرئيس الروسي السابق بوريس يلتسين لبكين في كانون الاول من العام ١٩٩٢، حيث تم التفاهم على حل المشكلات الحدودية وتخفيض قوات الجانبين على طول الحدود

---

[1]- صلاح سالم زرنوقة، الصين : التحولات الداخلية ..، مرجع سابق، ص ٥٥.

[2]- أكدت الهند التزامها بسيادة الصين على التبت، كما أكدت منع العناصر التي تقيم في المنفى، والتي تنتمي الى مواطني التبت، من ممارسة أي انشطة عدائية ضد الصين إنطلاقاً من الأراضي الهندية.

[3]- كان تطور هذه العلاقات سببا في ضم الصين الى عضوية عدد من المؤسسات الإقليمية، كمنتدى التعاون الإقتصادي لبلدان آسيا والمحيط الهادي (APEC)، والمنبر الإقتصادي لرابطة دول جنوب شرق آسيا (ASEAN).

المشتركة. وقد تمخضت هذه الزيارة عن توقيع جملة إتفاقيات تعاون في مجالات وميادين متعددة.

١١- ومن مظاهر الاهتمام الصيني بالنظام الدولي بعد أفول شمس المعسكر الاشتراكي، التقارب الواضح مع فرنسا، الذي بدأ منذ عام ١٩٩٤. وكان أهم موقف شهدته علاقات الصين بفرنسا فيما يتعلق بالنظام الدولي، هو ما صدر عن القمة الصينية – الفرنسية والبيان المشترك في ١٦أيار/مايو ١٩٩٧في بكين [1].فقد قرر الجانبان في بيان لافت: "العمل على تعزيز التعاون والتصدي لاي محاولة للهيمنة على الشؤون العالمية، وبخاصة في أماكن التوترات في أنحاء العالم..".[2]

وبالواقع فإن الصين تُعوّل على أن تكون فرنسا بوابتها إلى أوروبا، فقد دعا الرئيس الفرنسي السابق جاك شيراك دول الاتحاد الاوروبي إلى توسيع حوارها وتعاونها مع الصين لما تمثله من مكانة آسيوية ودور واعد في الشؤون الدولية. ووصفها شيراك "بأنها الدولة التي سوف تقرر إتجاه القرن الحادي والعشرين". وعبرّ عن رؤية فرنسا للصين بقوله إنه: "حان الوقت لايجاد مدخل جديد بين الصين والغرب، يعتمد على الاعتراف والتقدير المتبادل، والالتزام المشترك تجاه القيم العالمية الكبرى.."[3]

إستنتاجاً مما تقدم وتأسيساً عليه، يمكن إدراك أهم النقاط الاساسية لمحددات السياسة الخارجية الصينية، منذ إنطلاق سياسة الاصلاح والانفتاح، وحضورمدرسة "دنغ شياو بنغ " الانفتاحية على العالم، كبديل عن مدرسة "ماو" الثورية، وتراجع البُعد الايديولوجي لصالح المصالح الاقتصادية والعلاقات التجارية مع العالم الخارجي.

وعليه يمكن تلخيص أبرز معالم سياسة الصين الخارجية في النقاط ألأساسية الآتية [4]:

١- تحدد الصين مواقفها وسياستها بعد إنتهاء عهد الثنائية القطبية ، في جميع الشؤون الدولية، إنطلاقاً من المصالح الاساسية للشعب الصيني، ومن منطلق العمل على بناء نظام دولي إقتصادي وسياسي جديد عادل ومعقول، يعكس رغبات شعوب مختلف دول العالم ومصالحها المشتركة.

٢- تعارض سياسة الهيمنة، وتعمل على صيانة السلام العالمي، وترى أن أية دولة سواء أكانت كبيرة أم صغيرة، قوية أم ضعيفة، غنية ام فقيرة، تعتبر عضواً من أعضاء المجتمع الدولي على قدم المساواة.

[1] - جاء في البيان المشترك الذي صدر بتاريخ ١٦أيار ١٩٩٧، في بكين، عن الرئيسين، الصيني جيانغ زيمين و والفرنسي جاك شيراك، وأعُتبررسالة غير مباشرة ضد الهيمنة الاميركية على النظام الدولي :" مع بزوغ فجر القرن الحادي والعشرين، فإن الوقت قد حان لكي تعزز الصين وفرنسا من مبادرتهما لدعم مشاركتهما في منع الهيمنة المنفردة على القرار الدولي،وفي تسيير شؤون العالم على المدى الطويل.."

[2] - الصين على عتبة الإنفتاح الجديد ، مجموعة خبراء إستراتيجيين ، صحيفة الأهرام، ص ١١- دوليات، القاهرة في ١٩ايار٢٠٠٧.

[3] - المرجع السابق، ص ١٣ ، صحيفة الأهرام - دوليات.

[4] - راجع موقع وزارة الخارجية الصينيية- متاح على الموقع الآتي على شبكة الأنترنت : www.chinatoday.com.cn

٣- لا تخضع الصين لاي ضغوط خارجية في سياستها، وهي بالتالي لا تتحالف مع اية دولة عظمى، ولا تسعى لاقامة حلف عسكري، ولا تشترك في سباق التسلح، ولا تمارس التوسع العسكري، وتثابر على معارضة الهيمنة وصيانة السلام العالمي، وترى انه يجب ان تحل جميع النزاعات والخلافات الناشئة بين الدول بالطرق السلمية وعبر المفاوضات، وليس باللجوء إلى القوة، أو التهديد باستخدام القوة،كما ترى وجوب حظرالتدخل في الشؤون الداخلية للدول. ولن تفرض الصين نظامها الاجتماعي وأيديولوجيتها السياسية على الاخرين. وفي نفس الوقت لن تسمح للدول الاخرى بفرض نظامها الاجتماعي وايديولوجيتها السياسية عليها.

٤- تعمل الصين بنشاط من أجل بناء نظام دولي اقتصادي وسياسي جديد عادل ومعقول. وهي سعت إلى تطبيق سياسة الانفتاح على الخارج بصورة شاملة وتسعى إلى توسيع جالات الاتصالات التجارية والتبادلات العلمية والثقافية على نطاق واسع مع مختلف دول ومناطق العالم على اساس المنفعة المتبادلة لدفع الازدهار المشترك ([١]).

٥- ترى الصين أن على أي نظام دولي عادل بعد زوال الثنائية القطبية أن يجسد مطالب تطور التاريخ وتقدم العصر، وأن يعكس رغبات شعوب مختلف دول العالم ومصالحها، وأن تكون مبادئ التعايش السلمي والمبادىء الاخرى المعترف بها للعلاقات الدولية اساساً لبناء النظام السياسي والاقتصادي الجديد في العالم.

٦- ترغب الصين في إقامة وتطوير علاقات الصداقة والتعاون مع جميع البلدان على اساس المبادىء الخمسة المتمثلة بالاحترام المتبادل للسيادة ، وسلامة الاراضي الداخلية للدول،وعدم الاعتداء على الغير، وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للغير، والمنفعة المتبادلة، والتعايش السلمي .

وقد أولت الصين كل الاهتمام لتحسين وتطوير علاقاتها مع الدول المتقدمة، والدعوة إلى تجاوز إختلاف النظم والايديولوجيا في العلاقات بين الدول، والاحترام المتبادل، والسعي لايجاد النقاط المشتركة والتعاون على أساس المنفعة المتبادلة. وبخصوص العلاقات الثنائية، فإن الخلافات – في حال وقوعها– يجب حلها بصورة مناسبة عبر الإستناد إلى مبدأ المساواة في الحقوق بين الدول والاحترام المتبادل([٢]).

---

[١] – حتى نهاية عام٢٠٠١، وافقت الصين على إقامة الف و ثلاثماية وتسعين مشروعاً صيني التمويل في أنحاء مختلفة من العالم .وبلغت قيمة الاستثمارات الاجنبية التعاقدية سبعمائة وخمسة واربعين مليارا وتسعماية مليون دولار، بينما بلغت قيمة الأستثمارات الاجنبية المستخدمة بصورة فعلية ثلاثماية وخمسة وتسعين مليارا وخمسماية مليون دولار، وقفز اجمالي قيمة الواردات والصادرات الصينية في عام ٢٠٠١ الى خمسمائة وتسعة مليارات وثمانمائة مليون دولار أميركي.

[٢] – شيماء عاطف الحلواني، دبلوماسية الصين الجديدة، قراءات إستراتيجية، دراسات الأهرام المجلد الثامن، العدد الخامس، أيار(مايو)٢٠٠٥، متاح على شبكة الأنترنت على الموقع التالي :

www.ahram.org.eg

ولا بدّ من التأكيد مجدداً، في معرض الحديث عن العلاقات الثنائية، على نقطة هامة مفادها إن التطوير النشيط لعلاقات حسن الجوار والصداقة مع الدول المجاورة كان جزءاً هاماً من السياسة الخارجية الصينية. ومن هنا سعت الصين إلى حل نزاعات اقليمية خلفها التاريخ والنزاعات الحدودية المزمنة مع معظم الدول المجاورة.

وقد عملت دولة الصين على دعم وتطوير علاقات التعاون ذي المنفعة المتبادلة بين هذه الدول، بما يدفعها إلى الازدهار والتقدم.كذلك فان تعزيز التضامن والتعاون مع الدول النامية. قد شكل موطىء قدم أساسي ومرتكز ذكي للسياسة الخارجية الصينية، وشكل منطلقاً لانفتاحها تجاه هذه الدول على المستويين السياسي والإقتصادي. وأكدت الأدبيات السياسية الصينية للإنفتاح الأهدافَ المشتركة المتعلقة بعناوين تقليدية في السياسة الخارجية.وتذيع الدبلوماسية الصينية شعارات أومصطلحات جذابة، مثل "تأكيد المعاناة التاريخية المشتركة" و"المشاركة في صيانة الاستقلال" و"تحقيق التنمية الاقتصادية" و"رفض الهيمنة او التبعية الاقتصادية"، مما أتاح لها إقامة علاقات مستقرة مع أنظمة وشعوب عشرات الدول، وبالتالي منافسة الغزو السياسي الاقتصادي الذي مارسته الولايات المتحدة الاميركية والغرب لسنوات طويلة على هذه الدول.

المبحث الثاني: إعتماد دبلوماسية متطورة

لقد تغيرت المنطلقات الأساسية التي شكلت الاطار الذي إنطلقت منه الصين في رسم سياستها الخارجية على ما يزيد على ربع قرن من الزمن. فبعد سنوات من شبه القطيعة مع العديد من الدول في العالم، لاسيما منها دول الجوار الاقليمي، سعت الصين إلى التطوير النشيط لعلاقات حسن الجوار والصداقة مع الدول المجاورة من جهة، ومع باقي دول العالم الخارجي من جهة أخرى.

وشكّل هذا التقارب والإنفتاح جزءا هاما من السياسة الخارجية للصين، وساعدها على حل الكثير من القضايا التي خلّفها التاريخ مع معظم الدول المجاورة. وتتطور اليوم علاقات التعاون ذات المنفعة المتبادلة بينها وبين الدول المجاورة تطوراً مزدهرا.

وبالعودة إلى المنطلقات الأساسية لسياسة الصين الخارجية، تجب الإشارة إلى أنه في عهد "ماو" كانت معظم القرارات السياسية الخارجية يتم إتخاذها بطريقة مركزية صارمة من خلال سلطة (ماو)المطلقة الذي ينطلق من أيديولوجية صارمة ترى في الصين نقطة إرتكاز سياسي لمحاربة قوى الهيمنة في العالم . فكان ماو بمثابة الأب الاله الذي يرسم السياسة الخارجية استنادا إلى رؤية خاصة، حيث كان البُعد الثوري الايديولوجي، الذي يريد أن يُغير وجه العالم لصالح القوى الفقيرة ضد تحكم البروليتاريا والقوى الرجعية الكبرى، هو السِمة البارزة للكثير من القرارات، وللعديد من السياسات التي كانت تنتهجها الصين في سياستها الخارجية. ويمكن تحديد أبرز سِمات النظام السياسي الصيني في مرحلة ما قبل بدء الإصلاح على النحو التالي:

١- تركز السلطة في أيدي عدد محدود من الأفـراد.

٢- التدخل السلبي للحزب في النشاطات الإدارية الحكومية.

٣- عدم وضوح الخطوط الفاصلة بين مختلف المؤسسات والافراد، حيث نجد الفرد الواحد يتولى مناصب حزبية وحكومية متعددة في الوقت نفسه.

٤- البيروقراطية والفساد الاداري.

ونتيجة لهذه الاوضاع، شرع النظام السياسي في عملية الاصلاح على أساس "مأسسة العمل السياسي" ، كما ورد في بيان الحزب في كانون الاول/ ديسمبر ١٩٧٨([١]). ولعل النتائج التي وصلت إليها دراسة النظام القانوني الصيني في فترة الاصلاحات تؤكد ما ذهبنا إليه، فقد خلصت إحدى الدراسات في هذا المجال إلى أن النظام القانوني الصيني – بعد الاصلاحات القانونية التي أدخلت عليه – احتفظ بسمات ثلاث هي : "أولوية النظام على الحرية، وأولوية الواجب على الحق، وأولوية مصلحة الجماعة على مصلحة الفرد"([٢]).

يقول أحد المتخصصين في النظام السياسي الصيني أنه بالرغم من الاصلاحات الكبيرة التي أدخلها القادة الاصلاحيون على النظام السياسي وهيئاته المركزية، إلا أن لدى الصين "الكثير من المنظمات دون أن يكون لديها مؤسسات"([٣])، وأن العمل يتم داخل الجهاز السياسي والاداري على أساس رأسي فقط، بمعنى أن درجة التعاون بين الاجهزة بشكل أفقي تكاد تكون معدومة ([٤]).

ويؤكد احد الباحثين المتخصصين في السياسة الخارجية الصينية([٥]) هذا التصور، ويرى أن هناك تغيرات جذرية، يُعمل على تعديلها في آليات صنع السياسة الصينية، وهي تتمثل بالتحولات التالية:

١- تزايد في مأسسة عملية صنع القرار.

٢- تزايد في دور التكنوقراط.

٣- إنشاء قسم جديد للتخطيط المتطور لسياسة وزارة الخارجية.

٤- تعيين متخصصين من خارج الحكومة للاستعانة بهم كمستشارين للقضايا الفنية، مثل تلك المتعلقة برسم أطرالسياسات الاستراتيجية للدولة، أو تلك التي تتعلق بعدم إنتشار الأسلحة المحظورة والدفاع الصاروخي.

---

[١]- راجع :

A.Doak Barnet, The Making of Foreign Policy in China: Structure and Process (London: I.B. Tauris, 2005),41

[٢]- عبد العزيز حمدي عبد العزيز، التجربة الصينية، دراسة ابعادها الأيديولوجية والتاريخية، الطبعة ألأولى، أم القرى للطبع والنشر، القاهرة، ١٩٩٧، ص١٢٤-١٢٦. راجع أيضاً في ذات المضمون (باللغة الانكليزية) :

-Shao- Chuan Leng & Hunghdah, Criminal Justice in Post Mao China: Analysis and Documents (New York, NY, State University of New York Press, 1985),171

[٣]- راجع مقالة هان لو(مترجمة): النظام السياسي الصيني. الحزب الحاكم بالصين، في صحيفة الشعب اليومية ، متاح على : www.chinatoday.com.cn. وللمزيد عن طبيعة النظام السياسي الصيني وأطره ومؤسساته (باللغة الانكليزية) راجع:

Kenneth Lieberthal Governing China (New York, NY: W.W. Norton & Company, 1995),p: 15

[٤]- النظام السياسي الصيني، المرجع السابق، ص ١٣.

[٥]- راجع دراسة محمد عبد الوهاب الساكت، السفير وممثل الجامعة العربية في بكين على مايزيد على العشر سنوات، "الموقف العربي من القضايا الصينية، مجلة السياسة الدولية " ،العدد ١٥٤ ، حزيران ٢٠٠٠، متاح على :www.siassa.orgeg

٥- إشراك عدد كبير من الدارسين والمحللين السياسيين الصينين بصورة منتظمة في مجموعة الدراسات الداخلية ، وفي تصميم بعض المختصرات السياسية.

في هذا السياق، نشير إلى قيام هؤلاء الدارسين والمحللين السياسين بالكثير من الدراسات والزيارات للخارج للقاء نظرائهم من الخبراء الدوليين، بهدف لفت أنظار الزعماء الصينيين إلى الاتجاهات الدولية السائدة، وهم يطرحونها عليهم في قالب من الخيارات السياسية.

ونشير هنا إلى أن أغلب قرارات السياسة الخارجية قد نُقلت من مجال نفوذ المكتب السياسي واللجنة الدائمة للحزب (التي أصبحت اجتماعاتها أقل من المعتاد)، وأوكلت إلى بيروقراطيي الامانة العامة للحزب وإلى مجلس الدولة (الحكومة). ويلجأ هؤلاء إلى المتخصصين من التكنوقراط، كما يتم التوسع في إنشاء مراكز البحوث السياسية والبرامج الاكاديمية في هذا الميدان . ([١]).

ويبدو أن فرصة التكنوقراط تتزايد في النظام السياسي الصيني مع غياب القيادة الكارزمية([٢]) إلى جانب تنامي النزعة التقنية في جميع المجالات الحياتية، الأمر الذي سيؤدي في النهاية إلى امتداد هذه الاثار إلى الحقل السياسي، بغض النظر عن نمط النظام السياسي، وإن تفاوتت آثار هذا الامتداد.

واستطراداً، يمكن القول إن العلاقة بين أزمة الشيوعية وتنامي النزعة التكنوقراطية كانت محل نقاش في الادبيات السياسية منذ مدة، ويقول فرانسيس "فوكوياما" في هذه المسألة:

"إنه لتوقع عام القول بأن حتمية التطور التقني سوف تؤدي إلى التخفيف من حدة السيطرة الشيوعية المركزية، واستبدالها بممارسات السوق الموجهة الاكثر حرية. وان الحكم الذي أصدره "ريمون أرون" بان التعقيد التقني سوف يقوي طبقة المديرين على حساب الايديولوجيين والعسكريين... ثبتت صحته" ([٣]).

وما من شك، استنادا إلى التأسيس أعلاه، أن حكم "دينغ شياو بنغ" والمدرسة الفكرية – السياسية التى خلفّها إلى أسلافه من قيادات الجيل الجديد للحزب، جاءا ليفتحا آفاقاً جديدة من العمل السياسي في الصين ببعديه الداخلي والدولي، حيث توطدت روابط الصين بالمجتمع الدولي، ولكن، وبالرغم من مظاهر الانفتاح في السياسة الخارجية، وفي العمل الدبلوماسي الصيني، فقد ظلت الروابط النهائية تتصف بالمركزية الشديدة ([٤]).

وعلى الرغم من ذلك فإنه يُسّجل أن عملية إتخاذ قرارات السياسة الخارجية حالياً تتميز بالمؤسسية واللامركزية. ولم تعد أيضاً تعتمد بشكل كبير على الصفة الفردية لاحد القادة. ومن أحد محاور التغيير

١- راجع : forrigen policy , no5 , summer 2008 ,no.10

٢- حول العلاقة بين النزعة التكنوقراطية وظاهرة الكاريزما، راجع كتاب وليد عبدالحي، تحول المسلمات في نظريات العلاقات الدولية ، مؤسسة الشروق، ط ١، ا لجزائر ١٩٩٤، ص ٩١-٩٦.

٣- فرانسيس فوكوياما، نهاية التاريخ ، ترجمة حسين الشيخ ، دار العلوم العربية، ط أولى ، بيروت ١٩٩٣ ، ص١١٣

٤- يتركز العمل الدبلوماسي من خلال وحدة مركزية، هي وحدة الشؤون السياسية في وزارة الخارجية، ومن خلال تركيز قرارات السياسة الخارجية في السلطة السياسية، المتمثلة بتوجهات الحزب العامة التي يقرها في اللجان المركزية التي يعقدها.

في الصين، إتاحة فرصة أكبر للدور الذي تلعبه هيئات الحكومة المتناظرة والمختصة بقضايا السياسة الرئيسية، والمعروفة بإسم "المجموعات القيادية الصغيرة" ([1]).

و قامت بكين في أواخر العام ٢٠٠٠ بتأسيس "مجموعات قيادية جديدة للأمن القومي". و تُشكِل هذه الهيئات الصورة العامة للنظام السياسي، ومن شأنها تقييد السلطة السياسية التي يستقل بها فردٌ أو حزب.

وهناك في سياق الاصلاح والتجديد الذي برز في عملية صنع القرار في السياسة الخارجية للصين، تطور هام يتعلق بتوسيع رقعة المناقشة العامة بين الدبلوماسيين والساسة ووسائل الاعلام، لتشمل الشؤون العالمية.

فلم يكن هناك أية مناقشات مفتوحة تتناول المشكلات الحساسة مثل حظر الأسلحة أو الدفاع الصاروخي في خلال العشر سنوات الماضية. ولكن في الوقت الراهن يستطيع النقّاد أن يتناولوا كل تلك القضايا بالدراسة لدى إبداء آرائهم ولقاءاتهم التلفزيونية إلى جانب مؤلفاتهم، بغرض تفعيل وهيكلة الدبلوماسية الصينية.

وفي الوقت نفسه بدأت فئة من الصينيين تضم مسؤولي الاعلام والمتحدثين الرسميين للحزب الشيوعي والصحف اليومية الشعبية، تجري مباحثات بإستخدام أسلوب المائدة المستديرة والاستعانة بالادارة الصريحة للمحللين الجُدد، حتى أن بعض الصحف، وخاصة صحيفة "الهوانكي شيباو" (أوقات عالمية) والـ"نانفانج زومو "(نهاية الاسبوع الجنوبي) قد نشرتا في صدر إفتتاحيتهما الكثير من الآراء المطالِبة بإيجاد بدائل لسياسة الحزب الرسمي، مثل تلك التي تتعلق بقضايا العلاقات مع الولايات التحدة الاميركية،أوالمتعلقة بالموقف من كورياالشمالية...([2])

ولا بدّ من الاشارة في هذا السياق إلى الأسلوب المرِن والذكي الذي يتبعه الساسة في تنفيذ الدبلوماسية الصينية المتطورة بشكل كبير، فقد تميزت هذه الدبلوماسية بالبراعة والفطنة، وهوما تمخضت عنه نتائج التدريب المتواصل والجهد الكبير الذي بذلته وزارة الخارجية الصينية منذ أكثر من عشرين عاماً مع بدء فترة الاصلاح.

لقد قضى الدبلوماسيون الصينيون وقتاً طويلا في دراسة العالم الخارجي ، ونظموا دورات تأهيلية مسبقة لاطلاع الدبلوماسيين والموظفين في البعثات أجنبية على قيم وتقاليد مجتمعات الدول التي سوف يلتحقون بها،وذلك من أجل زيادة خبراتهم في شتى المجالات.

ونشير إلى أن تلك التغييرات قد رافقتها فعلياً حملة صينية جديدة لتعميم وتعزيز السياسة الخارجية للدولة. ففي خلال العقود الماضية كانت المناظرات والتلخيصات يتم إحالتها إلى الصحف اليومية والتقارير

[1]- أطلق هذا المصطلح على المجموعات والهيئات المشكّلة من النخب الحزبية النشطة، المتخصصة في القضايا الاستراتيجية ورسم السياسات، والمتخصصة أيضاً في قضايا الأمن والتسلح والتكنولوجيا...الخ، وتلعب هذه المجموعات دورا إستشاريا هاما في المجالات الحيوية للدولة، ولها رأيها الفاعل في تشكيل إطار خلفي لصناعة القرار السياسي.

[2]- شيماء عاطف الحلواني، دبلوماسية الصين الجديدة، قراءات إستراتيجية، مصدر سابق، ص ١٨

الاخبارية والمطبوعات التي تصدرها وزارة الخارجية. ومع العهد الجديد من الإنفتاح أدركت الصين أهمية طرح وجهة نظرها للعالم الخارجي من أجل تحسين صورتها بين الدول. وتحقيقاً لذلك بدأت في منتصف التسعييات بما سُمّي "الاوراق البيضاء الحكومية" المتعلقة بالموضوعات الجدلية للسياسة الخارجية من أجل تعزيز الدفاع عن آرائها.

ومن هذا المنطلق، أصدرت الصين ثلاثين وثيقة تتناول مجموعة متنوعة من القضايا الحساسة، كتلك التي تتعلق بتنظيم عدد السكان وحقوق الانسان، إلى جانب قضية تايوان والتبت وقضية الدفاع الوطني.

وإلى جانب تلك التغييرات الداخلية، تبنت الصين طريقة اكثر إرتقاء في التعامل مع مجموعات الصحافة الدولية. ففي عام ١٩٩٩ إفتتحت وزارة الخارجية مركزاً إعلامياً دولياً جديداً لعقد المؤتمرات الصحافية نصف الاسبوعية، والتي يتم ترجمتها فورياً، بالإضافة إلى انها تسمح بمساحة مناسبة لطرح الاسئلة الجريئة والاجابات الحقيقية من قبل المسؤولين عن رسم السياسات الخارجية للدولة.

كما لا بدّ من تسجيل تطور هام في إطلاع الرأي العام على مجريات السياسة الخارجية. إذ درجت العادة منذ العام ٢٠٠٢ أن يدعو كبار مسؤولي وزارة الخارجية الصحفيين لعرض موجز للخلفية السياسية غير المعلنة للقرارت التي تتخذها الدولية في سياستها العامة، سواء على المستوى العلاقات الدبلوماسية والتمثيل الدبلوماسي، أوفي رسم أطر العلاقات السياسية الخارجية للدولة. حيث تمثل تلك الخطوات إنحرافاً مذهلا لسلوك دولة إعتادتأن تضع شؤونها الخارجية تحت السرية التامة ([1]).

المبحث الثالث: أطر صناعة القرار السياسي

لعل المشكلة الأولى في تحليل النظام السياسي الصيني تتمثل في تحديد الاطار النظري الذي نستند إليه، إذ إن للنظام خصوصيته ومفاهيمه الوثيقة الصلة بالتطور التاريخي لكل من النظام والمجتمع على حد سواء.

ويجدر بنا أن نُذكِر بدراسات نسق القيم والاتجاهات والمعتقدات السياسية، مع ضرورة الاخذ في الاعتبار أن الثقافة السياسية ليست منفصلة عن الثقافة العامة للمجتمع، وإنما هي جزء أو ثقافة فرعية منها، وتجد الثقافة السياسية جذورها في الميراث التاريخي والبنى المختلفة للمجتمع.

والقول بوجود ثقافة سياسية لمجتمع ما لايعني انتفاء وجود ثقافات سياسية فرعية، لكنها تدور كلها حول التوجه نحو السلطة السياسية، والتوجه نحو العملية السياسية والانتماء، والتوجّه نحو الذات كفاعل سياسي، ثم التوجه نحو البيئة الخارجية بأبعادها المختلفة.

أولاً- مكانة السلطة السياسية في الفكر الصيني:

[1]- درجت العادة في عهد ماوتسي تنغ ،على أن لا تنشرالسلطات الصينية الوثائق المتعلقة بالسياسة العظمى للدولة. إلا أن هذا التقليد قد انتهى منذ العام ٢٠٠٢،حيث يتم نشر أبرز مقررات اللجنة المركزية للحزب، وكذلك أبرز الوثائق المتعلقة بالسياسة الخارجية للدولة. كماصار يجري نشر ابرز محاضرلقاءات وزيارات رؤساء الصين الى الخارج، وعقب القمم الثنائية لرؤساء الدول.والمثل على ذلك: محاضر زيارة الرئيس الصيني جيانغ زيمين الى كراوفورد –تكساس في الولايات المتحدة الأميركية، ولقائه الرئيس بوش في تشرين ثاتي عام ٢٠٠٢...

إن تحليل النظام السياسي الصيني على أساس عملية اتخاذ القرار السياسي وتصنيف النظام طبقاً لهذه العملية، يفترض أن المفاهيم التي نستخدمها تستقيم والمنظومة القيمية السياسية الصينية، وهو افتراض يسهل التدليل على عقمه.

فإذا أخذنا على سبيل المثال موضوع الديمقراطية التي تعني نمط المشاركة وحجمها في اتخاذ القرار السياسي والاقتصادي والاجتماعي، والتي كانت أحد الابعاد الثلاثة في مبادىء صن يات صن، وهي الديمقراطية والرفاهية الاجتماعية والقومية، فإن دلالة المفهوم لدى المواطن الصيني استنادا إلى تراثه الحديث (الماركسية وما أصابها من تغيرات) والقديم (الكونفوشية)، ترتبط إلى حد بعيد بدلالات السلوك الاخلاقي لرجل السياسة، كالامانة والمساواة والاستقرار والعدالة والحفاظ على القانون...الخ.

إن ما يضفي الشرعية على السلطة بشكل أساسي ليس القدر الذي تسمح به المشاركة أو التعددية، بل درجة الاستقامة من ناحية ودرجة الانجاز من ناحية ثانية. وتميل نسبة مهمة من الصينيين – كما سنرى من خلال استطلاعات الرأي الغربية بشأن الصينيين بعد الاصلاحات – إلى التخوّف من أن تؤدي التعددية إلى الفوضى، كما أن نسبة قليلة جداً أبدت رغبة في تنحية قادة الحزب، بينما أبدت نسبة عالية منهم الرغبة في تشديد السلطة على الأبعاد الاخلاقية.

إن هذه النظرة ليست منفصلة عن التراث العميق للمجتمع الصيني والذي أشرنا إليه في الفصل الاول، مع فارق أساسي هو أننا ركزنا في الفصل الاول على بنية الثقافة العامة، بينما يتم التركيز هنا على البعد السياسي محدداً في موقف الفرد والسلطة من بعضهما البعض حالياً، أي اننا تعرفنا على الاطار الثقافي العام تاريخياً ليسعفنا ذلك في إدراك الاطار الثقافي الخاص (السياسي) في الفترة المعاصرة.وتحت عنوان (وظائف الحاكم) نجد النص الكونفوشي التالي: "لقد أنتجت السماء الفصول، وأنتجت الارض كل مصادر الثروة، والانسان أنجبه والده، ويعلمه أستاذه، ويستخدم الحاكم هذه الاشياء الاربعة بشكل صحيح، لذا فإنه يقف حيث لايوجد الخطأ. وعليه أن يعرف مشاعر الناس، وأن يدلهم على ما ينفعهم، وان يتعرف على مآسيهم وبهذا يكون قادراً على التأثير في الاشياء([١]).

وبعد دراسة معمقة للتراث الفكري والعلمي الصيني ، وصل أحد الباحثين إلى أن "تفسير أي خلل في النظام الإجتماعي. يجب أن يُلتمس في الانماط المتغيرة في الكون العلوي، فإن حدث هذا فسيعتدل النظام الاجتماعي ويعود إلى مسلكه القويم بأمر من الامبراطور، مستخدماً سلطته السياسية والاجتماعية لى رعاياه، تماماً كما يعتدل النظام الطبيعي، أو على العكس ينقلب الانسجام العضوي للعالمين الطبيعي والاجتماعي بسوء مسلك الامبراطور، حيث السيول والصواعق والقحط"([٢]).

---

[١]– راجع : الصين على أبواب النهوض الأكبر ، نشرة المعهد الدولي للدراسات الإستراتيجية –لندن ، وردت الترجمة في صحيفة الدستور الأردنية ، بالتعاون مع صحيفة الفايننشال تايمز، في ٢٠٠٧/١٠/١٩ ، ص ٣٢

[٢]– راجع حول تأثير الكونفوشوسية على النظام السياسي الصيني : توبي أ. هاف، مدخل الى دراسة دول آسيا السياسية والدور الصيني الصاعد (مترجم) ، الدار العربية للنشر ، الجزائر ط٢-٢٠٠٩ ، ص٧٥-٨٢

ولا بدّ من الاشارة في هذا السياق إلى أنه، وخلال الفترة الممتدة من القرن العاشر حتى مطلع القرن العشرين حين سادت النظم الامبراطورية (مثل أسرة سونج ٩٦٠-١٢٧٩، وأسرة منج ١٣٨٦-١٦٤٤، وأسرة تشينج ١٦٤٤-١٩١٢)، تكرست التقاليد السياسية السابقة إلى حد كبير، ووضعت أسس البيروقراطية المركزية، حيث يتم اختيار أفراد الادارة من خلال امتحان يوضع لهم، وتمتد السلطة من الامبراطور والموظفين الرسميين إلى المكاتب والمقاطعات والاقسام والاحياء.

ويربط بعض الباحثين مثل "لوسيان بي "وافري جولد شتاين" بين هذه النزعة المركزية في السلطة، وبين النمط الثقافي والاجتماعي للمجتمعات الشرقية، إذ إن هذا النمط يؤمن بالتعددية وتوزيع السلطة، وينعكس ذلك على السلوك الدولي، حيث تميل القوى الاقليمية نحو مركزة صنع القرار في أقاليميها. فالامراء الغربيون خلال صراعهم مع الملوك أو الامبراطور كانوا يعملون من أجل الانفصال عنه، أي تشكيل قوة موازية له، أوعلى الاقل توزيع نفوذه ومدى أهميته. أما أمراء الشرق فكانوا يعملون على أن يحلوا محله أي إنهم يُصّرون على وجود مركز، ولكن الخلاف على من هو هذا المركز.

ولذا فقد نمت النُظم البيروقراطية في الشرق، بينما نمت النظم التعددية في الغرب ([١])، وهو أمر يؤكد فكرة مركزة السلطة، ولا سيما عندما تتكاتف الايديولوجيا الماركسية مع التقاليد الشرقية، ولعل هذا التكاتف هو الذي دعا "هنتجتون" إلى وصف قادة الصين المعاصرين بانهم "لينيو كونفوشيوس" ([٢]).

ومن الناحية القانونية برزت خلال هذه الحقبة الامبراطورية مدرستان للقانون، هما مدرسة كونفوشيوس ومدرسة المشّرعين، وتركز الاولى على أن أفضل وسيلة للحكم هي ما يتم بالاحسان والقدوة الحسنة، وتركز الثانية على أن : "معظم الناس يسعون لمصالحهم الخاصة، ومن ثم فإن العقوبة ضرورية... وعلى الحكومة أن تقضي على الشغب والامتيازات.."([٣]).

واستنادا إلى ذلك يصبح الموضوع المهم هو "الخلل الاخلاقي" الذي يبدو في نظر الصينيين خرقاً وإفساداً للنظام الاجتماعي، ومن ثم فإن الاهتمام الدائم هو بالنظام الكوني وتداخلاته مع النظام الاجتماعي، مما يجعل الاهتمام مركزاً على تسلسل النظام، ولهذه الاسباب فإن إتجاه عمل القانون رأسي من الدولة إلى الفرد ([٤]).

ونقرأ في النصائح الموجهه للحاكم النص التالي الذي يحدد فلسفة العلاقة بين السلطة والشعب ويؤكد الملكية الواسعة للحاكم: "والان إذا انشأ جلالتكم حكومة رائدها الخير، فإن ذلك سيدفع عمالك إلى العمل برغبة في ديوانك، وسيرغب الفلاحون بالعمل في حقولك، وسيعمل التجار على خزن بضائعهم في مخازنك، وسيسعى الزوار الاجانب إلى السفر على دروبك" ([٥]).

[1]- Samuel Huntington" le boulversement du monde" , ed.seuil ,paris ,2005,p.318

[2]- china today, " Defence science and technology" ,(Beijing:National defence presse,1993),p:18

[٣]- توبي أ. هاف، مرجع سابق، ص ٩٠-٩٢

[٤]-المرجع ذاته ، ص ٩٥

[5]- Robert o.Ballou,international relations : General theory ,London , op, cit 517, 2007

ونقرأ في نص آخر: "عندما يُخضع أحدهم الاخرين بالقوة، فإنهم لايخضعون له بقلوبهم، وإنما يخضعون له لان قوتهم غير كافية للمقاومة. وعندما يُخضع احدهم الاخرين بالفضيلة، فإنهم يخضعون له بإخلاص" ([1]).

ثانياً- سطوة التراث الثقافي:

استنادا إلى المعطيات أعلاه، فإنه من الثابت الاكيد ان سطوة التراث الثقافي في الصين عميقة إلى حد بعيد، وموقف الفرد من السلطة ليس مفصولا عن هذه المسألة. فالمجتمع الصيني مجتمع أسري إلى حد كبير، والعلاقات السلطوية داخل هذا النظام صارمة بشكل واضح، والاخلاق بمضمونها الكونفوشي أقوى من القانون، والارتباط بالعمل الاداري في الدولة يجعل الفرد في مكانة أعلى في السلم الاجتماعي([2]). وعندما حاول الصينيون التجديد في تراثهم ، كما حدث زمن تشومسي (١١٣٠-١٢٠٠) أطلق على الحركة اسم "الكونفوشية الجديدة" (أي البقاء في إطار الكونفوشية).

ويفسر أحد الباحثين المتخصصين في النظام الصيني نشوء الظاهرة السلطوية في الصين بقوله: "من الناحية التاريخية، إن على مؤسس الاسرة (التي ستحكم) أن يكون عسكرياً ليتمكن من بسط سلطته، ولكنه كان يحكم استنادا إلى مجموعة من المعايير الجماعية التي كرسها التراث" ([3]).

ما نود الوصول إليه من هذه المقدمة عن الثقافة الصينية هو معرفة مدى إتساق النظام السياسي مع الابعاد المركزية للثقافة السياسية وتجربة التغيرات التي يمكن اكتشافها في هذه الثقافة، والتي يمكن إبرازها في الابعاد التالية:

١- اعتبار إطاعة السلطة أمراً اخلاقياً، واعتبار القانون أداة التطور.

٢- اعتبار النسق الاجتماعي اكثر ضرورة من النزعة الفردية.

٣- المرونة وقبول المذهب البراجماتي في التعامل مع معطيات الواقع.

إن نمط التفاعل بين السلطة المعاصرة واحتمالات الخروج عليها مرهون في أحد أبعاده بنمط التطور في البنية الثقافية، ولما كانت العلاقة بين المواطن والسلطة مبنية على الخضوع في الثقافة التقليدية الصينية، فإن التحول عن نمط هذه العلاقة من مستوى الخضوع المسوغ أخلاقياً في المنظومة التقليدية إلى مستوى المشاركة بين السلطة والمواطن مرهون بنمط التحولات في هذه البنية.

1- Samuel .Huntington,le boulversement du monde , p: 143

٢- يحدد عالم الإجتماع السياسي الصيني (بن وو)السمات الأساسية للثقافة التقليدية الصينية في اعتبار رابطة الدم والرابطة النسبية ركيزة العلاقات الإنسانية المركزية، وتتمركز هذه حول: ١ – السلطة الأبوية، وخضوعات المرأة الثلاثة، وهي خضوعها لوالدها قبل الزواج ولزوجها بعد الزواج ولإبنها وهي أرملة.٢ – الدرجة الإجتماعية التي تقوم على أساس العلاقة العشائرية. ٣ – أن مصلحة الإمبراطور ومصلحة العشيرة فوق كل اعتبار. ٤ – المعيار الأخلاقي الذي يتمثل في تهذيب الفرد لنفسه، راجع التفاصيل في:وو بن، الصينيون المعاصرون، مرجع سابق، ص١٦٩

4- Laurence.j.Brahm, China as No.1, p: 31,2003

ويرى أحد الباحثين الغربيين أن المجتمع الصيني سيستمر في سعيه لتكريس النظام السلطوي في المدى الزمني المنظور "بسبب الكونفوشي"، إذ إن هذا التراث بقي لمدة تقارب ٢٥٠٠ عام يُعلم الصينيين النظام والاستقرار من خلال تقسيم العلاقات الانسانية إلى خمسة أنماط:

١- العلاقة بين الحاكم ونوابه.
٢- علاقة الاصدقاء.
٣- علاقة الزوج والزوجة
٤- علاقة الاباء والابناء
٥- العلاقة بين الاخوة الكبار والصغار

هذا مع الاشارة إلى أن كونفوشيوس كان يرى أن المساواة لاتظهر إلا في نمط واحد بين الاصدقاء.وعلى الرغم من أن أحد تلاميذ الكونفوشيوس برر قتل الامبراطور، فإن ذلك جاء نتيجة الفساد المفرط لذلك الامبراطور ([1]).

وتدلنا الاحصاءات كلها على أن نسبة المجتمع التقليدي في الصين تتراوح مابين ٧٠و٨٠% من السكان، وهم الذين يشكلون المجتمع الريفي ونسبة من مهاجري المدن الجدد. وحيث أن المجتمع الريفي يشكل الحصن المنيع في كل المجتمعات للثقافة التقليدية، فإن ذلك يعني أن أمام العلاقة التقليدية ين السلطة والمجتمع فترة طويلة لكي تهدم أعمدتها.

وترى إحدى الدراسات الصينية أن المجتمع الصيني سينتقل إلى "المجتمع الحديث في حدود عام ٢٠٥٠"([2]) والذي يعني اختلال البناء السكاني من أغلبية ريفية فلاحية تقليدية إلى أغلبية مدنية صناعية خدماتية.

ومن ناحية ثانية فلابدّ من التذكير بما أشرنا إليه من الاتجاه المتزايد داخل السلطة السياسية إلى "الاحياء القومي" المتمثل في الخصائص الصينية للاشتراكية عند دنج هيساو بنج، وإلى إحياء الرموز التراثية وإعادة تفسير التاريخ والظواهر بما يعيد للفكر التقليدي نوعاً من قوة الجذب.

وكذلك فإن التراث الشيوعي الحديث أوجد بُعداً آخر يضعف النزوع إلى اعتبار المشاركة في صنع القرار مسألة ذات اولوية، فإلى جانب أن التراث التقليدي الصيني مبني في احد أبعاده على"عبادة البطل" (حيث اعتبر الصينيون الالهة أبطالا ًتحولوا إلى آلهة)، فإن الحقبة الماوية كرست الظاهرة إلى حد بعيد. ولعل حقبة الثورة الثقافية ساهمت ولو بشكل مضطرب في هذا الاتجاه. إن مفهوم البطولة يعني –كما هو عند كارليل (Carlyle)– ذوبان الافراد في رمز يعبر عن رغبات وصور ذهنية جماعية.

ثـالثاً- <u>الحزب الشيوعي ومكانته في النظام السياسي ([3]):</u>

---

[1]– John Andrews, concepts of international politics , p. 76 ,London ,prentice hall,2009

[2]– وو بن، الصين ، الصينيون المعاصرون ،"الإصلاحات السياسية والإقتصادية" ، مرجع سابق، ص١٢٣ .

[3]– للمزيد من المعلومات عن هيكلية النظام السياسي راجع قسم الملاحق، جزء: نظرة تاريخية، نظرة داخلية على الصين.

لقد حكم الحزب الشيوعي الصين منذ العام ١٩٤٩. ولم يقبل بوجود أية معارضة، وغالبا ما كان يتعامل بشكل قمعي مع المنشقين ([1]). وفي الوقت الحالي، يحكم البلاد تسعة رجال على قمة هرم السلطة السياسية، الذي يمتد إلى كل قرية ومكان عمل. وهؤلاء الافراد التسعة هم أصحاب الرأي النهائي في صناعة القرارات الاساسية للدولة، ذلك أن سلطاتهم تنبع من مراكزهم في المكتب السياسي، أداة صنع القرار في الحزب.

وما من شك في أن فترة الاصلاحات التي شهدتها الصين لم تستطع أن تنهي النزعة السلطوية لنفوذ القائد، حتى بعد تنحيته عن السلطة. وكانت هذه الطريقة التي ظل بها دنغ شياو بنغ قائداً أعلى لفترة طويلة،حتى بعد تنحيه عن جميع المناصب الحكومية ([2]) . ويسيطر المكتب السياسي على ثلاثة أجهزة هامة أخرى، ويضمن الحفاظ على الخط العام للحزب. وهذه الاجهزة هي:

١ – لجنة الشؤون العسكرية،التي تسيطر على القوات المسلحة.

٢ – مجلس نواب الشعب أو البرلمان

٣ – مجلس الدولة، الذراع الاداري للحكومة.

يبلغ عدد أعضاء الحزب الشيوعي الصيني ٨٤مليوناً ([3]) بحسب إحصاءات العام ٢٠٠٩، وهوما يجعله أكبر حزب سياسي في العالم، ولا يزال الحزب في السلطة بفضل تنظيمه الصارم وتماسكه.

ويشرف الحزب على كثير من مظاهر حياة أفراد الشعب الصيني أي على ما يتعلمون في المدارس، وما يشاهدون على شاشات التلفاز، وعلى وظائفهم وسكناهم، وصولا إلى عدد الاطفال المسموح لهم بإنجابه. ويضم الحزب مجموعة من النخب،معظمهم من المسؤولين الحكوميين والضباط في الجيش وأصحاب المهن الحرة والتجارا ورجال أعمال.

وبالرغم من هذا، فالحزب لا يمثل الصين بكل فئاتها. ١٧% فقط من أعضاء الحزب هم من النساء، و٧٨% منهم فوق سن الاربعين، برغم الجهود الجارية لتوسيع عضوية الحزب واجتذاب المزيد من الشباب.

أ – **اللجنة المركزية للحزب:** يمنح الانضمام للحزب إمتيازات ملحوظة. وهذا ما يفسر الزيادة المستمرة لعدد أعضائه، ومعظمهم من الشباب الذين يمكنهم الحصول على مواقع افضل، ويحصل أطفالهم على تعليم افضل. كما أن كثيراً من الوظائف تقتصر فقط على أعضاء الحزب.

---

[1] – قمعت السلطات الصينيية في السبعينات واالثمانينات من القرن الماضي في محطات متعددة الحركات التحررية والجماعات القومية في كل من منغوليا والتبت، وكذلك تصدت بوحشية لبعض الفئات الأسلامية في الجنوب والغرب التي طالبت ببعض الحريات الدينية.

[2] – هذا يفسر لماذا يلعب قدامى أعضاء الحزب في بعض ألأحيان دوراً رئيسياً في إتخاذ بعض القرارات الكبيرة.

[3] – للمزيد من المعلومات عن النظام السياسي الصيني ومؤسسات الدولة راجع الموقع التالي : www.chinatoday.com.cn . كما راجع في هذا الصدد: النظام السياسي الصيني، نظام رئيس الدولة والحزب، صحيفة الشعب اليومية أونلاين.

الموقع: WWW.almadapaper.com

إن كل قرار مهم يؤثر في شعب الصين، الذي يتجاوز عدده ١،٣مليار نسمة، تناقشه وتقره أولاً مجموعة من الرجال الذين هم أعضاء المكتب السياسي في الحزب الشيوعي الصيني، الذي يعتبر الرابط الأساسي بين كل السلطات في الصين.وتنتخب اللجنة المركزية للحزب أعضاء المكتب السياسي البالغ عددهم ٢٤.لكن السلطة الحقيقية تكمن في "اللجنة الدائمة " المنبثقة من اللجنة المركزية، وهي مكونة من تسعة أعضاء تعمل كمجلس وزراء مصغر، وتضم أقوى زعماء البلاد نفوذاً.

وكيفية عمل اللجنة الدائمة سرية وغير واضحة، لكن يعتقد أن إجتماعاتها دورية ومتكررة، وغالبا ما تتسم بالخلافات والمناقشات الحادة.

ب- **البرلمان:** يُعد البرلمان الصيني (المجلس الوطني لنواب الشعب) بموجب الدستور الذي صدر عام ١٩٨٢، أقوى جهاز في الدولة.وهو يتمتع بصلاحيات تشريعية هامة، ويتعدى كونه أداة للتصديق على قرارات الحزب.

ويتكون المجلس من قرابة ثلاثة الاف وخمسماية عضو، يُنتخبون من قِبل الاقاليم ومناطق الحكم الذاتي والبلديات والقوات المسلحة ([1]).

ومدة خدمة العضو في ندوة المجلس خمسة أعوام، وينعقد المجلس بكامل هيأته في جلسة سنوية واحدة. وتشير طبيعة المجلس الغربية وغير التقليدية هذه،إلا أن النفوذ الحقيقي يكمن لدى "اللجنة الدائمة في المجلس الوطني لنواب الشعب" (البرلمان)، والتي تضم نحو ١٥٠ عضواً ينتخبون من بين أعضاء المجلس الاساسيين.

ويلتقي أعضاء اللجنة الدائمة مرتين شهرياً لبت النصوص والتشريعات والقضايا المعروضة، وأخذ القرارات بشأنها.

ومن الناحية النظرية، يتمتع المجلس بسلطات تغيير الدستور وسن القوانين، ولكنه ليس هيئة مستقلة بالمفهوم الغربي للبرلمان.

ومن الطبيعي، بالنسبة لدولة ٧٠%من نوابها وكل شخصياتها البارزة تقريبا أعضاء في الحزب أن يكون ولاؤهم للحزب أولا، ثم لمجلس نواب الشعب.

أما لناحية الاجراءات التشريعية ومرورها عبر المؤسسات، فيضع الحزب مسودة قانون جديد، ويمرره على المجلس الوطني لنواب الشعب لدراسته، حيث يجري إقراره . ويعتبر نافذا من تاريخ التصديق عليه من قبل اللجنة الدائمة، ثم يجري إقراره نهائيا في الجلسة السنوية العامة للمجلس.

ج- **الرقابة على عمل السلطات:** تعكس قوانين الصين خليطاً معقداً من أولويات الحزب. وهونظام مستوحى من الاتحاد السوفياتي السابق، وأنشىء في أعقاب عام ١٩٤٩.

---

[1]- من أهم الثوابت الصينية هو طبيعة النظام السياسي القائم على أساس الحزب الواحد وهو الحزب الشيوعي الصيني والإشتراكية ذات الخصائص الصينية . للمزيد من المعلومات عن النظام السياسي الصيني ومؤسسات الدولة راجع الموقع التالي : www.chinatoday.com.cn

ومنذ العام ١٩٧٩ تم إقرار مجموعة من التشريعات الجديدة لتوجيه إقتصاد البلاد الخاضع للتحديث، ليتماشى مع امثاله في الدول المستثمرة الاجنبية الكبرى في أميركا واوروبا.

لكن الأولوية لا تزال للحزب الذي ينظر إلى القوانين على أنها طريقة لادارة الاقتصاد وحياة الشعب. ولكن هذه القوانين كانت ولا زالت بحاجة إلى تطوير دائم لحفظ حقوق الافراد وحمايتهم من سطوة الدولة ومصالحها الضخمة.

وعملية سَن القوانين معقدة ايضاً. فمجلس نواب الشعب مسؤول عن سن القوانين التي تغطي مجالات مثل حقوق الانسان والضرائب.لكن في مجالات أخرى يمكن لمجلس الدولة والحكومات المحلية ايضاًسن قوانين لتسييرالشؤون المحلية وتنظيم أطر عمل الادارات العامة بما يضمن حسن سير الدولة في جميع مرافقها.

وتخضع الاجهزة التنفيذية للدولة لمساءلة مجلس نواب الشعب، والنيابة العامة الشعبية العليا، وهي أعلى هيئة إشراف قضائي على المؤسسات العاملة. وهي منوطة بحماية الدستور والقوانين وحقوق الشعب.

وتقع محكمة الشعب العليا على قمة هرم محاكم الشعب التي تتدرج حتى المستوى المحلي. وتنظر المحاكم الشعبية في القضاياالواردة اليها ضمن النطاق المحلي ، وتصدر الاحكام المتعلقة بها ضمن نطاق إختصاصها.

ومما يجدر ذكره أن الاف الاحكام قد صدرت في العديد من القضايا. وابرزها قضايا الفساد والرشوة واستغلال النفوذ، حيث وصلت الاحكام إلى فرض عقوبة الاعدام على شخصيات سياسية وادارية ثبت تورطها في ملفات فساد...

ولا بدّ من الاشارة أخيرا إلى أن أجهزة الامن العام مسؤولة عن التصديق على أوامر الاعتقال والمتابعة والمساعدة، ويشارك مندوبون عنها في المحاكمات العامة بصفة إدعاء عام.

د- **قدامى أعضاء الحزب:** يتمتع القادة االبارزون أحيانا بنفوذ كبيرفي إتخاذ القرارات والتعيينات لفترة طويلة،بعد تنحيهم عن السلطة.وأبرز مثال على ذلك الرئيس الصيني السابق "دنغ شياو بنغ" الذي ظل قائدأ أعلى حتى بعد ما اقتصر منصبه الرسمي على رئاسة إتحاد الجسور الصيني.

والاكثر من ذلك أنه يعُتقد أن "دنغ " وغيره من القادة المتقاعدين (وليس اللجنة الدائمة للمكتب السياسي) هم الذين اتخذوا القرارات بإعلان قانون الطوارىء، وإرسال الجيش لاخلاء ميدان "تيان مين " (الميدان السماوي) أثناء احتجاجات عام ١٩٩٨ التي شهدت أحداثاُ دامية.

وقد حرص الرئيس الصيني السابق"جيانغ زيمين" وأعضاء جيله الاخرين على توجيه مؤيديهم، حتى يبلغوا المكتب السياسي، ويرتقوا عبر البيروقراطية الحكومية إلى مواقع قيادية عليا في مؤسسات الدولة السياسية.([1])

هـ- **مجلس الدولة:** مجلس الدولة هو مجلس الوزراء الذي يشرف على الالة الحكومية الهائلة للصين.

ويحتل المجلس القمة البيرقراطية المعقدة من اللجان والوزارات، وهو المسؤول عن تنفيذ سياسة الحزب من المستوى القومي إلى المحلي.

ومن الناحية النظرية هو مسؤول أمام مجلس نواب الشعب. لكن في معظم الاحيان، يُصدرمجلس الدولة تشريعاً وإجراءات ثم يقرها مجلس نواب الشعب. وأهم أدوار مجلس الدولة هو صياغة وادارة الخطة الاقتصادية القومية، وميزانية الدولة، ومنحها سلطات إتخاذ القراريما يتعلق بجميع أمور البلاد ومصالح الشعب تقريباً. كما أنه مسؤول عن القانون والنظام. ويجتمع المجلس بكامل هيئاته مرة في كل شهر، لكن لجنته الدائمة ألأكثر نفوذاً تجتمع بشكل دوري، غالباً ما يكون مرتين أسبوعياً. وهذه اللجنة مشكّلة من رئيس الوزراء، وأربعة نواب له، ومستشاري الدولة والامين العام.

و- **الاقاليم والمناطق:** يتكون التقسيم الاداري للصين من ٢٢إقليمياً، وخمس مناطق للحكم الذاتي ، وأربع بلديات تكتسب اهمية شديدة لانها خاضعة للسيطرة الحكومية المركزية (بكين-شانجهاي-تيانجين-تشونجكينج)، ومنطقتين خاضعتين للادارة الخاصة.

وتتدفق السلطة والقرارات من هذا المستوى الاعلى إلى المستوىالمتوسط من المقاطعات والمدن، وأخيراً إلى المستوى المحلي من المناطق.وفي كل مستوى، تقف هياكل الحزب والدولة جنباً إلى جنب، ودائماً ما يكون ممثل الحزب هو الاقوى.فأمين عام الحزب في الاقليم له الاولوية على حاكم الاقليم، ولكن على مستوى مجلسه الشعبي المحلي، الذي ينتخب حكومته المحلية الخاصة لفترة ثلاث أو خمس سنوات.

وتُمنح هذه الحكومات المحلية حرية محدودة لتعديل التشريعات المحلية، بما يتماشى مع موقف كل منها.

ز_ **اللجنة المركزية للشؤون العسكرية:** لطالما دافع جيش تحرير الشعب الصيني، البالغ قوامه ٢،٥ مليون فرد، عن الحزب، بنفس القدرالذي يدافع به عن حدود البلاد.

وخلال السنوات الاولى من الحكم الشيوعي، دان أغلب قادة البلاد بالفضل في بلوغ مناصبهم إلى نجاحهم العسكري أثناء الحرب الاهلية، وظلت الصلات بينهم وبين جيش التحرير الصيني وثيقة للغاية.

---

[1]- عبدالله المدني، شيء ما في الصين باتجاه الإصلاح السياسي. موقع المدى الألكتروني ،متاح على موقع : www.almadapaper.com

لكن مع إنقراض هذا الجيل ، وبدء تقديم الاصلاحات لجعل القوات المسلحة أكثر إحترافاً، تغيرت هذه الصِلات كثيراً.

ح- **لجنة النظام:** أعضاء الحزب المشتبه في فسادهم أو سوء إدارتهم أو خروجهم عن الاتجاه العام للحزب، معرضون للمثول أمام لجان فحص تنظيمية شُكلت للتعامل مع نظام الحزب الداخلي ولمراقبة التجاوزات.

ومع إكتساب الاصلاحات الاقتصادية زخماً، أصبح الفساد أكثر القضايا إضراراً بموقف الحزب.ولذا شنت "لجان النظام" ،المشكّلة من الحزب، حملات متعاقبة لاقتلاع المسؤولين الفاسدين، وتوفير أقصى تغطية إعلامية للعقوبات التي وقعت على عدد منهم. فمثلا: "شينج كي جي "، وهو نائب سابق لرئيس مؤتمرنواب الشعب، أُعدم في عام ٢٠٠٠ لتقاضيه رشاوى، تبلغ قيمتها نحو خمسة ملايين دولار اميركي ([١])

ط- **القوات المسلحة:** قبل عقدين من الزمان، قضى جنود جيش التحرير الشعبي الصيني وقتاً في "العمل السياسي" وقراءة خطب الحزب يوازي الوقت الذي قضوه في التدريب العسكري.وجعلت الاصلاحات التيُ طبّقت منذ الثمانينات القوات المسلحة الصينية أكثر إحترافاً.

وتم تسريح مليون فرد من العسكر الصيني، في محاولة للتركيز على الجودة وليس الكم. وتم التركيزعلى أسلحة ورواتب أفضل.ولكن موقف الجيش كمدافع عن الحزب لا ينفصل أبداً عن السياسة.ولا يزال يتعين على ضباط وافراد الجيش إعلان ولائهم لمبادىء الحزب، ودراسة تعاليمه، وقراءة التصريحات المهمة لقادته.

وضباط جيش التحرير الشعبي أعضاء أيضاً في الحزب، وهناك آلية حزبية منفصلة داخل الجيش للتأكد من إنسجام صفوف وضباط الجيش مع تفكير الحزب([٢]).

وبالنظرإلى الدور الاقتصادي الهام والمتعاظم للمؤسسة العسكرية في صناعة القرارات السياسية ([٣])، والتأثير المتبادل بين البنية الحزبية للدولة وهيئات صنع القرار في المؤسسة العسكرية، وما لذلك من تأثيرعام على مجمل التحولات في تغييرات قيادات الهيكل السياسي

---

[١]- عبد العزيز حمدي عبد العزيز، التجربة الصينية، مرجع سبق ذكره، ص٤٤.

[٢]- راجع دراسة معتز محمد سلامة، **الجيش وصناعة القرار في الصين**،في مجلة السياسة الدولية، العدد١٣٢، أبريل ١٩٩٨، ص ٦٦-٦٩.

[٣]- يلعب الجيش دورا هاما في عجلة الاقتصاد، حيث يمتلك الجيش الصيني حوالي عشرين ألف شركة، يبلغ إجمالي ناتجها السنوي حوالى ٧,٥ مليارات دولار (١٩٩٥). ويعود أغلبه لعناصر الجيش أكثر منه للمؤسسة ذاتها. وتستند السياسة الصينية في مجال الإنتاج العسكري الى السعي لضمان الإكتفاء الذاتي. ويعود ذلك إلى الخبرة التاريخية الصينية في الإعتماد على الآخرين، ففي عام ١٩٥٩ تخلى السوفييت عن الصين في مجال تطوير منظومتها العسكرية، وادت احداث عام ١٩٨٩ إلى فرض الدول الغربية حصاراً عليها في مجال التقنيات العسكرية. ومع الأخذ في الإعتبار أن الجيش هو أكبر جيوش العالم من حيث العدد، وعلى الرغم من مشكلة التباين في الإحصاءات الصينية، فإن التقديرات – في حدها الأدنى – تشير إلى أن المؤسسة العسكرية تشغل ثلاثة ملايين فرد في حوالى الف مصنع، مع الأخذ في الإعتبار أن الصين تُعد الدولة الوحيدة في آسيا إل جانب اليابان التي بإمكانها تصنيع مختلف أنواع الأسلحة.

للدولة ([1])، وإنطلاقاً من أهمية الدور الهام للمؤسسة العسكرية، وتأثيرها في بنية القرار السياسي، تقتضي الموضوعية العلمية أن نُفرد مبحثاً مستقلا يتناول دور هذه المؤسسة كإطار أساسي من أُطر صناعة القرار السياسي في الصين.

المبحث الرابع: دور المؤسسة العسكرية.

يُعتبر جيش التحرير الشعبي الصيني من الناحية العددية أكبر جيش في العالم، إذ يصل عدده إلى حوالي ثلاثة ملايين ونصف المليون ، وهو ما يساوي ، حسب إحصاءات عام ١٩٩٧، ما نسبته ٢٥,٧% من عدد العسكريين في العالم ([2]).

وتعود جذور تشكيل هذا الجيش إلى فترة ما قبل الحرب العالمية الثانية ، أثناء الحرب الاهلية بين جناحي الكومنتانج، وأثناء الحرب ضد القوات اليابانية بعد ذلك. وقد بدأت جذور المؤسسة العسكرية على شكل عصابات مسلحة تطبيقاً لتصورات ماو تسي تونج في هذا المجال، ثم بدأت تدريجياً إلى جيش إنضباطي تسانده اعداد كبيرة من المليشيات الشعبية المسلحة.

أولاً- تأثير الاصلاحات في المؤسسة العسكرية

تعرضت المؤسسة العسكرية في ظل الاصلاحات إلى إعادة هيكلة شرع بها دنج مع بدء التحولات في الميدان المدني، وقد بدأت العملية بقيام دنج بتخفيض عدد الجيش بحدود مليون فرد كان قرابة النصف منهم من الضباط خلال فترة الثمانينات حيث بلغ عدد الضباط الذين تم الاستغناء عنهم حتى عام ١٩٨٥ حوالى ٨٨٠ الف ضابط ([3]). كما اعلن عن نيته تخفيض عدد الضباط العسكريين في الهيئات العسكرية المركزية بنسبة تتراوح ما بين ٢٠و٥٠%، واقترح سُلماً للاعمار في الوظائف العسكرية بحيث يكون القادة العسكريون في الستينات، وقادة القوات الاستراتيجية في الخمسينات، بينما قادة الفرق العسكرية في الاربعينات، وقادة الاولوية في الثلاثينات من أعمارهم ([4]). وقد تابع زيمين هذه الخطوات فقام بتغيير معظم الجنرالات من الذين تجاوزوا سم ٦٥ عاماً، ومن أبرز الذين تمت تنحيتهم قائد القوات

---

[1]- من الملاحظ أن نمط هذه التغيرات في المؤسسة العسكرية، والحرص على تبؤ مراكز قيادية على رأس المؤسسة العسكرية من قبل أركان السلطة السياسية، قد استمر في الفترة التي أعقبت وفاة الزعيم الصيني دنج عام ١٩٩٧. فعلى الرغم من أن جيانج زيمين الذي أعيد انتخابه في المؤتمر الخامس عشر للحزب الذي عقد في عام ١٩٩٧ ينتمي إلى الحرس القديم (فهو من مواليد عام ١٩٢٦)، فإن التغييرات التي أحدثها المؤتمر كانت استمراراً للمسار الذي أشرنا إليه سابقاً، وهو ما يتبين من المؤشرات التالية:

أ – استبعاد العناصر الأكبر سناً من اللجنة العسكرية المركزية، وهما الجنرال "ليوهوا كينج "(٨٠ عاماً) والجنرال "جانج جين" (٨٣ عاماً).

ب – بقاء الجنرالين "تشي هاوتيان" و"جانج وانيان" نائبين للرئيس، وهما من الجنرالات الأكثر حماساً لموضوع تايوان، وقربا من الرئيس زيمين.

ج – احتفاظ زيمين بمنصبه اميناً عاماً للحزب وقائداً للقوات المسلحة ورئيساً للجنة العسكرية المركزية، إلى جانب تعزيز سيطرته على المؤسسة العسكرية بإبقاء الجنرال "وانج روبلن" ضمن اللجنة الدائمة.

[2]– Samuel P.Huntington," the u.s: decline or renewl " ,forgein Affairs,vol 76,n2,winter 2008-2009,p:87

[3]– Harry Harding"THE coming conflict of AMERICA" ,foreign Affairs",march- April,2006)

[4]– Hong Yung Lee,modernization and revolution in china , p: 83. October 2009

الجوية ، وقائد القوات البرية ، والمفوض السياسي لمنطقة بكين ، وقائد منطقة جينان ، ورئيس لجنة الدفاع الوطني العلمية والتقنية والصناعية ([1]).

أما من ناحية المستوى التعليمي، فقد تمت حملة تغييرات في مختلف المستويات القيادية في الجيش، فعلى مستوى القيادات ارتفعت نسبة الذين يحملون شهادات جامعية إلى ٦٠%. وفي الوقت الذي كانت فيه نسبة الحاملين لشهادات مدرسة متوسطة في حدود ٣% من بين القيادات في مختلف المستويات عام ١٩٨٢. ثم إرتفعت هذه النسبة إلى ٨٢% عام ١٩٨٦([2])، وهو ما يعطي الحجم الكبير للتغييرات التي مست مختلف المستويات القيادية في المؤسسة العسكرية.وتتمركز سلطة اتخاذ القرار بخصوص التغييرات الجذرية في المؤسسة العسكرية في اللجنة المركزية العسكرية المرتبطة بالمكتب السياسي، وقد طرحت هذه الهيئة أثناء المناقشات لاعداد الخطة الخمسية السابعة برنامج التحديثات في المؤسسة العسكرية ([3]) وأبرز نقاط هذا البرنامج:

١- زيادة الموارد المتاحة للقطاع الصناعي المدني في الجيش على المدى القصير، وهو ما يعني زيادة التحول من النزعة العسكرية الماوية إلى نزعة تعايشية.

٢- العمل على تهيئة الجيش للدخول في برنامج التحديثات، وهو الامر الذي ترتب عليه التسريح الواسع من الجيش، فقد احيل خلال الفترة ١٩٨٥-١٩٨٦ ما نسبته ١٠% من ضباط الجيش على التقاعد، كما أحيل ٥% منهم على التقاعد خلال الفترة ١٩٨٦-١٩٩٠، وخلال عام ١٩٩١ أحيل نصف القيادات الاقليمية الكبار وربع ضباط القيادة المركزية على التقاعد، كما تمت إعادة هيكلة القيادات وتقليصها من أحد عشر عضواً إلى سبعة أعضاء.

٣- تخفيض الانفاق العسكري لمدة خمس سنوات على الاقل، وهو قرار كان مرتبطاًعلى ما يبدو بدافعين، هما:

أ- الاعتقاد بأن الحوار الذي كان قائماً بين الولايات المتحدة الاميركية والاتحاد السوفيتي في حينها يشير إلى التوجه نحو تقليص تدخل الدول الكبرى في الشؤون الداخلية، الامر الذي يخفف من المخاوف الصينية من احتمالات توتر الاوضاع الدولية.

ب- الشعور بتراجع "النزعة التدخلية السوفيتية" والاحساس بأن الاتحاد السوفيتي على وشك الخروج من أفغانستان مع احتمال تراجع دعمه لفيتنام.

ثانياً- هيئات صنع القرار في المؤسسة العسكرية

يمكن تحديد الهيئات الاساسية لصنع القرار في المؤسسة العسكرية في الهيئات التالية:

---

[1]- josef frankel , Inside China Mainland, p: 38, june 2006

[2]- Harry Harding, " UN World economic survy" , 216, octobre 2009

[3]- Carol Lee Hamrin, " chinese nationalism and American policy" ,p: 139, January 2009

١- **اللجنة العسكرية المركزية:** وتعتبر الهيئة المركزية التي تضع جميع سياسات التحديث، وترتبط بالمكتب السياسي للحزب، وهو ما يجعل منها سلطة الوصل بين الجيش والحزب. ويترأس هذه اللجنة حالياً الامين العام للحزب.

٢- **مجلس الحكومة (مجلس الوزراء):** ويشرف هذا الجهاز الحكومي على الشركات الصناعية التي لها علاقة بالجيش، ناهيك عن إعتبار وزير الدفاع أحد أعضاء المجلس.

٣- **وزارة الدفاع الوطني:** وهي السلطة المدنية المسؤولة عن القوات العسكرية، وتعادل وزارة الدفاع (البنتاجون) في النظام الاميركي.

٤- **لجنة العلوم والتقنية والصناعة للدفاع الوطني:** وتُعتبر الهيئة المركزية لتحديد احتياجات المؤسسة العسكرية من النواحي التقنية، ولها صلاحية تحديد سُبل توفير هذه الاحتياجات.

٥- **أكاديمية العلوم:** وهي مؤسسة شبه مستقلة، وتقوم أحياناً بالتعاقد والتلزيم مع المؤسسات التقنية لصالح الجيش، وذلك لتجنيب المؤسسة العسكرية ما قد يترتب على بعض الصفقات التقنية من محاذير، ولا سيما الصفقات التي تتطلب ميزانيات ضخمة لتنفيذها.

ويتحكم الحزب بالمؤسسة العسكرية من خلال الجوانب التالية:

١- سيطرة الحزب على اللجنة العسكرية المركزية التي تتولى قيادة الجيش، إذ إن رئيس اللجنة هو نفسه رئيس الدولة.

٢- إن اللجان الحزبية في المناطق الحضرية وفي الجهات الحدودية والاقاليم، هي التي تشرف على اللجان الحزبية في الجيش.

٣- إشراف ما يسمى بهيئات الاتصال في الحزب على:

أ- أركان حرب الجيش

ب- القوات البحرية

ج- جامعة الجيش السياسية

د- الوحدات العسكرية في ثلاثة أقاليم مهمة.

ثالثاً- بنية المؤسسة العسكرية ووظيفتها

تعرّض الجيش لعمليات تخفيض عديدة في حجمه كما سبق أن ذكرنا. ونتيجة للمؤتمر الخامس عشر للحزب عام ١٩٩٧ تقرر تخفيض عدد الجيش بمقدار نصف مليون فرد خلال الفترة الممتدة حتى عام ٢٠٠٠، الامر الذي يعني أن المؤسسة العسكرية انخفضت من حيث العدد منذ التحديثات بحوالى ٥٠%.

إلى جانب ذلك انعكست التحديثات على الجيش من خلال بعض المظاهر مثل إعادة العمل بالرتب العسكرية التي كان "ماو" قد ألغاها، على أساس أنها تعبير عن مظهر طبقي، والتحُّول بالجيش من جيش مبني على التطوع إلى فرض نظام الخدمة الاجبارية.

وجرى العمل على تحديث الجيش، فقد تم بناء عدد كبير من الغواصات التقليدية مما جعل الاسطول الصيني يحتل المرتبة الثالثة عالمياً، كما جرى تطوير وتركيز للاسلحة النووية التي كان "ماو" أقلّ اهتماماً بها. فبدأت الصين منذ مطلع الثمانيات تجري تجاربها الاولى على الصواريخ العابرة للقارات (٧ الاف ميل بحري)، وتحسين قدرتها في مجال إطلاق الاقمار الصناعية، كما بدأت منذ عام ١٩٨٢ إجراء التجارب على الغواصات الحاملة للصواريخ الاستراتيجية، علماً بأن أغلب الاسلحة النووية الصينية منصوبة براً ([١]).

ويبدو أن سلسلة التحركات التي قام بها الجيش في بحر الصين الجنوبي وإحتلاله لعدد من الجزر البحرية،واستعراض القوة الذي قام به قرب السواحل التايوانية في آذار / مارس ١٩٩٦، قد إستهدفت إعادة الوجاهة للجيش في أذهان الشعب، وذلك إثر الدور الذي قام به في ميدان تيانمايين عام ١٩٨٩ من ناحية، ورغبة من الجناح المحافظ في تعزيز مكانته أمام التأييد المتنامي للجناح الليبرالي من ناحية ثانية.

ولعل الخطاب الذي ألقاه الرئيس الصيني "جيانج زيمين" في آذار / مارس ١٩٩٧ أمام القوات العسكرية يؤكد هذه الهواجس تجاه الجيش إذ قال: "إن السلطة المطلقة للحزب على الجيش مسألة أساسية" ([٢])، ولا سيما أن "زيمين" ليست له خلفية عسكرية على غرار دنج. وقد تعزز هذا التوجه باستبعاد المؤتمر الخامس عشر لكل من الجنرال "ليو هواكينج" والجنرال كياوتشي (رئيس المؤتمر الشعبي) وكلاهما من المنافسين لزيمين ([٣]) . وبالواقع فقد عرفت فترة زيمين تغييرات ذات دلالة مهمة في القيادة العسكرية، إذ شهد عام ١٩٩٦ تغييرات في مواقع استراتيجية في المؤسسة العسكرية، مثل الدائرة السياسية في الجيش، ورئاسة الاركان، ولجنة الدفاع الوطني العلمية والتقنية والصناعية ([٤]).

غير أن التدقيق في الاسماء الجديدة يدل على أنهم من الجيل الأصغر (مابين ٥٠-٦٠ عاماً) وأنهم من الاكثر حماساً لوحدة الاراضي الصينية، مثل رئيس الاركان "يو يونجيو" (Yu Yongho) ومساعده أثناء توليه الدائرة السياسية وانج رويلين (Wang Rullin) ورئيس لجنة الدفاع المسؤولة عن تطوير الجيش "كاو جانجشوان" (Cao Gangchuan) ([٥]).

من ناحية ثانية إرتفعت ميزانية الجيش عام١٩٩٧ بنسبة ١٣% حيث بلغت ٩٠٧ مليارات دولار، علماً أن هذا الرقم لا يشتمل على نفقات البحث والتطوير العسكري، ولا على دخل مؤسسات الجيش الانتاجية الذي يتراوح ما بين ١٠و١٥ مليار دولار.

---

[1]- Philipe DELMAS " le bel avenir de la guerre" , edution , Gallimard, paris , fevrier 2006

[2]- Harold Tribune, March 5, 1997,p;18

[٣]- راجع : كوريبري ديلاسبيرا – ترجمة صحيفة الدستور الأردنية، مرجع سابق

[4]- Inside China Mainland, op, cit 36-40

[5]- ROBERT FRANK ," la hantise du declin",edu, belin,paris 1994.

وقدّر المعهد الدولي للدراسات الاستراتيجية النفقات الدفاعية الصينية بحوالى ٣٠ مليار دولار، بينما تشير الارقام الواردة في إحصاءات صندوق النقد الدولي إلى أن هذه النفقات كانت على النحو التالي (ويقدر لها الارتفاع المستمر بما يتناسب مع وتيرة التطور الاقتصادي) ([1]).

جدول (١)

النفقات الدفاعية الصينية (مليار يوان) على اساس (١ دولار = ٨٠٢ يوانات)

السنة	2005	2006	2007	2008	2009
القيمة	58,28	64,23	86,88	92,45	94,22

وتجدر الاشارة هنا إلى أن حجم الانفاق العسكري الصيني يزداد، لكنه يتراجع من حيث النسبة إلى الناتج القومي الاجمالي، فقد كانت نسبة الانفاق الدفاعي إلى الناتج القومي الاجمالي ٥,٦% عام 2004 وانخفضت إلى ١,٣ عام 2006.

وتدل المقارنة الاولية بين الانفاق العسكري الاميركي والصيني والياباني على فارق كبير لغير مصلحة الصين (٨٠٧ مليارات دولار للصين مقابل ٥٠ مليار لليابان و ٢٦٥ ملياراً للولايات المتحدة الاميريكية). غير أن أغلب الدراسات الاميركية ترى أن حجم الانفاق الحقيقي الصيني يفوق ذلك كثيراً، وتدل هذه الدراسات على ذلك بالمؤشرات التالية ([2]):

١- إن الارقام الصينية لا تشمل النفقات الخاصة بالشرطة العسكرية التي تعتبر قوات إحتياطية، وكذلك لا تشملِ منح التقاعد التي تُصرف للجنود.

٢- أن النفقات لا تشتمل على برامج التطوير النووي (حيث يتم إدخال هذه النفقات مع نفقات وزارة الطاقة)، ولا تشتمل على نفقات تطوير صناعة الطائرات (إذ تُحسب هذه مع نفقات وزارة الطيران).

٣- إن بعض نفقات شراء الاسلحة لا تدُرج ضمن النفقات المعنية، فندما اشترت الصين ٢٧ طائرة من نوع إس يو الروسية بقيمة ٢,٨ مليار دولار لم تُدرج ضمن النفقات الدفاعية المعلنة لعام 2005 ، وهي السنة التي عُقدت فيها الصفقة.

٤- إن الحساب الدقيق يجب أن يأخذ في الاعتبار فارق الاسعار بين الولايات المتحدة الاميركية واليابان من جهة، والصين من جهة ثانية.

[1] –Solomon Kamel, "The Chinese Military Hunt for Profits," Foreign Policy no, 104 (Summe2007) p : 109

[2]– Richard Bernestein & Ross H.Minro, "LA CHINE les defits exterieuurs “ op, cit 24, paris 2010

واستنادا إلى هذه الجوانب فإن حجم الانفاق الصيني يصل إلى160 مليار دولار، كما أن المقارنة بين الارقام الصينية المعلنة في عدة سنوات تدل على التذبذب الواضح في نسبة الانفاق، وهو ما يتضح من الجدول التالي ([1]): **الجدول (٢)**

تذبذب نسبة الانفاق

العام	نسبة الزيادة
2005	%١٤,٧
2006	%١١,٣
2007	%١٣

غير أن الضرورة تقتضي التنبيه الى التضارب الشديد في الارقام الخاصة بالانفاق العسكري الصيني، فلو أخذنا على سبيل المثال الفارق بين تقديرات المعهد الدولي للدراسات الاستراتيجية، والتقديرات الصينية عام ١٩٩٣ لوجدنا أن الاولى تساوي ٣٠ ملياراً، والثانية ما بين ٨٧و٩٠ ملياراً، بينما البيانات الرسمية تشير إلى ما يقارب العشرين مليار دولار. لكن الظاهرة الاكثر دلالة هي الزيادة المستمرة. فخلال الفترة 2004-2007 ارتفعت قيمة النفقات الدفاعية بنسبة ٩٥,٣%. ولا بدّ من الربط بين هذا الارتفاع والارتفاع الموازي له في معظم دول المنطقة، فقد ارتفع إجمالي الانفاق الدفاعي في شرق آسيا من ٨٩,٨ مليار دولار عام ١٩٨٥ إلى ١٣٤,٨ مليار دولار عام 2005([2])، الامر الذي يعني أن المنطقة تشهد سباق تسلح قد يكون مقدمة لمواجهات لاحقة. وتعمل الصين على تطوير قدراتها العسكرية في عدد من المجالات مثل ([3]):

١- تطوير تقنية الانذار الجوي المبكر.

٢- تطوير قدراتها في مجال تزويد الطائرات بالوقود في الجو.

٣- تعاونها مع روسيا للحصول على مدمرتين تحملان صورايخ من طراز كروز.

٤- أتمام الصين خلال السنوات الثلاث الماضية بناء ٣٤ سفينة حربية.

٥- إزديادعدد قوات تدخلها السريع من ١٥ ألفاً إلى ٢٠٠ ألف.

٦- بناء مطار عسكري في ميناء جزر بيرسيل.

٧- بناء شبكة رادار للانذار المبكر في أحد المواقع البحرية في جزر سبراتلي.

غير أن الدراسة المتأنية للقدرات الصينية في الوقت الحالي، تدل على تخلف كبير في بعض المجالات، فلو نظرنا الى قدرات الصين في المناطق البحرية التي تشتمل على أكبر عدد من النقاط، التي يمكن أن تكون مستقبلا موضع نزاع بين الصين والدول المجاورة، للاحظنا ما يلي ([4]):

1- Samuel P.Huntington" the USA decline or renwal" , op, cit 230, year :2009

2- Samuel P.Huntington, op, cit 90, year :2009

3- Richard Bernestein & Ross H.Minro, op, cit 26(La chine et la mondialisation) , paris 2011

٤- راجع:

١- إن القوات الجوية في منطقة بحر الصين الشرقي تعتمد على أنماط قديمة جداً من الطائرات، حيث يعود معظمها إلى الانماط التي ظهرت خلال الخمسينات والستينات من القرن الماضي. وعلى الرغم من السعي الحثيث من قبل الصين لتطوير هذه القدرات، فإن طائراتها من طراز (ف ٨-١١) تتوازى مع مستوى الطائرات الاميركية في فترة الستينات. ويقول "تاوتوشي ساكونجو" الباحث في المعهد الياباني إن: "٩٠% من الطائرات الحربية في الصين هي طائرات قديمة إذا ما قيست بما لدى الاخرين"([١]).

٢- إن سلاح الجو الياباني ، ولا سيما بعد إدخال طائرات (f2) ، يمثل قوة قادرة على مواجهة سلاح الجو الصيني. ومن المعلوم أن الطائرات اليابانية مزودة بصورايخ جو/جو تتفوق على المدى الذي تبلغه الطائرات الصينية، إضافة إلى اعتماد الطائرات اليابانية على المساندة من قبل الانذار المبكر (الاواكس).

٣- في حالة دخول الصين واليابان سباق تسلح متوسط المدى فإن الامكانيات الصينية تبقى متواضعة مقارنة بالامكانيات اليابانية في ظل الفارق في القدرات الاقتصادية لكل من الدولتين. وقد تبين أثر القدرة الاقتصادية على حسم التنافس في مجال سبق التسلح من خلال المنافسة التي كانت قائمة بين الاتحاد السوفيتي والولايات المتحدة الاميركية.

٤- أما في منطقة بحر الصين الجنوبي حيث التنازع بين الصين وفيتنام وتايوان على جزر بارسيل، فإن الامكانيات الصينية تبدو أكثر فاعلية في هذه المنطقة من المناطق الاخرى. فهذه المناطق تقع في نطاق قدرات الطائرات الصينية المرابطة في البر الصيني، لكن هذه القدرة الصينية تدفع إلى الاستقرار أكثر من الدفع إلى المواجهة بسبب الاحساس الفيتنامي بأن موازين القوى ليست في صالح فيتنام.

٥- إن معظم الغواصات الصينية لا تستطيع إطلاق صورايخها إلا بعد أن تطفو على السطح، كما تفتقد البحرية الصينية وسائل الانزال الضرورية والمتطورة.

أما الجزء الجنوبي من هذه المنطقة، الذي يشمل كلامن ماليزيا وسنغافورة وإندونيسيا والفليبين، فإن القدرات الصينية ليست مؤهلة للتأثير فيه بشكل فاعل، فالمناطق البعيدة تحتاج إلى قوات جوية محمولة بحراً، وهو أمر غير كاف لدى القوات الصينية، كما أن حصول الصين على ٢٧ طائرة من طراز (إس يو) التي يمكن تزويدها بالوقود جواً لا يكفي من حيث العدد لضمان الفاعلية العسكرية الضرورية.

أما في منطقة جزر سبراتلي، فلا بدّ من الاشارة إلى أن الاهمية الاستراتيجية لهذه الجزر ليست كبيرة، فهي إما مغمورة بالمياه أغلب أيام السنة وإما أنها صغيرة إلى درجة لاتجعلها صالحة لتقديم الدعم

Robert S.Ross, "Bejjing as a Conservation Power," Foreign Affairs vol, 76, no, 2 (March / April 1997): 35-38

[١]- مجلة كوريري ديلاسيرا، ترجمة صحيفة الدستور الأردنية، مرجع سابق، ص ١٣

اللوجستي للعمليات الحربية البحرية أو لمقاومة الغارات الجوية. ولعل مشكلة هذه الجزر تكمن في أنها سهلة الاحتلال، لكن الصعوبة الاساسية تكمن في القدرة على الاحتفاظ بها([1]).

وعند مقارنة القدرات العسكرية للصين مع الدول ذات العلاقة بالتنافس الدولي في مناطق تؤثر في الصين من الناحية الجيواسترتيجية، نلاحظ أن الصين تمثل قوة وسطى قياساً على هذه الدول، ورغم تعادلها مع القوى الكبرى الاخرى في مجال الاسلحة التقليدية، فإن موازين القوى في الميدان النووي تدل على خلل واضح لغير صالحها، كما يتضح من الجدول التالي:

الجدول (٣)

القدرات العسكرية لعدد من الدول (٢٠٠٧)

الدولــة	طائرات حربية	سفن حربية	دبابات	القوات (مليون)	رؤوس نووية	الانفاق الدفاعي%
الولايات المتحدة	٨٦٤٠	٩٣	١٥٦٠٠	١،٥	٣٠٠	٥,٧
روسيا	٧٨٦٠	٦٥	١٤٢٠٠	١,١	٢٥٠	٤،٦
الصـين	٧٤٢٠	٢٦	١١٦٠٠	٤،٥	١٨٠	٤،٥
الهنــد	٤٥٠٠	١٨	٧٩٠٠	١,٥	٦٠	٧,٤
كوريا الشمالية	٢١٦٠	٥	٩٦٠٠	١,٥	١٨	٣,٨

*– مصدر الجدول : the Economist ,October 12,2007

على أن المؤسسة العسكرية تعرف توجهات اقتصادية بدأت آثارها تصل إلى مختلف المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية، وتتمثل هذه التوجهات في "نزعة تجارية" تتبدى مظاهرها في إدارة الجيش الصيني لعدد من المؤسسات التجارية والفنادق، وقدرت مصادر غربية عدد هذه المؤسسات بحوالى عشرة الاف مؤسسة. كما انشأ الجيش منطقة اقتصادية خاصة به في إقليم "كواندونج"، وأقام سلاح الجو الصيني علاقات تجارية مع أكثر من عشرين دولة، وُقدّرت أرباح الجيش عام ٢٠٠٤ بحوالى عشرين

[1]– Robert S.Ross,op, cit37(concepts of international politics), may,2007

مليار يوان (١ دولار = ٨,٣ يوانات). بينما قدرت مصادر أخرى دخل الجيش عام ٢٠٠٥ بحوالى عشرة مليارات دولار ([١]).

ويبدو أن المخاوف تتزايد من قِبل السياسيين، من تسرّب النزعة التجارية الى الروح الكفاحية للجيش، إذ إن الكثير من الشائعات والأخبار المتعلقة عن حالات من الفساد وسوء الإدارة توالت عن مظاهرتتفشى داخل الجيش الصيني ، الامر الذي دفع عدداً من المسؤولين الصينيين إلى التحذير من هذه الظاهرة، ولا سيما بعد الكشف عن ٣٠٠ شخصية عسكرية متورطة في مظاهر فساد من هذه الناحية([٢]). وبما أن للصين حدوداً برية أو بحرية مع ٢١ دولة (١٥ برية و٦ بحرية) فإن العبء الدفاعي يفترض استراتيجية واضحة في مجال الامن الاقليمي، وفي مجال التطوير التقني للجيش.

وكشفت الحرب الفيتنامية – الصينية عام ١٩٧٩ عن أهمية هاتين النقطتين، إذ خسرت الصين – التي كانت تعتمد على جيش من المليشيات أكثر من الاعتماد على جيش محترف – ٢٦ ألف قتيل و٣٧ ألف جريح، وهو أمر استدعى التفكير في استراتيجية تأخذ في الاعتبار العلاقة بين التطور الاقتصادي والتطور العسكري ([٣]). ويمكن تحديد أبعاد هذه الاستراتيجية على النحو التالي ([٤]):

١– توفير المناخ الأمني الاكثر مواءمة لعملية بناء الاقتصاد ، والعمل على حماية هذا المناخ واستمراره بكل الطرق. وتتمثل المشكلة في هذه القضية في أن توفير المناخ ألأمني يفترض تحسين المستوى التقني للجيش الصيني، وهو أمر سيؤثر في قدرة التطوير الاقتصادي، لانه سيؤدي إلى امتصاص الاندفاع الاقتصادي ،على غرار الحالة التي واجهها الاقتصاد السوفيتي أثناء مرحلة حمى سباق التسلح.

ويعني ذلك أن على الاستراتيجية الصينية أن توفق بين متطلبات الأمن من ناحية ومتطلبات الاستمرار في النمو الاقتصادي من ناحية ثانية.

٢– التوحيد السلمي لأراضي الوطن، وهو الهدف الذي يُقصد به تايوان تحديداً، لكن السياسة الصينية لا تستبعد احتمال الاضطرار إلى استخدام وسائل اخرى في حالة "الضرورة" التي قد تتمثل في مواصلة الولايات المتحدة الاميركية بيع أسلحة متطورة لتايوان، أو إنتهاج الحكومة التايوانية سياسات تعزز النزعة الانفصالية بشكل كبير (لا سيما وأن نسبة مهمة من السكان في تايوان ولدوا بعد الانفصال ولم يرتبطوا بالصين، بمن فيهم الرئيس التايواني "لي تنج هوا"). وقد تكون النشاطات العسكرية الصينية قرب السواحل التايوانية في عام ١٩٩٦ بمنزلة تذكير بهذه الناحية.

---

[١]– راجع : دراسة جعفر كرار أحمد، " الصين : دنغ شياو بنغ " ، مجلة السياسية الدولية ، العدد ٢٢٨ ، إصدار نيسان /إبريل ٢٠٠٧ ،ص٢١

[٢]– الصين دنغ شياو بنغ ، المرجع السابق، ص ٢٤

3- R.H.Solomon (ed), The China Factor: Sino- American Relations and the Globl scene (Englewood Cliff. N.J: 1981), passim

[٤]– مراد الدسوقي، "مستقبل التوجهات الإستراتيجية الصينية"، السياسية الدولية، العدد ١٢٤(نيسان / إبريل، ١٩٩٦)، ص٢٤٠-٢٤٢

٣- الحفاظ على وحدة أراضي الصين. ومن الواضح أن هذا الهدف يتوجه نحو النزاعات الحدودية خصوصاً في منطقة بحر الصين الجنوبي. ومع توقيع الصين لاتفاقيات حدودية مع روسيا وكازاخستان وطاجكستان وقرغيزيا والهند ولاوس وفيتنام، فإن الحكومة الصينية تستبعد حدوث نزاعات إقليمية قبل عام ٢٠١٠، وهو المدى الزمني وضعته الحكومة الصينية من أجل تحقيق قفزة نوعية في بنية الاقتصاد الصيني ومستوى التقنيات الصينية من ناحية، ومن أجل بناء تعاون أمني إقليمي متعدد الاطراف من ناحية ثانية.

إلا أن الاستراتيجية العسكرية الصينية محكومة بالتوجهات السياسية للنخبة العسكرية، إذ يبدو أن الجيش يعتبر الولايات المتحدة الاميركية العدو الاول للصين. ولعل رسالة الجنرالات المئة التي قدمت إلى الرئيس زيمين في عام ١٩٩٣ تؤكد هذا التوجه، إذ جاء في الرسالة مايلي: "إن هنالك سلبية في السياسة الصينية تجاه محاولات الولايات المتحدة الاميركية ابتزاز الصين، وإن التباين الايديولوجي والتباين في النظام الاجتماعي، وفي توجهات السياسة الخارجية للبلدين ، تحول كلها وبشكل جذري دون تحسين العلاقات بينهما. وحيث أن الولايات المتحدة الاميركية تدرك المركز الاقتصادي للمنطقة فإنها لن تتسامح مع قوة منافسة لها ([1]).

نتيجة لمثل هذه التوجهات المتمثلة في موقف القيادة العسكرية من الولايات المتحدة الأميركية والحاجة المستقبلية للنفط وحماية طرق إمداده، ونتيجة التغيرات الدولية في أعقاب انهيار الاتحاد السوفييتي فقد حدث تحول في الاستراتيجية الصينية، يتمثل بشكل جذري في الإنتقال تدريجيا من دولة ذات طموحات كونية إلى دولة ذات طموحات إقليمية وبالعكس . و إن مراجعة التغيرات التي تجري في إستراتيجية الصين العسكرية تدل بشكل واضح على التركيزحاليا ًعلى النظام الاقليمي الشرق آسيوي. وهناك بعض المؤشرات على هذه التوجهات الصينية لتأكيد الحضور الإقليمي من خلال تعزيز الوجود العسكري على جزر(بارسيل)الحدودية مع أندونيسيا ، والإصرار على ملكية جزر (سبراتلي)المتنازع عليها مع كوريا ، وإقامة وجود عسكري في الجزر البحرية "ميستشيف" التي تدعي الفليبين ملكيتها، والادعاء الصيني المتصاعد بحق المشاركة في إستثمار حقول الغاز في جزر(ناتونا) التي تدعي إندونيسيا حصرية حق ملكيتها، والتأكيد الصيني المستمر على ضرورة سحب القوات الأميركية من المنطقة، وإبداء القلق من احتمالات تنامي القوة العسكرية اليابانية...

1- Samuel P.Huntington,, Cited in Donald Zagoria," America Foreign Policy Newsletter (October 1993) p:43

خلاصة الفصل:

لقد كان للتحولات الدولية التي شهدها العالم في أواخر الثمانينات من القرن الماضي ، وتغير البنية الهيكلية للنظام الدولي بعد الحرب الباردة ، الأثر الواضح في تشكيل المنطلقات ألأساسية لطبيعة ألإدراك الصيني للتحولات العالمية ، ومنطلقاً للصين كي تتعامل بواقعية أكبر مع جملة قضايا دولية إحتكرها قطبا المعادلة الدولية لفترة طويلة.

ولقد إرتكز الإدراك الصيني للتحولات العالمية على حماية مكتسبات سياسة الإصلاح والإنفتاح من خلال تشكيل سلطة حزبية مؤهلة لمواكبة المتغيرات الحاصلة وقادرة على صناعة قرار سياسي سليم والمحافظة على طبيعة وخصوصية النسق الصيني في بناء ما يسمى ب " النموذج الصيني " أو (الإشتراكية ذات الخصائص الصينية)، وذلك من خلال إعتماد صيغة ناجحة من قبل الصين ، بعد إنهيارالشيوعية العالمية وتراجع الإشتراكية كذلك ، أي المزج بين النظام الإشتراكي في الدور القيادي التسيقي التسويقي للدولة أي القطاع العام وبين النظلم البيرالي الإنتاجي والتسويقي ايضا للقطاع الخاص . وبذلك إستطاعت الصين تجنّب القفزة غير المدروسة التي وقعت فيها الدول الإشتراكية السابقة .

كما إستطاعت الصين بدءا من تسعينات القرن الماضي بناء جيش قوي هو الأضخم في العالم بقيادة مركزية متماسكة .

ومن خلال إعتماد دبلوماسية متطورة شكلت ألإطار الذي إنطلقت منه الصين في رسم سياستها الخارجية ، وبما يتماشى مع تعزيز مصالحها الإقليمية والدولية.

وبدأ ذلك التطوير في السياسة الخارجية للصين فعلياً في أواسط الثمانينات،من خلال سياسة ألإصلاح والإنفتاح التي إنتهجتها القيادة الصينية الجديدة التي أتت بعد ماو . ففي ظل حكم الرئيس دينج اتخذت الصين أولى خطواتها الدبلوماسية الكبرى على طريق الطفرة التحولية ببدء حركة الإصلاح والانفتاح في أواخر السبعينيات.

هذه التطورات وضعت الصين أمام تحديات جسام كانت أبرز محطاتها انتهاء الحرب الباردة عندما تكرّست زعامة الولايات المتحدة كقطب أوحد في ظل غياب الدور السوفياتي كلياً عن ساحة السياسة الدولية. وهذا ما سيأتي عنه الكلام تباعاً في الفصل الثالث من القسم الأول من الأطروحة عندما نعالج أهم التحديات الاستراتيجية على المستوى الداخلي التي تواجه الصين في مرحلة ما بعد إنتهاء الحرب الباردة في العالم.

الفصل الثاني:

العلاقات الصينية مع دول الجوار الإقليمي.

تنطلق الدول في علاقاتها الخارجية ضمن بيئات ثلاث، تتحرك من خلالها وهي على الشكل التالي:

١- **البيئة المحاذية:** وهي مجموع الدول التي لها حدود برية أو بحرية مع دولة ما . وبالنسبة إلى الصين فإن لها في بيئتها المحاذية حدوداً مع إحدى وعشرين دولة، ولها نزاعات حدودية برية مع أربع منها ، هي روسيا وكوريا الشمالية وطاجكستان والهند، إلى جانب نزاعات حدودية بحرية مع كل من فيتنام والفلبين وبروناي وماليزيا وإندونيسيا وكوريا الجنوبية واليابان. ولعل ذلك يساعدنا على تفسير انخراط الصين في سبع حروب خلال القرن الحالي (ضد روسيا والهند واليابان وفيتنام وكوريا الجنوبية وتايوان والولايات المتحدة الاميركية) ([١]).

إن ذلك يعني أن البيئة المحاذية للصين هي بيئة قلقة، تمس بنوع من الاضطراب الدوري، كما أنها تتأرجح ما بين التحالف التكتيكي والتناحر الاستراتيجي، وهذا ما يمكن أن نلاحظه في المؤشرات التالية:

أ- الانتقال في ميدان العلاقات مع روسيا من التحالف في بدايات المد الاشتراكي إلى العلاقة المتوترة والاشتباك المسلح في فترة الستينات من القرن العشرين، إلى السعي لتعاون تكتيكي مع الولايات المتحدة الامريكية في حقبة السبعينات ضد الاتحاد السوفيتي، ثم العودة إلى قدر من السعي للتعاون في ميادين عديدة مع روسيا بعد تفكك الاتحاد السوفيتي، بما في ذلك الميدان العسكري كما سنرى.

ب- اتسمت العلاقات الصينية – الفيتنامية بقدر كبير من التشابه مع العلاقات السوفيتية – الصينية. فعلى الرغم من المساندة الصينية خلال الحرب الفيتنامية ضد الولايات المتحدة الامريكية، فإن هذه العلاقة انتقلت إلى حد الحرب بين الطرفين فيما بعد، لكنها عادت إلى نوع من التصالح إثر التغيرات السياسية في الصين .([٢])

ج- انغمست الصين كما هو معروف في الحرب الكورية عام ١٩٥٣، وأخذت منحى التأييد التام لكوريا الشمالية. وتشارك الان في مفاوضات إلى جانب الولايات المتحدة الامريكية والكوريتين لمنع تنامي التوتر في شبة الجزيرة الكورية.

د- أما بقية شبكة علاقاتها مع مجموعة الدول المحاذية فاتسمت بالعداء التقليدي، وبلغت في بعض الاحيان حد التحرش العسكري.

---

[1] -Andrew Natan & Robert Ross, op, cit 17-33.

[٢]- مفيد قطيش ، "روسيا والتحول لإقتصاد السوق"، شؤون الأوسط ، العدد ٦٣، سنة ١٩٩٧، ص ٥٧، نقلا عن معطيات لجنة الإحصاء الحكومية

وذلك يعني أن الصين – نتيجة لعلاقاتها غير الودية مع دول الجوار (فيتنام والهند وكمبوديا) ونتيجة المخاوف الامنية للدول الاخرى من احتمال تنامي القوة الصينية بشكل يؤثر في التوازن الاقليمي أو الدولي – تحتاج إلى فترة زمنية كافية لتتمكن من تطبيع علاقاتها مع دول الجوار، وهو الامر الذي أملى على السياسة الخارجية مبدأ الحوار الذي سنأتي على ذكره فيما بعد.

٢- **البيئة الاقليمية:** وهي تتمثل في مجموعة الدول التي تنتمي إلى الاقليم الجغرافي نفسه ولها تقاليد وعلاقات تاريخية، بمعنى أنها لاتتجاوز الصين جغرافياً ولكنها تنتمي إلى إقليم واحد تحددت ملامحه بالعوامل الجغرافية من ناحية وبتقاليد التفاعل التاريخية من ناحية ثانية. وهنا تصبح البيئة الاقليمية للصين هي منطقة حوض المحيط الهادي، وتشمل إلى جانب الدول المجاورة كلا من الولايات المتحدة الامريكية وكندا وتشيلي ونيوزيلندا...الـه. وتتسم الملامح العامة لهذه المنطقة بالتباين الشديد في التركيب الاقتصادي والاجتماعي والسياسي، الامر الذي جعل بعض الباحثين الذين يستبعدون قيام كتلة باسيفيكية نتيجة هذه التباينات، ويبرز من بين أنصار هذا التصور صمويل هنتنجتون.

٣- **البيئة الدولية:** وتشمل جميع الوحدات المتفاعلة مع النظام الدولي، من الدولة وما فوق الدولة أو مادون الدولة (أي الدول والمنظمات الدولية على اختلاف أنماطها والاقليات والاحزاب الدولية كالاحزاب الشيوعية...الخ). ومن الملاحظ في هذا الجانب أن التحاق الصين بالمنظمات الدولية جاء متأخراً قياساً على الدول المركزية، وهو أمر واضح بالرجوع إلى تاريخ عضويتها في الامم المتحدة والمنظمات الاقتصادية الدولية كالبنك الدولي وصندوق النقد الدولي. وما تزال حتى كتابة هذا البحث عاجزة عن دخول منظمة التجارة العالمية.

وفي الواقع فإن التاريخ الصيني الحديث ترك لدى الصينيين حساسية بالغة التعقيد تجاه هذه الدوائر البيئية الثلاث. أما النظام الدولي الذي على الصين أن تتعامل معه فهو مرتبط بأحد الاحتمالات التالية:

١- النظام القائم على "عالم واحد" كما يسميه فرانسيس فوكوياما، حيث يصبح العالم أسير القيم الرأسمالية والليبرالية ويتوقف الصراع الايديولوجي.

٢- الثنائية القائمة على أساس الغرب من ناحية وبقية العالم من ناحية ثانية، وهو الذي يشرحه ماكفول (Mcfaul).

٣- استمرار التفتت وبقاء المنظور الواقعي في العلاقات الدولية، وهذا ما يؤكد عليه كينيث والتز.

٤- الانقسام العالمي على أسس حضارية كما يتخيلها هنتنجتون.

ولادراك هذه التفاعلات لا بد من تناول السلوك الصيني معها في نطاق نقاط هذا الفصل، وقبل ذلك عرض للصراع القائم في جنوبي شرقي آسيا.

وتدل المراجعة التاريخية للتفاعلات في هذه المنطقة على سِمة الاضطراب فيها، سواء خلال التنافس الاستعماري الغربي أو خلال الحرب الباردة. وقد عرفت هذه المنطقة بشكل خاص ، ومنطقة المحيط الهادي بشكل عام ، ثلاثة تحولات أدت إلى إحداث تغير في بنية موازين القوى لهذا النظام الاقليمي حالياً. وهذه التحولات هي:

١- انهيار الاتحاد السوفيتي الذي ترك فراغاً في المنطقة تسعى قوى إقليمية ودولية لملئه. وليس أدل على ذلك من التصاعد المتواصل في النفقات العسكرية لدول المنطقة، والتي بلغت معدلا وصل إلى حوالى ١٥٠ مليار دولار ([١]).

وتشير نشرة المعهد الدولي للدراسات الاستراتيجية إلى أن منطقة شرق وجنوب شرقي آسيا احتلت المرتبة الثانية من حيث حجم مشترياتها العسكرية عام ١٩٩٥ (بعد الشرق الاوسط) حيث بلغت ٢٣% من مجموع المشتريات العالمية، وبقيمة تصل إلى ٨,٩ مليارات دولار. وطبقاً لمعطيات النشرة فإن الانفاق الدفاعي المشترك لدول مجموعة الاسيان عام ١٩٩٦ بلغ ١٩ مليار دولار أو ما يساوي ١٤% من النفقات الدفاعية الاقليمية([٢]).

٢ – التغير السريع في القدرات الاقتصادية لمعظم دول المنطقة.

٣- الانسحاب العسكري "الجزئي" للولايات المتحدة الامريكية من المنطقة.

ويبدو أن التنافس الياباني – الامريكي – الصيني في هذه المنطقة قد دفع دولها إلى محاولة تشكيل منظومات إقليمية تساهم في إيجاد آليات لامتصاص الازمات من خلال عدد من الاجراءات، مثل المشاورات المكثفة ، والالتزام بتحقيق نوع من الاجماع على القضايا المطروحة ، والتقليل من النشاطات الدبلوماسية، وتنشيط الدبلوماسية الوقائية، وتعزيز إجراءات الثقة.وأبرز المنظمات التي أوكلت إليها هذه المهام هي:

١- رابطة دول جنوب شرقي آسيا (آسيان) التي تم إنشاؤها عام ١٩٦٧. وتضم كلا من تايلند وماليزيا وسنغافورة وإندونيسيا والفلبين وبروناي وفيتنام (ولم تنضم الى الرابطة حتى الآن كل من لاوس وكمبودياوميانمار ، بسبب الاوضاع الداخلية للدول الثلاث).

٢- المنتدى الاقليمي لرابطة دول جنوب شرقي آسيا، والذي انضمت الصين إليه عند إنشائه عام ١٩٩٢. ويمثل الهيئة التي تسعى لوضع أسس التعامل مع الصراعات في المنطقة. ويبدو أن الدوافع الصينية للانضمام إلى المنتدى تتمحور حول الأمور الآتية:

أ- تهدئة المخاوف الاقليمية من نياتها المستقبلية.

---

[١]- Waller Schilling, " Changing Power Structures in the Asia-Pacific Region," Aussenpolitik, German Foreign Affairs Review vol, 48 (2nd quarter, 1997):160

[٢]- نشرة المعهد الدولي للدراسات الإستراتيجية، وردت في صحيفة الدستور الأردنية بالتعاون مع صحيفة الفيننشال تايمز،(١٩/١٠/١٩٩٧)، ص٣٢

ب– استفادتها وتشجيعها لدول رابطة دول جنوب شرقي آسيا في مقاومتهم للرغبة الامريكية في الربط بين التعاون الاقتصادي بين دول المنطقة، والالتزام بمبدأ حقوق الانسان، الذي تشعر الصين أن سياساتها الداخلية هي المستهدفة منه.

ج– كان لقبول آسيان عضوية فيتنام عام ١٩٨٥ أثره السلبي في الموقف الصيني. ويبدو أن الصين لا تريد ترك هذا المحافل الدولية لخصومها، وأن عليها أن تستخدمها كمنبر للدفاع عن سياساتها.

د– العمل على مواجهة شبكة الإرتباطات العسكرية الامريكية وغيرها في المنطقة([١])، والتي تشمل:

(١) الوجود العسكري الامريكي المباشر.

(٢) الاتفاقات الامنية الامريكية – اليابانية.

(٣) التحالفات الثنائية بين الولايات المتحدة الامريكية وكل من كوريا الجنوبية والفليبين، والضمانات الامنية الامريكية لتايلند.

(٤) التعاون الامني بين الولايات المتحدة الامريكية وكل من استراليا وإندونيسيا.

(٥) الاتفاقات الدفاعية بين بريطانيا وماليزيا وسنغافورة واستراليا ونيوزيلندا.

(٦) منتدى التعاون الاقتصادي لدول آسيا – المحيط الهادي "آبيك" (APEC) الذي أنشىء بناء على مبادرة أسترالية عام ١٩٨٩، ويضم كلا من: استراليا، وبروناي، وكندا، وتشيلي، والصين و"هونج كونج"، وإندونيسيا، واليابان وكوريا الجنوبية، وماليزيا، والمكسيك، ونيوزيلندا، وبابوا غينيا الجديدة، والفيلبين، وتايوان (ولها وضع خاص)، وتايلند، والولايات المتحدة الامريكية.

ويبدو أن شبكة المنظمات الحكومية وغير الحكومية تستهدف بشكل أساسي تشجيع التعاون بين دول المنطقة (ويمكن الاشارة بهذا الصدد – إلى جانب ما سبق – إلى مجلس التعاون الامني في آسيا – المحيط الهادي، والمجلس الباسيفيكي للتعاون الاقتصادي والذي انضمت إليه الصين عام ١٩٩٦). رغم ذلك فإن دول جنوب شرقي آسيا تشعر باحتمالات تضررها من التنافس الدولي في هذه المنطقة. والمؤشرات المقلقة لهذه الدول في هذا الجانب تتمثل في:

أ– الدعوات الصينية للقوات الامريكية للانسحاب من المنطقة. و كان اول إعلان واضح بهذا الشأن ما طالبت به الحكومة الصينية في مطلع عام ١٩٩٧.

---

[١] – رغم تأكيد لستر ثرو بأن " الولايات المتحدة الأميركية ستكون الأعظم عسكريا في القرن ٢١ وهذه اولى العقبات اذا ارادت ان تبقى القوة الأعظم " فإن الولايات المتحدة ، كما يرد باسكال بونيفاس ، تعتمد دوما على جهازها العسكري العظيم للحصول على عقود في الشرق الأوسط ، والقيام بضغوط تجارية على اليابان، وممارسة سلطة جذابة على اوروبا الشرقية والمحافظة على زعامتها في اوروبا الغربية.

ب- استعراض القوة الذي قامت به كل من الصين والولايات المتحدة الامريكية قرب السواحل التايوانية.

ج- مسودة الاتفاق التي جرى الاعلان عن خطواتها العريضة بين اليابان والولايات المتحدة الامريكية في حزيران ، يونيو ١٩٩٧، والتي جاء فيها([1]):

(١) تقديم اليابان الدعم اللوجستي للقوات الامريكية.

(٢) و تقديم هذا العون ليس مقصوراً على حالة تعرض اليابان للخطر بل في حالة حدوث ازمة في منطقة "محيطة باليابان". وقد تكون هذه الازمة في كوريا الجنوبية التي يرابط فيها ٣٦ الف جندي أمريكي، أو في تايوان التي يرابط بقربها في الاراضي اليابانية ٤٧ الف جندي أمريكي.

(٣) السماح لليابان بالمشاركة في عمليات كسح الالغام، والمشاركة في مراقبة تطبيق الحصار البحري.

(٤) السماح لليابان باستخدام قواتها البحرية لانقاذ رعاياها الموجودين في مناطق الازمة.

إن النصوص السابقة ، وإن لم تسمح لليابان بالمشاركة الفعلية في العمليات القتالية ، إلا أنها تشكل تعزيزاً للترابط الياباني – الامريكي، الامر الذي يشكل عامل قلق للصين، إذ يوحي لها ذلك بالعودة إلى استراتيجية التطويق.

إن المشكلة الاقليمية المركزية الخاصة بالصين في هذه المنطقة تتمثل حالياً في قضية السيطرة على بحر الصين الجنوبي، ولا سيما الجزر المهمة فيه، وهي موضحة في الجدول التالي:

جدول (٤)

الجزر المهمة في بحر الصين الجنوبي

الجزيرة	أطراف النزاع مع الصين
ميستشيف	الفلبين
سبراتلي	تايوان، فيتنام، الفلبين، بروناي، ماليزيا
بارسيل	فيتنام
ناتونا	إندونيسيا

ويمكن القول إن جوهر الخلاف بين هذه الدول على بحر الصين الجنوبي ناجم عن أن هذا الطريق البحري يمد اليابان وكوريا "بشطريها" بحوالى ٧٠% من احتياجاتها النفطية. بل إن الصين تقدر أن الاحتياطيات النفطية في هذه المنطقة تفوق بنسبة ٣٠% حجم احتياطيات دولة الكويت ([2]).

[1] – The Economist, July 26,1997, p: ,49

[2] – Kent Calder, "Asia's Empty Tank." BOSTON. MA Becon presse,17,april 2007

إلا أن الصين ، في مقابل هذه الصورة التنافسية الصراعية مع دول المنطقة ، لا تألو جهداً في تطوير بعض مجالات التعاون، مثل دعمها لبرامج الامم المتحدة للتنمية الخاصة بتطوير دلتا تومين مع روسيا وشطري كوريا، أو مساندة الجهود الخاصة بإقامة نظم اقتصادية إقليمية فرعية كتلك الخاصة بدلتا الميكونج ([١]).

وعند استعراض التوجهات العامة للصين تجاه دول هذه المنطقة، يمكن تلخيص أبرز المطالب الصينية المقدمة إلى هذه الدول في الاتي:

١- دعم فكرة الوحدة الاقليمية للصين من خلال مساندتها في القضايا المثارة حول منطقة التبت وسينكانيج وتايوان وبحر الصين الجنوبي، وقد يمتد الامر في مرحلة لاحقة إلى منغوليا.

٢- مساندة الصين في نزاعاتها مع الدول الغربية فيما يتعلق بحقوق الانسان والاقتصاد، وهما من القضايا التي تجد هذه الدول بعض الفائدة من تأييد الصين فيها لانها تتعرض إلى هذه الاتهامات بالطريقة نفسها.

٣- الامتناع عن امتلاك أسلحة غير تقليدية تهدد النفوذ الصيني، ولعل الهدف المركزي من هذا الطلب هو محاصرة النزوع التايواني لهذا الاتجاه.

٤- انتهاج سياسة استثمارية مناسبة مع الصين والانفتاح أمام الهجرة الصينية.

٥- كبح القوى والتوجهات المناهضة للصين في مجتمعات هذه الدول، لا سيما الدول التي فيها نسبة من الصينيين، واحترام حقوق هذه الجالية.

٦- تشجيع استخدام اللغة الصينية ومساندة فكرة إحلالها محل اللغة الانجليزية على المدى البعيد, لا سيما انها منتشرة في المنطقة، وأن نسبة المتحدثين بها في العالم تصل – حسب إحصاءات عام ١٩٩٢ – إلى ١٨,٨%، بينما نسبة المتحدثين باللغة الانجليزية هي ٧,٦%([٢]).

ولعل الارشادات التي صدرت عن وزارة التعليم الصينية بضرورة عودة المدارس في هونج كونج إلى تدريس اللغة الصينية بدلا من اللغة الانجليزية ابتداء من عام ١٩٩٨ مؤشر إلى هذا التوجه([٣]).وسنبحث في هذا الفصل علاقات الصين مع دول الجوار الإقليمي، أي تايوان والكوريتين، واليابان، وروسيا والهند، وفيتنام.

المبحث الأول: العلاقات الصينية – التايوانية

بالنسبة إلى قضية تايوان فإن السياسة الصينية كانت قائمة على التأكيد على وحدة الاراضي الصينية مع اتباع استراتيجية الانتظار، وهو ما يتضح في التصريحات التالية([٤]):

---

[1] – David Wall," Security Environement of south Asia" op, cit 342, julay 2005

[2] – Samuel P.Huntington, op, cit –61,2007

[٣] – صحيفة الدستور الأردنية، محمد فايز البحارنة ، الصين وتحدي العولمة ، تاريخ العدد: ٢٠٠٤/١٠/١٨، ص٢٢

3- Robert S.Ross, "Bejiing as a Conservation Power", Foreign Affairs vol, 76, no.2 (March / April٢٠٠٧): 35-38

١- تصريح الرئيس الأميركي رتشارد نكسون خلال زيارة عام ١٩٧٢ بأن "قضية تايوان ليست هي القضية المهمة وإنما قضية العلاقات الدولية". وقد فسر بعض المراقبين هذا التصريح على أنه يعني "مقايضة فيتنام بتايوان"([1])، وهو أمر أكده نيكسون فيما بعد([2]). وتدل المحادثات الصينية مع أطراف دولية مختلفة على قدر كبير من البراجماتية، وهو أمر يتضح في عمليات الربط والمقايضة بين الموضوعات المختلفة، كما هي الحال في ربط الصين مواقفها من أزمة الخليج الثانية في مجلس الامن بمدى التسهيلات التجارية التي تقدمها الولايات المتحدة الامريكية لها في علاقاتهما التجارية([3]).

٢- تصريح الرئيس الصيني دنج في تشرين الاول اكتوبر ١٩٩٥، والذي جاء فيه بخصوص تايوان: "يمكننا الانتظار إلى أن يكون الوقت أكثر ملاءمة، لكننا لا نقبل أن تشاركنا في الحل دولة أخرى". وفي الحقيقة فإن لتايوان أهمية استراتيجية تجعل الصين – إلى جانب أسباب أخرى – أكثر تمسكاً بموضوع إعادتها، فتايوان ذات أهمية جيواستراتيجية لان مضيقها وقناة ياشي يمثلان الممرين البحريين الرئيسيين اللذين يربطان شمال شرقي آسيا بجنوب شرقي آسيا والشرق الاوسط.

ونشير بشكل سريع الى تطور العلاقات بين الطرفين، فقد ساءت بينهما خلال فترة ١٩٤٩-١٩٨١. ويمكن اعتبار ذلك حالة حرب مع وقوع بعض الاشكالات بين الحين والاخر، غير انه مع عام ١٩٨١ أسقطت تايوان ما عرف ب "اللاءات الثلاث" (لا اتصال، لا تفاوض، لا مساومة). وفي عام ١٩٨٦ جرت أولى المفاوضات بين البلدين لاعادة طائرة مختطفة من تايوان إلى الصين، وفي عام ١٩٨٧ ألغت تايوان قرار منع السفر إلى الصين، وبدأ التايوانيون يتدفقون على الصين، حتى بلغ عدد الذين سافروا من تايوان إلى الصين ٤,٢ ملايين عام ١٩٩٣، مقابل ٤٠ الفاً بالاتجاه المعاكس.

ونشطت المبادلات التجارية فوصلت عام ١٩٩٣ إلى ١٤,٤ مليار دولار، ويتبادل سكان البلدين الرسائل بمعدل ٤٠ ألف رسالة يومياً، كما ارتفعت استثمارات تايوان إلى حوالي ٢٠,٦١٢ مليار دولار في العام نفسه. وشهد العامان ١٩٩٣ و١٩٩٤ محاولات جهات شبه رسمية لاجراء مباحثات بين الطرفين ([4]) إلى أن جاءت زيارة الرئيس التايواني لي تنج هوا إلى الولايات المتحدة الامريكية وأدت إلى توتر العلاقة بين الطرفين على الرغم من التأكيد على الصفة غير الرسمية لها.

وتتم الاتصالات غير الرسمية بين تايوان وبكين عبر منظمتين غير رسميتين هما: رابطة العلاقات عبر مضيق تايوان (ومقرها الصين)، ومؤسسة التبادل عبر مضيق تايوان (ومقرها تايوان).

---

[1] – كوريبري ديلاسبيرا، الصين وتحديات الإقتصاد والإنفتاح ، ترجمة صحيفة الدستور الأردنية، مرجع سابق، ص ١٦

[2] – Robert S.Ross,op,cit 37,october2006

[3] – Newsweek March 3, 1997, 25

[4] – Samuel P.Huntington, op, cit 172-174

ويبدو من سياق السلوك التكتيكي لكلا البلدين أنهما يسعيان إلى استراتيجيتين مختلفتين، إذ يبدو أن الصين (كما بين نائب رئيس الوزراء الصيني، وزير الخارجية كيان كيشن (Quan Qichen) عام ١٩٩٣) ([١]) تسعى إلى دمج تايوان عبر عدد من الوسائل:

أولاً– الادوات السياسية: عن طريق فرض عزلة دبلوماسية على تايوان. ورغم أن الرئيس زيمين أشار في عام ١٩٩٥ إلى إمكانية التساهل في موضوع مشاركة تايوان في بعض المواقف الاقليمية والدولية إذا أبدت استعداداً لفكرة دولة واحدة ونظامين، فإن الصين عادت إلى سياسة التطويق الدبلوماسي خلال عام ١٩٩٦ عندما استطاعت إقناع المنتدى الاقليمي لرابطة الدول الاسيوية والمؤتمر الاوروبي الاسيوي بعدم قبول عضوية تايوان.

وتتأرجح السياسة الصينية بين أداة وأخرى في موضوع تايوان، ففي عام ١٩٥٤ حملت صحيفة الشعب الصينية مقالا تحت عنوان " لابد من تحرير تايوان"، وأشارت إلى أن القوى العسكرية هي الاداة الاكثر فاعلية، غير أن عام ١٩٧٩ حمل بداية تغير، وذلك بإعلان اللجنة الدائمة للمجلس الشعبي الوطني عن أن إعادة توحيد تايوان "يجب أن تتم بغير الوسائل العسكرية". وفي عام ١٩٨١ أعلن المارشال بي جيانينج الذي أصبح فيما بعد رئيساً للجنة العسكرية المركزية عن مشروع لتحرير تايوان سلمياً من خلال العودة إلى طاولة المفاوضات بين الحزب الشيوعي الصيني والحزب الوطني الحاكم في تايوان. وفي عام ١٩٨٣ أبلغ دنج السفير الامريكي لدى بكين أنه "بعد إعادة توحيد تايوان يمكن لها أن تواصل حكم نفسها بنظام خاص بها. ويمكنها أن تحتفظ بقوات عسكرية لاغراض الدفاع المحلي، شريطة ضمان عدم استخدامها ضد الصين الشعبية". وفي عام ١٩٩٣ التقى ممثلون عن الحزبين الحاكمين في البلدين لبحث العلاقة بينهما([٢]).

وفي المؤتمر الذي عقده الحزب الشيوعي الصيني في أيلول /سبتمبر ١٩٩٧ أعلن ممثلو تايوان في الحزب "أن توحيد الصين سيتم في المستقبل القريب مع بداية القرن الحادي والعشرين"([٣]).

ثانياً– **الادوات العسكرية:** وتتم باستعراض القوة قرب السواحل التايوانية بين الحين والاخر، كما حدث في آذار/مارس ١٩٩٦ أثناء استعداد تايوان لانتخابات رئاسية.فقد أجرى حوالى ١٥٠ ألف جندي صيني مناورات بحرية في جزر (فوجيان)، مقابل السواحل التايوانية، التي تبعد عن السواحل الصينية مسافة ١٦٠ كيلومتراً. ولم تكن هذه هي المرة الاولى التي تمارس فيها بكين سياسات التلويح باستخدام القوة، فقد أطلقت القوات الصينية عام ١٩٩٠ صواريخ باتجاه المحيط الهادي فوق تايوان.

2- Chu Yun-Han, "The ABC'S of Cross-Strait Policy," Free China Review no,5, vol ,47 (May 1997):45

[2] - Laurence J.Brahm. op, cit 140-141

[٣] - راجع حول مناقشات الحزب الشيوعي لعام ١٩٩٧: صحيفة النهار اللبنانية (١٠-٩-١٩٩٧)، ص١٨

ثالثاً– **الأدوات الاقتصادية:** بجعل الاقتصاد التايواني معتمداً إلى حد بعيد على الاسواق الصينية والوصول إلى ضم يتم تحقيقه بسياسة النفس الطويل (وهي سياسة ليست غريبة على التقاليد السياسية الصينية). ولكن تايوان تعتقد أن العلاقة الاقتصادية مع الصين ستؤدي على المدى البعيد إلى تعزيز قوة القطاع الخاص، الامر الذي ستكون له آثار سياسية ستؤدي إلى انهيار النظام السياسي الصيني، مما يجعل الوحدة بين البلدين تتم طبقاً للاستراتيجية التايوانية. غير أن ذلك لا ينفي وجود قوى سياسية في تايوان تعمل على بلورة شخصية تايوانية مستقلة، وبالتالي كيان سياسي منفصل عن الصين الام بشكل تام.

ولو حاولنا التوقف عند هذه المعطيات في الواقع الفعلي لوجدنا أن حجم تجارة تايوان مع الصين وصل عام ١٩٩٥ إلى ٢٢,٥ مليار دولار، وهو ما يساوي ١٧,٤% من إجمالي الصادرات التايوانية، مما يجعل الصين الشريك التجاري الثاني لتايوان بعد الولايات المتحدة الامريكية، بل إن الفائض التجاري التايواني سجل عام ١٩٩٥ تراجعاً في معدله العام، إلا أنه سجل إرتفاعاً مع الصين وصل إلى ١٦,٣ مليار دولار. أما في مجال الاستثمارات التايوانية في الصين فقد بلغت عام ١٩٩٥ حوالى ٣٠ مليار دولار، وارتفعت عام ١٩٩٦ إلى ٣٦ مليار دولار([1])، وهو ما يعادل ٣٠% من إجمالي استثمارات تايوان الخارجية. و يوجد في الصين حوالي ٣٠ الف مؤسسة استثمارية تايوانية، إلى جانب حوالى مئة الف تايواني من رجال الاعمال.

وفي عام ١٩٩٦ بلغ عدد التايوانيين الذين زاروا الصين عبر هونج كونج وماكاو حوالى ١,٥٧ مليون ([2])، إلى جانب أن الصين تدرك الاهمية التقنية لتايوان، ولا سيمافي مجال الحاسوب، إذ إن تايوان تحتل المركز الثالث بعد الولايات المتحدة الامريكية واليابان في هذه الصناعة المهمة حتى بلغ دخلها منها عام ١٩٩٦ حوالى ٢٤ مليار دولار([3]).

ويبدو أن العرض الذي تقدمه الصين إلى تايوان يتشابه مع الوضعية التي أخذتها هونج كونج وهي دولة واحدة بنظامين، وتعتبر الصين تايوان "منطقة إدارية خاصة". وكانت الصين قد أبدت رغبة في تسوية سياسية بهذه الكيفية منذ عام ١٩٧٩([4]).

بالمقابل دعت تايوان إلى القبول بالنموذج الالماني خلال الحرب الباردة، أي دولتين مختلفتين (وهو مايعني تخلي تايوان عن طموحاتها القديمة بإعادة دمج الصين فيها بعد تغيير النظام السياسي في الصين، وهو التصور الذي بدأ منذ فترة حكم تشان كاي تشيك)، كما طالبت تايوان الصين أن تعلن

---

[1] – Time, September 29, 1997, 35

[2] –وليد عبد الحي ، " المكانة المستقبلية للولايات المتحدة على سلم القوى الدولي، السياسة الدولية ، العدد ١٢٦، تشرين الأول ١٩٩٦،ص٢١–٢٥

[3] – Time, September 29, 1997, 35

[4] – Chu Yun-Han,china daily, op, cit 43,p: 42

التخلي عن التسوية بالطرق العسكرية مقابل قيام تايوان بفتح المجال للعلاقات التجارية والبريدية والمواصلات.

وعلى الرغم من النجاح النسبي الصيني لعزل تايوان دبلوماسيا كما أشرنا، فإن عدداً من المؤشرات أوجدت لدى بكين نوعاً من القلق بخصوص حقيقة الموقف الامريكي:

١- منح الولايات المتحدة الامريكية الرئيس التايواني لي تنج هوا تأشيرة دخول إليها عام ١٩٩٥,

٢- إرسال الولايات المتحدة الامريكية سفناً عسكرية إلى الشواطىء التايوانية خلال المناورات الصينية هناك.

٣- إعادة إنتخاب لي تنج هوا رئيساً لتايوان بنسبة ٥٤% من الاصوات، الامر الذي يوحي بوجود قوة شعبية مساندة لاستراتيجيته.

٤- السماح في عهد الرئيس جورج بوش ببيع الطائرات الحربية إلى تايوان.

٥- تغيير الحكومة الامريكية اسم الهيئة التي تتولى شؤون تايوان في الولايات المتحدة الامريكية من "مجلس التنسيق بأميركا الشمالية" إلى "مكتب التمثيل الاقتصادي والثقافي لتايبيه في الولايات المتحدة". وهو تغيير يوحي بإعطاء تايوان وضعاً مختلفاً وأكثر إقلاقاً لبكين.

٦- تخفيف قيود التعامل مع المسؤولين التايوانيين من قبل المؤسسات الامريكية.

٧- تقرير وزارة الدفاع الامريكية الذي نشر عام ١٩٩٥ ويوصي ب "ضرورة احتفاظ الولايات المتحدة الامريكية بقوات عسكرية في المنطقة إلى أجل غير مسمى"([1]).ويبدو أن الاستراتيجية المثلى لدى القيادة الصينية في المدى المنظور هي الاستمرار في استراتيجية النفس الطويل، إذ إن السياسة الصينية قائمة على اعتقاد راسخ عبر عنه الرئيس زيمين بأن "القوى الغربية المعادية لم تتخل لحظة واحدة عن مؤامراتها لتغريب دولتنا وتقسيمها"، وبالتالي فإن الهواجس الصينية تجاه الولايات المتحدة الامريكية بشكل خاص لها ما يبررها لوضع استراتيجية مواجهة لها. غير أن الاستراتيجية العسكرية قد تقود في حالة تبنيها إلى سلسلة من النتائج:

١- عودة نمط من الحرب الباردة الاقليمية في شرق آسيا. وتعتقد إحدى الدراسات التايوانية أن الحرب مع الولايات المتحدة الامريكية لن تحدث خلال السنوات الخمس عشرة القادمة – أي حتى سنة ٢٠١٢ – إلا أنها "ستقع بالتأكيد بعد ذلك"([2]).

٢- احتمال التعرض لحصار أو مقاطعة اقتصادية من دول غربية مهمة.

٣- التأثير في مستوى التطور الاقتصادي الصيني الحالي، فإضافة إلى أهمية السوق الامريكية للمنتجات الصينية، فإن الحاجة إلى التقنية الامريكية تمثل مسألة في غاية الاهمية، وتدل

---

[1] – توماس ويلبورن،**الصين في مواجهة الدول الكبرى** " ترجمة الدار العربية للعلوم ، الرباط ، طبعة أولى ٢٠٠٧، ص٢٥-٢٦

[2] – Free China Review vol,47,no 7 (July 1997):P:26

الارقام المتوافرة عن التبادل التجاري بين البلدين على أنه من بين ١٢ مليار دولار تمثل قيمة الصادرات الامريكية إلى الصين، كان ٥٠% منها تقريباً من السلع التقنية المتطورة([1]).

٤- قد يدفع ذلك تايوان إلى إعلان الاستقلال التام، في وقت يكون فيه عدد من الدول على استعداد له رداً على السلوك الصيني.

٥- قد يدفع السلوك العسكري إلى تعزيز النزعة العسكرية اليابانية وإثارة مخاوف دول الجوار، ولا سيما تلك التي ترتفع فيها نسبة الصينيين.

٦- قد يؤدي فشل في الحملة العسكرية إلى آثار سلبية في المكانة السياسية للقيادة الحالية.

ويقدر تشو يو هان، رئيس معهد بحوث السياسة الوطنية التايواني ، أن الفشل في التوصل إلى تسوية سياسية قد يدفع إلى الحل العسكري خلال ١٠-١٥ عاماً([2]). ويرى هنتجنتون أن أي محاولة أمريكية لتحدي الهيمنة الاقليمية الصينية قد تقود إلى الحرب ([3])، بينما يقدر إمانويل هسو أن الوحدة بين تايوان والصين ستقوم خلال الفترة ٢٠٠٠-٢٠١٠ ([4]).

ومما يزيد وضع تايوان حرجاً ويعزز النفوذ الصيني، ما شهدته فترة التسعينات من القرن الماضي من تراجع النفوذ الامريكي في المنطقة، الذي تمثل في إغلاق القواعد البحرية والجوية في الفيلبين، وتصاعد المعارضة لاستمرار القواعد الامريكية في جزر اوكيناوا، ورفض تايلند وماليزيا وإندونيسيا في عام ١٩٩٤ الطلب الامريكي بأن ترسو السفن الامريكية في مياهها الاقليمية ليسهل عليها التدخل في جنوب غربي أو جنوب شرقي آسيا ([5]).

****

المبحث الثاني: العلاقات الصينية مع الكوريتين

لمحة تاريخية

على الرغم من هزيمة القادة الكوريين للمحاولات الأوروبية والأميركية للتحكم بالتجارة طوال قرون، إلا أنهم لم يتمكنوا من مواجهة قوة اليابان المتنامية على الصعيدين الصناعي والعسكري.

كان الحكم الاستعماري الياباني الذي دام حتى شهر آب من العام ١٩٤٥ بالغ القسوة. وعلى خلاف بعض القوى الاستعمارية الأوروبية التي اعتمدت على الشعوب الأصلية في مستعمراتها فوظفتهم لخدمة نظامها البيروقراطي، أرسلت اليابان ٧٠،٠٠٠ مسؤول لتطبيق نظام قانوني للتمييز العنصري ضد

---

[1] – Newsweek, April 21, 1997,P: 42

[2] – Chu Yun-Han, " strategic Analysis " op, cit 47,p:54

[3] – Bruno COLSON," Le tiers- monde dans la pensee strategique americaine", ed: economia,PARIS,2003

[4] – Immanuel C.Y.Hsu ,op, cit,271-272

[5]– Raymon Aron ,"paix et guerre entre les nations "op.cit .p: 17

المجموعات الكورية الإثنية. وبعد فترة من الوقت، حاولت السلطات اليابانية إلغاء الحضارة والثقافة الكورية. وتم اقتلاع الأرستقراطية الكورية وبيروقراطية المحاكم الكورية ،

وسيطرت التكتلات اليابانية على الاقتصاد وانتشرت السُخرة والرق الجنسي. وأجبر الكوريون على التخلي عن البوذية والكونفوشية وعلى التعبد في معبد شينتو وتم منع استعمال الكتب الكورية وتعليم الأبجدية واللغة والتاريخ. وعلى الرغم من أن اليابان تشدد على التطورات الإيجابية التي شهدتها كوريا في عهدها (كالتصنيع وتطور النقل الحديث وبنى الاتصالات)، إلا أن هذا لا ينفي قسوة الاحتلال.

مقاومة المطامع اليابانية

لقد كانت هناك محاولات عديدة هدفت إلى مقاومة الحكم الياباني، أهمها المحاولة التي شهدها الأول من شهر آذار من العام ١٩١٩، حيث شارك حوالى المليوني شخص، ممن اعتمدوا على وعود معاهدة فرساي (التي أجبرت ألمانيا على التخلي عن الأراضي التي سيطرت عليها عنوة في أوروبا)، في احتجاجات هدفت إلى تحرير كوريا من الاحتلال. تم قمع التحركات بالقوة وقتل الآلاف وجرح عشرات الآلاف. فشل التحرك ولكنه أدى إلى تشكيل حكومة مؤقتة في شانغهاي، في الصين، اعترف بها من قبل الصين والولايات المتحدة وبلدان أخرى منها حكومة كوريا بين العامين ١٩١٩ و١٩٤٨، وهو يعتبر المحفز الشرعي الذي أدى إلى قيام الجمهورية الكورية.

تقوم شرعية التاريخ الكوري على مقاومة الغزو الياباني في منشوريا المجاورة في العام ١٩٣٧. وفي الواقع لم يكن القتال كافياً لهزم اليابانيين ، غير أنه طرح أمامهم عقبات عديدة. والأهم أن الكوريين المقاتلين ساعدوا في دخول الجيش السوفياتي في المراحل الأخيرة إلى ساحة الصراع الآسيوية في الحرب العالمية الثانية.

بالنسبة إلى ستالين، كان مقاتلوا الحزب الشيوعي الكوري طليعة الجيش المسؤول عن احتلال القسم الشمالي من شبه الجزيرة. وفي تاريخ كوريا الشمالية، كان قائد كوريا الأول، كيم إل سونغ، هو أول من استخدم مهارات حرب العصابات لهزيمة القوات اليابانية.

أولا : الوضع القانوني للكوريتين

إن مقاربة الوضع القانوني للكوريتين يتوقف على مجريات أحداث الحرب العالمية الثانية التي أدت الى إستسلام اليابان وتوقيعها معاهدة يالطا عام ١٩٤٥ ، التي تنازلت فيها عن شبه الجزيرة الكورية لصالح القوتين الكبرى في العالم وجعلتهما تحت وصايتهما .

في هذا السياق فإن الولايات المتحدة الأميركية لم تدخل الى كوريا الجنوبية حتى ٩ أيلول ١٩٤٥ أي بعد أن كانت الجيوش السوفياتية قد احتلت الشمال. وطالب قادة الحلفاء والقائد الصيني شان كاي تشيك، في مؤتمر القاهرة المقام في العام ١٩٤٣، بـ"كوريا حرة ومستقلة" . غير أن هذا الوعد تغير في اتفاقية يالطا في العام ١٩٤٥ التي تقرر بموجبها "وضع كوريا تحت الوصاية الدولية".

ولتفادي المزيد من الصراعات، اقترح القادة الأميركيون تقسيماً أولياً لشبه الجزيرة عند خط عرض ٣٨، وهو محدد طبيعي، واعدين بالمزيد من المفاوضات لتوحيد المنطقتين. وعلى الرغم من موافقة القائد السوفياتي، جوزف ستالين على الاقتراح، إلا أنه لم ينوِ التفاوض، فعين كيم إل سونغ رئيساً للجنة الشعبية المؤقتة لكوريا الشمالية ليعزز سيطرته. قاطع الاتحاد السوفياتي لاحقاً مداولات الأمم المتحدة للتوسط لإقامة انتخابات أُقيمت في الجنوب فقط في العام ١٩٤٨. وانتخب سينغمان الذي كان عضواً في حكومة الجنوب المؤقتة، رئيساً للجنوب. وفي ١٣ آب من العام ١٩٤٨، تأسست (جمهورية كوريا)وبعد ثلاثة أسابيع أعلن كيم إل سونغ قيام جمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية.

وقد بدأت الحرب الكورية وإشتدت حدة التوتر بين الكوريتين عام ١٩٥٠ ، عندما غزت كوريا الشمالية بدعم من الإتحاد السوفياتي كوريا الجنوبية ، ولا تزال شبه جزيرة كوريا مقسمة ، وظلت المنطقة منزوعة السلاح هي الحدود المشتركة بين الدولتين .

– تقسيم الكوريتين وأيديولوجيا المحاورالكبرى

بنهاية العام ١٩١٠ إحتلت اليابان كوريا، وظلت مستعمرة حتى نهاية الرب العالمية الثانية . وفي العام ١٩٤٥ وافق كل من الإتحاد السوفياتي والولايات المتحدة الأميركية على إستسلام القوات اليابانية في كوريا في أعقاب مجريات الحرب العالمية الثانية ، لتصبح كوريا مقسمة الى قسمين على إمتداد خط عرض ٣٨ حيث يحكم الإتحاد السوفياتي الشمال ، وتحكم الولايات المتحدة الجنوب .

لقد أدت هذه الظروف الى تقسيم كوريا بواسطة القوتين الكبرى . ولكن الوضع تفاقم لعدم إتفاقهما على شروط الإستقلال الكوري . وبدأت الحرب الباردة وبدا التنافس بعد نشوء حكومتين تتمحور سياستهما حول الأيديولوجيات الخاصة بالقوتين الكبرى .، ما ادى في النهاية الى إيجاد كيانين منفصلين هما كوريا الشمالية وكوريا الجنوبية .

تعتبر كوريا الشمالية (رسميا جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية) دولة ذات حزب واحد . وصقلت كوريا الشمالية التي اتبعت في بادئ الأمر مثال الشيوعية السوفياتية، إيديولوجيتها الشيوعية الخاصة المعروفة بالزوتشيه Juche أو الاعتماد على الذات. وتعتبر كوريا الشمالية اليوم من أكثر دول العالم سعيا الى التسلح غير التقليدي ، ويعتبر إقتصادها أقل نموا من إقتصاد كوريا الجنوبية التي تعززت أوضاعها الإقتصادية من خلال صناعات ثقيلة ودعم أميركي على جميع المستويات ..

يبلغ عدد سكان كوريا الشمالية ٢٤ مليون شخص تقريباً، وكانت وحتى العام ٢٠٠٨، تحتل المرتبة ٤٨ بين الدول الأكثر كثافة من حيث عدد السكان. وبسبب تحكم حكومة كوريا الشمالية بالمعلومات، فما من بيانات اقتصادية كافية؛ غير أن البنك الدولي صنف كوريا الشمالية في العام ٢٠١٠ دولة منخفضة الدخل إذ يبلغ نصيب الفرد من إجمالي الدخل المحلي فيها ٩٠٠ دولار أميركي أو أقل. ومنذ منتصف التسعينيات، يقدر عدد الذين ماتوا بسبب النقص في الأغذية الذي يعود سببه إلى مزيج من الكوارث الطبيعية وسوء الإدارة الاقتصادية للحكومة، بمليوني شخص. تلقت كوريا الشمالية كميات كبيرة من المساعدات الغذائية في العقد السابق، إلا أن الحكومة تخصص جزءاً كبيراً من موازنتها للجيش وهي تتبع سياسة عدائية تتمسك بموجبها بتطوير الأسلحة النووية.

ويتعارض سجل كوريا الشمالية الاقتصادي والسياسي تماماً مع سجل كوريا الجنوبية(رسميا جمهورية كوريا) التي هي دولة ذات أحزاب متعددة ، وتعتمد على اقتصاد السوق الراسمالي ، ولها عضوية في منظمة التعاون والتنمية الإقتصادية ، بالإضافة لعضوية في مجموعة العشرين ، وقد خرجت من حقبة من الحكم السلطوي لتصبح ديمقراطية ثابتة وذات إقتصاد متين ، إذ احتلت في العام ٢٠١٠ المرتبة ١٤ بين أكبر اقتصادات العالم لجهة حجم الناتج المحلي الإجمالي.

ثانيا : سباق التسلح بين الكوريتين

يشكل القلق الصيني من احتمالات تصاعد سباق التسلح النووي بين كوريا الشمالية وكوريا الجنوبية أحد هواجس السياسة الصينية. كما تخشى الصين من تضرر علاقاتها التجارية مع الكوريتين في حال اشتداد المنافسة بينهما، مع ملاحظة أن حجم التبادل التجاري مع كوريا الجنوبية يعادل ستة أضعاف حجم التبادل التجاري مع كوريا الشمالية، رغم العلاقات السياسية التقليدية بين كوريا الشمالية والصين([1]). أضف إلى ذلك المخاوف من أن النزاع بين الكوريتين قد يؤدي إلى تدفق المهاجرين بأعداد كبيرة من كوريا الشمالية إلى منشوريا. وتتركز العلاقات بين الصين وكوريا الجنوبية من خلال مقاطعة شاندونج على غرار الحالة السائدة بين الصين والدول الاخرى المجاورة، حيث تحظى المناطق الحدودية بالنصيب الاكبر من العلاقات.

وقد أدت الصين دوراً إيجابياً في تشجيع كوريا الشمالية على الدخول في "الاطار الامريكي – الكوري الشمالي" الخاص بالمشروعات النووية الكورية. ومن المعروف أن لدى الولايات المتحدة الامريكية واليابان شكوكاً بأن كوريا الشمالية في طريقها إلى إنتاج أسلحة غير تقليدية، ولا سيما في المجال النووي. ومن هنا سعت الولايات المتحدة عبر الصين من ناحية، وعبر الضغوط المختلفة من ناحية أخرى، إلى إقناع كوريا الشمالية بالتخلي عن مشروعاتها النووية مقابل أن تقوم الولايات المتحدة الامريكية بمدها

[1] – Johns Andrews(the study of political adaptation) ,op, cit, 166,2008,p: 44

بمفاعلات نووية للاغراض السلمية، إلى جانب تقديم المساعدات في المجال الغذائي بشكل خاص. وقد تعثرت هذه المفاوضات التي شارك فيها مندوبون عن الولايات المتحدة الامريكية وكوريا والصين خلال النصف الثاني من عام ١٩٩٧.

ويعتقد بعض المحللين أن كلا من الصين واليابان لا ترغب في وحدة كوريا لما لها من قدرة على تعريض مصالحهما للخطر في حال تحققها([1])، ولكن يمكن عدم الاتفاق مع هذا الرأي، لان استمرار التجزئة الكورية يبقي احتمالات المواجهة قائمة بينهما، وهو الامر الذي قد يؤدي إلى تورط الدول الكبرى في هذا الصراع، غير أن الاحتمال الاكبر يكمن في سعي الولايات المتحدة الامريكية واليابان والصين لتطبيع العلاقات بين الكوريتين (وهو ما تبدو مؤشراته في الاطار الذي سبق أن أِشرنا إليه)، إلى جانب احتمالات التغير السياسي في كوريا الشمالية التي تبدو كبيرة، سواء أخذ هذا التغير الشكل الذي يجري في الصين أم أخذ شكلاً أكثر جذرية.

كان هناك اعتقاد راسخٌ لدى جميع الأطراف الإقليمية والدولية المتداخلة والمعنية بالمشكلة الكورية المزمنة، أن لا أحد يريد اندلاع حرب جديدة في القارة الآسيوية، لأنه يكفيها عناء حربي العراق وأفغانستان خلال العقد الاول من القرن الواحد والعشرين، والتوترات الأزلية في مناطق الصراع القديمة ، مثل كشمير وشبه جزيرة ميندناو في الفلبين، وفطاني جنوبي تايلاند، ومنطقة القبائل في باكستان. وعلى الرغم من التاريخ الطويل للأزمة الكورية، والسجل الحافل بالتوترات بين كوريا الشمالية والجنوبية، إلا أن حدة هذه التوترات مهما ارتفعت درجتها، ومهما تصاعدت لغة التهديد المتبادلة بين الجانبين، فثمة اتفاق ضمني، على ألا عودة لحرب سنة ١٩٥٠، التي استمرت ثلاث سنوات، وأعادت رسم خريطة التحالفات والولاءات في القارة الآسيوية، وكانت فاتحة حقبة الحرب الباردة التي استمرت لعقود بين قطبي العالم الحديث(أمريكا والاتحاد السوفياتي). وعلي الرغم من أن البلدين ما زالا في حالة حرب من الناحية السياسية ووفق الأعراف الدولية، ذلك أن حرب سنة ١٩٥٠ قد توقفت سنة ١٩٥٣ بموجب اتفاق هدنة لوقف إطلاق النار، وليس بموجب اتفاقية سلام نهائية، إلا أنه لا أحد يريد العودة للمربع رقم صفر مهما تكن الأفعال وردودها ([2]).

ونشير الى أن القوات العسكرية لكوريا الشمالية المشهورة ، بالإبتزاز وأحيانا بالتهور،قد قامت في فترات معينة ببعض الأعمال العنيفة ، مثلما حدث في يناير سنة ١٩٦٨ عندما أقدمت وحدة كورية شمالية قوامها ٣٢ عنصراً علي شن هجوم على مقر الرئاسة بسيؤول في محاولة لاغتيال الرئيس الكوري الجنوبي بارك شونغ وتم قتل أو أسر جميع المهاجمين.ومثل ما وقع في أغسطس ١٩٧٤ عندما قام عميل كوري شمالي بإطلاق النار على الرئيس الجنوبي بارك شونغ خلال إلقائه خطاباً ولكنه أخطأ

---

[1] – توماس ويلبورن، الصين وتحدي الكوريتين ، مرجع سابق، ص٦٠

[2]– راجع مقالة: د. شريف عبد العزيز، تحت عنوان "الأزمة الكورية .. أسرار اللعبة في أيادي أمريكا"، منشورة في موقع "مفكرة الاسلام" الإلكتروني بتاريخ ٢٠١٠/١١/٢٤، على شبكة الإنترنت:

http://www.islammemo.cc/hadath-el-saa/Kasf-twoKoria/2010/11/24/111742.html

المرمى وأصاب العيار الناري زوجة الرئيس مما أدى لوفاتها، ثم الضربة العنيفة التي سددها عملاء كوريون شماليون في أكتوبر ١٩٨٣، عندما قاموا بتفجير مجمع تجاري في ميانمار قبل أن يزوره الرئيس الجنوبي شون هو هوان بفترة وجيزة, والحادث قد أودى بحياة ٢٠ شخصا منهم ٤ وزراء كوريون جنوبيون... وفي كل هذه الاستفزازات العنيفة، وما تلاها من أعمال استفزازية أخرى، كان من شأنها شن حرب عند أضعف دولة، مارست كوريا الجنوبية أقصي درجات ضبط النفس، فتم تجاوز تلك الأزمات كلها. وكان للدور الأمريكي الراغب في تهدئة الأوضاع وبقائها في خانة التوترات فقط، دور كبير في الموقف الكوري الجنوبي المتخاذل، على حد وصف كثير من المراقبين للأوضاع في شبه الجزيرة الكورية([1]).

ثالثاً – أسباب انقلاب معادلة التوازن بين الكوريتين:

تقوم المعادلة الكورية على ضغوط غير عنيفة على كوريا الشمالية، في الوقت الذي تضمن فيه كوريا الجنوبية سلامة وأمن حدودها، وغض الطرف عن الطموحات النووية لكوريا الشمالية طالما أنها لن تؤثر في منظومة التوازن العسكري في المنطقة. وظلت هذه المعادلة قائمة حتى كانت تطورات الأحداث الأخيرة خلال العام ٢٠١٠، التي دفعت بالمنطقة لحافة حرب وشيكة قد تتورط فيها سائر الأطراف الإقليمية.

فما هي أسباب وراء التغير المفاجئ؟

لقد بدأت أولى علامات تغير معادلة التوازن الكوري والتي حرصت أمريكا على إبقائها متزنة لفترة طويلة، منذ أوائل العام الحالي وتحديدا في ٢٦ اذار ٢٠١٠ عندما أدى انفجار مجهول الأسباب لشطر السفينة الحربية الكورية الجنوبية "شيونان" بالبحر الأصفر إلى نصفين مما أدى إلى مقتل ٤٦ من بحارتها، وعندها اضطربت الأوضاع الإقليمية بشدة وضغطت أمريكا على كوريا الجنوبية من أجل قبول تحقيق دولي يؤدي إلى عقوبات متوقعة على الشمالية. وفي ٢٠ ايار ٢٠١٠ خلصت التحقيقات الدولية والتي أشرفت عليها كوريا الجنوبية نفسها إلى أن إصابة السفينة الحربية الكورية الجنوبية ناجمة عن إصابتها بطوربيد أطلقته غواصة كورية شمالية وبيونج يانج تنفي علاقتها بالحادث بمنتهي الشدة، وفي ٢٤ ايار ٢٠١٠ تعلن كوريا الجنوبية عن قطع العلاقات التجارية مع جارتها الشمالية ومنع السفن الشمالية من دخول مياهها الاقليمية ([2]).

وبرغم التهدئة وانخفاض تداعيات ملف إغراق السفينة الحربية الكورية الجنوبية شيونان، فقد برزت على أرض الواقع المزيد من المعطيات والمعلومات الجديدة التي تشير إلى أن تحالف واشنطن – سيول، يسعى بشكل حثيث باتجاه المزيد من التصعيد في مواجهة بيونج يانج, وفي ذلك بجر كوريا الشمالية

---

[1]- علي حسين باكير، "الدور الصيني في شبه الجزيرة الكورية: لعبة مزدوجة تحصّن موقع بيونغيانغ"، منشورة في جريدة الحياة بتاريخ ٢٠١٠/١٢/١٤.

[2]- د. شريف عبد العزيز، مقالة تحت عنوان "الأزمة الكورية .. أسرار اللعبة في أيادي أمريكا"، مرجع سابق، ص ١٣.

لحرب محدودة بدأت بالقصف المدفعي العنيف الذي أقدمت عليه القوات الشمالية يوم الثلاثاء ٢٣ تشرين الثاني من ذات العام ([1]).

بدأت أولى خطوات الاستدراج الأمريكي عندما قامت وزيرة الخارجية الأميركية هيلاري كلينتون بزيارة كوريا الجنوبية، وأعلنت عن سلسلة عقوبات أمريكية جديدة على كوريا الشمالية، ثم قامت وبرفقتها وزير الدفاع الأمريكي روبرت غيتس بزيارة المنطقة العازلة المنزوعة السلاح بين الكوريتين، وخلال تواجدهما في هذه المنطقة أعلنت كلينتون عن المزيد من التصريحات الساخنة التي حملت طابع التهديد والوعيد لكوريا الشمالية. وبعدها تم الإعلان عن انعقاد فعاليات لقاء آسيا – الباسفيك الأمني الذي سوف تستضيفه فيتنام، ويركز هذه المرة على قضايا الأمن والنزاعات في تلك المنطقة . وكانت التوقعات كلها تشير إلى وجود نيات مبيّتة من جانب أمريكا وكوريا الجنوبية، وحلفائهما لجهة دفع فعاليات اللقاء باتجاه إدانة كوريا الشمالية والسعي لفرض المزيد من الضغوط الآسيوية والدولية عليها . وقد استبقت كوريا الشمالية قمة الباسفيك بقصف مدفعي أدى الى سقوط قتلى وجرحى وفرار مدنيين بقصف مدفعي كوري شمالي على جزيرة جنوبية على الحدود. ثم جاء الإعلان عن المناورات الأمريكية الكورية المشتركة بمحاذاة خط الهدنة الفاصل بين الكوريتين ليطلق كل المخاوف الشمالية من عمل عسكري ما تخطط له واشنطن وسيول.

غير أن السّر الحقيقي وراء استدراج أمريكا لكوريا الشمالية كان رغبة الأمريكان في التعرف على حقيقة القدرات النووية والعسكرية لبيونج يانج، فقد كشفت آخر التسريبات بأن الأجهزة الأمريكية والكورية الجنوبية تعاني من فجوة المعلومات الاستخباراتية المتعلقة بالقدرات الحقيقية لكوريا الشمالية، فظلت التخمينات الأمريكية تتحدث عن وجود "٢٨" منشأة نووية كورية شمالية تعمل في مجالات معالجة اليورانيوم الخام وتخصيبه، والماء الثقيل والماء الخفيف، وما شابه ذلك من المنشآت النووية. ولكن مصداقية تلك المعلومات قد تعرضت لصدمة كبرى عندما برز تقرير مخابراتي كوري جنوبي وتحدث عن وجود حوالى "١٠٠" منشأة نووية كورية شمالية على الأقل. ثم جاءت الصدمة الثانية في مجال تخمين القدرات القتالية للصواريخ الكورية، عندما إستمرت التقارير الأمريكية تتحدث عن القدرات الصاروخية الكورية الشمالية على أساس عدم قدرتها الوصول إلى داخل العمق الأمريكي، وعدم قدرتها على حمل الرؤوس الحربية الثقيلة الوزن، وأيضاً عدم الدقة في إصابة الهدف. ولكنه تبيّن لاحقاً أن القدرات الصاروخية الباليستية لكوريا الشمالية تتميز بالمدى الطويل ، وبحمل الرؤوس الحربية الثقيلة ، وبالدقة المعقولة لجهة إصابة الهدف. وإضافة الى ذلك فقد تبين أن كوريا الشمالية تملك عدداً من الصواريخ يتجاوز أضعاف التقديرات الأمريكية والكورية الجنوبية ([2]).

وأمريكا ، في استدراجها كوريا الشمالية الى حرب لن ترضي أحداً من الأطراف الإقليمية، وهذا ظاهر من التنديد الروسي بالهجوم الشمالي، تتحرك بحسابات دقيقة ولأغراض استخباراتية محضة، ولن

---

[1]– علي حسين باكير، "الدور الصيني في شبه الجزيرة الكورية" ، مرجع سابق، ص ٢٦

[2]– د. شريف عبد العزيز، "الأزمة الكورية .. أسرار اللعبة في أيادي أمريكا"، مرجع سابق ، ص ١٦.

تجعل الحرب تخرج عن حجمها المخطط له سلفاً، وهذا ما لم تدركه القيادة العسكرية الشمالية التي تحاول إستعراض قوتها بصورة تتمناها المخابرات الأمريكية.

رابعاً- <u>محطات التوتر بين الكوريتين:</u>

٢١/٠١/١٩٦٨: كومندوس كوري شمالي قوامه ٣٢ عنصرا يشن هجوما على مقر الرئاسة بسول في محاولة لاغتيال الرئيس الكوري الجنوبي بارك شونغ أدت الى قتل أو أسر جميع المهاجمين.

١٥/٠٨/١٩٧٤: قام عميل كوري شمالي بإطلاق النار على الرئيس الجنوبي بارك شونغ هي خلال إلقائه خطابا،و لكنه أخطأ المرمى وأصاب زوجة الرئيس وأدى الى وفاتها.

٠٩/١٠/ ١٩٨٣: عملاء كوريون شماليون يقومون بتفجير مجمع تجاري في ميانمار قبل أن يزوره الرئيس الجنوبي شون هو هوان بفترة وجيزة, وأودى الحادث بحياة ٢٠ شخصا منهم ٤ وزراء كوريون جنوبيون.

٢٩/١١/١٩٨٧: انفجار قنبلةُ وضعت على متن طائرة كورية جنوبية أدى إلى مقتل ١١٥ شخصا كانوا على متنها وإتهمت سيئول بيونغ يانغ بتدبير الحادث.

سبتمبر ١٩٩٦: إنزال غواصة فريق كوماندوس على شواطئ كوريا الجنوبية, ومطاردة الجنوبيين لأعضاء الفريق ومقتل ٢٤ من عناصره وأسر واحد وفقدان آخر.

١٥/٠٦/١٩٩٩: إندلاع مواجهة بحرية بين الجانبين على الحدود في البحر الأصفر، وهي الأولى من نوعها منذ انتهاء الحرب, ,إنتهاء العملية بغرق سفينة حربية شمالية على متنها ٢٠ بحارا.

٢٩/٠٦/٢٠٠٢: إندلاع مواجهة ثانية بين الجانبين على الحدود في البحر الأصفر وغرق سفينة حربية كورية شمالية .ومقتل ١٣ شماليا في حادث حصل خلال استضافة سيئول لمونديال كرة القدم بالاشتراك مع اليابان.

١٠/١١/٢٠٠٩: اشتباك جديد على الحدود بالبحر الأصفر وتبادل الجانبان إطلاق نار أدى إلى اندلاع النيران بسفينة حربية شمالية.

٢٦/٠٣/٢٠١٠: انفجار مجهول الأسباب هز السفينة الحربية الكورية الجنوبية "شيونان" بالبحر الأصفر وادى إلى انشطارها ومقتل ٤٦ من بحارتها.

٢٠/٠٥/٢٠١٠: تحقيقات دولية ذكرت ان إصابة السفينة الحربية الكورية الجنوبية ناجمة عن إصابتها بطوربيد أطلقته غواصة كورية شمالية ، ونفي بيونغ يانغ علاقتها بالحادث.

٢٤/٠٥/٢٠١٠: أعلنت كوريا الجنوبية قطع العلاقات التجارية مع جارتها الشمالية ومنع السفن الشمالية من دخول مياهها.

٢٠١٠/١٠/٢٩: إرتفاع درجة التوتر مجددا قبيل انعقاد قمة مجموعة العشرين بسيول إثر تبادل لإطلاق النار على الحدود بين البلدين بين عناصر من الجيش.

٢٠١٠/١١/٢٣: تبادل للقصف بين الجانبين أدى إلى سقوط قتلى وجرحى وفرار مدنيين إثر قصف مدفعي كوري شمالي على جزيرة جنوبية على الحدود.

****

المبحث الثالث: العلاقات الصينية – اليابانية

يشكل تاريخ العلاقات الصينية اليابانية أحد أبرز ملامح الصراع الدولي في هذه المنطقة.فما هي أبرز وجوه الخلاف والتنافس بين الجارتين اللدودتين ؟ وما هي آفاق العلاقات الدبلوماسية بعد أن جرى تطبيعها في عام ١٩٧٢؟ وأين اصبح الطموح الياباني في ظل صعود دور الصين على المسرح العالمي ؟ وما هو مستوى التأثير الأميركي على اليابان في سياستها الخارجية تجاه الصين ؟ وهل تراجعت اليابان عن سياسة الإحتواء التي إتبعتها تجاه الصين على مايزيد على الثلاثة عقود ؟

لقد صدر البلدان "البيان الصيني- الياباني" لتطبيع العلاقات الدبلوماسية فيما بينهما في آب من العام ١٩٧٨، ووقع البلدان "معاهدة الصداقة والسلام الصينية – اليابانية" التي تنص على الأمور الآتية([1]):

١- عزم الطرفين المتعاقدين على تطوير علاقات الصداقة والسلام طويلة المدى بين البلدين على أساس المبادئ الخمسة للتعايش السلمي.

٢- تسوية كل النزاعات بالوسائل السلمية بدلا من اللجوء إلى القوة أو التهديد بالقوة.

٣- الرغبة في بذل الجهود باستمرار لتفعيل التعاون الاقتصادي والثقافي وتعزيز التبادلات والاتصالات بين شعبي البلدين.

٤- سعي الطرفين لعدم الهيمنة في منطقة آسيا والمحيط الهادئ، أو في أيّة منطقة أخرى. ومعارضة أيّة دولة أو كتلة تُنشئ هذا النوع من الهيمنة.

ومنذ ذلك الحين شهدت الصين واليابان تطورات مختلفة على صعيد العلاقات الثنائية. فإلى جانب تباين البنية السياسية في البلدين، فإن اليابان تربط كثيراً بين قضية حقوق الانسان وتقديم المساعدات للصين. وهي أقل رغبة في مسايرة الرغبات الصينية الخاصة بإبقاء القدرات العسكرية اليابانية على المستوى الذي كانت عليه منذ الحرب العالمية الثانية. ومن المعروف أن الصين خاضت حربين ضد اليابان في أواخر القرن التاسع عشر وفي مطلع الثلاثينيات من القرن العشرين.

وتتأثر العلاقات الصينية – اليابانية بنمط العلاقات الامريكية مع الجانبين، فقد أقيمت العلاقات الدبلوماسية بين اليابان والصين عام ١٩٧١ أي مع بداية تحسن العلاقات الصينية – الامريكية.

[1] – تشو يي هوانغ، الدبلوماسية الصينية، مترجم إلى العربية، دار النشر الصينية عبر القارات، بكين ، فبراير ٢٠٠٥، ص ١٠٥ و١٠٦.

ويبدو أن المعاهدة الدفاعية بين اليابان والولايات المتحدة الامريكية تجعل الحاجة اليابانية إلى مزيد من النزعة العسكرية أقل إلحاحاً، وهو ما يمثل عامل إطمئنان للصين. على أن ذلك لا ينفي مخاوف صينية من اشتراك اليابان مستقبلا في تطبيق استراتيجية الاحتواء إزاء الصين بالتعاون مع الولايات المتحدة، وقد تعززت هذه المخاوف بالاتفاق الامني الذي وقع عام ١٩٩٦ (بين الرئيس كلينتون ورئيس الوزراء الياباني هاشيموتو) ولا سيما أن المحادثات تناولت موضوع مساعدة اليابان على بناء منصات دفاع صاروخي في أراضيها.

ومع أن اليابان لم تتذرع بتزايد النفقات العسكرية الصينية لزيادة نفقاتها في هذا المجال (والتي تصل حالياً إلى حوالى ٥٠ مليار دولار)، أو زيادة عدد قواتها العسكرية (٢٤٠ ألف جندي)، فإن القراءة الدقيقة للنفقات العسكرية اليابانية توحي بأن هذه الارقام قابلة للنقاش، فالارقام الرسمية اليابانية تحدد مستوى الانفاق في حدود ١% من الناتج المحلي الاجمالي، غير أن دراسة للمعهد الدولي للدراسات الاستراتيجية تقول بأنه في عام ١٩٩٥بلغ الانفاق العسكري الياباني أكثر من ٥٠ مليار دولار، أي أكثر قليلا من ١%،. ولكننا لو أضفنا الى هذا المبلغ مجموعة من البنود التي لا تدخلها الحكومة اليابانية ضمن ميزانية الدفاع لوجدنا أن الرقم أكبر من ذلك بكثير، فهناك نفقات حراسة السواحل (٧،١ مليار دولار) ونفقات برنامج الفضاء الياباني (٢ مليار دولار)، والتعويضات المقدمة إلى جنود الجيش الامبراطوري (١٦،١ مليار دولار)، وهو بند كانت الحكومة اليابانية ترفض نشره في السابق. إن ذلك يعني أن نسبة الانفاق الحقيقي تصل إلى١،٦% ([1]).

ومن ناحية ثانية فلابد من الاخذ في الاعتبار أن الامكانيات الانتاجية ومخزون البلوتونيوم المتزايد والتطور التقني قد مكن اليابان من إنتاج الاسلحة النووية خلال فترة زمنية قصيرة، وقد يكون ذلك أكثر إلحاحاً مع تنامي القوة الصينية واحتمالات امتلاك كوريا الشمالية لهذه الاسلحة ([2]).

وينعكس تنامي القوة الصينية على توجهات الرأي العام الياباني، إذ دلت دراسة على أن ٤٤% من اليابانيين يرون أن الصين هي الدولة الاكثر تأثيراً في آسيا في القرن الحادي والعشرين، بينما اعتبر ٣٠% أن الولايات المتحدة الامريكية هي الاكثر تأثيراً، ولم يصف اليابان بذلك إلا ١٦% ([3]).

ويبدو أن البدائل متعددة بالنسبة إلى اليابان في رسم استراتيجيتها المثلى في علاقاتها مع الصين، ويمكن تحديد هذه البدائل في ألأمور الآتية:

١- تتمكن اليابان من التوصل إلى مساومة ضمنية تقر من خلالها بالمركز السياسي والعسكري المتميز للصين في المنطقة، مقابل الاقرار الصيني لليابان بمصالحها الاقتصادية والعمل على عدم عرقلة السياسة المركنتيلية التي تنتهجها اليابان منذ نهاية الحرب العالمية الثانية.

1- International Institute for Strategic Studies, The Real Cost of Japanese Defence (Stockholm university: IISS, 1997).

2- George Perkovich, "A Nuclear Third Way in South Asia," Foreign Policy (Summer 1993): 85-104

3 - Samuel P.Huntington,op, cit 237,p:154

٢- تعمل اليابان على توثيق روابطها مع الولايات المتحدة الامريكية، وهو الامر الذي يعني الاستجابة لكثير من المطالب الامريكية، ولا سيما في مجال زيادة المساهمة اليابانية في تحمل أعباء الدفاع عن المصالح المشتركة، وهو أمر قد يؤدي إلى صعوبات يابانية، وما قد يترتب من آثار اقتصادية . وهذا الامر يستوجب التيقن من أن الولايات المتحدة الامريكية ستبقى على قوتها الحالية أو تبقى ملتزمة بالمحافظة على وجودها في آسيا. من ناحية ثانية فإن الاستراتيجية التي تستهدف احتواء الصين يجب أن تضع في اعتبارها حجم التكاليف المترتبة على ذلك .

٣- التوجه نحو زيادة قدراتها العسكرية ، مع ما قد يواجهه ذلك من اعتراضات دول المنطقة والصين وبعض القوى السياسية الداخلية.

٤- محاولة التوفيق بين هذه الاستراتيجيات المختلفة، وذلك طبقاً لتطورات المنطقة سياسياً واقتصادياً وعسكرياً. وهذا الأمر قد تترتب عليه أخطار الاثار الناجمة عن اندلاع ازمة مفاجئة, ولا سيما غياب استراتيجية مبلورة.

ويرى بعض الباحثين أن التاريخ الياباني يدل على "أن اليابان تميل إلى التعايش مع القوى المهيمنة"، ففي مطلع القرن الماضي تحالفت مع بريطانيا وفي الثلاثينات والاربعينات تحالفت مع ألمانيا. وفي الخمسينات مع الولايات المتحدة الامريكية. كما أن الثقافة اليابانية تتماثل مع الصينية بأنها أشد ميلا إلى هيراركية" النظام الدولي منها إلى توزيع القوى" ([١])، وهو أمر عائد إلى النمط التاريخي لتشكل المجتمع والسلطة السياسية والاجتماعية فيها.

وتتميز العلاقات اليابانية – الصينية بنوع من عدم الاتساق، إذ يمكن لدارس هذه العلاقات أن يلاحظ جوانب إيجابية وأخرى سلبية، ولكن وتيرة أي من هذين النمطين لا تأخذ شكلا متسقاً .إنها تتذبذب بين الحين والاخر، وهو ما يمكن أن تستدل عليه من المؤشرات التالية([٢]):

١- كانت الصين تحتل المركز الاول بين الدول المستفيدة من برنامج المعونة الرسمية الياباني خلال الفترة ١٩٨٢-١٩٨٦، ولكن مكانة الصين تراجعت إلى المرتبة الثانية عام ١٩٨٧ (بعد إندونيسيا)، وتم تخفيض هذه المساعدة من ٨١,٢ مليون دولار عام ١٩٩٤ إلى ٥,٢ ملايين عام ,١٩٩٥

٢- من بين جوانب النزاع بين البلدين الخلاف على جزر دايويو (سينكاكو)، وهي عبارة عن مجموعة من الجزر غير المأهولة تقع في بحر الصين الشرقي.

٣- دعت اليابان نائب رئيس الوزراء التايواني لحضور دورة الالعاب الاسيوية عام ١٩٩٤ وأجرى خلال وجوده اتصالات غير رسمية مع مسؤولين يابانيين، وهو ما اعتبرته الصين مؤشراً سلبياً.

---

[1] – inside china Mainland,op,cit.53,2010

[٢] – توماس ويلبورن، مرجع سابق، ص٢٨،

٤– إن اليابـان تمثل أكبر شريك تجاري للصـين، بينمـا تمثل الصـين ثـاني أكبـر شريك تجـاري لليابان، وقد بلغ حجم التبادل التجاري بين البلدين حوالى ٤٦,٣ مليار دولار عام ١٩٩٤.

ونتيجة الاعتقاد الصيني بأن التقدم الياباني سيستمر على حساب الولايات المتحدة الامريكية فإنها تحرص على استمرار العلاقة معها، لذا قدمت الصين إغراءات عدة لليابان من الناحية التجارية، مثل الاتفاقات الخاصة بتفادي الازدواج الضريبي (١٩٩٣)، وإتفاقية التأمين البحري (١٩٨٥) واتفاقية حماية الاستثمارات (١٩٨٨)، وهي الاسباب التي شجعت اليابان على رفع الصين من قائمة العقوبات (١٩٩٠) التي فرضت عليها من قبل الدول الصناعية السبع عقب أحداث عام ١٩٨٩ ([1])..

****

المبحث الرابع: العلاقات الصينية – الروسية

ما هي أبرز أطر ومحددات العلاقات بين الين وروسيا؟ وهل المسار القديم للعلاقات الروسية – الصينية لا يزال محافظا على خطه التصاعدي ؟ وهل ستستفيد الصين وروسيا من حضورهما الإقليمي في حل الخلافات الحدودية في القارة الآسيوية وفي الحد من النفوذ الأميركي؟ وهل سيتأثر الحضور الروسي الإقتصادي في آسيا والمناطق الشرقية من تنامي الدور الصيني وتفاعلاته المؤثرة على كل المستويات؟.

تتأثر العلاقات الصينية – الروسية إلى حد ما بتراث العلاقات السوفيتية – الصينية، فقد سعى الاتحاد السوفيتي سابقاً إلى تطويق الصين من الشمال والجنوب والعمل على احتواء نفوذها، إلى جانب الخلافات الايديولوجية ونزاعات الحدود بين البلدين (يبلغ طول الحدود المشتركة بين البلدين ٣٤٠٠ كيلومتر ([2]).

ويبدو أن حالة عدم الاستقرار التي تعيشها روسيا ، ونزاعها مع اليابان على جزر الكوريل يجعلانها أقل اعتناء باستراتيجيتها القديمة التي انتهجتها زمن الاتحاد السوفيتي، بل يبدو أن الوجود العسكري الامريكي في منطقة المحيط الهادي يروق للصين كمعادل للقوة الرسمية، لا سيما وأن للصين أطماعاً عسكرية في جنوب بحر الصين وجنوب شرقي آسيا وسيبيريا حيث تكثر أعداد الصينيين في هذه المناطق، مما يثير المخاوف الروسية([3]).

ويرى بعض الباحثين أن الروس في سيبيريا يرون مستقبلهم السياسي مرتبطاً بشرق آسيا أكثر من ارتباطه بالجزء الاوروبي من روسيا، وتشير بعض التقديرات إلى أن عدد الصينيين المهاجرين إلى سيبريا – وأغلبهم بطرق غير شرعية – وصل عام ١٩٩٥ إلى ما بين ٣–٥ ملايين مقابل ٧ ملايين روسي في

---

[1] – توماس ويلبورن ، مرجع سابق ، ص ٣١

[2] – يرفض الحاكم الإقليمي لأقصى الشرق الروسي التنازل للصين عن قطعة مساحتها ١٥ كيلومتراً مربعاً ، راجع: The Economist, April 26, 1997,19

[3] – Richard Halloran, "The Rising East," Foreign Policy no.10 (Spring ٢٠٠٦)

سيبيريا الشرقية ([1]). كما أن اليابان تشكل طرفاً مهماً في قضية التزاحم على سيبيريا، لا سيما وأن لطوكيو استثمارات مهمة في هذه المنطقة([2]).

وتدل التصريحات الرسمية الروسية على وجود تباين في موقع الصين في الاستراتيجية الروسية، ففي الوقت الذي يرى دبلوماسي روسي كبير أن "المصالح الروسية – الصينية متطابقة في كل الميادين تقريباً" فإن الرئيس الروسي بوريس يلتسن أشار خلال زيارته للصين عام ١٩٩٦ إلى أن بلاده تسعى إلى "تقارب متساو" مع جميع القوى الكبرى([3]). من ناحية ثانية فإنه في الوقت الذي يؤدي تنامي وتوسع حلف شمال الاطلسي إلى التضييق على الدور الروسي في أوروبا، فإن تنامي القوى الاقتصادية والعسكرية الصينية قد يؤثر في المصالح الروسية في الاقاليم الشرقية وآسيا الوسطى، أما في حالة التوجه الروسي لتبني استراتيجية المشاركة مع الصين فإن الضعف الروسي سيجعل للصين اليد الطولى في هذه الشراكة.

وتعكس الزيارة التي قام بها إلى روسيا رئيس الوزراء الصيني السابق لي بنج ، في كانون الاول / ديسمير ١٩٩٦، جهداً صينياً لتطوير العلاقات الروسية – الصينية، ويدل مستوى التبادل التجاري بين البلدين على تطور العلاقات بينهما. فقد ارتفع مستوى التبادل التجاري بينهما من ٣,٩ ملياردولار عام ١٩٩١إلى ٥,٥ مليارات دولار عام ١٩٩٥ و ٧ مليار عام ١٩٩٦ و حوالى ٨ مليار عام ١٩٩٧. وتسعى البلدان إلى أن يصل حجم التبادل بينهما عام ٢٠٠٠ إلى ٢٠ مليار دولار، كما وافقت روسيا على تزويد الصين بطائرات اعتراضية من نوع سوخوي ٢٧، إلى جانب الموافقة على تصنيع الطائرات الحربية في المصانع الصينية في إطار صفقة تقدر بحوالى ٢,٥ مليار دولار.وكذلك إلى جانب الاتفاقات السابقة بين البلدين ، الخاصة بقيام روسيا ببناء مفاعلات نووية في مقاطعة جيانجسو في الصين، (يوجد في الصين أربعة مصانع لانتاج الطاقة النووية، حتى عام ١٩٩٧) وبناء محطة كهرمائية على نهر يانج تسي([4]).

ومتابعة التاريخ المعاصر للعلاقات بين البلدين تدل على تطور مبرمج، فمنذ أول قمة بين البلدين بعد انهيار الاتحاد السوفيتي، والتي عقدت في بكين عام ١٩٩٢، إلى الاتفاقيات الموقع عليها عام ١٩٩٣ والخاصة بتبادل التعاون العسكري لمدة خمس سنوات، إلى البحث في ترتيب الحدود بينهما، إلى نتائج زيارة رئيس الوزراء الروسي تشيرنو ميردين عام ١٩٩٤ التي دعت إلى التعاون بين البلدين في مختلف الميادين المدنية والعسكرية، إلى الاتفاق على ترسيم الحدود خلال زيارة زيمين إلى موسكو عام ١٩٩٤ (وكان البلدان قداتفقا عام ١٩٩١ على أن تعيد روسيا إلى الصين أراضي مساحتها أربعة آلاف فدان تتضمن بعض الجزر الصغيرة في نهر توماتايا عند ملتقى الحدود بين روسيا والصين وكوريا الشمالية([5])،

---

[1] – Samuel P.Huntington, op, cit 242-243

[2] – Paul Kennedy," interntional relation end the coming conflict" op, cit 456

5- Sheman Gamett, "Russia's Illusory Ambitions" Foreign Affairs vol, 76, no.2 (March/ April,1997):66

[4] – راجع دراسة : سامح فتحي غالي، مرحلة جديدة في العلاقات الروسية الصينية، في مجلة السياسة الدولية، العدد ١٢٨ (نيسان / إبريل، ١٩٩٧)، ص١٦٩-١٧١

[5] – راجع دراسة : معتز محمد سلامه، "توسيع الناتو وهموم الصين"،في مجلة السياسة الدولية، العدد ١٢٩ (تموز /يوليو،2003)، ص١٢٦

إلى الاتفاق في العام ذاته على الالتزام بعدم القيام بنشاطات عسكرية خطرة من قبل إحدى الدولتين على حدود الدولة الاخرى. وفي عام ١٩٩٥ اتفق البلدان على تبادل الطلبة من الاكاديميات العسكرية ومناقشة المشكلات الامنية في منطقة آسيا والمحيط الهادي. وفي عام ١٩٩٦ توصل البلدان خلال القمة في بكين إلى إقامة خط ساخن بينهما، وإبرام عقود لامداد الصين بالغاز الطبيعي ([1]).

ووقعت الدولتان اتفاقيات ذات طابع إقليمي حول التعاون في مجال صادرات روسيا من الغاز إلى الدول الاسيوية، كما تم توقيع اتفاقية امنية بين البلدين وثلاث دول في آسيا الوسطى.

وعلى المستوى الدولي أبدى البلدان الرغبة في التعاون بينهما على إقامة نظام عالمي جديد وعلى "أن الشراكة الاستراتيجية بينهما تساهم في إيجاد عالم متعدد الاقطاب"، كما ورد في البيان المشترك الصادر عن القمة الروسية – الصينية في نيسان / إبريل ١٩٩٧ ([2]).

<u>إن تطور العلاقات الروسية – الصينية مدينٌ لعوامل عديدة ، أهمها:</u>

١- إدراك كلتا الدولتين الاهمية الاستراتيجية للطرف الاخر أياً يكن نمط التحولات الدولية.

٢- الرغبة الروسية في إيجاد نوع من التوازن الاستراتيجي مع السياسة الاطلسية الهادفة إلى توسيع حلف شمال الاطلسي نحو شرق أوروبا من ناحية، والمخاوف الصينية من توسيع نطاق نشاط حلف الاطلسي إلى خارج القارة الاوروبية ، وبخاصة منطقة حوض المحيط الهادي من ناحية ثانية.

٣- إن انشغال كل منهما بترتيب أوضاعه الداخلية يجعله أميل إلى تهدئة البيئة المحاذية والاقليمية من حوله. ولعل ما ورد في البيان الصادر عن القمة بين البلدين عام ١٩٩٧ يؤكد مساندة كل منهما للاخر في ترتيب أوضاعه الداخلية، فقد أكد البيان "إقرار روسيا بأن التبت وتايوان جزء من الصين، وإقرار الصين بأن الشيشان جزء من روسيا"([3]).

٤- الرغبة الصينية في مواجهة الاثار الناجمة عن تحديد الاتفاق الامني بين الولايات المتحدة الاميركية واليابان، والذي يعطي اليابان هامشاً للحركة أوسع من الاتفاقات السابقة.

٥- رغبة كل منهما في المشاركة بشكل أكبر في تحديد الشكل الذي سيأخذه النظام الدولي الجديد، والعمل على عدم انفراد الولايات المتحدة الاميركية ببلورة هذا الشكل.

٦- إن الديناميكية التي يتمتع بها الاقتصاد الصيني قد تكون عاملا مهماً في تطويرمناطق سيبيريا والشرق الاقصى من روسيا من ناحية، لكن الفشل الصيني في التحول إلى قوة مركزية أو اضطراب الاوضاع الداخلية الصينية قد يسبب من المشكلات لروسيا أكثر مما يبدو للوهلة الاولى من ناحية ثانية.

---

[1] – سامح فتحي غالي، مرحلة جديدة في العلاقات الصينية – الروسية ... مرجع سابق، ص١٦٩-١٧٢

[2] – وليد عبد النصار ، ماذا بقي من تاثير ماو في الصين اليوم ؟، مجلة السياسة الدولية ، العدد ١٣٢ ، القاهرة ، إبريل ١٩٩٨

[3] – معتز محمد سلامه، توسيع الناتو ، مرجع سابق، ص١٢٣-١٢٧

٧- الرغبة لدى الدولتين في العمل على دفع السياسة الكورية الشمالية (بحكم العلاقات التقليدية لهما معها) نحو قدر أكبر من سياسات التهدئة في المنطقة.

٨- الحاجة الصينية للتقنية العسكرية الروسية، ورغبة روسيا في فتح أسواق جديدة لمبيعاتها العسكرية. وتقدر بعض التقارير الصحفية قيمة صفقات الاسلحة الروسية إلى الصين خلال الأعوام ١٩٩١-١٩٩٦ بحوالى خمسة مليارات دولار([1])، وهو مايعادل ٢% من إجمالي الصادرات الروسية.

غير أن بعض الباحثين يعتقد أن العلاقات بين الطرفين لن يقدر لها التطور على المدى البعيد للاسباب التالية:

١- إن الاعتماد الصيني على الاسلحة الروسية مرهون بعدم وجود بدائل أخرى لهذه الاسلحة ، كما أن احتمال استمرار التراجع في مستوى التقنية العسكرية الروسية أمر قائم في ظل الاوضاع السائدة في روسيا، الامر الذي قد يدفع الصين للتركيز على إنتاجها المحلي أو البحث عن مصادر أخرى.

٢- قلق بعض القيادات الميدانية العسكرية الروسية على الحدود مع الصين من الاثار التي قد يتركها الاستمرار في تزويد الصين بالاسلحة الروسية، بدلا من العمل على تطوير القوات الروسية، بمعنى أن الاهتمام الروسي بالمردود الاقتصادي قد تكون له عواقب استراتيجية معاكسة. وكان وزير الدفاع الروسي قد قال في مطلع عام ١٩٩٧ بأنه يعتبر الصين "عدواً محتملا" ([2]).

٣- إن النظر إلى الحدود الفاصلة بين البلدين يدل على مفارقة واضحة، فعلى الجانب الروسي هناك كثافة سكانية متدنية (حوالى خمسة أفراد في الكيلومتر المربع الواحد، إذ يسكن أقل من عشرين مليون نسمة في المنطقة الممتدة من بحيرة بايكال إلى المحيط الهادي وأغلبهم ليسوا من الروس)، ولكنها غنية بالموارد الطبيعية، وعلى الجانب الصيني هناك كثافة سكانية عالية (من خمسين إلى ٢٠٠ نسمة) وشح في الموارد الطبيعية ([3])، وهو أمر قد يؤدي إلى ضغوط ديمغرافية من الجانب الصيني باتجاه مناطق الفراغ السكاني في روسيا.

٤- إن تنامي النفوذ الصيني في المنطقة خلال العقدين القادمين لن يكون له في أغلب التوقعات صدى جيد في روسيا، ولا سيما إذا تنامى التوجه القومي في كل من البلدين.

٥- إن العلاقات الروسية – الهندية قد تنعكس سلبياً على العلاقات الروسية – الصينية من ناحية (بسبب الخلافات الهندية – الصينية)، كما أن التنافس الهندي – الباكستاني (آخذين في

---

1 – The Economist, April 26, 1997,20

٢–محمد فايز فرحات ، " الإقتصاد الصيني ، رؤية سياسية " ، مجلة السياسة الدولية ، العدد ١٣٢، القاهرة ، إبريل ١٩٩٨

3 – World Population Datasheet, Population Reference Bureau (USA,1997).

الاعتبار العلاقات الباكستانية – الصينية) قد ينعكس على علاقات القوى المساندة لكل منهما من ناحية ثانية.

وعند مقارنة موازين القوى بين الطرفين (الجدول ٢٩) نجد أن موازين القوى يميل لصالح روسيا في كل الابعاد:

الجدول (٥)

موازين القوى بين الصين وروسيا (٢٠٠٥)

المتغير	الصين	روسيا
الاتفاق العسكري	١٠٥ مليار دولار	١١١ مليار دولار
الاتفاق العسكري% من الناتج المحلي الاجمالي	٥,٧	٧,٤
عدد القوات	٢,٩٣ مليون	١,٥٢ مليون
الدبابات	١٨٠٠٠	١٧١٥٠
طائرات حربية	٥٥٧٥	٦٤٠٠
الناتج المجلي الاجمالي (٢٠٠٥)	٩٦٨ مليار دولار	٧٤٣ مليار دولار
إجمالي التجارة الخارجية (٢٠٠٥)	٢٤٥,٨ مليار دولار	١٤٧,٣ مليار دولار

****

المبحث الخامس: العلاقات الصينية مع الهند وفيتنام

أولاً– العلاقات الصينية – الهندية:

لا يتسِم تاريخ العلاقات الصينية مع الهند بقدر كاف من الود، حيث يتنازع البلدان على مناطق حدودية (وقد حدثت اشتباكات بين الطرفين عام ١٩٦٢ وعام ١٩٨٧، وتدعي الهند أن الصين تحتل ٤٥ ألف كيلومتر مربع من أراضي الهند، مستندة في ذلك إلى الخرائط البريطانية الموضوعة عام ١٩١٢([1])، بينما تدعي الصين أن لها ٩٤ ألف كيلومتر مربع في الاراضي الهندية) ([2]). وتتهم الهند الصين بأنها تزود باكستان بالتقنية النووية والصواريخ من طراز (إم ١١)، إلى جانب دعم السياسة الباكستانية في الخلاف الهندي – الباكستاني حول إقليم كشمير المتنازع عليه.

غير أن زيارة الرئيس الصيني إلى الهند في تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٩٦ أدت إلى عقد اتفاق بين البلدين على إجراءات بناء الثقة التي تشمل ما يلي ([3]):

١– تقليص عدد القوات والاسلحة في المناطق الحدودية الخاضعة فعلا لكل منهما.

---

1 – A PEYREFFITE,quand la Chine s'eveillra"ed.FAYARD,Paris,1990

2 – Newsweek, August 4, p:, 21,2005

3 – The Economist, December 7, 1996 p : 64

٢- تعهد الطرفان بعدم مهاجمة أحدهما الاخر.
٣- منع الطيران الحربي لكلتا الدولتين من التحليق في أجواء مناطق يقل بعدها عن عشرة كيلومترات من نقاط التماس.

غير أن درجة الثقة بين البلدين منذ اشتباكات عام ١٩٨٧ ماتزال محدودة، ويبدو أن التوجه الصيني قائم على أساس تقديم تنازلات في الجبهة الشرقية (الحدود الواقعة بين شمال إقليم آسام الهندي وجنوب إقليم التبت الصيني) مقابل الحصول على تنازلات في الجبهة الغربية (إقليم كشمير). ويبدو أن الهند أقل رغبة في هذا التوجه لاعتبارات استراتيجية، إذ إن المناطق الصينية أسهل كثيراً لحركة القوات العسكرية من الاراضي الهندية الجبلية شديدة الانحدار، وهو الامر الذي يعني أن تراجع البلدين إلى الخلف في هذه المناطق يحقق كسباً تكتيكياً مهماً للصين..

إلى جانب ذلك تخشى الهند أن تكون الصين بصدد العمل على انتهاج سياسة الاحتواء للهند من خلال روابط معينة تجمعمها مع كل من باكستان وبنجلاديش ومانيمار، ولا سيما أنها تعمل على تحسين علاقاتها مع هذه الاخيرة على أمل الحصول منها على تسهيلات بحرية.

وعند الموازنة بين القوى العسكرية للبلدين نلاحظ الاختلال الواضح لصالح الصين في الجوانب كافة، الامر الذي يجعل من قدرة الهند على منافسة الصين كقوة إقليمية امراً غر هين، ولعل التجارب النووية الهندية عام ١٩٩٨ تشكل محاولة هندية في هذا السياق إلى جانب موضوع علاقاتها مع باكستان، كما يبين الجدول التالي ([1]):

الجدول (٦)

القدرات العسكرية للهند والصين (2006)

النوع	الهند	الصين
القوات البرية	٩٨٠ الفاً	٢٠٢ مليون
القوات الجوية	١١٠ آلاف	٤٧٠ الفاً
القوات البحرية	85 الفاً	٢٦٤ الفاً
الدبابات	6500	٨٠٠٠
النوع	**الهند**	**الصين**
طائرت حربية	٧٨٦٧	9000
السفن حربية	١٢٦	١٥٤
الغواصات	2١٩	١٦٣

[1] – Newsweek, August 4, 1997,p: 20

كما أن القدرة الهندية على مجارة الصين في مجال سباق التسلح تبقى قدرة محدودة، كما يقول مدير معهد الخدمات الموحدة الهندي ساتش نامبيار([1]).

ولكن هناك سلسلة من العوامل قد تساعد على تحسين العلاقات بين البلدين:

١- التغير في التوجهات السياسية للصين، إذ إن الصين المعاصرة لا تتبنى السياسات الثورية التي انتهجها ماو، وتطغى على استراتيجيتها أبعاد اقتصادية أكثر منها طموحات سياسية أو أيديولوجية.

٢- على الرغم من أن حجم التبادل التجاري بين البلدين مازال محدوداً (حوالى مليار دولار)، فإنه يشهد تزايداً يصل معدله إلى ٣٠% سنوياً([2]). غير أن العلاقات الامريكية – الهندية في المجال الاقتصادي قد تنعكس سلبياً على الصين عند مقارنة علاقات الولايات المتحدة الامريكية لعلاقاتها بالدولتين، إذ إن حجم الاستثمارات الامريكية في الهند يبلغ حوالي ضعف حجمها في الصين حتى عام ١٩٩٥([3]). وإذا كانت العلاقات التجارية تؤثر في درجة الانحياز السياسي فإن الموقف الامريكي سيكون أقرب إلى الهند منه إلى الصين في حالة نشوب صراع بين الدولتين.

٣- يوحي كل من الدولتين أنه سيساند الاخر في الدخول إلى بعض المؤسسات المالية أو التجارية الدولية، إذ يبدو أن الهند على استعداد لمساندة الصين في اكتساب عضوية منظمة التجارة العالمية مقابل مساندة الصين للهند لاكتساب عضوية منتدى التعاون الاقتصادي الاسيوي، غري أن هناك احتمالا باتخاذ الصين موقفاً متردداً إذا طلبت الهند دخولها لمجلس الامن الدولي بوصفها دولة دائمة العضوية، مما يؤثر سلبياً في العوامل سابقة الذكر.

ويرجح هنتنجتون أن يكون الاتجاه العام للعلاقة بين البلدين اتجاهاً تنازعياً، لأن كلا منهما يشعر بحجمه من ناحية، ومركزيته الإقليمية من ناحية ثانية، وبأنه تعبير عن حضارة متميزة من ناحية ثالثة([4]).

ويبدو أن هناك محوراً هندياً – صينياً لتعزيز المصالح المشتركة للبلدين وبناء توازن آسيوي بعيداً عن أمريكا.

ففي نهاية ديسمبر ٢٠٠٩ ، بدأت مناورات عسكرية مشتركة بين الهند والصين، تعتبر الاولى في تاريخ العلاقات بينهما. فهل يعني ذلك بدء مرحلة جديدة في التعاون بين عملاقي آسيا؟ وما هي تبعات هذه المناورات ودلالاتها الاقليمية والدولية؟ وهل أصبحت الهند العروس التي تسعى الدول الكبرى لخطب ودها؟

---

1 – Newsweek, August 4, 1997, 21

2 – The Economist, December 7, 1996,64

3 – Mahathir Mohamad & Shintaro Ishihara," chinesse Nationalisme and Amercan policy" op, cit 145

4 – Samuel P.Huntington, op, cit -244,p:89

ولقد أعلنت الصين أن هذه المناورات المشتركة على الحدود الهندية لن تكون موجهة ضد أي طرف ثالث، حسب الناطق الرسمي الصيني، فهي تعزز العلاقات بينهما وتعيد الثقة وخاصة في مجال التعاون في قضايا الدفاع، علما بأن المناورات ستكون مركزة على كيفية التعامل مع حركات التمرد والارهاب، فالمعروف أن الهند تتعرض لبعض عمليات الارهاب بسبب الخلاف حول كشمير، كما أن الصين تعاني من بعض الاضطرابات في التبت.

وكانت قد وُقعت اتفاقية بين الهند والصين في عام ١٩٩٣ ، تم الاتفاق فيها على تقليص عدد الجنود على حدود البلدين كبادرة حسنة بينهما، ولتخفيف التوتر الذي إستمر منذ عام ١٩٦٢ .وحسب ما قاله الخبير الاستراتيجي الهندي جياديب سياكيا، فإن هذه المناورات العسكرية خطوة رئيسة في التعاون بين البلدين في مجال الدفاع وزيادة الروابط العسكرية بينهما، في الوقت الذي تشهد العلاقات الامريكية الهندية تطورا، فإن التعاون مع الصين لا يعني تأثر العلاقات مع الولايات المتحدة.

ولكن واقع الحال يؤكد أن الصين قلقة من التعاون الهندي الامريكي، ومن توقيع اتفاقية التعاون الامريكي – الهندي في مجال الطاقة النووية. فالصين تسعى لاحتواء هذه العلاقة حتى لا تؤثر في الأمن القومي الصيني . وربما أن الولايات المتحدة قد قامت ببيع أسلحة إلى جمهورية تايوان التي تعتبرها الصين جزءا من أراضيها، فقد نفت بكين أن تكون المناورات العسكرية مع الهند لها علاقة بما تم من صفقة بين الولايات المتحدة وتايوان ، رغم أن الصين طالبت من واشنطن إلغاء صفقة السلاح مع تايوان، ولا بد من الاشارة إلى أن تايوان تسعى لأن تعود إلى عضوية الامم المتحدة ولكن الصين تعارضها، وتنتقد الموقف الامريكي من تايوان، علما بأن واشنطن تهدد بحماية تايوان، ولكن الصين تمارس سياسة النفس الطويل في سبيل ضم تايوان كما فعلت مع هونغ كونغ عندما اتفقت مع بريطانيا على عودة هونغ كونغ للسيادة الصينية. ولعل هذه المناورة وتنامي العلاقات مع الهند تسعى لعزل تايوان، كما تهدف أيضا لتعزيز العلاقات مع العملاق الاسيوي الآخر، أي الهند التي تراهن عليها واشنطن في احتواء الصين في آسيا ([1]).

وكانت الهند قد أجرت مناورات مشتركة في ايلول ٢٠٠٨ مع كل من الولايات المتحدة وأستراليا واليابان وسنغافورة في خليج البنغال. وهذه المناورات المشتركة لها أهدافها لدى ثلاث دول تعتبر نفسها تواجه التحدي الصيني في آسيا والمحيط الهادي. فقد دعا رئيس وزراء اليابان السابق آبي لتشكيل التحالف الديمقراطي بين اليابان وأستراليا والهند. ولكن نيودلهي تلعب الاوراق الدبلوماسية بذكاء؛ فهي تقوي علاقاتها مع الصين تجاريا وفي مجال التعاون العسكري، وفي نفس الوقت تعزز العلاقة مع واشنطن. وبما أن الهند ذات تاريخ عريق في منظمة دول عدم الانحياز منذ عهد الرئيس نهرو والعلاقة مع رئيس وزراء الصين السابق شو إن لاي، علاقتها رغم خلافات الحدود مع بكين تبقى أقرب لمعسكر

---

[1]– عبدالكريم صالح المحسن، مقالة تحت عنوان: "أمريكا و أوربا– أسيا الأستراتيجيات و نشوء الأقطاب الجديدة للنظام العالمي" منشورة في موقع الحوار المتمدّن الإلكتروني، بتاريخ ٢٠١١/١٢/٠٤، العدد ٣٥٦٦، على شبكة الإنترنت:

http://www.ahewar.org/

الانحياز. وكانت علاقاتها متميزة مع الاتحاد السوفيتي السابق، ولذا فإن العلاقة الجديدة والمتنامية مع واشنطن تواجه المعارضة اليسارية وخاصة الحزب الشيوعي الهندي الذي يسعى لدعم العلاقة مع الصين أكثر من التوجه نحو واشنطن باعتبارها الدولة الامبريالية التي تهيمن على النظام الدولي، ولكنها تعرضه للتراجع عن هذا الدور العالمي.

والتصور الجيو- استراتيجي للنخبة الحاكمة في البلدين ، كما يقول المحلل الاستراتيجي أجيا ليلي، هو بناء محور هندي – صيني لتعزيز مصالحهما المشتركة، لان المواجهة بين هذين العملاقين ستكون خسارة لكليهما. لذا يدرك كلاهما أن مصلحتهما تكمن في التعاون بعيدا عن التكتلات التي تدعو لها أستراليا أو الولايات المتحدة.

كما إن أستراليا تخشى من توسع المجال الصيني ، وخاصة في المجال البحري ، فبكين منكبة على بناء أسطولها، و تشعر واشنطن أن الصين هي التي تواجهها بقوة في شرق وجنوب شرق آسيا. ولذلك تحاول الصين من خلال المناورات العسكرية مع الهند جذب الهند إلى المحور الذي طالما سعى اليه الرئيس الروسي بوتين. ففي الصيف الماضي ُدعيت بكين لحضور قمة منظمة شنغهاي كمراقب. وقد لا تمانع موسكو في ضمها لهذا التكتل الذي بدأ اقتصاديا ولكنه أخذ مع المناورات العسكرية الصينية –الروسية بعدا جديدا.

إن البلدين يمران في مرحلة نمو اقتصادي مرتفع، فالنمو الاقتصادي الهندي يتجاوز ٨%، في الوقت الذي وصل فيه النمو الاقتصادي الصيني عام ٢٠٠٦ إلى ٩،٦%. هذا النمو الاقتصادي يزيد من حاجة البلدين إلى الطاقة، ولذا نجد أن الصين تتجه إلى إفريقيا، حيث تزيد الهند أيضا من استثماراتها فيها . ويعارض كلا البلدين الموقف الامريكي من التصعيد مع إيران ، مما قد يترتب عليه عدم الاستقرار في منطقة الخليج العربي وعدم تدفق البترول الذي هما بحاجة ماسة إليه في نموهما الاقتصادي.

والتعاون الهندي – الصيني في المجال العسكري يشكل إشارة إلى واشنطن بأن اختراقها لآسيا سيكون صعباً، وأن الهند أقرب إلى توازن القوى في آسيا ، مما يحقق مصالحها. وهذا ما تعمل له السياسة الصينية التي تدعو مع الهند إلى نظام متعدد الاقطاب على المستوى الدولي. وفي الوقت الذي تتعزز فيه العلاقات بين الصين والاتحاد الاوروبي، نجد أن الهند كذلك تتميز بعلاقات سياسية مع أوروبا. والجدير بالذكر أن الهند عضو في مجموعة دول الكومنولث، ولذا نجد أنها رغم العلاقات الهندية – الامريكية المتطورة، أقرب إلى المحور الصيني – الروسي منها إلى تكتل تقيمه الولايات المتحدة، كما أن الهند تشهد أيضاً نمو الاستثمارات الاوروبية فيها وعلاقاتها التجارية. وكل هذا الحِراك السياسي يتم في ظل المحاور الاقتصادية والتعاون السياسي بين بكين ونيودلهي والمناورات المشتركة التي تجاوزت خلافات الماضي.

ثانياً- العلاقات الصينية – الفيتنامية

تمثل العلاقات بين هذين البلدين مفارقة لافتة للنظر، إذ إن هذه العلاقات انتقلت من حالة إلى أخرى انتقالا تاماً، تحولت من علاقة ودية خلال الحرب الفيتنامية إلى حالة عداء شديد بعدها.

وتدل الارقام المتوافرة ([1]) على أن الصين قدمت لفيتنام خلال الأعوام ١٩٥٠ – ١٩٧٨ مساعدات تبلغ قيمتها الاجمالية حوالى ١٨ مليار دولار، كما أنها خسرت في حرب فيتنام حوالى ٢٦ آلف قتيل أغلبهم من العسكريين الذين كانوا يعملون مع الثورة الفيتنامية. إلى جانب تدمير ٤٠٠ دبابة، وبلغت تكلفة هذه الحرب على الصين حوالي ١,٣٦ مليار دولار.

وقد أبدى دنج، خلال زيارة قام بها إلى الولايات المتحدة الامريكية،في عهد الرئيس الامريكي الاسبق جيمي كارتر ،أسفه لسقوط شاه إيران و غزو فيتنام لكمبوديا. ولان فيتنام أصبحت أداة سوفياتية فعلى الصين أن تلقنها درساً ([2])، وهو ما حدث فعلا عام ١٩٧٩ عندما غزت القوات الصينية الاراضي الفيتنامية، وأبدت مساندة واضحة لنظام الخمير الحمر بزعامة بول بوت في كمبوديا.

ويتركز النزاع الصيني – الفيتنامي حالياً على الأمور الآتية:

١– الخلاف على جزر باسيل، الذي يعني، في حال الموافقة على المطالب الصينية ، توسيع المساحة الصينية حوالى ٢,٥ مليون كيلومتر مربع. وقد قامت القوات البحرية الصينية بإطلاق النار على القوات الفيتنامية لتأكيد ملكيتها لهذه الجزر مرتين في عامي ١٩٧٤ و١٩٨٨.

٢– الخلاف على جزر سبراتلي، وهو خلاف تشارك فيه ماليزيا والفليبين وبروناي.

٣– الخلاف على ترسيم الحدود بين البلدين في خليج تونكين. ورغم ذلك فإن الحكومتين الصينية والفيتنامية وقعتا عام ١٩٩٦ اتفاقية الحدود بين البلدين.

ولعلّ أبرز المحطات التي عاشتها تلك المنطقة ما عُرف بحرب فيتنام التي استمرت عقداً من الزمن حيث دارت رحاها بين الفيتنامتين وما تمثّل كل واحدة منهما من معسكر يُساندها ، وقد تورّطت الدول الكبرى فيها وبشكل مباشر لا سيّما الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي وغيرهما...

وقد جاءت زيارة وزير الدفاع الأميركي ليون بانيتا خلال شهر حزيران من العام ٢٠١٢ إلى قاعدة كبيرة استخدمتها القوات الأميركية في حرب فيتنام . ويعد الوزير بانيتا أرفع مسؤول أميركي يزور قاعدة "كام ران باي" منذ انتهاء حرب فيتنام في ١٩٧٥، مواجهة لصعود الصين رغم عداوة واشنطن السابقة.

وكانت قاعدة "كام ران باي" أحد ثلاثة مواقع استخدمتها القوات الأميركية في الحرب حيث تمركزت فيها مقاتلات وطائرات شحن وقوات في أوج النزاع مع فيتنام. وبعد انتهاء الحرب، سلم

---

[1] – Immanuel C.Y.Hsu " Asia's Empty talk " foreign affairs ,op, cit 74-78,2006

[2] – Newsweek, March 3, 1997, 32

الفيتناميون القاعدة الجوية والمرفأ البحري إلى الاتحاد السوفياتي. ونشرت موسكو في الموقع مقاتلات وغواصات نووية ومحطة للتجسس خلال الحرب الباردة. وغادر الروس القاعدة في ٢٠٠٢ ([1]).

ويرى محللون أن التصعيد في الموقف الصيني في بحر الصين الجنوبي هو الذي دفع فيتنام إلى إقامة تعاون دفاعي أعمق مع عدوتها السابقة الولايات المتحدة. وبحسب تقرير جديد لـ"المركز من أجل أمن أميركي جديد"، وهي المؤسسة الفكرية القريبة من إدارة الرئيس باراك أوباما، فإن "فيتنام من دون أدنى شك هي الدولة الأساسية عندما يتعلق الأمر ببحر الصين الجنوبي". وأضاف التقرير "في حال لم تواجه فيتنام صعود الصين فإن دولا أضعف مثل الفلبين ليس لديها أي فرصة في التصدي لهيمنة الصين" ([2]).

---

[1]- راجع: التقرير الإخباري تحت عنوان: "واشنطن تتطلع إلى قاعدة عسكرية في فيتنام لمواجهة صعود الصين" منشورة في موقع دنيا الوطن الإلكتروني، بتاريخ ٢٠١٢/٠٦/٠٤، على شبكة الإنترنت:

http://www.alwatanvoice.com/arabic/news/2012/06/04/284034.html

[2]- نزار عبد المعطي ، العلاقات الصينية الأميركية ، أوجه التقارب واوجه التباعد ، مجلة السياسة الدولية ، العدد ١٣٢ ، القاهرة ، إبريل ٢٠٠٤.

خلاصة الفصل:

يلعب المحيط الإقليمي للصين دورا مهما في جذب الحراك الصيني الإقليمي بما يعززهذا الدور ويدفعه الى المزيد من الفاعلية ، ونسج علاقات متينة ومحاورمع دول الجوار الإقليمي المحاذية للصين بمواجهة الحضور الأميركي والأوروبي في أكثر من منطقة من مناطق العالم.

وقد أدركت القيادة الصينية أن الإنطلاق نحو العالمية ، والمساهمة الفعالة في تشكيل البنية المستقبلية للنظام الدولي ، لابد وان تسبقها مكانة إقليمية . وعليه كان لا بد من تشكيل قاعدة إرتكاز أساسية على المستوى الإقليمي من خلال البيئة الإقليمية- الاسيوية التي تشكل مدخلا لتحقيق المصالح الصينية على المستوى العالمي . وعلى هذا الأساس حرصت الصين على إنتهاج سياسة حسن الجوار المحيطة بها ، لا سيما مع روسيا الجارة القوية وكذلك الهند والكوريتين ..

إن التحولات في المشهد الدولي خلال العقد الأول من القرن الحالي ، وإزدياد حدة التنافس بين القوى الدولية من جهة وتشابك علاقاتها وتعقيداتها من جهة أخرى، وفي ظل التحديات الداخلية والإقليمية والدولية أمام الصين، ومع تنامي دور الهند كقوة إقليمية فاعلة ، الى جانب الصعود المتسارع للحضور الروسي إقليميا ودوليا ، وبالنظر إلى التحولات الكبيرة التي أفرزتها ما يُسمّى بثورات الربيع العربي في العديد من الدول الآسيوية وفي المنطقة العربية ، ومواقف الصين تجاهها ، خاصة مع بروز الإسلام السياسي كقوة مهمة في المشهد ، وما يعنيه ذلك من تنامي القلق لدى بكين الذي عبّرت عنه معظم وسائل الإعلام الصينية.

إن كل ذلك قد لن يؤدي بالضرورة إلى تغيرات جذرية وجوهرية في سياسة الصين تجاه دول الجوار الإقليمي ، ولكنه حتما سوف يأخذ بعين الإعتبار المتغيرات المستجدة وتعقيدات المشهد الدولي بكل أبعاده .

وعليه فقد قامت القيادات الصينية ، وفي أكثر من مؤتمر وطني عام منذ العام ٢٠٠٠مرورا بالسنوات اللاحقة ،بمراجعات مستفيضة تجاه قضايا المسرح الدولي ([١])، ومن ثم فقد سعت إلى إعادة صياغة خطابها السياسي ليكون أكثر وضوحًا ، وربما تضطر بكين إلى الخروج أحيانًا من المنطقة الرمادية إذا دعت الحاجة، سواء في مجلس الأمن الدولي كلاعب رئيس ، أو في علاقاتها الخارجية بما يتلائم مع التطورات الجارية على حدودها الإقليمية أو في منطقة حافلة بالتطورات والأزمات كالمنطقة العربية.

لم تحاول الصين في أي وقت من الأوقات منافسة اللاعبين الرئيسيين في المنطقة ألآسيوية وكانت تقر بمحدودية دورها ، أو تتهرب من القيام بحجة سياسة الحياد المشهورة عنها. لقد حاولت في فترات مختلفة عرقلة نفوذ بعض القوى الدولية في المنطقة . وكانت أكثر صلابة في مقاومة النفوذ

---

[١]- راجع مقالة عزت شحرور، تحت عنوان: "الصين والشرق الأوسط: ملامح مقاربة جديدة" ، المنشور في موقع مركز الجزيرة للدراسات الإلكتروني، بتاريخ ٢٠١٢/٠٦/١١، على شبكة الإنترنت:

http://studies.aljazeera.net/reports/2012/06/2012611142554206350.htm

السوفياتي منها في مقاومة النفوذ الأميركي، وذلك في ذروة "توهجها الثوري"؛ حتى إنها نسجت علاقات في ذلك الحين مع أكثر الأنظمة عداء للشيوعية وقرباً من واشنطن، كعلاقتها المميزة مع نظام الشاه في إيران ، والنميري في السودان ، وسياد بري في الصومال، ومع اليمن الشمالي في مواجهة اليمن الجنوبي القريب من السوفيات، بل إنها ذهبت إلى حد اعتبار السادات بطلاً قومياً حرر بلاده من النفوذ الأجنبي عندما قرر طرد الخبراء السوفيات والانفتاح على واشنطن ([١]).

ومن وجهة نظر الولايات المتحدة تأتي الصين على رأس اهتماماتها في أغلب التقارير الاستراتيجية الأمريكية التي تصدر بحثا عن معالم واضحة لاستراتيجية كبرى تعمل الولايات المتحدة على هديها بعد انتهاء استراتيجية "الاحتواء" بانتهاء الحرب الباردة . ولعل ذلك أوضح ما يكون في تلك الوثيقة التي صدرت عن البيت الأبيض بعنوان: "إستراتيجية الأمن القومي الأمريكي" في ١٦ اذار ٢٠٠٦. وإذا كانت العلاقات بين الدول تتدرج من الصراع إلى التعاون، مروراً بدرجات متعددة تمثل كل منها موقعاً وسطاً (أو أقرب إلى هذا الطرف أو ذاك) بين قمة الصراع وهي الحرب الشاملة وقمة التعاون وهي الاندماج أو التعاون في كل المجالات، فإننا نجد أن العلاقات الصينية – الأمريكية تشكل نمطاً فريداً من العلاقات الثنائية لما تتضمنه من عناصر تبدو متنافرة أو متناقضة أحياناً، مثل التعاون، والصراع، والاستقلالية والاعتماد المتبادل، فلا هي منافسة صريحة ولا هي عداء مستتر، ولكنها مع ذلك تظل تعمل في إطار توازن دقيق من المصالح المتبادلة والتهديدات المتوقعة. كما نجدها تتميز بدرجة كبيرة من التغير فهي تنحو إلى درجة متقدمة من الصراع في بعض النواحي، وإلى درجة متوسطة من التعاون في نواحٍ أُخرى. و قد يحدث هذا التغير في نفس القضية بتغير الزمن.

وتشكل العلاقات الصينية – الأمريكية نمطا غاية فى التعقيد والتشابك، فلا يمكن وصفها بأنها علاقة عداء، ولاوصفها بأنها علاقة صداقة .

إن العلاقات الصينية – الأمريكية تتأرجح ما بين التعاون والصراع حتى أقصى درجات التوتر، مما ينذر بحدوث مواجهة عسكرية بين الطرفين. فى بعض الأوقات. وهذا ما سنحاول تناوله بتفاصيله وأسبابه خلال الفصل الثاني الذي هو تحت عنوان:" العلاقات الصينية مع الولايات المتحدة الاميركية: تحديات وتجاذبات" .

[١]– المرجع السابق ، ص :١٣

الفصل الثالث:

العلاقات الصينية مع الولايات المتحدة الأميركية: تحديات وتجاذبات.

تكتسب دراسة العلاقات الامريكية الصينية أهمية خاصة خلال المرحلة الحالية ، التي هي مرحلة انتقالية ستقود في النهاية إلى تشكيل معالم النظام العالمي في القرن الحادي والعشرين.

ويرجع ذلك إلى الوزن النسبي الكبير لكل من الولايات المتحدة الاميركية والصين، من حيث عناصر القوة وتوافر الرغبة والارادة السياسية لكليهما للقيام بدور كوني، فالولايات المتحدة الاميركية، بوصفها القوة العظمى الوحيدة حتى الان، تريد الاحتفاظ بهذا الموقع المتميز الذي تتمتع به بين سائر القوى الكبرى الاخرى في العالم إلى أكبرمدى زمني ممكن، والصين بثقلها الديموغرافي والاقتصادي والسياسي والعسكري المتنامي باطراد، تسعى إلى الوصول إلى مرتبة القوة العظمى القادرة على التأثير في حركة التفاعلات العالمية في القرن الحادي والعشرين.

وفي هذا الشأن تشير إحدى الدراسات إلى ما ذكره أحد كبار المسؤولين الصينيين "Aiang Huan" من أن الصين يجب أن تكون قوة من الدرجة الثانية، أو قوة إقليمية. ووفقاً لهذا المسؤول فإن الصين تملك القدرة النووية والتكنولوجيا الفضائية التي لا تقل عما تمتلكه القوى العظمى. كما أن القدرة المتصاعدة للجيش الصيني سوف تجعله يتوازن مع القوة العسكرية لاي قوة عظمى في العالم في منتصف القرن الحادي والعشرين ([١]).

وإذا ما أضفنا إلى ذلك التقديرات المتوقعة لنمو الاقتصاد الصيني خلال الفترة المقبلة ([٢])، فإن إمكانية تحوّل الصين إلى قوة عظمى جديدة يُعّد أحد أقرب الاحتمالات المتوقعة.

وتحدد دراسة أخرى الجوانب التي يتعين على الولايات المتحدة والصين التوصل إلى إتفاق بشأنها بوصفها تمثل أهم العوامل التي ستؤثر في تشكيل النظام العالمي في الالفية الثالثة وهذه الجوانب هي([٣]):

١– المستويات التي يتعين على الولايات المتحدة والصين تحملها بوصفهما قوتين عظميين من أجل الحفاظ على نظام عالمي مستقرّ.

٢– المسؤوليات التي يتعين على البلدين القيام بها للمشاركة في إدارة سياسات التجارة والاستثمار التي سوف تزيد من الازدهار الكوني والاقليمي والثنائي.

٣– كيف تستطيع الولايات المتحدة والصين أن تعملا معاً من أجل تحسين الاثار المنعكسة على البنية الكونية نتيجة التصنيع وحركة التحضر السريع في الصين؟

---

[1] – Weixing HU, "BEING'S NEW THINKING ON SECURITY STRATEGY" The Journal of Contemporary China, Number., Summer 1993,p62

[٢] – راجع حول مستقبل الاقتصاد الصيني والتطور التكنولوجي الصيني، وتأثير ذلك على تنافسها مع الولايات المتحدة :
Robert S.Ross, "Enter The Dragon", Foreign Policy, Summer 1996, p.p. 18:25

[3] – CHAS.W.Freeman, "SINO – AMERICAN RELATIONS: BACK TO BASICS" foreing policy summer,1996, p.p 8:11

٤- كيف تستطيع الدولتان تحقيق الاستقرار الاستراتيجي في آسيا؟

٥- كيف تستطيع الدولتان كقوتين عسكريتين عظميين في أسيا ترجمة المصالح العالمية من منع الحروب وتخفيف حدة التوتر في الكوريتين والخليج الفارسي وجنوب آسيا، إلى سياسات متطابقة أو منسقة تشجع على تحقيق هذه الهدف؟

٦- كيف تستطيع الدولتان أن تعملا معاً لمنع انتشار الاسلحة النووية وأسلحة الدمار الشامل؟

٧- كيف تستطيع الدولتان العمل بفعالية معاً بما يخفف (أو يقلِل) من حدِة تجارة المخدرات العالمية واحباط الجريمة الدولية، وكبح جماح الهجرة غير المشروعة ومنع خطف الطائرات والقرصنة والارهاب؟

٨- هل تستطيع الصين إعادة بناء مؤسسات الحكومة المركزية والادارة الوطنية في المقاطعات والابنية القانونية اللازمة لاقامة الدولة العصرية؟

٩- كيف سيتم تحقيق الاصلاح الداخلي ومقاومة الفساد والحفاظ على حقوق الانسان في الصين؟

١٠- كيف سيتم حل قضية تايوان بوصفها إحدى القضايا الشائكة في العلاقات الامريكية الصينية؟

وهكذا نلاحظ ، من خلال ما ُ طرح من تساؤلات وما حددته من مؤثرة في تشكيل النظام العالمي وفي العلاقات الدولية في الالفية الثالثة، مدى تعقد العلاقات الاميركية الصينية، ومدى اهميتها في ذات الوقت.

وتحاول هذه الدراسة الاجابة عن التساؤلات التالية:

١- ماهي العوامل المؤثرة في العلاقات الاميركية الصينية؟

٢- ماهي أهم القضايا في العلاقات الاميركية الصينية؟

ونبدأ ، أولا ، بالحديث عن **علاقة الصين بالقوى الكبرى**

لقد عانى الصينيون خلال القرن التاسع عشر من انتهاكات واسعة النطاق لبلادهم من قبل الدول الاجنبية رغم قربها أو بعدها الجغرافي من وطنهم، وتكفي الاشارة في هذ الصدد إلى حرب الافيون مع بريطانيا (١٨٣٩-١٨٤٢)، وحرب الافيون الثانية (١٨٥٧-١٨٦٠) مع فرنسا وبريطانيا، ثم التنازلات الاقليمية التي قدمتها لكل من روسيا وألمانيا واليابان، ناهيك عن حربيها مع اليابان في عامي ١٨٩٤-١٨٩٥ ، وفي مطلع الثلاثينيات من القرن العشرين ([١]). وفي الحقيقة فإن النظام السياسي الصيني يبرر وجوده من هذه الناحية بأنه أوقف هذا الاتجاه المتواصل من الاعتداء على الصين. وتدل المؤشرات الاحصائية الخاصة بنمط علاقات الصين مع البيئات سابقة الذكر أن السمة العامة لتسوية نزاعاتها مع الدول الاخرى تميل إلى العنف، فخلال الأعوام ١٩٢٨-١٩٧٩ لجأت الصين إلى القوة لحل نزاعاتها مع الاخرين بنسبة تصل إلى ٧٦,٩% من حالات النزاع.

---

[١]- راجع مقالة هنري كسينجر بعنوان " "**الدبلوماسية من القرن السابع عشر حتى بداية الحرب الباردة**"، مترجمة عن نيويورك تايمز في القاهرة ، ٢٧ سبتمبر ١٩٩٧.

- كما راجع : ريتشارد بيرنستن " **الصين : الصراع القادم مع اميركا** " ، القاهرة ، الدار العربية للأبحاث والدراسات ،٢٠٠٢، ص ١٣ وما بعدها

وقبل الدخول في تفاصيل العلاقات الدولية – الصينية يحسن بنا التوقف أمام المبادىء التي وضعها دنج هيساو بنج للعلاقات الدولية ([1]):

١– مبدأ التعايش السلمي. وقد استند دنج في مبادئه هذه إلى مفهوم التعايش السلمي الذي طرحه شوإن لاي وجواهر لال نهرو عام ١٩٥٤. يقوم المفهوم على ألأمور الآتية:

أ– احترام السيادة الاقليمية

ب– عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول الاخرى.

ج– المساواة بين الدول وعدم التمييز بينها استنادا إلى أي معيار.

د– العمل على أساس حق الدول في المنافع المشتركة، دون أن تحتكر قوة من القوى مزايا معينة يوفرها النظام الدولي، كالتمييز القائم في مجلس الامن الدولي مثلا.

هـ– التسوية السلمية للنزاعات الدولية على أساس مبادىء العدالة.

٢– العمل على تنمية المناطق الحدودية المتنازع عليها من قبل أطراف النزاع قبل البحث عن حل للمشكلة القائمة، على أساس أن ذلك يوجد مصالح مشتركة للطرفين في المنطقة المتنازع عليها بشكل يحول دون تحويلها إلى ساحة حرب خوفاً على المكاسب التي أصبحت ملكاً للطرفين.

****

كان رجال الدولة الاميركيون لعقود ثلاثة يعتبرون دنج هيساو بنج أكثر السياسيين في بكين تأييداً للعلاقة مع الولايات المتحدة الاميركية، ولم يكن دنج ذاته يخفي هذا التوجه، إذ كثيراً ما اكد على أن العلاقة غير المتوترة بين الصين والولايات المتحدة الاميركية تمثل بعداً مركزياً في السياسة الخارجية الصينية .ومن ناحية اخرى آمن دنج بأن التطور الاقتصادي الصيني يحتاج إلى بيئة دولية مستقرة . وتشكل العلاقات الجيدة مع الولايات المتحدة الاميركية إحدى أبرز ركائزها. وتنتهج سياسة براجماتية في توجهاته، وهذا ما يتضح من عبارته "ليست معنياً بلون القط ما دام يصطاد الفئران" ([2]).

<u>ومن الجانب الاميركي تقوم السياسة الاميركية الحالية تجاه الصين على مدارس ثلاث ([3]):</u>

أولاً– **<u>المدرسة الاولى</u>**:هي مدرسة الادماج ، وتعنى العمل على انتهاج سياسات معتدلة تجاه الصين لدفعها إلى الاندماج التدرجي في المجتمع الدولي. ويرى أنصار هذه المدرسة من جورج بوش إلى بيل كلينتون أن الاحتفاظ بعلاقات جيدة مع الدولة الاكثر نمواً اقتصادياً في العالم هو أمر حيوي من أجل([4]):

١– دفعها لتبني سياسات مناسبة، مثل وقف بيع الاسلحة الى أنظمة سياسية معينة.

٢– دفعها نحو سياسة إقليمية معتدلة، والحد من طموحاتها في هذا المجال.

---

[1] – Harry Harding, op, cit 216

[2] – مراد الدسوقي ، " مستقبل التوجهات الإستراتيجية الصينية " ، السياسة الدولية ، العدد ١٢٤ ، نيسان إبريل ١٩٩٦، ص ٢٤٠–٢٤٢

[3] – Inside China Mainland,op,cit 38

[4] – زكي العابدي وآخرون ، **المعنى والقوة في النظام العالمي الجديد** ،القاهرة ، سينا للنشر ،ط ٢٠٠٥، ص١٧٣– ١٧٥

٣- إن القبول التدرجي للصين في النظام الاقتصادي العالمي سيؤدي مع الزمن إلى تحولها إلى دولة ليبرالية.

ويمكن القول بأن جذور هذه المدرسة تعود إلى التقاليد التي أرستها دبلوماسية (البنج بونج) التي بدأت عام ١٩٧٢ زمن الرئيس الاميركي الاسبق ريتشارد نيكسون، والتي كانت تستهدف في حينها تحقيق الاهداف التالية([1]):

١- تخليص الولايات المتحدة الاميركية من المأزق الفيتنامي.

٢- إيجاد الثقل المعادل للاتحاد السوفيتي. وقد كان ماو تسي تونج يبدي مخاوف جدية من طموحات الاتحاد السوفيتي، ولا سيما بعد إعلان الرئيس السوفيتي الاسبق ليونيد بريجنيف عن مبدئه عام ١٩٦٨. كما أن بيان شنجهاي لعام ١٩٧٢ حول معارضة الهيمنة (والمقصود بها الاتحاد السوفيتي) تندرج ضمن الاطار ذاته، غير أن ماو تسي أبدى في مناسبات عدة شكه في الامكانيات الحقيقية السوفيتية، ورأى أن الاتحاد السوفيتي ليس إلا قوة وهمية وأن إمكانياته الصناعية غير متناسبة مع طموحاته الكونية.

٣- نزع المبادرة من يد حركات السلام النشطة في حينها من خلال طرح برنامج سلم دولي شامل.

وفي الحقيقة فإن مبدأ نيكسون الاستراتيجي كان مستنداً إلى فكرة مركزية مؤداها الاعتماد على قوى إقليمية يوكل إليها مهمة مواجهة الاتحاد السوفيتي، ورأى أن الصين تمثل تلك القوة في منطقة الهند الصينية وجنوب شرقي آسيا ([2]).

وقد عرفت هذه المدرسة تواصلا خلال فترة الجمهوريين إبان فترة حكم كل من الرئيسين الاميركيين رونالد ريجان وجورج بوش، على الرغم من الضغوط الداخلية التي كانت تعمل على كبح التوجه لعلاقة استرضائية مع الصين، وهو ما كان واضحا في موقف الكونجرس الاميركي من أحداث عام ١٩٨٩، وضغوط منتجي الاقمشة من الاميركيين، وجماعات حقوق الانسان واللوبي التايواني وغير ذلك ([3]).

وأبدى الرئيس بيل كلينتون تأييده الواضح لهذه الدراسة عندما صرح خلال زيارة له إلى استراليا في تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٩٧ قائلا: "ليس للولايات المتحدة الاميركية مصلحة في احتواء الصين، فهذه استراتيجية سلبية، وإن ماتريده الولايات المتحدة هو مواصلة الترابط مع الصين بكيفية تؤدي إلى مزيد من الليبرالية والازدهار ([4]).

---

[1] – Carol Lee Harmin, " the chinesse people and the mondialisation "op, cit 139

[2] – Paul Kennedy," china and pacific corporation "op, cit 449-450

[3] – Herald Tribune, March 5, 1997-1

[4] – كوريري ديلاييرا – ترجمة صحيفة الدستور الأردنية، مرجع سابق، ص : ١٨

ثانياً– <u>المدرسة الثانية</u>: هي مدرسة الاحتواء التي ترى – لتبرير رأيها – أن النظام السياسي الصيني غير مؤهل لتعلم "قواعد النظام الدولي المعاصر"، وانه يسعى لتقويض استقرار شرق آسيا والتحول إلى قوة مهيمنة.

ويقول احد الباحثين الاميركيين في دراسة حديثة تعبر عن تيار قوي بين الاكاديميين الاميركيين: "إن الصين التي تسعى بعض جماعات الضغط الاميركية – مثل المجموعة التي يقودها هنري كيسنجر – للدفاع عنها هي دولة طموحة غير قانعة وهدفها السيطرة على آسيا من خلال غزو أو احتلال الدول المجاورة، وهي تسعى إلى أن تكون قوية إلى الدرجة التي تحول من خلالها دون حدوث أي شيىء في المنطقة دون موافقتها، ومنع اليابان والولايات المتحدة الاميركية من احتوائها، إلى جانب مد نفوذها لدرجة تمكنها من السيطرة على الممرات البحرية" ([1]).

<u>وتستند هذه المدرسة إلى عدد من المؤشرات لدعم تصوراتها([2]):</u>

١– تعد التحولات السلمية في السياسة الصينية تحولات تكتيكية ، وهو ما يتضح من التراجع التكتيكي الذي قامت به خلال الازمة التي نشبت في عام ١٩٩٥ عندما قامت بتدريبات عسكرية واسعة قرب مضايق تايوان أثناء الانتخابات الرئاسية في الجزيرة، مما دفع الولايات المتحدة الاميركية إلى إرسال حاملتي طائرات إلى المنطقة. ولأن الصين حريصة على العلاقات التجارية في الوقت الحالي مع الولايات المتحدة الاميركية فإنها تراجعت تكتيكياً عن موقفها.

٢– إن السعي الصيني لزيادة القوة على المستوى الاقليمي والدولي متواصل، فالصين تقوم بشراء المعدات العسكرية المتطورة من روسيا، وتقدم مساعداتها التقنية والسياسية للدول الاسلامية في وسط آسيا ولدول في الشمال الافريقي، كما أنها تقوم ببناء شبكة من العلاقات في منطقة المحيط الهادي مع دول ترغب في إضعاف النفوذ الغربي في العالم.

٣– إن انهيار الاتحاد السوفيتي أوجد شعوراً بأن الصين إحساساً بأنها أصبحت القوة المركزية في المنطقة.

ولكن نجاح سياسة احتواء الصين كدولة عظمى يختلف عن سياسة احتواء قوى إقليمية كالعراق أو ايران لعدة أسباب:

<u>السبب الاول</u>: هو أن أغلب الدول المجاورة للصين (إذا استثنينا فيتنام) لا تبدي في معظمها أي قدر من الاستعداد للمشاركة في أي سياسة تستهدف تطويق الصين.

<u>السبب الثاني</u>: هو أن الامكانيات الصينية المتوافرة حتى الان لا تكفي لبناء سياسة خارجية طموح على غرار تلك التي تبناها الاتحاد السوفيتي سابقاً أو ألمانيا النازية.

---

[1] – Inside China Mainland,op, cit 36-40

[2] – راجع : سلامة احمد سلامة ، " الصينيون قادمون " ، صحيفة الأهرام ، القاهرة ، ٢٩ أكتوبر ١٩٩٩، ص٢٢

الميزانية الدفاعية الصينية لا تتجاوز عشرة مليارات دولار سنوياً ، الامر الذي لا يتناسب مع الطموح الذي بنت عليه هذه المدرسة آمالها.

السبب الثالث: هو أن يحتاج إلى فترة زمنية طويلة وتكلفة مالية باهظة. وتكفي الاشارة إلى أن سياسة احتواء الاتحاد السوفيتي استغرقت حوالى أربعين سنة وكلفت حوالى ستة تريليونات دولار ([1]).

ثالثاً– المدرسة الثالثة: هي مدرسة الحل الوسط . وهي تستند إلى بعض ما جاء في كلتا المدرستين السابقتين. وحبما أن السياسة الاميركية تقوم على أساس التوجه الانفتاحي في الاقتصاد العالمي وتشجيع نزعة العولمة وتحديد قواعد معينة لعمل النظام الدولي، فإن عليها أن تشجع كلا من الصين وروسيا على الالتزام بذلك،كما كما أن عليها أن تراعي ، عند التعامل مع الصين ، ذلك الاحساس الصيني بأنها دولة عظمى، وذلك من خلال بعض الاعتراف بأهمية مراقبة تقنيات الصواريخ (وهي اتفاقية وقعتها ٢٨ دولة لمراقبة بيع التقنيات الخاصة بمكونات الصواريخ. وقد انضمت روسيا إليها ولكن الصين رفضت الانضمام، مفضلة مراقبة القواعد التي يعمل النظام من خلالها)، أومن خلال عضوية لجنة زنجر (Zangger)، أو مجموعة الدول المزودة بالمواد النووية (وهي المجموعة التي تنظم تصدير المواد النووية) أو المجموعة الاسترالية الخاصة بالاسلحة الكيماوية والبيولوجية...الخ.

وبعد هذه المقدمة سنبحث في هذا الفصل، وفي مباحث أربعة : تطور العلاقات الأميركية – الصينية منذ العام ١٩٩٠، والعوامل المؤثرة في هذه العلاقات ، وقضايا هذه العلاقات، والإتجاهات المستقبلية لهذه العلاقات ([2]).

المبحث الأول: تطور العلاقات الأميركية– الصينية منذ العام ١٩٩٠

ما هي أبرز محطات التحول في العلاقات الصينية – الأميركية ؟ وهل الإختلاف السياسي القائم بين الدولتين ذو حدود مقفلة بحيث يقطع الطريق على أي تطور إيجابي او دفع بناء لهذه العلاقات؟ وهل بروز الصين كمنافس إقتصادي ذو ثقل على المسرح الدولي يمكن للولايات المتحدة أن تواجهه بالإستخفاف أو بسياسة الإحتواء وإدارة الظهر؟ أم أنه آن الأوان لتعاطي أميركي جدي يأخذ بعين الإعتبار للنمو المتصاعد للتنين الصيني؟

---

[1] – راجع في هذا الصدد :

International Monetary Fund, Government Finance Statistics Yearbook (Washington DC: I,M,F 1996),10

انظر ايضاً:

Solomon Kamel, "The Chinese Military Hunt for Profits," Foreign Policy no,104 (Summer 1997):109

[2]– راجع: كولن باون و بيتر موني، " من الحرب الباردة حتى الوفاق ١٩٤٥–١٩٨٠"، ترجمة الدار العربية للعلوم ، عمان ١٩٨٣.

بالواقع تمثل الزيارة التاريخية التي قام بها الرئيس الاميركي الاسبق ريتشارد نيكسون للصين في فبراير ١٩٧٢، نقطة البدء لتطور العلاقات الاميركية الصينية في الربع الاخير من القرن العشرين، وفي بيان رسمي صدر في نهاية الزيارة أقرّت الدولتان بوجود اختلافات اساسية في نظمهما الاجتماعية وسياستهما الخارجية، إلا أنهما اتفقا في ذات الوقت على مجموعة من المبادىء التي تقوم عليها العلاقات بينهما، وهي:

- احترام السيادة والتكامل الاقليمي لكل دولة.
- الالتزام بعدم الاعتداء على الدول الاخرى.
- عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول الاخرى.
- تحقيق المنافع المتبادلة والمتساوية.
- التعايش السلمي.

وفي يناير ١٩٧٩ ، سحبت الولايات المتحدة اعترافها الدبلوماسي بتايوان ، واعترفت بحكومة جمهورية الصين الشعبية بوصفها الممثل الشرعي الوحيد للصين ، وبأن هناك صيناً واحدة وبأن تايوان هي جزء من الصين. وتضمن البيان الاميركي الصيني الصادر في هذا الشأن أن شعب الولايات المتحدة سوف يحتفظ بالعلاقات الثقافية والتجارية وغيرها من العلاقات غير الرسمية مع الشعب التايواني.

وفي العاشر من نيسان عام ١٩٧٩، وقع الرئيس كارتر على القانون المنظم للعلاقات مع تايوان، والذي أنشأ مؤسسة اميريكية داخلية لادارة العلاقات غير الرسمية مع تايوان. وقد اشتملت اختصاصات هذه المؤسسة على الحجوزات وتأشيرات الدخول، ومساعدة مواطني الولايات المتحدة في تايوان ، وتقديم العون للصالح التجارية الاميركية ولرجال الاعمال الاميركيين في تايوان. وتم إنشاء مكتب للتمثيل التجاري والثقافي في تايوان. وألغت الولايات المتحدة اتفاقية الدفاع المشترك مع تايوان، وأعلنت انها لا ترغب في التوسع في مبيعات السلاح لتايوان في الأمد الطويل ، و تعهدت بإن مبيعات السلاح لن تزيد من حيث الكم أو الكيف عما كان قائماً في السنوات الاخيرة قبل عام ١٩٨٢، وبأن تنوي التخفيض التدريجي لمبيعات السلاح لتايوان، وفي الوقت ذاته اعلنت الصين عن عزمها التوصل لحل سلمي بخصوص المشكلة التايوانية.

وعلى مدى ست إدارات امريكية متتالية اعتبُر أن الاحتفاظ بعلاقات مع الصين الشعبية وبعلاقات غير رسمية في ذات الوقت مع تايوان أمرٌمحقق للمصالح الاميركية في الامد الطويل، وملائم لموقع الولايات المتحدة كقوة عظمى، ومحقق للأمن والاستقرار في آسيا ([1]).

والملاحظ أن العلاقات الاميركية الصينية قد تحسنت بثبات واعتدال بالرغم من وجود بعض الانتكاسات خلال الفترة من ١٩٧٣ خلال الفترة من عام ١٩٧٠ حتى عام ١٩٨٩ . ويرجع ذلك إلى ما يلي:

---

[1] – U.S.A Foreing Policy AgendaA, An Electronic Journal of the United States informations AGENCY, vol 3 Number 1, January 1998. p.33

١- إن الجانبين قد أدركا أن هناك اختلافات أساسية فيما بينهما ، سواء فيما يتعلق بالنظم الاجتماعية أم بالسياسات الخارجية. ومن خلال الاتفاق المشترك تجنب الطرفان المجادلات الايديولوجية، واتجها نحو الحوار البناء للوصول إلى أرضية مشتركة أو لتقريب وجهات النظر، أو للتنسيق ، أو على الأقل لتجنب السياسات المتصارعة .

ومن خلال هذا النهج بحث الجانبان في إيجاد مجال لتقريب المواقف وإزالة الخلافات خطوة خطوة.

٢- إن الدولتين عملتا معاً على اندماج الصين في المؤسسات والمنظمات العالمية والاقليمية ، فواشنطن كانت تبحث عن زيادة وتوسيع فعاليات هذه المؤسسات، وعن تحول الصين من عنصر تهديد للنظام الدولي القائم إلى عنصر استقرار لهذا النظام. وعندما دخلت الصين إلى النادي الدولي تعلمت وقبلت أن تلعب دورها وفقاً للقواعد الدولية المنظمة لذلك. وعلى سبيل المثال كان دخول الصين إلى البنك الدولي عاملا مساعداً على تبنيها لنظام اقتصاد السوق، وأدت عضويتها في الامم المتحدة وعضويتها الدائمة في مجلس الامن إلى قبولها لاتفاقية منع انتشار الاسلحة النووية، ومساندتها للامم المتحدة في حرب تحرير الكويت، ومشاركتهما في الجهود الناجحة لحفظ السلام في كمبوديا.

٣- إن الدولتين بحثتا عن الظروف الخلاقة والطرق الموصلة إلى حل سلمي للمشكلات الناتجة عن تقسيم الصين (هونج كونج، ومكاو، وتايوان) والمشكلات الناتجة من ذلك بين هذه الاجزاء والوطن الام، ولقد اتجهت الصين إلى التفاوض من أجل الاستعادة السلمية لهونج كونج ومكاو، واتجهت نحو تهدئة حدة التوتر في مضيق تايوان، وإحلال الحوار السلمي والتفاعل السلمي محل المواجهة مع تايوان ([1]).

وإذا كانت الفترة من عام ١٩٧٢ إلى عام ١٩٨٩ قد اتسمت بصفة عامة بالنمو المتدرج في العلاقات الاميركية الصينية، إلا أنها لم تكن خالية من بروز الخلافات ، كما حدث عام ١٩٨٨ بشأن مبيعات السلاح الصيني إلى الشرق الاوسط، وهو الامر الذي تعارضه واشنطن ، وكذلك بشأن التكنولوجيا المتطورة التي تطلبها الصين، بالاضافة إلى قضايا اخرى اهمها إتهام بكين لواشنطن بالتدخل في شؤونها الداخلية، فيما يتعلق بسياساتها داخل التبت وسياسات الحد من الانجاب. إلا أن الملاحظ أن معظم هذه الخلافات التي حدثت في تلك الفترة تم احتواؤها من خلال الاتصالات الديبلوماسية التقليدية ، بالإضافة الى الاتصالات على مستوى القمة.

أما الفترة الممتدة من ١٩٨٩حتى مطلع عام ١٩٩٧ فقد شهدت توترات ملحوظة في العلاقات الاميركية الصينية وصلت في بعض الحالات إلى مرحلة التأزم ، وإن كان كل من الطرفين حريصاً على التراجع والتخفيف من حدة التأزم في الوقت المناسب . وفيما يلي نقدم نماذج لهذه الحالات.

---

[1] – Chas.W.Freeman, op, cit, p.4,2008

أولاً– أزمة المظاهرات الطلابية في ميدان السلام السماوي في بكين:

شهدت ساحة (تيان آن مان) مظاهرات طلابية عاصفة خلال عام ١٩٨٩ تطالب بالاصلاح السياسي الديمقراطي ومقاومة الفساد وتحسين الاوضاع المعيشية ، الامر الذي دفع السلطات الصينية إلى استخدام الجيش لقمع هذه الحركة ، وهو ماتحقق بالفعل وأدى إلى مصرع وإصابة آلاف الطلاب.

وأدى الموقف الأميركي من هذا الحدث إلى توتر شديد في العلاقات الاميركية الصينية . وففي المرحلة الاولى من الاضطرابات اكتفت الولايات المتحدة بتأييد الحقوق والمطالب التي نادى بها الطلاب الصينيون. إلا أنه مع تصاعد اعمال القمع العسكري تجاوزت واشنطن هذا الموقف باعلانها فرض عقوبات اقتصادية وسياسية على الصين.فأصدر الرئيس الاميركي جورج بوش قراراً بوقف المبيعات الاميركية من السلاح إلى الصين ، وكذلك وقف الزيارات للمسؤولين العسكريين بين البلدين، والسماح للطلبة الصينيين الدارسين في الولايات المتحدة بتجديد إقامتهم إذا ما رغبوا في ذلك. وفي اليوم ذاته وافق مجلس النواب الاميركي بالاجماع على قرار آخر يدين اعمال العنف في ميدان السلام السماوي. وأصدر مجلس الشيوخ قراراً يطالب بوش بالبدء فوراً في فرض عقوبات دوليه على الصين، وأدان المجلس لجوء الحكومة الصينية إلى استخدام العنف ضد الطلاب، ودعا الشركات الاميركية التي تتعامل مع السوق الصينية إلى إعادة النظر في هذا التعامل، وفي ٣٠ يونيو ١٩٨٩ وافق مجلس النواب بأغلبية ساحقة على فرض سلسلة من العقوبات الاقتصادية على الصين. وتصاعدت حدة الازمة في العلاقات الاميركية الصينية عندما اعلنت الخارجية الاميركية أن الزعيم الصيني ونج هيساوبنج هو المسؤول الرئيسي عما حدث في ميدان السلام السماوي , وأسفرعن هذا التصعيد الاميركي قيام السلطات الصينية بشن حملة واسعة من الانتقاد الحاد والعلني للولايات المتحدة، واتهامها بانتهاك القواعد الاساسية للعلاقات الديبلوماسية وبالتدخل لاثارة وتحريض الشعب الصيني، وشنت السلطات الصينية كذلك هجوماً حاداً على قيام السفارة الاميركية في بكين بإيواء المنشق الصيني فانج ليزهي في شهر يونيو ١٩٨٩، ووصفته بانه تدخل سافر في شؤون الصين الداخلية.

وفي أعقاب هذا التوتر الحاد بدأت الادارة الاميركية في التراجع عن بعض مواقفها السابقة تدريجياً، فتلافت المزيد من التصريحات حول استنكار ما حدث في ميدان السلام السماوي ، وقام الرئيس الاسبق ريتشارد نيكسون بزيارة للصين يرافقه مستشار الأمن القومي آنذاك (برنت سكوكروفت) في ديسمبر ١٩٨٩، حيث أبلغ الزعماء الصينيين حرص الحكومة الاميركية على إنعاش العلاقات وإيجاد اتفاق جديد بين البلدين ([1]).

وشهد عام ١٩٩٠ عودة العلاقات الطبيعية بين البلدين بسبب أزمة الخليج والاستخدام الصيني الذكي لصوتها في مجلس الامن. فبارغم أن العراق يعد من المتعاملين الكبار مع الصين، فإن الصين صوتت ضده في مجلس الامن، وضحت بذلك بعرض العراق شراء السلاح بملايين الدولارات مقابل

[1] – راجع: التقرير الإستراتيجي العربي٢٠٠٣، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، القاهرة ، ١٩٩٠، ص٨٨–٩٠.

المكاسب طويلة الأمد مع الغرب . ثم كان لقاء وزيري الخارجية ، بيكر وكيشين ، في نوفمبر ١٩٩٠ ، الذي توّج هذا التحسن وأنهى الازمة ([١]).

ثانياً- تايوان عنصر شبه ثابت لاثارة الازمات في العلاقات الاميركية – الصينية:

تظل العلاقات الاميركية غير الرسمية بتايوان احد العناصر شبه الثابتة لاثارة الازمات في العلاقات الاميركية الصينية، فقد أجرى الجيش الصيني طوال عام ١٩٩٥ مناورات بحرية وجوية شملت اختبارات لنوع جديد من الاسلحة الموجهة بالقرب من سواحل تايوان وهو الامر الذي أثار قلق الولايات المتحدة خاصة بعدما صرح وزير الدفاع الصيني في حفل بمناسبة العيد الثامن والستين للجيش الصيني أن بكين لاتستبعد استخدام القوة في تأديب تايوان لو أصرت على فكرة الانفصال، ثم كانت زيارة رئيس تايوان الخاصة للولايات المتحدة وبالرغم من اعلان الولايات المتحدة أن الزيارة خاصة ولا تحمل أي مضمون ينطوي على الاعتراف باستقلاق تايوان ، فإن بكين ردت بعنف وسحبت سفيرها في واشنطن وأعلنت أن امريكا تلعب بالنار أنها دخلت منطقة محظورة وأن سماحها بزيارة الرئيس التايواني يعتبر من أعمال الحرب ضد الصين ([٢]).

وفي مارس ١٩٩٧ ،وقبل إجراء الانتخابات الرئاسية في تايوان ودعوة بعض المرشحين الى إستقلال تايوان، قامت الصين بإجراء سلسلة من المناورات في مضيق تايوان لتدريب قواتها على إحتلال الجزر. فحركت الولايات المتحدة بعض القطع البحرية الاميركية إلى المياه الدولية قبالة ساحل تايوان لمراقبة المناورات .وأعلنت القيادة الصينية أن المناورات محصورة في المياه الاقليمية للصين .وشنت بكين هجوماً عنيفاً على الولايات المتحدة وحذرتها مجدداً من التدخل في قضية تايوان لانها تعد شأناً من الشؤون الداخلية الصينية. وأعلن المتحدث الرسمي الصيني أن أهمية تايوان بالنسبة للصين تجعلها مستعدة حتى للتضحية بوضع الدولة الاولى بالرعاية التجارية التي تمنحها واشنطن لبكين، وأكد أن مسألة إعادة توحيد تايوان مع أراضي الصين الرئيسية مسألة مبدأ وغير قابلة للمناقشة ([٣]).

وإستمر الموقف الاميركي قائماً على الوجود البحري في مضيق تايوان وتحذير الصين من اتخاذ أي إجراء من جانب واحد تجاه تايوان، إلا أن وزير المالية التايواني صرح بأن موقف الحكومة التايوانية لم يتغير بصدد رفض الاستقلال عن الصين، واستخدام الوسائل السلمية لحل هذه المشكلة، وأرجع الموقف الصيني إلى خوف الصين من التطور الديموقراطي في تايوان وإلى تصريحات بعض المرشحين ودعوتهم إلى الانفصال ، وأكد أن الامور ستعود إلى طبيعتها بعد الانتخابات ([٤]).

وبالفعل بعد إجراء الانتخابات دعا الرئيس التايواني المنتخب الصين إلى إبرام معاهدة سلام، كما أعلن رئيس الوزراء التايواني أن خفض العداوة مع الصين يشكل هدفاً رئيساً من أهداف حكومته. ودعا

---

[١] – جعفر كرار أحمد ، مرجع سابق ، ص ٣٣

[٢] – راجع مقال عامر سلطان، الصين واشتباكات عام ٩٦ ١٩حول هونج كونج وتايوان، في الأهرام، في ١٩٩٦/٢/٢، ص : ١٨

[٣] – صحيفةالأهرام(القاهرة) في١٩٩٦/٣/٢٠.

[٤] – صحيفة الأهرام في ١٩٩٦/٣/١٧.

كذلك إلى إبرام معاهدة سلام شاملة ، وأوضح أن إعادة توحيد الجزيرة مع الصين أمر ممكن التحقيق خلال القرن القادم بشرط تحقيق الديمقراطية والتوزيع العادل للثروة، وأعرب عن استعداد حكومته لتوفير التمويل المباشر لاقامة مناطق اقتصادية خاصة في الصين عندما يتم التوصل إلى هذه المعاهدة ([١]).

ولم تهدأ حدة التصريحات الصينية الموجبة إلى الولايات المتحدة بشأن تايوان إلا بعد لقاء الرئيس الصيني جيانج زمين مع الرئيس الاميركي كلينتون على هامش قمة ابيك في مانيلا في الرابع والعشرين من نوفمبر ١٩٩٦. إلا أن السلطات الصينية كانت تنتهز كل فرصة متاحة للتأكيد على موقفها بشأن تايوان . ففي أطار الاحتفالات الصينية بعودة هونج كونج إلى السيادة الصينية أكد الرئيس الصيني أن ماكاو وتايوان ستعودان إلى الوحدة مع الصين مؤكداً أن تايوان سيعاد توحيدها في نهاية الامر مع الصين ([٢]).

وفي مناسبة زيارة نائب الرئيس الاميركي (آل جور) إلى بكين في مارس ١٩٩٧، دعا رئيس الوزراء الصيني واشنطن إلى وقف تسليح تايوان، مؤكداً أن استمرار تسليح الولايات المتحدة لتايوان يشكل أحد أسباب التوتر في العلاقات الثنائية ([٣]).

ويبدو أن الازمة التايوانية التي كانت على مدى السنوات السابقة مثاراً للازمات في العلاقات الصينية الاميركية، قد هدأت بعض الشيء، فقد كررت الولايات المتحدة على لسان الرئيس كلينتون، أثناء زيارته للصين في يوليو ١٩٩٨، أنها تعترف بأن تايوان جزءاً من الصين وتعهدت الصين من خلال تصريحات الرئيس الصيني جيانج زمين بأن الصين ستتبع اسلوباً سلمياً في إعادة تايوان إلى الوطن الام، وهو الامر الذي انعكس على العلاقات الاميركية الصينية في عام ١٩٩٨ حيث بدأت مرحلة جديدة لهذه العلاقات تقوم على أساس تنظيم مستمر بين البلدين لمناقشة جميع القضايا المتعلقة بهذه العلاقات وبكافة القضايا الدولية والاقليمية والعالمية الاخرى، وهو مأطلق عليه الحوار الاستراتيجي بين الصين والولايات المتحدة . وقد وصف رئيس الوزراء الصيني الاطار المحدد لهذا الحوار بالمفهوم المتقدم، وأوضح انه لايعني تحالفاً استراتيجياً ولا يعني انه تحالف موجه ضد طرف ثالث ([٤]).

وبالرغم من هذا التحسن ، فهناك بعض القضايا التي تعكر صفو العلاقات الاميركية الصينية دائماً والتي جعلت سمة التقلب الشديد هي السمة الغالبة عليها خلال السنوات الاخيرة ، على حد تعبير رئيس الوزراء الصيني، ولم يتم حسم الخلافات حول هذه القضايا حتى اعداد هذه الدراسة ،ومنهاالاتهام الاميركي المستمر للصين بمساعدة إيران وباكستان في برنامجهما النووي والكيماوي

---

[١] – راجع صحيفة الحياة، لندن،في ١٩٩٦/٥/٦.

[٢] – لمزيد من التفاصيل حول الإستراتيجية الأميركية لأنماط المجابهات المحتملة ، راجع : إسماعيل صبري مقلد ،**الإستراتيجية والسياسة الدولية : المفاهيم والحقائق الأساسية** ، بيروت ، مؤسسة الأبحاث العربية ، ط٤ ٢٠٠٤ ، ص ١٢، ٨١،٩٤

[٣] – راجع : ليلى تكلي ، " النمر الذي لم يقلم أظافره " صحيفة الأهرام ، القاهرة ، فبراير ٢٠٠٢، ص : ١٥

[٤] –راجع : : حديث رئيس وزراء الصين تشورونجي إلى ابراهيم نافع،في صحيفة الأهرام في ١٩٩٨/٧/١٧، ص: ١٧

وتصدير مكونات الصواريخ بعيدة المدى إلى هاتين الدولتين بالاضافة إلى دول أخرى لا ترغب الولايات المتحدة في وصول مثل هذه الاسلحة إليها ([1]).

وتحدد إحدى الدراسات قائمة بهذه القضايا بين الطرفين تشمل:

إقليم التبت، والوضع في شبه الجزيرة الكورية، النزاعات الحدودية بين الصين والعديد من الدول الاسيوية المجاورة والحليفة للولايات المتحدة، وعضوية الصين في المنظمات الاقليمية والدولية خاصة منظمة التجارة العالمية التي تعارض الولايات المتحدة إنضمام الصين اليها ، وتستخدم ذلك كورقة للمساومة مع الصين، فضلا عن الرغبة الاميركية في فتح أسواق الصين للشركات الاميركية ومحاولات التغلغل في الدوائر السياسية العليا في الصين لمعرفة ما يجري في الحزب والجيش ومعرفة المحاولات لتطوير أسلحة، وكيفية احترام حقوق الملكية الفكرية ووقف تزوير العلاقات التجارية ([2]).

ولا شك في أن بقاء هذه القضايا معلقة في إطار العلاقات الاميركية الصينية قد يؤدي إلى حدوث توترات جديدة ، إلا أنّ الرغبة العامة للدولتين كما تبيّن خلال الفترة الاخيرة ، وخاصة بعد زيارة الرئيس الاميركي للصين، تتجه صوب إيجاد آليات لاحتواء الازمات والتوترات التي قد تواجه هذه العلاقات في المستقبل، ولكن يبقى السؤال الذي نحاول تقديم إجابة عنه وهو : ماهي أسباب توتر العلاقات الاميركية الصينية، خلال الفترة من ١٩٨٩ إلى عام ١٩٩٧؟

ثالثاً– اسباب توتر العلاقات الاميركية الصينية خلال الأعوام ١٩٨٩ – ١٩٩٧:

اهتم العديد من الدراسات المتخصصة بدراسة أسباب توتر وتذبذب العلاقات الاميركية الصينية خلال الفترة من ١٩٨٩ وحتى النصف الاول من ١٩٩٧، إلا أن ثمة موافقة من معظم هذه الدراسات على أن الدولتين قد تخلتا في إدارة علاقاتهما عن المبادىء التي تم الاتفاق عليها عام ١٩٧٢. وتشير إحدى هذه الدراسات إلى أنه بدلا من الاستمرار في بناء الارضية المشتركة بينهما فإن واشنطن وبكين ركزتا على خلافاتهما الخاصة بالايديولوجية المتعلقة بحقوق الانسان، واتجهتا إلى تأجيل مناقشة المصالح المشتركة الممكنة، وتأجيل التنسيق بين سياستهما.

وعامل آخر هو أن هذه الدراسات تشير الى أن الصين فقدت ثقتها في هذه الفترة في إدارة الرئيس كلينتون من حيث التوصل إلى اتفاق حول مشكلة تايوان. ومع أن زيارة الرئيس التايواني إلى جامعة كورتال في يونيو ١٩٩٥ كانت زيارة خاصة فإنها اعتبرت ، لاعتبارات سياسية داخلية في تايوان بمثابة ميزة سياسية هذه الزيارة جعلت الصين تعتقد بأن واشنطن قد تتأثر بالقوى الاقتصادية في تايوان ([3]).

[1] – An Interview with Robert.J.Einborn, Assistant Secretary of State for Non Proliferation, in USA Foreign Policy Agenda. Op, cit, p.13 .

[2] – راجع مقال : منصور أبو العزم، المبادرة السياسية بين الصين والولايات المتحدة،في الأهرام، في ٢٠٠٩/٦/٥

[3] – Chas.W.Freeman.op.cit.p.p:5:7

وغياب رؤية امريكية في هذه الفترة لكيفية إدارة العلاقات مع الصين في الوقت الذي ترتفع فيه عناصر القوة الصينية الاقتصادية والعسكرية والسياسية لتتساوى أو تقترب من مستوى الولايات المتحدة ، قد قابله ميل في الصين للتصرف كقوة عظمى اقتصادياً وعسكرياً، الامر الذي آثار القلق لدى الولايات المتحدة ([1]).

وهناك دراسة أخرى تشير إلى أن الدبلوماسية الاميركية لم تهتم الاهتمام الكافي بوضع تصور للصين بوصفها قوة ستصل إلى موقع القوة العظمى في النظام السياسي العالمي بما يحقق استقرار هذا النظام. لهذا سادت في واشنطن رؤية تأمل في انهيار الصين وفقاً للنموذج السوفيتي ، وظهورنظام سياسي ليبرالي ديمقراطي في الصين يقلل من خطر التهديد الصيني للولايات المتحدة ([2])، والوقع أن مراجعة احاديث وتصريحات جيمس بيكر ، وزير الخارجية الاميركية الاسبق ثم خليفته وارن كريستوفر خلال هذه الفترة سيلحظ تركيزاً واضحاً على أهمية دور الولايات المتحدة في نشر مبادىء الديمقراطية في العالم باعتبار أن ذلك يمثل الضمانة الاساسية للحافظ على الامن والسلم والاستقرار في ظل النظام العالمي الجديد ([3])، وهو مايمثل نقطة الخلاف الرئيسية بين الصين والولايات المتحدة.

وعلى الجانب الاخر رأى بعض الصينيين أن الولايات المتحدة التي تدهورت قوتها سوف تحاول منع صعود قوة عظمى كالصين، وإنها سوف تحاول إملاء مبادئها وسياساتها في المسائل الداخلية على الصين ، وخاصة فيما يتعلق بحقوق الانسان . وركزالبعض الاخر على العامل الهام بالنسبة للولايات المتحدة هو الاستفادة من السوق الصينية الضخمة ، فكل ما تريده الادارة الاميركية هو تأمين مصالح رجال الاعمال الاميركيين والشركات الاميركية ، وهي لا ترغب في حماية العلاقات الاميركية الصينية من الذين يحاولون تدميرها من أعضاء الكونجرس الاميركي ([4]).

والواقع أن الباحث يرى انه، بالاضافة إلى الاسباب المشار إليها فإن هناك أسباباً أخرى لهذا التوتر والتذبذب في العلاقات الاميركية الصينية، ومنها ما يلي ([5]):

١- التغيرات التي طرأت على النظام العالمي: فمع تحلل الامبراطورية السوفيتية المفاجىء، وسقوط سور برلين ، وانتصار الولايات المتحدة وحلفائها في حرب الخليج، بدأت مرحلة جديدة على مستوى النظام العالمي الذي كان يقوم على قطبية الثنائية فدخل العالم في مرحلة

---

1 – Carstan Halbrad ,superwer and international conflict , NY,st Martins presse ,2007,p:35

2 – Kenneth Lieberbal. "A NEW CHINA STRATEGY" Foreign Affairs.vol14 no 6. November/December 1995, p.p 36:38

٣ – بالنسبة لجميس بيكروموقفه ازاء الصين، راجع :

James Baker,111. "America in Asia Emerging Architecture for a pacific Community", Foreing Affairs, vol 70, no5, Winter 1991/1992,p.p 1:18

بالنسبة لوارن كريستوفر ورؤيته لدور الصين والعلاقات معها، راجع : Warren Christopher, "America's Role in Changing World", US Foreign Policy Agenda, vol. 1, no.4, May 1996.p.2

4 – Kenneth LIEBERBAL, OP, CIT, P.P.40:41

٥ – راجع : خير الدين عبد الرحمن، " القوى الفاعلة في القرن الحادي والعشرين– مقاربة سياسية وإقتصادية"، مطابع الحرية ، ط١ ،دمشق، ٢٠٠٢

انتقالية تتطلب مراجعة شاملة لكل السياسات السابقة ودرجة عالية من مراقبة القوى الرئيسية الباحثة عن مزيد من المكاسب، فالتوتر في العلاقات الاميركية الصينية يرجع إلى أن كلا من طرفي العلاقة بعد سقوط الاطار السابق المنظم لتفاعلات العلاقات وهو نظام القطبية الثنائية ، قد بدأ يعيد النظر في تقييم عناصر قوته وسياساته السابقة، وبدأ يبحث عن وسائل لتعزيزعناصر قوته. وهذا السلوك قد أثار الشك والريبة لدى واشنطن أو بكين تجاه أهداف ومقاصد الطرف الاخر.

٢- الحالة الصحية للرئيس الصيني ومشكلة الخلافة السياسية في الصين، أثارت قلق الولايات المتحدة، لأنه لاتوجد قواعد معروفة في النظم السلطوية تكفل استمرار السياسات التي كانت متبعة في عهد سابق عندما تأتي قيادة جديدة.

٣- شهدت هذه الفترة تفكك الامبراطورية السوفيتية بعد الاصلاحات التي حاول ميخائيل جورباتشوف تنفيذها بتشجيع من الغرب والولايات المتحدة ، الامر الذي آثار شكوك ومخاوف القيادة الصينية من إمكانية تكرار السيناريو السوفيتي في الصين . والدليل على المخاوف أنه بعد اسبوعين من وفاة ونج هيساوبنج ، الزعيم الصيني الكبير ، وانتقال السلطة إلى جيانج زمين ، عقد المجلس الوطني لنواب الشعب الصيني (البرلمان) دورته البرلمانية التي خصصها بالكامل لدراسة كيفية الحافظ على وحدة البلاد واستقرارها.

وكانت زيارة الدلاي لاما ، الزعيم الروحي للتبت ، والنفي في الهند إلى تايبه عاصمة تايوان ، ودعوة ممثلي الاتجاه الانفصالي في برلمان تايوان له إلى إلقاء كلمة في مارس ١٩٩٧امام البرلمان التايواني ، ليس كزعيم ديني وإنما باعتباره زعيم دولة قد أثارت هاجس التعاون بين الدالاي لاما والحركة الانفصالية في تايوان وجعلت الدول الاخرى ومنها الولايات المتحدة اللاعبة بأوراق التبت وتايوان، تسعى لإفشال جهود القيادة الصينية في الحفاظ على وحدة البلاد ([1]).

٤- شهدت هذه الفترة بدايةالاستعداد لعودة هونج كونج إلى السيادة الصينية ، وهو ما تم عام ١٩٩٧، الامر الذي أثار مخاوف وقلق رجال الاعمال الاميركيين والشركات الاميركية العاملة هناك. ومن ناحية أخرى بدأت الادارة الاميركية بإعادة تقييم عناصر القوة الصينية بعد عودة هونج كونج، وهو امر كانت نتائجه مثاراً لقلق واشنطن ،وخاصة بعد عودة مكاو عام ١٩٩٩، فلم يبق إلا تايوان بعد ذلك .

وكان السؤال الذي يبحث عن إجابة في واشنطن هو : هل ستفي الصين بالتزاماتها تجاه هونج كونج بعد عودتها إلى سيادتها؟ وما هي الاثار الناتجة من تنامي القوة الصينية بعد عودة هونج كونج ثم مكاو إلى سيادتها؟ هل ستتحول الصين إلى قوة مهيمنة؟ وعلى الجانب الاخر بدأت الشكوك والمخاوف الصينية تتحرك نتيجة حركة الهجرة من هونج كونج، وقيام

[1] - راجع مقال عامر سلطان، الصين وشبح الانهيار السوفيتيي، في صحيفة الأهرام ، في ١٩٩٧/٣/٢، ص : ١٥

بعض الشركات ورجال الاعمال بتصفية اعمالهم قبل عودتهم إلى السيادة الصينية. وهكذا تضافرت مجموعة من العوامل التي تزامنت مع بعض الاحداث و أدت في النهاية إلى إتساع الهوة بين واشنطن وبكين ، مما جعل العلاقات الاميركية الصينية في حالة تذبذب ومد وجزر خلال هذه الفترة.

فما هي السمات العامة للعلاقات الاميركية تجاه الصين ؟ ويُمكن تلخيصها في النقاط ألآتية:

١- **الانتقادات الاميركية للصين حول قضايا حقوق الانسان.** ويبدو أن هذه القضية ليست إلا أداة لتحقيق مزايا تجارية في العلاقة مع الصين، فبعض المحللين الامريكيين يرى أن الرئيس كلنتون مستعد لتناسي هذا الموضوع في حالة عرض الصين المزيد من فرص الاستثمار لرجال الاعمال الامريكيين في الصين ([1]). وتتمثل أبرز قضايا هذا الجانب في موضوع الحريات السياسية، وتشغيل السجناء في مواقع الانتاج دون أجور.

٢- **الاتهامات الامريكية للصين بخصوص انتشار الاسلحة غير التقليدية**، وذلك على الرغم من أن الصين تؤكد أنها لم تتعاون في هذا المجال ، وبشكل مؤكد ، مع أي دولة ، باستثناء روابطها الامنية لها مع باكستان منذ انتهاء الحرب الباردة. بل إن الولايات المتحدة الامريكية تعمل على توظيف النفوذ السياسي لبكين في كوريا الشمالية للعمل على عدم الاضرار بالمصالح الاميركية، ولا سيما في مجال امتلاك الاسلحة النووية، إذ لدى الولايات المتحدة الامريكية شكوك قوية حول سياسات كوريا الشمالية في هذا الجانب. كما وتدل المحادثات الامريكية – الصينية ، في مناسبات مختلفة ، على الضغوط الامريكية لمنع الصين من بيع أسلحة تقليدية إلى بعض الدول العربية،ولا سيما سوريا والعراق وليبيا ([2]).

٣- **العمل على منع إقامة الالعاب الاولمبية في بكين عام ,٢٠٠٠**

٤- **العمل على تحجيم المكانة الدولية للصين**، وهو أمر كان واضحاً عندما جرى استبعاد الصين من مؤتمر مدريد الخاص بالشرق الاوسط الذي عقد عام ١٩٩١ ([3]).

المبحث الثاني: العوامل المؤثرة في العلاقات الأميركية – الصينية

من خلال العرض والتحليل الذي قدمناه حول تطور العلاقات الامريكية الصينية يمكن القول بأن هناك ثلاثة مصادر رئيسية للتأثير في هذه العلاقات. المصدر الاول هو البيئة الداخلية لكل من الولايات المتحدة والصين. والمصدر الثاني هو البيئة الاقليمية وهي بيئة مركبة تشتمل على دائرة الباسيفيك والدئرة الاسيوية ثم دائرة أوراسيا . وهذه الدائرة الاخيرة يرى زبيجينيو بريجنسكي ، مستشار الامن القومي الامريكي الاسبق، انها القارة الكبرى المحورية في العالم ، وأي قوة تسيطر على أوراسيا يكون لها التأثير

---

[1] – Newsweek, March 10, 1997,35

[2] – جيمس بيكر ، من محاضرة مترجمة في مركز دراسات الخليج العربي ، حول العلاقات الصينية – الأميركية والتحديات الدولية ، دبي ٢٠٠٥

[3] – Ibid, 591-292

الحاسم في اثنتين من أكثر مناطق العالم إنتاجاً من الناحية الاقتصادية : غرب اوروبا وشرق آسيا ([1]). أما المصدر الثالث للتأثير في هذه العلاقات فهو البيئة الكونية التي تشمل العالم بتحولاته الجديدة المتسارعة في كل المجالات وبتفاعلاته السياسية التي تسعى إلى وضع قواعد وإطار لنظام عالم جديد تنتظم من خلاله التفاعلات المختلفة بين الدول والامم والشعوب.

ويلاحظ كذلك أن إدراك كل طرف من اطراف هذه العلاقة لعناصر التأثير ومدى تأثيرها في مصالحه وأهدافه هو العامل المهم في تحديد كل منهما لمدى هذا التأثير ومضمونه. ونرى من المستحسن تناول هذه العوامل المؤثرة في العلاقات الامريكية الصينية على النحو التالي ([2]):

١- الرؤية الامريكية لتطور عناصر القوة الصينية.

٢- الرؤية الصينية لتطور عناصر القوة الاميركية.

٣- رؤية الصين والولايات المتحدة لذاتهما ودورهما الاقليمي والعالمي.

٤- التفاعلات في نطاق البيئة الاقليمية المركبة.

٥- التطورات التي تشهدها البيئة العالمية.

٦- العوامل المرتبطة بالنظامين الصيني والامريكي.

اولاً- <u>الرؤية الامريكية لتطور عناصر القوة الصينية</u>:

في كتابه الهام (السياسة بين الامم) أشار هانز مورجانثو ([3]) إلى أن توافر عناصر القوة لدى الفاعل الدولي ليس هو العامل الحاكم للسلوك السياسي للدول وإنما إدراك الفاعل الدولي لعناصر قوته ،ومدى قدرته على توظيفها لخدمة أهدافه ومصالحه . وإدراك الفاعلين الدوليين الاخرين لهذه الجانب هو العامل المؤثر في العلاقات الدولية ([4]).

ومما لاشك فيه أن السنوات القليلة الماضية قد شهدت تطوراً ملحوظاً في عناصر القوة الصينية([5]). فعلى المستوى الاقتصادي حققت الصين معدلات للنمو تتراوح ما بين ٨% و ١٤%، كما حققت معدلا في نمو الصادرات وصل إلى ١٧% سنوياً خلال العقدين الماضيين ، الامر الذي وفر لها إحتياطيات من العملات الاجنبية تصل إلى ١٤٠ مليار دولار. واستطاعت أن تجذب ٤٠% من الاستثمارات الخارجية المباشرة في دول العالم الثالث ([6]). ووصل عدد سكانها إلى حوالى ١٣٠٠ مليون

---

[1] – راجع مقال منصور أبو العزم، "هونج كونج ٩٧... الشيوعيون قادمون" ، المنشور في صحيفة لأهرام، القاهرة، في ١٩٩٧/٤/٢٨

[2] – راجع بول كنيدي، "نشوء وسقوط القوى العظمى"، مقالة مترجمة في عمان عن الديلي ستار ، ١٩٩٤.

[3] – هانز مورجانثو، السياسة بين الأمم، ترجمة خيري حماد، القاهرة، الدار القومية للطباعة والنشر، ١٩٦٥، الجزء الأول، ص٥٦:٥٥

[4] – Zbigniew Brzezinski, "Ageostrategy for Eurasia" Foreign Affairs, Sept – October 1997, vol 76, no 5, p.p 50:51

[5]–: د. عبد المجيد فراج، القوة الشاملة للدولة: مؤشرات وقياسات، كراسات استراتيجية القاهرة، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، العدد ٥٠، ١٩٩٧، ص٥-٦

[6] – جورج كاشمان، لماذا تنشب الحروب، ترجمة د. احمد حمدي محمود، الجزء الأول،القاهرة الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة ١٩٩٦، الصفحات ٨١-١١٠

نسمة وفقا لتقديرات العام١٩٩٨، وهذا ما يجعلها سوقاً هامة لا يمكن تجاهلها على المستوى العالمي([1]).

ويشير العديد من الدراسات إلى تحسّن الاوضاع المعيشية للسكان على المستويات الآتية:

١- **على المستوى المعيشي** تتحقق بالارتفاع النسبي في متوسط الدخل الفردي مقارنة بالسنوات السابقة ، بعد أن كان منخفضاً لايتعدى ٦٠٠ دولار سنوياً، وتحسّنت الخدمات الصحية والتعليمية ومتطلبات الحياة.إلا ان هذا لاينفي وجود بعض الجوانب السلبية مثل ازدياد معدل التضخم وإزدياد نسبة البطالة والتفاوت في مستويات الدخل بين المقاطعات الصينية ([2]).

٢- **وعلى المستوى السياسي** استطاعت الصين الحفاظ على الاستقرار السياسي من خلال حكومة مركزية يسيطر عليها الحزب الشيوعي الصيني. ونجحت من خلال الحزب والجيش في الحفاظ على وحدة وتماسك البلاد، وهذا بالاضافة إلى نجاح الحزب الشيوعي في وضع عدد من خطط التنمية التي كان لها مردود ايجابي واضح الامر الذي دعم من سند شرعية النظام السياسي. ويكفي في هذا الصدد أن نشير إلى نجاح الصين في تحقيق الاكتفاء الذاتي في مجال إنتاج الحبوب، والنجاح في الحفاظ على معدل معيّن من النمو السكاني من خلال سياسة مولود واحد لكل اسرة، واسترداد الصين سيادتها سلمياً على هونج كونج وماكاو عام ١٩٩٩ ولم يتبق خارج السيادة الصينية بعد ذلك سوى تايوان ([3]).

٣- **وعلى المستوى التكنولوجي** يشير العديد من الدراسات إلى تنامي القدرات الصينية التكنولوجية، وذلك من خلال الالتزام بسياسة واضحة تشجع نقل وإنتاج التكنولوجيا ، ففي عام ١٩٩٢ تم إنشاء ٣٢ منطقة لتنمية الاقتصاد والتكنولوجيا و ٥٢ منطقة لصناعة التكنولوجيا العالمية والمتطورة.ويوجد في الصين الالاف من الشركات الاجنبية والمشتركة التي تقوم بنقل التكنولوجيا المتطورة إلى البلاد ([4]).

٤- **وعلى المستوى العسكري** وضعت القيادة الصينية برنامجاً طموحاً لتطوير القوات المسلحة الصينية بحيث يصبح لديها قوة حديثة عصرية قادرة على استخدام الاسلحة المتطورة تكنولوجيا . وقد وضعت خطة طويلة الامد للوصول إلى هذا الهدف بحيث لا يتجاوز الاتفاق العسكري الصيني ١,٥% من الناتج القومي الصيني ، وبالتالي لا يؤثر في الموارد اللازمة للتنمية الاقتصادية ([5]).

[1]- برتران بادي و ماري كلود سموتش، انقلاب العالم سوسيولوجيا المسرح الدولي، ترجمة سوزان خليل، دار العالم الثالث، القاهرة ، الطبعة الأولى، ١٩٩٨، ص١٤٧

[2]- راجع مقال ابراهيم نافع، المحطة الخامسة بكين،في صحيفة الأهرام، في ١٩٩٨/٧/١٤

[3] – راجع مقال : سمير أمين، حول حاضر ومستقبل الصين،في مجلة النهج(دمشق) مركز الأبحاث والدراسات الاشتراكية في العالم العربي، العدد ٤٢، شتاء ١٩٩٦، ص ٢٨.

[4] – راجع دراسة د. غسان العزي، الصحوة الصينية: حدودها وآفاقها في مجلة شؤون الأوسط(بيروت) مركز الدراسات الاستراتيجية والبحوث والتوثيق، العدد ٦٩، فبراير ١٩٩٨، ص٣١-٣٥

[5]- راجع دراسة ربيع الخليل، الصين واقتصاد السوق الاشتراكي في مجلة شؤون الأوسط، المرجع السابق ص٥٤

و اتبعت الصين، لتحقيق هذه الاهداف، منظومة من السياسات تسمى سياسة الايجابيات الثلاثة التي تتعلق بالعدالة الاجتماعية ، والتوازن المناطقي ، والتحكم في العلاقات الخارجية. وهذا كله يتم في نطاق سيطرة الدولة. فعلى سبيل المثال كان هناك وعي قوي في الصين للتهديدات التي يفرضها التطور اللامتوازن للمناطق على مستقبل وحدة البلاد، وبعدها جرى وضع سياسات هامة موضع التنفيذ بفضل تمركز الامكانات، كموازنة الدولة التي تهدف إلى توزيع متوازن للاعتمادات المرصودة لتنمية المقاطعات الساحلية ذات النمو القومي ومقاطعات الداخل ([1]).

أما الانفتاح الخارجي فقد ظل عقلانياً ومراقباً من قبل الدولة وأدى إلى عدم إمكانية إدخال أي شيىء بحرية إلى الصين ([2]).

وسنبدأ بعرض الرؤية الامريكية للصين من خلال الدراسات المختلفة التي أعدها باحثون أمريكيون متخصصون ، ومن خلال دراسات مراكز البحوث الامريكية المؤثرة في عملية صنع القرار الامريكي ، ثم نعرض بعد ذلك لرؤية الادارة الامريكية ، بعد ذلك موضحين تأثير هذا في العلاقات الامريكية الصينية في ظل حالات معينة ([3])، وذلك على الشكل التالي:

١- **<u>الرؤية الاميركية للصين من خلال أدبيات علم العلاقات الدولية الاميركي</u>**: تعددت الاتجاهات المعبرة عن الرؤية الامريكية للصين في أدبيات علم العلاقات الدولية الامريكية. ويمكن أن نشير إلى الاتجاهات التالية:

أ- الاتجاه الاول يبالغ في تقدير القوة الصينية المتنامية ، ويرى أن استمرار تنامي عناصر القوة الصينية بالمعدلات الحالية ووفقاً للخطة الموضوعة من جانب القيادة الصينية ،سيؤدي إلى تحول الصين من قوة اقليمية مهيمنة في آسيا إلى قوة عظمى لاتكتفي بالموقع الثاني بعد الولايات المتحدة فقط وإنما ستسعى إلى إزاحة الولايات المتحدة عن موقعها القائم لتحل محلها في موقع القيادة والزعامة للعالم . ويرى أنصار هذا الاتجاه ان الصدام بين المصالح الامريكية والصينية هو امر حتمي، وقد يقود إلى استخدام العنف العسكري([4]).

ب- الاتجاه الثاني على نقيض الاتجاه الاول يقلل من الوزن النسبي للقوة الصينية المتصاعدة ، ويرى أن الصين في ظل اوضاعها الداخلية وفي ظل المعطيات الاقليمية

---

[1]- راجع دراسة د. محمد ابراهيم الدسوقي، رؤية مستقبلية لواقع المتغيرات داخل الصين في مجلة السياسة الدولية(القاهرة) مؤسسة الأهرام، العدد ١١٢، ابريل ١٩٩٣، ص٢١٢-٢١٥

[2]- راجع دراسة : سمير أمين، المشروع الصين الوطني والاجتماعي في مجلة شؤون الأوسط(بيروت) العدد ٦٩، فبراير ١٩٩٨، ص١٥

[3] - راجع دراسة محمد دياب، الصين: استراتيجية التنمية والتحول إلى دولة عظمى، شؤون الوسط، بيروت العدد ٦٩، فبراير ١٩٩٨، ص٢٣.

[4] - د. غسان العزي، مرجع سابق، ص٢٣

والدولية لايمكن ان تتحول إلى قوة عظمى منافسة للولايات المتحدة. وأقصى ما يمكن أن تصل إليه هو أن تصير قوة اقليمية مهيمنة في آسيا على أقصى تقدير ([1]).

ج- الاتجاه الثالث يرى أن عناصر القوة الصينية المتنامية يقابله عناصر ضعف بنيوي هامة في الكيان الصيني ، فإن كانت الصين قد حققت معدلات عالية في مجال النمو الاقتصادي فإن هذا الوضع لا يمكن ان يستمر الى مالا نهاية لان له مردوده الداخلي المتمثل في ارتفاع معدلات التضخم والبطالة، الامر الذي جعل القيادة الصينية تقوم بالفعل بالحد من معدل النمو الاقتصادي ليكون في حدود ٨% سنوياً بدلا من ١٠% خلال عام ١٩٩٦. كما ان الصين التي عادت إليها هونج كونج ثم مكاو عام ١٩٩٩ والتي تطالب بعودة تايوان إلى الوطن لم تواجه على الجانب الاخر مطالب اخرى تدعو إلى الانفصال عن كيان الدولة الصينية، مثل إقليم التبت، ومقاطعة سينكانيج ذات الاغلبية الاسلامية من السكان التي تطالب بإقامة دولة تركستان الشرقية.

ثم إن سياسة "الاصلاح الاقتصادي" التي إتبعتها الصين قد أدت إلى حدوث تفاوت خطير في مستويات المعيشة والدخل بين المقاطعات الصينية الساحلية الغنية وبقية المقاطعات في الداخل،فلمقاطعات الغنية التي أصبحت عنصر قوة كما انها أصبحت أكثر ارتباطاً بالخارج، وترفض الانصياع التام للحكومة المركزية في بكين، خاصة فيما يتعلق بتقديم المساعدات للمقاطعات الفقيرة. ومن ثم فامكانية انفصال هذه المقاطعات الغنية احتمال قائم، كما أن النظام السياسي السلطوي الذي أحكم قبضته على الصين، وأقام اساس شرعيته على الكفاءة الاقتصادية، يواجه العديد من المشكلات الداخلية الناتجة من تغير الثقافة الصينية، خاصة لدى جيل الشباب الذي أصبح اكثر ميلا للقيم الاستهلاكية الغربية، واكثر تطلعاً إلى مستويات معيشية أفضل لاتتناسب وقدرات الصين ([2]). ويراهن أنصار هذا الاتجاه على إمكانية تفكك الصين وإنهيارها وفقاً للسيناريو السوفياتي الذي حدث من قبل ([3]).

د- الاتجاه الرابع ينظر باعجاب وتقدير لتنامي القوة الصينية ويرى ان هذا التنامي يتم في إطار مخطط توضحه ادبيات الحزب الشيوعي وخطط التنمية الصينية وانه يقوم على

---

[1] – من أفضل الدراسات المعبرة عن الاتجاه الذي يبالغ في تقدير القوة الصينية وتهديدها المباشر للولايات المتحدة دراسة ريتشارد بيرنشتاين وروس مونرو المنشورة في كتاب تحت عنوان:

Richard Bernsten and Ross H.Munro, "The Coming Conflict with China", Foreign Affairs.vol16, Number2, March/April,1998, p.p18:30

[2] – حول نمو الاتجاهات الاستهلاكية لدى الشباب الصيني والتغير الثقافي والاجتماعي الناجم عن سياسة الاصلاح الاقتصادي في الصين مقالة من ترجمة سعد زهران في مجلة: الصين اليوم ، في مختارات مترجمة ،الناشر : وزارة الخارجية والعلاقات الدولية الصينية –بكين ١٩٩٨، ص٦٥: ص٨٧.

[3] – راجع بخصوص تقدير القوة الصينية، وتحليل الأسباب الكامنة وراء تنامي دورالصين دوليا:

Robert S Ross, "Beijing as a Conversation Power"Foreign Affairs, Ibid. p.p: 33:45

اساس خطة طويلة الأمد تتحدد ملامحهما في تحول الصين إلى قوة اقليمية هامة ثم إلى قوة عالمية موازية للولايات المتحدة اولا، ثم قوة عالمية تتفوق على الولايات المتحدة بعد ذلك، وذلك في غضون نصف قرن من الزمان. ويرى أنصار هذا الاتجاه أن هذا المدى الزمني الطويل نسبياً يتيح الفرصة للولايات المتحدة لوضع اسلوب لادارة العلاقات الامريكية الصينية يقلل من الاضرار التي يمكن ان تلحق بالمصالح الامريكية ([1]).

٢- **<u>رؤية الادارة الاميركية للقوة الصينية</u>:** عندما نتعرض لدراسة رؤية الادارة الامريكية للقوة الصينية المتنامية نجد تأثيراً واضحاً لكل الاتجاهات التي سبق الاشارة إليها، إلا ان رؤية الادارة الامريكية تقوم استنادا إلى الواقع العملي القائم بالفعل، وليس استنادا إلى نماذج فكرية معينة، ومن ثم سنعرض أولا لرؤية الادارة الامريكية لتنامي القوة الصينية استنادا لرؤية واقعية تشمل الصين الدولة، إضافة إلى ما يطلق عليه بشبكة رجال الاعمال الصينية التي ترى أن الادارة الامريكية قد تكون أكثر أهمية في بعض الحالات من الصين الدولة فيما يتعلق بالمصالح الامريكية، ثم نعرض بعد ذلك للرؤية الامريكية لمنظومة السياسات الصينية القائمة الان وتأثيرها في المصالح الامريكية، وبالتالي في العلاقات بين البلدين.

ويصف أحد الباحثين الامريكيين شبكة رجال الاعمال الصينيين بشبكة الانترنت، فالصينيون لديهم عشرات الالاف من الشركات الاقتصادية والتجارية التي تربطها شبكة واحدة منبثقة من عدة شبكات. وأفراد هذه الشبكات هم رجال الاعمال الذين يعيشون في الدول المجاورة. وكان شعارهم العمل الشاق والادخار. وقد تراكمت لديهم الثروة وسنحت لهم الفرصة لاستغلالها مع بدء الانفتاح الاقتصادي في دول جنوب شرق آسيا، خاصة بعد أن أصبحوا مواطنين يتمتعون بجنسية هذه الدول ويدينون بالولاء لهم مع عدم تخليهم عن قيمهم الصينية للمشاركة مع بعضهم البعض في المشروعات العملاقة. كما شاركوا بـ ٨٠% من الاستثمارات الخارجية في الصين الام. وتشير دراسة إلى ثقل الوزن النسبي للسيطرة الصينية من جانب رجال الاعمال الصينيين في بعض اقتصاديات دول جنوب شرق آسيا على النحو المبين في الجدول التالي رقم (٧) ([2]):

---

[1] – حول الاتجاه الثالث راجع:

David Kang, "The Middel Road: Security and Cooperation in Northeast Asia", Asian Perspective. Vol 19, no.2. fall Winter 1995. p.p, 15:19

"Bryce Harland, "For A Strong China", Foreign Policy, No,94, Spring 1994.

"Gerald Segal, "China Changing Shape", Foreign Affairs, vol 73.No, 3May/June 199

[2] – من أبرز انصار هذا الاتجاه الرابع بول كيندي، راجع كتابه: "**نشوء وصعود القوى العظمى**" ، ترجمة مالك البديري، عمّان (الاردن)، الأهلية للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى ١٩٩٤، ص٦٨٠-٦٩٦. وراجع كذلك كتاب جويل كوكتين، **القرن المقبل قرن الصين**، ترجمة ادار الهلال، اسرة التحرير، مجلة الهلال، القاهرة، دار الهلال، يناير ١٩٩٣، ص٢٢-٢٩.

الدولة	نسبة الصينيين إلى عدد السكان	نسبة اسهامهم في الاقتصاد
سنغافورة	%٧٥	%٩٥
اندونيسيا	%٤	%٧٠
تايلاند	%٣	%٦٠
ماليزيا	%٣٠	%٥٠
الفلبين	%٣	%٧٠

قدّر دراسة أخرى عدد أفراد الشبكة الصينية من رجال الاعمال بـ ٧٥ مليون رجل، منتشرين في ٦٠ دولة حول العالم، معظمهم يتمتع بتعليمٍ راقٍ، وثروات طائلة، منهم ٥٣ مليوناً في آسيا، والبقية في بورت لويس وجزر موريشيوس ولوس أنجلوس وفانكوفر، مروراً بالدائرة الثالثة عشرة في باريس ([1]).

وعبرّ العديد من الدراسات الامريكية الحديثة عن هذه المخاوف. وأثير الجدل داخل الادارة الامريكية حول سؤال محدّد عن أيّهما أجدى وأوفق للمصالح الامريكية، الصين القوية المتماسكة المستقرة المتحولة إلى قوة عظمى ام الصين الضعيفة المفككة ([2]).

والامر الذي يشكّل معضلة امام الادارة الامريكية هو إن الحالتين قد تلحقان أضراراً بالمصالح الامريكية، إلا أن الصين القوية ستكون خارج نطاق أي سيطرة في هذا الخصوص ([3]).

ويقدم هنري كيسنجر، وزير الخارجية الامريكي الاسبق، تقييماً للرؤية الامريكية للصين بقوله: "الصين، وحسب كل الارقام والتقديرات، دولة مهيمنة في آسيا، ولا توجد دولة آسيوية مستعدة للالتحاق بنا في حالة حصول مجابهة بيننا وبين الصين. وسنجد انفسنا بذلك معزولين. ولا توجد لدينا القدرات على فرض عقوبات وممارسة ضغوط عليها لفرض تغيير على سياستها الداخلية. إذن، على إدارة الرئيس بيل كلينتون العثور على صيغة توفق بين السياسة الواقعية والمثالية الصافية. هذه العملية التوفيقية يجب أن تتم في لحظة تاريخية، على رئيس الدولة العثور عليها ([4]).

وفيما يتعلق بالقدرات التكنولوجيا الصينية فإن بعض المحللين الامريكيين القريبين من موقع صنع القرار الامريكي يرون أنها دون المستوى الذي يهدد التفوق الامريكي

[1] – غسان العزي، **سياسة القوة – مستقبل النظام الدولي والقوى العظمى** " مرجع سابق، ص٣٥.

[2] – راجع ما ترجمه عبد الله عبد السلام، عن **النهضة الاسيوية**، تأليف جون نازبيت في صحيفة الأهرام، في ١٩٩٦/٢/٢٦.

[3] – Chas.W.Freeman.op.Cit.p.p.11-12

[4] – Zbigniew BREZINSKI ," le grand echiquier, l"Amerique et le reste du monde" , ed, Fayard, paris 1997,p:47-49

والمصالح الامريكية، في حين يرى البعض الاخر أن هذه القدرات يمكن أن تنمو بشكل متسارع، الامر الذي قد يعرض المصالح الامريكية للخطر، ومن ثم يطالبون بفرض قيود على تصدير التكنولوجيا الامريكية المتطورة إلى الصين، أو وضع شروط تكفل حصول الولايات المتحدة على المقابل الملائم لنقل التكنولوجيا المتطورة إلى الصين ([1]).

٣- **الرؤية الامريكية لمنظومة السياسات التي تتبعتها الصين لتطوير عناصر قوتها**: لا تقتصر الرؤية الامريكية على تطور عناصر القوة الصينية فحسب وإنما تتعداها إلى منظومة السياسات التي تتبعها الصين لتطويرعناصر قوتها، لان الولايات المتحدة رأت في هذه السياسات واستمرار الصين في اتباعها ما يهدد المصالح الامريكية. وهي ترجع ذلك إلى مجموعتين من العوامل:

أ- **العوامل الايديولوجية**: فالصين تقدم نموذجاً ايديولوجياً ناجحاً يختلف في جوهره عن النموذج الايديولوجي الغربي الذي تروج له الولايات المتحدة. وتخشى الولايات المتحدة أن يؤدي هذا النجاح إلى اتجاه دول أخرى إلى تبني هذا النموذج، خاصة في ظل حالات الفشل الواضحة في العديد من الدول التي أخذت بالنموذج الغربي دون أن تتوافر لها المقومات اللازمة، كروسيا وبعض دول أوروبا الشرقية، ومن هنا تحاول الولايات المتحدة إبراز سلبيات ومخاطر النموذج الصيني ([2]).

ب- **العوامل العلمية**: ونقصد بها المردود المباشر وغير المباشر لهذه السياسات على المصالح الامريكية، فالولايات المتحدة ترى أن هذه المنظومة من السياسات تسعى إلى تحقيق المصالح الصينية على حساب مصالح الدول الاخرى، أو على الاقل دون مراعاة لمصالح هذه الدول، بدليل الازدياد المستمر للعجز الدائم في الميزان التجاري الصيني الامريكي لصالح الصين، وأرجعت الادارة الامريكية تنامي هذا العجز إلى السياسة الحمائية التي تنفذها الحكومة الصينية ([3]).

من ناحية أخرى، أدى الاسلوب الصيني في توزيع السلطات والمسؤوليات بين الحكومة المركزية والمقاطعات والمدن والمناطق الحرة، إلى حالة من حالات السيولة فيما يتعلق بتنفيذ الالتزامات الصينية الخاصة بحماية الملكية الفكرية وبراءات الاختراع والعلامات التجارية، الامر الذي أضر بمصالح الشركات الامريكية ([4]). كما أن حالة الفساد الاداري المتفشية

---

[1] – نقلاً عن مقالة سعد حيدر، **لقد استيقظت الصين، فهل هذا ويل للعالم؟**، في مقالة في صحيفة الحياة (لندن)، في ١٩٩٦/١٢/١٥.

[2]– Mark Z.Taylor. Dominance Through Technology, Foreign Affairs vol 74. No 6, November/December. 1995. p.p 14:20

[3] – أفضل من عبّر عن هذه الفكرة سمير أمين في: **المشروع الصيني الوطني والاجتماعي ، بين السياسة والإقتصاد**. مرجع سابق، ص١١-١٥.

[4] – راجع دراسة هناء عبيد، **العلاقات الأمريكية الصينية، صراع حضاري ام تجاري؟**، في مجلة السياسة الدولية العدد ١٢١، يوليو ١٩٩٥، ص١٨٤-١٨٥.

في الصين، مع غياب نظام قضائي محكم، يمثلان تهديداً مباشراً للشركات الامريكية ويزيدان من المخاطر التي قد تتعرض لها رؤوس الاموال الأمريكية في السوق الصينية ([1]).

ثانياً- <u>الرؤية الصينية لتطورعناصر القوة الاميركية</u>: تعددت الدراسات التي اهتمت بدراسة عناصر القوة الامريكية ومقارنة هذه العناصر بعناصر القوة لدى القوى الكبرى في العالم، كاليابان والمانيا والصين. وقد اتفقت معظم هذه الدراسات على النتائج التي توصلت اليها حول بعض النقاط منها:

١- إن هناك تراجعاً في الاقتصاد الامريكي له سِمة تسارعية تتفاوت من قطاع إلى قطاع. وطبقاً لاحدى الدراسات الاقتصادية فإن تراجع معدل النمو الاقتصادي لدولة عظمى اقتصادياً بمعدل ١% سنوياً، ولمدة قرن من الزمان، يؤدي إلى تحويلها دولة متوسطة القوة. فإذا أضفنا متغير التسارع في التراجع فإن المدة الزمنية للتحول قد تنخفض بنسبة ترتبط بالتسارع. وتستند الدراسات المعنية بالاقتصاد الامريكي في هذا الصدد إلى الأمور الآتية:

أ- عدد القطاعات التي تحسن فيها مركز الولايات المتحدة هو قطاع واحد بينما تثبت في خمس مراكز وتراجع في مجالين.

ب- إن القدرة التنافسية للشركات الامريكية تراجعت وفقاً للمعايير التي حددتها دراسة متخصصة أشرف عليها المنتدى الاقتصادي العالمي. ونلخصها على النحو التالي:

المعيار	المرتبة الامريكية دولياً
جودة السلع	١٣
التسليم في الوقت المحدد	١٢
الخدمة بعد البيع	١٠
المعيار	**المرتبة الامريكية دولياً**
تدريب العمال	١١
التخطيط بعيد المدى	٢٢

ج- إن الارقام تدل على اتجاه مستمر للعجز في الميزان التجاري الامريكي، فقد وصل إلى٦٥, ١٥٩مليار دولار عام ٢٠٠٥، وبلغ ٥٠٠ مليار دولار في عام ٢٠٠٨. أما الدين القومي فقد تضاعف أربع مرات خلال هذه الفترة، من ٩١٤ مليار دولار عام ٢٠٠٤ إلى ٤ تريليون دولار عام ٢٠٠٩[2].

[1] - راجع دراسة سوسن حسين، الصين **هل تصبح القوة الأولى في القرن الحادي والعشرين؟**، في مجلة السياسة الدولية العدد ١١٦، ابريل ١٩٩٤، ص٢٢٥.

[2] -

د– إن الناتج القومي الامريكي كان يمثل ٥٠% من الناتج العالمي عام ١٩٤٥. وفي عام ٢٠٠٦ أصبح يمثل ٢٣% ([1]).

٢– إن القدرات الامريكية في مجال البحث العلمي، كما توضح الدراسات التي أجريت في هذا الشأن. ومنها التعليم الجامعي في الولايات المتحدة، هي الافضل من حيث المستوى التعليمي ووفرة المرافق الضرورية ولكن هذا القطاع سيتأثر في مراحل لاحقة نتيجة لتراجع المستوى الثانوي والابتدائي.

وإذا ما أخذنا بمعيار نسبة الانفاق على البحث والتطوير إلى الدخل القومي وجدنا أن الولايات المتحدة تمثل المرتبة الخامسة إذا ما أدخلنا في نطاق النفقات ما ينفق على البحث والتطوير العسكري. أما إذا استبعدنا القطاع العسكري فإن المرتبة الامريكية تنحدر إلى المركز العاشر عالمياً، مع الاقرار بأن نتائج البحوث العسكرية يمكن الاستفادة منها لاغراض الانتاج المدني.

وعند التوقف على مساهمة الولايات المتحدة في إنتاج المعارف الجديدة نجد أنها كانت تقدم عام ١٩٧٧ ما نسبته ٧٥% من المعارف الجديدة، وتراجعت هذه النسبة عام ١٩٨٧ إلى ٥٠%. وتدل المؤشرات المتوافرة على أن نصيب الولايات المتحدة في هذا المجال سيكون في المستقبل في حدود ٣٥% ([2]).

٣– إن الدراسات التي أجريت على البعد الاجتماعي للقوة أوضحت أنه عند مقارنة الولايات المتحدة بثلاث وعشرين دولة أساسية، نجد أن الولايات المتحدة تحتل المرتبة الاخيرة في ثلاثة ميادين، هي معدل وفيات الاطفال، وتوقع الحياة، وزيادة الاطباء. وإلى جانب ذلك يمكن أن نشير إلى المؤشرات التالية ([3]):

أ– يفتقد مليون أمريكي التأمين الصحي ويصنفون على أنهم في أوضاع صحية سيئة.

ب– يعيش ٥٠% من الاطفال السود في الولايات المتحدة، ممن هم دون السادسة، في مستوى دون حزام الفقر.

ج– إن واحداً من كل ثمانية أطفال امريكيين يعيش على حساب الرعاية الاجتماعية.

وخلاصة ما تصل إليه هذه الدراسات أن الثلاثين سنة الماضية قد شهدت خطاً تراجعياً في درجة استقرار البناء الاجتماعي الامريكي، رغم توافر وسائل التكيف المختلفة في المجتمع الامريكي. إلا أن استمرار الاتجاه يدل على أن قوة الاتجاه

---

[1] – Bryce Harland,"For Astrong China" Foreign Affairs Policy,No 94.Spring, 1994. p.p: 22-24

[2] – راجع دراسة وليد عبد الحي، مستقبل امريكا على سلم القوى الدولي، في مجلة السياسة الدولية، العدد ١٢٦، اكتوبر ١٩٩٦، ص١١-١٥.

[3] – Chung. In Moon. "Economic inter Dependence and the Implication for security in Northeast".Asian Prespective. Vol 19. No 2.Fall-Winter 1995. p.p 33-44

أقوى من ميكانزمات التكيف، الامر الذي قد يؤدي مع تسارعه وتواصله إلى الاختلال بين عوامل عدم الاستقرار وآليات التكيف ([1]).

٤- إن القوة العسكرية هي أبرز عناصر القوة الامريكية على المستوى الدولي، فالانفاق الدفاعي يبلغ حوالى ٢٣٥ مليار دولار سنوياً مع وجود عدد من القواعد العسكرية، وقوة ردع وهجوم نووي كبير. وتواجه هذا العنصر من عناصر القوة الامريكية بعض الضغوط، خاصة في مجال توفير الاموال اللازمة للنفقات العسكرية بعد زوال الخطر السوفياتي، إلا أنه سيظل أحد العناصر الهامة للقوة الامريكية، ربما لانه العنصر الاساسي الذي تتفوق فيه الولايات المتحدة تفوقاً نسبياً على غيرها من القوى الكبرى الاخرى ([2]).

٥- إن تلك الدراسات تشير إلى تمتع الولايات المتحدة ببعض جوانب القوة الثقافية الحقيقية، فالثقافة الامريكية وفقاً لهذه الدراسات لديها جاذبية خاصة قادرة على استيعاب الاخر، ومقترنة بقدرة امريكية واضحة على إدارة مرافق الانتاج الخارجية، أو ما يطلق عليه بعناية مصطلح الخدمات الاقتصادية التي تتفوق فيها الولايات المتحدة على القوى الكبرى في العالم ([3]).

والخلاصة أن الارقام تبين حدوث تراجع نسبي في عناصر القوة الامريكية، إلا أن عنصر الكم قد يعوض بعض أوجه التدهور في بعض عناصر القوة الامريكية ([4]). فلا شك في أن ضخامة الاقتصاد الامريكي تجعله عاملا من عوامل القوة الامريكية، كما أن سيادة الدولار، كعملة دولية يتم من خلالها تسوية المعاملات بين الدول، وتضيف بعداً آخر إلى عناصر القوة الامريكية. ولكن بعض الارقام التي استندت إليها هذه الدراسات قد لا تساعد على التعرف إلى حقيقة عناصر القوة الامريكية، فالقول بتراجع موقع الولايات المتحدة فيما يتعلق بالانفاق على البحوث والتطوير لا ينفي أن المبالغ التي تخصصها الولايات المتحدة لهذا المجال هي الاكبر والاضخم في العالم، كما أن الولايات المتحدة لا زالت متفوقة في المجال التكنولوجي، وخاصة في مجال الحاسبات العملاقة وصناعة المعلومات. ومن ثم فإنه كما تشير إحدى الدراسات العربية الحديثة أن هناك اوجه للقوة وأوجه للضعف في عناصر القوة الامريكية، إلا أن المحصلة النهائية حتى الان هي أن الولايات المتحدة لازالت القوة العظمى الوحيدة حتى الان ([5]).

ثالثاً- رؤية الصين لذاتها ودورها:

تشير إحدى الدراسات إلى أن رؤية الصين لذاتها ودورها يفرضها عاملان اساسيان، الاول هو الواجب، والثاني هو الضرورة الموضوعية. فعلى سبيل الواجب ثمة اعتقاد راسخ في عمق الوجدان

---

[1] – راجع مقالة د. صلاح عبد الرسول جمعه، من يملك القرن الحادي والعشرين؟، في صحيفة الأهرام، في ١٩٩٨/٧/٣١

[2] – د. وليد عبد الحي، مرجع سابق، ص١٥-١٨.

[3] – Lawrence, F.Korb. "Our over Stuffed Armed Forces", Foreign Affairs, vol 74,No.6 November/December,1995, p.p.23:33

[4] – غسان العزي، إشكالية النظام التجار ي العالمي الجديد ، في "شؤون الأوسط" ، مرجع سابق، ص٤٤-٤٦

[5] – د. السيد امين شلبي، حوارات المستقبل، القاهرة، الهيئة العامة لقصور الثقافة، صادر بتاريخ ١٩٩٨ ، ص١٠٤- ١٠٥

الصيني يؤكد أن الصين هي زعيمة العرق الاصفر، وذلك لاسباب عديدة منها امتداد حضارتها عبر الزمن وتواصلها الدائم دون انقطاع مع ماضيها على الرغم من الانتكاسات التي عرفتها الصين في العهود السابقة، إضافة إلى حجم الجاليات الصينية وقوتها الاقتصادية في دول الجوار وتحكمها باقتصاد عدد من الدول في جنوب شرق آسيا ([1]).

وتشير دراسة إلى مراحل الخطة الصينية للتحول إلى قوة عظمى تتساوى بها مع الولايات المتحدة عام ٢٠٢٠، ثم تتفوق عليها في المراحل التالية. وتؤكد النتائج المحققة النجاح الصيني في تحقيق أهدافها المخطط لها ([2]).

وتوضح بعض التصريحات للمسؤولين الصينين الرؤية الصينية للذات ولطبيعة دورها الاقليمي والعالمي. يقول كيان كبشين وزير خارجية الصين السابق: "إن الاقليم الاسيوي الباسينيكي يعتبر أكثر استقراراً من الأقاليم الأخرى في العالم، كما أن إقليم شرق آسيا قد أصبح من أكثر الاقاليم ديناميكية في الاقتصاد العالمي. وكثير من دول العالم أدرك الان أنه كلما كانت الصين مستقرة ازدادت فرص السلام. واقتصاد الغرب الذي يعاني الركود لا يمكنه تجاهل الدولة الصينية" ([3]).

وإن كانت هذه هي الرؤية الصينية للذات والدور فكيف ترى الادارة الامريكية الصين وما هو دور الصين وفقاً للرؤية الامريكية؟

لعل أوضح التصريحات الامريكية التي تعبر عن الرؤية الامريكية للصين هو ماجاء على لسان الرئيس الامريكي بيل كلينتون أثناء زيارته الاخيرة للصين (يونيو – يوليو ١٩٩٨) من أن الصين هي القوة العظمى الثانية في العالم اليوم ([4]). ولقد تبلورت الرؤية الامريكية مع بداية الفترة الرئاسية الثانية للرئيس كلينتون. وقالت مادلين اولبرايت، وزيرة الخارجية الامريكية، في أول حديث لها أمام لجنة العلاقات الخارجية في مجلس النواب الامريكي: "سيقدم ظهور الصين كقوة عالمية وتطور علاقاتها مع الدول الاخرى الشيىء الكثير لتحديد تاريخ عصرنا، وذلك هو السبب الذي ينبغي لنا أن نواصل التوسع في علاقاتنا مع الصين، وهو سبب تشجيعنا لاشتراك الصين الفعال والمسؤول في المجتمع الدولي ([5]).

---

[1] – راجع دراسة شو لونجشو، الصين واستراتيجية جديدة، ترجمة د. هدى راغب عوض، في مجلة السياسة الدولية، العدد ١١٨، اكتوبر ١٩٩٤، ص٣١١-٣١٢.

[2] – محمد دياب، الرؤية الصينية للعالم ، مرجع سابق، ص١٩

[3]– Susumu Yobuki. "China's New Political Economy" The Giant Awakes". Stephen M.Harmer (Translater). Westview press. U.S.A. 1995

وراجع كذلك دراسة هامة حول الرؤية الصينية للذات والدور في كتاب:

w.Gungwn. The Chinese Way: China's position in international Relation Oslo: Scanidination University Press. 1996

[4] – راجع حديث نائب رئيس وزراء الخارجية الصيني مع ابراهيم نافع، في صحيفة الأهرام، مرجع سابق ، في ١٩٩٨/٧/١٤

[5] – الحياة (لندن)، ١٩٩٨/٧/١

ويشير الان لارسون، مساعد وزير الخارجية الامريكي السابق إلى الصين بقوله: "سيكون إدماج الصين في النظام السياسي والاقتصادي الدولي من أهم تحديات السياسة الخارجية الامريكية في القرن القادم. وإذا ما تواصل إزدهار الصين على نحو يماثل المعدلات الاخيرة فسيكون تأثير الصين في الاقتصاد العالمي عميقاً. إننا نرحب بازدياد ازدهار قوة الصين، إلا أننا بحاجة إلى ضمان قيام الصين، في مرحلة انبثاقها، بدور مسؤول في صياغة قواعد التعامل الدولي والامتثال لها، وذلك هو سبب تأييدنا لانضمام الصين إلى منظمة التجارة العالمية، إلا أننا نصر على أن يقوم إنضمامها على أساس تجاري في مغزاه ([1]).

رابعاً- <u>رؤية الولايات المتحدة لدورها في نطاق النظام العالمي</u>:

بعد إنتهاء الحرب الباردة حدث جدل كبير في المجتمع الامريكي وفي نطاق مراكز البحوث القريبة من عملية صنع القرار في الولايات المتحدة حول طبيعة الدور الذي يجب أن تقوم به الولايات المتحدة في العالم، وقد ظهر إتجاهان ([2]):

١- أصحاب اتجاه العزلة يستندون إلى أن الولايات المتحدة لا تملك عناصر القوة الفعلية اللازمة للقيام بدور الزعامة، ومن ثم فالقدرات الامريكية في حالة تدهور بطيء. وتكفي الاشارة إلى تفاقم مديونيتها الخارجية التي تُلقى بأعباء ثقيلة على أجيال القرن القادم. ولهذا يتطلب إنتعاش الاقتصاد الامريكي حلولاً قاسية ([3]).

٢- أما أصحاب الاتجاه الثاني فيرون أن الولايات المتحدة لديها العديد من عناصر القوة وأنها ستظل لعقود قادمة المصدر العالمي الاول للتكنولوجيا والقوة العسكرية العظمى على خريطة العالم، فهي تتمتع بنظام سياسي ديمقراطي تستطيع آلياته تصحيح مساراتها بمرونة شديدة ([4]).

ولقد ظل هذا الجدل مستمراً طيلة فترة الرئيس كلينتون الاولى تقريباً وانعكس على السياسة الخارجية الامريكية التي اتسمت بالتردد والحذر. إلا أنه مع بدء الفترة الثانية يبدو أن الولايات المتحدة قد حزمت امرها وانحازت الادارة الاميركية إلى الخيار الثاني بوضوح.

---

[1] – الأهرام، في ١٩٩٧/١١/١١

[2] – راجع ما كتبه الن لارسون، الديبلوماسية التجارية تتحدى القرن الحادي والعشرين، في نشرة الأنباء العربية (واشنطن)، في ١٩٩٧/٢/١٩.

[3] – بعد انهيار الاتحاد السوفيتي وبروز الولايات المتحدة كقوة عظمى وحيدة ظهر اتجاهان في الفكر السياسي الامريكي الأول يدعو إلى العزلة راجع في ذلك:

David Gergen. "America Missed Opportunities" Foreign Affaires, vol 70, No.1. Sring 1991-p.p17-19

[4]- Hanish Merae. "The world in 2020 power. Culture. Prosperity" Harvard Business Scgool. London. New York.1994

وساعدها على ذلك النمو الاقتصادي الذي شهدته الولايات المتحدة خلال فترة كلينتون الاولى وهو مالم يكن متوقعاً من قبل.

وتشير أولبرايت بعد ذلك إلى أن الزعامة الامريكية للعالم حققت تقدماً مهماً في ضبط الاسلحة النووية وغيرها من أسلحة الدمار الشامل، فلاول مرة منذ بداية العصر النووي يتراجع التهديد بحلول يوم مشؤوم. والزعامة الامريكية للعالم تدعم السلام وحل النزاعات وإنهائها، كما أن الزعامة الامريكية جعلت الولايات المتحدة مركزاً اكثر ديناميكية للاقتصاد العالمي في القرن المقبل ([١]).

وتجدر الاشارة إلى أنّ العديد من مراكز البحوث الامريكية قد عُني بهذا الموضوع، قبل مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية في واشنطن، الذي أصدر تقريراً في أكتوبر ١٩٩٦ بعنوان "السياسة الخارجية الامريكية في القرن الحادي والعشرين"، وقد أعد مقدمته "ز.برجنسكي"، مستشار الامن القومي الامريكي الاسبق. ومما جاء فيها: "أن الولايات المتحدة بصفتها القوة العالمية الوحيدة تحتاج إلى سياسة خارجية عالمية شاملة ومتماسكة".

وفي نهاية عام ١٩٩٧ نشر بريجنسكي دراسة هامة أكد فيها أنه "ليس هناك احتمال لأن يواجه وضع أمريكا، باعتبارها القوة العالمية الاولى في العالم، تنافساً من جانب أي متحد على مدى أكثر من جيل. فلا ينتظر ان تماثل دولة ما الولايات المتحدة فيما يتعلق بأبعاد القوى الرئيسية الاربع (العسكري، والاقتصادي، والتكنولوجي، والثقافي) التي تمنح النفوذ السياسي العالمي. واذا تخلت امريكا عن موقعها أصبح الخيار الحقيقي الوحيد للزعامة الامريكية هو الفوضى الدولية. وقد أصاب الرئيس كلينتون عندما قال إن امريكا أصبحت دولة لايمكن الاستغناء عنها في العالم.." ([٢]).

هذه هي رؤية الادارة الامريكية لامريكا ولدورها في العالم، سواء اتفقنا أو إختلفنا مع هذه الرؤية، فإنها ستظل العامل المؤثر في السياسة الخارجية الامريكية وفي علاقات أمريكا مع الدول الاخرى.

خامساً- <u>التفاعلات في نطاق البيئة الاقليمية المركبة للعلاقات الامريكية الصينية:</u>

إذا ما نظرنا إلى المستوى الاقليمي في الدائرة الاوسع، وهي الدائرة الاسيوية ككل، وجدنا ان المخاوف اليابانية من نمو القوة الصينية القادرة على إحداث خلل في توازن القوى في آسيا تعد من اهم العوامل المؤثرة في العلاقات الامريكية الصينية ([٣])، كما ان المخاوف اليابانية من حدوث نوع من التقارب الامريكي الصيني على حساب التحالف الاستراتيجي التقليدي بين اليابان والولايات المتحدة، الذي يعد احد الأسس الهامة لهذه العلاقات. ولهذا أكدت وزارة الخارجية الصينية ان التقارب الصيني الامريكي الذي تم في ضوء زيارة الرئيس الامريكي لبكين ليس موجهاً ضد أي بلد آخر، وان الصين والولايات المتحدة لم تناقشا خلال الزيارة اقامة شراكة امنية مثلثة تشمل اليابان، وأن الصين

---

[١] – راجع وكالة الاعلام الأمريكية – نشرة الأنباء العربية (واشنطن)، في ١٩٩٧/٢/١٢

[2] – Zbigniew, Brezez Inski, ibid.p٦٢

[٣] – صحيفة الأهرام، في ١٩٩٨/٧/١٦

ملتزمة مع اليابان إقامة علاقات مستقرة وودية بين الدولتين على المدى الطويل. وقد غادرت وزيرة الخارجية الامريكية بكين متوجهة إلى طوكيو لطمأنة اليابان بشأن الاهمية التي توليها واشنطن للعلاقات الامريكية اليابانية ([1]).

وأثار هذا التحرك الدبلوماسي الذي شمل عدداً من الدول الاسيوية الرئيسية، وهي روسيا والهند وباكستان، مخاوف الولايات المتحدة من إمكانية ظهور تحالفات آسيوية جديدة يكون محورها الصين، الامر الذي يهدد المصالح الحيوية الامريكية، ولعل ما اشار إليه الرئيس الامريكي الاسبق، ريتشارد نيكسون، في كتابه الهام "انتهزوا الفرصة" يؤكد هذه المخاوف، فهو قد حذر الولايات المتحدة من خطورة حدوث نوع من انواع التحالف الاسيوي بين اليابان وروسيا او اليابان والصين. ولكن ما لم يتصوره نيكسون هو ان تكون الصين هي محور التحالفات الجديدة المحتملة في آسيا. غير أن الصين حرصت دائماً على طمأنة الولايات المتحدة من أن تحركها خاصة مع روسيا ليس موجهاً ضدها ولا يعني اقامة تحالف استراتيجي بين الدولتين ([2]).

أما المستوى الاقليمي الاكثر اتساعاً والذي يطلق عليه اسم (اوراسيا) فإنه يمثل الاطار الهام للولايات المتحدة كقوة عظمى في العالم، ويشمل الصين واليابان والهند وروسيا، ودول الجماعة الاوروبية، ويركز على أن التفاعلات بين هذه القوى سوف تكون لها آثار هامة في مستقبل النظام العالمي وفي موقع الولايات المتحدة في هذا النظام. ومن ثم فإن اتجاه العلاقات الصينية مع أي من هذه القوى سوف يكون له مردود على العلاقات الامريكية الصينية وإن اختلف مضمون هذا المردود ومداه واتجاهه من حالة إلى حالة اخرى ([3]). وفي هذا الصدد يمكن أن نشير إلى زيارة الرئيس الفرنسي إلى بكين، والبيان الصادر عن هذه الزيارة والداعي إلى إقامة نظام عالمي متعدد الاقطاب واعتبار ذلك كأحد نماذج هذه التفاعلات الممكنة. ونحن نرى أن الصين يمكن أن تستخدم تفاعلاتها في هذا الاطار للضغط على واشنطن، وهو مايعد نموذجاً من نماذج استخدام الضغط المرن على الطريقة الصينية.

وهكذا يمكن القول بأن التفاعلات في نطاق البيئة المركبة للعلاقات الامريكية الصينية يمكن أن تكون احد مصادر التأثير في هذه العلاقات.

سادساً- <u>التطورات التي تشهدها البيئة العالمية وآثارها في العلاقات الامريكية الصينية</u>:

تشهد البيئة العالمية تطورات سريعة في جميع المجالات من شأنها أن تؤثر بدرجة أو بأخرى في العلاقات الامريكية الصينية. وأول هذه التطورات يدور حول طبيعة النظام العالمي الجديد. هل هو نظام آحادي القطبية بقيادة الولايات المتحدة، ام هو نظام متعدد الاقطاب؟ لقد دعت الصين إلى إقامة نظام عالمي متعدد الاقطاب بدلا من نظام القطب الواحد، وذلك في لقاء القمة الاخير في عام

---

[1] – راجع دراسة د. جعفر كرار محمد، الصين بعد رحيل دينج هيساو بنج، في مجلة السياسة الدولية، العدد ١٢٨، ابريل ١٩٩٧، ص٢٧ – ٣٢.

[2] – المرجع السابق، ص١٣- ٢٦ – ٢٧-١ ٤.

[3] – Kemmeth Liebertal, a new China Strategy, ibid, p.39

١٩٩٧ بين الرئيس الصيني والرئيس الروسي، وسرعان ما انضمت اليهما فرنسا في اعلان مشترك صادر في بكين عن قمة الرئيس الصيني والرئيس الفرنسي بعد اسابيع من قمة موسكو.

وتشير إحدى الدراسات الصادرة عن معهد الصين للعلاقات الدولية إلى أن روسيا وفرنسا تحمستا للفكرة، كل لاسبابه الخاصة ([1])، فروسيا تريد استعادة المكانة الضائعة، وفرنسا تريد مكانة خاصة في أوروبا، وربما تطلب تحدي القطب الواحد الامريكي قيام تحالف سياسي صيني روسي فرنسي، إلا أن الصين من حيث المبدأ لاتؤمن بمبدأ التحالف مع أي دولة خارجية، كبيرة أو صغيرة، وإن تكن تؤمن بالمشاركة، ومن ثم فالرؤية الصينية للعالم متعدد الاقطاب تقوم على اساس السلام والتعاون وليس التنامي والصراع والسباق إلى التسلح ([2]).

سابعاً– <u>العوامل المرتبطة بالنظامين السياسيين في الولايات المتحدة والصين:</u>

هناك مجموعة من العوامل المؤثرة في العلاقات الامريكية الصينية ترجع إلى التفاعلات التي تحدث بين القوى السياسية في نطاق كل من النظامين الامريكي والصيني، ففيما يتعلق بالنظام السياسي في الولايات المتحدة فإن العلاقات بين الرئيس والكونجرس تلعب دوراً هاماً في التأثير في العلاقات الدولية الامريكية، خاصة وأن الرئيس والكونجرس يتقاسمان السلطة فيما يتعلق بالسياسة الخارجية. ومن ثم فمن المتوقع، عندما يكون الحزب الذي ينتمي اليه الرئيس هو صاحب الاغلبية في الكونجرس، أن تكون إمكانية التنسيق أفضل من الحالة التي تكون فيها الاغلبية في الكونجرس للحزب الاخر الذي لا ينتمي إليه الرئيس. وخلال السنوات الثماني الاخيرة حدث هذا النوع من الاختلاف بين الحزب الذي ينتمي إليه الرئيس والحزب صاحب الاغلبية في الكونجرس، الامر الذي انعكس على السياسة الخارجية الامريكية من حيث تناقض وتضارب المواقف الامريكية اللاصادرة من الرئاسة والاخرى الصادرة من الرئاسة. وتقدم العلاقات الامريكية الصينية نموذجاً واضحاً في هذا الصدد، فالمقارنة بين موقف الرئيس بوش من ازمة (ميدان السلام السماوي) وموقف الكونجرس من هذه الازمة يوضح الاختلاف الواضح بين الجانبين ([3]). ونفس الشيء نجده خلال عهد الرئيس كلينتون الاولى. وهذا التضارب في المواقف الامريكية أوجد شكوكاً لدى القيادة الصينية تجاه الكونجرس، فرأى الصينيون ان هناك قوى معادية لنمو العلاقات الامريكية الصينية داخل الكونجرس، وأن الرئيس الامريكي لا يبذل الجهد المطلوب للحد من تأثير هذه القوى ([4]).

من ناحية أخرى فإن دراسة تطور العلاقات الامريكية الصينية تبيّن ازدياد ضغوط الكونجرس على الادارة الامريكية بشأن الصين، خاصة في المرحلة التي تسبق الانتخابات الرئاسية، وذلك من اجل إحراج الرئيس وإضعافه أمام المرشح المنافس. ويبدو أن الصين أدركت قواعد اللعبة الانتخابية الامريكية. فقام احد رجال الاعمال من أصل صيني بالمساهمة في الحملة الانتخابية للرئيس كلينتون، وهو ما اثار اعضاء

---

[1] – Robert.S.Ross enter the Drabon. Ibid. p.p 19-25

[2] – Greg Mastel. Beijing at Bay. Foreign Policy. Summer 1996, p.p 28-31

[3] – راجع مقال د. غسان العزي، الصين والتكنولوجيا الأمريكية، في مجلة شؤون الأوسط (بيروت)، عدد ديسمبر ١٩٩٧، ص١٩٢-١٩٥

[4] –le Monde Diplomatique, maniere de voire ,no 31, aut 2006,p:9

الكونجرس من الحزب الجمهوري المنافس الذين اتهموا بعد ذلك الادارة الامريكية بالسماح ببيع التكنولوجيا المتطورة للصين ([1]).

وعلى الجانب الاخر فإن طبيعة النظام الصيني كنظام سلطوي يقوم على الحزب الواحد ويلعب فيه الزعيم دوراً هاماً، خاصة فيما يتعلق بالسياسة الخارجية التي لها تأثير في العلاقات الامريكية الصينية. فقد أثارت الحالة الصحية للرئيس الصيني السابق وينج هيساو بنج مخاوف واشنطن، خاصة وانه كان يرعى العلاقات الامريكية الصينية. وأُثير التساؤل في واشنطن حول السياسة التي سيتبعها خليفته تجاه الولايات المتحدة: هل ستكون السياسة ذاتها؟ كما أن واشنطن كانت تراقب ما يحدث من تفاعلات في داخل الحزب الشيوعي بين عدد من القوى المتصارعة على خلافة دينج. وظهرت الافكار حول إمكانية تفكك قوة الحزب الشيوعي الصيني. كما أن موقف الجيش الصيني من العملية السياسية في الصين كان ايضاً مثاراً للقلق الامريكي، فتصريحات بعض قادة الجيش كانت متشددة تجاه الولايات المتحدة أثناء فترة المناورات الصينية في خليج تايوان عامي ١٩٩٥ و١٩٩٦ ([2]).

وهكذا يمكن القول بأن العوامل المرتبطة بخصائص النظامين السياسيين والمتباينة في جوهرها كانت من العوامل المؤثرة في العلاقات الصينية الامريكية خلال الفترة محل الدراسة ([3]).

****

المبحث الثالث: قضايا العلاقات الأميركية – الصينية

نستعرض القضايا الهامة في نطاق العلاقات الامريكية – الصينية، موضحين رؤية كل من طرفي العلاقة لهذه القضايا ومدى تأثير الاتفاق أو الاختلاف بينها في هذه العلاقات.

ويمكن أن نقسم قضايا العلاقات الامريكية الصينية إلى المجموعات التالية:

اولا– القضايا الاقتصادية.

ثانياً– القضايا الأمنية.

ثالثاً– القضايا الكونية.

رابعاً– القضايا السياسية.

اولاً– <u>القضايا الاقتصادية:</u>

خلال فترة الحرب الباردة لم تكن القضايا الاقتصادية تحتل مكانة هامة في نطاق العلاقات الامريكية الصينية، فقد اعطت الولايات المتحدة الاولوية للقضايا السياسية والامنية. وتؤكد الدراسات الامريكية الحديثة وجوب ايلاء الولايات المتحدة الجانب الاقتصادي عناية خاصة لأن الصين هي احد اللاعبين

---

[1] – Greg Mattel, ibid. p32

[2] – د. جعفر كرار محمد، المرجع السابق، ص٢٥–٢٦

[3] – حول استهلاك الصين للبترول وآثاره المتوقعة راجع البحث الهام للباحث السياسي كينيث كالدر :

Kent Calder, Asia's Empty Tank, Foreign Affairs, Vol.75. No2.March/April 1996

الرئيسيين في الاقتصاد العالمي، وواحدة من أكبر عشر دول مصدرة في العالم. ومن المتوقع أن تملك أكبر اقتصاد في العالم خلال القرن الحادي والعشرين.

وتتعد القضايا الاقتصادية المشتركة في نطاق العلاقات الامريكية الصينية، ومنها قضية انضمام الصين إلى منظمة التجارة العالمية. فالصين ترغب في الانضمام كدولة نامية لكي تتمتع بالمزايا التفضيلية الممنوحة للبلدان النامية، في حين ترفض الولايات المتحدة انضمام الصين إلى هذه المنظمة كدولة نامية، لانها ترى أن الاقتصاد الصيني قد بلغ مرحلة من النمو لا تتطلب التمتع بهذه المزايا، كما أن ترى الولايات المتحدة أن هناك إجراءات يتعين على الصين اتخاذها قبل الانضمام إلى المنظمة، ومنها رفع الحواجز المفروضة على التجارة الخارجية، وإعادة النظر في سياسة التدخل الحكومي المباشر في مجمل الانشطة الاقتصادية، وتطوير النظام القضائي الصيني بما يضمن حقوق رجال الاعمال الاجانب والشركات الاجنبية، وإصلاح النظام السياسي، وإقامة دولة القانون، الامر الذي سيكفل ضمان وفاء الحكومة الصينية بالالتزامات الدولية الاقتصادية والسيطرة على الفساد الاداري في الصين. وكل ذلك بالاضافة إلى ضرورة إلتزام الصين بالقواعد المنظمة للملكية الفكرية ([1]).

وعلى الجانب الاخر ترى الصين، انه لا ينبغي أن تخضع مسبقاً للقواعد الخاصة بمنظمة التجارة العالمية وهي ليست عضواً فيها. كما انها لم تشترك في صياغة هذه القواعد التي ترى أن جانباً منها يحقق مصالح الدول المتقدمة اقتصادياً على حساب الدول النامية. وترى الصين أن اقتصادها اقتصاد نام، فمتوسط الدخل الفردي لا يصل إلى ١٠٠٠ دولار في الصين في حين يصل إلى ٢٦ الف دولار في الولايات المتحدة، ومن ثم فإنها يجب أن تنضم إلى المنظمة كدولة نامية حتى تتمتع بالمزايا التفضيلية الممنوحة للدول النامية. والرؤية الصينية تنتهي إلى ضرورة أن يقبل العالم الصين كما هي، وأن تنضم إلى منظمة التجارة العالمية وفقاً للشروط الصينية وليس وفقاً لما تمليه الولايات المتحدة وحلفاؤها من شروط ([2]).

تعددت الدراسات التي عالجت هذا الموضوع. وثمة اتفاق بينها على ضرورة انضمام الصين إلى هذه المنظمة لان اتفاقية التجارة الحرة سوف تواجه تحديدات خطيرة اذا استمرت معدلات النمو في الاقتصاد الصين على مستوياتها الحالية والتي تتراوح مابين ٨ و١٠% سنوياً. واذا ما استطاعت الصين ان تطور قدراتها التكنولوجية فإن هذا سيقوي من تأثير الصين في النظام الاقتصادي العالمي، فالصين وفقاً لكل المعايير يمكن أن تصبح قوة تصديرية كبيرة قادرة على السيطرة على الاسواق الداخلية لمنافسيها. ولو تزامن ذلك مع استمرار رفض الصين فتح اسواقها امام القوى الاقتصادية الاخرى، فإن هذا سيؤثر سلباً في مدى التزام الدول بقواعد حرية التجارة العالمية ([3]).

[1] – راجع: ميشال ألبير، " تناطح الرأسماليات في ظل النظام العالمي الجديد"،مترجم عن الليبراسيون الفرنسية ، بيروت، ١٩٩٦.

[2] – حول القضايا المتعلقة بالأمن في العلاقات الأمريكية الصينية راجع:

Banning Greet and Bonnie Glaser, Mulilateral security in the Asia – Pacific Reigon, contemporary – southeast Asia – vol 16, No 1, June 1994, P.P 18-30

[3] – Kenneth Liberbal, ibid 38

وإن كانت هذه الدراسات تتفق حول اهمية الصين في الاقتصاد العالمي وتأثيرها في حركة التجارة الدولية إلا أنها تختلف حول المدى الزمني اللازم لدخول الصين إلى منظمة التجارة العالمية. فبعض الدراسات يرى أن دخول الصين إلى المنظمة الان سوف يؤدي إلى التزام الصين بقواعد التجارة الدولية الحرة، خاصة وأن الصين قد أثبتت في مناسبات اخرى انها لاعب دولي يعرف قواعد اللعبة في نطاق المنظمات الدولية التي دخلت اليها في حين ان دراسات أخرى ترى أنه ليس من صالح منظمة التجارة العالمية ان تدخل الصين إلى المنظمة قبل أن تحقق الاصلاح الاقتصادي والسياسي والقانوني المطلوب لأن دخولها قبل القيام بذلك يضعف من مصداقية المنظمة ويشجع الدول الاخرى على عدم الالتزام بهذه القواعد. وترى هذه الدراسات أن الولايات المتحدة يمكنها تنظيم حركة التجارة الصين من خلال المفاوضات الثنائية، كما ان كل دول العالم لديها بدائل تضاعف حجم الصادرات الصينية ثلاث مرات خرل الخمسة عشرة عاماً الاخيرة ([1]).

وتشير دراسة أخرى إلى ان على الولايات المتحدة أن تجعل الصين تقتنع بأن الولايات المتحدة ليست وحدها التي تقود معارضة دخول الصين إلى منظمة التجارة العالمية، بل هناك أيضا القوى الاقتصادية الكبرى الاخرى التي تعارض ذلك طالما ان الصين لم تلتزم بالشروط المطلوبة للعضوية، لان هذا يزيل او يقلل من التأثير السلبي لهذا الموضوع في العلاقات الصينية الامريكية، كما انه قد يشجع الصين على القيام بالاصلاحات المطلوبة بوصفها مطالب نابعة من المجتمع الدولي وليس من الولايات المتحدة وحدها ([2]).

إن الصين ترى ان الولايات المتحدة تعارض دخول الصين إلى المنظمة، لان هذه المعارضة هي احدى ادوات الضغط التي يعتقد الامريكيون بإمكانية استخدامها للضغط على الصين في نطاق التفاعلات المستمرة بين البلدين. وبالرغم من التحسن الذي طرأ على العلاقات بين البلدين بعد زيارة الرئيس الصيني لواشنطن عام ١٩٩٧ وزيارة الرئيس الامريكي لبكين عام ١٩٩٨، إلا أن الجانبين لم يصلا إلى اتفاق بشأن هذه القضية حتى الان ([3]).

-Michal Antolik, "The Asian Regional Forum" contemporary southeast Asias, Vol 16, No2, September. 1994, p.p 117-135

-Lee Min Yong, Building Security Regimes in Northeast Asia, the journal of east Asian affairs, Vol ix, Winter is Spring,1995, No 1, p.p 66-67

[1] – حول الرؤية الصينية الجديدة لجزء سبارتلي راجع:

Esmond.D.Smith. gr. Chinas's Aspirations in the Spartly. Contemporary southeast Asia, Vol 10, No3, December 1994, p.p 274-290

[2] – أنظر: السفير احمد طه محمد، الصراعات الاقليمية في آسيا، اوراق آسيوية، القاهرة، مركز الدراسات الآسيوية، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، العدد ٦ فبراير ١٩٩٦، ص١٢-١٥

[3] – أنظر: مراد ابراهيم الدسوقي، مستقبل التوجهات العسكرية الدفاعية للصين، السياسية الدولية، القاهرة، مؤسسة الأهرام، العدد ١٢٤، ابريل ١٩٩٦، ص٢٣٩-٢٤٤

ومن القضايا الاقتصادية الأخرى محل الاهتمام المشترك بين الولايات المتحدة والصين، قضية التبادل التجاري، فالولايات المتحدة ترى في السوق الصينية سوقاً ضخمة يمكن ان تستوعب كميات كبيرة من الصادرات الامريكية، كما ان فرص الاستثمار الكبيرة في الصين تمثل عنصراً جاذباً للشركات الامريكية لاقامة مشروعات وتحقيق أرباح كبيرة. اما الصين فترى ان السوق الامريكية سوقاً كبيرة، وبحكم المستوى المعيشي المرتفع يمكنها ان تستوعب كميات كبيرة من الصادرات الصينية، كما ان السوق الامريكية يمكن ان تكون مورداً للتكنولوجيا المتطورة والمعدات المتقدمة التي تحتاج إليها الصين.

وبالرغم من إدراك كل من الطرفين اهمية العلاقات التجارة فيما بينهما، إلا ان هناك بعض المشكلات المرتبطة بهذا الموضوع، منها:

١- **مشكلة العجز في الميزان التجاري بين البلدين:** وهو لصالح الصين. وتطالب الولايات المتحدة الصين بفتح السوق الصينية امام السلع الامريكية وإتخاذ إجراءات ملائمة للتقليل من حدة هذا العجز الذي ازداد على مدى السنوات الاخيرة بمعدلات كبيرة، وترفض الصين الاستجابة الكاملة للمطالب الامريكية، الامر الذي جعل الولايات المتحدة تهدد اكثر من مرة بعدم منح الصين حق الدولة الأولى بالرعاية الذي يتيح للصين الحصول على تسهيلات كبيرة من السوق الامريكية. إلا أن الادارة الامريكية دأبت على التراجع عن هذا التهديد كل عام تقريباً بالرغم من معارضة الكونجرس.

وتهدد الولايات المتحدة كذلك بفرض عقوبات اقتصادية على الصين، مالم يتم التوصل إلى حل لمشكلة العجز التجاري لصالح الصين، وهو مالم يحدث بصورة فعالة وقوية حتى الان.

٢- **مشكلة تصدير التكنولوجيا الامريكية المتطورة للصين:** ترى الصين ان الولايات المتحدة تضع قيوداً لا مبرر لها على تصدير التكنولوجيا المتطورة والمعدات والالات المتقدمة التي تحتاج إليها الصين لتطوير اوجه النشاط الاقتصادي فيها، وأن هذا هو العامل الرئيسي للعجز التجاري الامريكي. كما ان الصين ترى ان الولايات المتحدة تبالغ في تقدير هذا العجز من خلال إضافة المعاملات التجارية لهونج كونج وتايوان مع الولايات المتحدة عند حساب الميزان التجاري مع الصين من أجل الضغط على الصين، في حين ترى الولايات المتحدة ان المطالب الصينية بخصوص التكنولوجيا المتطورة والالات والمعدات المتطورة تتركز في نوعية معينة من التكنولوجيا والمعدات ذات الاستخدام المتعدد الاغراض، مدنياً وعسكرياً، وأنها لا يمكن أن تستجيب استجابة كاملة للطلبات الصينية في هذا المجال ما لم تتوافر لها الضمانات الكافية فيما يتعلق بنوعية استخدام التكنولوجيا وتلك المعدات، وعدم تصديرها لطرف ثالث ([١]).

---

[١] - حول الاتفاق العسكري الصيني والأمريكي وتأثيهما على حجم الإنفاق العام للسلع الأساسية ، راجع:

D.Dacumba, the need for Weapomes, Singaphore. Institute of Southeast Asian Studies. 1996 -

-Lawrence F.Korb, our over stuffed Armes force,Ibid p.p32-33

٣- **مشكلة حماية الملكية الفكرية وتقليد العلامات التجارية:** فالولايات المتحدة ترى ان الصين لاتلتزم به بصورة واضحة الامر الذي يلحق خسائر كبيرة بالشركات الامريكية صاحبة العلامات التجارية، كما ان عدم التزام الصين بالوفاء بحقوق الملكية الفكرية للشركات الامريكية يضيع على هذه الشركات ارباحاً كبيرة كان يمكنها ان تحققها. جرت مفاوضات مستمرة بين الجانبين حول هذا الموضوع على مدى السنوات الاخيرة. واتخذت الحكومة الصينية بعض الاجراءت للتقليل من حدة هذه المشكلة، وخاصة تجاه الحد من تقليد العلامات التجارية للشركات الامريكية والاجنبية الاخرى، إلا أن الولايات المتحدة لازالت تطالب الصين باتخاذ المزيد من الاجراءات لحل هذه المشكلة ([1]).

ومن القضايا الاقتصادية الاخرى محل الاهتمام المشترك قضية اطعام الشعب الصين الذي يصل عدده إلى ١٣٠٠ مليون نسمة. وتتوقع الدولتان زيادة الطلب على القمح والحبوب من جانب الصين بسبب الزيادة السكانية ومتطلبات المعيشة المطردة، بالاضافة إلى وجود فائض مهدور نتيجة سوء الاستخدام، وذلك في ظل احتمال انخفاض مساحة الاراضي الزراعية إلى أقل من ١٠٠ مليون هكتار، متواكبة مع ضعف امدادات المياه، مما قد يهدد بحدوث كارثة. وترى الولايات المتحدة ان دخول الصين إلى سوق القمح والحبوب سيؤدي إلى حدوث كارثة عالمية لانه سيؤدي إلى رفع أسعارها وعدم قدرة بقية الدول النامية على الحصول على احتياجاتها من القمح والحبوب. ولهذا فإن الامر يتطلب إصلاح السياسة الزراعية الصينية وتطويرها لنستطيع ان تفي باحتياجات الصين من القمح والحبوب. او على الاقل تلبية اكبر نسبة ممكنة من هذه احتياجات بحيث لايكون الطلب الصيني على القمح والحبوب كبيراً. وترى القيادة الصينية انها من خلال سياستها الزراعية استطاعت توفير الطعام للشعب الصيني، وان نجاح هذه السياسة يشجع على الاستمرار فيها مع معالجة السلبيات بما يؤدي في النهاية إلى نجاح استمار الصين في تحقيق الاكتفاء الذاتي من القمح والحبوب ([2]).

ونلمس الشيء ذاته بالنسبة للبترول، فالولايات المتحدة تتوقع أن دخول الصين إلى سوق البترول كمستورد كبير سيؤدي إلى رفع أسعار البترول في العالم والتأثير في الاستقرار القائم في سوق البترول. بل انها تتوقع ان يكون الصراع على البترول عاملا من عوامل تهديد الامن في شرق وجنوب شرق آسيا، بسبب ازدياد حاجة الدول الاسيوية الاخرى إلى البترول نتيجة اتساع حجم نشاطها الاقتصادي. ومن ثم فمن الممكن ان يشتد الصراع بين الدول على بعض الجزر والمياه البحرية في منطقة بحر الصين، فالدراسات تشير إلى وجود كميات كبيرة من مخزون البترول والغاز الطبيعي في هذه المناطق، وترى

---

[1]- حول القضايا الكونية الجدية وأثرها في العلاقات الدولية راجع:

تقرير لجنة إدارة شؤون المجتمع العالمي، "اخيراً في عالم واحد"، ترجمة مجموعة من المترجمين، سلسلة كتاب عالم المعرفة، الكويت، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، العدد ٢٠١، سبتمبر ١٩٩٥، ص٩٨-١٠٣

[2] – Lee Min Mong, ibid. “ contemporary international relations “ CICIR ,vol 6,no2,2007 .

الولايات المتحدة ضرورة التنسيق مع الصين في هذا المجال لتلافي حدوث مثل هذه الصراعات وتهديد استقرار سوق البترول العالمي ([1]).

هذه هي أهم القضايا الاقتصادية التي تدخل في نطاق العلاقات الامريكية الصينية. والواضح انه بالرغم من اختلاف وجهات النظر بين الجانبين حول هذه القضايا، إلا أن التوصل إلى حلول لها لا يمكن أن يتم إلا من خلال التفاهم والتعاون المشترك بين الدولتين، وهو ما يبدو ان القيادتين الصينية والامريكية تدركانه بصورة واضحة خاصة، خلال السنتين الاخيرتين.

ثانياً- القضايا الأمنية:

تمثل القضايا الامنية اهمية خاصة في نطاق العلاقات الامريكية الصينية، فمنطقة شرق وجنوب شرق آسيا منطقة مصالح حيوية بالنسبة للولايات المتحدة، وذلك بالمدلول الاصطلاحي الامريكي للمصالح الحيوية الذي يعني عدم سماح الولايات المتحدة بتعرض هذه المصالح لاي تهديد مباشر او غير مباشر من جاب أي طرف دولي آخر، واستخدام الوسائل لمنع حدوث مثل هذا التهديد، بما في ذلك إمكانية التدخل العسكري الامريكي المباشر للقضاء على مصادر التهديد.

وفي الوقت ذاته فإن هذه المنطقة تعد بمثابة المجال الحيوي للصين، بعد ان تغيرت الاستراتيجية الصينية، مع انتهاء الحرب الباردة لتركز على الدور الاقليمي المؤثر والفعال في مجالها الاقليمي. ومن ثم فإن نطاق التحرك الاقليمي الصيني هو نطاق مفيد بحيث لا يمل أي تهديد مباشر أو غير مباشر للمصالح الأميركية في المنطقة، ولا يؤدي إلى حدوث أي مواجهة مباشرة مع الولايات المتحدة.

وتشتمل القضايا الأمنية على العديد من الموضوعات، منها:

١- **إعتبارت التوازن الاقليمي:** وتتمثل في مدى تأثير نمو القوة الصينية والعسكرية في التوازن الاقليمي، وإلى أي حد يمكن أن تمثل القوة الصينية المتنامية تهديداً لجيرانها مع الاخذ في الاعتبار الضخامة الصينة من حيث عدد السكان والمساحة والحجم الاقتصادي، وتاريخ العلاقات الدولية يؤكد ان تنامي دولة معينة يؤدي إلى الهيمنة على نطاقها الاقليمي.

ويرتبط باعتبارات التوازن الاقليمي كذلك طبيعة التحالفات الممكنة بين القوى الاقليمية الكبرى، كإمكانية التحالف الصيني الروسي الياباني، او الصيني الكوري، فحدوث أي من هذه التحالفات من شانه ان يؤدي إلى قيام توازن جديد للقوى في المنطقة.

ويدخل في هذا المجال النتائج المترتبة على توحد الصين وتايوان، وتوحد الكوريتين على التوازن الاقليمي في هذه المنطقة.

وقد حرصت الاستراتيجية الامريكية على تأكيد ضرورة منع ظهور أي تحالف في هذه المنطقة يكون موجهاً ضد الولايات المتحدة، او مهدداً للمصالح الامريكية بالمدلول المتقدم. أدركت الصين ذلك وحرصت من خلال تحركها الدبلوماسي في نطاق القارة الاسيوية ككل، ولا سيما في نطاق جنوب شرق آسيا، على التأكيد بأن إقامة علاقات تعاون مع أي دولة

---

[1]- راجع دراسة د. يوسف ناصف، تغير المناخ والمصالح الدولية المتعارضة، في مجلة السياسة الدولية، العدد ١٢٨، ابريل ١٩٩٧، ص١٩٦.

في المنطقة ليس أمرا موجها ضد طرف آخر، وليس على حساب مصالح طرف آخر، وخاصة الولايات المتحدة. ومن ناحية أخرى فإن الولايات المتحدة ترى ان استمرار الوجود العسكري الامريكي في المنطقة واستمرار التحالفات الامريكية الاسيوية التقليدية التي نشات خلال فترة الحرب الباردة، لا زالت تعد عاملا حاسماً في تحقيق التوازن الاقليمي في المنطقة، وتمثل إرادة هامة لردع الصين عن التحول إلى قوة مهيمنة، إلى حين تؤكد الصين انها لا تسعى إلى الهيمنة الاقليمية وإنما إلى إقامة علاقات تعاون وحسن جوار مع جميع الدول في المنطقة([١]).

وقد ظهر اتجاه آخر في ادبيات العلاقات الدولية الامريكية يرى ان الاسلوب التقليدي الموروث عن فترة الحرب الباردة لتحقيق التوازن الاقليمي في شرق وجنوب آسيا لم يعد ملائماً لفترة ما بعد الحرب الباردة، وان الامر يتطلب إعادة النظر في مجمل الاستراتيجية المتبعة لتحقيق التوازن الاقليمي. ويجد أنصار هذا الرأي أن إدماج الصين التي تولي أهمية خاصة لعملية التنمية الاقتصادية وتعطيها الاولوية على سائر القضايا الاخرى، في التفاعلات الاقتصادية والسياسية والعسكرية في المنطقة، من خلال اشراكها في الابنية المؤسسية الاقليمية،... إن ادماجها سوف يساعد على تحقيق الاستقرار في التوازن الاقليمي، ويقلل من تهديد الصين للمصالح الحيوية الامريكية في هذه المنطقة، بل سيحقق هذه المصالح الحيوية ويحافظ عليها بأقل تكلفة ممكنة ([٢]).

ويبدو أن كلا من الدولتين قد تفهم متطلبات التوازن الاقليمي المطلوبة من جانب الطرف الاخر، مما انعكس على العلاقات الامريكية الصينية خلال الفترة الاخيرة.

٢- **النزاعات الصينية – الآسيوية:** وهو جانب آخر من جوانب القضايا الامنية يتمثل في النزاعات بين الصين والدول الاسيوية الاخرى، سواء حول بحر الصين الجنوبي، ام حول المياه الاقليمية في بحر الصين والحدود البحرية بين الصين وهذه الدول، فالولايات المتحدة ترى ضرورة حل هذه النزاعات بالطرق السلمية، وعدم سيطرة الصين على الممرات البحرية الدولية في هذه المناطق لأن ذلك يمثل تهديداً للحركة التجارة الاميركية في آسيا. ويدخل في هذا الاطار موضوع عودة تايوان إلى السيادة الصينية. وقد أكدت واشنطن ضرورة ان تتم هذه العودة بالطرق السلمية. والواضح أن الرؤية الصينية لاساليب حل هذه النزاعات تقترب من الرؤية الامريكية. وفيما يتعلق بالنزاع الصيني مع عدد من الدول الاسيوية حول بحر الصين الجنوبي، والحدود البحرية، دعت الصين إلى تأجيل بحث الجوانب المتعلقة بالسيادة والتركيز على تحقيق التعاون

---

[١] – حول موضوع انتشار أسلحة الدمار الشامل راجع:

برار روبرتس، القوى الصاعدة: انتشار الأسلحة والقوى العظمى الجديدة، ترجمة تراجي فتحي، في مجلة الثقافة العالمية (الكويت)، العدد ٧٧، يوليو ١٩٩٦، ص٣١-٥٩

[٢] – صحيفة الحياة، (لندن)، في ٢٠٠٨/٧/٣

بين الصين وهذه الدول من أجل الاستفادة المشتركة من الموارد المعدنية والبترولية في هذه الجزر وفي مياه بحر الصين، إلا أن الموقف الصيني بصدد عودة تايوان، وإن كان يأخذ بالاسلوب السلمي لعودة تايوان من خلال التفاوض، إلا أنه لا يستبعد إمكانية الخيار العسكري إذا ما لزم الامر ([1]).

وبالرغم من تبنّي الصين لديبلوماسية التعاون الاقتصادي لحل النزاعات حول الجزر والحدود البحرية، إلا أن التحركات الصينية في الجزر وفي بحر الصين تثير مخاوف الدول الاسيوية الاخرى في المنطقة، وهو مايدفعها إلى التقارب بين واشنطن باعتبار أن الولايات المتحدة يمكن أن تقوم بدور الرادع لأي طموح صيني مستقبلي بشأن هذه النزاعات ([2]).

من جوانب القضايا الامنية الاخرى في العلاقات الامريكية الصينية الجانب المتعلق بالتسلح والقدرات العسكرية، فلقد وضعت الصين خطة لتطوير قواتها المسلحة بحيث تتحول إلى قوة عسكرية متطورة مسلحة بأحدث انواع الاسلحة المتطورة تكنولوجيا، بالاضافة إلى كون الصين دولة نووية. وثار جدل كبير في الاوساط الامريكية حول مدى التهديد الذي سيمثله الجيش الصيني للولايات المتحدة وحلفائها في المنطقة. وفي هذا الصدد يمكن القول بوجود اتجاهين امريكيين، الاول يرى أن نمو القوة العسكرية الصينية مع تحديثها يمثل تهديداً مباشراً للولايات المتحدة وحلفائها في المنطقة. ويستند انصار هذا الاتجاه إلى نوعية التطور في القوات الصينية وإلى حجم النفقات العسكرية الصينية التي يرون أن ارقامها المعلنة ليست ارقاماً حقيقية، وإلى ضخامة الجيش الصيني مقارنة بجيوش الدول الاخرى في المنطقة وبعدد القوات الامريكية التي يمكن وجودها في مسرح العمليات. وأنصار هذا الاتجاه لا يقنعون بان الكيف الامريكي يمكن أن يحقق التوازن مع الكم الصيني في حالة حدوث مواجهة عسكرية مع الصين.

٣- **<u>القدرات العسكرية الصينية</u>:** يرى الاتجاه الثاني أن القدرات العسكرية الصينية محدودة الاهمية مقارنة بالقدرات الامريكية، وان الكيف الامريكي يمكن أن يواجه الكم الصيني في حالة حدوث عمليات عسكرية بين الجانبين، وأن الصين تركز على التنمية الاقتصادية، وهو ما يجعل إمكانية تخصيصها مبالغ كبيرة للانفاق العسكري محدودة. وهؤلاء الانصار يرون ايضا أن اهم التهديدات الامنية للصين هي تهديدات داخلية، ولهذا تركز الاستراتيجية الصينية العسكرية

---

[1] – راجع ملخصاً للحوار الذي اداره الرئيس كلينتون اثناء زيارته الأخيرة للصين مع عدد من المثقفين الصينيين، في ١٩٩٨/٧/١. فقد جاء في هذا الشأن: "إن مجموعة الصينيين الذين التقوا مع الرئيس الأمريكي قد أكدوا أنه لا يمكن فرض المفهوم الغربي لحقوق الانسان في الصين، ولا يمكن أن نمكن بلداً شاسعاً كالصين باعتماد وتيرة التغيرات التي سارت عليها الولايات المتحدة".

كذلك راجع في ذلك: سمير أمين، حول حاضر ومستقبل الصين، مرجع سابق، ص٢٤ – ٢٥ – ٣٨ – ٢٩

[2] – راجع مقالة عاطف الغمري، بعد انتهاء زيارة جيانج تسي مين الى واشنطن : "الأمريكيون منقسمون حول مستقبل العلاقات مع الصين"، جريدة عكاظ السعودية بتاريخ ٢٠٠٩/٨/١٣، ص ١٣

على تلك التهديدات، وأسلوب التعامل العسكري معها، إذا لزم الامر. وهي استراتيجية دفاعية في الاساس تقوم على اساس ردع الاطراف الاقليمية الاخرى عن تهديد الاقليم الصيني.

وتؤكد الصين أنها تطور قواتها المسلحة لاغراض دفاعية بحتة، وأنها لا تسعى لان تكون قوة عسكرية مهيمنة على المستوى الاقليمي أو العالمي.

٤- **القوة النووية الصينية:** لقد أكدت الصين إلتزامها بعدم البدء بأي إستخدام لاسلحتها النووية، وأن استراتيجيتها النووية تقوم على إستيعاب الضربة الاولى إن حدثت وقيامها بتوجيه الضربة الثانية. وتشير القيادة الصينية إلى تواضع نسبة إنفاقها العسكري إلى ناتجها القومي مقارنة بالدول الاسيوية الاخرى كدليل على إستراتيجتها العسكرية الدفاعية ([١]).

ويرى بعض المحللين أن أحد جوانب قوة تجربة التنمية الاقتصادية الصينية تتمثل في حرصها على خفض حجم انفاقها العسكري إلى أقل مستوى ممكن، وتوجيه اكبر المخصصات المالية لمشروعات التنمية، فالصين لا تستطيع، وفقاً لهذا الرأي، التحول إلى قوة عسكرية تهدد الولايات المتحدة وحلفائها الاسيويين على المديين القصير والمتوسط على الاقل([٢]).

٥- **الصين وبيع الاسلحة:** يمثل موضوع بيع الاسلحة احدى القضايا الامنية في العلاقاتالامريكية الصينية، فالولايات المتحدة تتهم الصين ببيع الاسلحة المتطورة ومساعدة بعض الدول غير المرغوب فيها من جانب الولايات المتحدة، في تطوير برامجها النووية والكيماوية والبيولوجية، وهو ماتنفيه الصين، وتؤكد انها تقوم ببيع اسلحة تقليدية دفاعية وفقاً لشروط معينة للدول الصديقة التي تطلب ذلك، وأن تجارة السلاح الصينية شأنها شأن تجارة السلاح الامريكية تمثل مصدراً هاماً من مصادر الدخل القومي (وقد تمّت الاشارة إلى الموضوع في بداية هذا الفصل).

ثالثاً- القضايا الكونية:

تعد القضايا الكونية واحدة من القضايا الجديدة بالنسبة للعلاقات الدولية. ونقصد بالقضايا الكونية القضايا المتعلقة بكوكب الارض والتي يهدد بعضها استمرار الحياة على هذا الكوكب أو تهديد حياة البشر المقيمين على الارض. ومن ثم فهي قضايا تتعدى حدود سيطرة أي دولة من دول العالم. ويتطلب التعامل مع هذه القضايا الكونية تضافر الجهود الحكومية غير الحكومية من اجل التوصل إلى صيغة معينة للتعامل معها بما يحافظ على إزالة التهديدات التي تواجه الحياة الانسانية والحفاظ على الحياة على كوكب الارض.وتضم هذه القضايا سلسلة طويلة من الموضوعات. كالبيئة، وأسلحة الدمار الشامل،

---

[١]- راجع بحث د.جواد الحمد، تحت عنوان "اتجاهات ومحددات تطوير العلاقات الصينية-العربية"، والبحث مقدم إلى: ندوة حوار العلاقات العربية-الصينية، التي عقدت في بكين بتاريخ ١٢-١٣ كانون أول / ديسمبر ٢٠٠٥. (منتدى التعاون العربي-الصيني).

[٢]- خضر عباس عطوان، مستقبل العلاقة الامريكية - الصينية، مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، ابو ظبي، عام ٢٠٠٤، ص ١٦٢-١٦٣ و ١٨١.

والامراض الفتاكة، وتجارة المخدرات، والانفجار السكاني، والارهاب الدولي ([1]). ووفقاً لهذا المفهوم المتقدم فإن هذه القضايا تفرض نوعاً من أنواع التعاون بين الدول في مجال العلاقات الدولية.

وبالنسبة إلى العلاقات الامريكية الصينية، فإن هذه القضايا تكتسب أهمية خاصة، فالولايات المتحدة بتطورها التكنولوجي الهائل تعد من أبرز الدول التي تتصاعد فيها الابخرة الدفيئة التي تهدد بازدياد درجة حرارة الارض. وتشترك معها الصين في هذا بحكم ضخامة عدد سكانها وخطط التنمية الاقتصادية الطموحة التي تقوم بتنفيذها. من ناحية اخرى يمثل التطور الصناعي الصيني المطرد تهديداً مباشراً للبيئة الارضية والبحرية والجوية. وبحكم معدل سرعة هذا التطور فهو يؤدي إلى حدوث اختلال في التوازن البيئي في آسيا ويمتد أثره إلى بقية انحاء العالم، الامر الذي باتت تخشاه اليابان وكوريا الجنوبية والولايات المتحدة، إضافة إلى الدول الاسيوية الاخرى ([2]).

وبالرغم من الاطار التعاوني الذي تفرضه قضايا البيئة فإن هناك خلافاً في وجهات النظر بين الدول المتقدمة بقيادة الولايات المتحدة والدول النامية، ومنها الصين، وتطالب الدول النامية الدول المتقدمة بتحمل مسؤولياتها في تمويل برامج الحفاظ على البيئة الكونية باعتبارها المسؤولة اساساً عن تلوث البيئة وعدم التوازن البيئ وزيادة درجة حرارة الارض. إلا أن الدول المتقدمة، وخاصة الولايات المتحدة، ترفض التحمل الكامل لنفقات تمويل هذه البرامج، وترى أن المسؤولية مشتركة بين جميع دول العالم، وان الاعباء يجب أن توزع على الجميع. وقد شهدت المؤتمرات العالمية حول قضايا البيئة جدلاً مستمراً حول هذا الموضوع لم يتم حسمه بعد، وإن كانت هناك محاولات من جانب الولايات المتحدة واليابان وكوريا الجنوبية من أجل مساعدة الصين للتقليل من حدة تأثير التطور الصناعي على البيئة الاسيوية.

وجانب آخر من جوانب القضايا الكونية يتمثل في الحد من انتشار اسلحة الدمار الشامل. ووفقاً للمسؤولين الامريكيين فإن الصين قد تجاوبت مع المطالب الامريكية في هذا الخصوص ووقعت اتفاقية حظر انتشار الاسلحة النووية، واتفاقية حظر إجراء التجارب النووي، وكذلك على اتفاقيتي حظر الاسلحة الكيماوية والبيولوجية ([3])، وإثناء زيارة الرئيس بيل كلينتون لبكين في يونيو / يوليو ١٩٩٨ وافقت الولايات المتحدة على دخول الصين إلى لجنة مراقبة التجارب النووية. وأيدت الصين الموقف الامريكي تجاه إجراء الهند وباكستان تفجيرات نووية في صيف العام ١٩٩٨، ودعت الدولتين إلى التوقيع على اتفاقية حظر انتشار الاسلحة النووية وحظر إجراء التجارب النووية ([4]).

ومع ذلك فما زالت الولايات المتحدة تتهم الصين بمساعدة بعض الدول في تطوير برامج تسليحها النووي والكيماوي والبيولوجي من خلال تزويدها بالمكونات والمعدات اللازمة لذلك، كما تتهم الولايات المتحدة الصين بمساعدة بعض الدول في صناعة الصواريخ متوسطة وبعيدة المدى، وهو ماتنفيه الصين

[1]- راجع خضر عباس عطوان، مستقبل العلاقة الامريكية – الصينية، مرجع سابق ص ١٣٨.

[2] – المرجع ذاته، ص ١٧٢ و١٧٧–١٧٨.

[3]- P. R. Rajeswari, "The Missile Technology Control Regime: Chinese and U. S. Positions", Strategic Analysis Vol. 12, no. 5 (1998): 738.

[4] – China Today''defence science and technology''(BEIJING National industry presse),2007

مؤكدة أن ما تقوم بتقديمه في هذا المجال يتركز على الاستخدامات السلمية للطاقة النووية وأن كل ما تقدمه يخضع لرقابة هيئة الطاقة الذرية.

من ناحية أخرى يمثل فإن موقع الصين في نطاق منطقة هامة لزراعة وانتاج المخدرات يمثل جانباً آخر من جوانب القضايا الكونية. ومن ثم فإن الولايات المتحدة تحرص على تشجيع الصين على اتخاذ الاجراءات اللازمة للسيطرة على انتاج وتجارة المخدرات، وتسعى الولايات المتحدة للتعاون مع الصين في مجال الحد من الهجرة غير المشروعة، ومقاومة الجريمة الدولية والفساد وعمليات غسيل الاموال والارهاب الدولي، وهي قضايا محل اتفاق بين الجانبين.

وتبقى قضية الحجم السكاني لتشكل أحد المشكلات في العلاقات الامريكية الصينية، فالبرغم من اقرار الولايات المتحدة بخطورة استمرار معدلات الزيادة السكانية في الصين، إلا أنها ترى أن سياسة مولود واحد لكل اسرة التي تتبعها الصين تمثل انتهاكاً لحقوق الانسان، وهو الامر الذي ترفضه الصين وبرره بظروفها تفرض عليها اتباع هذه السياسة.

رابعاً– القضايا السياسية:

إن كانت القضايا الكونية تدفع باتجاه التعاون في العلاقات الامريكية الصينية، فإن القضايا السياسية تدفع باتجاه الصراع حول بعض القضايا، ومنها قضايا الاصلاح الديمقراطي وحقوق الانسان.

فالولايات المتحدة ترى ضرورة أن يتواكب الاصلاح السياسي الديمقراطي للنظام السياسي الصيني مع سياسة الاصلاح الاقتصادي التي تتبعها الصين، إلا أن الصين ترى أن الاسراع في الاصلاح السياسي وفقاً للرؤية الامريكية يهدد الكيان الصيني ذاته، وقد يؤدي إلى تفكيكه وفقاً للسيناريو السوفياتي، ولذلك فإن الصين تجد أن ظروفها الموضوعية تحتم عليها الاستمرار في النظام السياسي المركزي القائم على الحزب الواحد، وهو الحزب الشيوعي المسيطر على الحياة السياسية الصينية، وأن الاصلاح السياسي يتطلب السيطرة والتدرج. وفي ضوء هذه الرؤية يمكن تفسير تصريح الرئيس الصيني عشية زيارة الرئيس الامريكي الاخيرة للصين. فقد قال بان الاصلاح الديمقراطي بالمفهوم الامريكي يمكن أن يتحقق على مدى نصف القرن المقبل في الصين.([1])

وتمثل قضايا حقوق الانسان في الصين مجالا آخر من مجالات الخلاف في العلاقات الامريكية الصينية، فالولايات المتحدة تحاول تطبيق مفهومها لحقوق الانسان على الصين التي تتهمها بانتهاك حقوق الانسان. وهذا الامر كان محل حوار مفتوح على الهواء في المؤتمر الصحافي الذي عقد بين الرئيس الصيني والرئيس الامريكي عند زيارته الاخيرة لبكين. وتقوم الرؤية الصينية في هذا الصدد على أن مفهوم حقوق الانسان مفهوم نسبي يختلف في مضمونه من مجتمع إلى مجتمع، وفقاً لثقافة كل مجتمع وتقاليده الحضارية، وأن تطبيق هذا المفهوم يرتبط بالظروف الموضوعية الخاصة بكل مجتمع، وأن محاولة

[1] - Bertrand Badi ,'' un monde sans souverenite , Les Etats Unis entre ruse et responsabilite ",ed ; fayard 2002

فرض الولايات المتحدة مفهومها الخاص لحقوق الانسان يعد تدخلا لامبرر له في الشؤون الداخلية للدول الاخرى، وهو مفهوم ترفضه الصين ([1]).

ويبدو من ناحية أخرى أن الصين قد أدركت قواعد اللعبة السياسية الداخلية في الولايات المتحدة، ومدى تأثيرها في قرارات السياسة الخارجية الامريكية والعلاقات الدولية الامريكية، فبدأت تتحرك في اتجاه توظيف قواعد هذه اللعبة بما يتلاءم مع مصالحها، سواء من خلال جماعات المصالح أم من خلال المساهمة في تمويل الحملات الانتخابية الرئاسية أو من خلال المخاطبة المباشرة للرأي العام الامريكي عبر وسائل الاعلام ([2])، أم من خلال تمويل الحملات الانتخابية للكونجرس، وهو الامر الذي لاقى معارضة داخلية في الولايات المتحدة الامريكية من جانب بعض القوى المحافظة والمعادية للصين في الولايات المتحدة، وإن كانت الصين على المستوى الرسمي تنفي قيامها بأي تحرك في هذا المجال. وعلى المستوى غير الرسمي تقوم الاطروحات الصينية على اساس ان النظام الاساسي الامريكي يسمح بذلك لكل الاطراف، فإذا ما قامت بنشاط في هذا المجال اعتبر نشاطاً مشروعاً وفقاً للنظام السياسي الامريكي وقواعده.

ويزعم بعض الاميركيين بأن النظام السياسي السلطوي الصيني لايتيح للولايات المتحدة إمكانية القيام بتأثير مماثل في السياسة الصينية تجاه الولايات المتحدة. ويؤكد الصينيون أن قواعد النظام الصيني لا تسمح بذلك.

ومن خلال هذا العرض لقضايا العلاقات الامريكية الصينية يمكن القول بأن هنك قضايا تثير الخلافات في هذه العلاقات وتدفعها نحو الصراع، وقضايا أخرى تتقارب بصددها وجهات نظر الدولتين، وتدفع العلاقات باتجاه التعاون، إلا أن الواضح أن كلا من الدولتين يقر بوجود قضايا خلافية تحتاج إلى وقت للتعامل معها والتخفيف من حدتها، أو تحتاج على الاقل إدارة أو آلية تجنب الدولتين الوصول إلى مرحلة صراع.

****

المبحث الرابع: الإتجاهات المستقبلية للعلاقات الأميركية – الصينية

تتعدد الاراء حول الاتجاهات المستقبلية للعلاقات الامريكية الصينية، فبالنسبة إلى الولايات المتحدة الامريكية فإن الصين هي قوة جديدة صاعدة باطراد باتجاه موقع الدولة العظمى، وهو مايعني الكثير بالنسبة للولايات المتحدة بوصفها القوة العظمى الوحيدة في عالم اليوم. وقد حقق لها هذا الموقع المتميز نفوذاً وتأثيراً واضحاً في كل التفاعلات التي شهدها العالم، ومن ثم فالسؤال الذي يواجه الادارة الامريكية يتلخص في كيفية إدراة علاقاتها مع هذه القوة الصاعدة، بما يحفظ لها مكانتها ولا يضر المصالح الامريكية الحيوية في آسيا وفي العالم. لقد تعددت الاجابات التي قدمها الفكر السياسي الامريكي في هذا الصدد. ويمكننا ان نشير إلى اهم هذه الاتجاهات:

---

[1] – راجع : أمين شلبي ، "الصين في الفكر الإستراتيجي الأميركي " ، مجلة السياسة الدولية ، العدد ١٣٦ ، القاهرة إبريل ١٩٩٩، ص ٣٥

[2] –the ECONOMIST “ containing CHINA”,julay 29,2005,p:9

أولاً– الاتجـاه الصـراعي: الـذي يـرى أن الصـين الصـاعدة سـتتحول إلـى قـوة عدوانيـة وسـتقود إلـى زعزعــة اســتقرار آســيا وتحــدي المصــالح الحيويــة الامريكيــة فيهــا. والامــر يتطلــب قيــام الولايـات المتحـدة بتعزيـز تحالفاتهـا مـع الـدول المحيطـة بالصـين وزيـادة الانتشـار العسـكري الامريكي في آسيا.

ويـرى أنصـار هذا الاتجـاه أن الصـين ستسـعى إلـى تحقيـق قائمـة طويلـة مـن الطموحـات التوسعية والسياسية على حساب الولايات المتحدة، إقليمياً وعالمياً، وان علـى الولايات المتحدة أن تبذل قصارى جهدها لاضعاف الصين والحؤول دون توصلها إلى مرتبة القوة العظمى، وأنه من الممكن من خلال استمرار الضغوط الامريكية علـى الصين، تحقيق هذا الهدف، بل من الممكن أن تتفجر الصين من الداخل كما حدث بالنسبة للاتحاد السوفياتي من قبل.

ويعتقـد فريـق مـن أنصـار هـذا الاتجـاه بحتميـة الصـراع بـين الصـين والولايـات المتحـدة حتـى الوصـول إلـى المواجهة العسكرية، لأن صراع المصالح بين البلدين سوف يتفاقم ليصل إلى نقطة اللاعودة، ومن ثم إلى نشوب الحرب بين البلدين (١).

ويقيم هذا الفريق التحليل على افتراض يتلخص في أن الولايات المتحدة قد حرصت خـلال المائـة سـنة علـى الحؤول دون ظهور قوة آسيوية تتحدى مكانـة ونفوذ الولايـات المتحـدة فـي آسيا، وأن الصين قد كسرت هذه القاعدة فصارت قوة عظمـى، سياسياً وعسكرياً. وفـي غضـون سـنوات قليلــة ســوف تكــون قــوة اقتصــادية تهــدد المصــالح الامريكيــة والنفــوذ الامريكــي ليس في آسيا وحدها وإنما علـى الساحة الدولية. ويؤكد أصحاب هذا الرأي أن الصين تسعى الآن لتحـل محـل الولايـات المتحـدة كقـوة مسيطرة فـي آسيا، وأنهـا لـم تعد تنظـر إلـى الولايـات المتحدة كشريك استراتيجي، بل أصبحت تنظر إليها كعقبة رئيسية تقف امام تحقيق طموحاتها. والواقع أن الصين تسعى للتقليل من التأثير الامريكي في آسيا، وتحاول منـع اليابان والولايات المتحدة من التوصل إلى صيغة لعزل الصين او احتوائها.

ويـرى أنصـار هـذا الاتجـاه أيضـا أن الرغبـة الصـينية فـي تحسـين العلاقـات مـع الولايـات المتحدة هي مجرد هدف تكتيكي وليس هدفاً استراتيجياً للصين، وذلك حتـى تتـاح لهـا الفرصـة لاستكمال عناصر قوتها وبما يجعلها في مرتبـة الندية والتكافؤ مـع الولايات المتحدة ثم التفوق عليها بعد ذلك(٢).

ثانياً– الاتجاه التعاوني: ويعترف أصحاب هذا الاتجاه بالنمو المطرد للقوة الصينية، إلا انهم يرون ان نيات الصين سوف تظل مرنة وانه من الافضل عدم التنبؤ السابق لأوانه بظهور سياسات عدائية تجاه الصين. وفي هذا الصدد يقول هنري كيسنجر وزير الخارجية الأمريكي الاسبق:

---

1 – Alain MINC , " La mondialisation heureuse ", ed : minard , paris 2007

2– The Economist, "Containing China", July 29 th, 1995, page 9.

"إذا ظللنا نتمسك بأن الصين هي عدونا القادم فسوف نحولها بالفعل إلى عدو وسوف يكون ذلك من صنع أيدينا" ([1]).

ويركز أنصار هذا الاتجاه على ان توسيع العلاقات الاقتصادية والحوارات الرسمية مع الصين حول مسائل الامن وحقوق الانسان والقضايا الكونية المشتركة سيفتح المجال امام استخدام الصين لقوتها على نحو يخدم المصالح الامريكية. ويرى بعض المنادين بهذا الاتجاه ان الصين المتماسكة ستخدم المصالح الامريكية على نحو أفضل من الصين الضعيفة المنقسمة على نفسها. بل ان المخاطر الناتجة من تفكك الصين وانهيارها تفوق أية مكاسب متوقعة، فالصين القوية المتماسكة لن تواجه العالم بحروبها الداخلية.

ومن ناحية أخرى فإن نزعة الاصلاح والتحديث سوف تجعل الصين تواصل تقدمها نحو نظام اقتصاد السوق المفتوح ونحو نظام قانوني متطور، وسوف تمكنها من إشباع الحاجات الاساسية لاكثر من مليار و ٢٥٠ مليون نسمة، مما سيخفف على النظام العالمي الكثير من الاثقال والاضرار الكامنة. ثم إن الصين المستقرة ستطور نظامها السياسي ليصبح قادراً على الاستمرار والتكيف مع متطلبات التغير الاجتماعي السريع المنبثق من التحديث والاصلاح. وأخيراً فإن الصين المنفتحة على العالم سيكون لديها حوافز اكثر للمشاركة البناءة في النظام العالمي([2]).

ويؤكد أنصار ذلك الاتجاه ان علاقة تعاونية امريكية صينية ستحقق المصالح الاستراتيجية الامركية في آسيا، كما انها ستوفر الازدهار والاستقرار الذي يمكّن رجال الاعمال الامريكيين من المشاركة في تحديث اقتصاد الصين القاري الضخم. ثم إن التعاون بين البلدين سوف يسهل أنشطة مجلس الامن والامم المتحدة في المنطقة ويدعم أنشطة المنظمات الاقليمية والدولية الاخرى.

وهكذا يعرض أنصار الاتجاه التعاوني لسيناريو التعاون في العلاقات الامريكية الصينية، ويرون ان الحوار الاستراتيجي الدائم والفعال مع بكين سوف يحقق المصالح المشتركة للبلدين ويخفف من حدة الخلافات ويُمكنها من التوصل إلى صيغة ملائمة تجنبهما الصدام([3]).

ثالثاً– <u>الاتجاه الواقعي</u>: يقوم هذا الاتجاه على اساس ان الجدل حول الصراع والتعاون باتجاه إمكانية تبلور اتجاه وسط كالعلاقات الدافئة او السلام البارد، وأن القلق من تنامي القوة الصينية يستند إلى افتراض خاطىء حول حقيقة القدرات الصينية الاستراتيجية، ومن ثم فكلا

---

[1] – خضر عباس عطوان، مستقبل العلاقة الصينية – الأميركية ، مرجع سابق، ص ٩٢.

[2] – وليد سليم عبد الحي، المكانة المستقبلية للصين في النظام الدولي (١٩٧٨–٢٠١٠)، مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، عام ٢٠٠٠، ص ٧٧.

[3] –Bertrand BADIE et MARIE –CLAUDE Smouth" le retournement du monde ", presse de la F.N.S.P.Paris 2003

الاتجاهين الصراعي والتعاوني يركز على جوانب القوة الصينية ويتجاهل جوانب الضعف. ويرى روبرت روس ان عدم وجود تهديد صيني لا يعود إلى ان الصين قوة مسالمة في الوقت الراهن بقدر مايرجع إلى انها أضعف من ان تتحدى توازن القوى في آسيا. ويرى كذلك انها ستظل كذلك لفترة ليست بالقصيرة خلال القرن الحادي والعشرين. إلا أن هذا لا يعني ان الصين لا تمتلك القدرة على الاضرار بالمصالح الامريكية. ولذلك الولايات المتحدة إدارة علاقاتها مع الصين على أساس أن لديها القدرة على الاضرار بالمصالح الامريكية بوصفها قوة مهيمنة في المستقبل. ويرى ان الصين، من خلال تحليل سلوكها الخارجي، تسعى حالياً إلى الابقاء على الوضع القائم، وهو ما يجب على الولايات المتحدة أن تشجعه في المد المتوسط، اما على المدى الطويل فإن على الولايات المتحدة الاعتراف بالمصالح الصينية وإجراء مفاوضات بشأن التوصل إلى حلول تتوافق مع الاهداف الامريكية الصينية ([1]).

وواضح أن هذا الاتجاه أقرب إلى الاتجاه التعاوني ومن كان لا يعتمد إلا على الواقع القائم بالفعل، ويحاول ان يقدم رؤية واقعية لحقيقة القوة الصينية والامريكية واسلوباً لادارة العلاقات استنادا إلى هذه الرؤية.

ويبدو أن الادارة الامريكية قد اقتربت من هذا الاتجاه الاخير، لانه إتجاه عملي برجماتي يتناسب والاسلوب الامريكي والثقافة السياسية الامريكية، وفي هذا يقول الرئيس الامريكي بيل كلينتون: "إن مجتمعات القرن الحادي والعشرين سوف تدير شؤونها بطريقة أفضل على اساس استخلاص استقرارها من خلافاتها وليس بالضرورة من الاتفاق التام فيما بينهما، ولأن هناك عطاراً عاماً يمكن ان تتناغم فيه وجهات النظر المختلفة عن بعضها البعض ([2]).

ولكن ما هي الرؤية الصينية للولايات المتحدة ودورها في العالم ودورها إزاء للصين؟

يقول جي بي دنج، نائب وزير الخارجية الصيني: "إن الولايات المتحدة قوة عظمى في العالم، ولها مصالح واهتمام بالامن والاستقرار في أي مكان في العالم، ونحن مهتمون بمنطقتنا، ولذلك نتشاور معها"([3]). ويشير كبير الباحثين في معهد العلاقات الدولية الصيني(ليو شي وان)، إلى أن الصين لا تمثل تحدياً للولايات المتحدة كقوة عظمى، وأن علاقات تعاونية مع الولايات المتحدة ستكون عنصراً هاماً من أجل توفير بنية أفضل للبيئة والتنمية ([4]).

وقد أوضحت إحدى الدراسات، أن الصين ترى أنّ بإمكان الولايات المتحدة يمكن أن تلعب دوراً مؤثراً بالنسبة للصين في المجالات الآتية:

[1] - راجع : كاظم هاشم نعمة ، **الوجيز في الإستراتيجية** ، شركة أياد للطباعة الفنية ، بغداد ٢٠٠٨ ، ص ٢٩٥

[2] - راجع : مازن إسماعيل الرمضاني ، " **السياسة الخارجية الصينية في عالم متغير** " ، مجلة شؤون سياسية ، العدد ٤ ، السنة الأولى1999 ، ص ١٤٧ وما بعدها .

[3] - الأهرام في ١٩٩٨/٧/١٤، محمد سعيد عثمان ، "الصين والبحث عن دور من خلال الإقتصاد"

[4] - RAMSES 97 ed.Dunod paris ,2006,p: 116

١- **المجـال السياســي:** ويتمثـل فـي أن واشـنطن تملـك إمكانيـات التـأثير فـي مسـتقبل الوحـدة الصــينية مــن خــلال تأثيرهــا فــي قضــية تــايوان. وبإمكانهــا كــذلك ان تعمــل علــى دعم قنوات الحوار بين السلطة المركزية في تايبه والدالاي لاما، زعيم التبت.

٢- **المجـال العسـكري:** ويتمثل فـي أن الولايات المتحـدة يمكن أن تسـهم فـي زيـادة القـوة النوويـة الصـينية السـلمية مـن خـلال رفـع الحظـر علـى صـادراتها مـن المفـاعلات النوويـة غيـر العسكرية للصين، كما أنها يمكن أن تقدم تسهيلات في الحصول على أنظمة حاسبات آلية متطور تستخدم في تحسين الاداء العسكري الصيني.

١- **المجال الاقتصادي:** ويستند إلى التقديرات الخاصة باستمرار نمو الاقتصاد الصيني بمعدل يتراوح بين ٨% و١٠% سنوياً حتى عام ٢٠٠٠ وأن مخرجات الاقتصاد الصيني سوف تصل إلى ١٠ تريليون دولار في منتصف القرن الجديد، وفي ضوء هذا النمو السريع للاقتصاد الصيني فإن السـوق الصـينية سـوف تـزداد أهميـة بالنسـبة للمصـالح الامريكيـة، كمـا أن السـوق الصـينية قـد أصبحت تمثل عنصراً حساساً في استراتيجيات النمو الانتاجي للولايات المتحدة. ولذلك تقوم العلاقات الاقتصادية والتجارية بين بكين وواشنطن على عنصرين:

أ- إن الولايــات المتحــدة تســعى لادمــاج الصــين كليــة فــي منظومــة العولمــة الاقتصــادية واقتصــاديات الســوق الحـرة لان مشــاركة الصــين فــي الاقتصــاد ســوف يــدعم عمليــات الاصلاح الاقتصادي ويزيد الاستقرار في شرق آسيا.

ب- إن الولايات المتحدة الامريكية تبحث في زيادة عدد المصدرين والمستثمرين الامريكيين في السوق الصينية نتيجة النمو الصيني السريع ([1]).

مـن خـلال العـرض السـابق يمكـن أن نلاحـظ أن هنـاك تقاربـاً فـي وجهـات النظـر بـين الرؤيـة الصـينية والرؤيـة الامريكيـة، سـواء للـذات الصـينية او للـذات الامريكيـة، او لـدور كـل منهمـا. فالولايـات المتحدة ترى في الصين قوة ناهضة لها دور هام على الصعيدين الاقليمي والعالمي، وانه يجب ان تقوم بـدور مسـؤول فـي هـذين الاطـارين، والصـين تـرى أن الولايـات المتحـدة هـي القـوة العظمـى الوحيـدة ذات المصالح في كل مكان في العالم وأنها يمكن ان تلعب دوراً هاماً بالنسبة للصين.

يبقـى أن نشير كذلك إلـى التقـارب النسبي فـي تقـدير كـل مـن الصـين والولايـات المتحـدة للمـدى الزمنـي الـذي تحتـاج إليـه الصـين لكـي تتحـول بالفعـل إلـى قـوة عظمـى وهـو حـوالي الخمسـين سـنة. فوفقـاً لتقـديرات الحـزب الشـيوعي الصـين فـإن عمليـة بنـاء اقتصـاد السـوق الاشـتراكي اللازمـة للصـين كـي تتحـول إلـى قـوة عظمـى تحتـاج إلـى نصـف قـرن مـن الزمـان. وفـي الوقـت ذاتـه فـإن بريجنسـكي يـرى ان الولايات المتحدة كقوة عظمى لن تواجه تحدياً من أي قوة أخرى على مدى جيل أو يزيد.

<u>والآن ما هي الرؤية الصينية لمستقبل العلاقات الامريكية – الصينية؟</u>

---

[1] – راجع ملف الأهرام الاستراتيجي حول التفاهم الأمريكي الصيني- الجديد، العدد ٣٩، ديسمبر ١٩٩٧، ص ١٣٩.

تشير الوثائق الحزبية والحكومية الصينية إلى ان الصين لا تزال في مرحلة بناء نظام السوق الاشتراكي، وان الهدف بعيد المدى هو تحويل الصين إلى دولة إشتراكية صناعية، عصرية متطورة وغنية وقوية. ومن المفترض تحقيق هذا الهدف من خلال إجراءات التحديث في مجالات الزراعة والصناعة والعلوم والتكنولوجيا والدفاع الوطني. ويجب أن يتم ذلك عبر ترميم وتوسيع العلاقات مع العالم الخارجي.

أما الهدف البعيد للصين فهو تحقيق الزعامة العالمية، أي التحول إلى قطب عالمي رئيسي ينافس من موقع القوة الاقطاب الاخرين، ولا سيما الولايات المتحدة، ليس في آسيا فحسب بل على الصعيد العالمي. ومن المفترض وفقاً للمصادر الصينية تحقيق هذا الهدف البعيد في أوساط القرن المقبل أي في الذكرى المئوية لتأسيس جمهورية الصين الشعبية. وهكذا فإن عام ٢٠٥٠ هو، بحسب الخطط الصينية، هو عام تحول الصين إلى دولة عظمى وقطب جيوسياسي جديد في العالم.

<u>وإنطلاقاً من الهدفين الرئيسيين طُرحت المهمات التالية</u>:

١- تأمين موقع الصين في نطاق العلاقات الدولية على المستويين العالمي والاقليمية بما يتيح، إلى أقصى حد ممكن، تنفيذ خطط التحديث والاصلاحات الضرورية.

٢- إقامة وتطوير تعاون اقتصادي وعلمي وتكنولوجي واسع مع بلدان جنوب شرق آسيا ومنطقة آسيا والمحيط الهادي.

٣- إقامة حزام للاستقرار الامني على طول الحدود الصينية، وإنجاز هذه العملية عبر عودة هونج كونج ثم مكاو وإستعادة تايوان في مرحلة لاحقة.

٤- السعي لضمان أطول فترة سلام ممكنة لاتاحة الفرصة لتحقيق الاهداف الصينية في ظروف سلمية ملائمة.

٥- المساهمة في قيام نظام سياسي واقتصادي عالمي جديد يختلف عما تسعى إليه الولايات المتحدة.

وعلى الصعيد الاقليمي فستعمل الصين على إزاحة نفوذ اليابان والولايات المتحدة وروسيا من شمال شرق آسيا، ونفوذ الهند في آسيا الجنوبية، واستعادة الوجود الصيني في جنوب شرق آسيا والتقارب مع مجموعة آسيا ومد جسور التعاون مع دول الهند الصينية.

وهكذا فإن الصين الساعية إلى التحول إلى قطب عالمي سوف تتبع سياسة خارجية مسالمة. ولكن بمقدار تحولها إلى دولة عصرية عظمى يمكن أن يتسم نهجها على الصعيدين الاقليمي والعالمي بطابع متشدد، مما سيؤدي في المدى الطويل إلى اصطدام مصالحها بمصالح الدول الاخرى، خصوصاً اليابان وروسيا في آسيا، والولايات المتحدة إقليمياً وعالمياً([1]).

والواقع أن تحليل السلوك السياسي الخارجي للصين يوضح أيضا أن ثمة التزاماً بهذا السيناريو، فالصين تسعى إلى إقامة علاقات تعاونية مع القوى الاقليمية والعالمية ولا توجه تهديداً لاي طرف، وتعلن

---

[1]- خضر عباس عطوان، الصين ودورها المرتجى ...، مرجع سابق، ص ١١٤.

على لسان قادتها أن الولايات المتحدة قوة عظمى ولها مصالح في جميع أنحاء العالم وأن الصين تحترم هذه المصالح ولكن بما لا يمس سيادتها، ولا حقوقها في تحقيق الوحدة الصينية. وعن العلاقات مع الولايات المتحدة يجب أن تقوم على الاحترام المتبادل والمصالح المتبادلة وعدم التدخل في الشؤون الداخلية.

وترى الصين أن علاقات التعاون مع الولايات المتحدة هي الافضل لتحقيق مصالح الطرفين والحفاظ على الأمن والاستقرار الاقليمي والعالمي. وترفض الصين الدخول في أي تحالفات، وتفضل أسلوب التعاون والحوار الثنائي غير الموجه إلى أي طرف آخر.

وواضح أن هذا السيناريو الصيني المخطّط يستند إلى الواقع ويتسم بالمرونة والقدرة على المناورة من خلال التخلص إلى أقصى درجة ممكنة، من أي قيود تعوق الحركة.

ومن الأهمية بمكان أن نشير إلى أن العلاقات الامريكية الصينية لن تأخذ اتجاهاً معيناً وفقاً للصورة التي عرضناها، فالامر يتوقف على مدى توافر الشروط الموضوعية اللازمة لتحقيق أي من هذه السيناريوهات، ومدى قدرة كل طرف من طرفي العلاقة على حشد وتعبئة عناصر القوة اللازمة لتحقيق مصالحه وأهدافه، ومدى توافر الرغبة والارادة السياسية لتحقيق هذه الاهداف. وهذا بالاضافة إلى المحصلة النهائية للتفاعلات الداخلية والخارجية لكل من طرفي العلاقة لانها ستشكل البيئة الرئيسية لهذه العلاقات.

وأخيراً ، ماذا يمكننا أن نقول في مستقبل العـلاقات الامريكية الصينية

لا شك في أن العلاقات الامريكية الصينية، أياً يكن الاتجاه الذي ستتجه إليه، سيكون عاملا هاماً من عوامل تشكيل خريطة العلاقات الدولية في القرن الحادي والعشرين، وكذلك ستكون عاملا مؤثراً في تحديد خصائص النظام العالمي الجديد. وليس بإمكاننا الان، وفي ظل المعطيات الراهنة، أن نحدد بدقة طبيعة الاتجاه العام لمستقبل هذه العلاقات، فثمة العديد من السيناريوهات المحتملة التي تبدأ بالصراع وتنتهي بالتعاون، وكذلك قد لا تتخذ اتجاه الصراع أو التعاون فقط، بل قد تأخذ اتجاهاً ما يقترب من الصراع أو التعاون.

لقد قال هنري كيسنجر يوماً: "إن الولايات المتحدة هي القوة العظمى الوحيدة الباقية هو توصيف ساذج، فهي قد تكون القوة العظمى العسكرية، ولكن القضايا التي يمكن حلها بالعمل العسكري آخذة في التناقص، كما أن نوع القوة التي تتفوق فيه الولايات المتحدة آخذ في التلاشي يوماً بعد يوم من حيث مدى ملائمته لمعظم الازمات الدولية التي يمكن حدوثها". إن هذا القول يعكس الواقع المستجد من ناحية، ومن ناحية أخرى، وفيما يتعلق بالاقتصاد أو حتى بالتكنولوجيا، العالم أصبح على قدر كبير من التوازن ([1]).

ولا يقتصر هذا الوضع على الولايات المتحدة والصين، وإنما يتعداهما لينطبق على بقية القوى الكبرى في العالم. ومن ثم يمكن القول بأن العلاقات الدولية في القرن الحادي والعشرين سوف تكون نتيجة لمحصلة التفاعل بين توازن القوة وتوازن الضعف، خاصة بين القوى الكبرى في العالم، وهو ما

---

[1] –Marcel Merle " Bilan des relations internationals" ,ed. ECONOMIA.PARIS,2009,p: 106

ينطبق بصورة واضحة على العلاقات الصينية الامريكية. وهذا الامر يختلف عن مرحلة ما بعد الحرب العالمية الثانية عندما كان توازن القوة هو العامل الاساسي المحدد للعلاقات الدولية.

والملاحظ كذلك، وبحكم طبيعة التطور الذي يشهده العالم اليوم باتجاه ازدياد تأثير الاعتماد المتبادل اقتصادياً وتكنولوجياً وبيئياً وسياسياً وثقافياً بين دول العالم، فإن عناصر الضعف لدى تحد الاطراف الدولية لا يقتصر تأثيرها على هذا الطرف، بل يتعداه ليصل إلى الاطراف الدولية الاخرى. ومن ثم فإن تأثير آليات الاعتماد المتبادل بأنواعها ومستوياتها يعد عاملا آخر من عوامل التأثير في تشكيل العلاقات بين الدول في المستقبل، وخاصة العلاقات الامريكية الصينية.

فالقول بان العلاقات الامريكية الصينية ستكون علاقات تعاون يتجاهل عناصر الصراع الحضاري القائمة والتي ستظل قائمة. وكذلك فإن القول بأن هذه العلاقات سوف تتجه نحو الصدام، كما يقول صمويل هينتتجتون، يتجاهل إمكانية حدوث صراع حضاري وثقافي داخلي في نطاق كل طرف من أطراف هذه العلاقة ([1])، وذلك بحكم عناصر الضعف البنيوي الكامنة لدى كل منهما. والقول أيضا بإمكانية وصول الصراع إلى حد المواجهة العسكرية لا يتوافق مع اعتبارات الاعتماد المتبادل القائمة في العالم الجديد، ولا يتوافق مع طبيعة الواقع المعاصر الذي تقل فيه درجة ملائمة القوة العسكرية الازمات الجديدة. وما يمكن تصوره في ظل هذه المعطيات حول مستقبل العلاقات الامريكية الصينية يتلخص في أنها ستتزاوج ما بين نقطتي الصراع والتعاون اقترابًا وابتعاداً، تبعاً لطبيعة التفاعلات التي ستحدث في نطاق توازن القوة والضعف وفي إطار من الاعتماد المتبادل.

****

---

[1]– شفيق المصري " الأطلسي والمعادلات الجديدة " مجلة شؤون الأوسط ، العدد ٨٣ أيار /مايو نقلا عن : Manging global chaos ,ed ,crober&others ,1996 ,p: 180-181

خلاصة الفصل:

إن أهم ما يمكن استخلاصه من هذا الفصل هو أن هذه العلاقات تحمل عناصر للصراع بقدر ما تحمل عناصر للتعاون، وأن كل طرف من أطراف هذه العلاقة سيحاول توجيه هذه العلاقة نحو ما يحقق له أقصى مصالح ممكنة في ظل عناصر القوة المتاحة له وقدرته على تعبئتها وتوظيفها، آخذا في الاعتبار جوانب الضعف التي يعاني منها والتي يمكن أن يسعى الطرف الاخر إلى التعامل معها، وأيضا وتوظيفها لخدمة مصالحه وأهدافه.

أما النتيجة الثانية التي يمكن استخلاصها فتتلخص في أن كل طرف من أطراف هذه العلاقة بقدر ما لديه من عناصر للقوة لديه عناصر للضعف. فالصين بقدر ما حققت من تطور على مقياس القوة لديها جوانب ضعف عديدة. ويمكننا إبداء الملاحظة ذاتها بالنسبة إلى الولايات المتحدة.

ومن المعلوم أن العلاقات الصينيية الأميركية هي علاقات حذرة ، يسيطر عليها جو من التنافس المتبادل ، بحيث أن الولايات المتحدة سعت ولا تزال تسعى الى تحجيم المكانة الدولية للصين ، بينما يبدو أن الإستراتيجية المثلى لدى القيادة الصينية في المدى المنظور هي الإستمرار في إستراتيجية النفس الطويل ، إذ أن السياسة الصينية قائمة على إعتقاد راسخ عبّر عنه الرئيس الصيني زيمين بأن " القوى الغربية المعادية لم تتخل لحظة واحدة عن مؤامراتها لتغريب دولتنا وتقسيمها " ، وبالتالي فإن الهواجس الصينية تجاه الولايات المتحدة الأميركية بشكل خاص لها ما يبررها لوضع إستراتيجية مواجهة لها .

وإذا ما راقبنا تطورات المشهد العالمي بعد إنتهاء مرحلة الحرب الباردة ، نجد أن العالم قد شهد بعد انهيار الاتحاد السوفياتي، وزوال القطبية الثنائية، ظهور مراكز رأسمالية معولمة تشير الى انقسام العالم الى تكتلات اقتصادية. وهذا ما حدا بالصينيين إلى التقدم خطوات كبيرة باتجاه تعزيز وتطوير الموضوعات الفكرية التي بدأها دين هسياو بنغ والمتمثلة في تلوين الاشتراكية الماركسية بخصائص صينية. وتبدّى ذلك في التخلي عن بعض ثوابت التجربة الاشتراكية السوفياتية واستبدالها بمجموعة من الإجراءات الاقتصادية السياسية والإنفتاح الخارجي، المستند إلى علاقات إقليمية ودولية ثنائية متعددة بين الصين ودول العالم... وهكذا إنفتحت الصين على شبكة من العلاقات الدولية فكانت خطوات هامة على مستوى تعزيز علاقاتها الفاترة والحذرة لسنوات طويلة مع دول الإتحاد الأوروبي، وتفعيل الحضور الصيني في إفريقيا، وصولاً الى إعطاء افضل فرص الدفع نحو تطوير العلاقات الصينية مع دول اميركا الجنوبية واللاتينية، وهذا ما سنسعى الى تظهيره بدراسة واقع وتطور شبكة الصين في علاقاتها الدولية وذلك من خلال الفصل الرابع من القسم الأول من الأطروحة.

الفصل الرابع:

الصين في شبكة العلاقات الدولية.

كان لإنتهاء الحرب الباردة انعكاسات هامة على العلاقات الدولية، من أبرز معالمها التطور المعمّق والمتواصل للتعددية القطبية العالمية والعولمة الاقتصادية، الأمر الذي فرض على الدول النامية المهام والتحديات التاريخية الجديدة المتمثلة في تنمية الاقتصاد وتحقيق النهضة القومية الشاملة. بالنسبة إلى الصين، فتدرك كل الادراك أهمية الاصلاح والانفتاح كطريق لا بد منه لا سيما بعد أن عاشت عقداً ضائعاً في الثورة الثقافية الكبرى ذاقت فيه ما كفاها من مرارة الضعف والتخلف. أطلق الزعيم دنغ شياو بينغ عملية الاصلاح والانفتاح والاتخاذ من تنمية الاقتصاد كمحور أعمال الحزب والدولة، تمكن الشعب الصيني من تسجيل معدل نمو اقتصادي سريع على مدى السنوات المتتالية، وإيجاد نمط صيني فريد للتنمية يحظى بتقدير واسع في العالم، ويُنظر إليه باهتمام كبير من قبل الدول النامية ([1]).

وفي نفس الوقت، تم وضع الأركان الأساسية للدبلوماسية الصينية نحو جميع الإتجاهات وعلى كل الابعاد في ظل الظروف الجديدة، تماشياً مع ارتفاع مستوى انفتاح الصين لدى الخارج بوتيرة متسارعة. غير أن الدبلوماسية الصينية تلتزم بكل ثبات بإعطاء الأولوية القصوى لتطوير العلاقات مع كافة الدول النامية التي تُعتبر الصين أكبر عضو فيها أيضاً.

لقد شهد العالم بعد إنهيار ازدواجية خيار التطور الاجتماعي ظهور ما يمكن تسميته بالتشكيلة الرأسمالية المعولمة المنبثقة من سيادة علاقات الإنتاج الرأسمالية على الصعيد الكوني ، رغم تعايش تلك العلاقات مع أشكال الملكية العامة، والتعاونية في هذا البلد أو ذاك ([2]). واتخذت تلك السيادة في مرحلتها المعولمة أشكالاً متطورة تبدت بجملة من المتغيرات ، أبرزها تشكل ملامح التكتلات الاقتصادية القارية: النافتا، الاتحاد الأوربي. ومنها ظهور مراكز رأسمالية إقليمية جديدة ، كما في الصين والهند والنمور الآسيوية ، ممّا شكل نواة لظهور تكتل اقتصادي قاري آخر، ناهيك عن بوادر نهوض دول رأسمالية شرهة ذات أغلفة قومية كما في روسيا الاتحادية.

إن ظهور مراكز رأسمالية واعدة في آسيا بعد انتهاء الحرب الباردة، يؤشر الى انقسام العالم الى تكتلات اقتصادية قارية ، خاصة إذا أخذنا بعين الاعتبار أن القوة الصينية الناهضة تطرح على المراكز الرأسمالية الإقليمية الآسيوية(اليابان، وكوريا الجنوبية، وماليزيا، وسنغافورة إضافة الى تايوان) مبادئ التعاون والشراكة المتسمة بتوازن المصالح، وما يعنيه ذلك من إمكانية نمّو وتطور تكتل اقتصادي آسيوي

---

[1]- راجع مقالة : د. عبد العظيم محمود حنفي ، تحت عنوان: "الصين والأبعاد الإستراتيجية لعلاقاتها مع أفريقيا"، بتاريخ ٢٠١٠/٠٦/٠٩ ، في موقع تواصل اون لاين الالكتروني على شبكة الإنترنت:

http://tawasolonline.net/ArticleDetails.aspx?NewsLanguageId=1477

[2]- راجع مقالة لطفي حاتم تحت عنوان: "النهضة الصينية وأثرها على تطور السياسة الدولية"، المنشورة تحت رقم د: ٩٧٦، ضمن محور: اللعولمة وتطورات العالم المعاصر، بتاريخ ٢٠٠٤/١٠/٠٤، في موقع "الحوار المتمدّن" الإلكتروني على شبكة الإنترنت:

http://www.ahewar.org/debat/show.art.as?aid=24398

كبير مستنداً الى امكاناته البشرية التكنولوجية وسعة أسواقه الإقليمية من جهة، والى تدخل فاعل للدولة الوطنية في الحياة الاقتصادية من جهة أخرى ([1]).

ومن الجدير ذكره أنّه بدأت مسارات طريق الحرير التجارية منذ القرن الخامس قبل الميلاد، وهي عبارة عن شبكة من الطرق الفرعية التي تصب في طريقين كبيرين، أحدهما شمالي (صيفي) والآخر شتوي كانوا يسلكونه في فصل الشتاء. فكانت القوافل المتجهة من الشرق إلى الغرب، تمر في طريقها ببلدان ما لبثت أن ازدهرت مع ازدهار هذا الطريق التجاري الأكثر شهرة في العالم القديم. ولم يقتصر تأثير طريق الحرير على التجارة فقط بل أصبح معبراً ثقافياً واجتماعياً ذا أثر عميق في المناطق التي يمر بها. وانتقلت عبره (الديانات) فعرف العالم البوذية ،وعرفت آسيا الإسلام. وانتقل عبره (الورق)، فحدثت طفرة كبرى في تراث الإنسانية، وغير ذلك الكثير من الأنشطة الاجتماعية والعلمية والاقتصادية.

لقد كان طريق الحرير مثالاً واضحاً يعبر عن طبيعة العلاقات الصينية الدولية فى العالم القديم. ومن دراسة تاريخ طريق الحرير يمكن أن نخرج بسِمات العلاقات الصينية الدولية التي تشمل:

١- المصالح المتبادلة: فقد إعتمد الصينيون على أنفسهم فى تطوير صناعة الحرير حتى أصبح التجار يأتون من كل مكان بعيد إلى الصين للتجارة وتبادل الحرير بالسلع الأخرى ، وهذا مثال واضح على التبادل الاقتصادى القائم على المنافع المتبادلة. وبالإضافة الى ذلك فإن طريق الحرير لم يعمل على تقدم الصين فقط ، بل كان كذلك سبباً فى ازدهار العديد من الدول التى كان يمر بها.

٢- الاحترام المتبادل: فقد احترم الصينيون حرية العبادات سمحوا للتجار العرب والفرس بنشر الدين الإسلامى فى الصين.

٣- التعاون البناء: فلم يبخل الصينيون على العالم بنشر العلم، حيث انتقلت صناعة الورق من الصين إلى جميع أنحاء العالم. فأشرق بذلك نور التبادلات العلمية والثقافية بين الأمم الواقعة على طريق الحرير. فالصينيون يؤمنون بفكرة تبادل المساعدة و"الخصوصية والسلام الدائم". ونلاحظ أيضاً أن العلاقات الصينية الدولية كانت تتمسك بالسلام دائماً، فمع أن الجيش الصينى كان قوياً ومتقدماً إلا أنه كان يعمل فقط على تأمين مسالك طريق الحرير والدفاع عن الصين، ولم يذكر لنا التاريخ أن الصين احتلت أية دولة فى ذلك الزمان.

لم تختلف العلاقات الصينية الدولية الحديثة عن الفكر الذى كانت تنتهجة فى عصر طريق الحرير، فقد حلت السلع والمنتجات الصينية محل الحرير. ولا تزال السِمات الأساسية المميزة للعلاقات الصينية الدولية موجودة حتى التاريخ المعاصر، فلا تزال الصين تسعى للتبادل التجاري على أساس

---

[1]- راجع مقالة تامر الرشداني، تحت عنوان: "تبادل المساعدة إحدى أهم خصائص العلاقات الدولية الصينية قديماً وحديثاً"، المنشورة بتاريخ ٢٠١١/٠٥/١١ في موقع "شبكة الصين" الإلكتروني على شبكة الإنترنت:

http://arabic.china.org.cn/china-arab/txt/2011-05/11/content_22540664.htm

المصالح المتبادلة. ويظهر هذا فى تبادل السلع مع النفط، وأيضاً في استثمار الصين لأموالها فى مشاريع عملاقة فى الدول النامية التى تعاني من مشاكل اقتصادية ([1]).

****

المبحث الأول: المـلامح العامة للسياسة الخارجية الصينية وتفاعلاتها المستقبلية

أصبحت الصين بفضل التنامي المستمر لمكانتها على الساحة الدولية، من الدول الرئيسية المميزة لفترة ما بعد نهاية القطبية الثنائية.فما هي أبرز معالم المتغيرات التي طرأت على سياسة الصين الخارجية؟ وهل كان للعامل الإقتصادي الدور الأساس في الحراك الصيني الخارجي، والحضور المتصاعد على المسرح الدولي ؟

فالصين ، بمعدلات نموها ، وهي الأعلى من نوعها في العالم ، ووزنها الاستراتيجي على المستوى الاقليمي والدولي، ومؤسستها العسكرية المتجهة نحو التحديث، وكثافتها السكانية العالية، وإرثها الحضاري والتاريخي والثقافي الكبير، أصبحت محل اهتمام مختلف مؤسسات الفكر والمعاهد الاكاديمية المتخصصة في جميع أنحاء العالم، وذلك لمحاولة معرفة السر الكامن وراء الصعود الصيني المتميز، ولاستشراف مستقبل هذه القوة الصاعدة، ذات الطموحات الاقليمية والعالمية وكيفية مواجهتها لكل المشاكل المطروحة دولياً.

إن الاشكالية المطروحة في السياسة الخارجية للصين يمكن إستشرافها من خلال معرفة توجهات أية قوة صاعدة عبر تتبع مسار سياستها الخارجية. لذلك ينبغي لنا تناول عملية صنع القرار في السياسة الخارجية الصينية.

وبما أن الصينُ تعدّ من القوى الكبرى التي لها مجال التأثير والتحرك كبير،وبما أنه لهذا النوع من القوى استمرارية في السياسة الخارجية، فان الاشكالية التي يتم معالجتها تدور حول حدود الاستمرارية في سياسة الصين الخارجية، وهي الاشكالية التي يمكن ضبطها من خلال السؤال عن مدى الاستمرارية والتغير في سياسة الصين الخارجية؟. وينطوي طرح هذا السؤال على طرح التساؤلات التالية: كيف يصنع القرار في الصين؟ و ما هي آثار المتغيرات البيئية ؟ وماهي المحددات الرئيسية لسياسة الصين الخارجية؟ وكيف تؤثر عناصر قوة الصين في طبيعة توجهات سياستها الخارجية؟ وكيف يمكن إدراك مجالات الاستمرار ومجالات التقطع في سياسة الصين الخارجية؟ إلى أي مدى أثرت عملية تناوب القيادات الصينية المختلفة في طبيعة السياسة الصينية الخارجية المتبعة؟

ينطلق تحليل الاشكالية المطروحة من فرضية أساسية قائمة على افتراض أن القوى الكبرى تمتاز بانتهاج سياسات خارجية تتصف بالاستمرارية ([2])، فصار لزاماً دراسة تأثير كل من البيئة الداخلية

---

[1]- تامر الرشداني، الصين والعولمة ، مرجع سابق، صفحة ١٤

[2] – للمزيد راجع :"حول توجهات الصين الخارجية "، موسوعة العلوم السياسية ، جامعة الكويت ، ١٩٩٣– ١٩٩٤، ص٤٩١

والخارجية والسيكولوجية في عملية اتخاذ القرار في الصين.لقد حاولنا في مقدمة البحث أن نسلط الضوء على تاثير الأبعاد الثقافية والقومية في صناعة القرار في سياسة الصين ببعديها الداخلي والخارجي. وعليه فقد رأينا أنه من الواجب، تتبع مدى الاستمرارية في سياسة الصين الخارجية.

ونظرا لتشعب وتداخل مختلف المتغيرات والعوامل المؤثرة في توجهات السياسة الصينية، فقد ارتأينا دراسة مجال الاستمرارية أو التغير في سياسة الصين الخارجية بأخذ متغير تفسيري، وتتبع دوره في مختلف الفترات التي مر بها النهج السياسي الصيني الخارجي. فالمتغير الاقتصادي، والمتغير الجيوبوليتيكي، كمتغيرين تفسيريين، يبينان مدى التغير أو الاستمرارية في سياسة الصين الخارجية.وسنبيّن أهمية هذين المتغيرين كعاملين محددين في سياسة الصين الخارجية.

وسيتم التوصل إلى معرفة طبيعة التغيرات التي تعرفها السياسة الخارجية الصينية من خلال الاستعانة بنموذج التغير في السياسة الخارجية للدول ، الذي وضعه " تشارلز هرمان"، و قسمها إلى أربعة مستويات:

١- التغير التكيّفي: و يقصد به التغير في مستوى الاهتمام بقضية معينة، مع استمرار الاهداف و الوسائل.
٢- التغير البرنامجي: ويتميز بتغير في الادوات. ومن ذلك تحقيق الاهداف عن طريق التفاوض، و ليس عن طريق القوة العسكرية، مع استمرار الاهداف ذاتها.
٣- التغير في الاهداف: و يشير إلى تغير الاهداف ذاتها، و ليس مجرد التغير في الادوات.
٤- التغير في توجهات السياسة الخارجية: أي تغير التوجه العام، و هو أكثر أشكال التغير تطرفا ([1]).

أولاً- محدّدات الصين الخارجية

هناك محددات جغرافية وبشرية، ومحددات إقتصادية وعسكرية ، ومحددات مجتمعية وثقافية.

١ - المحددات الجغرافية و البشرية

يلعب العامل الجغرافي دوراً هاماً في تحديد التوجهات العامة للسياسة الخارجية لاية دولة. وهو الامر الذي أكدته دراسات "ماكيندر" و "مارشال ماكلوهان". ولذلك فمن المهم تبييان أهم معالم المجال الجغرافي الصيني. فالصين تتربع على مساحة ٩,٥٧٢,٦٧٨ كم٢، و تعد ثالث أكبر دول العالم مساحة بعد كل من روسيا وكندا.

وتقع الصين بين دائرتي عرض ١٨° و ٥٤°، و بين خطي طول ٧٤° و ١٣٥°، وهي بذلك تعد حقا دولة قارة. و تتميز بموقع ذي أهمية إستراتيجية في منطقة شرق آسيا، إذ تجاور ١٤ دولة منها: روسيا، والهند، وباكستان، وفيتنام، وكوريا الشمالية...الخ. و للصين عمق استراتيجي كبير، وهو عامل مهم في تدعيم وزن الدولة الاستراتيجي الدفاعي خصوصا،لاسيما في حالة التعرض لهجوم نووي، إذ يبلغ أقصى اتساع لها من الشمال إلى الجنوب ٤٠٢٣ كم، ومن الشرق إلى الغرب ٦٤٦٨ كم.

[1] – لتفاصيل أكثر حول هذا النموذج ، راجع د. محمد السيد سليم. تحليل السياسة الخارجية، القاهرة ، دار العلوم العربية ، القاهرة ١٩٩٣، ص٥٦

وتشرف الصين على طرق هامة للمواصلات والتجارة في العالم ، سواء البريّة منها كطريق الحرير(silk road)، أو البحرية ، بإطلالها على المحيط الهادي، و بحر الصين الجنوبي، وبحر الصين الشرقي، و البحر الاصفر، و مضيق فرموزا ([1]). ونظرا للامتداد الجغرافي للصين يمكن تفسير السبب في تنوع المناخ، وتنوع الاقاليم ، وتعدد الثروات الطبيعية، مما يؤثر إيجابا في الاقتصاد الصيني.

٢- المحددات الاقتصادية والعسكرية

يُعدّ الاقتصاد الصيني من الاقتصاديات الصاعدة و الواعدة، بفضل السوق الاستهلاكية الواسعة التي تشمل ما يفوق المليار مستهلك، خاصة بعد الاصلاحات الاقتصادية المتبعة منذ العام ١٩٧٩، والخروج من الاقتصاد الموجه إلى "اقتصاد السوق الاشتراكي" الذي يزاوج بين القطاع العام و القطاع الخاص، وهو ما يُعرف في الصين "بسياسة المشي على ساقين"، و التدرج في إدخال الاصلاحات الاقتصادية تمشياً مع الحكمة الصينية القائلة : عبور النهر عن طريق تلمس مواقع الاحجار بالقدمين".

وتمّ تطور الاقتصاد الصيني على مرحلتين، الاولى هي مرحلة ما قبل الاصلاح، التي بدأت مع إستقلال جمهورية الصين الشعبية عام ١٩٤٩، حيث تبنت الصين النموذج الستاليني، ثم تحول بعد ذلك إلى نظام التخطيط المركزي، ومنه إلى نظام الخطط الخماسية، مع التأكيد على تنمية الصناعات الثقيلة، ثم إلى نموذج التعبئة الجماهيرية بالاستخدام المكثف للقوى العاملة، ومنه إلى التركيز على الكفاية الانتاجية والاعتماد على الذات مع إدارة مركزية للصناعات.

وقد حقق الاقتصاد الصيني معدلات نموّ معقولة خلال هذه الفترة، ولكنها لا تقارن بما حقق بعد إتباع الاصلاح الاقتصادي الشامل في عهد " دنغ كسياو بنغ "([2])، حيث تراوحت نسبة النمو ، في الفترة الممتدة من ١٩٧٨ الى ١٩٩٨ ، بين ٩% و١٣%، و بلغت قيمة الصادرات الصينية عام ١٩٩٧ حوالى ١٨٣ مليار دولار، بالإضافة الى نمو قدر بـ ٢٠,٦%، في حين لم تتعد نسبة نمو الواردات في نفس السنة ٢,٥ % ([3]).

وقد أصبحت الصين من أكبر الاسواق المغرية للاستثمار الاجنبي، فقداستقطبت في الفترة الممتدة ما بين(١٩٩٣- ١٩٩٦) ١٢,٥ % من إجمالي تدفق الاستثمارات الاجنبية في العالم ([4]). ولكن هذا لا يمنع معاناة الاقتصاد الصيني من عدة مشاكل منها، التنمية غير المتوازنة بين المناطق الشرقية الساحلية و المناطق الداخلية وخاصة الغربية منها، و مشكلة الطاقة التي أصبح الطلب عليها

---

[1]- للمزيد راجع : الصين والطموح نحو العالمية ، الموسوعة العربية العالمية، الطبعة الثانية، الجزء رقم ١٥، مؤسسة أعمال الموسوعة للنشر والتوزيع، الرياض، سنة ١٩٩٩، ص ٢٦٥-٢٦٦.

[2]- راجع :نجلاء الرفاعي البيومي، "الصـين"، نقلاً عن محمد السيد سليم ونيفين مسعد، العلاقة بين الديمقراطية والتنمية في آسيا، مركز الدراسات الآسياوية، جامعة القاهرة، سنة ١٩٩٧، ص ١٣٦.

[3] - محمود عبد الفضيل. العرب و التجربة الآسيوية: الدروس المستفادة. مركز دراسات ا لوحدة العربية،، بيروت، الطبعة الأولى، ١٩٩٩، ص ١١٣- ١١٤.

[4]- Arthur A nderssen. International investment toward the year 2002. New York: United Nations publications. 1998. p. 107.

شديدا في الصين بالتوازي مع التوسع السريع للاقتصاد الصيني، الذي يعتبر حاليا ثالث أكبر اقتصاد عالمي مستهلك للطاقة بعد الاقتصاد الامريكي والياباني.

وبالنسبة الى المحددات العسكرية: فإن المؤسسة العسكرية الصينية تعدّ من أكبر المؤسسات العسكرية في العالم، بفضل ما تتميز به من تفوق عددي ، و من حيث التسلح (سواء الاستراتيجي أو التقليدي) و كذا التقنية و الكفاءة التكنولوجية. فمن ناحية القدرات النووية، نجد أن الصين ، التي دخلت النادي النووي عام ١٩٦٤، تعد اليوم أكبر قوة عسكرية في آسيا، و أنها الدولة الوحيدة التي قامت بنشر أسلحة نووية، وتتمتع بقوة نووية بإمكانها أن تكون الرادع للولايات المتحدة الامريكية([١]).

ويعّد الخيار النووي الصيني إنعكاسا لاعتزاز الصينيين بأنفسهم، و بأمجاد المملكة الوسطى(مركز العالم). و بفضل الاسلحة النووية تحاول الصين ، على حد تعبير"بيار بيرنيه" (pierre pierniech)، الانتقام من الاهانة التي لحقت بها عندما التقت بالغرب، و كسر احتكار القوتين العظميين آنذاك للقوة النووية ([٢]).

وتتبع الصين برنامجا لتحديث قوتها كلفها ٢٤ مليار دولار في الفترة الممتدة بين عام ١٩٨٨-١٩٩٥([٣]). ورغم أن التقديرات الغربية ترى أن الترسانة النووية الصينية لا تزيد نسبتها عن ١٠/١ من الترسانة الامريكية أو الروسية، إلا أن ذلك لا يقلل من أهميتها، فهي تعدّ ثالث أكبر مركب نووي في العالم، و تمتلك حسب تقديرات احتمالية حوالى ٣٠٠ رأس نووي و ٢٤٠٠ قنبلة نووية.

وبحوزة الصين أيضا "نظم إطلاق" (Delivery systems)، متطورة و عالية الدقة، خاصة الصواريخ الباليستية العابرة للقارات مثل (DF-4) الذي يصل مداه إلى ٧ آلاف كم، و صاروخ (DF-5) القادر على حمل رؤوس نووية متعددة، و هي صواريخ متحركة يمكن تحريكها حول مساحة الصين، و بالتالي إصابة أهداف في دول كاليابان و روسيا و الهند، بالاضافة إلى الصواريخ متوسطة المدى مثل: (دونج فانج ١٥ و ٢١)، و صواريخ (Julang 1) و (Julang 2)، وكذلك القاذفات الاستريتيجية (H-6)، و الغواصات النووية الحاملة للصواريخ النووية ([٤]).

٣- المحددات المجتمعية والثقافية

المحددات المجتمعية و الثقافية: يقصد بالمحددات المجتمعية و الثقافية، العناصر المتعلقة بالجانب الاجتماعي من تركيبة عرقية، و درجة التماسك الاجتماعي وقيم المجتمع السائدة، أما الجانب الثقافي

[١] - راجع دراسة عبد العزيز حمدي عبد العزيز، " قوة الصين النووية و وزنها الاستراتيجي في آسيا".في مجلة السياسة الدولية، عدد ١٤٥، تموز ٢٠٠١، ص ٨١.

[٢] - راجع دراسة جعفر كرار احمد، "الصين بعد دنج شياو بنغ "في مجلة لسياسة الدولية، (مرجع سابق)العدد ١٢٨،نيسان -إبريل ١٩٩٧، ص ١٨-١٩

[3]- Isabelle Cordonnier. "L'inde et la chine: la révalité de deux titans". Revue: Défense Nationale.,octobre 1997, p. 128.

[٤] - عبد العزيز حمدي عبد العزيز، مرجع سابق، ص ص ٧٩-٨٠.

فهو تعبير عن الانماط الثقافية المنتشرة في المجتمع التي تشكل هيكله القيمي و معتقداته المحددة لتوجهاته الحضارية و القيمية ([1]).

ويتشكل المجتمع الصيني من ٥٦ قومية مختلفة، أكبرها قومية "الهان" (Hans) التي تمثل ٩٣% أي الاغلبية بينما تتوزع الـ ٧% المتبقية على جماعات إثنية مختلفة "كالتبتيين" و "المانشوس" و "اليوغروس"، و "الويغور"، إضافة إلى جماعة "زونغ"، و هذا ما جعل الصين تتميز بنزاعات إقليمية و تناقضات ثقافية([2]).

يعتبر "الهان" المجموعة الاثنية الاكثر أهمية ، و يرتبط تاريخها بشكل كبير بتاريخ الصين، فهي ظهرت فيما يعرف اليوم بشمال الصين ، منذ أكثر من ٤٠٠٠ سنة. ويتميز "الهان" بثقافة وحضارة مشتركة، و يشكلون حاليا الاغلبية في ٢٨ مقاطعة من بين الـ ٣٠ مقاطعة الموجودة في الصين ، باستثناء إقليمي" كسين جيانغ" و "التبت".وقد بلغ تعداد أعضاء جماعة"زوانغ"، مثلا ١٥,٨، مليون نسمة، وتعداد "الويغور" ٧,٢ مليون نسمة، و التبتيين حوالى٦ مليون نسمة. ولهذا تدعى الصين بـ " الجمهورية الاشتراكية الموحدة ومتعددة القوميات".

لكن النزاعات والتناقضات فيها لم تظهر بالحدة المسجّلة في دول أخرى كالاتحاد السوفياتي، ويوغسلافيا سابقا، وهما الدولتان اللتان تفككتا نتيجة الاختلافات العرقية أساساً، ويرجع السبب في ذلك إلى التماسك التاريخي الذي يميز المجتمع الصيني، المعتز بهويته وقوميته، رغم ظهور مطالب انفصالية في مناطق محدودة مثل "التبت" وإقليم "كسين جيانغ" ذي الاغلبية المسلمة الواقع غرب لبلاد([3]). وعلى ذكر العامل الديني فأغلبية الصينيين يدينون بالكونفوشيوسية، مع وجود أقليات مسلمة ومسيحية وهندوسية.

لقد تمازجت الاعراق المختلفة المشكلة للصين عبر التاريخ في كيان حضاري واحد، تمثله مملكة الوسط الكبرى التي حكمت قارة آسيا طيلة قرون، أي كان الصينيون يعتبرون حضارتهم "مركز العالم" وأنهم أصحاب أعرق حضارة في التاريخ ([4]) قدمت للعالم خدمات جليلة و اختراعات لا تزال آثارها باقية إلى اليوم. و لعل هذا الزخم الحضاري من العوامل التي تقف وراء طبيعة المواقف الصينية، وطموحاتها للعب دور عالمي يتماشى مع موروثها الثقافي والحضاري العريق.

ثانياً- تأثير المتغيرات البيئية على عملية صنع القرار في الصين

ماهو تأثير البيئة الداخلية ؟ وما هو أثر البيئة السيكولوجية في صناعة القرار؟

---

[1] - لا بد من الإشارة هنا الى أن فكرة النموذج الصيني هذه تراود المسؤولين الصينين باستمرار(ولعل في ذلك مؤشرا الى النزعة القومية)، فقد تحدث ماو عام ١٩٥٦عما أسماه" الطريق الصيني للإشتراكية"

[2] - دانييل بورشتاين، أرنيه دي كيزا. "**التنين الأكبر: الصين في القرن الحادي و العشرين**". ترجمة شوقي جلال، سلسلة عالم المعرفة، رقم ٢٧١، المجلس الوطني للثقافة و الفنون و الآداب، الكويت،٢٠٠١. ص ٢٦٤.

[3] - تشير المراجع المختلفة الى حدوث خمس محاولات إنفصالية في عدد من ألأقاليم التي يسكنها المسلمون خلا ل الفترة ١٨٥٦-١٩٦٥، ولكنها فشلت جميعها بسبب التناحر الداخلي أحيانا ، وبسبب تدخل قوى أخرى احيانا.

[4] - كاظم هاشم نعمة، سياسة الكتل في آسيا. أكاديمية الدراسات العليا و البحوث الاقتصادية، طرابلس، ١٩٩٧. ص ٤٧.

١- **تأثير البيئة الداخلية**

هناك ، نظرا للمعطيات المذكورة في الفصل الاول ، متغيرات داخلية تمثل مختلف المتغيرات المؤثرة في البيئة الداخلية لصانعي القرار في الصين، ومنهامستوى القوة وامكانات على التوجه التي تتخذها السياسة الصينية الخارجية، من حيث الاهداف والمخرجات، بما يتناسب مع إدراك القادة الصينيين لمكانة بلادهم وللدور الذي يمكن أن تلعبه الصين في العلاقات الدولية.

وفي ضوء تلك المتغيرات تبلورت توجهات و أهداف السياسة الخارجية الصينية، وحسب الدوائر الرسمية الصينية فإن توجهات السياسة الصينية تتجلى من خلال جملة من المبادئ ، وهي (١):

أ- تهدف السياسة الخارجية الصينية للحفاظ على الامن و السلم الدوليين، و خلق بيئة أمنية آمنة، و تسعى لتطوير علاقاتها مع كل الدول بناء على خمسة مبادئ:

(١)- الاحترام المتبادل للسيادة و وحدة الاراضي.

(٢)- عدم الاعتداء.

(٣)- عدم التدخل في الشؤون الداخلية .

(٤)- التعايش السلمي.

(٥)- المساواة الدولية.

ب- تقوية التضامن مع الدول النامية، و تقوية علاقات الصداقة و حسن الجوار مع الدول المجاورة المشكلة لحجر الزاوية في سياسة الصين الخارجية.

ج- سعي الصين لاستقرار العلاقات الدولية، و وضع نظام عالمي سياسي و اقتصادي جديد,

د- تكريس العدالة الدولية، فلا تدخر الصين جهدا في الحفاظ على السلم العالمي، وتسوية النزاعات الدولية.

وقد حددت الوثيقة التي وضعها الرئيس الصيني الاسبق" جيانغ زيمين" المبادئ الرئيسية لسياسة الصين الخارجية في عالم متحول من خلال (٢):

أ- مراقبة الوضع الدولي بثبات و رزانة.

ب- التشبث بالموقع الدولي للصين و هو ما يتضح من التركيز على فكرة السيادة وإصرار الصين على تعريف المصالح القومية أنها داخل الحدود.

ج- هدوء رد الفعل.

د- إخفاء القدرات المتوافرة.

هـ- كسب الوقت

---

[1]-«Les principes de la politique étrangère de la chine» sur la page web :
«http://french.cri.cn/chinaabc/chapter4/chapter40201.htm»

[٢] - وليد عبد الحي و آخرون. آفاق التحولات الدولية المعاصرة. دار الشروق للنشر و التوزيع، عمان، ٢٠٠٢، ص ٣٠.

فمتغيرات البيئة الداخلية الصينية تتحكم إلى حد كبير في صنع القرار في الصين، وهذاالقرار يعمل وفقا لجملة من الاهداف الرئيسية ([1]):

أ- الهدف الاول: تدعيم التنمية الاقتصادية والتحديث، فمنذ تبنيّ برنامج الاصلاح الاقتصادي، بدأت الصين في التأكيد على أن التنمية هدف رئيسي للسياسة الخارجية. وحاليا وأعطت الصين حاليا الاولوية لهدا الهدف ، وهو ما سيتضح أكثر من خلال الفصل القادم.

ب-الهدف الثاني: هو النماء العسكري للمحافظة على السيادة و الاستقلال. وجعلت القوة الاقتصادية من الممكن تحديث المؤسسة العسكرية. وقد تم الاسراع في هذه العملية نتيجة للنزاعات الاقليمية.

ج- الهدف الثالث: تدعيم وضعها القومي بتحسين علاقاتها الخارجية، فقد حاولت الصين إحداث تقارب مع مختلف الدول. و تجسد ذلك في علاقاتها مع الدول الاوروبية و الشرق أوسطية.

د- الهدف الرابع :انتهاج سياسة الباب المفتوح، حتى تبرز الصين على أنها لاعب هام في الاسواق العالمية. وهذا ما تجلى في زيادة المبادلات التجارية الصينية، و تدفق الاستثمارات الخارجية.

٢- تأثير البيئة الخارجية

تتمثل المتغيرات الخارجية في المعطيات المميزة للجوار الاقليمي الصيني، وتحولات النظام الدولي. فعلى المستوى الاقليمي تؤثر جملة من التحولات في عملية صنع القرار، ومنها طبيعة علاقات الصين مع دول مؤثرة، و قضايا مهمة.

ففيما يخص قضية انتشار الاسلحة النووية في العالم، فإن ذلك أثرّ كثيرا في توجهات السياسة الخارجية الصينية. فمع ازدياد حدة الازمة النووية المتعلق بكوريا الشمالية خلال السنوات الأخيرة التي خلت اتجهت الانظار نحو أعدائها في أمريكا و"بيونج يانج" ، كان دور بكين كطرف ثالث يحظى باهتمام غير كبير ، رغم أنه على مستوى عالٍ من الاهمية.

وبعد مرور فترة طويلة من الصمت الذي التزمته الصين ، تدخلت بجرأة شديدة في النزاع عن طريق تعطيلها لشحنات البترول إلى كوريا الشمالية ، وإرسالها مبعوثين رفيعي المستوى إلى بيونج يانج بالاضافة إلى تحويل قواتها إلى الحدود الصينية الكورية ، وتنظيمها لسلسلة من المباحثات الثلاثية في بكين. ومنذ ذلك الوقت لم تتوقف الصين عن ممارستها الضغط ، فقامت خلال الصيف الماضي باحتجاز سفينة ملاحية لكوريا الشمالية نتيجة لبعض الخلافات التجارية بينهما ، تلاه العديد من الزيارات التي قام بها نائب وزير الخارجية الصينية ديابينجو الى "واشنطن" و"بيونج يانج" في محاولة منه التأكيد لمباشرة سلسلة جديدة من المباحثات.

وبصفة عامة فإن تلك المبادرات تسير في اتجاه مناف تماماً لتيار السلبية وعدم تحمل أعباء المسؤولية الذي كانت تتبعه الصين تجاه القضية النووية الكورية منذ عقد مضى، بالاضافة إلى أن تلك

[1] - محمد السيد سليم، آسيا والتحولات العالمية، مركز الدراسات الآسياوية، القاهرة، ١٩٩٨، ص ١٣٠.

المبادرات أيضاً تعد طفرة تحول هائلة في حد ذاتها ،وذلك باعتبار الصين لاعباً له دور فعال في ميدان الصراع الدولي في الوقت الراهن. ففي خلال السنوات الاخيرة بدأت الصين تتخذ خطوات توصف بأنها أقل مواجهة وأكثرثقة بالنفس . ولكنها في بعض الاحيان تبدو أكثر حضورا وتفاعلا إزاء الشؤون الاقليمية والعالمية ([1]).

وعلى العكس مما كان معروفاً خلال العقد الماضي فإن الصين ، باعتبارها أكبر دول العالم سكاناً ، تقوم الان بتطبيق نظام دولي جديد، يستند الى كوكبة كبيرة من المؤسسات والمبادئ والمعايير الدولية الراهنة من أجل تعزيز مصالحها الدولية ، بل إنها سعت من أجل إضافة بعض الملامح التطويرية لهذا النظام، ولكن بصورة محدودة.

ونظراً للتحول الحاصل في العلاقات الدولية، بسبب زيادة عوامل الاعتماد المتبادل، وأهمية توسيع العلاقات والانضمام للتكتلات العالمية، فقد سعت الصين لمواكبة التغير. ومن أكثر شواهد التغير وضوحاً منذ منتصف التسعينات من القرن الماضي هو ما قامت به الصين من زيادة حجم علاقاتها الثنائية، إلى جانب انضمامها إلى العديد من الاتفاقيات التجارية والامنية وتعميق إسهاماتها في المنظمات القيادية متعددة الجوانب، من خلال انضمامها للمنظمة العالمية للتجارة، وتأسيس (منظمة شنغهاي)، و(منظمة آسيان)، و(منظمة التعاون للمحيط الهادي (آبك)، وتنظيمها ل(منتدى الصين – إفريقيا). بالاضافة إلى تقديمها يد العون في توجيه القضايا الامنية الدولية.

ونتيجة لهذه التطورات أصبحت سياساتها الخارجية في صنع القرار أقل من الناحية الفردية وأكثر من الناحية المؤسسية عن ذي قبل، كما أصبح الدبلوماسيون الصينيون أكثرقدرة على التعبير عن أهدافهم.

وبصورة أشمل، فقد اختلفت التصورات الخاصة بقوانين السياسة الخارجية، فبدلا من اعتبار الصين ضمن الدول النامية المقهورة في ظل ولاية كل من" ماوتسي تنغ" و "دينج شياو بنغ" أصبحت إحدى القوى العظمى الصاعدة ذات المصالح المتعددة.وهذه التحولات وضرورة التكيف معها جعلت صنع القرار في الصين يتصف بمرونة أكثر، ويتحول إلى دوائر مؤسساتية أكثر فأكثر ([2]).

٣- البيئة السيكولوجية وأثرها على صناعة القرار

[1] – راجع مقالة شيماء عاطف الحلواني، تحت عنوان: "دبلوماسية الصين الجديدة"، قراءات استراتيجية، المجلد الثامن، العدد الخامس، إصدار أيار ٢٠٠٥، نقلاً عن الموقع الإلكتروني لمركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية على شبكة الإنترنت:
http://www.ahram.org.eg/ecpss/ahram/

[2] – راجع مقالة فايز فرحات، تحت عنوان "الدور المتصاعد للصين في عالم السياسة – قراءات استراتيجية"، منشورة في الموقع الإلكتروني لمركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية منشورة على شبكة الإنترنت:
http://www.ahram.org.eg/acpss/ahram/2001/1/1/read52.htm

لقد ساهمت كاريزما مختلف القيادات الصينية المتعاقبة على الحكم، وتداولها السلمي على الحكم ، في تطوير أساليب و آليات صنع القرار في الصين. فالفلسفة أو الذهنية الصينية فريدة من نوعها، فعندما تقدمت السن بـ" ماو تسيتونغ" ترك الكثير من الامور للقائد الصيني المتواضع و الكفؤ "شوان لاى"، ولم يمانع في إعادة الاعتبار للقائد "دنج هسياو بنغ". و عندما بلغ الكبر بهذا الاخير اكتفى بمنصب شرفي كرئيس للجنة العليا للرياضة، و لكنه كان بمثابة الاب الروحي للقيادات الجديدة.

وعندما واجه "جيانغ زيمين "نفس الوضع، اكتفى بالاحتفاظ برئاسة اللجنة العسكرية المركزية، وترك القيادات الجديدة تضطلع بدور قيادة الصين و إدارتها في القرن الحادي والعشرين.

وبالنسبة للقيادة الجديدة فقد جرى إعدادها مسبقا للعب أدوار مستقبلية، فتولى "هو جنتاو" منصب نائب الرئيس لمدة خمس سنوات، و ذلك بعد أن تم ترفيعه من العمل العسكري والحزبي، وحدث الشيء ذاته بالنسبة لرئيس مجلس الدولة "ون جياباو"، الذي كان بدوره نائبا لرئيس الوزراء على مدى خمس سنوات.

وهنا تتجلى العبقرية الصينية ، فقائدا المسيرة الجديدة متمرسان بالحكم والادارة والجانب العسكري. وعندما سئل "جيانغ زيمين" عن مستقبل الصين قال إنه يحس بالاطمئنان لانه يعرف شاباً مثل "هو جنتاو" هو نائب الرئيس، وأن مقاليد أمور الصين بين يديه. وبذلك عبّر "جيانغ" عن الحكمة البالغة التي تراكمت عبر السنين في حضارة عريقة و ديناميكية ([1]).

وقد تعاقب تطور مؤسسات صنع القرار في الصين مع تعاقب مختلف القيادات، ففي عهد ماو كان يتم أخذ معظم قرارات السياسة الخارجية يتم اتخاذها بطريقة (عائلة كورليون) في قصة (God Father)، فكان "ماو" بمثابة "الاب الاله". ثم جاء بعد ذلك حكم "دينج" ليفتح آفاقاً جديدة لتوثيق روابط الصين بالمجتمع الدولي. ولكن ظلت القرارات النهائية تتصف بالمركزية الشديدة.

وعلى الرغم من ذلك فقد أصبحت عملية اتخاذ قرارات السياسة الخارجية تتميز الآن بالمؤسسية واللامركزية ، ولم تعد تعتمد بشكل كبير على الصفة الفردية لاحد القادة.

ومن محاور التغير في الصين إتاحة فرصة أكبر للدور الذي تلعبه هيئات الادارة الحكومية المتناظرة والمختصة بقضايا السياسة الرئيسية، والمعروفة باسم "المجموعات القيادية الصغيرة". كما قامت بكين فى أواخر عام ٢٠٠٠ بتأسيس "مجموعة قيادية جديدة للامن القومي".وتشكل هذه الهيئات الصورة العامة للنظام السياسي، ومن شأنها تقييد السلطة التي يستقل بها فرد أو حزب ([2]).

وعلى مستوى إغناء وتفعيل العمل السياسي وتطوير بنى الدولة السياسية ، عملت الصين أيضاً على تنويع مصادر التحليلات السياسية التي تصل إليها من داخل الحكومة أو من خارجها. فعلى سبيل المثال ، فإن القسم الجديد للتخطيط المتطور لسياسة وزارة الخارجية يلعب الان دوراً بارزاً كأحد مصادر

---

[1] – راجع دراسة محمد نعمان جلال، مقالة تحت عنوان: "تسليم الراية في القيادة الصينية: الدلالات والأبعاد"، في مجلة السياسة الدولية، العدد ١٥٢، أبريل ٢٠٠٣، ص ٢٨ – ٢٩.

[2] – شيماء عاطف الحلواني ، "دبلوماسية الصين الجديدة"، مرجع سابق، ص ٢٤

الفكر السياسي الداخلية، ومن ناحية أخرى بدأت الحكومة فى تعيين متخصصين من خارج الحكومة للاستعانة بهم كمستشارين للقضايا الفنية ، مثل تلك التي تتعلق بعدم انتشار الاسلحة المحظورة والدفاع الصاروخي. ويشارك عدد كبير من الدارسين والمحللين السياسيين الصينيين بصورة منتظمة فى مجموعات الدراسة الداخلية وكتابة التقارير، إلى جانب تصميم بعض المختصرات السياسية. فهؤلاء الدارسون والمحللون السياسيون يقومون بكثير من الدراسات والزيارات للخارج للالتقاء بنظرائهم من الخبراء الدوليين، بالاضافة إلى أنهم يلفتون أنظار الزعماء الصينيين إلى الاتجاهات الدولية السائدة ويطرحونها عليهم فى قالب من الخيارات السياسية.

وهناك أيضاً عامل آخر كانت له بصمة واضحة فى تطوير عملية صنع القرار فى السياسة الخارجية للصين ، وهو توسيع رقعة المناقشة العامة لتشمل الشؤون العالمية. فلم يكن هناك أية مناقشات مفتوحة تتناول المشكلات الحساسة مثل حظر الاسلحة أو الدفاع الصاروخي فى خلال السنوات العشر الماضية، أما فى الوقت الراهن فيستطيع النقاد أن يتناولوا كل تلك القضايا بالدراسة فى آرائهم ولقاءاتهم التليفزيونية إلى جانب مؤلفاتهم بغرض تفعيل وهيكلة الدبلوماسية الصينية.

وفى الوقت ذاته فقد بدأت فئة من الصينيين تضم مسؤولي الاعلام والمتحدثين الرسميين بإسم الحزب الشيوعى والصحف اليومية الشعبية تجرى مباحثات باستخدام أسلوب المائدة المستديرة وتستعين بالمحللينّ الجدد ، حتى إن بعض الصحف وخاصة "الهوانكى شيباو" (أوقات عالمية) و"النانفانج زومو" (نهاية الاسبوع الجنوبي) نشرت بعض الاراء المطالبة بإيجاد بدائل لسياسة الحزب الرسمي مثل تلك التي تتعلق بكوريا الشمالية ([1]).

أما عن الاسلوب الذي يتبعه الساسة فى تنفيذ الدبلوماسية الصينية المتطورة بشكل كبير، فقد تميز بالبراعة والفطنة، وهو ما أكدته نتائج التدريب الذي بدأته وزارة الخارجية منذ أكثر من عشرين عاماً مع بدء فترة الاصلاح ، فقد قضى الدبلوماسيون الصينيون وقتاً طويلا فى دراسة العالم الخارجي وهم من المتحدثين لغة أو أكثر من اللغات الاجنبية والحاصلين على درجات وشهادات علمية من جامعات أوروبا وأمريكا. كما عملت أيضاً على تعزيز فكرة تجنيد المؤهلات المتوسطة المحولة من الولايات الاخرى من أجل زيادة خبراتها فى شتى المجالات.

وصحب تلك التغييرات حملة صينية جديدة لتعميم وتعزيز السياسة الخارجية للدولة. ففي خلال العقود الماضية كانت المناظرات والتلخيصات يتم إحالتها إلى الصحف اليومية والتقارير الاخبارية والمطبوعات التي تصدرها وزارة الخارجية. ثم تغير الوضع مؤخراًعندما أدركت الصين أهمية طرح وجهة نظرها للعالم الخارجي، من أجل تحسين صورتها بين الدول. وطبقاً لذلك بدأت الصين فى منتصف التسعينات بإصدار الاوراق البيضاء الحكومية المتعلقة بالموضوعات الجدلية للسياسة الخارجية من أجل الدفاع عن آرائها.

ثالثاً– مدى الاستمرارية في سياسة الصين الخارجية:

[1]– راجع مقالة فايز فرحات، تحت عنوان "الدور المتصاعد للصين في عالم السياسة – قراءات استراتيجية"، مرجع سابق، ص ١٣.

ما هي أهمية المتغير الإقتصادي؟ والجيوبوليتيكي؟

١- أهمية المتغير الاقتصادي

يلعب المتغير الاقتصادي دورا هاما في سياسة الصين الخارجية، فقد لاحظنا أنه يعتبر من الاهداف الرئيسية في توجهاتها العامة. وفيما يلي رصد لتأثير المتغير الاقتصادي في علاقات الصين مع مختلف النقاط الحساسة من العالم.

أ- صراع المصالح الاقتصادية بين الصين و الولايات المتحدة الامريكية: أصبحت الاسواق الصينية تمثل فرصا حقيقية للاستثمار، وخاصة بعد عملية الانفتاح الاقتصادي. وتعّد الولايات المتحدة من أهم المستثمرين في السوق الصينية ، إذ يعد هذا العامل حيويا في تطور اقتصاد البلدين، فالصين تعتمد أسواق الولايات المتحدة و تكنولوجيتها العالية، بينما ترى الولايات المتحدة في الصين المكان المناسب لاقامة المشاريع الاستثمارية، حتى لا تسيطر عليها قوى اقتصادية أخرى منافسة خاصة اليابانية منها و الاوروبية([١]).

إلا أن ذلك لا يمنع من وجود مشاكل تهدد بقيام حروب تجارية بين البلدين، إذ أصبح العجز التجاري للولايات المتحدة مع الصين مسألة اقتصادية خطيرة، فقد بلغ هذا العجز ٦٠ مليار دولار عام ١٩٩٨، وارتفع ليقارب ٦٦,٩ مليار دولار عام ١٩٩٩.

وقد عملت الولايات المتحدة على مواجهة المشكلة من خلال تهديد الصين بفرض عقوبات اقتصادية، و استغلال قضية حقوق الانسان للضغط على الصين كلما أرادت الحصول على تنازلات لصالحها، و التهديد بحرمانها من مبدأ الدولة الاولى بالرعاية([٢]).

كما أن مسألة (الملكية الفكرية) تميز العلاقات بين البلدين، فقد وصل الامر بإدارة "كلينتون" الى فرض عقوبات تجارية على الصين أجبرتها على توقيف السرقات الفكرية.

وكثيرا ما تهدد الولايات المتحدة بوقف استثماراتها في الصين بحجة خرق الصين لحرية حقوق الانسان، ولكن هذه التهديدات لا تؤثر في الصين التي تعلم أنه بإمكانها تغطية انسحاب الشركات الامريكية بالشركات اليابانية والاوروبية للاستثمار في الصين ([٣])

ب- التنافس الياباني – الاوروبي على السوق الصيني: رغم العداوة التاريخية بين الصين واليابان فإن ذلك لم يمنع التعاون بينهما، الصين بحاجة للتكنولوجيا اليابانية، واليابان بحاجة لفرص الاستثمار التي يوفرها الاقتصاد الصيني، فقد أصبحت الشركات اليابانية مقتنعة بأن الاستثمار في الصين شيء مربح ([٤]).

---

[١]- راجع دراسة بريس هارلاند " من أجل صين قوية"، في مجلة السياسة الدولية: عدد ١٠٧، عام ١٩٩٤،ص ٣٠٦.

[٢]- راجع دراسة دانيال بورشتاين وأرنيه دي كيزا: العولمة الإقتصادية " ، مرجع سابق، ص ١٢٦.

[٣]- كاظم هاشم نعمة" الصين والنظام العالمي الجديد " مرجع سابق، ص ١٤٨.

[٤]- نحو مئة عام من الهيمنة الأميركية في النسخة العربية لمجلة لوموند دبلوماتيك بالعربية ، عدد آب ١٩٩٨

إن مختلف المؤشرات تدل على اتجاه الدولتين نحو التعاون الوثيق ، خاصة في المجال الاقتصادي، فقد عقدت بينهما عدة اتفاقيات، أوصلت حجم التبادلات بينهما الى ٤٧,٩ مليار دولار عام ١٩٩٤، أي بنسبة زيادة قدرت ب ٢٢,٨% . و منذ أن أقام البلدان علاقات اقتصادية بينهما بلغ حجم العجز التجاري الصيني مع اليابان ٥٠ مليار دولار. وقد أقامت الشركات اليابانية قاعدة واسعة لها في الصين، مع زيادة في الاستثمار. ففي نهاية عام ١٩٩٩ افتتحت الشركات اليابانية ١٢٢٢ مشروعا استثماريا في الصين، قيمتها ١٤,٢ مليار دولار ([1]).

أما فيما يخص الاتحاد الاوروبي، فدوله (خاصة ألمانيا وفرنسا وبريطانيا) تتنافس فيما بينها ومع اليابان والشركات الامريكية لإيجاد مكانة في السوق الصينية ذات المدى الإستثماري الواسع.

وأعلن "بيتر مانديلسون" ، المفوض التجاري للاتحاد الاوروبي، أثناء زيارته للصين، أن تطوير العلاقات الاقتصادية والتجارية مع الصين أمر هام للغاية بالنسبة لاوروبا، وأن الاتحاد الاوروبي يرغب في تسوية مشاكل التعاون التجاري بين الجانبين من خلال الحوار والتشاور، مشيراً إلى أن الاتحاد الاوروبي مستعد لتعزيز التعاون مع الصين في مجال حماية حقوق الملكية الفكرية.

وقد شهدت العلاقات التجارية الصينية الاوروبية تطورا سريعا في السنوات الاخيرة حتى أصبح الاتحاد الاوروبي أكبر شريك تجاري للصين في عامي ٢٠٠٤ و٢٠٠٥. أما الصين فقد أصبحت ثاني أكبر شريك تجاري للاتحاد الاوروبي، وتجاوز إجمالي قيمة التبادلات التجارية بين الجانبين في العام الماضي ٢١٠ مليار دولار أمريكي. ولكن في الوقت نفسه، زادت الاحتكاكات التجارية بين الجانبين أيضا، وفرض الاتحاد الاوروبي في تموز من العام الماضي رسوماً لمكافحة إغراق السوق بالاحذية الصينية المصدرة إلى أوروبا، ورفض وضعية اقتصاد السوق للمؤسسات الصينية المعنية دون أن يقوم بتحقيقات جدية. وعبّرت الصين عن استيائها من هذا الامر وطالبت الاتحاد الاوروبي بمعاملة مؤسسات الاحذية الصينية بطريقة مناسبة ([2]).

ج- التوجه الصيني نحو العالم الثالث: يعد الاهتمام بعلاقات الصين مع دول العالم الثالث من أهم تقاليد السياسة الخارجية الصينية. و بعد أن كان هذا الاهتمام ذا طابع سياسي واقتصادي في عهد الحرب الباردة، تحول إلى اهتمام اقتصادي، لكي تستفيد الدول النامية

---

[1] - راجع دراسة سونج بوم آهن، " الصين كرقم واحد".في مجلة الثقافة العالمية، عدد ١١٤، سبتمبر- أكتوبر ٢٠٠٢، ص ١٣٦.

[2] - راجع دراسة مجموعة خبراء،تحت عنوان "المشاكل التجارية الصينية الأوروبية"، منشورة على شبكة الإنترنت:
http://arabic.cri.cn/189/2006/06/09/84@57129.htm

من الخبرة أو المساعدة الصينية، و تستفيد الصين من موارد هذه الدول ، خاصة من خلال الطاقة، و من فرص الاستثمار فيها.

وسنأخذ التعاون الافريقي الصيني كنموذج لسياسة الصين إزاء دول العالم الثالث، فقد عقدت ابتداء من ٤ نوفمبر ٢٠٠٦ ، في قاعة الشعب الكبرى ببكين ، عاصمة الصين، قمة بكين لمنتدى التعاون الصيني الافريقي. ورأى الزعماء الافارقة الذين شاركوا في القمة أنّ الصين وإفريقيا لديهما مستقبل مشرق في التعاون.

ومنذ تأسيس منتدى التعاون الصيني الافريقي عام ٢٠٠٠، تطور التعاون المتبادل المنفعة بين الصين وإفريقيا بسرعة في مختلف المجالات. وأتاح المنتدى للجانبين فرصة نادرة لاجراء حوار جماعي ، وأصبح آلية فعالة للتعاون بينهما.

وفي إطار منتدى التعاون الصيني الافريقي، يتعزز التبادل والتعاون بين الجانبين في مجال الموارد البشرية. ومنذ عام ٢٠٠٤، بعثت الصين أكثر من ٥٠٠ خبير وأستاذ إلى الدول الافريقية لمساعدتها على تدريب المتخصصين في مجالات الزراعة والعلوم والتعليم المهني والطب والصحة. وقدّم هؤلاء الصينيون مساهمات كبيرة في مشاريع البناء في إفريقيا وفي توطيد العلاقات مع الشعوب الافريقية.

وتكثفت المبادلات الثقافية بين الصين وإفريقيا. وفي عام ٢٠٠٥، استقبلت الدول الافريقية سبع بعثات فنية صينية، وأوفدت الصين مدربين ممتازين إلى مصر ونيجيريا وغانا ([١]).وحتى نهاية عام ٢٠٠٥، وصلت الاستثمارات الصينية في إفريقيا إلى أكثر من ٦ مليارات دولار أمريكي، وأقامت الصين أكثر من ٨٠٠ مؤسسة هناك. وفى عملية التعاون الصيني الافريقى في الطاقة، قامت الصين بتنمية اقتصاد الدول التي تتوافر فيها موارد طبيعية بواسطة تقديم الاستثمار في الطاقة، وشاركت في بناء الطرق والجسور والمستشفيات ومنشآت أساسية أخرى في الدول التي تتوافر فيها الموارد، مما حقق المنافع المتبادلة والارباح للجميع. وتجسدت المنافع المتبادلة والارباح للجميع في حالة التجارة الصينية الافريقية أيضا ([٢]).

****

٢- <u>أهمية المتغير الجيوبوليتيكي</u>

يعد العامل الجيوبوليتيكي من بين أهم المتغيرات المتحكمة في سياسة الصين الخارجية. و لم يفقد هذا المتغير أهميته، ويقول جوزيف ناي :"لم تحل الجغرافيا الاقتصادية محل الجغرافيا السياسية،

---

[١]- راجع دراسة مجموعة خبراء، تحت عنوان "منتدى الصين- إفريقيا: فضاء لتعزيز العلاقات" المنشورة على شبكة الإنترنت:
http://arabic.cri.cn/189/2006/11/05/83@65700.htm

[٢]- المرجع السابق، على شبكة الإنترنت:

http://arabic.peopledaily.com.cn/31660/4995851.html

رغم أن مطلع القرن الحادي و العشرين قد شهد بوضوح إمحاء الحدود التقليدية بين الاثنتين، ذلك أن تجاهل دور القوة المركزية و الشؤون الامنية سيكون كتجاهل الاكسجين، ففي الظروف العادية يوجد الاكسجين بكثرة فلا نعيره اهتماما يذكر، و لكن ما إن تتغير هذه الظروف، و نبدأ في افتقاد الاكسجين حتى نعجز عن التركيز على أي شيء آخر" ([1]).

وتتجلى أهمية هذا المتغير من خلال تأثيره في علاقات الصين مع مختلف القوى:

أ- تايوان محور العلاقات الصينية الامريكية: العلاقات الصينية الامريكية يسيطر عليها الشك وعدم الثقة، خاصة فيما يتعلق بقضايا الفائض التجاري و حقوق الانسان وتايوان، والأخيرة تعتبر محورا مهما في السياسة الخارجية الصينية تجاه الولايات المتحدة.

و الطريقة التي تتبعها الصين في تناول قضية تايوان تكشف عن مستوى عال من الادراك و الثقة في النفس. فمنذ فترة التسعينات حتى بداية عام ٢٠٠١، باتت السياسات التي تحكم العلاقات المتبادلة يشوبها القلق و التوتر. و ترجع تلك المخاوف إلى إمكانية تسلل الفكر الاستقلالي إلى تايوان. و في ردها على النقطة الاخيرة قامت الصين باستخدام الاسلوب الجبري المكثف، لمواجهة هذا الفكر الذي يعيق الجهود الصينية لتوحيد البلاد. و لذلك رفضت الصين أي توطيد للروابط العسكرية الامريكية مع تايوان([2]).

والقدرات العسكرية الصينية أهلتها لتؤدي دوراً في السياسة الخارجية الصينية. وقد برز هذا الدور في ردع الولايات المتحدة عن التدخل في الحالة التايوانية. وساهم التسلح العسكري الصيني في منع تايوان من اتخاذ أي سياسات انفصالية ([3]).

ب- المصالح المتبادلة حول الشيشان وإقليم كسين جيانغ بين الصين وروسيا: مرت العلاقات الصينية الروسية بفترات متباينة، فبعد أن كانت علاقات متينة إثر انتصار الثورة الشيوعية، عرفت اضطرابات بسبب المشاكل الحدودية، والتقارب الامريكي الصيني، والتباينات الايديولوجية.

ولكن هذه العلاقات عرفت نقلة نوعية منذ نهاية الحرب الباردة، مع تبادل الزيارات بين البلدين على أعلى مستوى، كالزيارة التي قام بها الرئيس الروسي" بوريس يلتسين" للصين عام ١٩٩٦، و أسفرت عن توقيع اتفاقية أمنية مشتركة، و الاتفاق على حل مشكلة الحدود نهائياً([4]).

وتركز الصين في علاقاتها مع روسيا على قضية إقليم "كسين جيانغ"، الذي توجد فيه حركة " ويغور" الاسلامية ذات المطالب الانفصالية.

---

[1]- جوزيف. س. ناي: مفارقة القوة الأمريكية. ترجمة محمد توفيق البجيرمي، مكتبة العبيكان، الرياض، ٢٠٠٣. ص ٣٦.

[2]- شيماء عاطف الحلواني. دبلوماسية الصين الجديدة ، مرجع سابق، ص ٧٦.

[3]- راجع دراسة عدنان الهياجنة، "الحرب على العراق و توازن القوى الدولي"، في مجلة مستقبل العالم الإسلامي: تحديات في عالم متغير. إصدارات البيان، ٢٠٠٤، ص ٢٢٥.

[4]- نورهان الشيخ، "صناعة القرار في روسيا والعلاقات العربية الروسية"، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ١٩٩٨، ص ٤٦.

ويقع إقليم "كسين جيانغ" في الشمال الغربي، بلغ عدد سكانه عام ١٩٩٠ نحو ١٥ مليون نسمة أغلبهم مسلمون، يضم حوالي ١٣ قومية، وتعادل مساحته سدس مساحة الصين ككل، و يشكل عمقا استراتيجيا للصين في وجه روسيا وجمهوريات آسيا الوسطى الاسلامية، ولاعادة التوزيع السكاني الصيني مستقبلا، فهو إقليم شاسع المساحة و الكثافة السكانية به منخفضة، كما أنه يحتوي على ثروات معدنية، واحتياطي بترولي ضخم، كما تعتبره الصين همزة وصل لها مع العالم الاسلامي.وحاولت الصين استغلال العلاقات التاريخية والاستراتيجية بين روسيا والجمهوريات الاسلامية في آسيا الوسطى، لضمان تعاون هذه الجمهوريات بمنع هذه الحركة من تحويل أراضي تلك الدول إلى قواعد خلفية لها خاصة مع الروابط الدينية والقومية والتاريخية بين الويغوريين وسكان آسيا الوسطى ([1]).

وأبدت الصين تأييدها للسياسة الروسية في "الشيشان"، مقابل الدعم الروسي لوحدة الصين، ومناهضة المطالب الانفصالية في "التبت"، ودعم حق الصين في استرجاع "تايوان". وشكل البلدان منظمة "شنغهاي" التي ضمت كذلك كازاخستان و طاجاكستان و كيرغستان وأوزباكستان، و توسعت لتضم الهند وباكستان كذلك. وكان الهدف الاول المعلن للمنظمة هو العمل على حل المشاكل الحدودية بين الدول الاعضاء ([2]).

ج- العلاقات الصينية الهندية ومسألة التبت: شهدت العلاقات الصينية الهندية حالة من التأرجح الكبير، بين التقارب الكامل و التنافر الكبير، وقد بدأت العلاقات بشكل ايجابي بين البلدين في عام ١٩٤٩، عندما كانت الهند أول دولة تعترف بحكومة الصين الشعبية ، ولم تعترف بالصين الوطنية،ودعمت الصين للحصول على مقعد دائم في مجلس الامن.

لكن العلاقات سرعان ما بدأت تدخل حالة من التوتر في عام ١٩٥٩بسبب المشاكل الحدودية، مما أدى سنة ١٩٦٢ إلى اشتعال الحرب بينهما التي سرعان ما انتهت لصالح الصين، ومن ثم وطدت علاقاتها مع باكستان المنافس الاخر للهند، ولجأت إلى تطوير علاقاتها مع الاتحاد السوفياتي. لكن في إعقاب الغزو السوفياتي لافغانستان بدأ الوفاق بينهما يعود . وشهدت تلك الفترة ، توقيع العديد من الاتفاقيات بين البلدين ، وحدث تطور ملموس في العلاقات الصينية الهندية بعد الزيارات المتتالية بين الطرفين ، الاولى سنة ١٩٨٨، والثانية بعد ١٩٩١ زيارة رئيس الصين للهند ،لكن الصين راجعت سياستها تجاه الهند عندما قامت بالتفجيرات النووية عام١٩٩٨، مما أثر في العلاقات بين البلدين، ثم بدأ

---

[1]- راجع دراسة جمال علي زهران، تحت عنوان: "الحركة الإسلامية في الصين: التطور و الآفاق"، منشورات مركز الدراسات الآسياوية، القاهرة، ص ٣٠٩.

[2]- راجع دراسة جمال مظلوم، تحت عنوان: "التعاون الروسي الصيني في إطار منظمة شنغهاي"، في مجلة السياسة الدولية، العدد ١٦٤، أبريل ٢٠٠٦، ص ٦٢.

الوفاق بين البلدين يعود بعد الزيارة التي قام بها رئيس الوزراء الهندي إلى الصين في شهر حزيران ٢٠٠٣.(١)

إذن فالسياسة الخارجية الصينية تجاه الهند تميزت بالتذبذب من فترة إلى أخرى، ولذلك نلمس خلال مسيرة العلاقات بينهما بعض نقاط الاتفاق ونقاط اختلاف .

وتجلت نقاط الإتفاق في رفض الهيمنة الامريكية في المنطقة باعتبار ذلك ليس في صالحهما ، في ظل سعي كل طرف لان يصبح قوة إقليمية. كما أن التواجد في المنطقة ليس في صالح البلدين (منطقة أفغانستان) حيث لا ترضى الصين و الهند ، فكل منهما لا يرضى بأن تكون دولة مثل الولايات المتحدة الامريكية على مقربة منهما . ولذلك أشاد رئيس مجلس الدولة الصيني بالتعاون مع الهند في عام ٢٠٠٢ من اجل السلام والتنمية. وأبرز نقاط الإتفاق هي:

(١)- مكافحة الارهاب لما يمثله من خطر على الدولتين، وهو ما دفع البلدين للتعاون في مجال المعلومات و الاستخبارات. ولهدا بحثت الصين سبل التقارب مع الهند من اجل الدفاع عن الديمقراطية و محاربة الارهاب.

(٢)- رفض فكرة حق تقرير المصير، فالهند ترفض إعطاء الكشميريين حق تقرير المصير، كما ترفض الصين إعطاء دلك الحق لبعض الاقاليم ، كالتبت والمناطق الإسلامية وتايوان.

(٣)- تنمية العلاقات بين البلدين خاصة بعد أن نمت العلاقات الاقتصادية بين البلدين وبلغت قيمة التجارة الثنائية بينهما حوالى ٣٠٠ مليون في بداية علم ١٩٩٠ لتصل إلى٥ مليار دولار في العام ٢٠٠٢.

ومن الجانب الاخر نجد العديد من القضايا بين الطرفين محل اختلاف وفي مقدمتها العلاقات الصينية الباكستانية المتميزة في شقها العسكري.

ولكن الجانب الجيوبو ليتيكي المهم هو قضية كشمير، فمن المعروف أن كشمير تمثل أهمية إستراتجية فهي تقع في أقصى الشمال الغربي لشبه القارة الهندية، حيث تتقاسم الحدود مع كل من الهند و باكستان وأفغانستان والصين.ونظرة الصين الى القضية الكشميرية تقوم على عدم السماح بان تتحول إلى حرب نظامية قد تُجّر إليها عنوة ، كما أنها لن تسمح لاي الطرفين تحقيق تقدم على حساب الاخر باعتبار أن ذلك يخدم الاستراتجية الامريكية في المقام الاول.

ونشير هنا الى المعارضة الصينية لإحتلال الهند احد المقاعد الدائمة ، فالصين ترى ان ذلك لن يكون لصالحها، حيث يشكل حلقة احتواء لها من طرف القوى الكبرى، وخاصة إذا نجحت اليابان في

1-pascal CHAIGNEAU (DIR)"les grands enjeux du monde contemporain",ed:ELIPS,paris,p.56

الحصول أيضا على مقعد دائم في مجلس الامن. وهناك كذلك الدعم الهندي للمطالب الانفصالية في التبت التي تشكل لها استراتجيه وقائية ([1]).

رابعاً– الصين واستراتيجيتها الخارجية الجديدة:

إن ما يوجه السياسة الخارجية للصين اليوم هو تلك الحاجة "غير المسبوقة" للموارد الاولية، ذلك ان ازدهار الاقتصاد الوطني، والتَمَدْيُن السريع، وزيادة عمليات التصدير، وشهية الشعب الصيني النهمة للسيارات، كل ذلك رفع من حاجات الصين وطلبات البترول والغاز الطبيعي، ومواد التصنيع والبناء، ورؤوس الاموال الاجنبية والتكنولوجيا ([2]).

ومنذ عشرين سنة كانت الصين المصدّر الاول للبترول في شرق آسيا، واليوم تعتبر ثاني اكبر مستورد لهذه المادة (٣١٪ من الطلب العالمي على البترول).

وتعتبر الصين في القرن الواحد والعشرين، مصنع العالم، فنهمها للكهرباء وموارد الصناعة ارتفع، واستهلاك الصين من الالمينيوم، والنحاس،و النيكل، وخام الفولاذ تضاعف خلال عشر سنوات (بين ١٩٩٠ و٢٠٠٠) من ٧ ٪ الى ١٥٪ من الاستهلاك العالمي، ويبلغ اليوم حوالى ٢٠٪، ويتوقع ان يتضاعف في المستقبل القريب.

ولا يبدو ان هذه الشهية المفتوحة للموارد والطاقة ستقف او تنخفض، ذلك ان الاقتصاد الوطني الصيني ينمو بنسبة ٩٪ سنوياً. وسيستمر خلال العشرين سنة القادمة، كما يتوقع خبراء الدراسات الاقتصادية في جامعة بكين.

وازدياد هذه المتطلبات والحاجات المستجدة فرضت نفسها على سياسة الصين الخارجية، لكي تتوجه نحو الخارج لتأمين ذلك، لانه اصبح ضرورياً لمتابعة تنمية الاقتصاد، ولان النمو اصبح حجر الاساس في استقرار الصين الاجتماعي، وكون إستمرار الحزب الاشتراكي الصيني (CCP) في قيادة البلاد بنظام داخلي قوي ومتماسك وإنتهاج سياسة إنفتاحية على الخارج .وعليه فقد اعتمدت الصين استراتيجية الانتشار العالمي لتأمين مواردها (Go Global Strategy) من مصادرها مباشرة، عبر شراء هذه الموارد واستثمارها اينما كانت([3]).

١ – قضية الطاقة (Energy Issue)

[1] – راجع دراسة هشام الصادق تحت عنوان: "العلاقات الهندية الصينية: قمة الانفراج التاريخية"، في مجلة مجلة السياسة الدولية، العدد١٥٣ فبراير ٢٠٠٣، ص ٢٤٤-٢٤٥.

[2] – راجع مقالة د. احمد علو، مقالة تحت عنوان: "التنين يحرّك ذيله فماذا يفعل النسر؟"، مجلة الجيش، العدد ٢٦١، آذار ٢٠٠٦.

1–Fan GANG"Chine: la double voie vers l'economie du marche" ,politique etrangere,No.2–92,p.337

يطرح المحللون السياسيون والاكاديميون ان التنين الصيني بقي نائماً عدة قرون من الزمن، ولمّا استيقظ اكتشف ان عدداً من الدول تدوس ذيله وبدلا من ان يغضب غفر لها وقرر ان ينهض بسلام وهدوء ولعل هذا ما اغضب بعض النسور الاميركية في الكونغرس الذين قلقوا من رؤية الصينيين "يصطادون السمك في المياه الاميركية".

وهكذا بدأت تظهر مخاطر استراتيجية الطاقة الصينية، إذ أنّ وَطْءَ ما يعتبره الاميركيون ميدانهم الخاص ومرمح خيلهم (الشرق الاوسط ودول أميركا اللاتينية)، والتنافس على الموارد التي يطلبها الاميركيون ويشتهونها لانفسهم، من قبل الصينيين، فإنهم بذلك يدوسون على اطراف القدم الاميركية الحساسة، او ينتفون ريش جناحي النسر، ريشة بعد ريشة ([1]).

ولا يبدو ان حاجات الصين الجديدة ستكون سبباً للنزاع مع الغرب على المدى الطويل. ولكن في الوقت الحاضر، يبدو ان بكين وواشنطن غير مرتاحتين للوضع، فبينما تكافح الصين لادارة متاعبها المتزايدة، تفسح الولايات المتحدة في المجال لصعود هذا المارد ، لانّ العكس قد يجرّ الى نزاعات جدية وخطيرة.

واستنادا الى نظرية انتقال القوة، وللابقاء على سيطرتها فإن الدولة المهيمنة والمسيطرة على العالم تعلن الحرب على مَن يتحداها طالما انها تملك تفوقاً في القوة. ولكن هذا يفرض على الصين والولايات المتحدة ودول اخرى، ان توجِد موازناً يتطلب دقة في ادارة تفاهمات متبادلة، وتنظيمها.

وبسبب النمو غير الطبيعي للصين، ازداد اعتمادها على الموارد الخارجية، وهذا طوّر شعوراً بعدم الامان تجاه الولايات المتحدة الاميركية، خصوصاً بعد ظهور مقالات صحافية اميركية تدعو الى احتواء الاقتصاد الصيني، او اعتبار الصين تهديداً عسكرياً، من قبل بعض اعضاء الكونغرس، ولعل هذا ما عزز شعوراً بالخوف لدى الصين من ان تقوم الولايات المتحدة بوقف مشترياتها من الموارد الطبيعية، لارباك استقرارها وزعزعته.

واعتماد الصين على النفط وحاجتها المتزايدة اليه جعلا منها لاعباً نشطاً على ساحة الشرق الاوسط، ذلك ان حوالى ٤٥ الى ٥٠٪ من وارداتها من هذه المادة تأتي من هذه المنطقة. وهذا ما دفعها الى تعزيز علاقاتها السياسية والاقتصادية مع الدول العربية، وكذلك مع ايران التي تصدّر الى الصين (١٥٠ الف برميل من النفط في اليوم ولمدة ٢٥ سنة وفق اتفاق وقع بينهما العام ٢٠٠٤، بالإضافة الى ٢٥٠ مليون طن من الغاز الطبيعي المسيَّل ولمدة ٣٠ سنة).

٢- <u>قبضة من فولاذ في قفاز مخملي</u>

ان سعي الصين لطلب حاجاتها من الموارد المختلفة في جميع انحاء العالم، ومن الدول المختلفة – حتى من تلك التي ينظر اليها الغرب عموماً والولايات المتحدة خصوصاً "كدول مارقة أوجد كماً من المشاكل المعقدة بينهما، ليس بسبب التنافس على الموارد فحسب، انما ايضا بسبب الاخلال بالسياسة التي تعتمدها الولايات المتحدة في فرض عقوبات اقتصادية وتجارية وسياسية على بعض الحكومات التي

[1]- د. احمد علو، مقالة تحت عنوان: "التنين يحرّك ذيله فماذا يفعل النسر؟"، مرجع سابق ، ص٢٨.

تعتبرها الولايات المتحدة دولا مارقة كإيران، وفنزويلا والسودان وكوريا الشمالية، وهذا ما يقوض وينتقص من هيبة الولايات المتحدة في قيادتها للعالم اليوم، خصوصاً وان الصين عضو دائم في مجلس الامن الدولي، وتمتلك حق إستعمال النقض في اي قرار يتخذه مجلس الامن، وتحتاجه الولايات المتحدة والدول الغربية لتنفيذ سياستها في العالم .

إن صعود القوة الناعمة الصينية يمكن أن يكون أمراً مفيداً في بعض المجالات التي لا تستطيع واشنطن معارضتها ، مثل تنظيم بكين ندوات عن الاقليات الصينية أو دعم اللغة الصينية، أو حتى إبرام اتفاقيات للتجارة الحرة. فتجمع الاسيان وما نتج منه من اتفاقات اقتصادية وتجارية يثبت قوة الصين كنموذج اقتصادي يجبر دول المنطقة على التفكير في المنطقة ككتلة اقتصادية، وهي خطوة تفضلها الشركات الامريكية، ويمكن استثمارها في مواجهة قضايا أمنية غير تقليدية مثل تجارة المخدرات والاتجار بالبشر.

بيد أنه في بعض الحالات يمكن أن تكون القوة الناعمة الصينية كارثية على المنطقة أو على مبادرات مكافحة الفساد والحكم الرشيد. ففي بورما أبدت الصين اهتماما محدودا بالاثار السلبية الناتجة من تشييد الصين لعدد من السدود في منطقة نهر ميكونج. ورفضت الصين الانضمام إلى لجنة لادارة النهر.

وفي بورما وكمبوديا، دعمت الصين النظم السلطوية، فالمعارضة السياسية في بورما تشكو من تأييد الصين للحزب الحاكم. وقوضت المساعدات الصينية وزيارات مسؤوليها المستمرة لبورما الجهود الامريكية لدفع الحزب الحاكم للدخول في مفاوضات مع المعارضة. وشجعت الصين دولاً أخرى مثل الهند للتقارب مع بورما. وقد يحبط ذلك الديمقراطية أو على الاقل الحكم الرشيد في بعض دول المنطقة.

وأسوأ ما يتصور هو نجاح الصين في تعزيز النمو الاقتصادي والابقاء على سيطرتها السياسية على القادة الاكثر سلطوية في المنطقة ، مثل "هون سين" في كمبوديا الذي يعجب بالنظام السياسي والاقتصادي الصيني. ومن هنا ففي الوقت الذي تنمو فيه قوة الصين عالميا، فإن نفوذها الذي تخطط له في جنوب شرق آسيا يمكن أن يكون ضارا لعدد من الدول النامية، بسبب مساعدة الصين للنظم السلطوية مثل زيمبابوي وأنجولا، وهذا ما حذرت منه منظمات مراقبة الفساد الدولية، التي تشير إلى أن الصين تقدم لانجولا مساعدة تبلغ ٦ بلايين دولار لا تقترن بممارسة ضغوط من أجل تقليل معدلات الفقرفيها بقدر ما تخدم مصالح الصين فقط.

وفي كل الاحوال فلا ينبغي لأمريكا أن تسعى لموازنة هذه القوة الصينية الناعمة بالمنطقة، أولا لصعوبة تعريف مثل هذه القوة أو تحديد عناصرها، وثانيا لان الولايات المتحدة يمكن أن تستفيد من الاثار الايجابية المترتبة على ذلك. أما بعض الاثار السلبية لهذه القوة الصينية فيجب أن يترك لدول المنطقة التعامل معها.

٣- الصين وفرض الهيمنة

تدّعي الصين معارضة الهيمنة بإدراج بند بهذا الخصوص في الدستور الصيني ودستور الحزب الشيوعي الصيني ([1]). ومن جهة تاريخية، ليست لدى الصين ثقافة أو تقاليد تسعى إلى التوسع أو الهيمنة. فطوال آلاف السنين، ظلتالصين تدعي إعتماد المبادئ الخمسة للتعايش السلمي التي تدعو إلى السلام والوئام وحسن الجوار والصداقة مع الجميع ([2]). ولم تقم الصين أبدا بالتوسع والهيمنة حتى عندما كانت قوة الصين في أوجها. ويشكل الناتج المحلي الاجمالي للصين ٣٠% من النانتج العالمي

وقد قاد تشنغ خه، وهو ملاح صيني عظيم، أقوى أسطول في العالم إلى المحيط الهندي سبع مرات، ولم يأخذ معه لا إراقة الدماء ولا الحرب ولا النهب ولا الاستعمار، بل اخذ معه الخزف والحرير والشاي.

وفي عصر العولمة الاقتصادية بإمكان دول العالم أن تحقق النهضة من خلال التعاون والمنافسة الدولية على أساس المساواة والقواعد الدولية والمنفعة المتبادلة، فلم يعد من الضروري أو من الممكن اتباع مسار التحدّي القديم للنظام الدولي القائم .

وكلما أصبحت الصين أكثر تقدما، كلما إحتاجت إلى التعاون مع دول العالم ومع بيئة دولية سلمية ومستقرة من أجل ضمان موارد الطاقة اللازمة للتنمية. فالمنفعة المتبادلة والتنمية المشتركة هما أثمن خبرة تعلمتها القيادة الصينية من خلال معالجة العلاقات الخارجية منذ الاصلاح والانفتاح قبل أكثر من ٣٠ عاما، وهي تمثل أيضا مفتاح نجاحها.أما المقولات بأن الصين تريد أن تحل محل الولايات المتحدة وفرض الهيمنة على العالم فليست إفتراضات. فمن حيث البنية السياسية ، فإن الصين تتبع الاشتراكية ذات خصائص خاصة، كما أنّها لا تُصدّر نظاماً إجتماعياً أو نموذجاً للتنمية. ولكن من جهة إقتصادية، فإنها تركز كل الجهود على التنمية التي من بابها ستسيطر يوماً ما على العالم. وعسكرياً، فإنها تسعى إلى الهيمنة التكنولوجية وسرقة التقنيات المتطورة الغربية لتضمن تفوقها النوعي في المستقبل على كثير من الدول ([3]).

إن من ضمن أغراض استراتيجية آسيا والمحيط الهادئ لدى الصينيين هوإيجاد بيئة إقليمية مستقرة وجيدة تمكن الصين من تحقيق التنمية لنفسها والفوز على جميع الدول المجاورة. فالصين تدعّي أنّها تريد أن تكون صديقا طيبا وجارا طيبا وشريكا طيبا لاسيان لجميع دول آسيا. والاتفاقيات الثنائية والمتعددة الاطراف التي وقعتها مع الدول الاسيوية لا تتضمن أي بند حصري، فهي منفتحة على كل الاحتمالات التي تتضمن عدم وجود عقبات أمام الصين.

[1] – راجع مقالة الكاتب السياسي الصيني داي بينغقوه، تحت عنوان: "يجب علينا أن نتمسك بطريق التنمية السلمية"، المنشورة على الإنترنت بتاريخ ٢٠١١/٠١/١٠.

[2] – : تشو يي هوانغ ، مرجع سابق، ص ٧٠.

[3] – راجع مقالة روغر كليف تحت عنوان: " فلنكن على بصيرة بطموحات الصين العسكرية"، المنشورة على شبكة الإنترنت: www.siironline.org.

وفي المقابل، تبقى الدول الاخرى في آسيا في حالة حذر من الصين التي ترغب في احتوائها والحد من توّسعها. ومن يعتبر التنمية في الصين فرصة ويغتنمها، سيستفيد منها. ومن يشك في النية الاستراتيجية للصين على المستويين الاقليمي والدولي ويصر على اكتشاف العيوب وإثارة المتاعب، سيضيع فرصة سانحة للتعاون مع الصين. أما محاولات لتكوين عصابات وجماعات لمواجهة أو احتواء الصين وزرع بذور الشقاق بين دول المنطقة أو إجراء مناورات عسكرية مشتركة في المياه المتاخمة للصين، فكلها نتيجة لعقلية الحرب الباردة التي عفا عليها الزمن وتعجز عن عرقلة خطوات التقدم للصين وتفقد أصحابها فرصة تاريخية لتطوير التعاون مع الصين. لذلك، فإن هذه المحاولات محكوم عليها بالفشل ([1]).

لقد أساء البعض على الساحة الدولية تفسير المصطلح الصيني "الابتعاد عن الاضواء والقيام بالدور المطلوب"، باعتقاد أن إعلان الصين عن اتباع طريق التنمية السلمية هو مؤامرة لتغطية نياتها الحقيقية قبل أن تصبح قوية بما فيه الكفاية. في الحقيقة، هذا الشك لا أساس له من الصحة . فقد ورد هذا المصطلح في تصريحات الرفيق دنغ شياو بينغ في أواخر الثمانينات وأوائل التسعينات من القرن الماضي، عندما قال :" إن الصين يجب عليها أن تبقى متواضعة ومتأنية، وتبتعد عن المناطحة والزعامة والتوسع والهيمنة في العالم. وهذا يتطابق مع فكرة طريق التنمية السلمية...إن الصين بإختصار هي بلد يحمل النيات الحسنة ويتصرف بروح المسؤولية ويحترم الاخرين، ولا يسمح للاخرين بممارسة الاذلال وتوجيه الاهانة إليه، ونعمل على تطوير الديمقراطية الاشتراكية وفقا لظروفنا الوطنية، ونحرص على احترام وحماية حقوق الانسان. وعلى الرغم من أننا نواجه كثيرا من الصعوبات في طريقنا إلى الامام، لكننا لن نتردد في الاصلاح والانفتاح، ونستعد للتعلم من الاخرين بعقل مفتوح. وفي علاقاتنا مع الدول الاخرى، نسعى إلى تحقيق المنفعة المتبادلة والتنمية المشتركة على أساس المساواة والتعايش المنسجم. والصين تتمسك بطريق التنمية السلمية، وتتعامل مع الدول الاخرى بكل صراحة وصدق، فيمكن للعالم أن يتعامل مع الصين بكل الاطمئنان والثقة. فينبغي للمجتمع الدولي أن يرحب بالتنمية السلمية للصين بدلا من الخوف منها، ويقدم مساعدة ودعما بدلا من وضع عقبات والاحتواء، ويتفهم ويحترم مصالح الصين وشواغلها المشروعة في عملية التنميةالسلمية ([2]).

****

من منطلق إدراكها للواقع الدولي الجديد ، وأهمية الإنفتاح الإقتصادي والسياسي على الخارج ، فقد سعت الصين – بعد إنتهاء الحرب الباردة – الى توطيد علاقاتها

1-Marisole Touraine"LE boulversement dumonde"ed.seuil,Paris,1995,p.256-7

[2] – راجع مقالة وليد عبد النصار :"ماذا بقي من تأثير ماو في الصين اليوم ؟ " ، مجلة السياسة الدولية ، العدد ١٣٢، القاهرة ، نيسان ١٩٩٨

الخارجية من خلال فتح الباب الدبلوماسي على العديد من الدول في العالم ، سواء في أوروبا أو في آسيا وإفريقيا ، وكذلك مع دول الأميركيتين الجنوبية والشمالية . فما هي آفاق ومحددات ههذ العلاقات مع الخارج ؟ وكيف واجهت الصين العقبات التي إعترضت توطيد هذه العلاقات ؟ وما هي أبرز المنطلقات التي إعتمدتها الصين في سياسة الإنفتاح تلك ؟ هذا ما ستعالجه المباحث التالية من الدراسة .

****

المبحث الثاني: العلاقات الصينية – الأوروبية

أولاً– العلاقات الصينية – البريطانية: مقدّمات العلاقة مع أوروبا:

تبدو خصوصية العلاقة بين بريطانيا والصين دون سواها من دول الاتحاد الاوروبي متميزة بسبب مركز بريطانيا العالمي فى منتصف القرن التاسع عشر، فقد كان لبريطانيا الصدارة السياسية والحربية فى العالم آنذاك. ما ساعد بريطانيا على احتلال هذا المركز العالمي المرموق هو بالتأكيد الضعف الذى لحق بالدول الاوروبية الاستعمارية التقليدية، وكذلك قدم الاتصالات الناشئة بين بريطانيا والصين التي تمتدّ إلى عشرات، إن لم يكن مئات السنين. لقد كانت بريطانيا الامبراطورية التي لا تغيب عنها الشمس عن ممتلكاتها([١]).

وهكذا خلا المجال في الصين لبريطانيا وحدها. وقد أتاح لها استعمارها للهند مركزاً متفوقاً فى آسيا ومناطق الشرق الأقصى. ومن ثم بدأت توجه أنظارها صوب الصين. واذا كانت بريطانيا قد وجدت الهند فريسة سهلة فلأن الهند رحبت بالنشاط التجاري الاجنبي الذى أصبح فعلا يمثل جزءاً لا يتجزأ من اقتصاد البـلاد، كما أن الهند، بمالها من تقاليد عريقة فى التجارة البحرية، لم تكن تعتبر المراكز التجارية الأجنبية أمراً يجـوز الاعتراض عليه.

وفيما يتعلق بالصين فإن بريطانيا وجدت فيها فريسة صعبة المراس ، فحكامها كانوا لا يأبهون فقط بالتجارة البحرية فقط ، بل كانوا يتعالون على الاجانب ويطالبونهم بالخضوع والولاء. ومن جهة ثانية كانت ظروف الهند قد ساعدت بريطانيا على فرض سيادتها والهيمنة عليها، فان ظروف الصين لم تكن لتساعدها على ذلك . فالهند كانت مقسمة بين العديد من السلطات والقوى المناوئة لبعضها البعض ، مما ساعد بريطانيا على ضرب الواحدة بالاخرى ، والسيطرة على الجميع فى نهاية الامر. أما الصين فقد تمتعت بحكومة مركزية قوية على رأسها الامبراطور الذى كان له الهيمنة على جميع أنحاء البلاد . ومن هنا باتت مهمة بريطانيا فى الصين مهمة غير سهلة ([٢]).

[1]- Zaki laid , L'ordre mondiale relache,sens et puissance , ed: presse de science po. , paris 1999

[٢]– راجع قسم الملاحق من البحث : (المبادئ المعلنة، والزيارات الدبلوماسية، والمعاهدات والاتفاقيات الدولية، وحرب الأفيون الأولى ، والنقاط التي تليها.). فهو يظهر بذلك ضراوة المواجهات التي خاضتها بريطانيا مع الصينيين.

بدأت بريطانيا إتصالها بالصين منذ عام ١٦١٩م، بناءً على اتفاق مع الهولنديين الذين نافسوا البريطانيين فى تجارة الهند الشرقية . وعقدت معاهدة اتفق فيها الطرفان على احتلال احدى الجزر الواقعة على مقربة من السواحل الصينية وعلى اجبار المراكز التجارية التابعة للصين على قصر معاملاتها التجارية على الهولنديين والانجليز دون سواهم .غير أن هذه المعاهدة فشلت نتيجة لمحاولة الهولنديين احتكار التجارة بمفردهم.

ومن هنا لجأت بريطانيا عام ١٦٣٧ الى دخول هذا الميدان بقوة أساطيلها البحرية وهاجمت مدينة كانتون وأنزلت بضائعها بالقوة . غير أن السلطات الصينية أوقفت هذه المحاولة وأمرت القائمين بها بالابتعاد عن النهر . وفى سنة ١٦٨٥حصلت شركة الهند الشرقية البريطانية من السلطات الصينية على حق انشاء مصنع بمدينة كانتون ، مما ساعد على انتظام التجارة بين الهند والصين حتى أصبح للانجليز إبان القرن الثامن عشر النصيب الوافر فى التجارة الصينية.

أما فيما يتعلق بعلاقة انجلترا الرسمية مع الصين ، فقد حاولت بريطانيا اقناع الحكومة الصينية بتحرير التجارة من القيود التى فرضتها عليها وتبادل التمثيل الدبلوماسى بين البلدين .غير أن هذه المحاولات قوبلت بالرفض القاطع من قبل الصينيين .وأعاد الانجليز محاولاتهم المضنية لتوثيق العلاقات بين البلدين عام ١٨١٦ بواسطة ببعثة ففشلت هى الاخرى فى مهمتها .و ظل الموقف على هذا الحال حتى صممت بريطانيا على انهائه بعدأن قويت شوكتها بفتح الهند ، مما جعلها تقرر استخدام القوة لإرغام الصينيين على التجارة فى القرن التاسع عشر.

ثانياً– <u>العلاقات الحاضرة هي وليدة مستجدات الواقع الدولي:</u>

في عام ٢٠٠٥، انتهزت الصين فرصة الاحتفال بالذكرى الثلاثين لاقامة العلاقات الدبلوماسية بينها وبين الاتحاد الاوروبي، الرامية الى توطيد وتكثيف علاقات الشراكة الاستراتيجية الشاملة بين الطرفين. وتكثفت الزيارات المتبادلة على المستوى العالي بين الصين والاتحاد الاوروبي باستمرار، مما وفّر تطوراً ثابتاً للتبادل والتعاون بين الطرفين في المجالات الاقتصادية والتجارية والعلمية والتكنولوجية والثقافية والتعليمية والقضائية ..الخ. وأصبحت عبارة "عام ٢٠٠٥ عام الصين للاتحاد الاوروبي" شائعة في مقر الاتحاد الاوروبي ([1]).

وفي تموز يوليو ٢٠٠٥، زار الصين رئيس مجلس الاتحاد الاوروبي الجديد (مانويل باروسو). وفي ٥ سبتمبر من العام ذاته ، جاء إلى الصين رئيس الوزراء البريطانى (تونى بلير) الذى كانت بلاده تتولى رئاسة الاتحاد الاوروبي الدورية آنذاك ، ورئيس مجلس الاتحاد الاوربى (مانويل باروسو) وسكرتير عام لجنة الاتحاد الاوروبي ، والممثل الاعلى للسياسة الخارجية والأمنية فى الإتحاد الاوروبي (خافيير سولانا) لحضور قمة الصين – الاتحاد الاوروبي الثامنة في بكين. وأصدر الطرفان (البيان المشترك

---

[1]– راجع : التقرير الإخباري الصحفي المنشورتحت عنوان: "العلاقات الصينية . الأوروبية تسير نحو مرحلة عدم الضلال"، بتاريخ ٢٠٠٩/٠٥/٢٠ في موقع "صحيفة الشعب اليومية اونلاين – عربي" الإلكتروني على شبكة الإنترنت:
http://arabic.people.com.cn/31660/6662100.html

حول قمة الصين– الاتحاد الاوروبي) و(الاعلان المشترك حول تغير المناخ للصين والاتحاد الاوروبي). كما وقعا على الوثائق الخاصة بالتعاون في مجالات المواصلات والنقل وحماية البيئة واستكشاف الفضاء وبناء مطار العاصمة الدولي ببكين ..الخ، مما رفع العلاقات الصينية – الاوروبية إلى ذروة جديدة.

وحدد الطرفان أن عام ٢٠٠٦ هو "عام العلوم والتكنولوجيا للصين والاتحاد الاوربي". ووافقا على تفعيل المفاوضات حول توقيع اتفاقية إطار جديدة بين الصين والاتحاد الاوروبي في أسرع وقت ممكن من أجل التوصل إلى اتفاق سريع. وفي ديسمبر ٢٠٠٥، قام نائب وزير الخارجية الصيني (تشانغ يى سوي) مع وزير الدولة بوزارة الخارجية ووزارة التجارة (إيان بيرسون) وغيره من مسؤولي الاتحاد الاوروبي على المستوى العالي في لندن بالجولة الاولى من الحوار الاستراتيجي بين الصين والاتحاد الاوروبي، فأنشئت ثاني قناة حوار ذات مستوى رفيع بين الجانبين رسمياً ([١]).

وفي نوفمبر ٢٠٠٥، زار الرئيس الصيني (هو جين تاو) بريطايا وألمانيا وإسبانيا. وضخّت الزيارة حيوية جديدة في تطوير العلاقات الثنائية بصورة شاملة. وأصدرت الصين وإسبانيا أول بيان مشترك منذ تأسيس العلاقات الدبلوماسية بين الطرفين، قررتا فيه تأسيس علاقات الشراكة الاستراتيجية الشاملة بين الطرفين. وفي ديسمبر من العام ذاته، زار رئيس مجلس الدولة (ون جيا باو) فرنسا وسلوفاكيا والتشيك والبرتغال رسميا، مما عزز علاقات الصين الشاملة مع الاتحاد الاوروبي([٢]).

وخلال عام ٢٠٠٨، جرت محادثات عديدة بين قادة الصين ورئيس المفوضية الاوروبية والرئيس الدوري للاتحاد الاوروبي، وأسفرت عن وضع للتعاون ذي منفعة متبادلة يشمل مستويات متعددة ومجالات واسعة بين الصين وأوروبا. وأنشأ الجانبان أكثر من ٤٠ آلية حوار وتشاور تتناول أكثر من ٤٠ مجالا ، من ضمنها السياسة والاقتصاد والمال والعلوم والتكنولوجيا والطاقة والثقافة والتعليم...

وفي يناير ٢٠٠٩، عقدت في بكين الدورة الرابعة للحوار الاستراتيجي بين الصين والاتحاد الاوروبي. وفي الشهر ذاته، زار رئيس مجلس الدولة الصيني (ون جيا باو) كلا من سويسرا وألمانيا وأسبانيا وبريطانيا ومقر الاتحاد الاوروبي، وتبادل، بصراحة وعمق، مع قادة أوروبا وجهات النظر حول العلاقات الصينية – الاوروبية والازمة المالية الدولية والاوضاع في الشرق الاوسط وغيرها من القضايا العالمية والاقليمية. وتم الاتفاق على ضرورة تعزيز الحوار والتعاون بين الجانبين ودفع علاقات الشراكة الاستراتيجية الشاملة بينهما قدما.

---

[١]– راجع تقرير: "العلاقات الصينية – الأوروبية تسير نحو مرحلة عدم الضلال"، مرجع سابق، ص ١١.

[2] –Alain Minc , "vers un nouveau moyen age ", ed: Gallimard,Paris ,2005

وفيما يلي التسلسل الزمني للقمم التى عقدت بين الصين والاتحاد الاوروبي خلال السنوات الاخيرة بشكل مختصر ([1]):

١- في يناير عام ١٩٩٨، اقترح الاتحاد الاوروبي عقد القمة بين الصين والاتحاد الاوروبي خلال الاجتماع الثاني بين آسيا واوروبا وإنشاء آلية لعقد الاجتماع بصورة دورية.

٢- وفي ٢ أبريل ١٩٩٨، عُقدت القمة الاولى بين الصين والاتحاد الاوروبي في لندن بين رئيس مجلس الدولة الصيني آنذاك (تشو رونغ جي)، ورئيس الوزراء البريطاني (توني بلير) الذي كانت تتولى بلاده الرئاسة الدورية للاتحاد الاوروبي، ورئيس المفوضية الاوروبية آنذاك (جاك سانتير). وأصدرت الصين والاتحاد الاوروبي بيانا مشتركا بعد القمة، تعهدا فيه بإقامة شراكة ثابتة بناءة طويلة الامد ، وعقد قمة بين الجانبين سنويا.

٣- وفي ديسمبر عام ١٩٩٩, تم عقد القمة الثانية بين الصين والاتحاد الاوروبي في بكين. وتعهد الجانبان بتعزيز الشراكة الثابتة البناءة طويلة الامد بين الصين والاتحاد الاوروبي، وتعميق التعاون المتبادل في مختلف المجالات.

د- وفي أكتوبر عام ٢٠٠٠، تم عقد القمة الثالثة بين الصين والاتحاد الاوروبي في بكين. وتبادل الجانبان وجهات النظر حول قضايا مثل انضمام الصين إلى منظمة التجارة العالمية، وتعزيز التعاون الثنائي في مجالات العلوم والتكنولوجيا والطاقة والمعلومات والتعليم ومكافحة الهجرة غير الشرعية وتعزيز الحوار بشأن حقوق الانسان وتقوية التعاون القضائي.

٤- وفى سبتمبر ٢٠٠١، عقدت القمة الرابعة بين الصين والاتحاد الاوروبي فى بروكسل. واجرى الجانبان محادثات بشأن القضايا المتعلقة بتعزيز الحوار السياسي، وتوسيع نطاق العلاقات الاقتصادية والتجارية والتبادل العلمي والتكنولوجي. كما بحثا التعاون فى مجالات حماية البيئة والطاقة وبذل جهود مشتركة فى مكافحة الاتجار بالبشر والهجرة غير الشرعية.

٥- وفى سبتمبر ٢٠٠٢، عقدت القمة الخامسة بين الصين والاتحاد الاوروبي فى العاصمة الدانماركية (كوبنهاجن). وبعد القمة، اصدر الجانبان بيانا صحفيا مشتركا دعيا فيه إلى مزيد من التوسيع والتعميق للتعاون المتبادل فى شتى المجالات وتعزيز الشراكة الشاملة بين الصين والاتحاد الاوروبي.([2])

٦- وفى اكتوبر ٢٠٠٣، عُقدت القمة السادسة بين الصين والإتحاد الاوروبي فى بكين. وقرر الجانبان تطوير الشراكة الاستراتيجية الشاملة بينهما.

---

[1]- راجع مقالة تحت عنوان: "الابعاد الجوهرية لزيارة ساركوزي الرفيعة المستوى الى الصين"، تحت رقم: 2010\PRS\2388، منشورة بتاريخ ٢٠١٠/٠٥/٠١ في موقع "المركز العربي للمعلومات" الإلكتروني ، وعلى شبكة الإنترنت:

http://www.arabsino.com/articles/10-06-01/3623.htm

[2] - D. Plihon “ les bases economiques de la puissance “, int : BONIFACE ,ed; Dunod, paris ,2006, p :65-73

٧- وفى ديسمبر ٢٠٠٤، عقدت القمة السابعة بين الصين والاتحاد الاوروبي فى لاهاي بهولندا. ووقّع الجانبان سلسلة من الوثائق من بينها الاعلان المشترك حول حظر الانتشار النووي الدولي وضبط التسلح.

٨- وفى سبتمبر ٢٠٠٥، عُقدت القمة الثامنة بين الصين والاتحاد الاوروبي فى بكين. وخلال الاجتماع ، اصدر الطرفان اعلانا مشتركا حول تغير المناخ ،ووقعا سلسلة من اتفاقيات التعاون فى العديد من المجالات التي تشمل النقل وحماية البيئة وبرنامج تنمية الفضاء وتجديد مطار العاصمة بكين.

٩- وفى سبتمبر ٢٠٠٦، عُقدت القمة التاسعة بين الصين والاتحاد الاوروبي فى هلسنكي، بفنلندا. وركزت القمة على العلاقات طويلة الامد بين الصين والاتحاد الاوروبي، واقترح رئيس مجلس الدولة الصيني (ون جيا باو) مشروع اتفاق تعاون لشراكة جديدة بين الصين والاتحاد الاوروبي وبداية المفاوضات فورا حول المسائل ذات الصلة. وحظي الاقتراح بترحيب من جانب الاتحاد الاوروبي.

١٠- وفى نوفمبر ٢٠٠٧، عُقدت القمة العاشرة بين الصين والاتحاد الاوروبي فى بكين. واتفق الجانبان على مزيد من تعزيز الحوار السياسي والتشاورات على جميع المستويات، ومواصلة الحفاظ على التشاور والتنسيق فى القضايا الدولية والاقليمية الرئيسية . كما اتفقا على اقامة آلية حوار على مستوى نواب رؤساء الوزراء بشأن التجارة والاقتصاد.

عادت الصين ، إذن الى مجرى العلاقات الصينية – الاوروبية العادي، فراحت تعقد اجتماعاً واحداً في السنة مع ممثل الاتحاد الاوروبي، وتوقع بياناً مشتركاً مختصراً ([1]).

وكان على أوروبا تجنب العزلة الدولية في خضم تحالفات مصلحية جديدة تتوسط الصين معظمها. والحق ان الصين لا تسعى سعياً جاداً لإصلاح النظام الدولي ، وإن كانت تتظاهرإعلاميا بالدعوة إلى الاصلاح. إن الطابع الدفاعي يغلب على صلتها بهذا النظام. فهي لا تتردد في الانضمام الى «تكتلات المتحفظين» في المجالات المتفرقة المتعلقة بحقوق الانسان، والتغير المناخي، ومنع الانتشار النووي، وسعر صرف العملة العائم. وإلى هذا، فهي لا ترغب في ترك فئة البلدان النامية، على رغم سيرها الحثيث نحو تبوؤ صدارة الاقتصاد العالمي .([2]).

وعن طريق هذه السياسة، تتخفف الصين من الاضطلاع بشطر متعاظم من المسؤوليات المالية والاقتصادية العالمية، على خلاف ما تدعوها إليه أوروبا، ولكنها تثبت ركائز مكاسب استثنائية تنهض على عملة صارت أداة محاسبة تجارية، فأنشأت سوقاً إلزامية نصف منفتحة، من غير قيد التحويل.

[1]- راجع: التقرير الإخباري تحت عنوان: "خلفية القمم بين الصين والاتحاد الاوروبي خلال السنوات القليلة الماضية"، المنشور بتاريخ ٢٠٠٩/٠٥/٢٠ في موقع "صحيفة الشعب اليومية اونلاين – عربي" الإلكتروني على شبكة الإنترنت:
http://arabic.people.com.cn/31660/6662073.html

[2]- خلفية القمم بين الصين والاتحاد الاوروبي خلال السنوات القليلة الماضية"، المرجع السابق، ص ٨

والارجح ألا يحمّل الصين عبء التزامات دولية مقيدة ، إلا في حال وجود خطر كبير يتهدد نموها واقتصادها. وأما في شأن انبعاثات غازات الدفيئة ومعالجة التغير المناخي، فتغلّب سياسة الصين مصالحها، ولا شيء آخر غير مصالحها. فهي إنحازت في مؤتمر كوبنهاغن الى الاقتصادات الناشئة. ولكنها، عملياً، أصبحت المنتج الأول في العالم للالواح الشمسية، وفي صدارة استغلال طاقة الرياح، وتتقدم الاستثمار في إنتاج السيارة الهجينة والكهربائية، وتكاد تحتكر الموارد المنجمية في العالم. وعلى نحو ما احتلت المرتبة الاولى في إنتاج الهاتف النقال من غير إنماء الهاتف الثابت، ترى الصين أن في وسعها تصدير صناعة السيارة من غير محرك يعمل على المحروقات.

والتنازع الأوروبي في مثل هذه المسألة شديد الوطأة، ولكن الجانب الصيني أتقن فن المناورة بما يتيح له الإستفادة من واقع الصناعات الأوروبية والتقديمات ، دون أن يضطر الى تقديم تنازلات موجعة على حساب الإقتصاد . فسياسة المساعدات ونقل التكنولوجيا وشراء براءات الكربون الاوروبية، قوّت الصناعة الصينية ، من غير أنُ تلزم الجانب الصيني بالتنسيق مع نظيره الاوروبي.. وفي المجالات السياسية والإقتصادية ، صرنا نلاحظ أن بعض المعايير القانونية والأخلاقية في العلاقات الدولية أوتلك التي يتبناها القانون الدولي : مثل احترام الملكية الفكرية ،وإحترام حقوق الإنسان ، وبعض المعايير الدولية في مجال التبادل التجاري والخدماتي تتغيرنحو الأفضل من غيرأن نلحظ أي تأثير غربي ضاغط أو قصري في هذه المسائل.

ثالثاً– ترسيخ علاقات الشراكة الاستراتيجية الشاملة بين الطرفين الصيني – والاوروبي:

إنّ العلاقات الصينية الاوروبية التي بدأت قبل ثلاثة عقود وصمدت أمام التغيرات الدولية تلج في العقد الاول من القرن الواحد والعشرين مرحلة من التطور الناضج والسليم والمستقر. لقد كان ون جيا باو أول مسؤول حكومي أجنبي رفيع المستوى استقبله الاتحاد الاوروبي بعد توسيعه، وهو أمر لا يخلو من مغزى كبير.

لقد قام (ون جيا باو) خلال هذه الزيارة بسلسلة من المحادثات واللقاءات مع قادة الاتحاد الاوروبي، لتبادل الاراء حول العلاقات الثنائية والمشاكل الاقليمية والدولية بصورة عميقة. وقدم اقتراحات حول تطوير العلاقات الثنائية مع بلجيكا وبريطانيا وايرلندا؛ وأصدر مع الحكومات المعنية وثائق مشتركة حول المسائل التي تهم الطرفين. وتجدر الاشارة هنا إلى أن الاعلان المشترك الصيني الايطالي هو أول إعلان حكومي منذ إقامة العلاقات الدبلوماسية بين البلدين. وأكملت الزيارة آلية اللقاء الثنائي، وجعلت اللقاء السنوي بين القادة ووزيري خارجية البلدين آلية لتبادل الاراء حول العلاقات الثنائية والقضايا الدولية الهامة؛ وتعزيز التشاور حول المسائل الاستراتيجية ، وتحديد القطاعات الرئيسية للتعاون ورفع مستواه ([1]).

---

[1]– للمزيد راجع: التقرير الإخباري تحت عنوان: "العلاقات الصينية . الأوروبية بالأرقام"، بتاريخ ٢٠٠٩/٠٢/٠٣، المنشور في جريدة الشرق الأوسط – العدد ١١٠٢٥ وفي موقع الصحيفة الإلكتروني، نقلاً عن شبكة الإنترنت:

http://www.aawsat.com/details.asp

الصين وأوروبا قوتان صاعدتان هامتان في العالم. وتشهد التبادلات بينهما أنشطة مثمرة منذ إقامة العلاقات الدبلوماسية. إن تطور علاقات الشراكة الاستراتيجية الشاملة بين الصين وأوروبا ليس محض صدفة، وإنما يستند إلى حاجة مشتركة ويقوم على أسس موضوعية. إن الوضع الدولي يشهد تغيرات هائلة وعميقة حاليا. وفي ظل وضع الدولي العام أصبح تحقيق المزيد من التنمية رغبة مشتركة للطرفين، خاصة أنه لا توجد تناقضات جوهرية في مصالحهما، بل يوجد تكامل اقتصادي قوي بينهما. وتتميز طريق التنمية في كل منهما بخصائصه،ويمكن أن يستفيد كل منهما منها. ويضاف إلى ذلك تشابه مواقفهما في عدد من القضايا الدولية الهامة، ودعوتهما إلى إقامة نظام دولي متعدد الاقطاب والتعاون في معالجة المشاكل الدولية، وهذا ما يزيد من نقاط الاتفاق بينهما ويقدم ضمانا لنضوج العلاقات الثنائية وتطورها ([1]).

وتشير جميع التوقعات إلى أن العلاقات الصينية الاوروبية ستواصل تطورها بصورة عميقة. ففي مايو من العام ٢٠١٠حقق الاتحاد الاوروبي أكبرعملية توسع في تاريخه، وهذا ما يعزز من قوته. والصين هي أكبر دولة نامية في العالم، وسوق كبيرة تغري الدول بالتعامل معها. وفي العام الماضي أصدر الطرفان وثائق حول العلاقات الثنائية بينهما، واتفقا على تطوير علاقات الشراكة الاستراتيجية الشاملة. ويوما بعد يوم تتوثق الاتصالات والتبادلات بين الصين وأوروبا، على الصعيدين السياسي والثقافي، ويتطور التعاون الاقتصادي والتجاري ويتعمق، وتزداد الزيارات المتبادلة لكبار المسؤولين. كل هذا يدفعنا إلى القول بأن العلاقات الصينية الاوروبية ستشهد تعاونا متعدد المستويات على كل الأصعدة وفي كل المجالات في المستقبل. فالصين وأوروبا يسعيان إلى إقامة نظام تعاون خاص يتيح للصين مساعدة أوروبا لتخطي مشاكلها المالية التي بدأت تطفو على الوجه ابتداءً من نهاية العام ٢٠٠٩ ([2]).

رابعاً– <u>تعزيز المعرفة المتبادلة مع أوروبا</u>:

إنّ مواقف الصين من العلاقات الثنائية مع الدول ،والعلاقات مع أوروبا بشكل خاص، ووضع الاقتصاد الصيني، وإصلاح النظام الاقتصادي والسياسي الصيني ، وقضية تايوان والمشكلة النووية الكورية ، ومشكلة العراق والصراع الفلسطيني – الاسرائيلي...كلّها أمور معقّدة متداخلة فيما بينها ومستقلّة بحدّ ذاتها يتأثر بعضها بالبعض الآخر. وتنظر الصين الى العلاقات الاوروبية بعين خاصة، وتعتبر تطوير هذه العلاقات مكوناً هاماً في استراتيجيتها الخارجية. وتصف استراتيجية التعاون بأنّها طويلة المدى وشاملة ومستقرة،، تتجاوز النظم الاجتماعية والايديولوجية، ولا تتغير لسبب أو لاخر.

---

[1]– وانغ زينغ تانغ، مقالة بعنوان "تعليق على العلاقات بين الصين وسائر الدول الكبرى"، مترجمة إلى اللغة العربية، ومنشورة بتاريخ ٢٠٠٣/١٢/٢٨ في الموقع الإلكتروني لمجلة Contemporary World الناطقة باللغة الصينية على شبكة الإنترنت.

[2]– راجع مقالة : دومنيك مواسي، تحت عنوان: "العقلية الاوروبية المنغلقة"، مترجمة، نقلاً عن شبكة الإنترنت بتاريخ ٢٠١٠/١١/٢٢، ومنشورة على الموقع الإلكتروني:

http://www.project-syndicate.org/commentary/moisi60/Arabic

إنّ درس التحولات والمنعطفات التي شهدتها العلاقة الصينية – الاوروبية خلال العقود التي مرّت ، منذ قرار القيادة الصينية بإنتهاج نمط معين من الانفتاح، تقتضي النظر بنوع من التوازن والاعتدال للابعاد المؤمّلة في المرحلة القادمة من مستقبل هذه العلاقات.

ويمكن إجمال وأهداف هذا النوع من العلاقات المتنامية باضطراد بالأمور التالية ([1]):

أ- زيادة اعتماد أوروبا على الصين في مرحلة ما بعد الازمة المالية العالمية. وبإعتبار الصين ممثلا للبلدان الناشئة، فان تعميق علاقات اوروبا بها ستساعد بلا شك على تعزيز مكانتها وتاثيرها دولياً، وتساهم أيضا في تطوير علاقاتها مع مجموعة القوى الناشئة الاخرى. والاهم من ذلك كله، فان اوروبا تود ان تكون قادرة على اكتساب الدعم الصيني في كثير من القضايا الدولية الرئيسية(الانتعاش الاقتصادي العالمي، إصلاح النظام المالي الدولي، والرقابة المالية) بالاضافة الى تعزيز تمثيل موقف اوروبا في عدد من القضايا الدولية الهامة.

ب- حجم التبادل التجاري الضخم بين الصين و اوروبا، وفقاً لاحصاءات الجمارك الصينية، فقد بلغ حجم التجارة بين الصين وفرنسا وحدها ،وعلى سبيل المثال لا الحصر ،٣٨،٩ مليار دولار امريكي عام ٢٠٠٨، وهي في المرتبة الرابعة من بين ٢٧ دولة من الاتحاد الاوروبي، في حين بلغ حجم صادرات بولندا و١٢ دولة من الاتحاد الاوروبي الى الصين ٣٨،٣ مليار دولار امريكي فقط.

ج- تعزيز العلاقات الصينية – الاوروبية هو نقطة اضافية في سياسة الساسة الاوروبيين. لقد أضرت الاصلاحات الاقتصادية والاجتماعية التي بدأها العديد من دول الاتحاد الاوروبي في العامين الاخيرين(٢٠١٠-٢٠١١) تنفيذها. كما أدت الازمة المالية الى ارتفاع قياسي في البطالة، مما اثار نوعاً من "السخط الاجتماعي" الذي ترجم بكثير من الاضطرابات في الشوارع. وعليه فان تحسين العلاقات الصينية – الاوروبية لا بد من ان يكون نقطة مهمة تضاف الى عملية التألق الاقتصادي في السياسة الخارجية.

د- التوازن في العلاقات الصينية – الامريكية. فالازمة المالية التي اثبتت أن النموذج الامريكي في الاقتصاد غير قابل للديمومة، وطموحات اوروبا المستمرة في لعب دور قيادي على الساحة العالمية،دفعت الكثير من القادة الاوروبيين الى التمايز عن سياسة الولايات المتحدة الامريكية. وبالاضافة الى ذلك، فإن السياسة التي اقترحها اوباما والرامية الى توسيع نطاق الصادرات لزيادة فرص العمل، فانه ستوجد حتماً منافسة شديدة بين أمريكا وفرنسا والمانيا وبلدان اوروبية اخرى على السوق العالمي. وفي مثلث العلاقات الصينية – الامريكية – الاوروبية، على اوروبا ان تستند الى الصين لتحقيق "الدعم الاستراتيجي".

خامساً- تعميق التعاون الصيني – الاوروبي في مجال الاقتصاد والتجارة والتكنولوجيا:

[1]- "الابعاد الجوهرية لزيارة ساركوزي الرفيعة المستوى الى الصين"، مرجع سابق ، ص ١٨.

منذ مطلع التسعينات من القرن الماضي ، والكثير من الدول الاوروبية تسعى للبحث عن فرص للإستثمار في الصين . وفي العقد الأول من القرن الحالي تدفقت الرساميل الأوروبية إلى الصين بحثا عن فتح مصانع وإيجاد بيئة إستثمارية مؤاتية تستفيد من خبرة وتخصص ورخص اليد العاملة الصينية. والشركات الاوروبية الكبيرة مثل فولكس فاغن وسيمنز وغروهي وكوداك وغيرها تستثمر في الصين، ليس برأس المال فقط بل بالتكنولوجيا وتجارب الادارة.وبعد سنوات عديدة من الجهود، تشكلت آلية كاملة للتعاون الصيني الاوروبي، يمكن أن تحل المشاكل القائمة في التعاون الاقتصادي والتجاري ([١]).

وفي العام ٢٠١٠ وقعت الصين مع ستة دول أوروبية اتفاقيات للتعاون الثنائي ومذكرات تفاهم منها ستة وخمسون اتفاقية تجارية وسبعة وعشرون اتفاقية للاستثمار المشترك ومجموعة من خطابات النوايا للتعاون، وهي صفقات قيمتها مليارات الدولارات. وبلغ حجم التبادل التجاري بين الصين وألمانيا ٨،٤١ مليار دولار أمريكي، أي ثلث إجمالي حجم التبادل التجاري بين الصين وأوروبا، وسيتضاعف هذا الرقم عام ٢٠١٠. في هذه المرة وقعت الشركات الصينية والالمانية ١٠ مشروعات للتعاون. وفي ناحية التنازل عن التكنولوجيا، تعتبر ألمانيا أكثر دولة أوروبية تعاونا مع الصين. في العام الماضي، بلغ حجم التبادل التجاري بين الصين وإيطاليا ٧،١١ مليار دولار أمريكي، مسجلا رقما قياسيا. وبلغ حجم التبادل التجاري بين الصين وبلجيكا ٧،٦ مليارات دولار أمريكي، بينما زاد حجم التبادل التجاري بين الصين وأيرلندا ٣٤،٢ مليار دولار أمريكي، ٨ أضعاف عما كان قبل خمس سنوات ([٢]).

عندما انضمت الصين إلى منظمة التجارة العالمية عام ٢٠٠١، تعهدت أعضاء المنظمة، ومنها الدول الاوروبية، أن تمنح الصين معاملة "اقتصاد السوق" في موعد قبل عام ٢٠١٥. وقد إختلفت الآراء داخل دول الإتحاد الأوروبي أوروبا بشأن هذه المسألة ، حيث تتهم شركات إستثمارية أوروبية الصين بإغراق السوق.

وقد دعا رئيس قسم الدراسات الاسيوية بالمعهد الملكي البريطاني للقضايا الدولية الاتحاد الاوروبي إلى منح "وضعية اقتصاد السوق" للصين، وعبرت ألمانيا وبلجيكا عن دعمهما لمنح الصين وضعية اقتصاد السوق عند تصويت الاتحاد الاوربي حول هذه المسألة. وأشار تحليل أوكسفورد إلى أن الاتحاد الاوروبي سيغير موقفه في هذا العام أو في وقت متأخر قليلا ليقدم "وضعية اقتصاد السوق" للصين قبل الولايات المتحدة، الامر الذي سيشكل ضغطاً على واشنطن، ويزيد الخلافات بين جانبي الاطلسي حول صعود الصين، يضاف إلى خلافهما حول مبيعات التكنولوجيا العسكرية والاسلحة للصين.

---

[١]- "العلاقات الصينية . الأوروبية بالأرقام"، مرجع سابق، ص ٤٨.

[٢]- وكالة شينخوا الصينية للأخبار، تقرير تحت عنوان "الحوار بين الاتحاد الأوروبي والصين يعمق التعاون الاقتصادي من أجل انتعاش مبكر"، منشور على شبكة الإنترنت بتاريخ ٢٠٠٧/٠٥/٠٧.

وترى ألمانيا أن حظر بيع الاسلحة للصين فات أوانه، ويجب على أوروبا أن تعيد التفكير لرفع هذا الحظر ([1]). وقد صرّح وزير الخارجية الصيني (لي تشاو شينغ) : "إن العلاقات الصينية الاوروبية دخلت مرحلة النضوج، في ظل ظروف مناسبة موضوعية وإنسانية، وتلك فرصة تاريخية والمثل الصيني القديم يقول إن الحكيم هو الذي لا يجعل الفرصة تفوته، فعلى الصين وأوروبا اغتنام فرصة زيارة رئيس مجلس الدولة الصيني (ون جيا باو) الموفقة لاوروبا لتطوير العلاقات بينهما، فنحن نعتقد أن مجال الرؤية بين الصين وأوروبا يتسع" ([2]).

سادساً- خلاصة العلاقات الصينية – الاوروبية:قال أحد الوزراء الفرنسيين السابقين "ينبغي على أوروبا أن تنظر إلى الصين بعين أوروبية وليس بعين أمريكية" ([3]). فالعلاقات الصينية – الاوروبية لم تجد أساسا متينا لها إلا نتيجة النظر إلى الصين بالعين الاوروبية. انطلاقا من هذه النقطة، يمكن التمييز بشكل أفضل ما بين نقاط التشابه ونقاط التقارب ونقاط الخلاف بين الصين وأوروبا. وفيما يلي أبرز محددات العلاقات الأوروبية – الصنية والتي يمكن إيجازها بالآتي :

١- إعادة اكتشاف آسيا والاهتمام بالانجازات الصينية: لقد أقدم الاتحاد الاوروبي بعد انتهاء الحرب الباردة على التصديق على العديد من الوثائق التي تدعو إلى إقامة علاقات تعاون شاملة مع الدول الاسيوية وفى مقدمتها الصين حتى أن الجانب الاسيوي وصف ذلك بأنه بمثابة منهاج مغاير تعيد فيه أوروبا اكتشاف القارة الاسيوية من جديد ، بعد أن ظلت ترفض الاعتراف بأن آسيا هي قلب العالم ، وتصر على التعامل مع اللفظ الاسيوي على أنه مرادف للتخلف والجهل والفقر . وواقع الامر أن العيون الامريكية تنظر إلى تعاظم القوة الصينية

نظرة برغم كل ما فيها من إعجاب وتقدير لكنها مليئة بالشك والريبة والتوجس انطلاقا من النظرية العتيقة المسماة (بتهديد الخطر الاحمر). لكن العيون الاوروبية تنظر إلى ذلك التعاظم على أنه الخيار الوحيد للحفاظ على موازين القوى العالمية.

٢- تقارب الاستراتيجية الدولية الصينية مع نظيرتها الاوروبية:إن توجه هيكل النظام الدولي نحو التعددية القطبية هو حقيقة موضوعية تقرها الصين وأوروبا معا، كما تدعوان إلى إقامة نظام عالمي متعدد الاقطاب. إن التعددية القطبية، ونزعة القطبية الاحادية الامريكية، القوى العظمى الوحيدة، للهيمنة المنفردة على العالم، اصبح يشكل التناقض الاساسي في الوضع الدولي

---

[1]- راجع مقالة : علي حسين باكير، تحت عنوان: "العلاقات الاستراتيجية الصينية – الروسية"، منشورة في مجلة الدفاع الوطني، نقلاً عن شبكة الإنترنت:

http://www.lebarmy.gov.lb/article.asp

[2]- تقريروكالة شينخوا الصينية للأخبار، "الحوار بين الاتحاد الأوروبي والصين"، مرجع سابق.

[3]- وانغ زينغ تانغ، مقالة تحت عنوان :"تعليق على العلاقات بين الصين وسائر الدول الكبرى"، مرجع سابق ، ص٢٢.

الراهن. وان دعوة كل من الصين وأوروبا للتعددية القطبية ليست تحالفا ضد الولايات المتحدة، بل فقط من اجل كبح جماح أطماع سطوة الامبراطورية الامريكية على العالم. وان هذا الهدف يعتبر أساسا حيويا تبنى عليه العلاقات الطيبة بين الصين وأوروبا.

٣- الاقتباس والاستفادة من النظم الاقتصادية: لقد أصبح الاتحاد الاوروبي اليوم ثالث أكبر شريك تجارى للصين، ورابع أكبر مصدر للاستثمارات الاجنبية، وأول مورد تكنولوجي لها .. ونموذج اقتصاد السوق الاوروبي يحتوى على الكثير مما يمكن أن تستفيد منه الصين خاصة فيما يتعلق بالعناصر الاشتراكية ونزاهة المنافسة والعدالة الاجتماعية وإعمال حكم القانون وتناسق التنمية الاقتصادية والاجتماعية والبيئية ، كما يمتلك الجانبان حضارة عريقة أسهمت في إثراء شتى المعارف والعلوم الانسانية، ورغم التباين الشديد بين الحضارتين من حيث التاريخ والبيئة والجوهر، لكن تكفى قدرتهما على قبول الاخر والتعايش معه على أسس المساواة والاحترام المتبادل.

٣- التحديات التي تواجه العلاقات الصينية – الاوروبية: إن مجال الفضاء يمثل أحد أهم مرتكزات التعاون الصيني الاوروبي خلال القرن الجديد تأسيسا على برنامجي (جاليليو) و(النجم المزدوج) بينما تمثل قضيتا (حقوق الانسان) و(البيئة) أكبر التحديات أمام تطور مسيرة العلاقات الصينية الاوروبية. وهنا فإنه في الوقت الذي تتقبل فيه الصين الانتقادات الاوروبية العنيفة والمتكررة بشأن قضايا البيئة ترحب بالتعاون مع الجانب الاوروبي للعمل سويا على تسويتها ، أملا في تخفيف الشروط القاسية والعراقيل الصحية والبيئية التي تحول دون تدفق المنتجات الصينية على الاسواق الاوروبية إلا أن الصين في الوقت نفسه لا تبدى أي مرونة بخصوص قضية حقوق الانسان وترى أن الموقف الاوروبي لا يرتكز على أسس موضوعية ويغلفه الكثير من سوء النوايا. ورغم اتفاق الجانبين على ضرورة تسوية كافة خلافاتهما عبر تكثيف التحاور والتشاور، لكن ذلك لا يمنع من الاعتراف بأن هاتين القضيتين تحتاجان جهودا مضاعفة وفترات طويلة قبل تسويتهما نهائيا على نحو يأتي مرضيا للطرفين.

****

المبحث الثالث: العلاقات الصينية – الافريقية

شهد الحضور الصيني في إفريقيا خطاً تصاعديا من خلال زيادة حجم الزيارات والعلاقات الدبلوماسية والإستثمارات المتنامية في العيد من الدول الأفريقية . فما هي آفاق العلاقات الصينية – الإفريقية ؟ وهل وتيرة الحضور الصيني في إفريقيا ستأخذ بعدا تصاعديا في ظل التنافس المحموم على الأسواق وموارد الطاقة ؟ والى أي مدى يعتبر الإنفتاح الصيني على دول إفريقيا النامية والفقيرة نمطا سياسيا يعتمد على المبادىء الصينية التي ترمي الى مساعدة الدول الناهضة في حربها ضد الإستعمار ؟

والى أي مدى يمكن أن يشكل السباق على خيرات إفريقيا ومواردها عنصر توتر للصين مع الولايات المتحدة والعديد من الدول الأوروبية ذات النفوذ القديم في هذه القارة؟

أولاً- تمهيد:

تُشارك الصين بنشاط في حوار الجنوب – الشمال. وتعمل على دفع تحسين علاقات الجنوب – الشمال ولطالما ادّعت ذلك عبر وسائل إعلامها وناطقي وزارتها الخارجية، حيث تعتبر الصين أنّ فقر الدول النامية هو نتيجة إستغلال وسلب الدول الاستعمارية القديمة منها والجديدة.

تدعو الصين بنشاط إلى التعاون بين الجنوب والجنوب وتعزيز العلاقات بين الدول النامية([١])، وكما أنّها تدعو إلى أنّ الواجب الدولي يُحتّم تقديم كلّ ما في الاستطاعة من المعونات إلى الدول النامية.

في إبريل عام ١٩٥٥، انعقد مؤتمر الافرو آسيوي في مدينة باوندنغ الاندونسية. وهو المؤتمر الاول الدولي الذي تعقده دول أفريقية وآسيوية بعد الحرب العالمية الثانية بهدف تعزيز التضامن والتعاون بين دول آسيا وأفريقيا. حيث توصل المؤتمر إلى مبادئ باوندنغ العشرة المعروفة، ممّا سجّل مساهمة مهمة في تعزيز التضامن والتعاون بين مختلف هذه الدول.

بعد المؤتمر شهدت أفريقيا حركات تحررية ضد الاحتلالات المتواجدة آنذاك، قدّمت خلالها الصين لهذه التحرّكات مساعدات عديدة ،حيث أبرمت مع غينيا وغانا ومالي والكونغو وتانزانيا معاهدات صداقة واتفاقيات تعاون اقتصادي وفني لتعزيز التعاون المتبادل في المجالات السياسية والاقتصادية.

ومنذ سبعينيات القرن العشرين شهدت العلاقات الصينية الافريقية تطوراً كبيراً على المستويين الافقي والرأسي سياسياً وإقتصادياً حتى مارس من العام ٢٠٠٤، أقامت الصين علاقات دبلوماسية مع ٤٦ دولة من أصل ٥٣ دولة أفريقية مستقلة. ذلك بأن الدول الافريقية بشكل خاص والدول النامية بشكل عام ساعدت الصين في استعادة مقعدها الشرعي في الامم المتحدة، حيث لقب سفير أنجولا في الصين "بكين الصديق الحقيقي لأفريقيا" ([٢]).

وفي عام ١٩٨٩ صوتت العديد من الدول الافريقية لصالح الصين في مؤتمرات الامم المتحدة لحقوق الانسان. وفي مايو ١٩٩٦ قام الرئيس الصيني جيانغ تسه مين بزيارة ست دول أفريقية وهي: كينيا – أثيوبيا – مصر – مالي – ناميبيا وزيمبابوي، حيث قام بطرح خمسة مقترحات لتطوير العلاقات الصينية – الافريقية وهي ([٣]):

١- الصداقة بحيث يكون كل طرف صديقاً موثوقاً للطرف الاخر في كافة الظروف.

---

[١] – تشو يي هوانغ، "الدبلوماسية الصينية" ، مترجم إلى العربية، دار النشر الصينية عبر القارات، صادر بتاريخ ١٣ فبراير ٢٠٠٥، ص ٩٣.

[٢] – راجع : أيان تايلر، دبلوماسية الصين النفطية في أفريقيا، مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، – الامارات، العدد ٦٣، ط ٢٠٠٧، ص ٢١.

[٣] – تشو يي هوانغ، الدبلوماسية الصينية، مرجع سابق، ص ٨٦.

٢- التعامل على أساس المساواة، الاحترام المتبادل لسيادة الدولة مع عدم التدخل في الشؤون الداخلية.
٣- المنفعة المتبادلة والسعي إلى التنمية المشتركة.
٤- تعزيز التشاور والحوار والتعاون في الشؤون الدولية.
٥- إستشراف المستقبل لخلق عالم جديد أفضل.

ثانياً- النموذج المنشود بين التاريخ والحاضر:

إنّنا نجد أن منتدى التعاون الصيني الافريقي كالمحفل الرئيسي للعلاقات الصينية الافريقية دخل بدوره في العقد الثاني من عمره في بداية العام ٢٠١١، فتراود الصينيين والافارقة طموحات وتطلعات تجاه هذه العلاقات باعتبارها علاقات تربط بين أكبر دولة نامية وأكبر قارة نامية في العالم يتجاوز عدد السكان فيهما ثلث عدد السكان الاجمالي في العالم. والحديث عن العلاقات الصينية الافريقية من نواحي رصيدها التاريخي ومقوماتها وتداعياتها في الوقت الحالي وآفاق تطورها في المستقبل، ذو شجون وهي مرحلة جديدة لهذه العلاقات.

إن العلاقات الصينية الافريقية لها تاريخ طويل. هناك حفريات أثرية أثبتت بأن الحرير الصيني قدُ توجر به شمالي إفريقيا عن طريق الحرير المشهور منذ القرن الثاني قبل الميلاد. ويرجع أقدم السجلات التاريخية عن التبادل الدبلوماسي بين الصين وإفريقيا إلى القرن الثاني، حيث بعثت دولة دوله التي تقع في إرتريا الحالية بوفد رسمي إلى المملكة هان الشرقية في الصين. فكان التواصل والتبادل بين الصين وإفريقيا يتزايد بشكل ملحوظ في الفترة ما بين القرن الـ١١ والـ١٤، حيث وصل الرحّال الصيني (وانغ دايوان) إلى جزيرة زنجبار في إفريقيا الشرقية، وفي المقابل زار الرحال العربي ابن بطوطة مدن (تشيوانتشو) و(قوانغتشو) وغيرها في جنوب الصين. فالشواهد التاريخية على عراقة العلاقات الصينية الافريقية لا تحصى ولا تمحى، يمتد تأثيرها من عصور سحيقة إلى العصر الحالي ([١]).

فمنذ إنتصار الثورة الصينية وقيام جمهورية الصين الشعبية عام ١٩٤٩ ، وتخلص الدول الافريقية من نير الاستعمار منذ الخمسينات في القرن الماضي، دخلت العلاقات الصينية - الافريقية إلى المرحلة الجديدة، التي تركت انطباعات عميقة في ذكريات البلدين بخصوصياتها، حيث كان الزعماء القدماء للصين والدول النامية في آسيا وإفريقيا وأميركا اللاتينية كرواد الاستقلال والتحرير القومي يسارعون في عملهم السياسي لاسيما في مجال السياسة الخارجية لارساء الاسس المتينة للصرح الجديد للصداقة فيما بين دول الجنوب. وكانت شعوب الدول النامية بما فيه الشعب الصيني والشعوب الافريقية تتبادل الدعم والتأييد كرفاق السلاح في الخندق الواحد لخوض النضالات ضد الاستعمار والامبريالية والعنصرية. فكانت الصين الجديدة تضع تطوير علاقات الصداقة والتعاون مع الدول الافروآسيوية في صدارة أولوياتها

[١] - أيان تايلر، دبلوماسية الصين النفطية في أفريقيا، مرجع سابق، ص ٧.

الدبلوماسية، أخذا بعين الاعتبار بأن المهام التاريخية الموحدة والايديولوجيا المشتركة كانت تجمع بينهما في المعسكر الواحد([1]).

وكانت الصين تدعم إفريقيا في نضالاتها للتحرر من الاستعمار لنيل الاستقلال، فرفضت الصين مبادرة فرنسا بإقامة العلاقات الدبلوماسية معها بشرط تخليها عن الدعم لثورة التحرير الجزائرية، ولم تنقطع المساعدات الصينية للجزائر حتى في أعصب الظروف التي اكتنفت ثورتها المسلحة ضد المستعمرين الفرنسيين، واستمرت إلى لحظة الانتصار النهائي. كما كانت الصين تدعم إفريقيا في نضالاتها لصيانة السيادة القومية. فكانت تقف إلى جانب مصر بموقف ثابت وقوي من إعلان مصر تأميم قناة السويس، ذلك من خلال التضامن معها معنوياً والدعم لها مادياً. وكانت الصين تدعم إفريقيا في جهودها لتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية. فقامت الصين ببناء سكة الحديد بين تنزانيا وزامبيا في صورة المنحة الاقتصادية، وجدير بالذكر أن الصين في حينها كانت تواجه الكوارث الطبيعية المتواصلة والصعوبات الاقتصادية الجمة، غير أنها لم تتردد في تقديم مواد البناء والمعدات وإرسال أفضل الفنيين والعمال لانجاز هذا المشروع العملاق الذي يبلغ طوله ١٨٦٠ كيلومتر، حيث قضى ٦٩ صينياً في سبيله. بينما كانت الصين الجديدة تحظى بدعم كبير وثابت من الدول الافريقية في جهودها لكسر الحصار الذي حاولت الدول الغربية فرضه عليها. فلن ننسى أبدا أن الممثلين الافارقة صفقوا ورقصوا في قاعة اجتماع الدورة الـ٢٦ للجمعية العامة الاممية في عام ١٩٧١ تعبيراً عن فرحهم لاستعادة جمهورية الصين الشعبية مقعدها الشرعي في الامم المتحدة، فعلى حد تعبير الرئيس الراحل (ماو تسي تونغ)إن الصين عادت إلى الامم المتحدة محمولة على أيدي الاخوة الافارقة" ([2]).

فكل هذه الاحداث التاريخية برهنت على متانة أسس علاقات الصين مع الدول النامية عامة والدول الافريقية خاصة، التي صمدت اختبارات الزمن وتقلبات الاجواء الدولية، وضربت جذورها في العالم كافة.

ثالثاً- <u>العلاقات بعد الحرب الباردة:</u>

إن الدول الافريقية التي قد نالت الاستقلال برمتها تمتلك بكامل سيادتها وتبذل جهودها على قدم وساق لتحقيق التنمية الاقتصادية والتقدم الاجتماعي. وتعرض نفسها على عالم اليوم كقارة متصاعدة أكثر استقراراً وتطوراً وتضامناً فيما بين دولها، فتتنامى حصتها في المعادلة السياسية والاقتصادية العالمية رويداً ورويداً، ويرتفع صوتها في المحافل الدولية. وخير مصداق على ذلك ما ورد في كلمات أغنية مونديال جنوب إفريقيا: "لقد حان عصر إفريقيا".

---

[1]-راجع محاضرة : وانغ وانغشينغ (سفير صيني)، تحت عنوان: "الصين وإفريقيا - نموذج إيجابي في العلاقات الدولية"،ألقيت بتاريخ ٢٠١١/٠١/٠٦ ونشرت في موقع السفارة الصينية – ليبيا الالكتروني على شبكة الإنترنت:

http://ly.china-embassy.org/ara/zxdt/t784018.htm

[2]- وانغ وانغشينغ: "الصين وإفريقيا - نموذج إيجابي في العلاقات الدولية، مرجع سابق ، ص ٥٦ .

هذا هو الأساس الجديد الذي تقام عليه العلاقات الصينية الافريقية في الحقبة التاريخية الجديدة، فهي مبنية على الاواصر التقليدية ومتميزة بتكامل المزايا المتفوقة بحيث تَرِث رصيدَها التاريخي من ناحية، وتُواكب تطورات العصر من ناحية أخرى. فإن الصين التي تتراكم لديها خبرات وتجارب كأكبر دولة سكاناً في تحقيق التنمية بالطريقة التي تناسب خصوصياتها الوطنية، وتعتمد على قدراتها الذاتية، ترغب في مشاركة شعوب الدول النامية في هذه الخبرات والتجارب على أساس المصالح العامة ولا سيّما الاقتصادية والتجارية منها. والدول الافريقية ترغب في إقامة علاقات أوثق مع الصين كأكبر دولة نامية وترغب بأن تلعب الصين دورا أكبر في المحافل الدولية بما يصون المصالح المشتركة للدول النامية كالكتلة الموحدة في تجاه الانظمة الدولية. وهذا يمثل أكبر أساس تكامل بين الصين وإفريقيا في العهد المعاصر (١).

قد تكون نقطة شك في كون العلاقات بين الصين وإفريقيا من باب العلاقات فيما بين الدول النامية. فهذه المسألة تكتسب أهمية قصوى في الفهم الصحيح لجوهر العلاقات الصينية الافريقية. لماذا القول إن الصين مازالت دولة نامية؟ وخصوصاً بعدما تجاوزت الصين مكانة اليابان من حيث الناتج المحلي الاجمالي منذ العام المنصرم لتكون ثاني أكبر اقتصاد في العالم. من المعروف أن الناتج المحلي الاجمالي مجرد مؤشر واحد من بين المؤشرات الاقتصادية الكثيرة في قياس القوة الاقتصادية، وليس المقياس أو الدليل الوحيد على الملامح الحقيقية لاقتصاد ما. وهناك إجماع في أوساط العلوم الاقتصادية في العالم على أن النصيب الفردي للناتج المحلي الاجمالي يعتبر من المؤشرات الادق والاكثر موضوعية في قياس القوة الاقتصادية، فنجد أن هذا الرقم في الصين مجرد ٣٨٠٠ دولار أمريكي. وإنه في المرتبة الـ١٠٥ في العالم حسب ترتيب البنك الدولي، وهو ما بعد كثير من الدول الافريقية أو الاميركا اللاتينية، ناهيك عن الولايات المتحدة أو اليابان. ومازال يعيش ١٥٠ مليون صيني على أقل من دولار أمريكي واحد في اليوم، أي تحت خط الفقر المُدقع حسب معايير الامم المتحدة. إلى جانب هذه الارقام، فالمسألة الاعمق التي تستحق مزيد من التأمل هي كون ونمط نمو اقتصاد الصين، سواء في جودة معيشة الشعب، أو في مجالات العلوم والتكنولوجيا وحماية البيئة وغيرها. على سبيل المثال، رغم أن الصين أكبر دولة مصدرة في العالم، غير أن القوام الرئيسي الذي تعتمد عليه الصادرات الصينية هو قطاع التصنيع، بمعنى أن المنظومة الصناعية الصينية في مُجملها تفتقر إلى القدرة الابداعية والتكنولوجيا ذات الملكية الفكرية الوطنية والماركات ذات القدرة التنافسية العالمية. زد على ذلك، مازالت عملية التنمية في الصين تعاني من عدم توازن بين المناطق الجهوية المختلفة، وبين الارياف والمدن. كثير من المدن الصينية تُباهي عواصم الدول المتقدمة في جمالها وعظمتها، فقالوا إن الصين لم تعد دولة نامية، لكن المناطق الوسطى أو الغربية في الصين، لَوجدَت الارياف الشاسعة والمتخلفة هناك، وحتى المدن في هذه المناطق تعاني من

١- د. عبد العظيم محمود حنفي ،: "الصين والأبعاد الإستراتيجية لعلاقاتها مع أفريقيا" ، مرجع سابق ، ٤٦

مشاكل تخلف البنية التحتية وتدني مستوى الدخل للمتوسط. لان نسبة سكان الارياف تصل أكثر من ٣٠% في الصين، بينما تكون هذه النسبة حوالي ١٠% في الدول المتقدمة ([1]).

تلك هي الحقيقة التي تواجهها الصين. وعندما يتم التكلّم عن الحقيقة الواقعة، لا بد من التذكّر دائما بأن الصين أكبر دولة من حيث عدد السكان، طبعا لا يمكن نكران أن هذا يوفر موارد بشرية هائلة، لكنه أيضاً يشكل عبئاً ثقيلا على أكتاف الصينيين في طريق تحقيق التنمية. يكفي ما ذكرته وزارة التعليم الصينية أن الاحصائيات الرسمية، يبلغ عدد الخريجين الجامعيين كل عام في الصين حوالي ٦ مليون شخص، ومن المتوقع تجاوز هذا الرقم في العام ٢٠١١، لتتوضح خطورة عبء السكان في الصين. فليس من الصعب أن نتصور أن الحكومة الصينية تواجه كم الضغوط والتحديات في إيجاد فرص عمل كافية ومناسبة لهولاء الشباب.

بالحديث عن العلاقات الصينية الافريقية. ففي عام ٢٠٠٠، دخلت هذه العلاقات إلى مرحلة تاريخية جديدة. تم تأسيس منتدى التعاون الصيني الافريقي بالمبادرة المشتركة من الجانبين حرصا منهما على تعزيز الصداقة التقليدية وتفعيل التعاون المشترك بما يمكّنهما من اقتناص الفرص المتاحة ومواجهة التحديات العاتية في ظل الظروف الجديدة. وفي مؤتمر قمة بكين للمنتدى عام ٢٠٠٦، تم الاتفاق بين الجانبين على إقامة علاقات شراكة استراتيجية من نوع جديد تتميز بالمساواة والثقة المتبادلة سياسيا، والمنفعة المتبادلة والمكاسب المشتركة اقتصاديا، والتواصل والاستفادة المتبادلة ثقافيا مما أعطى حيوية جديدة للعلاقات الصينية الافريقية، والتي يمكن تلخيص تطوراتها في النقاط التالية([2]):

١- تتعمق الثقة السياسية المتبادلة بين الجانبين. على الصعيد الثنائي، تمت إقامة العلاقات الدبلوماسية بين الصين و٤٩ دولة إفريقية، ومن بينها ارتقى البعض إلى مستوى الشراكة الاستراتيجية مع الصين. وتستمر الزيارات المتبادلة على مختلف المستويات بوتيرة متزايدة في إطار التنسيق والتشاور المتواصل بين الصين والدول الافريقية حول القضايا ذات الاهتمام المشترك. وعلى الصعيد الجماعي، ففي إطار منتدى التعاون الصيني الافريقي، تمت إقامة آليات متعددة من التواصل السياسي على مختلف المستويات، في مقدمتها آلية المؤتمر الوزاري الذي انعقد ٤ دورات بالفعل، وآلية تشاور وزراء الخارجية على هامش الجمعية العامة للامم المتحدة، وآلية اجتماع كبار المسؤولين للمنتدى، وآلية الحوار بين الامانة الصينية للمنتدى والسفراء الافارقة في بكين وآلية الحوار الاستراتيجي بين الصين والاتحاد الافريقي. فكل هذه الاليات تساهم في تكثيف التواصل السياسي وتعميق الثقة السياسية المتبادلة بين الصين ودول إفريقيا بما يتفق مع رغبة الجانبين في تعزيز التنسيق

---

[1]-: د. عبد العظيم محمود حنفي : "الصين والأبعاد الإستراتيجية لعلاقاتها مع أفريقيا"، مرجع سابق ، ص ٧٦.

[2]- راجع مقالة جميل عفيفي : "الابعاد الاستراتيجية للعلاقات الصينية – الافريقية"، منشورة بتاريخ ٢٠١٠/٠٥/١٣ في موقع الاهرام الرقمي الالكتروني على شبكة الإنترنت:

http://digital.ahram.org.eg/articles.aspx?Serial=139175&eid=190

والتعاون لمعالجة القضايا التي تخص مصالحهما الحيوية ولمواجهة التحديات ذات الاهمية العالمية في مقدمتها إقامة نظام سياسي واقتصادي دولي عادل ومتوازن ولمواجة انعكاسات الازمة المالية الدولية وتغير المناخ وغيرها.

٢- يشهد التعاون الاقتصادي والتبادل التجاري بين الجانبين نمواً متسارعاً([1]). فيما يتعلق بالتجارة، فكان حجم التبادل التجاري الاجمالي بين الصين ودول إفريقيا زهاء مليار دولار أمريكي لاول مرة في عام ١٩٨٠، ثم ارتقى إلى ما فوق ١٠ مليار دولار أمريكي في عام ٢٠٠٠، فأصبحت الصين أكبر شريك تجارة لافريقيا في عام ٢٠٠٩، أما من شهر يناير إلى نوفمبر عام ٢٠١٠، وصل إلى ما يقارب ١١٥ مليار دولار أمريكي، بزيادة قدرها ٤٣,٥% بالمقارنة مع نفس الفترة في عام ٢٠٠٩. إن هذا الزخم ينطبق أيضاً على التجارة الصينية الليبية، تشير آخر الاحصائيات إلى أن حجم التبادل التجاري بين البلدين من يناير إلى نوفمبر عام ٢٠١٠ بلغ ما يقارب ٦ مليار دولار أمريكي، بزيادة قدرها ٣٥,٦% مقارنة مع نفس الفترة في العام قبله، مما جعل الصين ثاني أكبر دولة مصدرة إلى ليبيا وثالثة أكبر سوق للصادرات الليبية. تماشياً مع ارتفاع حجم التجارة، أصبحت أنواع البضائع في قوائم التجارة الصينية الافريقية أكثر فأكثر، وترتفع جودة الصادرات الصينية إلى إفريقيا ويزداد مستواها العلمي والتقني بصورة مطردة، وفي المقابل، يتسارع نمو الصادرات الافريقية إلى الصين بشكل عام، ومن المنتجات الزراعية بشكل خاص.

فإن الموالح المصرية والكاكاو الغانية والقهوة الاوغاندية وزيت الزيتون التونسي والسمسم الاثيوبي تجد إقبالا متزايدا في الاسواق الصينية. وتحرص الحكومة الصينية وحكومات الدول الافريقية على توفير ظروف مواتية لتسهيل تجارة الجانبين، فقد تم إبرام اتفاقية التجارة الثنائية بين الصين و٤٥ دولة إفريقية، كما يتنامى التعاون بين السلطات المختصة في الجانبين في مجالات الجمارك والضرائب والحجر الصحي ..الخ

وتغطي الاستثمارات الصينية مجالات البنى التحية والجسور والمنشآت الصناعية لتشمل ٤٩ دولة إفريقية، كما تشمل قطاعات واسعة على رأسها المعادن والمصارف والتصنيع والهندسة المعمارية والسياحة وغيرها، فتختلف أشكال تمويلها حيث يتواجد التمويل من الجانب الواحد والتمويل المشترك من خلال اكتتاب الاسهم أو دمج وشراء الشركات والشراكة في التمويل مع مستثمر الدولة الثالثة.

ويكامل القطاعان العام والخاص بعضهما البعض في هيكل هذه الاستثمارات. إن الحكومة الصينية تشجع الشركات الصينية ذات القدرة التنافسية والمصداقية المهنية على

---

[1] – فيما يتعلق بالاستثمار المتبادل بين الصين ودول افريقيا ، فهو في نمو متسارع أيضاً. وقد تضاعف حجم الاستثمارات الصينية في إفريقيا ٢٠ ضعفا من عام ٢٠٠٣ إلى عام ٢٠٠٩، فبلغت قيمة الاستثمارات الصينية المباشرة في إفريقيا التي تغطي ٤٩ دولة ٩,٣٣ مليار دولار أمريكي قبل نهاية عام ٢٠٠٩ وأصبحت إفريقيا رابع أكبر مقصد استثمار صيني في الخارج.

توسيع الاستثمار في إفريقيا، وتحرص على خلق البيئة الجاذبة وتقديم الخدمات المطلوبة في هذا الاتجاه من خلال عقد اتفاقيات حماية الاستثمار وتجنب الضرائب الازدواجية مع الدول المعنية. كما تم تأسيس الصندوق الصيني الافريقي للتنمية قبل ٣ سنوات الذي بدأ يلعب دوراً فعالا في توفير الدعم المالي للشركات الصينية المستثمرة في إفريقيا[١].

أما من جانب إفريقيا، فنجد أن استثماراتها في الصين في صدد التنشيط والتوسيع أيضاً، وقد بلغت قيمتها ما يقارب ١٠ مليار دولار أمريكي في نهاية عام ٢٠٠٩، وتغطي مجالات واسعة بما فيه الصناعة البتروكيماوية والصناعة الالكترونية والمواصلات والاتصالات والخدمات والصناعات الخفيفة وغيرها. لذلك، نقول إن الاستثمارات المتبادلة بين الصين وافريقيا قطعت أشواطاً بعيدة في تحقيق تكامل المزايا المتفوقة لدى الجانبين.

بالاضافة إلى ذلك، هناك مشاركة حثيثة ومتزايدة من الصين في تنفيذ مشروعات البنية التحتية في الدول الافريقية في صورة المساعدات والمقاولات والاستثمارات وغيره. قد تم إنجاز أكثر من ٥٠٠ مشروع من البنية التحتية في إطار المساعدات الاقتصادية الصينية لدول إفريقيا. وهناك مشروعات كبيرة ما زالت على قيد البناء في مقدمتها مركز المؤتمرات للاتحاد الافريقي في أديس أبابا. إلى جانب المساعدات الاقتصادية التقليدية، الحكومة الصينية تحرص أيضا على تقديم القروض التفضيلية بهدف توفير الدعم المالي للمشروعات العملاقة في إطار الجهود الصينية لمساعدة الدول الافريقية على تحسين البنية التحتية. هناك خطة مقررة من الحكومة الصينية لتقديم قروض تفضيلية قيمتها ١٠ مليار دولار أمريكي إلى دول إفريقيا في الفترة ما بين عام ٢٠١٠ وعام ٢٠١٢.

٣- يتوسع نطاق التعاون الصيني الافريقي، حيث يتوطد التعاون المشترك في المجالات التقليدية بما فيه المجالات الثقافية والصحية والتعليمية وغيرها، في الوقت الذي أدخلت فيه مقومات جديدة لاثراء هيكل التعاون الصيني الافريقي تتمثل في قطاعات العلوم والتكنولوجيا والمالية والسياحة والطيران وحماية البيئة والطاقة الجديدة والخ... قد أقامت البنوك الصينية الرئيسية فروعها في عدة أقاليم إفريقية لتقدم خدمات مالية لمؤسسات الجانبين. وهناك المشاركة الصينية في بنك التنمية الافريقي وبنك التنمية لغربي إفريقيا، والتي تساهم في جهود مكافحة الفقر وتحقيق التنمية في إفريقيا. وفي المقابل، قد فتحت ٦ بنوك من ٥ دول إفريقية فروعاً أو مكاتب في الصين.

أما في مجال السياحة، فأصبحت ٢٨ دولة أو منطقة إفريقية مقاصد سياحية للمواطنين الصينيين حتى نهاية عام ٢٠٠٩. ومازال هذا العدد في تزايد.

---

[١] – ووبن ، الصينيون المعاصرون :التقدم نحو المستقبل انطلاقا من الماضي، تجمة عبد العزيز حمدي ، الجزء الثاني (الكويت ، عالم المعرفة ، رقم ٢١١، ١٩٩٦) ص ١٧٠-١٧١

في مجال النقل الجوي، فأبرمت الصين اتفاقية النقل الجوي مع ١٥ دولة إفريقية حتى نهاية عام ٢٠٠٩، وهناك خطوط جوية مباشرة متزايدة تربط بين المدن الصينية والافريقية، وتعتبر الرحلة الجوية المباشرة بين طرابلس وبكين على متن الخطوط الافريقية آخر إضافة إلى هذه القائمة.

إنّ هذا الاستعراض المختصر قد تبين من المنظور الموضوعي أسباب كون العلاقات الصينية الافريقية نموذجاً إيجابياً في العلاقات بين الدول النامية. ويُمكن تلخيص دور منتدى التعاون الصيني الافريقي بالآتي:

١- يلعب منتدى التعاون الصيني الافريقي دوراً محورياً وريادياً في وضع الاطار العام والاتجاه الرئيسي والتخطيط الكلي لتطوير العلاقات الصينية الافريقية بالرؤية المستقبلية والروح العملية تلبية للرغبة الصادقة والمشتركة لدى الجانبين لدفع هذه العلاقات للمضي قدما. على سبيل المثال، في مؤتمر القمة للمنتدى عام ٢٠٠٦، أعلن الرئيس الصيني هو جينتاو ٨ إجراءات لتعزيز التعاون العملي بين الصين وإفريقيا، من بينها زيادة حجم المساعدات الاقتصادية وتخصيص المزيد من القروض التفضيلية لافريقيا وتوسيع نطاق إعفاء البضائع الافريقية من الرسوم الجمركية الصينية وإقامة المراكز النموذجية لتعميم التقنيات الزراعية الصينية في إفريقيا وغيرها، وبفضل الجهود المشتركة من الجانبين، قد تم إنجاز كافة الاجراءات الثماني المذكورة أعلاه حسب الجدول الزمني المخطط لها قبل نهاية عام ٢٠٠٩. في الدورة الـ٤ للمؤتمر الوزاري للمنتدى في عام ٢٠٠٩، أعلن رئيس مجلس الدولة الصيني ون جياباو ٨ إجراءات جديدة بهدف مضاعفة الجهود الصينية لمساعدة إفريقيا في رفع مستوى معيشة شعوبها وتطوير قطاع الزراعة وتعزيز القدرات التنموية الذاتية في دولها. فهذا التخطيط قد بدأ يعطي نتائجه.

٢- يبقى مبدأ المساواة والمنفعة المتبادلة ركيزة أساسية للتعاون الصيني الافريقي. في سياق مشاركة الصين في استخراج الموارد الطبيعية في إفريقيا، تحرص على مساعدة الدول المضيفة على تطوير قطاع تصنيع المواد الخام ليرفع القيمة الاضافية للمنتجات ويساهم في بناء منظومة الصناعات الوطنية لهذه الدول على المنوال الحديث، بما يمكنها من تحويل المزايا المتفوقة في الموارد إلى القوة الدافعة لتحقيق التنمية المتوازنة والمستديمة. كما تحرص المؤسسات الصينية على تحمل مسؤولياتها الاجتماعية من خلال المساهمة الجادة في الاعمال الخيرية لتحسين المرافق العامة المحلية. إن الصين تولي اهتماما بالغا لبناء القدرات التنموية للدول الافريقية، وتعمل على تفعيل التعاون مع الدول المعنية في تنمية الموارد البشرية، وهناك عدد كبير من الخبراء والمتطوعين الصينيين يعملون في هذا المجال لمساعدة الدول الافريقية في رفع قدرتها الذاتية على تحقيق التنمية الاقتصادية والتقدم

الاجتماعي مثلما يقول المثل الصيني "إن تعليم الناس الصيد خير من إهداءهم أسماكا". فالمساعدة والدعم بين الصين وإفريقيا مساعدة متبادلة ودعم متبادل. عندما تعرضت عملية تتبع شعلة أولمبياد بكين تعويقا وتشويشا في بعض الدول الاوروبية، بينما تكللت نفس العملية بكل التوفيق في إفريقيا. وبعدما تعرضت ونتشوان في جنوب غربي الصين للزلزال الشديد، قدمت الشعوب الافريقية تبرعات ومساعدات ودية للمنطقة الصينية المنكوبة.

٣- يتبادل كلا الجانبين الدعم والتأييد في القضايا التي تخص المصالح الاساسية للجانب الاخر. تحرص الصين على قضية السلم والامن في إفريقيا. إنها تدعم وتشارك في ١٢ عملية الامم المتحدة لحفظ السلام في إفريقيا منذ عام ١٩٩٠، وبلغ العدد المتراكم للجنود والشرطة الصينيين في هذه العمليات ١٠ ألاف شخص، ويوجد في إفريقيا حاليا ١٦٠٠ عسكري وشرطي مدني صيني في إطار عمليات حفظ السلام تحت مظلة الامم المتحدة. كما تدعم الصين جهود الدول الافريقية والاتحاد الافريقي والمنظمات الاقليمية الافريقية في سبيل حل النزاعات وبسط السلم والامن في القارة. وعينت الحكومة الصينية مبعوثا خاصا للشؤون الافريقية، وتلعب الصين دورا بناءا في مجلس الامن الدولي وغيره من المحافل الدولية لدفع القضايا الاقليمية الساخنة نحو الحل المبكر والسليم على رأسها قضية دارفور. إلى جانب ذلك، يرسل السلاح البحري الصيني أسطوله إلى خليج عدن والمنطقة قبالة الصومال للمشاركة في الجهود الدولية لمكافحة القرصنة البحرية. كما تحظى الصين دائما بالدعم الثابت والقوي من قبل دول إفريقيا في القضايا التي تخص سيادة الصين ووحدة أراضيها في مقدمة ذلك قضية تايوان وقضية التبت وغيرها.

٤- إن التعاون الصيني الافريقي مفتوح وشفاف، لا توجد فيه أية أجندة سرية، وليس ضد أي طرف ثالث، إنه يمثل جزءا من التعاون العادل والطبيعي فيما بين الدول النامية بهدف تحقيق التنمية المشتركة. ودعم جهود شعوب إفريقية في إختيار نمظمها السياسية والاجتماعية للبحث عن طرق تنموية تناسب وخصوصياتها الوطنية. فإفريقيا قارة للافارقة، وهي قادرة بكل جدارة على التصرف في قضاياها بما يخدم مصالحها الاساسية. كما لاتسعى الصين وراء إقامة ما يسمى بـ"نطاق نفوذ صيني" في إفريقيا، بل تحبّذ الجهود الصادقة من الدول الاخرى لمساعدة إفريقيا في تحقيق النهضة الحقيقية المنشودة على أساس مبادئها العالمية الخاصة.

٥- هناك الاتفاق بين الصين والدول الافريقية على ضرورة رؤية المشاكل والصعوبات في العلاقات الصينية الافريقية بالمنظور العلمي والموضوعي. إن هذه العلاقات ليست خالية من أية مشكلة أو صعوبة، أخذا بعين الاعتبار وجود الفوارق بين الصين والدول الافريقية من حيث الخصوصيات القومية والانظمة السياسية والاجتماعية والمراحل التنموية والتقاليد والعادات وغيرها، وأن التعاون الصيني الافريقي يغطي مجالات واسعة ويجري على

مستويات متفاوتة ويرتبط بجهات متعددة، وخصوصا فهذا العصر الجديد تختلف مقوماته كل الاختلاف عن العصور المنصرمة، فمن البديهي أنه يوجد حول العلاقات الصينية الافريقية آراء متناقضة، تستحق هذه الحقيقة الدراسة الجادة والمناولة الهادئة بالصدر الواسع والصبر والحكمة والجهود المتضافرة من الجانبين لايجاد حلول سليمة تراعي مطالب الجانبين المنطقية ومصالحهما الاساسية.

لقد أقامت العلاقات الصينية الافريقية نموذجاً سيؤثر على كثير من العلاقات بين الدول في العالم، وسيكون له مساهمات وتداعيات واسعة وبعيدة المدى على تعددية الاقطاب العالمية والعولمة الاقتصادية. إن مواصلة تعزيز العلاقات الصينية مع كافة الدول النامية بما فيه الدول الافريقية سيبقى كالمنطلق الاول والاخير لدبلوماسيتها بخلفياتها الإقتصادية، لان هذه العلاقات قائمة على قاعدة المعاناة المتشابهة وأيام الشدة في الماضي، ومبنية على أساس التطلعات والمصالح الاستراتيجية المشتركة في الحاضر. وفي المستقبل تدّعي الصين أنّها لن تغير هذه العلاقات طبيعتها ومسارها مهما كانت قوتها الذاتية أو الاجواء الدولية، حيث أنّها تحاول أن تُظهر أنّ هناك اتفاقاً بين الجانبين الصيني والافريقي على أن العلاقات المنشودة بينهما لا تقتصر على وقت زائل ولا على مكان معين، إنما هي علاقات استراتيجية مستديمة بعيدة المدى وشاملة الابعاد ([1]).

المبحث الرابع : العلاقات الصينية مع دول أميركا الجنوبية

أولاً- نظرة تاريخية:

إن العلاقات الاقتصادية بين أمريكا اللاتينية وآسيا ليست جديدة. فمن الستينيات من القرن الخامس عشر حتى عام ١٨١٥م، كان أسطول من السفن الشراعية الاسبانية الضخمة يقوم برحلة ملحمية سنوية من ميناء آكابولكو(Acapulco) المكسيكي إلى مانيلا في الفلبين، حاملا الفضة واللوازم ويعود بالحرير والخزف الصيني اللذين كان الاثرياء يتهافتون على شرائهما في المكسيك والبيرو المستعمرتين. وفي السبعينيات من القرن التاسع عشر، ظهرت اليابان كقوة تجارية واستثمارية وجهة مانحة مهمة. إلا أن عنصر المفاجأة ونطاق العلاقة مع الصين (وإلى حد أقل بكثير الهند) جديدان على الشكل التالي:

١- التأثير الاول، والاكبر حتى الان، هو التأثير غير المباشر. فقد أدى الطلب الصيني والهندي على المواد الخام إلى رفع أسعار السلع (التي تنتجها دول أمريكا الجنوبية بكثرة) إلى مستويات غير مسبوقة. ولعب هذا دورا مهما في تسريع معدل النمو الاقتصادي للمنطقة إلى نسبة ٥,٥ في المائة منذ منتصف ٢٠٠٣ إلى منتصف ٢٠٠٨ ([2]).

---

[1]- راجع مقالة جميل عفيفي، تحت عنوان: "الابعاد الاستراتيجية للعلاقات الصينية – الافريقية"، مرجع سابق ، ص٧.

[2]- وكالة شينخوا الصينية للأخبار، تقرير تحت عنوان "الصين تعزز الشراكة مع أمريكا اللاتينية" منشور على شبكة الإنترنت بتاريخ ٢٠٠٩,/٠٨/٠٣

٢- نمت تجارة الصين مع أمريكا اللاتينية إلى متوسط سنوي بلغ نحو ٤٠ في المائة منذ عام ٢٠٠٣- أسرع من مجمل تجارتها. وأصبحت الصين الان سوقا كبيرة لدول مثل البرازيل وتشيلي والبيرو.

إلا أن علاقات أميركا الجنوبية الجديدة مع الصين ساعدتها على الخروج من الركود العالمي وهي سالمة نسبيا. حيث تشير الارقام والدراسات الاحصاءات إلى أن الطلب الصيني على السلع أسهم، كما يبدو، بصورة كبيرة في تسريع النمو الاقتصادي وتعزيز العملة وتخفيض التضخم وأسعار الفائدة في دول أميركا اللاتينية بشكل عام والبرازيل بشكل خاص ([1]).

بينما يصر المسؤولون الصينيون على القول إن توثيق علاقاتهم مع أمريكا اللاتينية مدفوع بأمرين:

أولاً- المصلحة الدبلوماسية المشتركة في عالم متعدد الاقطاب.

ثانياً- علاقات المنفعة المتبادلة الاقتصادية والتجارية.

وقد صرحت وزارة الخارجية الصينية: "نحن لا نسعى للحصول على نفوذ خاص. وقد أكدنا (للولايات المتحدة) أن علاقاتنا مع أمريكا اللاتينية لا تشكل تهديدا على أي أحد" ([2]).

ثانياً- <u>الطابع الاقتصادي للعلاقات الصينية مع دول أميركا اللاتينية</u>:

على الرغم من ان الازمة المالية التي شهدها العالم خلال العام ٢٠٠٨ والتي تمتدّ آثارها إلى سنوات تتوالى، وجهت ضربة قاصمة للاقتصاد العالمي، حيث اثرت على الصادرات في العالم، الا ان معظم دول امريكا اللاتينية اعربت عن رغبتها في تدعيم الروابط مع الصين.

حيث ترى هذه الدول، أن تعزيز التعاون مع الصين سيدعم اقتصاديات الجانبين، ولذا فقد اقامت الصين تباعا شراكة استراتيجية او شراكة تعاونية شاملة مع العديد من دول امريكا اللاتينية وبداية بالبرازيل في منتصف التسعينيات فى القرن الماضى وتباعا مع فنزويلا، والمكسيك، والارجنتين، وشيلي، و بيرو.

إن توثيق العلاقات بين الصين وأمريكا اللاتينية تعد حتمية موضوعية تتفق مع المصالح الجوهرية ومن اجل تحقيق مستقبل مشترك افضل ، ستخلق الجهود المشتركة التي يبذلها الجانبان نموذجا لتعاون الجنوب-الجنوب، أساسها الثقة السياسية المتبادلة، قوة دفعها التعاون الاقتصادي والتجاري، وتوافقها المنفعة المتبادلة والربح للجانبين ([3]). ومن أجل الوصول إلى تفاهم استراتيجي مشترك حول تنمية

2-Frederic F.CLAIRMONT. Le Monde Diplomatique, mars 1999

[2]- راجع: مقالة محود الغامدي، تحت عنوان: "التنين في الفناء الخلفي الجغرافيا السياسية لأمريكا اللاتينية"، منشورة بتاريخ ٢٠٠٩/٠٨/١٨ في موقع "السعودية تحت المجهر" على شبكة الإنترنت:

http://www.saudiinfocus.com/ar/forum/showthread.php?t=89369

[3]- راجع: مقالة تحت عنوان: "العلاقات البرازيلية – الصينية ذات تأثير عالمي"، منشورة بتاريخ ٢٠١٠/٠٤/١٣ على شبكة الإنترنت:

http://arabic.news.cn/speak/2010-04/13/c_13249646.htm

العلاقات الثنائية، يأتي تبادل الزيارات رفيعة المستوى تعبيرا واضحا عن زيادة تعزيز الثقة السياسية المتبادلة بين الصين وامريكا اللاتينية في السنوات الاخيرة.

إنّ التعاون الاقتصادي والتجاري بين الصين وامريكا اللاتينية شهد اتجاه نمو سريع ، وتجاوز اجمالي التجارة الثنائية بين الصين وامريكا اللاتينية ١٠ مليارات دولار امريكي فى عام ٢٠٠٠ كما تجاوز ١٠٠ مليار دولار امريكي فى عام ٢٠٠٧ لاول مرة ، وبذلك تحقق هدف تنمية التجارة الثنائية الذى طرحه الرئيس الصيني هو جين تاو فى اثناء زيارته لامريكا اللاتينية فى عام ٢٠٠٤ قبل الموعد بثلاث سنوات. وأشارت الاحصاءات الى انه في الفترة الممتدة من يناير / سبتمبر ٢٠٠٨ بلغت قيمة صادرات الصين إلى أمريكا اللاتينية ٥٤,٤٧٧ مليار دولار امريكي بزيادة ٤٨,٩ بالمئة عن نفس الفترة من عام ٢٠٠٧ ، وبلغت قيمة واردات الصين منها ٥٦,٩٨٤ مليار دولار امريكى بزيادة ٥٥,٢ بالمئة (١).

وأضافت الاحصاءات أن الاستثمارات بين الصين وأمريكا اللاتينية شهدت توسعا كبيرا ، فحتى نهاية يونيو ٢٠٠٨ بلغت الاستثمارات غير المالية الصينية في امريكا اللاتينية ٢٤,٩٦ مليار دولار امريكي تشتمل على مجالات التجارة ومقاولة المشروعات والانتاج وغاز البترول وموارد المعادن.

ان الصين تتوقع تعزيز العلاقات المشتركة، وتعميق التعاون متبادل المنفعة مع الدول الثلاث، وتعزيز التنمية الشاملة لعلاقاتها مع امريكا اللاتينية من خلال إن العلاقات بين الصين وامريكا اللاتينية ستحقق المزيد من التنمية بسبب الجهود المشتركة".

وقد أدى تعزيز الثقة السياسية المتبادلة إلى تدعيم التعاون الاقتصادي والتجاري الثنائي وشهدت التجارة بين الصين ودول امريكا اللاتينية نموا زاد على عشرة بالمائة منذ التسعينيات، كما اصبحت الصين ثاني او ثالث اكبر شريك تجاري للقارة خلال السنوات العشر الماضية. كما تعد الصين أكبر سوق تصديرية بالنسبة للبرازيل وتشيلي، وثانى أكبر سوق تصديرية للارجنتين وبيرو وكوستاريكا. فالروابط الاقتصادية بين الصين وأمريكا اللاتينية تدخل مرحلة جديدة، بامكانها التوجه الى مرحلة اتفاقات تجارية عالمية فى قطاعات مثل الطاقة والبنية التحتية وغيرها.

ومن المؤمّل أن يخلق التعاون بين شركاء أمريكا اللاتينية ظروفا أفضل لايلاء الجانب الصيني اهتماما أكبر بهذه البرامج وظروفا لجذب المزيد من الاستثمارات الصينية، بالاشارة الى أن الاستثمارات الصينية فى أمريكا اللاتينية ما زالت قليلة بالمقارنة مع حجم تجارتها المرتفع مع المنطقة.

ثالثاً– <u>واقع العلاقات الصينية مع دول أميركا اللاتينية:</u>

إذا سارت الأمور وفقا للخطط المرسومة والاتفاقيات الموقعة بين الصين ودول أميركا اللاتينية، سيتم بحلول عام ٢٠١٢ إرسال أول شحنات من النحاس من توروموكو (Toromocho)، وهو منجم في جبال الانديز في البيرو، عن طريق القطار والشاحنات إلى رصيف جديد بقيمة ٧٠ مليون دولار في ميناء

---

[1] –CF .Alain minc “ la mondialisation heureuse “ , PARIS 2005

كالوا (Callao) وسيتم شحنها من هناك عبر المحيط الهادئ إلى الصين. ويتم بناء المنجم بتكلفة تبلغ ٢,٢ مليار دولار من قبل شركة شينالكو (Chinalco) الصينية العملاقة للمعادن. وسيكون المنجم والميناء الرمزين الابرز للتجارة والاستثمار المزدهرين اللذين يحولان الصين بسرعة كبيرة إلى شريك اقتصادي بارز للبيرو وغيرها من دول أمريكا اللاتينية.

وليست الصين وحدها التي بدأت بالاهتمام بصورة أكبر بأمريكا اللاتينية. فهناك أيضا الهند وروسيا وإيران، من نواح مختلفة. ودفعت هذه التطورات البعض إلى إعلان نهاية عقيدة مونرو– إصرار أمريكا المعتاد، الذي عبر عنه الرئيس جيمس مونرو عام ١٨٢٣م، بأن أي تدخل من قبل الغرباء في نصف الكرة الخاص بها "خطر على السلام والسلامة لدينا". ولم يتم الاخذ بعين الاعتبار أنه لطالما كانت هيمنة Yanqui محل نزاع من قبل القوميين في أمريكا اللاتينية وكذلك أوروبا، وأيضا أن الولايات المتحدة وأوروبا لا تزالان تجارا ومستثمرين في أمريكا اللاتينية أكثر من الصين، ناهيك عن الهند أو روسيا. والواضح أن هناك عناصر فاعلة جديدة وقد تكون قوية في المنطقة. وكان وصولها يتزامن مع نتيجة جزئية أيضا لتطورين آخرين.

وهذه العوامل تكمن في ([1]):

١– العامل الاول هو التراجع النسبي للتفوق الاقتصادي والسياسي للولايات المتحدة بعد فترة وجيزة من السلطة دون منازع في نهاية الحرب الباردة، حيث يصرح وزير خارجية دولة البيرو جوز انطونيو غراسيا بلاند: "بدأت مراكز القوى بالتحوّل، والقرن الحادي والعشرين يتعلق بالمحيط الهادئ"([2]). وبصورة أكثر تحديدا، كان يُعتقد على نطاق واسع أن الولايات المتحدة في العقد الاول من القرن الواحد والعشرين أهملت أمريكا اللاتينية بسبب أولويات أكثر إلحاحا في مناطق أخرى، خاصة ما يُسمّى بـ "الحرب على الارهاب". وساعد هذا الاهمال غيرها على تسلل الدول النامية الجديدة.

٢– العامل الثاني هو أن عديدا من دول أمريكا اللاتينية أصبحت أكثر ثقة بنفسها وعازمة على تأكيد استقلالها الدبلوماسي. ويعود ذلك أيضا لكونها حققت الاستقرار الاقتصادي وبنت ديمقراطيات أكثر قوة، أو لانها انتخبت حكومات يسارية تسعى، لاسباب أيديولوجية، إلى حلفاء جدد. وينطبق كلا العاملين على البرازيل، التي تسعى إلى الاضطلاع بدور أقوى باعتبارها قوة إقليمية لها أهمية عالمية.

وقد أثار تنوع العلاقات الاقتصادية لامريكا اللاتينية سؤالا ملحا لدى المختصين: هل يدل هذا على تغييرات جغرافية سياسية؟ في الولايات المتحدة، يخشى بعض الاقتصاديين أن يشكل الثقل الاقتصادي المتنامي للصين خطرا سياسيا. فأشارت وزارة الخارجية الامريكية في بياناتها الاعلامية، إلى

---

[1]– وكالة شينخوا الصينية للأخبار، تقرير تحت عنوان "الصين تعزز الشراكة مع أمريكا اللاتينية"، مرجع سابق، ص ٨.

[2]–راجع : مقالة : "التنين في الفناء الخلفي الجغرافيا السياسية لأمريكا اللاتينية" مرجع سابق، ص ١٢.

أن الصين وإيران تحققان مكاسب "مقلقة" في المنطقة ([1]). إلا أن عديدا من الامريكيين اللاتينيين يفضلون اعتبار توسع علاقات الصين إلى منطقتهم باعتباره فرصة. والمنطقة، بقيادة البرازيل، بدأت إقامة تحالفات "جنوبية – جنوبية" مع الصين والهند وروسيا وجنوب إفريقيا لاجراء تغييرات فيما يعتبرونه جميعهم نظاما اقتصاديا عالميا غير عادل.

ولكن بالنسبة لامريكا اللاتينية، هناك مسألتان أخريان قد تكونان على القدر نفسه من الاهمية، إن لم يكن أكثر أهمية. الاولى هي إذا ما كان تحول الصين والهند نحو التصنيع يساعد تنميتها الاقتصادية أم يعوقها. والثانية إذا ما كان من المحتمل أن تقوّض العلاقات الاقتصادية والسياسية المتنامية مع دول غير ديمقراطية مثل الصين وروسيا وإيران (حسب التصنيف الاميركي) التزام أمريكا اللاتينية بالديمقراطية الذي فازت به بشق الأنفس.

افترض العقد الاول من القرن الحادى والعشرين اقتحام الصين لامريكا اللاتينية التى شهد اقتصادها نمواً، وتفادت الازمة العالمية دون أضرار بالغة، نتيجة بيعها البترول والحبوب والمعادن للعملاق الاسيوي إلى جانب أسباب أخرى. وفي قمة صينية – أمريكية لاتينية لرجال الاعمال عقدت مؤخرًا، ونظمها بنك الدول الامريكية للتنمية وحكومة الصين فى شندو (عاصمة إقليم سيشوان جنوب غرب الصين)، حذر بعض الموظفين ورجال الاعمال، أمريكا اللاتينية من مخاطر هذه الشراكة مع الصين، نظرا للمنافسة التى تفترضها صادراتها الصناعية ومصلحة الشركات الصينية – معظمها تدخل فى شراكة مع الدولة ومضاربات فى البورصة – بسبب تملكها لأراض تكمن داخلها مصادر طبيعية.

ومن الإستثمارات الصينية الكبرى التسعة عشر الذى تم الاعلان عنهم فى أمريكا اللاتينية منذ عام ٢٠٠٥ تم تخصيص أربعة فقط للصناعة والبنية التحتية، والباقى لانتاج مواد أولية. واليوم تحتاج الصين إلى مواد خام. لتكون مصنع العالم. كما يبحث العملاق الاسيوي عن هذه المواد أيضًا في أفريقيا، ولهذا تتبنى الشركات الحذر فى شيلى وكولومبيا والبرازيل والارجنتين، لاتباع الصين "أسلوبًا يحاكى أساليب السياسات الاستعمارية القديمة، لكن أمريكا اللاتينية تعى هذا الخطر وتتفاداه حتى الان. فالفرق الكبير بينها وبين أفريقيا هو وجود أحزاب سياسية قوية ونقابات ومنظمات غير حكومية" ([2]).

إذن أصبحت الصين "شريكا متميزا لامريكا اللاتينية"، وتحتاج المنطقة إلى تحديد استراتيجية مشتركة لتطوير علاقاتها مع الصين. ونقلا عن تقرير صدر عن منظمة التجارة العالمية يوم الثلاثاء ٢٠٠٩/٠٨/١٨ يقول ان الصين حلت محل ألمانيا في النصف الاول من عام ٢٠٠٩ كأكبر المصدرين، وهذا قد انعكس في تزايد وجود الصين النسبي في تجارة العالم، وبشكل أساسي في أمريكا اللاتينية".

[1] –راجع : جون بومفرت، جريدة واشنطن بوست، مقالة مترجمة بعنوان : "الصين والشراكة مع العالم" ، العدد ٢٠١٠/٠٧/٢٦.

[2] – أليخاندرو ريبوسيو، مقالة تحت عنوان : "الصين تستوطن أمريكا اللاتينية" نقلاً عن د. خوان جابريل توكاتليان، أستاذ العلاقات الدولية بجامعة بيونس آيرس – الأرجنتين، منشورة في صحيفة "الباييس" الإسبانية بتاريخ ٢٠١٠/١١/٢٢، مترجمة ، نقلاً عن شبكة الإنترنت.

ان العلاقات مع الصين قد تعني دفعاً إضافياً لتحقيق التكامل الاقليمي في أمريكا اللاتينية." فقد تنضم الصين إلى كوريا الجنوبية واليابان لتكون عضو في اللجنة الاقتصادية لدول أمريكا اللاتينية والكاريبي.

الصين تولي أهمية كبرى لامريكا اللاتينية: إن وثيقة السياسة الصينية الاولى بشأن أمريكا اللاتينية تظهر أن الصين تولي أهمية كبرى للمنطقة. ان الوثيقة السياسة تحدد بوضوح أكبر مستوى العلاقات التي ترغب الصين أن تقيمها مع المنطقة، وأضافت ان الوثيقة تعطي رؤية أكثر تنظيما وتوافقا وواقعية للعلاقات. وبالنسبة للعلاقات التجارية بين المكسيك والصين تركّز العمل للتوصل الى طريقة يمكن بها تحسين صادرات البلدين.

رابعاً- <u>خلق نموذج التعاون ما بين الصين والدول اللاتينية</u>:

بينما يشهد الوضع الدولي تغييرات عميقة، تهدف الزيارات الرسمية بين قيادة الصين وقيادات هذه الدول الى ضخ حيوية جديدة فى العلاقات بين الصين وامريكا اللاتينية، والتى تمضي قدما على مسار تنمية سليمة منذ اوائل العام الحالي.

وخلال هذه السنوات الثلاثة الاخيرة من العقد الاول من القرن الواحد والعشرين، قام رؤساء شيلي والمكسيك وفنزويلا بزيارة الصين، التي استضافت أيضا قمة لمنظمي الاعمال من الجانبين.

ومن الأمور الملحوظة أكثر، ان الحكومة الصينية أصدرت وثيقة غير مسبوقة توضح اهداف السياسة الصينية بشأن امريكا اللاتينية، وتطرح مبادئ مرشدة للتعاون بين الصين وامريكا اللاتينية، ومن ثم انشاء اساس اقوى لتنمية مستمرة، وصحية، ومستقرة للروابط المتبادلة ([1]).

وجعلت الدبلوماسية الصينية منطلقها الجوهري تعزيز الاتحاد والتعاون مع الدول النامية. ونظرا لان الصين تعد اكبر دولة نامية، فيما تعد امريكا اللاتينية احد اكبر المناطق النامية، فان الجانبين يمران بمراحل تنموية متماثلة، ويشتركان فى مصالح مشتركة واسعة. ومن اجل تحقيق مستقبل مشترك افضل، ستخلق الجهود المشتركة التي يبذلها الجانبان نموذجا لتعاون الجنوب الجنوب، أساسها الثقة السياسية المتبادلة، قوة دفعها التعاون الاقتصادي والتجاري، وتوافقها المنفعة المتبادلة والربح للجانبين.

١- <u>الاساس: الثقة السياسية المتبادلة</u>

مع الوصول الى تفاهم استراتيجي مشترك حول تنمية العلاقات الثنائية، يأتي تبادل الزيارات رفيعة المستوى تعبيرا واضحا عن زيادة تعزيز الثقة السياسية المتبادلة بين الصين وامريكا اللاتينية في السنوات الاخيرة. ومنذ مارس عام ٢٠٠٨، زار الصين اربعة من رؤساء دول امريكا اللاتينية ، كما تعد زيارة الرئيس الصيني الاخيرة لثلاث دول في المنطقة ثالث جولاته فى امريكا اللاتينية خلال اربع سنوات. كما

[1]-راجع : الكتاب الأبيض الصادر عن وزارة الخارجية الصينية ، أهداف السياسة الخارجية للصين ، ص ١٨، ط ٢٠٠٤، ومنشور على شبكة الأنترنت .

دعمت الزيارات المتكررة رفيعة المستوى التعاون الثنائي العملي في مختلف المجالات، وعززت التنسيق المتبادل فى الشئون الدولية، ودفعت قدما وبفعالية التنمية الكاملة للروابط بين الصين وامريكا اللاتينية([١]).

وفي إطار أن يصبح الجانبان "اصدقاء يعتمد عليهم فى جميع الاجواء" ([٢])، اقامت الصين تباعاً شراكات استراتيجية او شراكات تعاونية شاملة مع العديد من دول امريكا اللاتينية. وبداية بالبرازيل في منتصف التسعينيات فى القرن الماضى، اقامت الصين تباعا مثل هذه العلاقات مع فنزويلا، والمكسيك، والارجنتين، وشيلي، وكانت بيرو اخر هذه الدول، والتي اقامت "شراكة استراتيجية" مع الصين.

ومن جهة أخرى، شاركت الصين بشكل وثيق في المنظمات والاليات الاقليمية لامريكا اللاتينية. وعقب عملها كمراقب لبنك التنمية الامريكي عام ١٩٩١ ورابطة التكامل لامريكا اللاتينية عام ١٩٩٣، اصبحت الصين مراقبا لرابطة التكامل لامريكا اللاتينية، ومنظمة الدول الامريكية، واللجنة الاقتصادية للأمم المتحدة لأمريكا اللاتينية والكاريبي عام ٢٠٠٤.

وبالإضافة الى ذلك، أقامت الصين آليات حوار مع عدد من المجموعات الاقليمية المؤثرة، وكذا آليات مشاورات على مستوى وزراء الخارجية مع الدول الرئيسية، لتبدأ آلية عضوية متعددة القنوات للاتصالات والحوار فى الظهور. كما ارسلت الصين شرطة حفظ سلام الى هايتي في اطار بعثات الامم المتحدة، كما اسهمت في السلام والاستقرار في منطقة امريكا اللاتينية.

٢ – <u>قوة الدفع: التعاون الاقتصادي والتجاري</u>

أدى تعزيز الثقة السياسية المتبادلة الى تدعيم التعاون الاقتصادي والتجاري الثنائي. وشهدت التجارة بين الصين ودول امريكا اللاتينية نموا زاد على عشرة بالمائة منذ التسعينيات، كما اصبحت الصين ثاني او ثالث اكبر شريك تجاري للقارة خلال السنوات العشر الماضية.

وذكرت آخر الاحصائيات الصادرة ان التجارة بين الصين وامريكا اللاتينية وصلت الى ١١١,٤٦١ مليار دولار خلال الثلاثة ارباع الاولى من عام ٢٠٠٨، بزيادة ٥٢ في المائة مقارنة بنفس الفترة من العام الماضي. وبلغت قيمة الاستثمارات المباشرة الصينية غير المالية في المنطقة ، والتى شملت التجارة، والتصنيع، والتنقيب عن الغاز والنفط، ٩٦٠ مليون دولار بنهاية يونيو العام الحالي.

كما زادت العلاقات المتبادلة بين الصين وأمريكا اللاتينية مع توسع التجارة الثنائية. واصبحت الصين حاليا شريكا تجاريا رئيسيا لكل من البرازيل، والمكسيك، والارجنتين، وشيلي، وبيرو. كما وقعت سلسلة من اتفاقيات التعاون الاقتصادي والتكنولوجي مع ١٦ من دول امريكا اللاتينية، توفر ضمانات بأن الروابط الاقتصادية الثنائية ستنمو بطريقة صحية وسليمة.

---

[١] –راجع : العميد الركن سامي ريحانا" اميركا اللاتينية ، نصف قارة في طور التبدل"، مجلة الدفاع الوطني اللبناني ، العدد ٢٦، تشرين ألاول – اكتوبر ١٩٩٨ .

[٢] – الكتاب الأبيض الصادر عن وزارة الخارجية الصينية، الصين وعلاقاتها الدولية ، مرجع سابق، ص ٥٢.

وأصبحت صناعة التكنولوجيا الفائقة نقطة تركيز أخرى للتعاون بين الصين وامريكا اللاتينية في السنوات الاخيرة. وعلى سبيل المثال قامت الصين والبرازيل بتعاون مثمر في الاستخدام السلمي للطاقة النووية، واستكشاف الفضاء.

٣- التفاهم المشترك: شراكة متبادلة المنفعة، والربح للجانبين

تتكامل اقتصاديات الصين وامريكا اللاتينية. ويشترك الجانبان في رغبة متزايدة فى تعزيز العلاقات. كما توصل المسؤولون من المنطقتين، بمن فيهم القادة ومنظمي الاعمال، الى تفاهم مشترك حول تطوير الروابط الثنائية انطلاقا من أفق استراتيجي يتفق مع مصالح الجانبين، ما يعطيهم موقفا متميزا فى التنافس الدولي في القرن الـ٢١.

لقد وجهت الازمة المالية الحالية ضربة قاصمة للاقتصاد العالمي، حيث أثرت على الصادرات في العالم. وأعربت معظم دول امريكا اللاتينية مثل شيلي، والمكسيك، واورجواي، وكوستاريكا، عن رغبتها في تدعيم الروابط مع الصين. وترى أن تعزيز التعاون مع الصين سيدعم اقتصاديات الجانبين.

وكان دنغ شياو بينغ (١٩٠٤-١٩٩٧)، مهندس عملية الاصلاح والانفتاح فى الصين، قد صرح بأن السياسات الصينية المتعلقة بامريكا اللاتينية تشمل اقامة علاقات جيدة مع المنطقة وتنمية هذه العلاقات، محددا التعاون بين الجانبين بأنه نموذج لتعاون الجنوب – الجنوب.

وكما توقع دنغ، نمت العلاقات بين الصين وكبريات الدول في امريكا اللاتينية مثل المكسيك والبرازيل سريعا، ووفرتا مزيدا من الامكانيات للتعاون الثنائي في القرن الـ٢١. وفي ظل الظروف الجديدة، سيولي الجانبان اهمية لعلاقاتهما على المستوى الاستراتيجي، ما يشكل قوة دفع جديدة لتنمية الروابط بين الصين وامريكا اللاتينية.

٤- النظرة الاميركية للتقارب الصيني مع دول اميركا اللاتينية:

بنى اليمين الأمريكي سياسته التوسعية لإستمرار سيطرة أمريكا كقطب أوحد على العالم وكقوة عظمى وحيدة على أساس سياسة الامن القومي الامريكي للقرن الحادي والعشرين المقدّمة خلال رئاسة بوش الي الكونجرس في ٢٠ سبتمبر ٢٠٠٢ متضمنة أن امريكا لن تسمح لاي دولة أو مجموعة دول اخرى بمناوأتها في استمرار السيطرة المنفردة كقوة عظمى وحيدة([1]) . وتضمنت هذه السياسة تهديداً مباشراً للصين بأن امريكا لن تسمح لها بالتسلح الي درجة تهدد الهيمنة الامريكية وأن امريكا قد تشن حرباً استباقية لمنع هذا الخطر، ولكن الفشل العسكري في اخضاع العراق وأفغانستان للهيمنة الامريكية، والكوارث المتتالية التي حاقت بالاقتصاد الامريكي جعلت ميزان القوة العالمية يتحرك ببطء من الغرب الى الشرق، وتتنبأ معظم التحليلات السياسية الغربية والامريكية منها خصوصا بأن مركز الصدارة العالمية بدأ تدريجيا يفلت من يد الغرب، وأن مستقبل القوة العالمية يتجه الى الشرق وإلى الصين بالذات التي يتوقع أن يتفوق انتاجها الاجمالي على الانتاج الامريكي خلال عقدين من الان، وفي نفس الوقت تطور الصين قدراتها العسكرية بدرجة تهدد الهيمنة الامريكية تهديداً مباشرا في شرق آسيا وغرب المحيط الهادي.

---

[1]-Fan GANG “Chine : la double voie vers l”economie du marche “,politique etrangere,no:2/92,p: 337

وقد نشرت جريدة واشنطن بوست في عددها الصادر بتاريخ ٢٠١٠/٠٧/٢٦ تقريرا غاية في الأهمية لمحررها (جون بومفرت) عن مدى التغلغل الصيني في امريكا اللاتينية التي كانت طوال القرن العشرين بمثابة (الحديقة الخلفية) لامريكا ومجال سيطرتها المنفردة، ويغطي التقرير الاستثمارات الصينية الضخمة في البرازيل وغيرها من دول امريكا اللاتينية.

يشير التقرير أن هذه الاستثمارات الصينية تؤدي بالضرورة الى قوة سياسية للصين ويعرض بعض معالم هذا الواقع الجديد الذي خلقته الصين في مدينة بورتودواكو الساحلية الواقعة علي بعد ١٧٥ ميلا شمال ريوديجانيرو، تبني الصين في هذا الميناء رصيفا طوله ثلاثة كيلومترات لتستخدمه مراكب الشحن الصينية العملاقة المسماة شايناماكس لنقل خام الحديد من البرازيل الي مصانع الصلب الصينية، الى جانب ارصفة اخرى لناقلات النفط من البرازيل الي الصين، وتقوم الصين في نفس الموقع ببناء مدينة من المصانع على جزيرة تبلغ مساحتها ضعف مساحة جزيرة منهاتن الامريكية، وستنشأ معظم هذه المصانع بتمويل صيني وسيتضمن بعضها مجمعات للصلب وأحواضاً لبناء السفن ومصانع سيارات ومجمعاً لتصنيع مستلزمات النفط والغاز. إن مدن المصانع هذه تمثل شيئا جديداً ألا وهو دفعة قوية للاستثمار في صناعات عبر البحار لدعم صورة الصين ومكانتها السياسية، "فلنسمها دبلوماسية الدولار بالطريقة الصينية"([١]).

تفاقمت في الآونة الاخيرة مخاوف الادارة الامريكية من تصاعد وتيرة التقارب والتعاون الايراني– الصيني– الفنزويلي، خاصة على الصعيد النفطي، ودلالاته، وما يتضمنه من تهديدات للامن القومي الامريكي. برز ذلك جليًا في فبراير ٢٠٠٥، عندما أرسلت فنزويلا فريقًا من خبراء التداول في النفط ومشتقاته إلى العاصمة الايرانية لتلقي تدريب من خبراء التسويق والتجارة النفطية الايرانية، والاستفادة من الخبرة الايرانية في اقتحام أسواق القارة الاسيوية، لا سيما الصين. وليس بخافٍ أن فنزويلا التي هي خامس مُنتِج نفطي في العالم تحاول تنويع أسواق الاستيراد وتقليل الاعتماد على سوق الولايات المتحدة.

وعليه تُبدي فنزويلا اهتماماً بالصين كسوق لنفطها ومصدر استثماري وحليف سياسي. من زاوية أخرى، تعتبر الادارة الامريكية مثل هذا التقارب استفزازًا لها، حيث يساور واشنطن القلق بخصوص التوجهات والنيات والمخططات الصينية في أمريكا اللاتينية عبر البوابة الفنزويلية. وفي السياق ذاته يشكل تنمية وتحسين العلاقات الايرانية – الفنزويلية أكثر المسائل إزعاجًا للادارة الامريكية، خاصة أن التعاون النفطي الثنائي يتم على حساب الشركات الامريكية التي حرمت من مشاريع الطاقة الايرانية المغرية نتيجة المقاطعة الاقتصادية المفروضة على إيران؛ لاسباب سياسية ([٢]).

---

[١]– راجع: جون بومفرت، الصين والعالم الجديد ، ترجمة الدار الحديثة للنشر – بغداد ٢٠٠٧، ، مرجع سابق، ص ١٨.

[٢]– راجع التقرير الإخباري تحت عنوان "توثيق العلاقة بين الصين وأمريكا اللاتينية تعد ضرورية وتتفق مع المصالح الجوهرية" منشور في موقع وكالة أنباء الصين بتاريخ ٢٠١٠/٠٩/٠١ على شبكة الإنترنت.

http://www.edigear.com/detail/index.php?id=321956

****

سادساً– العلاقات الصينية – البرازيلية:

١– نظرة موجزة

تعكس إستراتيجية التغلغل الصينية في البرازيل التي تهدف إلى تأمين الموارد الطبيعية للتنمية وتأمين الشركات الحكومية ضد النمو البطيء في الصين، فالصين التي تملك اكثر من تريليوني دولار من النقد الاجنبي توجه شركاتها الحكومية نحو البحث عن فرص حول العالم، وتفعل الصين ذلك بأسلوبها الخاص وهو اعطاء شركاتها فرصاً تنافسية تفوق ما لدى الشركات الامريكية والعالمية من فرص تحدها قواعد المنافسة العادلة، وفضلا عن ذلك فإن البرازيل وغيرها من الدول النامية التي كانت تنظر للصين كحليف ، أصبحت تدرك أن الشركات الصينية تنافس للحصول علي الموارد والاسواق، ويقول بعض المحللين ان امريكا كانت بطيئة في ادراك أن الصين تستعمل الاستثمار في تدعيم نفوذها السياسي.

٢– مدى عمق التغلغل الصيني بالارقام

في النصف الاول من عام ٢٠١٠ وصلت الاستثمارات الصينية في البرازيل الي ٢٠ مليار دولار، وهو رقم يزيد عشر مرات علي كل استثمارات الصين الماضية في البرازيل، مما يجعل الصين أكبر مستثمر فيهاهذا العام بينما كان ترتيبها رقم ٢٩ العام الماضي، وتزدهر الاستثمارات الصينية في دول لاتينية اخرى مثل بيرو التي تسيطر الصين علي ثلث قطاع المعادن بها، وزاد حجم اندماج او شراء شركات الصين للشركات اليابانية علي اربعة أضعاف سنة ٢٠٠٩ مقارنة بسنة ٢٠٠٨([١]).

وتتفاوض الشركات العملاقة الصينية على شراء مزارع ضخمة في البرازيل تزيد مساحة بعضها على ستمائة الف هكتار لزراعة فول الصويا، كما تعاقدت على انشاء خط حديدي فائق السرعة، وتريد مساعدة البرازيل في مشروعها الذي يتكلف اكثر من ٢٥٠ مليار دولار للتنقيب عن النفط على شواطئ البرازيل، ودفع بنك التنمية الصينية عشرة مليارات دولار لاكبر شركات النفط البرازيلية كدفعة اولي وقد حلت الصين منذ العام الماضي محل امريكا كأكبر دولة تتعامل مع البرازيل، وفي مارس الماضي اتهم رئيس اكوادور الصين بأنها تتصرف كأسوأ شركة استعمارية عندما رفضت الصين تقديم مليار دولار له لبناء سد لتوليد الكهرباء ثم عاد فاستسلم للشروط الصينية.

وإشترت شركة ووهان للحديد والصلب الصينية ٢١٪ من مجموعة شركات باتيستا العملاقة مقابل اربعمائة مليون دولار بقرض من بنك الصين الحكومي بسعر فائدة يقل كثيراً من السعر العالمي، وتخطط الشركة الصينية لاستثمار خمسة مليارات دولار في بناء مجمع حديد وصلب في ميناء آكو بتمويل صيني حكومي بشروط مغرية جداً، كما تفاوض شركات النفط والغاز الصينية مجموعة باتيستا العملاقة لتبيعها منصات بحرية تمكن باتيستا من التنقيب في البحار، وتقدم هذه العروض بشروط مغرية جداً، وتشير إدارة

---

[١]– راجع: التقرير الإخباري تحت عنوان "الصين وامريكا اللاتينية تتعاونان في خلق نموذج لتعاون الجنوب–الجنوب" ، منشور في موقع إذاعة الصين الدولية بتاريخ ٢٠٠٨/١١/٢٤ على شبكة الإنترنت:

http://arabic.cri.cn/361/2008/11/24/82s107328.htm

مجموعة LLX اللاتينية الامريكية التي تشرف على مشروع ميناء آكو البالغ تكلفته ٢٥ مليار دولار ان حجم البنوك الصينية يمكنها من اقامة المشروعات العملاقة فلديها الموارد والقدرة على ذلك ([1]).

ويشير هذا القدر من التغلغل الصيني في أمريكا اللاتينية وغيرها من دول العالم بقرب أفول نجم القطب الامريكي وتحول مركز الثقل العالمي من الغرب الى الشرق ([2]).

أقامت الصين والبرازيل العلاقات الدبلوماسية في ١٩٧٤. وخلال السنوات القليلة الماضية شهدت الدولتان تبادلات متكررة للزيارات رفيعة المستوى. واقام البلدان شراكة استراتيجية فى ٢٠٠٣ خلال زيارة الرئيس الصينى آنذاك جيانغ تسه مين للبرازيل. وفي مايو ٢٠٠٤ قام الرئيس البرازيلي لويس ايناسيو لولا دا سيلفا بزيارة رسمية الى الصين، تلتها زيارة الرئيس الصيني هو جين تاو إلى البرازيل فى نوفمبر من العام ذاته.

٣- التعاون الاقتصادي والتجاري

في العقد الماضي، تطورت التجارة بين الصين والبرازيل بسرعة، وفي السنوات الثماني الماضية، ازدادت التجارة الثنائية ب٣٠ بالمائة سنويا، وفي الاشهر العشرة الاولى من عام ٢٠٠٨، بلغ حجم التجارة الثنائية ٤٢,٥٤ مليار دولار امريكي، وفقا لوزارة التجارة الصينية. وفي عام ٢٠٠٧، حلت الصين محل المانيا كثالث اكبر شريك تجاري للبرازيل، وفي السنة الماضية، تجاوزت الصين الارجنتين لتصبح ثاني اكبر شريك تجاري للبرازيل، بعد الولايات المتحدة ([3]).

وتصدر البرازيل، وهى مصدر رئيسى للمواد الخام، ايضا منتجات فائقة التكنولوجيا مثل طائرات للرحلات الاقليمية. واسست شركة تصنيع الطائرات البرازيلية (امبراير) مشروعا مشتركا مع شركة صناعات الطيران الصينية (ايه في آي سي-٢) في عام ٢٠٠٢. وفي عام ٢٠٠٧، قدمت الشركة اول نموذج لها من طائرات اى آر جيه ١٤٥، والتى صنعت تماما في الصين.

وفي نفس الوقت، حققت الشركات الصينية، التي تصنع منتجات مثل الاجهزة الكهربية واجهزة الاتصال، نجاحا كبيرا في السوق البرازيلية. واصبحت العلامات التجارية الصينية "هواوي" و"زد تي اي" و"جري" شهيرة جدا في البرازيل.

٤- الدعم المتبادل في الشؤون الدولية والتعاون في مجالي الثقافة والرياضة

تعمل الصين والبرازيل بشكل وثيق في الكثير من القضايا الدولية من خلال المنظمات المختلفة. فبصفتهما دولتين مهمتين صاعدتين في العالم، تشترك الصين والبرازيل في وجهات النظر حول قضايا كثيرة. وقد عبرت البرازيل في كثير من المناسبات عن تمسكها القوى بسياسة صين واحدة، مقرة بأن اراضى تايوان والتبت جزء لا يتجزأ من الصين.

---

[1]- التقرير الإخباري تحت عنوان "الصين وامريكا اللاتينية تتعاونان في خلق نموذج لتعاون الجنوب-الجنوب"، مرجع سابق.

[2] – راجع مقالة " الحضور الصيني في أميركا اللاتينية – تحديات وإنجازات " ، عبد الحميد سراج ، مركز الزيتونة للدراسات ، تونس ، آذار ٢٠٠٥، ص ٩

[3]- المرجع ذاته ، ص ١١

أظهر البرازيليون اهتماماً متزايداً بالثقافة الصينية. ولقيت المعارض المقامة في البرازيل حول الثقافة الصينية ترحيبا حارا من قبل الشعب البرازيلي الذي اصبح أيضا مهتما بدراسة اللغة الصينية. ومنذ عام ٢٠٠٧، رفعت الحكومة الصينية حصة الطلبة البرازيليين الذين يرغبون في الدراسة في الصين. وفي سبتمبر ونوفمبر عام ٢٠٠٨, تم افتتاح فرعين لمعهد كونفوشيوس في برازيليا وساو باولو على التوالي.

وخلال تتابع الشعلة الاولمبية في السنة الماضية، اظهرت البرازيل دعمها لبكين ومعارضتها الربط بين قضية التبت والرياضة ومحاولة مقاطعة الالعاب الاولمبية. وكما تتمتع كل من البرازيل والصين بامكانيات رياضية كبيرة. ونظرا لتنظيمهما لاحداث رياضية كبرى فقد تعاونت الدولتان وتبادلتا الخبرات في ادارة وتنظيم مثل هذه الاحداث. وخلال ألعاب اولمبياد بكين في العام الماضي، ارسلت البرازيل وفدا الى بكين للتعلم من الصين. وستستضيف البرازيل كأس العالم لكرة القدم عام ٢٠١٤ ([1]).

٥- <u>التعاون التكنولوجي</u>

يمثل التعاون في التكنولوجيا احدى نقاط القوة في العلاقات الثنائية. ويوافق العام ٢٠٠٨ الذكرى الـ ٢١ لاطلاق الصين والبرازيل لبرنامج التعاون بينهما في تطوير القمر الصناعي الصيني-البرازيلي (جراوند ريسورسس سي بي إي آر إس). وتم اطلاق القمر الصناعي الاول في البرنامج (سي بي يى ار اس-١) في اكتوبر عام ١٩٩٩ من قاعدة تاي يوان بالصين. وتم اطلاق القمرين الثاني والثالث في عام ٢٠٠٣ وعام ٢٠٠٧، حيث يعتزم الجانبان اطلاق القمر الرابع في عام ٢٠١٠.

والمعلومات التي يقوم القمران بتجميعها تمنح للدول النامية الاخرى مجانا، واصبح البرنامج بالفعل احد انجح النماذج في التعاون الاستراتيجي الصيني-البرازيلي ويعتبر نموذجا لتعاون الجنوب-الجنوب. وتتمتع الصين والبرازيل ايضا بامكانيات كبيرة في التعاون في الطاقة الحيوية وحماية البيئة([2]).

سابعاً- <u>العلاقات الصينية مع فنزويلا ونظرة على البيرو:</u>

ولكن لعل الاكثر إثارة للجدل هو حصة الصين في فنزويلا تحت رئاسة هيوجو شافيز. فقد أقرض بنك التنمية الصيني ثلثي رأسمال الصندوق المشترك بقيمة ١٢ مليار دولار الذي قد تستفيد منه الشركات الصينية لمشاريع الاستثمار في فنزويلا. ويحتمل أن تكون معظم تلك المشاريع في النفط، تدير شركة CNPC الصينية عديدا من حقول النفط الصغيرة وتستثمر في رمال القطران فيOrinoco.

ولطالما كانت الولايات المتحدة السوق الخارجية الرئيسة للنفط الفنزويلي. وتوفر فنزويلا نحو ١٠ في المائة من مستوردات النفط الامريكية، وتمتلك شركة نفط فنزويلا (Petroleos de Venezuela)، شركة النفط المملوكة للدولة، شركة Citgo، شركة توزيع النفط الامريكية التي تملك عدة معامل تكرير

١- "الصين وامريكا اللاتينية تتعاونان في خلق نموذج لتعاون الجنوب-الجنوب"، مرجع سابق، ص١٨

٢- زكي العابدي وآخرون ، **المعنى والقوة في النظام العالمي الجديد** ، مرجع سابق

معدة بصورة خاصة لمعالجة النفط الخام الثقيل والمليء بالكبريت للدولة. ولطالما كان هذا الاعتماد المتبادل مصدر إزعاج للسلطات الفنزويلية التي أخذت طابعاً شيوعياً، وقد أعلنت مرارا على لسان الرئيس الفنزويلي تشافيز بتحويل النفط الفنزويلي إلى الصين (مع أن تكاليف النقل ستكون أعلى بكثير). وحتى الان، زادت صادرات النفط الفنزويلي إلى الصين من مستوى ضئيل إلى ٣٩٨ ألف برميل يوميا. إلا أن شركة نفط فنزويلا أعلنت أنها تريد زيادة التدفق إلى ٥٠٠ ألف برميل يوميا بحلول كانون الاول (ديسمبر) ٢٠١٠. ولا يمكن تحقيق هذا إلا عن طريق خفض الشحنات إلى الولايات المتحدة.

وأصبحت البيرو الدولة الثانية في أمريكا اللاتينية بعد تشيلي التي توقع اتفاقية للتجارة الحرة مع الصين. ويأمل مسؤولي الطرفين أن يشجع هذا على زيادة الاستثمارات الصينية، خاصة في قطاع البنية التحتية للنقل الذي يحتاج بشدة إلى ذلك، مثل ميناء Callao وموانئ أخرى. إلا أن نمط التجارة والاستثمار حتى الان يعزز مخاوف بعض الامريكيين اللاتينيين بأن تتسبب الصين في إعادة تخصص المنطقة في السلع، كما حدث في القرن التاسع عشر، على حساب الصناعة. وفي حين أن صادرات الصين إلى المنطقة تشمل مجموعة واسعة من السلع المصنّعة، إلا أن مستورداتها تتركز بصورة كبيرة في قليل من السلع. ويشكل فول الصويا وخام الحديد ثلثي صادرات البرازيل إلى الصين، ويشكل النفط الخام ١٠ في المائة. (على النقيض من ذلك، أغلب صادرات البرازيل إلى الولايات المتحدة هي سلع مصنّعة.) وليس بالضرورة أن يكون هذا التخصص ضارا بحد ذاته، ولكن بما أن عديدا من فروع الصناعة التصنيعية الصينية تتفوق على نظيراتها الامريكية اللاتينية، قد تبدأ حكومات أمريكا اللاتينية بفرض مزيد من الضغط لتحسين القدرة التنافسية لشركات المنطقة، وإحدى الوسائل لذلك هي السياسة الصناعية.

منذ زيارة شافيز للصين عام ١٩٩٩، تم إطلاق مرحلة جديدة من العلاقات الثنائية وتعزيزها وترقيتها لشراكة استراتيجية منذ إقامة العلاقات الدبلوماسية قبل ٣١ عاماً، في سياق الاهتمام بقارة أمريكا اللاتينية حيث سجَّل حجم التجارة الصينية مع دول أمريكا اللاتينية في هذه الفترة نحو ١٢,٦ مليار دولار، وإن كانت لا تمثل سوى ٣% من جملة التجارة الصينية، بيد أن دول القارة تندرج ضمن البلدان المهمة المزودة بالمواد الاساسية الحيوية للصناعة الصينية، كما أن للصين مصلحة استراتيجية في تعزيز وجودها في قارةٍ تقيم علاقات وثيقة للغاية مع الولايات المتحدة، إلى جانب تعزيز مواقعها في هذه المنطقة المهمة للنمو الاقتصادي العالمي المقبل. يظهر ذلك في أن الصين ترتبط حاليًا بعلاقات دبلوماسية مع ٩٥% من دول القارة.

وعلى صعيد تجسيد الشراكة بين الصين وفنزويلا، طويلة الاجل، ولمنفعتهما الثنائية، كان لزامًا أن تكون العلاقات شاملة وفي جميع المجالات؛ فعلى صعيد الاستثمار تعد فنزويلا هي الدولة الامريكية اللاتينية ذات الاستثمار الاكبر في الصين. من زاوية أخرى، تم إبرام اتفاقيات ثنائية حول تعزيز وحماية الاستثمارات، وأبرزها السماح للشركة الصينية النفطية الوطنية للاستثمار باكتشاف وتطوير الاحتياجات النفطية في فنزويلا، خاصة مع تزايد حاجة الصين للطاقة والرغبة في ضمان مصادر آمنة، حيث استثمرت الصين ١٥ مليار دولار في تطوير حقول نفطية خارج الصين. وحسب مصادر دراسات الطاقة

العالمية ستنفق الصين ١٥٠-٢٠٠ مليار دولار في استثمارات الطاقة خلال الاعوام العشرة المقبلة. وتسعى الصين -التي تتمتع بسابع أكبر اقتصاد في العالم- إلى تأمين حاجاتها من النفط كثاني مستهلك بعد الولايات المتحدة.

وفي ديسمبر ٢٠٠٤، وُقِّعت اتفاقية ثنائية تتضمن منح الصين المتعطشة للطاقة إمكانيات واسعة في مصادر الطاقة الفنزويلية بما فيها الاستثمارات في حقول النفط وصناعاته مع احتمالات زيادة الامدادات النفطية المباشرة. وشمل ذلك مزيدًا من التعاون المشترك بين شركة البترول الوطنية الصينية (سينوبك)، ووزارة الطاقة والمعادن الفنزويلية، في الوقت الذي تسعى فيه بكين لضمان إمدادات ثابتة من المواد الاولية لتلبية احتياجات اقتصادها المزدهر، بينما تريد فنزويلا تنويع أسواقها.

ومن نافلة القول أن النفط يمثل محور العلاقات الثنائية وقاطرة لدفعها في سياق التفاهم المتبادل والثقة السياسية مع توالي دبلوماسية القمة، وتزايد الزيارات رفيعة المستوى، والاستفادة بشكل أفضل من نظام اللجان الثنائية المشتركة عالية المستوى لتنمية التعاون في كافة المجالات، سواء الاقتصادية والتجارية والثقافية والعلمية والتكنولوجية الفائقة والزراعية، وإنشاءات البنية التحتية لمزيد من المنفعة المتبادلة وللحفاظ على نمو تجاري مستقر وتوسيع الاستثمار المتبادل وتنشيط التعاون بينهما وتعزيز تبادل الخبرات لتحقيق تنمية مشتركة.

والمحصلة هي الارتقاء بمستوى العلاقات والتفاعلات السياسية، فالصين تأمل في تأييد فنزويلا لاجهاض مساعي الولايات المتحدة الرامية إلى توجيه النقد لسجل الصين الخاص بحقوق الانسان. كما تشكر الحكومة الصينية للحكومة الفنزولية تمسكها بسياسة صين واحدة المعترف بها على مستوى العالم وتدعيم قضية توحيد الصين، كما اعترفت جمهورية فنزويلا، ضمن ٢٧ دولة حتى الان، بوضع اقتصاد السوق الكامل للصين لمزيد من التعاون في منطقة التجارة الدولية ([1]).

****

المبحث الرابع: العلاقات الصينية مع دول أميركا الشمالية

أولاً- <u>العلاقات الصينية - المكسيكية</u>:

لقد لعبت المكسيك دورا صغيرا في الشؤون الدولية من خلال معظم تاريخها. منذ منتصف القرن التاسع عشر، فقد ركزت السياسة الخارجية المكسيكية في المقام الأول على الولايات المتحدة، وجارتها الشمالية، التي هي أكبر شريك تجاري، والممثلة الأكثر نفوذا في نصف الكرة الغربي والشؤون العالمية. واقتصر دور المكسيك في الشؤون الدولية حتى عام ١٩٧٠، وذلك أساسا بسبب حاجة البلاد الى التركيز على القضايا الداخلية، ولا سيما على الاستقرار الداخلي والنمو الاقتصادي بسبب ازدهار تجارة المخدرات المتفاقمة وتدخل المافيا في الشؤون السايسية والاقتصادية.

---

[1]- راجع التقرير الصحفي تحت عنوان "المكسيك ترحب 'بعلاقة جديدة' مع الصين بشأن التجارة"، الكاتب غير معلوم ، التقرير منشور في موقع (الان الإلكتروني) بتاريخ ٢٠١٢/١٠/٢١ على شبكة الإنترنت:

http://www.alaan.cc/pagedetails.asp

ومع ذلك، فإن اكتشاف احتياطيات النفط الهائلة خلال ١٩٧٠، وضع المكسيك في مقدمة الدول المنتجة للنفط والمصدرة. المكسيك سرعان ما أصبحت المورد الرئيسي للنفط الى الولايات المتحدة بعد أزمة الطاقة عام ١٩٧٣. مما أسهم في تدفق كثيف من الدولارات ساهمت في تغيير مفاهيم المكسيك لدورها في الشؤون العالمية وفي الوقت نفسه زيادة قدرتها في أن تصبح قوة إقليمية مهمة. مما حدا بالمكسيك لانشاء سياسة نفطية مستقلة والحفاظ عليها لاحقاً. ومع ذلك، رفضت الانضمام لمنظمة البلدان المصدرة للبترول (أوبك) خلال ١٩٧٠، ولكن المشاركة في منظمة دول أمريكا اللاتينية المصدرة للنفط (OLAPEC) جاء في العام ١٩٨٠ .

وبدءا من رئاسة إتشيفيريا لويس (١٩٧٠-١٩٧٦) للجمهورية، وضعت ونفذت سياسة أكثر استقلالا وحزما مع الدول الغربية. في أعقاب سياسة ناشطة مستقلة عن الولايات المتحدة، أكدت الحكومة إتشيفيريا موقف المكسيك كشركة رائدة في شؤون العالم النامي، وخاصة في مناقشات لإقامة نظام اقتصادي دولي جديد كجزء من ما يسمى ب "الحوار بين الشمال والجنوب". ادارة إتشيفيريا قاطعت اجتماع الجمعية العامة لمنظمة الدول الأمريكية (OAS) في عام ١٩٧٣ احتجاجا على الانقلاب العسكري في تشيلي الذي أطاح الحكومة المنتخبة شعبيا بقيادة سلفادور الليندي وعلقت علاقاتها الدبلوماسية مع تشيلي وجنوب افريقيا بسبب أنّ هذه الحكومات ترتكب ما يُسمّى "انتهاكات حقوق الإنسان". ولطالما تعرّضت الحكومة المكسيكية المتحدة لانتقادات متكررة للسياسة الخارجية الأمريكية لصالح الأنظمة العسكرية في جميع أنحاء العالم الثالث. كما اعتمدت المكسيك دورا مميزا في أمريكا اللاتينية في تضافر الجهود لاتخاذ موقف موحد في العلاقات الإقليمية ضد الولايات المتحدة.

خلال أواخر ١٩٧٠، قطعت المكسيك علاقات دبلوماسية مع نظام سوموزا في نيكاراغوا على مجيء الثورة الساندينية في عام ١٩٨٠ وانضمت مع فنزويلا في اتفاق سان خوسيه، وقامت بتوفير ظروف مواتية للتجارة المعروض من النفط في اقتصادات منطقة البحر الكاريبي وبلدان أميركا الوسطى. في عام ١٩٨٣ كان للمكسيك دورا أساسيا في تأسيس كونتادورا (يعني مجموعة) للجهود الدبلوماسية من قبل أربع حكومات إقليمية (كولومبيا والمكسيك وبنما، وفنزويلا) لتقديم حل أمريكا اللاتينية للأزمة في أمريكا الوسطى.

خلال ادارة ساليناس، أصبح الموضوع الرئيسي للسياسة الخارجية المكسيكية التجارة الحرة. حيث ركزت المكسيك في مناقشات ثنائية مع البلدان الواقعة في نصف الكرة الغربي في محاولة لتحسين التجارة والاستثمار المحتملة. بحلول عام ١٩٩٤ وقعت اتفاقات التجارة الحرة مع فنزويلا وكولومبيا وكذلك مع بوليفيا. مما دفع الصين القيام بالتركيز على المكسيك وكندا في علاقاتها مع أميركا الشمالية بشكل خاص. على الرغم بأن العلاقات الديبلوماسية بين الصين والمكسيك تعود إلى العام ١٩٧٢ فقط. بيد أن الانطلاقة الفعالة للعلاقات بين البلدين وخاصة التجارية منها والاقتصادية بدأت بشكل فاعل خلال العقدين الاخرين.

وتكمن أهمية المكسيك في كونها الدولة السادسة في إنتاج النفط عالمياً والثانية في إنتاج هذه المادة على الشطر الغربي بعد الولايات المتحدة. وتشير تقديرات مجلة OGJ إلى أنّ احتياطات المكسيك من النفط هي ١٢,٨ مليار برميل ([1]).

ويبدو أن إدراك المكسيك لعدم قدرتها بمنافسة الصين في الصادرات إضافة إلى رغبتها في أن تكون جزءاً من الصعود الاقتصادي العالمي للصين حفّزها إلى أن ترى بكين على أنّها شريك متعاون وليس منافس عدائي لها.

لذلك رصدت المكسيك التوسع الحاصل في السوق النفطي فهي أبدت في العام ٢٠٠٤ الاستعداد في زيادة إنتاجها النفطي من أجل التصدير إلى الصين ([2]). الامر الذي جعل المراقبين يعتقدون أن الصين ستقوم مستقبلا بالاستثمار في شركة Pemex المكسيكية التي تحتكر إنتاج النفط والغاز.

ولكن هناك العديد من العوامل حالت دون دفع التعاون النفطي بين البلدين منها ما هو سياسي يتعلق بنفوذ الولايات المتحدة وما هو تقني يتعلق بتدهور الانتاج لعدم ضخامة الاحتياطات النفطية المكسيكية وما هو لتوسع الصين على خط عقد إتفاقيات مع كل من إيران وفنزويلا وكندا.

وقد أعلنت وزارة الاقتصاد في حكومة المكسيك انها توصلت الى اتفاقٍ مع الصين يهدف الى تشجيع تجارة متبادلة اكثر عدالة واعلنت عن اتفاقيات تجارية واستثمارات مشتركة تساوي نحو ٥٦٠ مليون دولار. واضافت الوزارة ان الجانبين وقعا اتفاقيات تجارية قيمتها ٣٠٠ مليون دولار واتفقا على استثمارات جديدة تساوي ٢٦٠ مليون دولار. وكما هو معلوم أنّ الميزان التجاري بين البلدين يميل بشكل كبير لصالح الصين التي تزود المكسيك الان بنحو ١٥ في المئة من وارداتها. ويذهب اقل من اثنين في المئة من صادرات المكسيك الى الصين في حين يذهب نحو ٨٠ في المئة من صادارتها الى الولايات المتحدة. ولكن المكسيك بدأت تحد من اعتمادها على الولايات المتحدة خلال السنوات القليلة الماضية.

ثانياً- <u>العلاقات الصينية - الكندية</u>:

١- <u>لمحة تاريخية عن علاقات البلدين</u>:

تحتاج العلاقات الثنائية بين الصين وكندا، والتي تشهد عصرا جديدا وفرصا وأفقاً جديدة، الى اجراءات جديدة. ولكن من الضروري الاطلاع على مسار هذه العلاقة للاضاءة على نشوئها وثناياها وخفاياها.

وبالواقع فإن دراسة العلاقات بين الصين وكندا خلال العقود الماضية تشير الى أن كندا هي من أولى الدول الغربية التي أقامت علاقات دبلوماسية مع جمهورية الصين الشعبية .

---

[1]- راجع: التوسع النفطي الصيني عالمياً (الأبعاد والإنعاكاسات)، رسالة أعُدّت لنيل الماجستير في العلوم السياسية، للعام ٢٠٠٩، في جامعة بيروت العربية، إعداد: علي حسين باكير، المبحث الرابع من الفصل الثاني، ص: ٩٦.

[2] – Frederick Stakelbeck, Jr., China and Mexico: Improved Relations Raise Questions, 19/10/2005, at the link: www.globalpolitician .com/21297-china-mexico

وقد جاءت بداية العلاقات الرسمية بين الدولتين في اليوم الثالث عشر من أكتوبر عام ١٩٧٠، حيث ، خلال التسع وثلاثين سنة الماضية ، وبالرغم من وجود بعض الاحتكاكات بين الصين وكندا فقد شهدت العلاقات الثنائية بينهما تطوراً هاماً على وجه العموم بفضل الجهود المبذولة من زعماء الدولتين عبر مختلف الاجيال وأناس من مختلف القطاعات، وشهدت التبادلات والتعاون في كل المجالات تطورا مستقرا وإتصالات رفيعة المستوى.

كما شهدت الدولتان تعاونا وثيقا في الامم المتحدة ومنظمة التجارة العالمية ومجموعة الدول العشرين وأبيك ومنظمات اخرى متعددة الاطراف. وكما وضع الطرفان أكثر من ٤٠ آلية للتبادل والتعاون بينهما، تشمل مجالات واسعة كالاقتصاد والتجارة وأنظمة الحكم والعسكر والطاقة والتعليم والثقافة...الخ

كما من الجدير ذكره أيضاً أن كندا تعتبرأول دولة غربية أقامت علاقات تجارية مع الصين ، اذ انها إستوردت القمح من الصين عام ١٩٦١. منذ ذلك الوقت، يتزايد حجم التجارة الصينة الكندية بسرعة مدهشة. واتسعت العلاقات التجارية من التجارة وحيدة البضاعة إلى التعاون المتنوع في كل القطاعات. فشهدت التجارة الثنائية إرتفاعا من ١٥٠ مليون دولار أمريكي في بدايتها إلى ٣٤,٥ مليارات عام ٢٠٠٨**([1]).

لقد أصبحت الصين ثاني أكبر شريك تجاري لكندا وثالث أكبر سوق تصدير وثاني أكبر مصدر للاستيراد. وقد أنشأت الشركات الكندية المشهورة والمؤسسات المالية فروعها في الصين وهي تتمتع الان بالازدهار التجاري.

كما شهدت التبادلات والاتصالات بين الشعبين تطورت على المستوى المحلي أيضا. وذلك بتنفيذ سلسلة من البرامج لتشجيع وتعزيز التبادلات في التعليم والثقافة وغيرها من المجالات. فأصبحت الصين أكبر مصدر للمهاجرين والدارسين الصينيين. وأصبحت اللغة الصينية ثالث لغة في كندا بعد الانجليزية والفرنسية. وأيضاً توفر خمسة معاهد كنفوشيوسية في كندا للكنديين فرصا لتعلم اللغة والثقافة الصينيتين. كل أسبوع، وعبر المحيط الهادئ، تربط أكثر من ٤٠ رحلة جوية بكين وشانغهاي بفانكوفر وتورونتو. وكل يوم، يسافر أكثر من ٢٠٠٠ شخص بين الدولتين.

أظهر تطور العلاقات انه بالرغم من الاختلاف في وجهات النظر والاحوال الوطنية الخاصة بين الطرفين، لكن ذلك يجب ألا يكون عائقا امام مزيد من نمو العلاقات بينهما.

٢- العطش الصيني للنفط الكندي:

تُعدّ كندا سابع أكبر منتج للنفط في العالم، وتحتل المرتبة الثانية عالمياً من حيث الاحتياطي النفطي المؤكّد بعد السعودية. وحسب التقديرات تمتلك كبدا حوالي ١٧٨,٨ مليار برميل نفطي كاحتياط

[1] – Sino-Canadian relations, date: 07/09/2005, at this link:
http//English.sina.com/china/1/2005/0907/45126.html.

مثبت، حيث يتركز معظم هذا الاحتياط في مقاطعة ألبرتا. وهو من النوع الثقيل الذي يُعدّ تكلفة إستخراجه وتصفيته أعلى من النفط الخام التقليدي (١).

وتكمن أهمية كندا في أنّها المصدّر الاول للنفط في العالم إلى الولايات المتحدة الاميركية بمعدّل ١,٦ مليون برميل يومياً، كما يُشكّل الاحتياط النفطي الكندي غير المستثمر بشكل كبير عامل جذب مهم للعديد من الشركات النفطية لا سيّما من آسيا والساعية إلى تأمين الاحتياجات النفطية المتزايدة لبلدانها وحجز المزيد من الحصص النفطية (٢).

منذ هذا المنطلق بذلت الصين جهوداً كبيرة منذ عدّة سنوات بالتركيز على كندا في مجال الوصول إلى الاحتياطي الكندي سواءً عن طريق حصول إمتيازات وحقوق التنقيب عن النفط أو عبر الدخول في شراكة مع شركات نفطية كندية أو الحصول إلى على حصص فيها.

وشهدت العلاقات تطوراً هاماً، من خلال زيارة الرئيس الصيني هو جنتاو إلى كندا في خريف ٢٠٠٥، حيث أعلن الطرفان ارتقاءهما بالعلاقة من مستوى الشراكة التعاونية إلى مستوى الشراكة الاستراتيجية. وقام الطرفان خلال هذه الزيارة بتوقيع تعاون في مجال الطاقة في القرن الواحد والعشرين على صعيد النفط والغاز وكفاءة الطاقة البيئية (٣). ففي العام ١٩٩٤ وقع الجانبان إتفاقية في مجال التعاون النووي والاستخدامات السلمية لهذه الطاقة. وفي العام ١٩٩٦ أكّدت كندا إستعدادها إلى الاسهام في تطوير النفط على شواطىء الصين وبحرها. وفي العام٢٠٠٥ ركز رئيس الوزراء الكندي على إتمام العمل في بناء المفاعل النووي كاندو والسعي الحثيث من أجل مساعدة الصين على تخفيض كميات الثاني من أوكسيد الكربون (٤).

أعلن الرئيس الصيني خلال زيارته في خريف ٢٠٠٥ إلى كندا أنّ العلاقات ارتقت من "شراكة تعاونية" إلى "شراكة إستراتيجية" حيث وقع الجانبان على بيان متعلّق بالتعاون في مجال الطاقة للقرن الواحد والعشرين (٥).

وتسعى كندا إلى الاستفادة من التوسع في الطلب على المواد الاولية الطبيعية لدى الصين كالحديد والاسمدة والبوتاس حيث تُشكل ٥٠% من الصادرات الكندية إلى الصين فيما تسعى الصين إلى الاستفادة من العامل الاقتصادي على أمل أن يؤدّي ذلك إلى الوصول مزيد من الموارد النفطية الكندية(٦).

---

[١]- التوسع النفطي الصيني عالمياً (الأبعاد والإنعاكاسات) ، إعداد: علي حسين باكير، المبحث الرابع من الفصل الثاني، ص: ٩٩.مرجع سابق

[2] -Canada Country Analysis Brief. United States Energy Information Administration (EIA), 2006.

[٣]- علي حسين باكير، "التوسع النفطي الصيني عالمياً –الأبعاد والإنعاكاسات"، مرجع سابق، ص ٨٧.

[٤]- راجع: تقرير: "الصين والهند والولايات المتحدة الأميركية – التنافس على موارد الطاقة"، صادر عن مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، سنة ٢٠٠٨، القسم الثاني: التركيز على الصين، فقرة تعطّش الصين إلى النفط الكندي، ص ٣٤٥ و ٣٤٦.

[٥]- التوسع النفطي الصيني عالمياً ، مرجع سابق، ص: ١٠٠.

[٦]- "الصين والهند والولايات المتحدة الأميركية – التنافس على موارد الطاقة"، مرجع سابق، ص ٣٤٣.

خلاصة الفصل

في المرحلة التي تلت إنتهاء حقبة الحرب الباردة ، وبينما كان الوضع الدولي يشهد تغييرات عميقة، أجرت الصين سلسلة إصلاحات داخلية في بنيتها السياسية والحزبية وفي هيكلية الدولة ومؤسساتها واجهزتها الحاكمة، ثم سعت الى تعزيز شبكة علاقاتها السياسية والإقتصادية بالخارج . والهدف الأساس من هذا الحراك الصيني تجاه العالم هو لأغراض تجارية وحماية شبكة مصالحها بدرجة أولى وذو أبعاد سياسية وإستراتيجية من حيث العمق ، ولعل احد أبرز مراميه هو كسرألأحادية القطبية الأميركية ، وإعادة توجيه هيكل النظام الدولي الجديد نحو التعدّدية القطبية .

وإن الدعوات المتكررة للتعددية القطبية من جانب الصين ومن الكثير من الدول الكبرى في أوروبا وآسيا وأفريقيا التي بنت معها الصين علاقات وطيدة ، ليست تحالفا ضد الولايات المتحدة ، بل فقط من أجل كبح جماح أطماع سطوة الأمبراطورية الأميركية على العالم .

وقد تحركت الدبلوماسية الصينية بشكل حثيث الى مناطق متعددة من العالم .وتهدف الزيارات الرسمية بين قيادة الصين وقيادات هذه الدول الى ضخ حيوية جديدة فى العلاقات بين الصين وأوروبا وكذلك مع العديد من دول إفريقيا وامريكا اللاتينية، والتى تمضي قدما على مسار تنمية سليمة مع بدايات العقد الأول من القرن الحالي.

وتبادلت الصين عشرات الوفود المتبادلة وعلى مستويات مختلفة مع الدول الأوروبية والأفريقية خلال السنوات الثلاثة الاخيرة من العقد الاول من القرن الواحد والعشرين، وقام رؤساء عدة دول أفريقية ومن أميركا اللاتينية بزيارة الصين، التي استضافت أيضا أكثر من قمة لمنظمي الاعمال من الجانبين خلال الأعوام ٢٠٠٨و٢٠٠٩و٢٠١٠.

ومن الأمور الملحوظة بشكل كبير، أن الحكومة الصينية أصدرت وثيقة غير مسبوقة توضح أهداف السياسة الصينية مع الخارج، وتطرح مبادئ مرشدة للتعاون بين الصين والعالم ، ومن ثم انشاء أساس اقوى لتنمية مستمرة وصحيّة، ومستقرة للروابط المتبادلة ([1]).

وجعلت الدبلوماسية الصينية منطلقها الجوهري وهدفها المعلن: مد جسور العلاقات السياسية والإقتصادية مع دول اوروبا، وتعزيز الاتحاد والتعاون مع الدول النامية ومساعدة الدول ذات الإقتصادات الناشئة على تنفيذ برامج تنموية وإستثمارية.

ونظراً لأن الصين تعد اكبر دولة نامية([2])، فيما تعد إفرقيا ودول امريكا اللاتينية من أكبر المناطق النامية، فان الجانبين يمران بمراحل تنموية متماثلة، ويشتركان فى مصالح مشتركة واسعة. ومن

---

[1]– للمزيد حول أهداف السياسة الخارجية ، راجع الكتاب الأبيض الصادر عن وزارة الخارجية الصينية : **أهداف السياسة الخارجية للصين** ، مرجع سابق ، ص ١٨، ط ٢٠٠٤.

[2] -إن إعتبار الصين دولة نامية أو عدم إعتبارها كذلك مسالة تستحق التوقف عندها ؛ فالصين تسعى لأن تصنف على هذا الأساس ، لما في ذلك من فؤائد في نطاق التجارة العالمية من حيث القيود والتسهيلات التي تستفيد منها الدول النامية طبقا للوائح منظمة التجارة العالمية . ويرى بعضهم ان مفهوم الدولة النامية مفهوم غير متبلور من حيث المعايير التي يستند اليها ، ويرى فريق آخر أن الصين لا تعد دولة نامية ، وقد يكون لذلك اسباب سياسة أو تقنية .

أجل تحقيق مستقبل مشترك أفضل، فقد عملت الصين وشركائها الدوليين على مضاعفة الجهود المشتركة من خلال خلق أفضل ألأطرلعلاقات ثنائية يجري من خلالها فتح الأسواق وتبادل السلع والخدمات في أكثر من مجال تجاري وإستثماري (٢)، أوعن طريق الدخول في تكتلات إقتصادية إقليمية، وبما يراعي مصالح الدول ذات العلاقة ، ويشمل جميع مستويات التعاون السياسي والإقتصادي والثقافي.

2-RAMSES 97,op.cit.p.110

القسم الثاني:

تطور اتجاهات سياسة الصين الخارجية تجاه منطقة الشرق الاوسط وعلى المسرح الدولي في ظل الأزمات الدولية.

الفصل الأول:

الصين وتحديات ما بعد إنتهاء الحرب الباردة

إن الحكم على النظام السياسي في أي دولة مرهون بنمط عملية اتخاذ القرار من الناحية الفعلية، فالدول الاشتراكية متهمة بأن نظام الحكم فيها يضع العملية السياسية برمتها في أيدي قلة تتمركز في المكتب السياسي وفي بعض الشخصيات في اللجنة المركزية وكبار ضباط الجيش، وقد لا يتجاوز العدد ٥٠٠ شخص.

كما أن نمط عملية اتخاذ القرار يتأثر إلى حد بعيد بمدى قوة زعيم الحزب أو ضعفه، وهو أمر وضاح عند المقارنة بين تأثير ماو تس تونج القوي وتأثير خليفته هواكوفنج الضعيف، ثم تأثير هيساو بنج القوي.

وتشير إحدى الدراسات المتخصصة في النظام السياسي الصيني إلى أن ما بين ٢٣و٢٥ فرداً يتحكمون في نسبة عالية من القرارات الاستراتيجية للدولة الصينية، وأن القوة التنفيذية لهذا النخبة تكمن في اللجنة الدائمة للمكتب السياسي التي تضم حالياً سبعة أفراد، حيث تتخذ هذه المجموعة أغلب القرارات التي تشرع الاجهزة الاخرى في العمل على تنفيذها ([١]).

ومن خلال تتبع عملية اتخاذ القرار السياسي في الصين يظهر التداخل بين الحزب والدولة وتشكل اللجان الدائمة القوى المركزية في صنع القرار من ناحية، وإنعكاس ذلك من ناحية ثانية على التركيز المتدرج للسلطة، بشكل يوحي بصحة ما توصلت إليه تلك الدراسة.

وسنعالج في هذا الفصل وفي مباحث أربعة : تحدي إصلاح المؤسسات السياسية للدولة ، وتحدي التنمية الداخلية ، وحدود الإهتمامات الأمنية ، ومشكلة الصين مع منظمة التجارة العالمية .

المبحث الأول: تحدي إصلاح المؤسسات السياسية للدولة

من الملاحظ أن نمط التغيرات وإعتماد نهج إصلاحي في المؤسات السياسية الصنية، قد استمر في الفترة التي أعقبت وفاة الزعيم الصيني دنج عام ١٩٩٧. فعلى الرغم من أن جيانج زيمين الذي أعيد انتخابه في المؤتمر الخامس عشر للحزب الذي عقد في عام ١٩٩٧ ينتمي إلى الحرس القديم (فهو من مواليد عام ١٩٢٦)، فإن التغييرات التي أحدثها المؤتمر كان استمراراً للمسار الذي أشرنا إليه سابقاً، وهو ما يتبين من المؤشرات التالية ([٢]):

1– Kenneth Lieberthal, op, cit 188

٢– صحيفة الأيام الفلسطينية، الصين وتحديات بناء الدولة الجديدة ، في ١٩٩٧/١٠/٠٤، ص:١٣

أ- استبعاد العناصر الاكبر سناً من اللجنة العسكرية المركزية: وهما الجنرال ليوهوا كينج (٨٠ عاماً) والجنرال جانج جين (٨٣ عاماً).

ب- بقاء الجنرالين تشي هاوتيان وجانج وانيان نائبين للرئيس، وهما من الجنرالات الاكثر حماساً لموضوع تايوان.

ج- احتفاظ زيمين بمنصبه اميناً عاماً للحزب وقائداً للقوات المسلحة ورئساً للجنة العسكرية المركزية، إلى جانب تعزيز سيطرته على المؤسسة العسكرية بإبقاء الجنرال وانج روبلن ضمن اللجنة الدائمة.

د- تقدم دعاة المزيد من الانفتاح في مراتبهم داخل اللجنة الدائمة المرتبطة بالمكتب السياسي، وهو ما يتضح في انتقال جو رونغجي من المرتبة الخامسة إلى المرتبة الثالثة، وهو الامر الذي انتهى إلى تعيينه رئيساً للوزراء في عام ١٩٩٧ كما كان متوقعاً.

هـ- استبعاد احد أبرز منافسي زيمين وهو كياتشي (رئيس المؤتمر الشعبي) من المكتب السياسي واللجنة المركزية.

ورغم بعض المظاهر الايجابية في بنية الحزب، فإنه شرع يتحول إلى نوع من النخبة الاجتماعية بدلا من النخبة الايدولوجية، "فالشللية" ماتزال قايمة، وهو ما يتضح من استمرار أهمية مجموعة شنجهاي (ومن أبرزها زهاو رونغجي)، وبرزأيضاً نوع من النخبة التكنوقراطية الشللية، وهو ما يتضح في إنتماء نسبة مهمة من الذين يطلق عليهم إسم الجيل الرابع من القيادات إلى جامعة كينج شوا، وهو أمر يلقى مساندة من القاعدة الحزبية التي ارتفعت فيها نسبة حملة الشهادات الجامعية والثانوية إلى ٤٣% من أعضاء الحزب ([١]).

أولاً- عملية صنع القرار السياسي ([٢]):

تقوم لجان الدولة (عددها تسع حالياً، وهي أعلى رتبة من الوزارات في سلم القرار) والوزارات التي تعمل تحت سيطرة مجلس الدولة بتقديم تقاريرها إلى المجلس.

ويقوم المجلس بدراسة التقارير وتقديم تصوراته إلى المكتب السياسي للحزب الشيوعي. وإذا صدق المكتب السياسي على المشروع أحاله إلى لجنته الدائمة. وتقوم لجنته الدائمة بإحالة المشروع إلى مجلس الشعب الوطني (البرلمان). وهناك مجموعة من الهيئات الانتاجية والشركات المهمة التي لها دورها كقوى

[١]- راجع التقرير الخاص بالمؤتمر الخامس عشر للحزب الشيوعي الصيني ، في: مجلة الشعب العربي، العدد ١٩ (٢٢-٩-١٩٩٧)، ص٣١
Susan Shrik, The Political Logic of Economic Reform in China, op, cit 71

[2]- Laurence.J.Brahm, op, cit,71, appendix

داخل النظام السياسي، مثل هيئة الصناعة النووية، وهيئة الصناعات الفضائية إلى آخر الهيئات التي تصل إلى حوالي ١٨ هيئة ([1]).

وتتمثل المشكلات المركزية في الحزب في بعدين مهمين ، هما ([2]):

أ- تفشي ظاهرة الفساد: فقد أدى النهج الاصلاحي إلى تنامي المنظور البراجماتي على حساب المنظور الايديولوجي التقليدي، وكان من نتيجة ذلك انصراف قطاعات مهمة إلى العمل التجاري، إلى جانب تنامي ظاهرة الرشوة والفساد الاداري. وقد عبر الرئيس زيمين عن هذه الظاهرة بقوله: "إن الفساد منتشرٌ الان في جسم الدولة والحزب، وإن فشل مهمة محاصرته يعني سقوط الحزب والدولة" ([3]).

ب- صراع التيارات داخل الحزب: فقد أدت عملية طرح مشروع التحديثات الاربعة إلى تباين الموافق منها داخل الحزب، واتضح هذا التباين داخل الحزب من خلال تبلور تيارات يسعى كل منها إلى حشد الانصار له. وتشير إحدى الدراسات إلى أن اللامركزية المالية التي نتجت من برنامج الاصلاح وشجعت على الاستقلال المالي من خلال عقد صفقات بين المركز والمقاطعات، تشكل إحدى الوسائل التي يستخدمها زعماء التيارات المختلفة لضمان الحصول على التأييد لهم من ممثلي هذه المناطق في هيئات الحزب، وهو ما اتضح في الاسلوب الذي انتهجه دنج بزيادة عدد ممثلي هذه المناطق في اللجنة المركزية إلى أن بلغوا عام ١٩٨٧ نسبة ٤٣% ([4]). ويبدو أن الدافع لذلك ليس كما ذهبت إليه الدراسة التي سبقت الاشارة إليها، بل تشجيع الاقاليم على الانخراط في برنامج التحديثات الذي يشترط في أحد ركائزه قدراً من اللامركزية.

ويمكن تحديد توجهات هذه التيارات المختلفة على النحو التالي :

١- التيار المعتدل: ويدعو هذا التيار إلى مساندة الاصلاحات، دون التخلي عن المبادىء الماركسية. ويتزعم الرئيس هذا التيار مدعوماً بما يسمى "مجموعة شنجهاي" (ومن

1- Ibid, 79-80, 82.

٢- جعفر كرار أحمد، الصين بعد دنغ شياو نغ ، مرجع سابق، ص٢٤

٣- وي وي زانج ، **الإصلاح الإقتصادي في الصين ودلالاته السياسية** " ، أبو ظبي ، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية ، دراسات عالمية ، العدد ١١ ، ص ٣٨

4- Susan Shirk, op, cit 149-150

المعروف أن زيمين كان مسؤولا حزبياً في شنجهاي) التي تتمثل في المكتب السياسي بسبعة أعضاء من أصل عشرين عضواً (أي ما نسبته ٣٥%).

وتتمثل أهم توجهات التيار المعتدل بالاستمرار في الاصلاحات، والتأكيد على وحدة الاراضي الصينية (إشارة إلى تايوان)، ومحاولة طمأنة الدول المجاورة للصين. كما يدعو إلى ديمقراطية تأخذ في الاعتبار الواقع الصيني.

٢- التيار الليبرالي: ويبدي هذا التيار قلقاً مما يعتبره تلكؤاً في الاصلاحات، وينادي بتوسيع إيقاعها وتسريعه، وتدعو بعض أجنحة هذا التيار إلى تصفية القطاع العام، ويؤكد التيار على ضرورة مسايرة الاصلاح السياسي للاصلاح الاقتصادي، وقد نجح هذا التيار في إدخال بعض الاصلاحات على الحريات والحقوق المدنية، ودعا البعض إلى السماح بإنشاء الاحزاب، وهو الامر الذي لم يلق استجابة من القاعدة الحزبية، ولا من بعض القوى داخل هذا التيار نفسه.

٣- التيار المحافظ (الماويون): ويحذر هذا التيار من أن الاصلاحات قد تقود إلى تدمير البنية الاجتماعية الصينية والقيم الاشتراكية، ويستند التيار إلى بعض المثقفين (كالعاملين في معهد التاريخ التابع للحزب) وإلى القيادات المسنة.

ويحذر التياركذلك من تزايد نفوذ البراجوازيين والليبراليين داخل هذه المجموعة.

وأفرزت الاصلاحات طبقة برجوازية في المجتمع الصيني تضم حتى عام ١٩٩٨، ما مجموعه حوالى خمسة ملايين إنسان. وهذه الطبقة ستتحالف مع الرأسمالية العالمية لهدم النظام الاشتراكي في الصين، على غرار ما حدث في الاتحاد السوفييتي. وتعتبر هذه المجموعة التطورات التي أدت إلى زوال الاتحاد السوفيتي شواهد على صحة مخاوفها.

ومن الملاحظ أن هذه التيارات تعبر عن نفسها بوسائل إعلامية تقتصر إلى حد ما عليها، كما أنها تعقد المؤتمرات التي تستهدف التأكيد على طروحاتها السياسية. لكن ذلك لا ينفي التزايد الواضح في عدد الصحف والمجلات في المجتمع الصيني كشاهد على قدر اكبر من الانفتاح على التيارات الفكرية ولو بقدر معين ([1]).

ثانياً- السلطة التشريعية:

يطلق على السلطة التشريعية في الصين اسم (مجلس الشعب الوطني)الذي تم إنشاؤه عام ١٩٥٤، ويمثل طبقاً للدستور السلطة العليا في البلاد، وعلى جميع المؤسسات السياسية أن تقدم التقارير له. غير أن السلطة الحقيقية تبقى بيد الحزب الشيوعي الذي ليس له أي إشارة في الدستور.

---

[1]- The Economist, October 26, 1996,75

ويضم المجلس ٣٠٠٠ عضو، تتراوح نسبة المنتمين منهم رسمياً إلى الحزب الشيوعي ما بين ٦٠-٧٠% ([1]). وتعتبر اللجنة الدائمة (وعدد أعضائها ١٥٠ عضواً) القوة المحركة للبرلمان منذ الصلاحيات التي منحت لها عام ١٩٧. ويتم اختيار الاعضاء فيه من خلال انتخابات على ثلاث مراحل، المرحلة الاولى وتكون على أدنى مستويات التقسيمات الادارية، حيث يقوم الافراد باختيار ممثلين لهم من بين عدد من المرشحين الذين يكون عددهم أكبر من عدد المقاعد الخاصة بالدائرة الانتخابية . أما المرحلة الثانية فيتم فيها قيام المؤتمرات الشعبية المحلية بانتخاب نواب المستوى الاداري الاعلى من الاول (المقاطعة). وفي المرحلة الثالثة والاخيرة، يقوم الاعضاء المنتخبون في المرحلة الثانية باختيار ممثلي المنطقة في البرلمان.

وعلى الرغم من أن الدور التقليدي كان هامشياً، ولا سيما في فترات الحمى الثورية، فقد اعتبر بعض المراقبين بعض مواقف البرلمان في فترات ما بعد الاصلاحات مؤشراً إلى نوع من الخروج غير التقليدي على توجهات السلطة المركزية، مثل معارضة ٨٤١ عضواً مشروعاً لبناء سد على نهر يانجتسي، أو اعتراض ٥٥٠ عضواً على التقارير المقدمة من الهيئة القضائية (وهي تقارير كانت تمر في السابق دون معارضة)، أو اعتراض قرابة ثلث الاعضاء على تشريعات مالي. ولعل اعتراض ٣٧% من الاعضاء على تعيين إحدى الشخصيات المقربة من الرئيس جيانج زيمين يؤكد هذا التوجه ([2]). ويقدم باحثون أمريكيون سلسلة من العوامل التي تجعلهم يرجحون تغلب التيار المتشدد على السلطة في الصين([3]):

١- يرى بعض الباحثين أن التاريخ الصيني لا ينطوي على تقاليد الممارسة الديمقراطية، فأكثر من ثلاثة آلاف عام من تاريخ الصين لا تتضمن مؤشراتفي هذا الصدد ، مثل الحكومة المقيدة السلطات، أو حماية الحقوق الفردية، أو استقلالية القضاء، أو وسائل الاعلام، سواء تحت سلطة الامبراطور أو تحت سلطة الحزب ([4]).
٢- أدت الاضطرابات التي حدثت في أيار / مايو وحزيران /يونيو ١٩٨٩ إلى تزايد المخاوف من أن يكون ذلك مقدمة مشابهة لسيناريو الاحداث التي جرت في دول أوروبا الشرقية خلال بدء عملية التفكك الشيوعي، الامر الذي يعزز النزعة المتشددة.

---

[1]– The Economist, November 2, 1996,68

[2]– The Economist, November 2, 1996,68

[3]– راجع:

Richard Bemstein & Ross H. Munro, The Coming Conflich with America,"Foreign Affairs vol, 76, no,2 (March/April 1997):23

[4]– Richard Bernestein & Ross H.Munro,op, cit 27

٣- إن فشل إعادة البناء (البريسترويكا) التي قادها ميخائيل جورباتشوف في الاتحاد السوفييت السابق أصبحت مثالاً جيداً للتيار المتشدد على النتائج المترتبة على انتهاج سياسات ليبرالية. وبالمقابل يعتقد جورباتشوف أن الاصلاح السياسي في الصين قادم بلا ريب، ومن غير الممكن إلا يزحف الاصلاح الاقتصادي إلى بنية النظام السياسي ([١]).

٤- أدت حرب الخليج الثانية إلى حدوث نوع من الصدمة لدى قادة الجيش الصيني الذين رأوا أن الضرورة تقتضي توفير ميزانيات كافية لتطوير التقنية العسكرية الصينية. إن العروض التقنية التي رافقت حرب الخليج الثانية أثارت لدى قادة الجيش إحساساً بأن مكانة الصين ستبقى في النهاية معتمدة على القدرات العسكرية. وذلك يعني زيادة نفوذ المؤسسة العسكرية من جديد، ولا سيما أنها أقرب إلى التيار المتشدد.

لكن النظام السياسي اتخذ قراراً عام ١٩٨٧ يسمح بموجبه بإجراء انتخابات للمجالس المحلية ورؤسائها في المناطق الريفية .وجاء ذلك استجابة لبرنامج التحديثات ليتسق إيقاع التغيير الاقتصادي مع الحد الادنى من التغير السياسي.

والنظرة الثاقبة للامور توحي بأن مفهوم الاصلاح السياسي في نظر السلطة الصينية لا يعني ما يتضمنه المفهوم في التقاليد الغربية ([٢])، إذ يبدو أن مفهوم الاصلاح في الصين يتمركز حول الاصلاح الاداري وليس التعددية السياسية، فعندما أبدت بعض القيادات العليا الرغبة في دفع الاصلاحات إلى الميدان السياسي تعرضت إلى الابعاد، كما حدث مع اثنين من القادة الذين كانوا مرشحين لخلافة دنج، أولهما هي ياوبانج عام ١٩٨٧، وثانيهما زهاو زيانج عام ١٩٨٩، وقد وصف توجهاتهما بانها "ليبرالية برجوزاية فاشلة" ([٣]). وفي عام ١٩٨٨ جرت انتخابات في حوالى ٧٢٠ ألف قرية، وتم انتخاب رؤساء المجالس واللجان المحلية بالاقتراع السري، ولمدة ثلاث سنوات ([٤]).

وفي العام عينه، أعلن دنج عن استعداده لنقل السلطة من الحزب إلى الحكومة، وحصر وظيفة الحزب في "التوجيه في القضايا الفلسفية ([٥]). وقدواجه الرئيس زيمين في أعقاب وفاة دنج صعوبات في إدخال الاصلاحات السياسية على النظام، ولا سيما من القيادات التقليدية والعسكرية.

---

[1]- Gorbachev, Mikhail, "Our Different Paths," Newsweek, March, 3, 1997, 23

[٢]- يصف أحد الباحثين حالة النظام السياسي الصيني بأنها تعبير عن حالة انفصام في الشخصية (شيزوفرنيا)، وذلك إشارة إلى الجمع بين الإقتصاد الرأسمالي والسلطة الإشتراكية. راجع حول هذه النظرية:

Hamish Mcrae, The World in 2020: Power, Culture & Prosperity (New York, NY: Harvard Business School, 1994), Passom

[3]- The Economist February 22, 1997, 20

[4]- The Economist November 2, 1996, 67

[5]- Newsweek, March 3, 1997,33

إن الفكرة التي يمكن إثارتها في هذا السياق هي أن الثورة التي قادها ماو بدأت استنادا إلى فكرة تثوير الارياف لتقوم بتطويق المدن لاحقاً وهزيمتها، ويبدو أن التيار الليبرالي في الحزب يراهن على أن التوجه الذي شرعت به السلطة في الارياف سيزحف ثانية إلى المدينة، ويكنه يحمل معه هذه المرة الديمقراطية لا الثورة ([١]).

غير أن الضرورة تقتضي إيلاء الافراد بعض الاهمية، بمعنى التعامل مع فكرة التناحر الداخلي كأحد الاحتمالات المطروحة في الساحة السياسية الصينية، وهو نمط عرفته الصين سابقاً والاتحاد السوفييتي السابق ومعظم الدول ذات النظم الشمولية.

وقد تكون أولى المهام التي سعى "زيمين" لتحقيقها هي النأي بنفسه عن احداث ميدان تيانماين (وهي التي وقعت في قلب العاصمة الصينية وأودت بحياة حوالى ألف مواطن صيني في الثالث والرابع من حزيران /يونيو ١٩٨٩)، إذ إن زيمين كان موجوداً خلال الازمة في شنجهاي، ونجح هناك في امتصاص الازمة دون إراقة دماء، الامر الذي يعطي انطباعاً بأنه أكثر مرونة من الزعيم السابق دنج هيساو بنج. ولكي يعطي انطباعاً بهذا الاتجاه قام بعدد من الخطوات ([٢]):

أ– السماح بإعادة تغطية أحداث الميدان بشكل يوحي بتحميل المسؤولية كاملة للزعيم السابق.

ب– إحالة جميع الضباط الذين شاركوا في عمليات الجيش في الميدان إلى التقاعد.

ثالثاً– تأثير التيار الليبرالي في هونج كونج في النظام السياسي

لقد تعهدت الصين – طبقاً للاتفاق بهونج كونج مع بريطانيا عام ١٩٨٤ – باحترام الحقوق السياسية والاقتصادية لها لمدة خمسين عاماً (أي حتى عام ٢٠٤٧) وعلى اساس دولة واحدة بنظامين، كما ينص الاتفاق على أن تحفظ هونج كونج بعملتها، وأن تبقى مسؤولة عن إدارة احتياطياتها من العملة الاجنبية، وبقاء الحدود بين الجانبين، وأن يكون لها الحق في مجلس تشريعي منتخب. غير أن الصين بدأت باتخاذ قرارات تستهدف إلغاء المجلس التشريعي المنتخب في هونج كونج، واستبداله بمجلس تشريعي مؤقت لعبت الصين دوراً اساسياً في إيجاده (وقد طلبت بريطانيا بعرض المشكلة على محكمة العدل الدولية).

من ناحية ثانية اتخذت الصين قراراً بإلغاء الجمعيات الخاصة بالحقوق المدنية، وهو ما ادى إلى تزايد المخاوف في هونج كونج من التطورات السياسية التي تقبل عليها البلاد. ويحدد أحد الباحثين مجموعة من العوامل التي يجب توافرها لكي يكون لهونج كونج تأثيرها في النظام السياسي الصيني([٣]):

1– Newsweek, March 3, 1997,33

٢– لستر براون وآخرون ، اوضاع العالم عام ١٩٩٦ ، معهد وورلد ووتش ، ترجمة علي حسن حجاج ، عمان ، دار البشير، ٢٠٠٢، ص٣٧

3– The Economist, June 28, 1997,15

١- مدى سماح النظام السياسي باستمرار القوى الليبرالية في هونج كونج، وهو الامر الذي سيجعل منها نموذجاً يؤثر في القوى السياسية الاخرى ويساند قوى المعارضة الليبرالية داخل الصين الام.
٢- إعادة النظر في التفسير السائد السياسي الصيني، إذ يرى هذا الباحث أن الصينيين يعتقدون أن وجود سلطة سياسية ضعيفة في سيطرتها على أقاليم الدولة يقود دائماً إلى الكارثة والتمزق. ويلجأ أصحاب هذه النظرة إلى القول بأن هونج كونج ذاتها دليل على ذلك.
٣- التحّول في مفهوم التطور الاقتصادي لدى القيادة الصينية، إذ إن هذه القيادة تعتقد بإمكانية فصل الرأسمالية عن الليبرالية، بمعنى تحقيق الجانب الاقتصادي من التطور الرأسمالي دون تحقيق الجانب السياسي.

ويبدو أن النظام السياسي معني بالجوانب الاقتصادية في هونج كونج أكثر من عنايته بالجوانب السياسية، ولا سيما أن ٦٠% من الاستثمارات الاجنبية القادمة إلى الصين تمر عبر هونج كونج، كما أن لهونج كونج حوالى عشرين مليار دولار من الاستثمارات داخل الصين حتى عام ١٩٩٥ ([١]).

رابعاً- <u>النظام السياسي وآليات التكّيف</u>:

يواجه كل نظام سياسي نمطين من الضغوط والمطالب، فهناك مطالب وضغوط البيئة الداخلية (مثل رفع معدل الدخل، وتحسين التعليم، والدفاع، والصحة.... الخ) ومطالب خارجية من البيئة الدولية (التوازنات الدولية، وشروط التجارة الدولية، والقانون الدولي...الخ). وقد يكون النظام السياسي عاجزاً عن الوفاء بالمطلبين في وقت واحد، فيتم تكييف إحدى البيئتين (الداخلية أو الخارجية) لحساب الاخرى، وهو أمر مرتبط بمدى تأثير كل بيئة في الاخرى وكيف يوفق النظام السياسي بينهما.

يعتقد أحد الباحثين في الاصلاحات الصينية أن هذه الاصلاحات بدأت لغايات ليست هي التي انتهت إليها، بمعنى أن التحول نحو اقتصاد السوق لم يكن جزءاً من الخطة التي بدأ بها الاصلاح، إلا أن هذا التوجه تدعم فقط بعد الاضطرابات التي حدثت في عام ١٩٨٩ ([٢]).

١-وليد عبد الحي " دور الموقع الجغرافي للأقليات في نجاح ميكانيزم اللامركزية " ، المجلة العربية للعلوم السياسية ، عدد ٣-٤ أيلول ١٩٩٨، ص ١٠١-١١٠

1- Barry Naughton, Growing Out of the Plan: Chinese Economic Reform, 1978-1993 (Cambridge: Cambridge University Press 1995), 23,24

ونرى أن هذه النظرية السائدة لدى عدد واسع من الباحثين الغربيين تنطوي على تشكيك في التوجهات الليبرالية الصينية وإيحاءات بأن الانفتاح الاقتصادي كان نتيجة غير متوقعة من القيادة السياسية الصينية ([1]). ولعل التوقف عند عدد من الجوانب يساعدنا على تفنيد هذه النظرية:

١- كانت القيادة الصينية التي تولت برمجة التحديثات الاربعة تتبنى هذا التصور منذ فترة الثورة الثقافية في منتصف الستينات، وتعرضت للعزل من قبل العناصر الراديكالية التي كان يقودها ماوتسي تونج، ويكفي أن نذكر في هذا المجال بالوصف الذي أطلق على دنج هيساو بنج في حينها بأنه يمثل "السائرين على الطريق الرأسمالي"، وهو الموقف نفسه الذي تعرض له مهندسه الاقتصادي تشين يون. وقد عاد دنج للتأكيد على توجهاته في عام ١٩٧٣، واكد حينها على ضرورة الاخذ بفكرة الحوافز الفردية. ويمكن أن نتلمس استمرار هذا التوجه من خلال تحليل الخطاب المهم الذي ألقاه زيمين في مدرسة الحزب المركزية في أيار/ مايو ١٩٩٧ وقال فيه: "إن الاشتراكية في الصين ستبقى في مراحلها الاولى خلال فترة طويلة جداً، وإن من الاهمية بمكان إدراك ديناميات الاقتصاد العالمي" ([2]). إن هذه العبارات المصوغة بدقة تتشابه مع التصورات نفسها التي سبق أن طرحها (ازهاو زيانج) قبل عقد من الزمان تقريباً، والتي تعني في جوهرها أن وجود أشكال من الاقتصاد الرأسمالي أمر طبيعي في الصين ما دامت في مراحل اشتراكيتها الاولى ، كما أن ذلك يبرر الاندماج في تفاعلات الاقتصاد العالمي، بغض النظر عن المضمون الايديولوجي له.

٢- إن التحذيرات التي أطلقها التيار المتشدد باستمرار من النتائج "الرأسمالية" ([3])، التي قد تنتهي إليها الاصلاحات يكشف عن أن هذه النتائج كانت موضع جدل داخل الحزب وداخل بيروقراطية الدولة، وقد لاحظنا ذلك خلال عرضنا لموقف التيارات الحزبية.

٣- إن القول بأن التوجهات الاصلاحية تبلورت بعد أحداث عام ١٩٨٩ لا يستقيم مع الوقائع التاريخية، ويكفي ذكر المؤشرات التالية:

أ- إن نظام المسؤولية العائلية الذي يحول الحيازات الجماعية (الكوميونات) إلى حيازات عائلية أقر من قبل الحزب عام ١٩٨٠.

---

[1]- لا بد من الإشارة هنا إلى أن هذه النظرة ليست مطلقة، ويبدو أن الباحثين المتخصصين في الصين أكبر توازناً في نظرتهم إلى تطور النظام السياسي الصيني، ولا يعزو بعضهم ضعف التوجهات الليبرالية في الصين إلى خصوصية صينية بمقدار ما يعدها نتيجة لحالة عامة في معظم دول العالم النامي، أي أنه نتيجة لمستوى التطور الإقتصادي والتقني للمجتمع. ويرى أصحاب هذه النظرة أن استمرار التطور الإقتصادي في الصين سيؤدي في نهاية المطاف إلى التطور السياسي، وأن مؤشر التحسن التدريجي في التعامل مع موضوع حقوق الإنسان يدل على ذلك. لمزيد من التفاصيل حول هذه النظرة راجع الدراسة الجادة في:

Andrew Nathan &Robert Ross, The Great Wall and the Empty Fartress, op, cit, 24

[2]- The Economist, July 19, 1997, 55

[3]- للإطلاع على تفاصيل المناقشات والصراع الأيديولوجي داخل الحزب في أعقاب وفاة ماو وبدء طرح مشروع التحديثات الأربعة نحيل إلى:

A.D. Barnett, "Ten Years After Mao," Foreign Affairs vol, 65, no.1 (fall1986)" 37-65

ب- أما الاصلاحات الحضرية التي اتسمت بدفعة كبيرة نحو اللامركزية فقد أقرت من قبل الحزب في عام ١٩٨٤.

ج- إن مراجعة الجهود الاصلاحية الصينية تدل على أن الدولة وضعت خلال الفترة ١٩٧٩-١٩٨٤ سبعة برامج إصلاحية ([1]).

إن التقسيم التقليدي للقوى السياسية بين يسارية ويمينية في الادبيات السياسية الصينية المعاصرة ارتبط بشكل جوهري بالسلطة السياسية، ولعل الفترة الماوية كانت الاشد وضوحاً بين الفترات الاخرى، وهو أمر يستدعي التوقف قليلا عنده، لما له من أهمية في توضيح تفاعلات أخرى سنأتي على ذكرها لاحقاً.

ومن هنا فإن فإن ماو ربط بين اليسار وبين من هم في صف التقدم، واعتبر أن الذين يعملون على الاسراع في التقدم هم "المغامرون" بينما اعتبر المترددين في التقدم بأنهم "تحريفيون"([2]). وهذا يعني أن ماو وضع نفسه في موقع وسط بين التحريفيين والمغامرين. وأصبحت مشروعاته السياسية – سواء قفزته الكبرى في الخمسينات أو ثورته الثقافية في الستينات – تتعامل مع العناصر الحزبية استنادا إلى هذا المعيار (التقدم) دون أن يكون هناك معالم واضحة ومستقرة لهذا المفهوم.

أما التيار الثاني المتمثل في دعاة الديمقراطية، فيتركز في أغلبه في شرائح متباينة من المثقفين، فمنهم المنشقون عن الحزب ومنهم أعضاء مازالوا في الحزب من الكتاب والادباء، ومنهم أساتذة الجامعات وغيرهم. ويتفق هؤلاء فيما بينهم على نقطة مركزية وهي أن على الصينيين أن يتعلموا من التاريخ ويحولوا دون عودة الماوية من جديد. ويدعو بعضهم إلى التحقق الفوري للديمقراطية كوسيلة لتحقق هذا الهدف (كما هي حال المنشق وي جنجشنج)، بينما يدعو آخرون إلى فترة إنتقالية يتم خلالها التحول من إصلاح نظام الخدمة المدنية إلى الديمقراطية بنمطها الغربي، ومن الحكم بالقانون المفروض من أعلى إلى حقوق الانسان.

وتدلنا دراسة ميدانية ([3]) على مواقف الرأي العام الصيني من هذه الاتجاهات، وهو أمر يساعدنا على تصور التفاعلات المستقبلية بين هذه التيارات التي أتينا على ذكرها سابقاً. وقبل تناول نتائج هذه الدراسة بالتحليل لا بدّ من الاشارة إلى أن موقف الرأي العام أصبح نتاجاً للادبيات السياسية الرسمية وللادبيات التي تطرحها المجلات والكتب الجديدة التي سمح لها بالصدور أو الدخول من الخارج. أجريت هذه الدراسة عام ١٩٩٠ – أي بعد أحداث عام ١٩٨٩- وشملت ٢٨٩٦ شاباً من مختلف المناطق الصينية باستثناء التبت. وقد كانت نتائج الدراسة على النحو المبين في الجدول التالي رقم (٦):

---

[1]- راجع:

Carol Lee Hamrin, China and the Challenge of the Future, op, cit, 31-77

[2]- راجع:

Andrew J.Nathan & Tianjian Shi, left and Right with Chiense Characteristics, "Issues and Alignments in Deng Xiaoping, " World Politics vol, 48,no,4 (July 1996): 526-528

[3] -Ibid

الجدول (٩)

توجهات الرأي العام إزاء نشاطات السلطة

الموضوع	اهتمام غير كاف	اهتمام متوسط	اهتمام اكثر مما يجب	لا اعرف
رقابة الاسعار	٥٥,٧	١٩,٧	١,٩	٢٢,٧
مقاومة الفساد	٥٣,٨	١٧,٩	٣	٢٥,٣
مقاومة الجريمة	٤٧,١	٢٨,٦	٣	٢١,٤
مقاومة البيروقراطية	٤٦,٨	١٦,٨	١,٨	٣٤,٦
توزيع الدخل	٤٢,٥	١٥	١,٧	٤٠,٨
التعليم	٤٢,١	٣٥,٦	٣,٨	١٨,٥
البطالة	٣٧,٨	٢٠,٦	١,٥	٤٠
الموضوع	**اهتمام غير كاف**	**اهتمام متوسط**	**اهتمام اكثر مما يجب**	**لا اعرف**
الاسكان	٣٤,٢	٢٩	٣	٣٣,٨
حماية المستهلك	٣٣,٦	٢١,٧	١,٧	٤٣,١
حماية البيئة	٣٣,٦	٣٠,٣	٢٠,٦	٣٣,٥
الدعم	٢٧,٩	٢١,٧	٧,٤	٤٣
الزيادة السكانية	٢٤,٧	٥٠,٤	١٢,٨	١٢,٢
مقومة البرجوازية	٢١,٢	٢٥,٢	٥,٢	٤٨,٤
القطاع الخاص	١٨,٢	٢٥,٤	٩,٤	٤٧,١
الاصلاح الاقتصادي	١٧,٩	٢٨,٦	٤,١	٤٩,٤
الاصلاح السياسي	١٧,٦	٢٦,٦	٢,٨	٥٢,٩
تايوان	١٧	٣٢,٥	٤	٤٦,٥
الانفتاح	١٢,٦	٣٤,٤	٥,٥	٤٧,٤
الدفاع	٩,٨	٣٣,٤	٣,٢	٥٣,٦
المساعدة الخارجية	٥,٧	٢٠	٨,١	٦٦,١

أما موقف أفراد العينة من الحزب والديمقراطية فقد دلت عليه نتائج الاستطلاع على النحو التالي:

الجدول (٧)

موقف أفراد العينة من الحزب والديمقراطية

الموضوع	التيار الديمقراطي	غير الديمقراطي	لا أعرف
الديمقراطية لا تؤدي إلى الفوضى	%٣٧,٧	%٢٢,٤	%٣٩,٩
الحزبية لاتسبب الفوضى	%٢٩,٥	%٣٥,٧	%٣٤,٧
الاختلاف الفكري لايسبب الفوضى	%٣٢,٢	%٤٣	%٢٤,٨
انتخاب رؤساء المدن	%٦٧,٨	%٦	%١٠,٦
تعميق الديمقراطية	%٥٤,٨	%٦	%٣٩,٣
لاتعتمد الدميقراطية على قيادة الحزب	%١,٧	%٦٧,١	%٢٢,٢

تحليل نتائج الدراسة الميدانية:

ويمكن تحديد أبرز النتائج التي وردت في الدراسة الميدانية التي تُظهر تيارات سياسية وفكرية متفاعلة داخل امجتمع الصيني لا يُمكن التغاضي عنها وإن كان يرجع تاريخ الدراسة للعام ١٩٩٦، وبأنّ لها علاقة بموضوعنا على الشكل الآتي :

١- الشعور المتنامي بانهيار المنظومة الاخلاقية وتزايد نزعة البحث عن المنافع المادية.
٢- إن نسبة عالية من المستجوبين يعتقدون بأن الحكومة لا تفعل ما فيه الكفاية لحل المشكلات التي كانت تقف وراء أحداث عام ١٩٨٩
٣- إن الاشخاص الذين يريدون من الحكومة إجراء المزيد من الاصلاحات الاقتصادية هم انفسهم الاكثر رغبة في إجراء إصلاحات سياسية.
٤- إن موضوع السياسة الخارجية لا يشكل بعداً مهماً يؤدي الخلاف حوله إلى الانشطار السياسي داخل المجتمع على غرار القضايا الاخرى.
٥- عند تحليل اهتمام المستجوبين بالقضايا المطروحة عليهم كان ترتيب المستجوبين حسب اتساع نطاق الاهتمام (الاهتمام بأكبر عدد من القضايا) على النحو التالي:

أ- إن المستجوبين من الحزب كانوا الاكثر اتساعاً في نطاق اهتماماتهم.
ب- إن الافراد الذين يشغلون مناصب مميزة كانوا الاكثر اهتماماً بقضايا الاصلاح دون غيرها، وأغلب هؤلاء من ذوي الياقات البيضاء، ولديهم دخل أعلى من المعدل العام، وأغلبهم من الرجال ومن سكان المدن. ويمكن اعتبار هؤلاء السند الاجتماعي للتيار الليبرالي.

ج- إن موظفي الدولة كانوا الاكثر اهتماماً بالهموم اليومية للمواطن (كالسكن والتعليم والبطالة...الخ) دون غيرها. والسمات السائدة بين هؤلاء أن أغلبهم من الريف وفيهم نسبة عالية من النساء (إذ إن درجة التمييز إزدادت ضدهن في ظل الاصلاحات)، ولديهم دخل ومستوى تعليمي أقل من المعدل.

إن دراسة الاثار السياسية لبرنامج الاصلاحات تدلنا على عمليات فصل متلاحقة لمجموعة من المتغيرات التي استند النظام السياسي الماوي إليها، وقد يكون لها آثار واسعة النطاق كما سنرى . وتتمثل منهجية التفكيك هذه في المظاهر التالية ([1]):

(١) فصل الدولة عن المجتمع: فلقد أدى نظام المسؤولية العائلية الذي سبقت الاشارة إليها إلى تقلص سلطة الحزب والدولة على المجتمع، إذ إن التخطيط للعملية الانتاجية ضمن هذه الحيازات العائلية التي أقرها هذا النظام فصل بين المواطن ومبادراته للتخطيط، والسلطة التي كانت تحتكر التخطيط له. وسيكون لاتساع القطاع الخاص النتائج السابقة نفسها، الامر الذي سيؤدي إلى تزايد الفصل بين الجانبين.

(٢) فصل الحزب عن الحكومة: فقد أدت الاصلاحات إلى تقليص وظيفة اللجان الحزبية، إذ حلت الادارة المحلية (Xiang) محل الكوميونات، كما تم إنشاء العديد من الهيئات التي ستؤدي الوظائف الحكومية التي كانت توكل إلى الكيوميونة. وقد أصبح للمشروع الاقتصادي درجة من الاستقلال الذاتي في مجال تسيير شؤونه الادارية. ومن بين جوانب التغير التي تدخل ضمن هذا النطاق بدء التغير في أسس التعيين في الوظائف من اعتبار الانخراط في الحزب عاملا مهماً إلى التركيز على مستوى التعليم والعمر والامكانيات.

كما أن الحماية القانونية التي سبقت الاشارة إليها أعطت الفرد قوة كبرى – ولو نسبياً – في مواجهة السلطة.

(٣) فصل الاقتصاد عن السياسة: لقد سبق لنا أن أشرنا إلى وجود بنية اقتصادية تعتمد آليات اقتصاد السوق من ناحية، ونظام سياسي يستند إلى حزب سياسي واحد من ناحية ثانية.

ورغم أن التقاليد الماركسية لا ترى أي إمكانية للفصل بينهما (بمعنى أن السلطة السياسية هي انعكاس للقوى الاقتصادية) فإن برنامج التحديثات خلخل هذه العلاقة وإن لم يلغها، فالقطاع الخاص والمردود المالي الناتج عن العمل معه بدأ بدفع العناصر الحزبية إلى التحول إلى هذا القطاع من ناحية، وجعل الانخراط في صفوف الحزب أقل جاذبية من ناحية ثانية.

---

[1]- Hong Yung Lee,op, cit 78-80

ولا بدّ من التنبيه الى بعض الابعاد التي قد تكون لصالح الحزب، والتي نرى أن التجربة السوفيتية قد تشكل أبرزها. إن الفشل الناتج عن انهيار النظام الشيوعي والحال التي آلت إليها الاوضاع في روسيا يشكلان تحذيراً للمجتمع الصيني من تفكك النظام السياسي الصيني. لكن موضوعاً آخر يستحق الاشارة إلى أهميته وهو العلاقة بين التيارات الديمقراطية وحجم الطبقة الوسطى في أي مجتمع من المجتمعات، إذ يتبين من الدراسات في هذا المجال أن هناك علاقة طردية بين حجم الطبقة الوسطى ومستوى النزوع المجتمعي إلى الديمقراطية ([1]).

ذلك يعني أن الاصلاحات الاقتصادية قد تحمل معها تغيراً في البنية الاجتماعية والثقافية ([2]). للمجتمع الصيني، الامر الذي يؤدي مع الارتفاع المستمر في معدل دخل الفرد (وهو ما لاحظناه في تناولنا للجانب الاقتصادي) إلى تزايد حجم الطبقة الوسطى، مما يعزز المطالب الليبرالية.

من ناحية أخرى فإن النظام السياسي في الصين مرتبط ارتباطاً وثيقاً بالمؤسسة العسكرية. الأمر الذي توقفنا عنده في الفصل السابق. وما كنا قد توصلنا إليه من خلال دراسة واقع المؤسسة العسكرية، يدل على مدى المستوى الذي وصلت اليه هذه المؤسسة في تشكيل كابح أو داعم للتوجهات التي ذُكرت عند دراسة النظام السياسي من ناحية، ومدى انغماسها في النشاط الاقتصادي من ناحية أخرى.

****

المبحث الثاني: تحدي التنمية الداخلية.

من المعلوم أن النظام السياسي في أي دولة لا يعمل منفصلا عن النظام الاقتصادي، الامر الذي يجعل من دراسة التحولات في النظام الاقتصادي تشكل مؤشرا من مؤشرات التنمية الاقتصادية – الاجتماعية ينعكس على تركيب بنية القرار السياسي، وهذا يشكل بالتالي أمراً ضرورياً لمعرفة درجة إتساق الحركة في كلا النظامين، إذ ما من شك وجود التلازم الدائم بين السياسة والاقتصاد من جهة، والتلازم بين حركة النهوض الاقتصادي وآليات مواجهة التحديات، التي قد تعترض مسيرة التحديث في جانبيه السياسي والتنموي ([3]).

من هنا تبرز أهمية دراسة أبرز التحديات التي تواجه التنمية الداخلية الصينية بعد مرحلة ما بعد إنهيار جدار برلين، وتهاوي المنظمة الاشتراكية بوجهها الجامد، الذي شكل إنهيار الاتحاد السوفياتي أحد أبرز مظاهره.

---

[1]– راجع:

Samir Amin, "Democracy and National Strategy in the Periphery." Third World Quarterly vol.8, no 4 (October 1986): 1132

[2]– Laurence J.Brahm, op, cit 170-171

[3]– راجع: ابراهيم الاخرس، "التجربة الصينية الحديثة في النمو"، دار الحداثة ، ط١ ، القاهرة، ٢٠٠٥.

ومن المعلوم أن مشكلة التنمية الداخلية، وإيجاد توازن في الانماء بين المدن المركزية والاقاليم البعيدة، هما من المسائل الاساسية التي تشكل منطلقاً لاية خطة إقتصادية تعتمدها السلطات الصينية في سياساتها وخططها.

ومن المفيد أن نذكر في هذا السياق أن النسبة الكبرى من المثقفين الحزبيين المتحدرين من أصل ريفي، بدأت تظهر بوادرها، منذ مطلع التسعينيات، لاسيما في القيادات الحزبية الشابة ، بما يعطي إنطباعاً أكيداً أن التنمية الريفية، وإنتهاج سياسة دعم متوازن بين المركزوالاقاليم النائية،أصبحتاسمة واضحة لنشاط الحكومات الصينية في مرحلة الاصلاح والانفتاح، كما أنهما صارتا تشكلان جوهر أي توجه إقتصادي أو إنمائي في هذه المرحلة من تاريخ الصين الحديث.

وفيما الفقرات الآتية سنسلط الضوء على أبرز العناوين الاساسية للتحديات التي تواجه "التجربة الصينية " في بعدها الاقتصادي، وإنعكاسات ذلك على البعد السياسي للدولة:

أ- **<u>مشكلة الطاقة في الاقتصاد الصيني</u>**

كانت الصين تصدر حوالى ٢٥% من إنتاجها النفطي عام ١٩٨٥، إلا أنها منذ ١٩٩٠ تحولت إلى دولة مستوردة لحوالى ٦٠٠ ألف برميل يومياً. وطبقاً لمنتدى التعاون الاقتصادي لدول آسيا – المحيط الهادي "آبيك" (Asia – Pacific Economic Cooperation APEC) سترتفع احتياجات الصين إلى أكثر من مليون برميل يومياً بحلول عام ٢٠٠٠ وإلى ثلاثة ملايين برميل يومياً في عام ٢٠١٠ (وهو ما يساوي ١٩% من استيراد آسيا, إلى جانب ماتحتاج اليه هونج كونج وتايوان الذي يصل إلى ٩% من استيرادات آسيا ، مما يجعل إجمالي استيراد الصين الكبرى يصل إلى حوالى ٢٨% من استيرادات آسيا). وبحلول عام ٢٠١٥، يتوقع أن تستورد الصين ما يعادل سبعة ملايين برميل يومياً ([1]).

وتدل المراجع المتخصصة على أن منطقة آسيا الباسيفيكية تحتوي على ٤% من إجمالي الاحتياطيات المؤكدة من النفط في العالم، وان الاحتياطيات الصينية المؤكدة تكفي لمدة ٢١ عاماً ابتداء من عام ١٩٩٧ ، أي أنها تنتهي عام ٢٠١٨ ([2]).

غير أنه من الضروري التنبيه لمسألة مهمة في هذا الجانب، وهي اعتماد الصين على الفحم الحجري الذي يوفر ٧٥% من حاجة البلاد إلى الطاقة، وتعتبر الصين أكبر منتج في العالم للفحم الحجري. وتبلغ قيمة احتياطياتها حوالى ١٥% من الاحتياطيات العالمية، فقد أنتجت عام ١٩٩٥ ما مجموعه ١,٢٨ مليار طن، استهلكت منها حوالي ٩٠٠ مليون طن،

---

[1]– Kent Calder, "Asia's Empty Tank," Foreign Affairs vol, 75, no 2 (1996)

[2]– The Economist, August 2, 1997,84

غير أن احتياجاتها سترتفع عام ٢٠٠٠ إلى حوالى ١,٥ مليار طن، وتكفي الاحتياطيات المؤكدة لمدة ٨٠٠ عام، ويتركز معظمها في المناطق الغربية الوسطى([1]).

أما مصادر الطاقة الاخرى فيمكن تسجيل الملاحظات التالية بشأنها:

١- إن اللجوء إلى مصادر الطاقة الكهرمائية مازال محدوداً لسببين، الاول عدم وجود كم كاف من السدود، والثاني عدم توافر الاموال الكافية لذلك الان على الاقل، إلا أن الحكومة شرعت في بناء بعض السدود كتلك التي أشرنا إليها في فصل سابق من هذه الدراسة.

٢- أما مصادر الطاقة النووية، فإن القدرات الصينية تعززت في مجالها مع بناء محطة خليج دايا، مما يرفع من نسبة مساهمة الطاقة النووية إلى ما بين ٤-٦%.

إن المعطيات السابقة تدل على أن الصين ستواصل الاعتماد على الفحم الحجري بشكل كبير في مجال تأمين احتياجاتها من الطاقة، إلا أن ذلك سيؤدي إلى ارتفاع نسبة التلوث وهو الامر الذي سيؤدي إلى نفقات إضافية تتمثل في ضرورة رفع نسبة ما يخصص من الدخل المحلي للتلوث من ٠,٧% عام ١٩٩٠ إلى مابين ١-١,٤% عام ٢٠٠٠.

ويمكن تلخيص وضع الطاقة في الصين على النحو المبين في الجدول التالي ([2]):

الجدول (٨)

وضع الطاقة في الصين

الموضوع	القيمة		
معدل الطلب على النفط ١٩٩٢	٧١٠ ملايين طن		
معدل نمو الطلب على النفط خلال الفترة ١٩٨٠-١٩٩٢	٤,٨%		
معدل النمو الاقتصادي خلال الفترة ١٩٩٢-٢٠١٠	١٣٨٦ مليون طن		
معدل النمو السنوي للنفط خلال الفترة ١٩٩٢-٢٠١٠	٣,٨%		
حجم الطلب اليومي من النفط (مليون برميل)	١٩٩٣ ٢	٢٠٠٠ ٣	٢٠٠٥ ٤
توقعات إنتاج النفط(مليون برميل يومياً)	١٩٩٣	٢٠٠٠	٢٠٠٥

[1]- صحيفة الحياة ، مقالة بعنوان : " الصين والنهوض الصعب ، في ٣-١٢-١٩٩٦" ،الكاتب غير محدد ، ص٩

[2]- تم تركيب هذا الجدول من الجداول الواردة في: مجموعة من المؤلفين: الطاقة في الخليج "تحديات وتهديدات" (أبو ظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، ١٩٩٧)، ص٧٨-٩٢

	٢٠٩	٣٠٢	٣٠٣
توقعات صافي واردات النفط يومياً (مليون برميل)	١٩٩٣ ٠,١	٢٠٠٠ ١,٠	٢٠٠٥ ١,٨

ويدلنا الجدول السابق على أن الصين دخلت منذ فترة قصيرة في أسواق النفط كمستورد، وستحتل الصين المرتبة الثالثة بين الدول الاسيوية من حيث حجم الواردات النفطية بعد اليابان وكوريا الجنوبية.

لقد كانت الصين تحتل المرتبة التاسعة عالمياً من حيث إنتاج الطاقة الكهربائية عام ١٩٧٨، إذ انتجت في تلك السنة ما مجموعه ٢٥٦,٦ مليار كيلو واط / ساعة، لكن حساب المكانة على أساس معدل استهلاك الفرد من الطاقة الكهربائية يجعلها تقف وراء الهند وباكستان، وتتلخص مشكلة الطاقة في الصين في أن زيادة معدل النمو الاقتصادي بنسبة ١٠% تستدعي زيادة الانتاج من الطاقة الكهربائية ما بين ١٣-١٤% ([1]).

ب- الدور الاقتصادي للمؤسسة العسكرية

كنا قد تحدثنا في فصل سابق عن أهمية المؤسسة العسكرية في صياغة القرار السياسي الصيني. إلا أن لهذه المؤسسة دوراً تلعبه بمواجهة التحديات التي تعترض الصين في مرحلة الانطلاق نحو العالمية. وبالنظر إلى أهمية الدور الاقتصادي للمؤسسة العسكرية، ونظراً لدورهذه المؤسسة في مواجهة متطلبات التنمية الاقتصادية، سوف نتوقف عند أبعاد هذا الدورفي محطة سريعة ([2]).

في البداية لا بدّ من الاشارة إلى أن الجيش الصيني يمتلك حوالى عشرين ألف شركة، يبلغ إجمالي ناتجها السنوي حوالى 17,5 مليار دولار عام (2005) ويعود اغلبه لعناصر الجيش أكثر منه للمؤسسة ذاتها ([3]).

وتستند السياسة الصينية في مجال الانتاج العسكري الى السعي لضمان الاكتفاء الذاتي، ويعود ذلك إلى الخبرة التاريخية الصينية في الاعتماد على الاخرين، ففي عام ١٩٥٩ تخلى السوفييت عن الصين في مجال تطوير منظومتها العسكرية، وأدت احداث عام ١٩٨٩ إلى فرض الدول الغربية حصاراً عليها في مجال التقنيات العسكرية.

---

[1]- Immanuel C.Y Husu, China without Mao, op cit 96

[2]- راجع: ابراهيم الاخرس، " اسرار تقدم الصين – دراسة في ملامح القوة واسباب الصعود"، القاهرة، ط١، ٢٠٠٨.

[3]- The Economist, February 22, 1997,21

ومع الأخذ في الاعتبار أن الجيش هو أكبر جيوش العالم من حيث العدد، وعلى الرغم من مشكلة التباين في الاحصاءات الصينية، والتي أشرنا إليها في أكثر من موضع ضمن دراستنا هذه، فإن التقديرات – في حدها الادنى – تشير إلى أن المؤسسة العسكرية تشغل مليون فرد في حوالي الف مصنع، مع الاخذ في الاعتبار أن الصين تُعد الدولة الوحيدة في آسيا إلى جانب اليابان التي بإمكانها تصنيع مختلف أنواع الاسلحة .

وترى التقديرات الغربية أن في الصناعة الصينية العسكرية جوانب متطورة إلى حد كبير، ولا سيما في نطاق الصواريخ النووية متعددة الرؤوس، والصواريخ البالستية التي أطلق بعض منها أثناء التدريبات العسكرية امام تايوان. ويقدر بول جودين ، الأستاذ في كلية الحرب القومية الاميركية ، أن الصين ستكون صاحبة أكثر الصناعات العسكرية تطوراً في آسيا خلال ٢٠-٣٠ عاماً، بينما يتصف الجزء الاكبر من صناعاتها الحربية الحالية بأنه الاكثر تخلفاً ([1]).

أما في نطاق قيمة مبيعاتها العسكرية فقد بلغت عام ٢٠٠٧ حوالى ١٧ مليار دولار، وهو رقم يدل على التزايد المستمر للمبيعات العسكرية الصينية منذ عام ١٩٩٧، وبالمقابل فإن حجم الميزانية المخصصة للمشتريات العسكرية الصينية يتراوح ما بين ١٠-١٥ مليارات دولار سنوياً ([2]). ويوضح الجدول التالي حجم المبيعات العسكرية الصينية ومقارنتها بدول أخرى ([3]).

ويبدو أن دخول الصين في الاسواق التقنية العسكرية سيشكل العامل الاكثر أهمية لصناعاتها العسكرية.

جدول (٩)

مبيعات الاسلحة

الدولة	2005		2006		2007		2008	
	مليار دولار	%*	مليار دولار	%*	مليار دولار	%*	مليار دولار	%*
الولايات المتحدة	٢٢,٦	٢٦,٧	21,4	٤٢,٢	١٥,٦	٤٢,٣	١٧	٤٢,٦
بريطانيا	٧	٨,٣	6,7	١٤,٥	٧,٤	٢٠,١	٨,٨	٢٢,١
فرنسا	٧,٦	٩	7,2	١٠,٥	٣,٨	١٠,٣	٥,٦	١٤,١
روسيا	24,7	٣٥,٢	7,6	٨,٥	8,4	٩,٦	٣,٤	٨,٦
الدولة	٢٠٠٥		٢٠٠٦		٢٠٠٧		٢٠٠٨	
	مليار		مليار	%*	مليار		مليار	%*

---

[1]– The Economist, June 14, 1997.16

[2]– Ibid١٦ ، على صفحة الانترنت، ص:

[3]– صحيفة الدستور "الأردنية" بالتعاون مع Financial Times(١٩-١٠-١٩٩٧)، ص٣٢

	دولار	%*	دولار		دولار	%*	دولار	
ألمانيا	8,2	٢,٤	7,3	٤,٤	6,5	٣,٨	6,8	١,٦
الصين	7,5	٢,٩	8,3	٢,٣	8,7	١,٧	9,4	١,٥
المجموع	٨٤,٩	–	٣٢,٧	–	٣٦,٩	–	٣٩,٩	–
*% من المبيعات العالمية								

ويمكن تسجيل الملاحظات التالية على الجدول السابق:

١– الإرتفاع المتواصل في قيمة المبيعات العسكرية الصينية

٢– إن مكانة الصين في السوق العسكرية الدولية إرتفعت من المرتبة الخامسة عام 2005 إلى المرتبة السادسة (مع ألمانيا) عام 2007. وتمتنع الشركات الغربية بشكل عام عن العمل مع الصين في نطاق الصناعات العسكرية، وإن أبدت بعض الدول الاوروبية مثل فرنسا وبريطانيا موقفاً أقل تشدداً من الولايات المتحدة الامركية.

لقد إنعكس برنامج التحديثات وتداعياته على المؤسسة العسكرية الصينية بشكل واضح، وهذا مانلحظه في الجوانب التالية:

أ– تخفيض عدد الجيش: لقد تعرض الجيش الصيني لعملية تخفيض عددي مرتين، الاولى في فترة الثمانينات حيثُ سّرح حوالى مليون جندي، والثانية جرى تطبيقها خلال الفترة ١٩٩٧ – ٢٠٠٠ تنفيذاً لقرارات المؤتمر الخامس عشر للحزب الذي عقد في عام ١٩٩٧ وقضى بتسريح نصف مليون جندي([1]).

وتؤدي هذه العملية إلى نتيجتين متناقضتين: إنها تؤدي إلى تقليص نفقات الجيش وتحويل الاموال المتوافرة بسبب التسريح الكبير إلى قطاعات تحديث الجيش والتركيز على المستوى النوعي، وتؤدي من الناحية المقابلة إلى ضخ نصف مليون عاطل عن العمل في سوق العمل الذي يعاني بدوره بسبب حجم العمالة العاطلة عن العمل من المؤسسات الصناعية التي يجري إقفالها في القطاع العام. ويبدو أن الخطة الحكومية تسعى إلى استيعاب جزء من المسرحين في قطاع الدرك العسكري الذي توكل إليه مهمات الحفاظ على النظام داخل الارياف وفي المناطق الواقعة بين المدن.

ب– تسخير نسبة مهمة من المؤسسات الانتاجية العسكرية لانتاج السلع المدنية، وتقدر بعض المصادر أن نسبة ٨٠% من إنتاج المصانع الحربية تذهب إلى السوق المدنية، وأن الجيش

[1]– الكورييري ديلاسيرا (الإيطالية) " انقلاب على الطريقة الصينية"، ترجمة صحيفة العرب اليوم الأردنية، (٢٢–٧–١٩٩٧)، ص٧

يساهم بنسب مهمة في بعض القطاعات الانتاجية المدنية، وهو ما يتضح في الجدول التالي رقم (١٠) ([1]):

مساهمة الجيش في القطاعات الانتاجية المدنية(٢٠٠٨)

القطاع	النسبة المئوية لمساهمة المؤسسة العسكرية في الانتاج
النسيج	٤٠
الادوية	١٠
الدراجات	٦٠
السيارات	٩

قد تكون لهذا التوجه آثاره السلبية المتمثلة في التأثير الايديولوجي في جيش تم بناؤه على أسس عقيدية منافيه لمبدأ الربح. والنظر إلى التجارة نظرة أخلاقية مريبة. وقد يترتب ذلك امتداد الفساد الاخلاقي والاداري إلى الجيش، وهو أمر سنلاحظ أنه يمثل أحد أهم العوامل التي تؤثر في قدرة استمرار برنامج التحديثات في السير على إيقاعه الحالي، وذلك عند تناول المؤشرات المستقبلية.

غير أن لذلك وجهاً آخر يتمثل في أن زيادة دخل المؤسسة العسكرية قد ينعكس على مستوى دخل أفراد هذه المؤسسة، وهو الامر الذي يجعل من فكرة التمرد أقل إغراء لهم.

ج- إن التحديث العسكري يعني زيادة الاعتماد على التقنيات الغربية، وهو أمر قد يرتبط بشروط سياسية واقتصادية من قبل الدول الغربية، الامر الذي قد ينعكس على البنية الكلية للجيش.

إن التوجه التجاري للجيش يعني اعتماده على التجارة الخارجية والسعي للتزود بالتقنيات الغربية، وهو أمر قد يدفع إلى دخول رؤوس الاموال الاجنبية إلى المؤسسات الانتاجية العسكرية على المدى البعيد، الامر الذي قد ينطوي على تحولات جذرية.

ج- تعاظم دور هونج كونج الاقتصادي

يبلغ عدد سكان هونج كونج ٦,٢ ملايين نسمة، وتحتل المرتبة الثامنة عالمياً من حيث حجم تجارتها (وهو ما يعادل ٢٠% من الناتج المحلي الاجمالي الصيني)، كما تحتل المرتبة السابعة عالمياً من حيث حجم احتياطياتها من العملة الصعبة[2]. وينخرط في مجال

[1]- راجع : الوجيز في الإستراتيجية ، كاظم هاشم نعمة ، مرجع سابق ، ص: ١٨

[2] – كان كريسيتوفر فرباتن آخر حاكم بريطاني لهونج كونج قبل نقل السيادة عليها إلى الصين في فجر الأول من تموز /يوليو ١٩٩٧.

التعليم العالي ٢٥% من شبابها، كما أنها تحتل المرتبة الثانية بعد اليابان من حيث معدل العمر ([1]).

ومن المؤكد أن الاقتصاد الصيني سيتعزز بشكل كبير بعدأن عادت هونج كونج إلى السيادة الصينية عام ١٩٩٧ (بناء على اتفاقية عام ١٩٨٤ بين بريطانيا والصين. فإذا علمنا أن الصين تحتل المرتبة الحادية عشرة عالمياً من حيث حجم التصدير، والمرتبة الثانية عشرة من حيث حجم الاستيراد، فإن هذه المراتب معرضة للتغير نحو الامام مستقبلا.

غير أن المكاسب الصينية من "هونج كونج" ستواجه بعض الصعوبات التي ستكون اللغة وتغير المناهج التعليمية أولاها، إذ إن نظام التعليم في الجزيرة قائم على اللغة الانجليزية، الامر الذي يعني أن استعادة اللغة الصينية (الماندرين) لمكانتها سيحتاج إلى بعض الوقت، مما قد يترتب عليه إرباك أولي (دون المبالغة في حجم هذه المشكلة). وقد وضعت الحكومة الصينية قواعد جديدة للعمل، بحيث يُطلب من الموظف تقديم امتحان كفاءة في اللغة الصينية لضمان البقاء في وظيفته ([2]).

أما من حيث القدرة على الدمج الاقتصادي بين الصين وهونج كونج فإن الامر الذي لابد من التنبه له أن الصين بدأت بذلك الدمج قبل الانتقال، إذ تشير الاحصاءات المتوافرة إلى أن للصين اكثر من ١٨٠٠ مشروع في الجزيرة حتى عام ١٩٩٥. وتبلغ القيمة المالية لهذه المشروعات حوالى ٥٠ مليار دولار. وقدرت المصادر الغربية أن الرقم اقترب من ٨٠ مليار دولار مع منتصف عام ١٩٩٦ ([3]).

ولا بدّ من الاشارة هنا إلى أن الصين لم تكن غائبة عن العمل السياسي في هونج كونج، فالحزب الشيوعي كان يعمل تحت الارض أثناء الوجود البريطاني، بحيث قدرت بعض المصادر الصحفية عدد أفراد خلايا الحزب حتى لحظة الانسحاب البريطاني بحوالى ثمانية الاف عنصر كانوا يعملون باتنسيق مع وكالة الانباء الصينية، التي كانت تمارس عملا إعلاميا – سياسياً في غاية السرّية ([4]).

<u>المبحث الثالث</u>: حدود الاهتمامات الامنيـة.

رغم أن الرؤية الامنية بأبعادها الاستراتيجية تحدد طبيعة الدور الذي تضطلع به الدولة، ضمن البنية الهيكلية للنظام الدولي، إلا أن السِمة التي تميزت بها الرؤية الامنية الصينية، ما تزال تميل إلى أن تكون إقليمية الابعاد أكثر من أن يحكمها إطار عالمي، إذ لا يبدو أن الصين قد طورت عقيدة أمنية

---

[1]– راجع حول جزيرة هونغ كونغ وأهميتها الإقتصادية للصين : مجلة نيوزويك ، عدد آذار ١٩٩٧ :

Christofer Patten, Farewell to My Hong Kong," Nesweek, March 3, 1997, 34

[2]– Newsweek, July 7,1997,15-16

١– لمزيد من التفاصيل ، أنظر : معتز محمد سلامة ، " **الناتو وهموم الصين الآسيوية** " مجلة السياسة الدولية ، العدد ١٢٩ ، القاهرة ، يوليو ١٩٩٧ ، ص ١٢٦ .

[4]– Newsweek, July, 1997, 18

بمواصفات عالمية، كما كانت عليه العقيدة الأمنية السوفياتية التي كانت ترى أن أي تحرك اميركي، وفي أي منطقة من العالم، يمكن أن يشكل تهديداً أمنياً لاستراتيجيتها الكونية.

من ناحية اخرى، إعتمد منطق التفكير الصيني على نوع من الفصل بين المناطق ألأكثر إقترابا من حدود الصين الوطنية، وتلك التي تتميز ببعدها الجغرافي من حيث دلالاتها المرتبطة بمفاهيم الامن الوطني ومدركاته.

فواقع الصين الاقليمي يضم مجموعة من القوى التي حتمت على الصين أن توجه الانظار اليها لاقترابها الشديد من حدودها الوطنية.فقبل الاتحاد السوفياتي توزع الجهد السياسي والاستراتيجي والامني الصيني على ساحة متعددة الجبهات.فمن ناحية كان على الصين أن تؤمن متطلبات سياسة دفاعية تكون قادرة على مواجهة الضغوط السياسية والعسكرية السوفياتية. ومن جهة أخرى كانت هناك أيضا جبهة الهند المدعمة سياسيا وعسكريا من قِبل الاتحاد السوفياتي بهدف مشاغلة الصين وتشتتيت جهدها العسكري[١].

هذه الاوضاع فرضت على الصين أن تحصر إهتمامها بالمناطق القريبة من حدودها الوطنية، وأن تطور سياسات وأنظمة عمل تؤمّن لها القدرة على المجابهة في حال مالت كفة العلاقات الدولية لغير صالحها، وبما يحفظ مصالحها ومكتسباتها الاقتصادية ومكانتها المتصاعدة كلاعب أساس في آسيا والعالم.

ومن هذه المنطلقات يمكن الاستنتاج أنه بعد انهيار الاتحاد السوفيتي بقيت إهتمامات الصين الامنية في إطار بيئتها الاقليمية، فالمشكلات التي تثيرها لاوس وكمبوديا وتايوان والكوريتان والهند تبدو من وجهة نظر القادة الصينيين أكثر إلحاحاً من تلك التي تثيرها الاوضاع والسياسات في مناطق أخرى من العالم.

فالقادة الصينيون لا يجدون في القارة الاوروبية مثلا ما يمكن أن يثير هاجسهم الامني، وبالدرجة نفسها التي كانت تثيرها لدى السوفييت، إذ كانت القارة الاوروبية بجناحيها الشرقي والغربي موضع اهتمام أمني لكل من السوفييت والاميركيين على حد سواء. وما يقال عن أوروبا يمكن أن ينسحب على مناطق أخرى في آسيا وأفريقيا وأمريكا اللاتينية حيث لايوجد للصين ما يمكن أن يثير اهتماماتها الامنية فيها، نظراً إلى ابتعادها عن حدودها الوطنية.

بعبارة أخرى، لا يوجد للصين حضور واضح وإسهامات مباشرة، كما كان للسوفييت في مجال الدعم العسكري والمساعدات المالية والمساندة المعنوية لاطراف إقليمية يمكن أن تعتبرها امتدادات استراتيجية – أمنية لنفوذها في مناطق ثالثة.

وخلافاً لما كانت عليه الرؤية الامنية السوفيتية، فالصين لاترى في القواعد العسكرية الاميركية في تركيا، أو في الوجود العسكري البحري الاميركي المكثف في منطقة الخليج العربي ما يمكن أن يثير قلقها

الامني، وبالدرجة نفسها التي كان ينظر إليها القادة السوفييت سابقاً، حيث كانوا يعدون ذلك مصدراً لتهديد الخاصرة الجنوبية للاتحاد السوفياتي.

وعلى مستوى الصراع – العربي الاسرائيلي يمكن أن نلاحظ أيضاً أنه في الوقت الذي كان فيه السوفييت يعدون أنفسهم طرفاً دولياً مباشراً في أي تسوية محتملة، وأن لهم تصورات ووجهات نظر لما يجب أن يكون عليه السلام في المنطقة، فإن دور الصين لم يكن بالدرجة نفسها من الفاعلية والحضور، وكان محدداً، بل هامشياً في إطار الاعراب عن الاستياء إعلامياً ودبلوماسياً، وهو في كل الاحوال لم يصل إلى حد تورطها أو إثارتها واستنفار طاقاتها وأدواتها السياسية والعسكرية.

وعلى هذا تحددت أولويات الصين الامنية بجملة اعتبارات منها:

١- التوحيد السلمي لاراضي الوطن الام. وقد إعتبرت القيادة الصينية أن تحقيق هذا الهدف يشكل التزاماً ثابتاً لايمكن الحياد عنه (١). وهذا يعني أمرين: اولهما تأكيد الامن الوطني الصيني بكل مايرتبط به على الصعيد الاقليمي. وثانيهما أن تحقيق الامن الوطني الصيني بما فيه إتمام عملية توحيد أراضي الصين، سيكون بالوسائل السلمية (٢).

ومع ذلك فإن هذا التأكيد لا ينفي احتكام القيادة الصينية إلى الوسائل العسكرية، إذا ما شعرت أن أهدافها الاستراتيجية المرتبطة بوحدة وسلامة أراضيها معرضة للتهديد من قبل قوى خارجية. وهذا ما حصل حينما استنفرت الصين قواتها العسكرية وقامت باستعراض كبير للقوة لدى تطوير الولايات المتحدة الاميركية سياستها تجاه تايوان في آذار / مارس ١٩٩٦، الامر الذي أدى إلى إشعار القيادة الصينية بأن التغيير في التوازن العسكري لن يكون لصالحها، وأنه سيشجع الاتجاهات الاستقلالية في تايوان، في حين بقيت الولايات المتحدة الاميركية تعد نفسها بمنزلة الدولة الضامنة لامن تايوان في مواجهة التحركات الصينية.

ومن ناحية أخرى تعد واشنطن أن علاقاتها بتايوان ضرورة استراتيجية بصفتها تمثل واحدة من أهم حلقات سلسلة تحالفاتها في شرق وجنوب شرقي آسيا، التي تبدأ من التحالف مع كوريا الجنوبية، ثم التحالف مع اليابان في الشرق، ثم تمتد لتشمل تايوان، ثم الفيلبين في الجنوب الشرقي (٣).

٢- الحفاظ على وحدة أراضي الصين، وإعتبار ذلك واحداً من أهداف الصين لصيانة أمنها الوطني. ومع أهمية هذا الهدف، فإن القيادة الصينية تؤكد أنها لن تكون الطرف البادىء باستخدام القوة العسكرية لحل النزاعات على مناطق الحدود مع الدول المجاورة.

---

[1] –L.j newby " the pure and the religion in china " third world quarterly. voL no: 10.2(april 1988) : 928, 933

[٢]– تشير المراجع المختلفة الى حدوث خمس محاولات إنفصالية في عدد من الأقاليم التي يسكنها المسلمون خلال الفترة ١٨٦٥– ١٩٤٥ولكنها فشلت جميعها بسبب التناحر الداخلي أحيانا وبسبب تدخل قوى أخرى أحيانا أخر ى.

[٣]– لمزيد من التفاصيل راجع دراسة : د. وليد عبد الحي، دور الموقع الجغرافي للأقليات في نجاح ميكانيزم اللامركزية " ، في المجلة العربية للعلوم السياسية، عدد ٣–٤ أيلول، سبتمبر ١٩٨٨، ص١٠١–١١٠.

والغاية التي تسعى إليها القيادة الصينية هي تجنب أي نزاعات حدودية مسلحة مع الدول المجاورة، بغية التفرغ لمشكلات تعدها القيادة الصينية أكثر إلحاحاً، كمشكلة تايوان وتوطيد أقدام الوجود الصيني في بحر الصين الشرقي والجنوبي، ومعالجة قضية جزرسبراتلي وحقوق التنقيب عن النفط في المناطق البحرية المتنازع عليها هناك.

وعلى الرغم من أن الصين قد تمكنت من إعادة جزيرة هونج كونج للوطن الام، فإن الهم الرئيسي المتبقي هو إعادة توحيد تايوان مع الصين الشعبية. ولبلوغ هذه الغاية لم يظهر قادة الصين أي استعداد للتنازل فيما يخص المسائل الجوهرية والاهداف الاستراتيجية، على الرغم من الضغوط الغربية، وخاصة الاميركية، ومنها التلويح بحوافز اقتصادية ومزايا تجارية وتمويلية، وذلك بهدف اقناع القيادة الصينية بالتخلي عن غايتها، والقبول ثم التعايش القانوني مع صيغة وجود دولتين صينيتين ([1]). وقد اتخذت القيادة الصينية خلال الاعوام القليلة الماضية مواقف اتسمت بقدر مرتفع من الحزم في رفض محاولات تايوان الانضمام إلى عد من المنظمات والوكالات الدولية، وفي مقدمتها منظمة التجارة العالمية، وفي الاحتجاج على إقدام دول على الاعتراف بتايوان أو إقامة علاقات تجارية معها. وقد لوحت الصين باتخاذ إجراءات تضر بمصالح اقتصادية وتجارية، بل أحياناً أمنية واستراتيجية لاطراف غربية، وفي مقدمتها الولايات المتحدة الاميركية، راعية تايوان وحليفتها منذ نشأتها، حيث برز التقارب الأميركي مع تايوان في مناسبات مختلفة. وظهرت مؤشرات الدعم ألأميركي لتايوان من خلال إمداد ها بأسلحة خفيفة و دفاعية، وكذلك حينما استقبلت رئيس تايوان "لي تنج" في حزيران / يونيو ١٩٩٥، رغم وصف الزيارة بأنها كانت "خاصة" وكذلك حينما أجرت مناورات عسكرية وبحرية ضخمة مع تايوان.

إلا أن القيادة الصينية، على الرغم من كل ما سبق، أظهرت في مرحلة "ما بعد ماو"قدراً لا بأس به من المرونة والتسامح على مستوى الممارسة العملية وأساليب السلوك تجاه تايوان، فقد فتحت الباب مبكراً لمشاركة رؤوس أموال من هونج كونج – قبل عودتها إلى الوطن الام – ثم تايوان في استثمارات ضخمة، بما فيها استثمارات في المناطق الحرة التي نشأت في الصين في الثمانينات. كما حدثت لقاءات اقتصادية وتجارية وفنية على عدة مستويات بين الطرفين في عدة مناسبات ([2])، بل إن القيادة الصينية ذهبت إلى حد فتح حوار سياسي غير رسمي مع تايوان، وإن كانت قد عادت وعلقته لاحقاً كإجراء عقابي ضدها وضد حلفائها الغربيين، ثم تحدثت عن إعادته كحافز لقيادة تايوان وتشجيعاً لها على المضي في طريق إعادة التوحيد سلمياً مع بكين. وكان التفسير الرسمي الصيني لهذه الخطوات المرنة على أنها جميعاً تدور في

[1]– الصين : الحقائق والأرقام ٢٠٠٠، دار النجم الجديد، بكين الصين، مركز الاخبار التابع لشبكة الاتصالات المتبادلة الدولية الصينية، تشرين الثاني، بكين ٢٠٠٠.

[2]– أسئلة واجوبة حول مسألة تايوان وإعادة توحيد الصين، دار النشر الصينية عبر القارات، بكين ١٩٩٧، ص ٤٨.

إطار الشعب الصيني الواحد الذي يجب أن يعود ليعيش في كنف دولة واحدة، وبخاصة في ظل نوع آخر من مرونة القيادة الصينية تبدى في عرضها صيغاً متعددة وبديلة لاعادة التوحيد السلمي للصين، جمع بينها دائماً حد أدنى مشترك هو تأكيد العودة إلى صيغة الدولة الصينية الواحدة([١]).

٣- إعتماد الاستراتيجية الامنية للصين على إقامة علاقات صداقة وحسن جوار مع الدول المحيطة بها، ففي ظل ظروف ما بعد الحرب الباردة أصبح الواقع يحتم على الصين أن تجعل من أولوياتها الاستراتيجية تطوير علاقات تعاون أمني ثنائي وعلاقات حسن جوار مع الدول المجاورة.

ومن المفيد التذكير بأن موقع الصين الجغرافي يمتاز بوجود خمس عشرة دولة جارة في البر وست دول في البحر. ولما كان من الصعوبة جمع كل هذه الدول المجاورة للصين في إتفاقية أمنية واحدة، وذلك بسبب أن المشكلات القائمة بينها وبين هذه الدول تختلف في طبيعتها من دولة إلى أخرى، فقد إعتمدت الصين مبدأ التعايش السلمي واتفاقيات الامن والتعاون الثنائية، وهو المبدأ الذي يحكم علاقاتها مع العديد من الدول المجاورة. وتتطلع الصين ضمن المدى الزمني المتوسط والبعيد، إلى أن تكون محوراً لتقديم المزيد من الدعم للدول المجاورة، تأسيساً على قواعد التعاون الامني الثنائي. وانطلاقاً من هذه الرؤية انصرفت الصين إلى إعادة ترتيب علاقاتها مع الهند على نحو إيجابي ([٢]). وكان لهذا التطور مزايا إيجابية لكل من الطرفين، فالتقارب خفف –وعلى نحو ملحوظ– من حدة التوترات والخلافات الحدودية التي كانت الصين تعتقد أن الهند طرف فيها وسبب في إثارتها. وللهند من ناحيتها وجهة نظر في المزايا التي يحققها التقارب مع الصين، فتطبيع العلاقات وتهدئتها بين البلدين من شأنه أن يقيد من الدعم الصيني لباكستان. وهناك اقتناعات قيادية بأن سياسات التقارب يمكن أن تحقق منافع اقتصادية مشتركة بفتح سوق اقتصادية تجارية يمكن أن تحقق دوراً فاعلا في النشاط التجاري والاقتصادي الاقليمي بما يعود بالمنافع على كلا البلدين.

وفي تطور لاحق جاءت زيارة الرئيس الصيني للهند في أواخر شهر تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٩٦ لتدعم علاقات التعاون الصيني الهندي، فقد تم الاتفاق على خفض القوات العسكرية للبلدين على الحدود المشتركة المتنازع عليها، والتعاون في مجال مكافحة المخدرات ومحاربة انتشار الجريمة، وتعزيز النقل البحري ، والتعاون التجاري المشترك، وقد جاء ذلك ليضيف بعداً الى ثقل التحرك الصيني في آسيا والرؤية الصينية لاهمية العلاقة مع الهند ([٣]).

---

[١]- المصدر ذاته، ص ٤٧-٧٥

[٢]- لستر براون وآخرون، أوضاع العالم عام ١٩٩٦، معهد وولد ووتش، ترجمة علي حسن عجاج ، منشورات دار البشير ١٩٩٢، عمان ، ص ٣٧

[٣]- راجع دراسة مراد الدسوقي، "**مستقبل التوجهات الاستراتيجية الصينية** "، في مجلة "السياسة الدولية "، العدد ١٢٤(نيسان إبريل ١٩٩٦) ص٢٤٠-٢٤٣

أما العلاقات الصينية – الروسية فقد شهدت تحسناً واضحاً أثمر عن توقيع الطرفين عام ١٩٩٢ اتفاقية عدم الانضمام إلى تحالفات عسكرية معادية تهدد أمنهما. وفي عام ١٩٩٣ تم توقيع عدد من الاتفاقيات حول مجموعة قضايا من أهمها توقيع اتفاقية عسكرية بين الدولتين تختص بتبادل الخبراء والمشاورات بين كبار المسؤولين في البلدين، وتنسيق المواقف الخاصة بقضايا الحدود، وتبادل الخبراء في المجال العسكري.

وفي حزيران يونيو ١٩٩٤، وفي إطار الزيارة التي قام بها فكتور تشيرنومردين ، رئيس الوزراء الروسي الأسبق إلى الصين، جرى تأكيد ضرورة تطوير العلاقات التجارية المشتركة والتعاون في مجال الطيران والفضاء وإقامة مشروعات لانتاج الطائرات المقاتلة وتحسين طرق النقل البحرية وسكك الحديد بين البلدين ([1]).

وفي ٢٥ نيسان/إبريل ١٩٩٦ وقعت الصين وروسيا إتفاقاً آخر لاقامة شراكة استراتيجية للقرن الحادي والعشرين قائمة على أساس المساواة والثقة والتنسيق المشتر. وقد نص الاتفاق على جملة قضايا أمنية من بينها عدم التدخل في الشؤون الداخلية لكل من البلدين([2]).

ويشير هذا المطلب إلى إقرار من جانب روسيا بسيادة الصين على أراضيها، وإلى أن كلا من تايوان والتبت جزء لا يتجزأ من أراضي الصين. وتعني هذه الفقرة من جانب الصين أن الاخيرة تتعهد بدعم كل الاجراءات الهادفة إلى المحافظة على وحدة الاراضي الروسية ([3]). واالتزام الطرفين بعدم التدخل في شؤون بعضهما البعض الداخلية يعني من جانب روسيا التزاماً بعدم اتخاذ أي إجراءا ضد جمهورية الصين الرامية إلى إعادة تايوان والتبت وجزر سبراتلي.

فإذا إستخدمت الصين القوة العسكرية ، في حال تدخل الولايات المتحدة الاميركية إلى جانب تايوان، فإن من المحتمل أن يجر هذا الامر روسيا للوقوف إلى جانب الصين لأن التدخل الاميركي يعد تدخلاً خارجياً في شؤون القارة الاسيوية.

وبذلك تكون الصين قد أمنت جانب روسيا في المسائل الحدودية والاقليمية، و تكون ذلك قد أمنت جانبها في حال تعرض الصين لعلميات عسكرية قد تلجأ إليها الولايات المتحدةالاميركية([4]). كما شدد البلدان على ضرورة إقامة إجراءات الثقة العسكرية على الحدود بين الصين وكل من كازاخستان وطاجكستان وقرغيزيا. وتنص الاتفاقية خاصة على إقامة منطقة منزوعة السلاح على جانبي الحدود تمتد إلى ما يقارب من أربعة الاف كيلومتر حول أقصى شرقي روسيا، والمسافة نفسها تقريباً في آسيا الوسطى إلى ما مجموعه ثمانية الاف كيلومتر تقريباً.

---

[1]– جعفر كرار أحمد، الصين بعد دنغ سياو بنغ ، مصدر سابق، ص ٢١٠

[2]– المرجع السابق، ص ٢٤٤.

[3]–راجع دراسة سامح فتحي غالي، " نحو مرحلة جديدة في العلاقات الروسية الصينية " في مجلة السياسة الدولية، العدد ١٢٨(نيسان–إبريل ١٩٩٧) ص ١٦٩–١٧١

[4]– ريتشارد نيكسون، أميركا والفرصة التاريخية، ترجمة محمد زكريا إسماعيل (بيروت، نيسان ١٩٩٢)، ص :١٦

وفي الزيارة التي قام بها رئيس الوزراء "لي بينيج" إلى روسيا في كانون الاول ١٩٩٦ اكد البيان المشترك على إقامة علاقات وروابط اقتصادية وعسكرية أكثر قوة "لمواجهة النفوذ الاميركي والغربي"، و"أن الشراكة الاستراتيجية بين الدولتين تسعى إلى الاسهام الفعال لايجاد عالم متعدد الاقطاب ولا يقتصر على الزعامة المنفردة للولايات المتحدة الاميركية".

ومما تجدر الاشارة إليه أن هذا التطور في العلاقات الصينية – الروسية الذي اشتمل على مجموعة من الاتفاقات الاقتصادية المتعلقة بصادرات الفائض من الغاز الطبيعي الروسي للصين وبناء مفاعلات نووية روسية فيها وإمداد روسيا لها بطائرات حربية متطورة ([1])، لا يدل على وجود "تحالف" استراتيجي بين الطرفين ضمن المدى الزمني القصير، بقدر ما يدل على وجود "تفاهم" استراتيجي بينهما. وربما يدل تأكيد مفهموم التحالف في الخطاب السياسي الصيني – الروسي على إدراك الطرفين ما يثيره مفهوم التحالف من تعقيدات مع الولايات المتحدة الاميركية.

ولكن علاقات التفاهم الاستراتيجي التي يؤكدها عمق وشمول الاتفاقات الموقعة بين الدولتين تؤكد أن ساحة آسيا بمشاغلها الامنية والاستراتيجية، هي ساحة تفاهم مشترك بين الطرفين الصيني والروسي. وكذلك تعكس إدراك الدولتين للاثار السلبية المترتبة على إبقائهما عند سفح النظام العالمي رغم كل الادعاءات الاميركية.

وتولي الصين أيضاً اهتماماً بمجموعة دول الكومنولث الجديدة، ففي ٢٦ نيسان/ إبريل ١٩٩٦ وقعت إتفاقية بينها وبين روسيا وكازاخستان وقرغيزيا وطاجكستان تعهدت بموجبها هذه الدول اتخاذ تدابير أمنية وعسكرية على الحدود فيما بينها. وحظرت الاتفاقية قيام أي دولة منها بأعمال هجومية ضد قوات وأراضي دولة مجاورة من الدول الخمس، أو إجراء مناورات عسكرية تستهدف دولة أخرى. وقد تم تاكيد هذا الاتفاق الذي عرف بالاتفاق الخماسي بين الصين والدول الاربع في نيسان/إبريل ١٩٩٧ ([2]).

ويأتي اهتمام الصين بمجموعة دول الكومنولث بسبب الطبيعة الجيوسياسية، حيث يمثل الامتداد الحدودي بين الصين وروسيا ودول الكومنولث الجديدة أحد مصادر القلق الامني للصين، وذلك بسبب امتداد هائل (٧–١٨الاف كم). وما يضاعف من مخاوف الصين بشأن حدودها مع جمهوريات الكومنولث تنامي حدة الاضطرابات في منطقة سينسكيانيج المسلمة (جمهورية تركستان الشرقية) الواقعة في أقصى

---

[1]– ريتشارد نيكسون، مرجع سابق، ص ١٧٣

[2]– وي وي زانج، ألإصلاح الإقتصادي في الصين ودلالاته السياسية (أبو ظبي، مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية دراسات عالمية، العدد ١١، ص ٣٨.

شمال غربي الصين([1]).فقد تنامت الاضطرابات ومظاهر عدم الاستقرار في هذه المنطقة، وانتقلت عمليات المقاومة المسلحة إلى العاصمة بكين في كانون الثاني/يناير ١٩٩٧، مطالبة الحكومة المركزية بمنح المنطقة الاستقلال الذي كانت تتمتع به قبل عام ١٩٤٩.

وهدف الصين من عزل منطقة "سينكيانيج عن تأثير الجماعات الاستقلالية الموجودة في روسيا وكازاخستان وطاجكستان وقرغيزيا، وبخاصة تلك الموجودة في جمهورية الشيشان في روسيا، هو لمنع تأثيرها في أقاليم الجوار ، وزيادة حالة عدم الاستقرار فيها، وعلى نحو يزيد من مخاوف الصين من تنامي النزعات الاستقلالية.

ورغم اعتراف جيان جي جن ، وزير خارجية الصين، بقوة الحركة الرامية إلى استقلال تركستان الشرقية، فإن اشتداد حلقات الصراع في هذه المنطقة قد ازداد عنفاً وضراوة عامي ١٩٩٧ و١٩٩٨، وذلك بسبب موقف الصين من مسألة استقلالها، ونتيجة الدعم الذي تقدمه شعوب الدول المجاورة لتركستان الشرقية بهدف نيل استقلالها أسوة بتركستان الغربية ([2]).

وهناك العديد من القضايا التي تدخل في نطاق المفهوم الصيني للامن ، ومنها القضايا المتعلقة بإستعادة المناطق التي اقتطعت من الوطن، مثل تايوان ومكاو، والتغلب على مشكلة إقليم "التبت" التي تثيرها بعض القوى الانفصالية فيه بقيادة الزعيم الروحي للاقليم ، الدالاي لاما.

ففي قضية تايوان ترى الصين أن السياسة التي تتبعها الولايات المتحدة الاميركية تتعارض مع مقاصد الصين الامنية وتطلعها نحو التكامل باسترجاع كامل ترابها الوطني، في حين تتمسك الولايات المتحدة الاميركية في مواجهة الصين وفيما يتعلق بقضية تايوان بإعلان شنغهاي (Shanghai Communique) عام ١٩٧٢، وقانون تايوان الصادر عام ١٩٧٩، فالقانون الاول ينص على أن تايوان جزء من الوطن الصيني الام، ويجب حل مشكلتها سلمياً بعيداً عن أسلوب الضم القسري، ويقر القانون الثاني مسؤولية الولايات المتحدة الاميركية عن إمداد تايوان بما تحتاج إليه من أنواع ألأسلحة. وهو موقف متناقض، لأن الولايات المتحدة الاميركية تعترف بوحدة الصين لكنها لا تقر لها بسيادتها على كامل أراضيها.

وفي قضية التبت، وهو الاقليم الصيني ذو النزعة الانفصالية، وزعيمه الروحيهو الدالاي لاما الذي يعيش في الهند منفياً، أثارت الولايات المتحدة الاميركية توتراً أخر حينما عينت منسقاً خاصاً للسياسة الاميركية تجاه التبت يشرف على الاتصالات مع زعيم التبت. وقد عدت الصين من جانبها السياسة الاميركية حيال التبت انها تذهب نحو تأكيد الانفصال وتكريسه بما لاينسجم مع طموحات الصين

---

[1] – شهدت منطقة سنكيانج حالات كثيرة من المظاهرات الشعبية المناوئة للحزب الشيوعي الحاكم والسلطات المحلية، وقد قامت السلطات بقمع التحركات الشعبية بقسوة شديدة، مما دفع الدول الكبرى الى بتحذير الحكومة المركزية الصينية من التمادي في إنتهاك حقوق الانسان في الأقاليم الصينية التي تطالب بنيل الحكم الذاتي..

[2] – راجع مقالة يوسف الخطيب: الصين بين الجمهوريات الانفصالية، وقوة الحزب الحاكم، في مجلة الصين اليوم، إصدار الخارجية الصينية، العدد ٥٦، ص ١٤

الوطنية. وتعد السياسة الاميركية تجاه كل من تايوان والتبت توجهاً اصيلا في سياستها تجاه الصين، ويقضي هذا التوجه بإمساك الولايات المتحدة الاميركية ورقة تفكيك الصين بيدها لاستخدامها اداة ضغط على الصين بين الحين والاخر.

وتأسيساً على ما تقدم سيبدو أن الصين عازمة على تطوير آليات تعاون امني متعدد الاطراف في بداية القرن الحادي والعشرين بعد تنامي قدراتها الاقتصادية والعسكرية، والاضطلاع بمهام الأمن الاقليمي مع قوى أساسية، وهو الامر الذي تعده الصين احد مهام سياستها المستقبلية. وربما تطلب الامر أن تدعم الصين فكرة عدد من الاليات الامنية والفرعية في المنطقة تكون دوائرها: الاولى شمال شرقي آسيا، والثانية جنوب شرقي آسيا، والثالثة جنوب القارة الآسيوية، والاخيرة في آسيا الوسطى.

ويتضح لنا في ضوء ما تقدم أن سياسات الصين الامنية ضمن حدود بيئتها الاقليمية تسعى إلى أن تصبح بكين محوراً للاقاليم، بغض النظر عن وجود أي قوى أخرى ذات مصالح في هذه المنطقة الحيوية من العالم.

بالاضافة إلى ذلك تعد الصين أن تنامي قدراتها القومية واضطلاعها بمهام حماية الامن الاقليمي هي من بين مهامها المستقبلية، وهي المهام التي لا يمكن تنفيذها ما لم تصبح القوة العسكرية الصينية كافية وقادرة على حماية عمليات وآليات تحويل كل ذلك إلى واقع عملي، بعد أن تكون الصين قد أمنت قاعدة إقتصادية وسياسات تنموية تعينها على إنجاز متطلبات سياساتها الدفاعية على نطاق واسع في مطلع القرن الحادي والعشرين.

واما خارج نطاق القارة الاسيوية فإن الصين وإن كانت لا تبدو أن لها شواغل ذات طبيعة امنية بحتة، تركز إهتمامهاعلى جملة قضايا، منها الحرص على تطوير علاقاتها التجارية والاقتصادية مع القوى الغربية المتقدمة صناعياً، وتطوير علاقات الصداقة والتعاون مع بقية دول العالم الاخرى، وحرصها على تجنب التورط في المنازعات والخلافات الدولية، وتأكيد ضرورة حلها بالطرق والاساليب السلمية والابتعاد عن سياسات سباق التسلح ونشر الاسلحة النووية، نظراً إلى ما تنطوي عليها من معضلات وبخاصة مع الولايات المتحدة الاميركية.

المبحث الرابع: مشكلة الصين مع منظمة التجارة العالمية.

سعت الصين منذ منتصف الثمانينات تقريباً للدخول في عضوية منظمة الجات، ومن بعدها منظمة التجارة العالمية (التي حلت محل الجات) دون جدوى، وهي تتمتع بمركز المراقب منذ عام ١٩٩٥.

وعلى الرغم من قناعة الكثير من المحللين، أن الاسباب الرئيسية في الاعتراض الاميركي – بشكل خاص– على إنضمام الصين الى المنظمة هي أسباب سياسية، فإن هنالك عقبات ذات طابع غير سياسي بحت، ومن هذه العقبات:

١– إن القواعد التجارية التي تعمل منظمة التجارة العالمية في نطاقها ترتكز بشكل أساسي على اقتصاديات السوق. ولما كان الاقتصاد الصيني محتكراً في قطاعاته المركزية بيد الحكومة،

فإن القدرة على التوفيق بين هذا النمط من الاقتصاد والقواعد المستخدمة من قبل منظمة التجارة العالمية ليست بالامر الهيّن.

ويؤيد بعض المحللين الاميركيين والاوروبيين هذا الرأي، على أساس أن حدود القطاع العام والخاص ليست واضحة في الاقتصاد الصيني، فالعديد من المؤسسات الانتاجية المسجلة كقطاع خاص تدار من قبل مؤسسات محلية رسمية أو تابعة للجيش([1]).

٢- تتهم بعض الجهات الدولية، المدعومة من قانونيين ورجال إقتصاد أميركيين،القوانين الصينية الخاصة بالتجارة بعدم وضوحها أو عدم اتساقها، أو عدم مراعاة بعض الحقوق مثل الحقوق ، مثل حقوق الملكية الفكرية، تلك القضية التي دفعت الولايات المتحدة الاميركية إلى التهديد بفرض العقوبات على الصين(وهو أمر سنعود إليه عند تناول العلاقات الاميركية – الصينية).

٣- إن بعض القيود المفروضة على الاستيراد في الصين تتناقض مع مبدأ حرية التجارة، إذ إن أي استيراد إلى الاسواق الصينية يحتاج إلى تصريح من الحكومة، لكن الصين تعد بأنها ستلغي هذا القانون بعد خمس سنوات من دخولها في عضوية المنظمة الدولية([2]).

٤- ثمة اعتراض على المشروعات المشتركة، إذ تشترط الحكومة الصينية على أي مشروع مشترك أن يكون احد اطرافه صينياً، وأن تمتلك الجزء الاكبر من الاسهم.

ولكن الصينيين يردون على ذلك بالقول إنهم قدموا بعض التنازلات في هذا الجانب حيث لم يعودوا يشترطون أن تستورد المشروعات المشتركة بمقدار ما تصدر، ويعرض الصينيون رغبتهم في إلغاء الشروط على المشروعات المشتركة والخاصة بأن تشتري هذه المشروعات موادها الخام من الصين. لكن الصينيين يصرون حتى الان على ضرورة أن تتولى الجهات الصينية عملية توزيع الانتاج، مبررين ذلك على أساس أن التوزيع يدخل ضمن نطاق الخدمات، وهو قطاع لم يجر الاتفاق عليه حتى الان في نطاق منظمة التجارة العالمية([3]).

٥- تواجه المصارف الاجنبية بدورها نمطاً مماثلا من المشكلات، إذ تمنع المصارف الاجنبية من التعامل بالعملة المحلية (كل ٨,٣ يوان = دولار) أو من التعامل مع المواطن الصيني، إذ إن ٩٠% من القروض الممنوحة للصين – والتي تمثل ١٢% من الدخل المحلي الاجمالي – تذهب إلى القطاع العام، غير أن الحكومة الصينية بدأت منذ مطلع عام ١٩٩٧ في إصدار بعض اللوائح التي تخفف من هذه القيود، كما حدث في شنجهاي التي منحت فيها بعض الرخص لمصارف أجنبية([4]).

---

[1]– The Economist, February15, 1997.71

[2]– Fan Gang '' CHINE ; La double voie vers l'economie du marche , politique etrangere ,no:2/92 ,P:337

[3] – إسماعيل صبري مقلد ، **الإستراتيجية والسياسة الدولية ، المفاهيم والحقائق الأساسية** ،بيروت ، مؤسسة الأبحاث العربية ، ط٢، ٢٠٠٤

[4]– حميد المجيلي ، الصين والعهد الإقتصادي الجديد ، مجلة شؤون سياسية ، (على صفحة الانترنت) ، ٢٠٠٢ص ٦٣

ويبدو أن الهدف الاساسي من هذه القوانين المعرقلة لنشاط المصارف الاجنبية هو حماية الانتاج الصيني من المنافسة، وتخشى الحكومة الصينية أن يؤدي دخول المصارف الاجنبية مجال الاقراض إلى عدم قدرة النظام المصرفي الصيني على مجاراتها، الامر الذي قد يؤدي إلى تغير في بنية النظام الاقتصادي، وبالتالي التأثير في البنية الاجتماعية الصينية.

إن عدم وجود مصارف صينية خاصة في الصين ، باستثناء مصرف واحد، يلقي مسؤولية النشاط المالي على الدولة وحدها.وهذا ما تعترض عليه الجهات الاميركية المعنية بدراسة التجربة الصينية في الميدان الاقتصادي،وتعتبره عائقا أمام فتح المجال للصين للانطلاق في منظمة التجارة العالمية كشريك فعلي وتركز على ضرورة توسيع إطار المصارف الصينية على نطاق واسع..

٦- ثمة مشكلة أخرى تتمثل في إعتزام الصين عدم السماح باستيراد السيارات لمدة ١٥ عاماً بهدف حماية إنتاجها الداخلي بعد دخولها منظمة التجارة العالمية (كان ٩٦% من مبيعات السيارات في الصين عام ١٩٩٣ لصالح المؤسسات الحكومية ومشروعات القطاع العام)([١]). وقد يكون هذا القرار لصالح المستثمر الاجنبي المشترك في مشروعات لانتاج السيارات في الصين، إلا أن القرار ضار بالجهات الاخرى التي ليس لها مشروعات مشتركة في هذا القطاع داخل الصين.

غير أن التوجهات العامة توحي أن الصين راغبة في الاستجابة لمطالب منظمة التجارة العالمية ولكن بعد نيل العضوية فيها. وقد عبّر عن هذا التوجه لوي زونجر هاو، المدير العام السابق لوزارة التجارة الصينية بقوله: "ليس لنا من خيارات إلا اتخاذ إجراءات هيكلية لضمان الوفاء بقواعد النظام، غير اننا الان خارج النظام، وتتوقع الولايات المتحدة الاميركية وأوروبا منا أن نتعهد بواجباتنا دون أن يكون لنا حقوق، وهو أمر غير مقبول"([٢]).

وأخيراً لابد من الاشارة اولا إلى أن دراسة الاقتصاد الصيني تصطدم بمشكلة فنية، وهي التباين الشديد في الارقام الخاصة به، فالتقديرات الصينية الرسمية تضع حجم الاقتصاد الصيني في حدود ٤٠٠ مليار دولار (وقد يكون ذلك مدفوعاً بالرغبة الصينية في أن تعامل من قبل المنظمات والهيئات الدولية كإحدى دول العالم النامية) ([٣])، بينما يرتفع الرقم في

---

[1]- The Economist, June 21, 1997, 68

[2]- The Economist ,March 8,1997,26

[٣]- كما سبق وذكرنا فإن هناك جدلا في ميدان العلاقات الدولية ، حول اعتبار الصين دولة نامية أو عدم اعتبارها كذلك مسألة تستحق التوقف عندها، فالصين تسعى لأن تصنف على هذا الأساس، لما في ذلك من فوائد في نطاق التجارة العالمية من حيث القيود والتسهيلات التي تستفيد منها الدول النامية طبقاً للوائح منظمة التجارة العلمية. ويرى بعضهم أن مفهوم الدول النامية مفهوم غير مبلور من حيث المعايير التي يستند إليها، ويرى فريق آخر أن الصين لاتعد دولة نامية، وقد يكون لذلك أسباب سياسية أو تقنية.

- وحول تطور الواقع الإقتصادي والإستثماري الصيني ، راجع:

-Leslie Wolf Philips, "Why Third World," Third World quarterly vol, 9 ,no 4 (October 1987): 1321-1327, Shimon Peres, The New Middle East (New York,NY: Henry Holt & co, 1993)48

تقديرات المنظمات الاقتصادية إلى حوالى ١,٦ تريليون دولار. فإذا أضفنا إلى هذا الرقم اقتصاد هونج كونج، فإن ذلك يجعل الاقتصاد الصيني يحتل المرتبة الثالثة عالمياً. وبينما يبلغ حجمه الحالي من دون هونج كونج حوالى نصف الاقتصاد الياباني، فإن استمرار معدلات نموه الحالي سيجعله يتساوى مع الاقتصاد الياباني في حدود عام ٢٠٠٦، ولكنه – وبمعدل النمو ذاته – سيصل إلى ١,٥ ضعف الاقتصاد الاميركي عام ٢٠٢٠ ([1]).

ويشير تقرير لمجلة إيكونوميست إلى أن فريق العمل "مزود بصلاحيات لاغلاق المؤسسات الخاسرة وبيعها بالمزاد العلني، وستمنح المصارف الرسمية الحق في رفض تمويل المؤسسات الخاسرة ابتداء من عام ١٩٩٨، كما سيتم منح العديد من هذه المؤسسات الحق في إصدار سندات لرفع رؤوس أموالها، ويبدو من تصريحات وزير المالية أن المؤسسات الصغرى هي التي يعلن إفلاسها أو تجبر على الاندماج مع غيرها، وانتهاج سياسة أكثر مرونة مع المؤسسات الكبرى"، علماً أن عدد المؤسسات الكبرى هو ألف مؤسسة، بينما عدد المؤسسات المصنفة كمؤسسات صغرى هو ١١٧ الفاً ([2]).

ويعود الهجوم على القطاع العام إلى مبررات منطقية، فيكفي أن نلاحظ أن هذا القطاع كان يساهم في عام ١٩٨١ بنسبة ٧٥% من الانتاج الصناعي الصيني، إلا أنه انخفض عام ١٩٩٧ إلى نسبة مساهمة لاتزيد على ٣٣% مما يعني خسارة متلاحقة وصلت عام ١٩٩٦ إلى ٧,٢ مليارات دولار ([3]).

وبالمقابل فإن القطاع الخاص يتطور بشكل واضح، إذ بلغت نسبة مساهمته في الناتج المجلي الاجمالي ٤٥% عام ١٩٩٦، مع الاخذ في الاعتبار أن هذا القطاع يعمل في نشاطات هي أقرب في بناها إلى النمط الاقتصادي المعاصر، على عكس القطاع العام الذي يرتبط بنمط متخلف إلى حد واضح.

ومعلوم أن الانفتاح الصيني على العالم، بصرف النظرعن مسألة إنضمام الصين إلى منظمة التجارة العالمية، قد واجه عقبات جدية وضعتها الولايات المتحدة الاميركية، التي وجدت في الصين منافساً حقيقياً، وعملاقاً نائماً، يمكن في حال وجد الفرصة للنهوض والتوثب، أن يسّبب لها الكثير من المتاعب على المستوى الاقتصادي والتجاري.كما أن من شأن نهوض المارد الصيني، بحسب الادراك الاميركي، أن يخلق توازناً جديداً في ميدان العلاقات الدولية، من خلال إيجاد مراكز قوى إقليمية، قد لا ترتاح الولايات المتحدة كثيراً لقيامها، أو حتى لوجودها الفاعل ضمن محيطها الاقليمي المتعدد الابعاد.

[1]– راجع بخصوص معدلات النمو في الإقتصاد الصيني :

–William Overholt, The Rise of China (New York, NY, Norton& Company, 1993), Passim

[2]– The Economist, May 3, 1997, 64-65

[3] –BADIE et M.C Smouth , le retournement du monde ,Ibid,p: 185

خلاصة الفصل:

إن الواقع العالمي الذي يتشكل الان في ميدان العلاقات الدولية ، وفي ظل الأزمات الدولية والإقليمية التي تعصف بأكثر من منطقة من مناطق العالم ، والسباق المحموم الى كسب الأسواق وفتح آفاق التعاون والتبادل الفكري والثقافي ، بما يخدم مصالح الدول الطامحة الى رسم معالم حضور فاعل على المسرح الدولي .إن كل هذه المتغيرات سوف تحتاج إلى رؤى وأفكار ووسائل وآليات جديدة تتلاءم مع خصائصه ، وبالتالي يحتاج إلى مؤسسات وسياسات جديدة وكوادر سياسية ودبلوماسية جديدة قادرة على التعامل مع هذا الواقع الجديد، ، وتبعاً لقدرة كل لاعب دولي على تطوير ذاته بما يتواءم مع هذه المستجدات بقدر ما يستطيع أن يحقق مصالحه وأهدافه ويحدد موقعه في نطاق النظام الجديد.

منذ انتهاء الحرب الباردة والقوة الصينية في تزايد مضطرد. كما ان مكانتها الدولية تتعزز وترتفع يوما بعد يوم. وفي الوقت نفسه لم تضعف مكانة الولايات المتحدة كدولة عظمى مهيمنة، بل على العكس من ذلك توطدت فى بعض جوانبها.

وقد شهدت الصين جملة متغيرات إصلاحية في بنية الدولة الداخلية وفي النظام السياسي والبنية الإقتصادية للمؤسسات المنتجة، بما يتلاءم مع متطلبات المرحلة الجديدة على المستويين الداخلي والخارجي ، فعمدت القيادة الى الشروع في ورشة كبرى لإصلاح المؤسسات السياسية للدولة ، بدءا من هيكلية الحزب الشيوعي الى دارسة سبل تحديث أطر صناعة القرار ، وزخ دم جديد من فئات الشباب في جسم الحزب ومؤسسات الدولة، وهو ما سمي في الصين بمصطلحالإستعانة ب" نخب التحديث " في عملية الإصلاح . كما واجهت الصين التحديات الأمنية والتطورات السياسية التي تواجهها إقليميا ودوليا حيث شرعت مؤسسات القرار الى دراسة المتغيرات الدولية التي طرأت مع بداية القرن الحادي والعشرين وتأثير ذلك وإنعكاسه على الدور الصيني الآخذ بالتعاظم على المسرح الدولي في مرحلة ما بعد الأحادية القطبية .

وختاما فإنه ومنذ انتهاء الحرب الباردة فإن التعاطي الصيني مع الشأن الداخلي كان تعاطٍ حكيم ومدروس ، يأخذ بعين الإعتبارجميع نقاط الضعف والقوة في الواقع فيحللها ويستفيد منها بالوصول الى خلاصات مفيدة على مستوى الإصلاح الداخلي للدولة .كما أن العلاقات الصينية مع محيطها الخارجي تشكل ظاهرة فريدة متميزة بدبلوماسية هادئة وذكية. وقد خُصصّتْ لها دراسات وتناولتها مراكز أبحاث العلاقات الدولية والاستراتيجية بالتحليل والدرس المعمق، بما يكشف منطلقاتها ويُحلل آلياتها المعتمدة ويبين منطلقاتها السياسية من قبِل قادة السياسة الخارجية للصين وصناع القرار في هذه الدولة.

وما من شك بأن العلاقات الصينية العربية هي قديمة وتاريخية ، والتطورات المتسارعة التي يشهدها المشهد العربي يعطي دلالات هامة عن تطور الأحداث في هذه المنطقة الهامة من العالم . وللشرق الأوسط أهمية خاصة في علاقات الصين الخارجية ، كما أن الصراع على النفط ومصادر الطاقة هو ذو تأثير حاسم على العلاقات الدولية ، التي هي علاقات مصالح بإمتياز .[١]

[١] -د . شفيق المصري ، الصراع على النفط : عنوان المرحلة في نزاعات منطقة الشرق الأوسط " ، مجلة الإقتصاد والأعمال ، العدد ٢٢٤،ص ١١

وعليه فقد تمّ تخصيص الفصل الثاني من القسم الثاني من الأطروحة لمعالجة موضوع علاقة الصين والوطن العربي ومنطقة الشرق الأوسط، مع التركيز على أهمية الشرق الأوسط كنقطة جذب هامة في علاقات الصين الخارجية والصراع على النفط وتأثيره على العلاقات والأزمات مع مقاربة معمّقة لواقع ومستقبل العلاقات الصينية العربية.

الفصل الثاني:

الصين والوطن العربي والشرق الاوسط: الصراعات الاستراتيجية وأزمات النفط الدولية.

تعتبر منطقة الشرق الاوسط (تسمى أيضًا في الصين بمنطقة غربي آسيا وشمالي أفريقيا) من أهم المناطق التي تتنافس فيها الدول الكبرى في العالم نتيجة لموقعها الاستراتيجي البالغ الاهمية في العالم،ونتيجة للتنافس الدولي والنزاعات والتوترات الداخلية تعاني هذه المنطقة من اضطرابات وتوترات بين حين وآخر، و تنفجر فيها الحروب والنزاعات المسلحة. وتولي الحكومة الصينية اهتماماً كبيراً بهذه المنطقة، فقد أقامت العلاقات الدبلوماسية مع جميع دول الشرق الاوسط حتى نهاية يناير عام ١٩٩٢. كما أنّ الصين مرتبطة بعلاقات وثيقة مع معظم الدول العربية.

ومع إنتهاء الحرب الباردة، تحولت منطقة الشرق الاوسط، بدلا من أوروبا، مسرحاً زاخراً بالعلاقات الدولية المتأزمة. وكانت كل مخططات الصراع الدولي حافلة بتوقعات الاجتياح السوفياتي لاوروبا الغربية، الامر الذي كان يستوجب دفاعاً اميركياً عنها، لكن بعد سقوط جدار برلين وأطروحة "صدام الحضارات" وزوال الاتحاد السوفياتي، برز كلام جديد عن "مواجهة بين الحضارتين الاسلامية والغربية"، وبأن الشرق الاوسط خط التماس بين الحضارتين. وبالرغم من أن كثيرين لم يوافقواعلى أطروحة هاننغتون في "صدام الحضارات" وعلى رأسهم الرئيس الاميركي بيل كلينتون آنذاك، فإن هذا الفكر كان يعكس تطلعات بعض النخب الاميركية حول هذه المنطقة التي اعتبروها مصدر تهديد لهم ومصدراً للموارد الاولية.

إن هذه المنطقة هي منطقة متخمة بالازمات القابل كل منها للاشتعال في أي لحظة، وما يجمع هذه الازمات، وخصوصاً في الرقعة الممتدة بين شرق المتوسط والخليج، هو ارتباطها بالصراع الاميركي– الايراني الذي يختزل تناقضا بين مشروعين لمستقبل المنطقة وهويتين مختلفتين لها. فأصبح هذا الصراع والتناقض هو المحرك الاول للتفاعلات السياسية، وهو، أيضا، الذي يجعل شبح الحرب مخيما في سماء هذه المنطقة، بعد أن كان الصراع العربي– الاسرائيلي مصدر التوتر الوحيد ثم الرئيسي لعدة عقود ([1]).

ولجهة التعريف الاكاديمي لا يحمل مصطلح "الشرق الاوسط" المعنى نفسه بالنسبة إلى الباحثين والسياسيين، وهو يبدو وكأنه مصطلح متحرك غير مستقر بعد، وربما ما عرف الاستقرار، بالمعنى التاريخي وغيره من المعاني، لا في اللسان الغربي ولا في الترجمات العربية المرادفة له، ولا حتى في

---

[1]– راجع: د. وحيد عبد المجيد، مقالة بعنوان "الصراع على الشرق الأوسط يتجاوز النزاع العربي الإسرائيلي ويحتويه"، منشورة في موقع "السعودية تحت المجهر" الإلكتروني بتاريخ ٢٠٠٧/٠٨/٢٦، على شبكة الإنترنت ، والترجمة نقلاً عن جريدة الحياة:
http://www.saudiinfocus.com/ar/forum/showthread.php?t=41117

أبعاده الجغرافية ومفاعيله وتداعياته فوق رقعة الجغرافيا الاسيو–أفريقية. فمن "الشرق الاوسط" ويقابلها في الانكليزية "الميدل إيست" إلى "الشرق الاوسط الكبير" أو "الاكبر" و"الواسع" و"الاوسع" كما نقرأ في التسميات الاميركية المستجدة، مروراً "بالشرق الادنى Moyen orient" أو "المتوسطية الاوروبية"، وفقاً للتسميات الفرنسية والالمانية ([1]). وتتغير الصياغات السياسية والجغرافية وتلتقي أو تتباين الافكار والرؤى الاقتصادية والثقافية لمنطقة الشرق الاوسط، وتبدو الجغرافيا الخاصة بتلك المنطقة مفتوحة لتلقف الخرائط والمشاريع والمبادرات، فتتسع لتضم الدول العربية وتركيا وايران، و"إسرائيل" ودولا متعددة من آسيا الوسطى ليست محددة بعد، أي مجمل الدول العربية والاسلامية، أو تضيق لتقتصر على عدد محدود من هذه الدول.

وتميل الصين عادة لاستخدام مصطلح "غرب آسيا وشمال إفريقيا" كبديل عن مصطلح "الشرق الأوسط" لتعريف تلك المنطقة، ووفق هذا التقسيم الجغرافي تقوم بهيكلة مؤسساتها الحكومية والحزبية المعنية بإدارة العلاقات مع دول المنطقة. ومن المعروف أن الصينيين بمجملهم –بمن فيهم أيضاً بعض المسؤولين الحزبيين والحكوميين– لا يفرّقون كثيراً بين القوميات والشعوب والملل والنحل في تلك المنطقة، بل عادة ما يخلط كثير منهم بين الإسلام كدين والعروبة كقومية، حتى أنّهم يعتبرون إيران دولة عربية وأن خلافاتها مع جوارها الإقليمي تعود في مجملها إلى خلافات ذات جذور دينية ([2]).

وليس أبلغ من قول الامين العام الاسبق لجامعة الدول العربية عمرو موسى من أن "السماء تمطر مبادرات" تعبيراً عن واقع الشرق الاوسط بعد غزو العراق، خصوصاً كما قال ان "امر المبادرة عاجل يفترض اتخاذ قرار أو موقف" ([3])، ويعني بذلك المبادرة الاميركية لمشروع الشرق الاوسط الكبير ([4]).

وتتلخص وجهات نظر بعض الباحثين الصينيين حول بعض القضايا الهامة في منطقة الشرق الاوسط فيما يلي ([5]):

١– عملية السلام في الشرق الاوسط: يعتقد الخبراء الصينيون بشكل عام أن الاراضي العربية المحتلة لا يمكن استعادتها بوسيلة عسكرية ولا بد من اللجوء إلى الطريقة السياسية نتيجة لتقابل القوة العسكرية بين الطرف العربي والطرف الاسرائيلي، وحصول إسرائيل على تأييد

---

[1]– إشارة إلى نص المشروع الفرنسي – الألماني من أجل مستقبل مشترك مع الشرق الأوسط، أنظر: مجلة شؤون الأوسط، بيروت – لبنان، العدد ١١٤، إصدار ربيع ٢٠٠٤، ص ٢١٧.

[2]– راجع تقرير عزت شحرور، تحت عنوان: "**الصين والشرق الأوسط: ملامح مقاربة جديدة**"، مرجع سابق، ص ١٢.

[3]– عمرو موسى، تصريح بتاريخ ٢٠٠٤/٠٢/٢١، نقلاً عن الموقع الإلكتروني لقناة الجزيرة الإخبارية على شبكة الإنترنت: www.aljazeera.net

[4]– نص مشروع الشرق الأوسط الكبير الذي قدّمته الولايات المتحدة الأمريكية في قمة الدول الثمانية، جريدة الحياة بتاريخ ٢٠٠٤/٠٢/١٣.

[5]– راجع : تشاو قوة تشونغ، **دراسات صينية في قضايا الشرق الأوسط واقعها ومستقبلها**، الحلقة الثانية ،مترجم عن ألإنكليزية ، مركز الإمارات للدراسات ، صادر بتاريخ ١٩٩٩/١٠/٠٧، ص ١١٩ – ١٢٠.

الولايات المتحدة البالغ لها ولكن عملية السلام في الشرق الاوسط لن ترجع إلى الوراء، والطريق إلى الامام سيكون دائماً متعرجاً. وينظر معظم الساسة الصينيون نظرة المتشائم في إيجاد حل شامل عادل للقضية العربية الاسرائيلية، فيعتقدون أن هذه القضية ستبقى لمدة طويلة ولا تحلّ خلال عدة سنوات، ويقف بعض علماء السياسة موقف المتفائل من ذلك . ويرى معظم العلماء الصينيين أن إسرائيل يجب أن تنسحب من جميع الاراضي العربية المحتلة.

٢- القضايا المتبقية من حرب الخليج: يعتقد الصينيون أن القضايا المتبقية من حرب الخليج يجب أن تحل من خلال الحل السياسي ، وفقًا لقرارات مجلس الامن للامم المتحدة. فقد رفضوا بشدة الحصار الاميركي المفروض على العراق كما ادانوا الهجوم الميركي في العام ٢٠٠٣ والتواجد الاميركي هناك حتى اليوم. وكل ذلك يعتبرونه تدخلا فظاً في الشؤون الداخلية العراقية. ونظام الحكم لدولة ما هو مسألة يقررها شعب هذه الدولة بنفسه، وليس على أساس مبادئ الولايات المتحدة المزعومة بالديمقراطية وحقوق الانسان.

٣- الاصولية الاسلامية: يرى المختصون الصينيون أن الاصولية الاسلامية تحمل هدفاً سياسياً وتتصف بسياسية قوية أو بعبارة أخرى الاسلام السياسي. ويمكن أن تنقسم الاصولية الاسلامية حسب ظواهرها إلى ثلاثة أنواع: الراديكالية، المعتدلة، الشرعية.

فالراديكالية غالباً ما تقاوم السلطة القائمة أو الاعداء بأسلوب القوة أو العنف حتى باللجوء إلى أساليب الاغتيال والتفجير والخطف الخ... ولكن الخبراء الصينيين لا يوافقون على الرأي الغربي الذي يرى أن النشاطات الارهابية التي تقوم بها بعض المنظمات أو الشخصيات الاسلامية هي الاصولية الاسلامية، أي المعادلة بين الاصولية الاسلامية والنشاطات الارهابية، فهذا برأيهم ليس صحيحاً ، ولا يوافقون أيضاً الساسة أو المختصين الغربيين على رأيهم في أن الاصولية الاسلامية أكبر تهديد يواجهه العالم اليوم باعتبارها تهديداً لأمن العالم، ولا يوافقون على نظريتهم في تصادم الحضارة المسيحية مع الحضارة الاسلامية والحضارة الصينية الكونفوشيوسية، لان نظريتهم هذه لا تتفق مع الواقع.

٤- نزاع الدول الكبرى على الشرق الاوسط: اعتبرت منطقة الشرق الاوسط من المناطق التي كانت القوتان العظميان الولايات المتحدة الامريكية والاتحاد السوفياتي سابقاً تتنافسان فيها أكثر عنفًا في فترة ما بين أواسط الخمسينات وأواخر الثمانينات. ولكن الولايات المتحدة قد أصبحت القوة العظمى الوحيدة في هذه المنطقة في مطلع التسعينيات بعد الحرب الباردة. فيصعب إيجاد حل لكثير من القضايا الهامة الاقليمية مثل القضية العربية الاسرائيلية بدون مشاركة الولايات المتحدة وتأييدها. وفي نفس الوقت، أصبحت الولايات المتحدة سببًا من الاسباب التي تؤدي بهذه المنطقة إلى اضطرابات وتوترات، نتيجة لتمسكها بنزعة الهيمنة وسياسة القوة والمقياس المزدوج تجاه الطرفين العربي والاسرائيلي. ويعتقد الساسة الصينيون

أن بعض السياسات التي تتبعها الولايات المتحدة في الشرق الاوسط تعرضت للفشل ولم تلق تأييدًا أو استجابة من الشعوب، وليس من الممكن أن تتصرف الولايات المتحدة على هواها في الشرق الاوسط.

كما لا بد من الإشارة الى أن المصالح الأميركية قد تلاقت مع المصالح الإسرائيلية في إطار ما سمّي "الشرق الاوسط الجديد" لاعادة صياغة خريطة المنطقة عبر طرح صيغة ملائمة لادخال إسرائيل في منطقة ينزع عنها مواصفات الجغرافيا التاريخية وسمات التاريخ الحضاري والثقافي، وُيشدد فيها على الجغرافيا الاقتصادية المعاصرة في نظام السوق العالمية، ليخلق فيها نواة سوق شرق أوسطية تتوسع بالتدريج انطلاقاً من إسرائيل كنواة ودورها كقوة جاذبة ومهيمنة اقتصادياً وتكنولوجيّاً وأمنيّاً ومدنيّاً.

وقد تقدم بهذا الطرح (شيمون بيريز) في كتابه "الشرق الاوسط الجديد" وكذلك (بنيامين نتنياهو) في كتابه "مكان تحت الشمس"، حيث قدما (إسرائيل) كنموذج لدولة متقدمة مصنّعة وسط محيط من "التخلف" العربي، ودولة ديمقراطية بين نظم دكتاتورية، وكقوة عسكرية رادعة تمكنت من جلب العرب إلى طاولة المفاوضات بعد اقتناعهم بأنه لا مجال لهزيمة إسرائيل عسكرياً.

هذان الكتابان اللذان نشرا عامي ١٩٩٥ و١٩٩٦ هما حصيلة فعلية لما طرحه ساسة الكيان الصهيوني من قائمة مقترحات في الاجتماع الاول لماُ عرف بالمفاوضات متعددة الاطراف في موسكو في ١٩٩٢، ثم في المؤتمرات الاقتصادية لما عُرف بـ"الشرق الاوسط وشمال أفريقيا" في الدار البيضاء عام ١٩٩٤ وعمّان عام ١٩٩٥ والقاهرة عام ١٩٩٦ والدوحة عام ١٩٩٧.

وتضمنت مقترحات الجانب الإسرائيلي برامج للتعاون الاقتصادي في قطاعات ومشروعات محددة: المشاركة في الموارد الطبيعية والتكنولوجية والبشرية، التعاون في ميادين البحث العلمي، توسيع أسواق المنطقة، جذب الاستثمارات الخارجية ومن دول النفط العربية، جذب مؤسسات التمويل الدولية للاستثمار في تطوير البنية الاساسية الاقليمية، وتأسيس صندوق إقليمي للتنمية في الشرق الاوسط.

كما تقدم الجانب الصهيوني أيضًا بمقترحات للتنسيق الامني بين الدول العربية وبينها، وصولا إلى إقامة نظام للانذار المبكر يقوم على جمع وتبادل المعلومات الاستخبارية والامنية بينها وبين الاطراف العربية، وبما يكفل الحيلولة دون حدوث أزمات مفاجئة وإدارة الازمة وقائيّاً...الخ([1])

المبحث الأول: أهمية الشرق الاوسط في علاقات الصين الخارجية

[1] – راجع مقالة سميرانيس الدويري ، " مظاهرالتطبيع الصهيوني في العالم العربي – بين الشرق الأوسط الكبير وحلم بن غوريون " نشرة الوحدة ، الدار العربية للدراسات ، تونس ،بتاريخ ٢٠٠٩/٦/١٢

ما هي أهمية منطقة الشرق الأوسط بالنسبة للصين ؟ وهل تشكل المنطقة العربية هدفا إستراتيجيا للسياسة الخارجية الصينية نظرا لموقعها الجغرافي ولما تحويه من ثروات؟ واين هو موقع الدول العربية والصراع العربي – الإسرائيلي في أولويات الحراك الصيني إقليميا ودوليا؟

أولاً– <u>الصين والصراع الدولي على الشرق الاوسط</u>:

تنتمي الصين الشعبية بحكم موقعها الجغرافي إلى العالم الثالث، وهي الدولة الاسيوية الوحيدة، التي تتمتع بصفة العضوية الدائمة في مجلس الامن الدولي. والمتتبع لسياستها حيال الصراع العربي – الاسرائيلي يلحظ بوضوح أنها تقوم على أساس تبادل المصالح وليس على أساس الالتزام بالعقائد، وأن خط سير تلك السياسة متوازن، وهو في أغلب الاحيان يميل إلى "التحفظ والهدوء وتحين الفرص وعدم الانجرار وراء المواقف البراقة والقفزات غير المحسوبة" ([١]).

وبقراءة عاجلة في التاريخ الحديث عن علاقات الصين الدبلوماسية مع الدول العربية التي تقع في قلب منطقة الشرق الاوسط، نجد أن هذه العلاقات بدأت عام ١٩٣٦، وكان أول قنصل للصين في جدة عام ١٩٣٩، وفي آذار عام ١٩٤٢، وقعت الصين اتفاقية صداقة مع العراق، وبعد أكثر من عامين ونصف وبالتحديد في ١٤ تشرين الثاني عام ١٩٤٤، أعلنت الحكومة الصينية اعترافها بسورية ولبنان([٢]).

ويرى المحللون السياسيون الصينيون أن المؤتمر الذي انعقد في أندونيسيا بين ١٨–٢٥ نيسان ١٩٥٥ مهد الطريق لاندفاع الدبلوماسية الصينية باتجاه المنطقة العربية، ففي المؤتمر التقى الوفد الصيني بالزعيم المصري جمال عبد الناصر، وتعرف من خلاله على القضية الفلسطينية وأبعادها، وكان من نتائج ذلك أن أيّد الوفد الصيني قراراً يتعلق بفلسطين تم طرحه للمناقشة على المؤتمر ([٣]).

أيضاً كما لا يرى المحللون الصينيون فرق مهم بين الصين والولايات المتحدة في رؤيتهم لمنطقة الشرق الاوسط. فالصين تقف الى جانب الولايات المتحدة في الحرب على الارهاب، وتتفق مع وجهة نظر واشنطن في موضوع البرنامج النووي الايراني الى حد كبير. ولا تعارض الصين جدياً الاحتلال الامريكي للعراق (بل على المستوى الاعلامي فحسب) بل تساهم جدياً في اعادة البناء.

وأمّا في موضوع الصراع الاسرائيلي – الفلسطيني تؤيد الصين حل النزاع. وعلى الرغم من الانتقادات التي يوجهها البعض في الصين لسياسات الولايات المتحدة في منطقة الشرق الاوسط من حيث سعيها للهيمنة على النفط والمنطقة، إلا أن الموقف الصيني الرسمي وشبه الرسمي لا يرى ان الصين ستدخل في مواجهة مع الولايات المتحدة في المنطقة. ولتأكيد هذا الموقف يقول المحللون

---

[١]– راجع شادي مراد، مقالة تحت عنوان " مقدّمات الموقف الصيني من الصراع العربي – الصيني"، مجلة الوحدة، الرباط، العدد ٦٩، ص ٦٧.

[٢]– هاشم بهبهاني، سياسة الصين الخارجية في العالم العربي (١٩٥٥–١٩٧٥)، ترجمة سامي مسلم، بيروت – لبنان، مؤسسة الأبحاث العربية، ط ١، سنة ١٩٨٤، ص ١٠.

[٣]– للمزيد راجع : مجموعة باحثين، العرب والصين، عمّان – الأردن، منتدى الفكر العربي، ط١، سنة ١٩٨٧، ص ٢٧.

الاستراتيجيين الصينيين ان الصين دخلت في "حوار استراتيجي مع الولايات المتحدة" حول ايران والعراق والحرب على الارهاب وموضوعات اخرى منها أمن الطاقة.

ويبدو ان رؤية الصين المستقبلية للمنطقة تنحصر في استراتيجية "التعاون وليس التصادم مع الولايات المتحدة" لان الصين ليس لديها النية ولا المصلحة ولا القدرة ان تدخل في صراع مع الولايات المتحدة في منطقة تعتبرها الصين منطقة نفوذ امريكية. ومن جانب آخر، كان مستوى التعاون والتنسيق بين الصين والولايات المتحدة غير مسبوق في مسالة كوريا الشمالية، والحرب على الارهاب، و اصلاح الامم المتحدة. يدل السلوك الصيني في هذه الموضوعات على ان الصين لا تنوى مواجهة الولايات المتحدة في أي مكان حتى على حدودها (كوريا الشمالية) على الرغم من وجود مصلحة صينية في استمرار النظام السياسي الحالي في كوريا الشمالية ([1]).

١ – المحدّدات الاستراتيجية الصينية اتجاه الشرق الاوسط:

بدأت تتشكل شبكة المصالح الشرق أوسطية الصينية على خلفية تأثير عدد من العوامل الحيوية التي يتمثل أبرزها في الاتي ([2]):

أ- تأثير العامل النفطي: خلال الحقب الماضية كان الاقتصاد الصيني قادراً على الاكتفاء ذاتياً لتغطية احتياجاته النفطية، ولكن بسبب اتساع حجم الاقتصاد الصيني المضطرد فقد بدأت الندرة النفطية تطل برأسها بما دفع الصين إلى محاولة تغطية احتياجاتها النفطية من مناطق الشرق الاوسط.

ب- تأثير العامل التجاري: يتميز الانتاج الصيني بالوفرة وانخفاض التكاليف وعلى خلفية حاجة الصين المتزايدة للنقد الاجنبي فقد بدأت أسواق الشرق الاوسط أكثر جاذبية لقطاع الصادرات الصيني.

ج- تأثير العامل الجيو-استراتيجي: تتميز منطقة الشرق الاوسط بوجود الممرات الحاكمة والشديدة التأثير على حركة النقل البحري الدولي وعلى وجه الخصوص ممر قناة السويس وممر باب المندب إضافة إلى مضيق هرمز، وتأسيساً على ذلك، أدركت بكين أن تأمين الملاحة في هذه الممرات يضمن للصين استمرارية النفاذ والوصول إلى الاسواق العالمية وعلى وجه الخصوص أسواق الاتحاد الاوروبي وشمال إفريقيا وبلدان شرق المتوسط ومنطقة الخليج.

---

[1]- د. فارس بريزات، مقالة تحت عنوان " هل الصين تتجه الى اتباع سياسة مناقضة لسياسات الولايات المتحدة في المنطقة العربية؟"، مرجع سابق، ص ٤٢

[2]- مقالة تحت عنوان "السياسة الخارجية الصينية الجديدة في الشرق الأوسط"، منشورة بتاريخ ٢٠٠٩/٠٩/٠٥ في الموقع الإلكتروني لمركز افريقية للدراسات والبحوث السياسية على شبكة الإنترنت:

http://www.ifriqiyah.com/cms/content/view/4307/325/

د- تأثير العامل الاميركي: خلال فترة الحرب الباردة كانت الصين قادرة على المناورة بما جعلها في مأمن من تداعيات صراع واشنطن - موسكو ولكن بعد انهيار الاتحاد السوفيتي وصعود قوة اميركا وبروز التعريف الاستراتيجي الاميركي الجديد الذي ينظر للصين باعتبارها مصدراً للخطر المحتمل ضد اميركا، إضافة إلى قيام واشنطن بمحاولات استهداف الصين عن طريق إذكاء تأثيرات الاضطرابات وإقامة الاحلاف العسكرية - الامنية من أجل تطويق الصين بدت بكين أكثر تفهماً واستيعاباً لمقولة نابليون الشهيرة القائلة بأن من يبقى خلف الخنادق ستحل به الهزيمة، ومن ثم فقد لجأت الصين إلى خيار الخروج والسعي لمقابلة العدو في الخارج.

لقد دفعت هذه العوامل مجتمعة دوائر صنع قرار السياسة الخارجية الصينية إلى القيام بتصميم نموذج جديد وأهم ما فيه الجمع بين أهداف السياسة الخارجية الصينية وأهداف الامن القومي الصيني الخارجية.

٢- دور الطاقة والاقتصاد في العلاقات الثنائية بين الصين ودول الشرق الاوسط:

عندما تأسست جمهورية الصين في عام ١٩٤٩ واجهت حصاراً من قيل الدول الغربية. وكان من نتائج هذا الحصار ان الصين اتجهت الى دول العالم الثالث لبناء علاقات صداقة. كانت مصر وسوريا والجزائر من الدول التي اسست علاقات مع الصين في العقود اللاحقة ولحقتها دول عربية أخرى. وبالنسبة للصين كانت هذه العلاقات الدبلوماسية مهمة لكسر الحصار الذي قادته الولايات المتحدة ضد الصين خاصة في موضوع عضوية الصين في الامم المتحدة. وحاولت الصين جاهدة منع تايوان من الانضمام للامم المتحدة معتمدة على دعم الدول الاسيوية والافريقية أكثر من غيرها ويذكر الصينيون الدور الذي لعبته الجزائر في المجال بايجابية. وفي مرحلة ما بعد الحرب الباردة واجهت الصين انتقادات حادة في موضوع حقوق الانسان خاصة بعد حادثة (تياننمين سكوير) في بكين حيث حاولت الولايات المتحدة والدول الغربية تمرير قرار عن طريق مؤتمر الامم المتحدة لحقوق الانسان يدين الصين.

ويمكن القول أن منطقة الشرق الاوسط تحتل مكانة هامة في السياسة الخارجية الصينية، فقد ساهمت معظم دول المنطقة العربية في مجال إعادة الصين الى مكانتها الشرعية في الامم المتحدة، وأيد الطرفان بعضهما في الكثير من المشكلات الدولية الهامة. وبعد الحرب الباردة استمرت دول الشرق الاوسط في تأييد الصين ايجابياً في قضايا حقوق الانسان وتايوان والتحاق الصين بمنظمة التجارة العالمية. ورغم إدعاء الطرفين في الكفاح من أجل إقامة نظام سياسي دولي جديد إلا أنه حتى الان لم تتطور العلاقات بين الصين والشرق الاوسط بالدرجة الكافية، حيث تركز الصين بالدرجة الاولى على تعديل علاقاتها مع الدول الكبرى والمجاورة فى المجال الدبلوماسي، وفي المقابل فإن دول الشرق الاوسط وبصفة خاصة الدول العربية مازالت تعتمد فى معظمها على الولايات المتحدة والدول الغربية سياسياً واقتصادياً ولا تبدي اهتماماً حقيقياً بالعلاقات مع الصين.

ولكن يبدو أن انحياز الولايات المتحدة لاسرائيل فى الصراع العربي الاسرائيلي دفع العرب لكي يعولوا أكثر على الدول الكبرى الصاعدة ومنها الصين، في أن تلعب دوراً أكثر فعالية وتوازناً فى الشرق الاوسط. وعلى مستوى العلاقات التجارية بين الصين والشرق الاوسط، فقد تطورت بصورة كبيرة منذ الثمانينات وبلغ التبادل التجارى بين الطرفين عام ١٩٩٦ نحو ستة مليارات وخمسمائة مليون دولار، ولكن هذا لايمثل سوى نسبة صغيرة في القيمة الاجمالية لتجارة الطرفين. ويحتل التبادل التجاري بين الصين والشرق الاوسط حوالي ٥% من قيمة الواردات والصادرات الخارجية العربية الاجمالية، بينما يحتل حوالى ٢% من قيمة الواردات والصادرات الصينية لدول الشرق الاوسط ([١]).

وهناك جهود ومساعى متبادلة لتطوير وتنمية العلاقات السياسية والاقتصادية بين الصين ودول الشرق الاوسط وتوطيد الروابط الثقافية والعلمية على المستويين الرسمي والشعبي، ولكن المعضلة تتمثل في أن الشرق الاوسط به عدة دول لها مصالح مختلفة، وهناك تناقض وصراع بين هذه الدول، وهناك أيضاً عوامل عدم استقرار كثيرة وأوضاع معقدة ومتغيرة داخل هذه المنطقة ، ينبغي على الصين أن تعرف سبل التعامل معها ([٢]).

وتمارس الصين حالياً سياسة خارجية ذكية أطلق عليها البعض دبلوماسية مطاردة النفط([٣]). فحكام الصين يتحدثون في هذا الموضوع في أي مكان يقومون بزيارته. وعلى الرغم من انّ شركات النفط الصينية تنوي الحصول على المزيد من الانتاج محليا باستخدام تكنولوجيا متقدمة. الا انّها ايضا تحسب حساب المستقبل و تعمل على الاستثمار في القطاع النفطي خارجيا و تعمل على شراء حصص من الشركات النفطية الغربية و العالمية في إطار استراتيجيتها النفطية المرسومة، و لذلك فهي طرقت ابواب دول عديدة و لها مصالح و تستورد النفط من بلدان عديدة منها: السعودية، ايران، روسيا، افريقيا، آسيا الوسطى، أمريكا الجنوبية و الشمالية ([٤]).

---

[١]-راجع : لي وي جيان، مقالة تحت عنوان "تحليل ودراسة العلاقات بين الصين ودول الشرق الأوسط"، مجلة السياسة الدولية، العدد رقم ١٤٥، إصدار شهر يوليو ٢٠٠١، منشورة على شبكة الإنترنت:

http://www.f-law.net/law/showthread.php/48080

[٢]- فارس بريزات، هل الصين تتجه الى اتباع سياسة مناقضة لسياسات الولايات المتحدة في المنطقة العربية؟"، منشورة في الموقع الإلكتروني لمركز السلام للثقافة الدبلوماسية نقلاً عن مركز الدراسات الدولية والاستراتيجية في واشنطن على شبكة الإنترنت:

http://www.siironline.org/alabwab/diplomacy-center/019.html

[٣] - راجع مقالة محمد القويدر ، تحت عنوان "الصين وتحدي النفط " ، صحيفة عكاظ ، العدد ٦٤١٦ تاريخ ٢٠٠٩/٨/١٣، ص ١٣

[٤]- علي حسين باكير، مقالة تحت عنوان "استراتيجيات الصين النفطيّة"، منشورة بتاريخ ٢٠٠٦/٠٥/٣١ على شبكة الإنترنت ، نقلاً عن مجلة العصر بتاريخ ٢٠٠٥/٠٥/٢٠.

لقد أدى النمو الاقتصادي الصيني المتواصل ما بين ٨% الى ١٠%على مدى ٢٠ سنة، وتوسع الصين صناعياً وعمرانياً إلى تعطشها للطاقة، و بحسب بعض المصادر الخاصة بمعلومات الطاقة، فإن الصين اعتمدت في ٤٠% من نموها خلال السنوات الاربع الاخيرة على النفط. وفي عام ٢٠٠٣، تفوقت الصين على اليابان لتصبح ثاني أكبر مستهلك للمنتجات البترولية بعد الولايات المتحدة. وفي عام ٢٠٠٤، زاد استهلاك الصين النفطي ١٥% في حين أن انتاجها البترولي لم يزد سوى ٢%. و يتوقع أن يزداد الطلب الصيني على النفط بنسبة ١٥٠% بحدود العام ٢٠٢٠، فاستهلاكها للنفط ينمو سنوياً بنسبة ٧،٥% مما يعني سبع مرات تقريباً اسرع من الولايات المتّحدة، فهي تستورد حالياً ٣٢% من حاجاتها النفطية من الخارج، و من المتوقع أن يتضاعف استيرادها للنفط ليصل الى ٦٥% بحدود عام ٢٠١٠. هذا فيما تتوقع وكالة الطاقة الدولية أنّ مستوردات الصين من النفط ستساوي في عام ٢٠٣٠ ما تستورده الولايات المتّحدة من النفط يومياً ([١]).

انّ التوقعات المستقبلية باعتماد الصين المتنامي على استيراد النفط دفعها للاهتمام باستكشاف وانتاج النفط في مناطق دول مثل: كازخستان، روسيا، فنزويلا، السودان، غرب أفريقيا، ايران، السعودية، و كندا. و لكن على الرغم من محاولتها تنويع مصادرها النفطية، فانّ الصين ستبقى تعتمد على نفط الشرق الاوسط بشكل أساسي مستقبلا، ومن المتوقع أن تستورد الصين من الشرق الاوسط حوالي ٧٠% من مجموع مستورداتها النفطية الخارجية بحلول عام ٢٠١٥. و على الرغم من انّ الصين تاريخيا لم يكن لديها علاقات استراتيجية دائمة بمنطقة الشرق الاوسط، الا انّ علاقتها بالمنطقة التي تستورد منها معظم حاجاتها النفطية أصبحت أكثر أهمية بشكل تصاعدي.

وعلى العموم ومن هذا المنطلق، ادركت الصين منذ عدّة سنوات أن معدل النمو السريع لديها سيؤدي إلى مزيد من الاحتياج للطاقة وان الامكانيات المحلية ستعجز عن تحقيق ذلك ولهذا خططت في ثلاثة اتجاهات:

١- تعزيز استثماراتها في الخارج مع التركيز على قطاع الطاقة وبخاصة البحث والتنقيب عن البترول و تنويع مصادر الحصول عليه، ولهذا ذهبت إلى السودان والجابون في أفريقيا، كما ذهبت إلى فنزويلا و الارجنتين في أمريكا الجنوبية، وإلى السعودية وعمان واليمن و ايران في غرب آسيا، وإلى كازاخستان في آسيا الوسطى، وإلى إندونيسيا في جنوب شرق آسيا، وأستراليا. هذا الاتجاه يعكس فلسفة التنوع في السعي للحصول على الطاقة فإذا عجز مصدر ما من المصادر أمكن تعويضه بغيره من المصادر. هذا هو منهج التفكير العلمي والعقلاني والرشيد من خلال المنظور المستقبلي.

٢- زيادة حجم تجارتها الخارجية وغزو الاسواق العالمية بالسلع الصينية المتنوعة الجودة حسب رغبات واحتياجات كل سوق. هذا الحجم من التجارة والصادرات هو الذي يساعدها في توفير

---

[١]- مازن إسماعيل الرمضاني ، **السياسة الخارجية الصينية في عالم متغير** ، مجلة شؤون سياسية ، العدد٤، السنة الأولى ٢٠٠١

الأموال من العملات الصعبة لاستيراد النفط ويحول دون حدوث عجز مزمن ومتضخم في ميزانها يؤثر سلباً على نموها الاقتصادي ، ويساعد على تأمين احتياطات مالية.

٣- حث الدول الاخرى على تمويل التنمية في الصين من خلال الاستثمارات المباشرة أو المشروعات المشتركة وخاصة في الصناعات النفطية بمنتجاتها المختلفة وبهذا تضمن ارتباطا مستمرا ومصلحة مشتركة ومنفعة متبادلة سواء مع الدول التجارية او النفطية.

ثانياً- تفاعل الصين مع قضايا الشرق الاوسط

١- التغلغل الصيني في قضايا الشرق الاوسط:

يميز خبراء العلاقات الدولية نوعين من قوة التغلغل أو التدخل ([1]):

أ- الاول يتمثل في "القوة الخشنة" التي تتضمن التدخل وفرض الضغوط على وحدات البنيان الدولي عن طريق الوسائل المباشرة كالضغوط العسكرية أو الدبلوماسية أو السياسية أو العقوبات الاقتصادية وما شابهها.

ب- أما الثاني فيتمثل في "القوة الناعمة" التي تتضمن جعل الطرف الاخر أكثر سعياً للارتباط بسبب حاجته المستمرة وعدم قدرته على الحصول على البديل الدولي الذي يتيح له المزايا وفقاً لشروط أفضل.

ويشير المراقبون بأنّ المعلومات المتاحة أن ملف العلاقات الشرق أوسطية – الصينية سيشهد المزيد من التحركات الدبلوماسية "منخفضة الشدة" التي ستركز على القيام بالاتي:

أ- زيادة حجم الاستثمارات المباشرة وغير المباشرة الصينية.

ب- بناء خطاب سياسي شرق أوسطي صيني في ظل تراجع الخطاب السياسي الشرق أوسطي الاميركي بسبب تزايد العداء لاميركا في الشرق الاوسط.

ج- بناء المصالح المشتركة بين الشركات الصينية ودوائر الاعمال الشرق أوسطية.

د- إرساء وتأسيس الاطر القانونية الدولية لجهة تشكيل سباقات التعامل التجاري والاقتصادي والسياسي الصيني – الشرق أوسطي، عن طريق الاتفاقيات المشتركة على المستويات الثنائية والمتعددة الاطراف مع دول المنطقة.

هـ- توظيف لعبة توازن القوى داخل مؤسسات المجتمع الدولي على النحو الذي ينقل الاشارة لشعوب وحكومات الشرق الاوسط بأن بكين ستقف إلى جانب قضايا بلدان الشرق الاوسط في مواجهة النفوذ الاميركي المتزايد.

و- حتى الوقت الحالي، لم تتضح أبعاد جدول أعمال السياسة الخارجية الصينية الشرق أوسطية. وتوجد الكثير من الاسئلة التي تبحث عن إجابات موضوعية، والتي من أبرزها:

(١)- تستخدم الدبلوماسية الاميركية الشرق أوسطية استراتيجية الملف المرتفع الشدة، وبالمقابل ستستخدم الدبلوماسية الصينية الملف منخفض الشدة ، فكيف ستتغلب بكين

---

[1]- "السياسة الخارجية الصينية الجديدة في الشرق الأوسط"، مرجع سابق ، ص ١٣.

على عامل عدم التماثل وعلى فجوة القدرات التي تفصل بين ملفها منخفض الشدة والملف الاميركي المرتفع الشدة.

(٢)- ارتبطت واشنطن بعلاقات شراكة وثيقة مع دول المنطقة الرئيسية وعلى وجه الخصوص السعودية ومصر وقطر والكويت وبلدان عربية في الخليج، وهنا تكمن الصعوبة في عملية الاختراق المطلوبة للدول التي يمكن اعتبارها نقاط ارتكاز أساسية لانطلاق قاطرة المصالح الصينية – الشرق أوسطية، أولجهة تعزيز موقف الصين في المنطقة.

(٣)- التنافس الصيني – الاميركي في الشرق الاوسط سيقود إلى تضارب المصالح الصينية – الاميركية فما الذي تستطيع الصين القيام به لحماية مصالحها في الاسواق الاميركية وعلى وجه الخصوص الارصدة الصينية التي تجاوز حجمها في البنوك الاميركية الـ ٢ ترليون (٢٠٠٠ مليون) وهو مبلغ لن تستطيع الاستثمارات الصينية الحصول عليه بسهولة في الشرق الاوسط.

(٥)- كيف تنظر بكين إلى قواعد الاشتباك الدبلوماسي الاميركي – الصيني في الشرق الاوسط، وهل ستطبق بكين استراتيجية الهجوم أم الدفاع في مواجهة واشنطن المتحفزة؟

إضافة لهذه التساؤلات هناك جانب آخر أكثر حساسية يتمثل في تأثير العامل العسكري الصيني. وبكلمات أخرى، فقد ظلت واشنطن تبدي حساسية ملحوظة إزاء مبيعات الاسلحة الصينية إلى دول الشرق الاوسط لان دخول الاسلحة الصينية المتطورة إلى منطقة الشرق الاوسط سيؤثر على كل معادلات الميزان العسكري الشرق أوسطي ويخلق المزيد من الضغوط على واشنطن التي بالتأكيد ستجد نفسها مضطرة إلى مواجهة المخاطر الاتية:

أ- انخفاض مبيعات الاسلحة الاميركية في الشرق الاوسط.

ب- انكشاف أمن إسرائيل وما يمكن أن يفرضه ذلك من مسؤوليات جديدة على واشنطن.

ج- تمادي حلفاء اميركا وحكومات دول المنطقة في عدم القبول بمنطق الهيمنة والنفوذ الاميركي.

د- انكشاف أمن المصالح الاميركية الشرق أوسطية.

عموماً، وبالرغم من الدور الصيني في الشرق الاوسط هو أمر قد يكون سابقاً لاوانه إلا انه من المفيد الاشارة إلى أن الصين ظلت تنخرط مع اميركا في لعبة "فعل التوازن". بكلمات أخرى، كلما تمادت واشنطن في دعم تايوان وكوريا الجنوبية والفلبين كلما تمادت الصين في السعي لجهة القيام ببناء التحالفات والروابط في اميركا اللاتينية وبعض البلدان الاسيوية ذات القيمة الاستراتيجية مثل نيبال وبوتان([١]).

---

[١]- مجموعة خبراء، دراسة تحت عنوان "الغزو الاقتصادي الصيني للعالم تحت المجهر"، منشورة بتاريخ ٢٠٠٩/٠٨/١٨ على شبكة الإنترنت: http://www.samsem.net/Item-80177.html

٢ – الهدوء الصيني ازاء اضطرابات الشرق الاوسط:

بعد أن تحول هذا العالم المترامي الاطراف الى قرية كونية صغيرة بفضل ما شهدناه من تقدم علمي وتكنولوجي عبر المعقول كما عبر الحدود، بات الحدث مهما كان صغيراً او كبير وفي اي بقعة من العالم ينقل عبر الاثير وفي وقت قياسي، وهذا بالنتيجة انعكس على واقع الامم من خلال التأثر المتبادل فيما بينها سلباً وايجاباً. ولعل ما وقع مؤخراً من احداث هزت الشرق الاوسط وشمال افريقيا وانتقلت الى العالم بأسره، خير مثال على ذلك، فالاضطرابات التي تشهدها دول الشرق الاوسط سرعان ما تجد صداها في بلدان كثيرة ومنها الصين، حيث ان معاناتها لا تقل عن الاخرين برغم ان اقتصادها هو ثاني اقتصاد في العالم بعد الولايات المتحدة الامريكية.

رغم أن هناك مشاكل التضخم الذي اخذ يعصف بإقتصاده، والهوة الواسعة بين الاغنياء والفقراء، مما دفع الصينيين الى محاولات القيام بثورات من اجل القيام بالتغيير المنشود فيها ([1])، والتي تشبه الالغام القابلة للانفجار بشكل لا تُبقي ولا تذر وتلك الالغام المحيطة بالصين داخلياً وإقليمياً ودولياً فإنّ الصين تتبنّى رؤية خاصة لحل مشاكل الشرق الاوسط تقوم على ما يلي:

أ– اعتماد التعاون الاقليمي كأساس للسياسة الامنية.

ب– عدم الرغبة بالتورط عسكريا في منطقة الشرق الاوسط.

ج– قناعة الصين بأن التعاون الثنائي والمتعدد وبناء التنمية الاقتصادية سوف يحد من الازمات في المنطقة ويعالج مشكلة الارهاب.

د– التزام الصين باعتماد القنوات الدبلوماسية في تطبيق سياساتها في الشرق الاوسط.

هـ– تشجيع الصين لاتجاهات حوار الحضارات الثنائية والمتعددة.

وتنظر دول منطقة الشرق الأوسط في مجملها إلى الصعود الصيني في المرحلة الحالية من زاوية إيجابية ترتبط بإعادة هيكلة النظام العالمي بما يعيد تحقيق التوازن في العلاقات الدولية ويتيح لدول المنطقة الانفتاح على المزيد من اللاعبين الدوليين، بالاضافة إلى كونها تنظر إلى الصين أيضاً كسوق حالي ومستقبلي كبير لمنتجاتها، سواء من النفط ومشتقاته أو كملجأ آمن لرؤوس الاموال والاستثمارات. فبرزت الصين على الأصعدة التالية:

أ– على الصعيد الاقتصادي: تخطت الصين في العام ٢٠٠٩ مركز الولايات المتحدة كأكبر مصدر لمنطقة الشرق الاوسط، كما ارتفع حجم التبادل التجاري بين الصين ودول المنطقة من ٦٢ ملياراً العام ٢٠٠٥ إلى ١١٨ مليار دولار العام ٢٠٠٩، أي أنه تضاعف تقريباً في أربع سنوات فقط. ورغم أن هذا التوسع الصيني في الشرق الاوسط إنما يرتبط بالاساس

---

[1]– باسم حسين الزيدي، مقالة تحت عنوان: "حكمة الهدوء الصيني ازاء اضطرابات الشرق الاوسط"، منشورة في موقع شبكة النبأ المعلوماتية بتاريخ ٢٠١١/٠٤/٢٨ على شبكة الإنترنت:

http://www.annabaa.org/nbanews/2011/04/327.htm

بحاجات بكين من النفط والموارد الاساسية من أجل الحفاظ على معدلات مرتفعة للنمو الاقتصادي الذي هو الركيزة الاولى والاساسية في صعودها على المسرح العالمي، بدأ مؤخراً يتعدى ذلك إلى ميادين أخرى اقتصادية وسياسية بل وحتى عسكرية.

ب- على الصعيد السياسي: عززت الصين من تعاونها مع التجمعات الاقليمية، ولا سيما من خلال اللقاءات السنوية مع الجامعة العربية (المنتدى العربي-الصيني) ومع مجلس التعاون الخليجي (لقاء الحوار الاستراتيجي الخليجي-الصيني). ولم تكتف بكين بعلاقات مميزة مع الدول الصديقة تقليدياً كإيران والجزائر، وإنما عملت جاهدة على تحسين علاقاتها مع مختلف القوى الاقليمية، وفي مقدمتها الدول الحليفة لاميركا كمصر والسعودية وتركيا، فوقعت معها جميعاً اتفاقيات شراكة وتعاون إستراتيجي سنة ٢٠٠٦ و٢٠٠٩ و٢٠١٠ على التوالي.

وقد بدا واضحاً من خلال هذا التحرك أن الصين تهدف إلى: تأمين الامدادات النفطية في منطقة الخليج التي تضم حوالى ٥٠ في المئة من حجم الاحتياطيات العالمية من النفط، والانفتاح على علاقات متوازنة بين إيران والسعودية للتمكن من المساعدة على تحقيق الاستقرار في المنطقة، و الانفتاح على العرب وعلى القضايا العربية بشكل أكبر بما لمصر من مكانة ودور أيضاً في عملية السلام والنزاع العربي الاسرائيلي و التعاون مع قوة إقليمية صاعدة بوزن عالمي (تركيا) قادرة على تسهيل آفاق الصين في وسط آسيا وفي المنطقة العربية وفي أوروبا.

لكن أكثر هذه العلاقات جدلا كان الانفتاح الصيني على (إسرائيل) بهدف الحصول على التكنولوجيا المتطورة في مجال الصناعة والزراعة وفي المجال العسكري على وجه الخصوص. وقد أدت هذه العلاقة وبيع تل أبيب تكنولوجيا عسكرية أميركية متطورة إلى بكين إلى توتر في العلاقات الاسرائيلية-الاميركية خصوصاً في العام ٢٠٠٥.

ولعل الدول العربية شعرت بمدى التقدم في العلاقات الصينية-الاسرائيلية عندما رفضت بكين التوقيع في العام ٢٠١٠ على وثيقة مشتركة تعتبر القدس الشرقية عاصمة للدولة الفلسطينية المقبلة، وذلك في أعمال الدورة الرابعة للاجتماع الوزاري لمنتدى التعاون العربي الصيني.

ج- على الصعيد العسكري: تعد مبيعات الاسلحة الصينية لدول المنطقة الاقل مقارنة بأميركا وروسيا وفرنسا وبريطانيا، كما أن الوجود العسكري والامني الصيني في المنطقة يكاد يكون معدوماً، لكن بدا واضحاً في الاونة الاخيرة أن الصين تعمل جاهدة لتعزيز التعاون العسكري والوجود الامني لها في دول المنطقة، بما يتناسب مع صعودها العالمي ونفوذها الاقتصادي، إذ قامت بكين بتمويل بناء قاعدة بحرية في ميناء (غوادر) الباكستاني المطل على بحر العرب والقريب من مدخل الخليج العربي ومضيق هرمز ، لاستخدامه في مراقبة وتأمين الملاحة خاصة الواردات النفطية، كما أعلنت في نهاية العام ٢٠٠٩ عن نيتها دراسة إمكانية

إقامة قاعدة بحرية دائمة لها في خليج (عدن) بما يسهل عملية مكافحة القرصنة في المنطقة، كما عبرت الصين مرارا عن ذلك.

وفي أواخر ٢٠١٠، أعلنت بكين عن إرسالها موفدين عسكريين لزيادة التعاون العسكري ومبيعات الاسلحة لكل من الاردن وسورية والامارات، خاصة بعد نجاح بعثات مماثلة إلى كل من تونس وقطر والكويت وعمان، والاهم زيادة التعاون العسكري مع مصر والسعودية. ورغم أن الصين تتحرك في منطقة نفوذ أميركية، فإنها تعي تمام كما يبدو مدى أهمية الاستقرار في مناطق تدفق النفط والدور الاميركي في تأمين ما يلزم من أجل ذلك. كما أن الولايات المتحدة لا تعارض دوراً صينياً أكبر بما يخدم أهدافها من حيث المشاركة في تحمل الاعباء المالية والامنية، حيث يلزم ذلك، دون أن يعني غض الطرف وإنما المراقبة عن كثب([1]).

****

المبحث الثاني: مراحل التطور التاريخي للعلاقات الصينية – العربية

ما هي المنطلقات التاريخية للعلاقات الصينية العربية ؟ وكيف تطورت هذه العلاقات وتوطدت وأخذت ابعادا سياسية بالإضافة الى أبعادها الإقتصادية؟ وكيف يمكن إستثمار هذه العلاقات في سبيل دعم القضايا العربية في المحافل الدولية ؟ وتبرز على رأس هذه القضايا القضية الفلسطينية التي تعتبر جوهر الصراع في المنطقة والمفتاح لحل الأزمات الإقليمية.

أولاً– نظرة على موقع الوطن العربي وأهميته الاستراتيجية:

الوطن العربي أو الوطن العربي الكبير أو الوطن العربي هو مصطلح سياسي يطلق على منطقة جغرافية ذات تاريخ ولغة وثقافة ودين مشترك تمتد من المحيط الاطلسي غرباً إلى بحر العرب والخليج العربي شرقاً، شاملا الدول التي تنضوي في جامعة الدول العربية في غرب آسيا وشمال أفريقيا وشرقها. جغرافياً، يضم الوطن العربي أراضي احتلت أو أصبحت ضمن بلدان مجاورة مثل لواء اسكندرون والاقاليم السورية الشمالية التي سلمتها فرنسا إلى تركيا وجزر الكناري وسبتة ومليلية وصخرة الحسيمة المغربية (تحت الاستعمار الاسباني) والجزر الاماراتية (طنب الكبرى وطنب الصغرى وأبو موسى) المحتلة من إيران. كما يطالب الصومال بإقليم أوغادين الذي تحتله أثيوبيا.

---

[1]– مجموعة خبراء، دراسة تحت عنوان "الصعود السلمي للصين: الشرق الأوسط مثالاً"، صادرة عن مركز الجزيرة للدراسات، منشورة في صحيفة الوسط البحرينية، العدد ٣١٥١، تاريخ ٢٠١١/٠٤/٢٤، ومنشورة في الموقع الإلكتروني للصحيفة الخاص على شبكة الإنترنت:
http://www.alwasatnews.com/3151/news/read/547273/1.html

ليس جديداً القول بأهمية الوطن العربي على مستوى الموقع الاستراتيجي التاريخي والتجاري والحضاري ثم الموقع الروحي كمركز ومنبع الاديان الثلاثة الرئيسية ثم الموقع الاستراتيجي كأحد أهم مناطق توفر الطاقة العالمية وخصوصاً في مجال النفط ثم الغاز. إن المراقبين والمحللين للتاريخ السياسي العربي يكتشف وبدون عناء أن الحركة الاستراتيجية تنتقل من موقع إلى آخر داخل الوطن العربي في كل مرحلة من المراحل وحقبة من الحقب حتى ان ما يمكن أن يطلق عليه مركز الوطن العربي أخذ يتحول من مكان إلى آخر حسب الاهمية سواء الروحية أو السياسية أو البشرية أو الاقتصادية سواء كانت هذه الاهمية منبعها ودافعها البعد الداخلي العربي مثلما حدث للبعد الاسلامي الاول أو البعد الخارجي مثلما حدث للبعد القومي والاقتصادي ([1]).

١ – **<u>الموقع والمساحة والسكان والديانة</u>:**

يقع الوطن العربي بين دائرتي عرض ٢° جنوبا و ٣٧,٥° شمالا وبين خطي طول ٦٠°شرقا و١٧°غرباً ما عدا دولة جزر القمر التي تقع عند دائرة عرض ١٢، يغطي مساحة تقدر بـ ١٤,٢٩١,٤٦٩ كلم^{2} أي بنسبة ١٠,٢% من اليابسة، ويشتمل على ٢٢ دولة عربية، ١٠ منها في إفريقيا بنسبة ٧٢,٤٥% من مساحته و١٢ في آسيا بنسبة ٢٧,٥٥% من مساحته ([2]).

يبلغ امتداده من الشرق إلى الغرب ٦٠٠٠ كلم ومن الشمال إلى الجنوب ٤٠٠٠ كلم. يقع الوطن العربي وسط قارات العالم القديم آسيا وإفريقيا وأوروبا، وتمتد أراضيه في آسيا وافريقيا ويفصل بينهما البحر الاحمر، ويطل الوطن العربي على البحر الاحمر والبحر الابيض المتوسط والخليج العربي والبحر العربي ويطل على محيطين هما المحيط الاطلسي غرباً و المحيط الهندي شرقاً.

يبلغ عدد سكان الوطن العربي الكبير ٣٣٨,٦٢١,٤٦٩ نسمة في تقديرات عام ٢٠٠٧ من صفحة كتاب حقائق العالم في موقع المخابرات الامريكية الالكتروني.ويتبع معظم سكان الوطن العربي الديانة الاسلاميّة والباقي أغلبهم من المسيحيين وهم يتركزون في بلدان المشرق العربي (لبنان وسوريا ومصر وفلسطين والاردن والعراق).

بعد احتلال فلسطين وتهجير أهلها واستقدام المهاجرين يهود من شتى أنحاء العالم، أصبحت غالبية السكان في فلسطين يهودية. كما توجد أعداد قليلة من اليهود في اليمن بالاضافة إلى تواجد يهودي سابق في العراق وسوريا ومصر ([3]).

[1]– صالح النملة، مقالة تحت عنوان: "الوطن العربي.. اكتمال التحول الاستراتيجي"، منشورة في موقع صحيفة "الرياض" الإلكتروني على شبكة الإنترنت:

http://www.alriyadh.com/2004/03/24/article16230.html

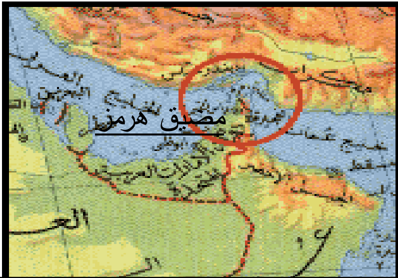
[2]– د. محمد علي الفرا، مشكلة إنتاج الغذاء في الوطن العربي، سلسلة عالم المعرفة – الكويت، العدد ٢١، إصدار أيلول ١٩٧٩، ص ٤٣ و٤٤.

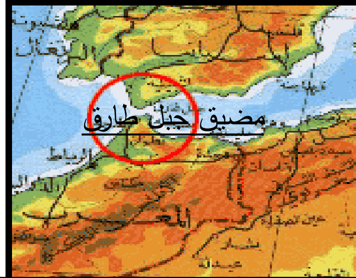
[3]– راجع: د. عبد المالك خلف التميمي، الإستيطان الأجنبي في الوطن العربي، سلسلة عالم المعرفة – الكويت، العدد ٧١، إصدار تشرين الثاني ١٩٨٣، ص ١٠٣.

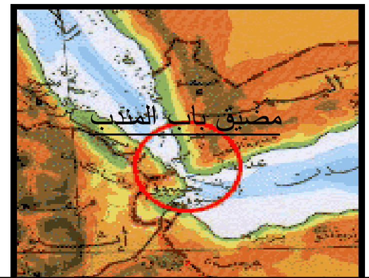
٢- **<u>الممرات المائية وأهميتها الاستراتيجية والمعالم الاثرية:</u>**



<u>الخارطة السياسية للوطن العربى</u>









<u>قناة السويس</u>

يُشرف الوطن العربي على مضائق ذات اهمية إستراتيجية خطيرة تجعله متحكّماً بالمنافذ الدولية للتجارة العالمية حيث من الممكن إقفال أيّ مضيق يؤدي إلى فتيل أزمة عالمية لناحية حركة ملاحة البضائع والطاقة.

<u>وهذه المضائق تندرج تحت المسميات التالية:</u>

أ- مضيق هرمز والذي تشرف عليه سلطنة عمان وإيران.

ب- مضيق باب المندب والذي تشرف عليه اليمن وجيبوتي.

ج- قناة السويس والتي تمر عبر الاراضي المصرية.

د- مضيق تيران والذي تشرف عليه السعودية ومصر.

هـ- مضيق جبل طارق والذي تشرف عليه المغرب وإسبانيا وبريطانيا.

كما أن إحتواء الوطن العربي لاكثر من ثلثي مصادر النفط وموقعه الجغرافي المتميّز في قلب العالم القديم بين القارات الثلاث آسيا، أفريقيا وأوروبا جعله أيضاً محط انظار التسابق العالمي للاستثمار وكسب الاسواق والتسلح والتدخل المباشر وغير المباشر والاضطرابات السياسة والانقلابات العسكرية المرتبطة والمرتهنة للعبة المشاريع السياسية ما بين أقطاب الشرق والغرب. كما يعد الوطن العربي مكاناً جاذباً للسياح من جميع أنحاء العالم وذلك لامتداده الشاسع في الشرق الاوسط، ولعراقة الاثار الشاخصة والمتبقية عن اقدم ممالك وحضارات الارض.

وبناءً على كلّ ما سبق، أيضاً شهدت المنطقة حروباً ضروساً شبه عالمية. ففي الاربعينات شهدت المنطقة قيام دولة إسرائيل وحرب ١٩٤٨ وما تبعها من العدوان الثلاثي على مصر وحرب ١٩٦٧ وحرب ١٩٧٣ إلى ثمانينات القرن العشرين ودخول السوفيات إلى أفغانستان وتزامنها مع الحرب العراقية - الايرانية الممتدة بين السنوات ١٩٨١-١٩٨٨ ثمّ حرب الخليج الثانية سنة ١٩٩١ وبعدها حرب تحرير العراق سنة ٢٠٠٣ (هاتين الاخرتين كانتا بقيادة الولايات المتحدة مباشرة وذلك بعد إنتهاء الحرب الباردة) وحرب تموز الاسرائيلية سنة ٢٠٠٦ على لبنان والتي أطلقت عليها وزيرة الخارجية الاميركية كونداليزا رايس بـ "ولادة الشرق الاوسط الجديد". كل هذه التفاصيل التي تثبت ان الشرق الاوسط أكثر المناطق سخونة على الصعيد التجاذب الساسي والعسكري في العالم.

****

ثانياً- السياسة الصينية اتجاه القضايا العربية:

١- استعراض البعد التاريخي والثقافي للعلاقات:

تاريخ العلاقات العربية الصينية عريق وطويل، حيث يعود تاريخ التبادلات الودية بينهما الى اكثر من الفي عام خلت... كان طريق الحرير البري الذي ينطلق من المدينة الصينية تشانغ آن CHANGAN ويخترق آسيا الوسطى ليصل الى طيشفون، المدينة المشهورة الواقعة على شاطئ نهر الرافدين في العراق، ومنها يمتد الى سوريا ومصر. وأما طريق البخور البحري الذي افتتح فيما بعد فهو طريق ثاني يربط الصين بالعالم العربي، حيث ينطلق من المدن الصينية البحرية، مرورا بمضيق ملقا فمضيق هرمز، ثم يتجه شمالا على امتداد شاطئ نهر الفرات، حتى يصل البصرة وبغداد. واما الفرع الثاني منه فينطلق من مضيق هرمز متجها نحو الغرب ليمر بصحار فى سلطنة عمان فمدينة عدن ، ثم يتجه شمالا على طول شاطئ البحر الاحمر حتى يصل سوريا ومصر.

ومن أهم الخصائص التي إمتازت بها التبادلات بين الجانبين عبر العصور هي ([١]):

أ- التبادلات الصينية العربية هي تبادلات بين حضارتين عظيمتين. دفعت بتطور وتقدم الحضارات العالمية. لقد أبدعت كلتا الامتين العريقتين الصينية و العربية حضارات مشرقة، حيث تعد المخترعات الصينية الاربع: صناعة الورق، الطباعة، البوصلة والبارود. كنوزا لا تثمن ، فنقلت تباعا الى الدول العربية مع افتتاح قنوات التبادل بين الجانبين.

ب- التبادلات الصينية العربية دفعت تطور الفنون والصناعات اليدوية لدى الطرفين. تواكبا مع دخول الاسلام الى الصين فان الفنون العربية كالهندسة المعمارية وزي الملبس والحلي والرسوم قد تركت بصماتها على السكان الذين يعتقدون الاسلام والمناطق التي يعيشون فيها ، بحيث لا يوجد اي مسجد في جميع انحاء الصين لا يكتسى بالطابع المعماري العربي.

ج- التبادلات الصينية العربية فياضة بمشاعر المودة والصداقة ، وتخلو من مطامع الاحتلال والسلب والنهب .إن تبادل الاحتياجات وتقاسمهما للعلوم والمعرفة على مدار الالفي سنة من عمر التبادلات بين الطرفين.

د- التبادلات الصينية العربية جسدت باستفاضة روح الانفتاح والصداقة. وبما ان الصين تنتهج سياسة سلمية فان المبعوثين الصينيين لاقوا الترحاب والضيافة الحسنة من قبل الدول العربية، كما ان المبعوثين العرب حظوا بحفاوة مضاعفة من الصين.

مع ازدهار الحضارة العربية الاسلامية تلاقت الثقافتان الصينية والعربية على قاعدة صلبة من التفاعل الايجابي على مختلف المستويات ، فهما ثقافتان تتشابهان في بعض الجوانب وتتمايزان في جوانب أخرى. وقد نشأت الثقافة الصينية في شبه عزلة عن العالم الخارجي، في المناطق الزراعية المجاورة للنهر الاصفر. يتميز الصينيون بالاعتماد على الذات أولا وإقامة نظام حكم مركزي يضمن وحدة الاراضي الصينية ويساهم في تعزيز الروابط الثقافية بين مختلف القوميات الصينية، مع انفتاح تام على الثقافات الاخرى. ولعبت الكونفوشيوسية دور العمود الفقري في الثقافة الصينية التقليدية وما زالت تلعب دوراً محلوظاً في المجالات الفلسفية، والتربوية، والاجتماعية. وقد وصفت مجلة "الشرق اليوم Today's Orient" في عدد كانون الاول ١٩٩٦ سمات الثقافة الصينية التقليدية وغيرها ، وكنا قد تطرقنا الى ذلك في الفصلين الأول والثاني من القسم الأول من هذا البحث ([٢]).

---

[١]- راجع مقالة قوه ينغ ده، تحت عنوان "تاريخ العلاقات الصدينية العربية"، ترجمة: تشانغ جيا مين، منشورة في موقع صحيفة الصين اليوم بتاريخ ٢٠٠٢/٠٥/٠٥على شبكة الإنترنت:

http://www.chinatoday.com.cn/Arabic/a205/d2.htm

[٢]- راجع: ووبن، **الصينيون المعاصرون: التقدم نحو المستقبل إنطلاقاً من الماضي**، ترجمة: عبد العزيز حمدي، مراجعة: لي تشينغ تشونغ، سلسلة عالم المعرفة – الكويت، العدد ٢١١، آب ١٩٩٦، ص ٢٠٤ و٢٠٥.

لقد طرح الباحثون والكثيرون في الوطن العربي منذ بروز الصين والثقافة الصينية على الصعيد الدولي السؤال عن مدى اهتمام العربي بهذه الحضارة العريقة التي عرفها العرب والمسلمون منذ القرون الاولى، وأشارت كتب التاريخ العربية ومؤلفات الجاحظ وغيره إلى ملامح من ثقافتهم وفكرهم؟ بل المعروف ان الصينيين هم الذين نقلوا صناعة الورق إلينا فقد انتصر العرب على الصينيين في معركة تالاس، بالقرب من طشقند عام ٧٥١م، وأسر عدد كبير من الصينيين قيل أنه بلغ عشرون أو خمسون الفاً واكثر، على ما يذكر ابن الاثير، وتعد هذه المعركة تصادما عسكرياً كبيراً نادراً في العلاقات الصينية العربية عبر التاريخ أو تصادماً وحيداً.. وقد انتقلت صناعة الورق بعد هذه المعركة من الصين إلى آسيا الوسطى ثم منها الى ما بين النهرين ثم إلى قارة أوروبا. ويقول د. تشونغ، الاستاذ بجامعة بكين في بحث شيق عن علاقة الثقافتين العربية والصينية انه "كان بين الاسرى الصينيين مثقفون وفنيون وحرفيون فاستفاد منهم العرب وأقاموا في سمرقند ورشة لصناعة الورق لقيت ترحيباً كبيراً وأحدثت ثورة ضخمة في عالم الكتابة والتدوين، ثم انتشرت صناعة الورق في البلاد العربية والبلاد الاوروبية وكان من الاسرى رسامون ونساجون وسباكون عاشوا في بلاد العرب" ([١]).

ويرجع تاريخ معرفة الصينيين بالادب العربي الى اواسط القرن الثامن عشر. وكان المدخل الى ذلك، حين بدأ بعض العلماء الصينيين ترجمة معاني سور من القرآن الكريم. وافضل تلك الترجمات الصينية للقرآن الكريم هي ترجمة الاستاذ محمد مكين الاستاذ السابق بقسم اللغة العربية وآدابها في جامعة بكين والتي نشر المجلد الاول منها في عام ١٩٥٠([٢]).

وقد اعتبر الصينيون ان الاهتمام بالادب العربي وتعريف الصينيين به هو جزء من دعم الشعوب العربية في مرحلة كفاحها من اجل التحرر.. وهكذا، نشر عدد كبير من الاعمال الادبية العربية، نثرا وشعرا، منها مجموعات قصص قصيرة، من مصر ولبنان وسوريا والاردن. وايضا ظهرت ترجمات صينية لـ: "الايام" لطه حسين، و"اشعار في المنفى" للشاعر العراقي عبدالوهاب البياتي، وغيرها....

٢- العلاقات الصينية – العربية: إشكاليات الحاضر وتحديات المستقبل

لقد بدأ الموقف العربي يتبلور في هذا الصدد على ضوء قرار مؤتمر بلجراد لدول عدم الانحياز عام ١٩٦١. وحيث قررت اللجنة السياسية لجامعة الدول العربية في اجتماعها في ١٩٦١/٩/١٧ أن

[١]-خليل علي حيدر، مقالة تحت عنوان: "**الصينيون.. يترجمون مؤلفات العرب**"، منشورة في موقع صحيفة الأخبار البحرانية الإلكتروني بتاريخ ٢٠١١/٠٢/٢٣ على شبكة الإنترنت.

[٢]-راجع : بلال عبد الهادي، مقالة تحت عنوان: "**الأدب العربي في الصين**"، منشورة في موقع صحيفة أخبار الخليج البحرانية بتاريخ ٢٠١٠/٠٧/٣١ على شبكة الإنترنت.

يترك لكل دولة عربية حرية اتخاذ الموقف الذي تراه أثناء عرض هذا الموضوع في الجمعية العامة في الامم المتحدة.

وهكذا قد لوحظ أنه منذ عام ١٩٦٥ لم يقتصر دور معظم الدول العربية على تأييد تمثيل الصين الشعبية في الامم المتحدة بل اشترك بعضها في تقديم مشروعات القرارات الخاصة بذلك في الجمعية العامة للامم المتحدة.

وفي عام ١٩٦٩ شاركت ست دول عربية في تقديم مشروع القرار وذلك بعد بحث المجموعة العربية في نيويورك لهذا الامر في ١٩٦٩/١١/١٤ وفي اجتماع الدورة السادسة والعشرين للجمعية العامة عام ١٩٧١ شاركت ثماني دول عربية في مشروع القرار الذي قدم لاستعادة الحقوق الشرعية للصين الشعبية في الامم المتحدة هي : الجزائر- العراق- اليمن الديمقراطية- الصومال- السودان- سوريا- اليمن الشمالية- موريتانيا وذلك من بين ٢٣ دولة قدمت هذا الاقتراح. كما قامت معظم الدول العربية الاخرى بتأييد هذا المشروع عند التصويت عليه في الجمعية العامة.

وعلى ضوء هذا الدعم العربي اعتمدت الجمعية العامة للامم المتحدة مشروع قرار الدول الثلاث والعشرين باقتراع جرى بنداء الاسماء، وذلك بأغلبية ٧٦ صوتا مقابل ٣٥ صوتا وامتناع ١٧ عضوا عن الاقتراع، فصدر بوصفه القرار ٢٧٥٨ (الدورة ٢٦) والذي تضمن ما يلي([١]):

أ- الاشارة إلى مبادئ الميثاق، وإلى أن إعادة الحقوق الشرعية لجمهورية الصين الشعبية في الامم المتحدة أمر ضروري لحماية الميثاق ولقضايا الامم المتحدة.

ب- الاعتراف بأن ممثلي حكومة جمهورية الصين الشعبية هم الممثلون الشرعيون الوحيدون للصين في الامم المتحدة وأن جمهورية الصين الشعبية هي أحد الاعضاء الدائمين في مجلس الامن.

ج- إعادة جميع حقوق جمهورية الصين الشعبية، والاعتراف بممثلي حكومتها باعتبارهم الممثلين الشرعيين الوحيدين للصين في الامم المتحدة، وطرد ممثلي تشيان كاي شيك من المكان الذي ظل مشغولا بطريقة غير شرعية في الامم المتحدة والمنظمات التابعة لها.

كما وقفت الدول العربية كلها الى جانب الصين في المسألة التايوانية، وأيدت اقتراحاتها التالية لحل هذه المشكلة ([١]):

---

[١]- راجع: مقالة "العلاقات السياسية والاقتصادية بين الصين والدول العربية"، مرجع سابق ، ص ٢٤.

أ- التمسك بمبدأ دولة واحدة للصين.

ب- عدم الاعتراض على تنمية العلاقات الاقتصادية والثقافية غير الحكومية لتايوان مع الدول الاجنبية مع معارضة أي أنشطة تهدف إلى توسيع النشاط الدولي لتايوان بغرض خلق دولتين للصين أو دولة للصين ودولة لتايوان.

ج- يجب أن يكون هدف المباحثات والاتفاقيات التي يتم التوصل إليها بين الطرفين هو إنهاء حالة العداء بين جانبي مضيق تايوان طبقا لمبدأ دولة واحدة للصين.

د- بذل الجهود لتحقيق التوحيد السلمي للصين لانه لا يجب للصينيين أن يحارب بعضهم البعض.

هـ- تنمية التبادلات الاقتصادية ومجالات التعاون بين الجانبين بعيدا عن الخلاقات السياسية.

و- بذل الجهود المشتركة للمحافظة على قيم الثقافة الصينية التي تعتبر بمثابة عامل روحاني يجمع كل الصينيين.

ز- احترام اسلوب الحياة لاهالي تايوان ورعاية حقوقهم القانونية ومصالحهم.

ح- الترحيب بزيارة قادة تايوان للوطن الام والاستعداد لزيارة تايوان بناء على دعوة من السلطات فيها. حيث يمكن أن تتناول المحادثات شئون الدولة وتبادل الاراء.

ومن ناحية أخرى، أكدت جميع البيانات المشتركة العربية الصينية الصادرة بهذا الشأن أن حكومة الصين الشعبية هي الممثل الشرعي الوحيد للصين وأن تستند العلاقات بين الطرفين على أساس مبادئ التعايش السلمي وعلى تأييد الصين للحقوق العربية وسيادة الدول العربية على أراضيها ومقاومتها للعدوان الاستعماري والصهيوني، والتزام الصين الشعبية بما سبق أن أعلنه رئيس وزراء الصين الراحل شو ان لاي أثناء زيارته للقاهرة في عام ١٩٦٤ من مبادئ خمسة تحكم علاقات الصين بالدول العربية وهي([٢]):

أ- تأييد الصين لنضال الدول العربية في مكافحة الامبريالية ومحاربة الاستعمارين القديم والجديد ومن أجل الاستقلال الوطني.

ب- تأييد الصين لسياسة الحياد وعدم الانحياز التي تتبعها الدول العربية.

ج- تأييد الطريق الذي تختاره الشعوب العربية لتحقيق الوحدة.

---

[١]- مجموعة خبراء، دراسة تحت عنوان :"رؤية عربية، الموقف العربي من القضايا الصينية"، منشورة في موقع بعثة جامعة الدول العربية لدى جمهورية الصين الشعبية على شبكة الإنترنت :

http://www.arableague-china.org/arabic/araborchina/connection01.htm

[٢]- مقالة "العلاقات السياسية والاقتصادية بين الصين والدول العربية"،مرجع سابق، منشور في موقع مركز دراسات الصين وآسيا على شبكة الإنترنت:

http://chinaasia-rc.org/index.php?p=10

د- تأييد الحلول التي تتفق عليها الدول العربية لحل الخلافات بينها بالطرق السلمية وعدم التدخل في النزاعات العربية.

هـ- احترام كافة الدول لاستقلال وسيادة الدول العربية وعدم التدخل في شئونها.

تختلف جوانب العلاقة بين الصين والوطن العربي وما يجر ذلك من نتائج على آفاقها من تطورات تساهم في تطوير التعاون العربي-الصيني لبلورة موقف دولي لسياسة حكيمة في التعامل مع ظاهرة الارهاب الدولي تستند إلى شرعية المقاومة ضد الاحتلال العسكري بكافة الوسائل، ومحاربة أعمال الارهاب المنظم ضد الابرياء والمدنيين دون تمييز مهما كان مصدرها، ووضع إستراتيجية مشتركة مع العرب لاقرار هذه التوجهات في الامم المتحدة، حيث أصبحت قضية الارهاب الدولي القضية المحورية على أجندة السياسة الدولية بعد أحداث ١١ أيلول/ سبتمبر ٢٠٠١، وقد اهتم العرب والصينيون بقضية مكافحة الارهاب، لكن المعضلة تكمن في سعي بعض الدول للخلط بين الارهاب والمقاومة المشروعة للاحتلال.

لقد قاوم الصينيون الاحتلال الياباني لمنشوريا وأيدت مصر تلك المقاومة بمجرد دخولها عصبة الامم سنة ١٩٣٧، وهو أمر يجعل الصين في مركز المتفهم لضرورة دعم المقاومات العربية المتعددة للاحتلالات ([1]):

أ- تتعدد المصالح العربية التي يسعى العرب لتحقيقها خلال السنوات العشر القادمة على مختلف المستويات وفي مختلف المجالات، ولكن على صعيد توقع الدعم الصيني فإن أبرز هذه المصالح يتمثل بما يلي:

(١)- تشجيع التنمية الاقتصادية والاجتماعية بما يحقق استقراراً سياسياً ويعالج نسبة كبيرة من مشاكل الفقر والبطالة في معظم البلاد العربية.

(٢)- تطوير دور العرب في رسم مستقبل الشرق الاوسط وسياسات النظام الدولي، لبناء نظام دولي يتمتع بالنزاهة والعدالة، وأن يتحقق للعرب مقعد دائم في مجلس الامن الدولي.

(٣)- دعم الموقف العربي والفلسطيني بالضغط على إسرائيل للتجاوب مع الحقوق الفلسطينية والعربية وخاصة تلك المتعلقة بإنهاء الاحتلال الاسرائيلي ووقف عدوانه على الشعب الفلسطيني.

(٤)- تطوير التعاون العربي-الصيني في مجالات الامن في الخليج بما يحقق التوازن مع التواجد الامريكي والاوربي، ويحقق الامن لدول الخليج، ويحافظ على حماية مصادر

---

[1] -راجع دراسة : مجموعة الخبراء، دراسة تحت عنوان: "اتجاهات ومحددات تطوير العلاقات الصينية-العربية"، منشورة في موقع المركز العربي للمعلومات بتاريخ ٢٠١٠/٠٦/٢٣ على شبكة الإنترنت:

http://www.arabsino.com/articles/10-06-22/3925.htm

الطاقة فيه لحماية الحضارة الانسانية والتطور الصناعي الدولي، وبما يحقق النماء والاستقلال في دول الخليج.

(٥)- الاستفادة من تطور القوة الاقتصادية الصينية ونفوذها السياسي في تحجيم اتجاهات الهيمنة في السياسة الامريكية المعاصرة، خاصة في سياسات النظام الدولي تجاه الشرق الاوسط.

(٦)- المساعدة في تطوير الصناعة والتكنولوجيا في الوطن العربي ، بما يحقق اقتصادا صناعيا متناميا، ويطور استخدامات التكنولوجيا فيها، ويوطن الصناعات التكنولوجية.

(٧)- الاستفادة من تجربة الصين في تحقيق معدلات مرتفعة للتنمية الاقتصادية ومعالجة مشكلتي الفقر والبطالة في الوطن العربي .

(٨)- الاستفادة من القدرات والخبرات العسكرية الصينية في تطوير القدرات العسكرية العربية التقليدية منها وغير التقليدية لدعم اتجاه التوازن الاستراتيجي للعرب مع إسرائيل وكذلك في مجال تكنولوجيا التصنيع العسكري.

ب- المصالح الصينية التي يمكن للجانب العربي أن يخدم في تحقيقها على مستوى التعاون والتبادل والدعم فان الدول العربية يمكن لهم أن يقدموا خدمة للصين في تحقيق العديد من مصالحها، ومن أبرز ذلك:

(١)- التعاون الاقتصادي على صعيد فتح الاسواق العربية وتطبيق أنظمة الاعفاءات الجمركية المتبادلة مع الصين.

(٢)- استفادة الصين من النفط والغاز العربي (الطاقة) دون المرور عبر معبر السياسة الامريكية أو الغربية.

(٣)- دعم الصين كقوة دولية اقتصادياً وسياسيا في منظومة النظام الدولي خاصة في ظل النفوذ الهائل لتكتل الدول الصناعية الثمانية في التجارة والاقتصاد والسياسة الدولية حيث ليس للصين فيها أي دور.

(٤)- فتح المجال للتبادل والتلاقح الثقافي بين الصين والعرب وتحقيق الاسهام المشترك لمنع اندلاع ما يسمى بصراع الحضارات، ودفع العالم نحو توفير قواعد التنافس والتعاون والحوار الحضاري بعيد المدى كإستراتيجية إنسانية عامة.

(٥)- فك العزلة الثقافية للصين في النظام الدولي في ظل هيمنة الحضارتين الامريكية والاوربية (الحضارة الغربية) على السياسات الثقافية والتعليمية والاجتماعية للنظام الدولي ومؤسساته المختلفة.

****

المبحث الثالث: مستقبل العلاقات الصينية – العربية

إنّ الدارس لتاريخ العلاقات الصينية – العربية يلاحظ أنها لم تكن وليدة طفرة عابرة، بل هي علاقات ضاربة بجذورها في أعماق التاريخ، وهي مرشحة إلى مزيد من التعاون والبناء والمثمر الذي يؤدي إلى تفعيلها، وجعلها أكثر قدرة على مواجهة تحديات العصر، وبخاصة في المجالين: السياسي والاقتصادي، لاهميتها في بلورة الرؤى المستقبلية التي تُحصن تلك العلاقات وتجذُّرها، لا سيما أن تاريخ الامتين: الصينية والعربية تحكمه قواسم مشتركة، فكلتاهما كانت فريسة للاطماع الاستعمارية الغربية في مطلع القرن العشرين، وكلتاهما قاومتا تلك الاطماع وانتصرتا عليها.

وإذا كانت العلاقات الصينية – الاسرائيلية قد شهدت تنامياً متسارعاً في التسعينيات من القرن العشرين، لاعتبارات تتعلق بالمشهد السياسي الطارئ للنظام العالمي الجديد، فإن الخلل ليس في الجانب الصيني وإنما في النظام العربي الرسمي الذي لم يحسن قراءة المشهد السياسي الصيني، وما طرأ عليه من تغيرات بدءا من عام ١٩٧٨.([1])

لقد قرأت إسرائيل المشهد الصيني جيداً، وتعاملت معه في ضوء المستجدات، بينما غابت لدى النظام العربي الرؤية الاستراتيجية للتحولات الجديدة في السياسة الصينية، فاقتنص الاسرائيليون فرصة في الوقت الذي أضاعها العرب. ومع ذلك فإن القيادة الصينية مدركة للاهمية الاستراتيجية للمنطقة، وتتعامل معها بإيجابية في ضوء هذا الادراك، وتتطلع إلى مستقبل واعد لعلاقاتها مع الدول العربية.

تنظر الصين إلى منطقة الشرق الاوسط بعامة، وإلى المنطقة العربية بخاصة على أنها امتداد استراتيجي للمناطق المحيطة بها، وانطلاقًا من هذه النظرة فإنها تخطط لعلاقات طويلة الامد معها، آخذة بعين الاهتمام مساهمة معظم دول المنطقة في إعادة الصين إلى الامم المتحدة ([2]).

هذا إضافة الى أن الاقتصاد الصيني كما أشار تقرير صندوق النقد الدولي عام ٢٠٠٣ م يتصدر الاقتصاد العالمي في سرعة نموه، حيث سجل الناتج المحلي زيادة قدرت بأكثر من ٨% في عام ٢٠٠٣. واستنادا إلى البيان الصادر عن جامعة الدول العربية في العام نفسه فإن الدول العربية تعد الشريك الاقتصادي السابع للصين، وسوقاً كبيرة وهامة للسلع الصينية، كما أن الصين تحتل المرتبة الثانية بين الدول المستهلكة للنفط بعد الولايات المتحدة الامريكية ([3])، وهذه كلها تشير إلى أن ثمّة آفاقاً واعدة لمستقبل العلاقات الصينية – العربية ينتظر أن تأخذ مسارها في سياق التطور التاريخي للسياسة الدولية.

إن المسؤولية المشتركة والهدف الواحد والمصير الواحد يربط ويدفع العلاقات الصينية – العربية إلى نقطة انطلاق جديدة. في ظل الظروف الجديدة، يشكل السلام والتنمية المستدامة مضموناً هاماً

---

[1] - Alain MINC “ Vers un nouveau moyen age “, ed : Gallimard , paris 2001

[2]– لي وي جيان، مقالة تحت عنوان: "**العلاقات بين الصين ودول الشرق الأوسط**"، ترجمة: ووقن فو، مرجع سابق، ص ٧٢.

[3]–راجع: ريم سعيد، مقالة بعنوان: "**العلاقات الصينية – العربية ... منظور جديد**"، صحيفة البعث السورية، دمشق – سوريا، تاريخ ٢٠٠٤/٠٢/١٦، ص ١١.

للشراكة الصينية العربية الجديدة. لذلك، فتستعد الصين لبذل جهود مشتركة مع الجانب العربي في المجالات التالية:

١- تطوير الشراكة القائمة على المساواة والثقة المتبادلة لتعزيز العلاقات السياسية. يعتبرالدعم المتبادل بين الجانبين لحماية السيادة والاستقلال وسلامة الاراضي حجر الاساس للعلاقات السياسية الصينية العربية. في ظل التطور المتسارع للعولمة، يكتسب التعاون الصيني – العربي في المجال السياسي أهمية واقعية أكبر من ذي قبل. وستواصل الصين دعمها الثابت للقضايا العربية العادلة لاستعادة الحقوق الوطنية المشروعة، وتدعم جهود الدول العربية الرامية إلى استكشاف وإيجاد طرق تنموية بإرادتها المستقلة. كما تقدر الصين التزام الدول العربية المستمر بسياسة الصين الواحدة وتشكر القمة العربية على تبني القرار بسياسة الصين الواحدة.

٢- تطوير الشراكة القائمة على المنفعة المتبادلة لتحقيق التنمية المشتركة. تعيش الصين والدول العربية مرحلة هامة في التنمية، ويزداد الاعتماد المتبادل والمصالح المشتركة بين الجانبين. فمن الاهمية بمكان أن نستفيد استفادة كاملة من مزايا التكامل في الموارد والاسواق ورؤوس الاموال والتكنولوجيا لتعزيز التعاون المتبادل المنفعة مع مراعاة الاعتبارات المنطقية لكل من الجانبين. ومن المهم أن ندعم الجهود في إنشاء منطقة التجارة الحرة ومناطق التعاون الاقتصادي والتجاري لتسهيل التدفق الحر والمتبادل للبضائع ورؤوس الاموال والتكنولوجيا والخدمات. كما يجب علينا أن نتخذ الاستثمار المتبادل كمجال هام في ترقية مستوى التعاون الاقتصادي ونقدم تسهيلات متبادلة ونعمل على سن واستكمال القوانين واللوائح المعنية لتحسين البيئة الاستثمارية. ويجب أن نعمل على تعزيز الحوار والتعاون في مجال الطاقة لضمان استقرار سوق الطاقة العالمية.

٣- تطوير الشراكة القائمة على التواصل والاستفادة المتبادلة لتدعيم ازدهار وتقدم الحضارة الانسانية. يعد التنوع الحضاري سمة أساسية للعالم ومنبع التطور وتقدم المجتمع الانساني. من المهم أن يتمسك الطرفان الصيني والعربي بروح المساواة والانفتاح والتسامح والعمل على تعزيز الحوار الحضاري وتوسيع التعاون الثقافي والاعلامي والتعليمي بما يدفع التواصل والتلاقح بين الحضارتين الصينية والعربية. كما يتعين العمل على تعزيز التنسيق والتعاون والدعوة في المحافل الدولية إلى التعايش المنسجم بين مختلف الحضارات ورفض نزعة المركزية الثقافية والتقليل من شأن حضارات أخرى وإقصائها، سعياً إلى دفع العالم باتجاه التنوع.

٤- تطوير الشراكة القائمة على التنسيق والتعاون لتدعيم الاستقرار في الشرق الاوسط وبناء عالم متناغم. يعاني الشرق الاوسط منذ فترة طويلة من عدم الاستقرار، في مثل تحقيق الاستقرار

والسلام في الشرق الاوسط رغبة مشتركة لشعوب المنطقة والعالم. لذا وجب تعزيز الحوارات الاستراتيجية بين الطرفين والدعوة إلى اعتماد الوسائل السياسية والتشاور لايجاد حلول عادلة ومنصفة للنزاعات والخلافات المختلفة في المنطقة. ويتعين علينا أن نستفيد استفادة كاملة من آلية المشاورات السياسية الجماعية في إطار منتدى التعاون الصيني العربي من أجل تعزيز التنسيق في القضايا الساخنة في المنطقة ودعم الجهود في إنشاء واستكمال آليات متعددة الاطراف تساهم في تفعيل دور الامم المتحدة وتخفيف توتر المنطقة. ومن الاهمية بمكان أن نعزز التنسيق والتعاون في الشؤون السياسية والاقتصادية الدولية وخاصة تنسيق المواقف في مفاوضات جولة الدوحة لمنظمة التجارة العالمية ومسألة التغير المناخي وإصلاح الامم المتحدة، بما يعزز الحضور في النظام الدولي ويصون المصالح المشتركة للدول النامية الغفيرة.

أولاً- واقع العلاقات الصينية – العربية

١- موجز عن الزيارات الرسمية المتبادلة:

الصين والوطن العربي ظلا، على الصعيد السياسي، يتبادلان الدعم والتأييد ولم يشهد التاريخ قطيعة بالمعنى الفعلي، بينما على الصعيد الاقتصادي ظل كل منهما يسد احتياجات الطرف الاخر، ويجريا تعاون مثمر ما بين المدّ والجزر في المجال الاقتصادي والتجاري...

في آب ١٩٧٠، قام الزعيم السوداني آنذاك جعفر النميري بزيارة للصين، حيث حظي بلقاء الزعيم الصيني ماو تسي تونغ.. وفي الثاني والعشرين من مارس ١٩٧١، أقامت الصين علاقات دبلوماسية مع دولة الكويت بشكل رسمي وفي نوفمبر ١٩٧٤، قام رئيس اليمن الجنوبية ربيع بزيارة للصين. وفي اكتوبر ١٩٨٢، قام الزعيم الليبي معمر القذافي بزيارة الصين. وفي ابريل ١٩٨٣، قام الرئيس المصري حسني مبارك بزيارة للصين. وفي سبتمبر ١٩٨٣، قام العاهل الاردني الحسين بن طلال بزيارة الصين. وفي مارس ١٩٨٤، قام الرئيس الصيني لي شيآن نيآن بزيارة الى الاردن. في نوفمبر ١٩٨٤، أقامت الصين علاقات دبلوماسية مع الامارات العربية المتحدة. وفي ديسمبر ١٩٨٩، قام الرئيس الصيني يان شانكوين بزيارة الكويت. وفي يوليو ١٩٩٠، أقامت الصين علاقات دبلوماسية بشكل رسمي مع المملكة العربية السعودية.وقام الرئيس المصري حسنى مبارك بخمسة زيارات على التوالي للصين في كل من عام ١٩٩٠، ١٩٩٢، ١٩٩٤، ١٩٩٩ و٢٠٠٢. في ١٩٩١ قام الرئيس التونسي زين بن علي بزيارة الصين.وفي يوليو عام ١٩٩١، قام لي بنغ رئيس مجلس الدولة الصيني بزيارة شملت مصر والدول الخليجية. في ١٩٩٣، قام الرئيس الموريتاني الطايع بزيارة الصين.في عام ١٩٩٥، قام الرئيس السوداني عمر البشير بزيارة الصين. في يونيو ١٩٩٦، قام رفيق الحريري رئيس الوزراء اللبناني بزيارة الصين.وفي فبراير ١٩٩٨، قام الرئيس اليمني علي عبد الله صالح بزيارة الصين. وفي نيسان١٩٩٩، قام الرئيس الصيني جيانغ تزى مين بزيارة للملكة العربية السعودية والمغرب والجزائر.وفي الخامس عشر من ابريل

٢٠٠٠، قام الرئيس الصني جيانغ تزى مين بزيارة فلسطين الاولى من نوعها في تاريخ العلاقات بين البلدين.وفي عام ٢٠٠٠ قام الرئيس الجزائري بوتفليقة بزيارة الصين.وفي ٢٠٠١، قام ياسر عرفات رئيس دولة فلسطين بزيارته الرابعة عشر الى الصين.وفي ابريل ٢٠٠١، قام الشيخ عبد الله بن خليفة رئيس الوزراء القطري بزيارة الصين.وفي فبراير ٢٠٠٢، قام العاهل المغربي محمد السادس بزيارة الصين. وفي ابريل ٢٠٠٢، قام الرئيس الصيني جيانغ تزى مين بزيارة الى ليبيا وتونس . في ٢٩ يناير حتى ١ فبراير عام ٢٠٠٤، قام الرئيس الصيني هو جينتاو بزيارة دولة الى مصر.وفي الثلث الاخير من يونيو ٢٠٠٤، قام تزانج تشينج هونج نائب الرئيس الصيني بزيارة رسمية الى تونس. وفي يوليو من نفس العام، قام الرئيس السوري بشار الاسد والعاهل الاردني عبد الله الثاني ورئيس وزراء الكويت الشيخ جابر الاحمد الصباح وغيرهم من القيادات العربية بزيارات للصين.

وفي السنوات الاخيرة، ظل التعاون والتبادل الاقتصادي والثقافي والتربوي والسياحي وغيرها من المجالات بين الصين والدول العربية يأخذ منحى بارزاً من تطور تجاوز المراحل. فقد بلغ اجمالي الحجم التجاري الصيني العربي عام ٢٠٠٣ اكثر من ٢٥,٤ مليار دولار اميركي أي بزيادة ٤٣ في المائة بالمقارنة مع العام االذي سبقه، لتصبح المجموعة العربية أكبر سابع شريك تجاري للصين. وفي عام ٢٠٠٤، بلغ اجمالي الحجم التجاري بين الجانبين ٣٦,٦ مليار دولار. وفي يوليو ٢٠٠٤، حيث قام وزراء مالية الدول الست لمجلس التعاون الخليجي بزيارة جماعية للصين، ووقعوا "اتفاقية اطار للتعاون الاقتصادي والتجاري والاستثماري والتقني" مع الجانب الصيني ([١]).

٢- تطور العلاقات الصينية – العربية:

لقد اقامت الصين لجان اقتصادية وتجارية وفنية مشتركة مع كل من مصر والسودان وليبيا والعراق وسوريا والكويت ولبنان وتونس والمغرب والجزائر وغيرها من الدول العربية... يتناول التعاون الاقتصادي والتجاري الصيني – العربي قطاع الطاقة والعمالة والاتصالات والنقل وصناعة النسيج الخفيفة وغيرها العديد من المجالات، بما تشمل بعض المشاريع الحيوية الهامة التي ساعدت الصين الدول العربية في تشييدها والتي اصبحت اليوم اصرحة معمارية وأنصبة رمزية وتذكارية في تاريخ التبادلات الودية بين الصين والدول العربية، بما فيها وذلك بشكل موجز مقتضب ممّا لا يسع ذكره بشكل مفصّل:

أ- قاعة القاهرة للمؤتمرات الدولية في مصر.

ب- قاعة الخرطوم للمؤتمرات الدولية في السودان.

---

[١]- لي رينغ جيان، مقالة تحت عنوان: "**تاريخ العلاقات الصينية العربية .. حاضرها ومستقبلها**"، منشورة في موقع المركز العربي للمعلومات بتاريخ ٢٠٠٥/١٢/٢٨، على شبكة الانترنت.

ج- جسر نهر النيل الابيض الكبير الذي يربط الخرطوم العاصمة في مدينة ام درمان.
د- الطريق العام البالغ طوله ٩٦٠ كيلومترا في الصومال.

كما وأحرز التعاون في مجال تنفيذ المشاريع مع العراق والكويت وليبيا والجزائر وغيرها من الدول العربية نتائج مثمرة وغنية. ولقيت الفرق الطبية التي ارسلتها الصين الى كل من اليمن والسودان وتونس والمغرب وليبيا والجزائر وموريتانيا وغيرها من الدول العربية ترحيبا حارا من قبل الشعوب العربية. وفي الوقت نفسه قدمت الدول العربية معونات مالية ثمينة لبناء الاقتصاد الصيني. فعلى سبيل المثال، قام الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية بتقديم قروض مالية في الفترة ما بين ١٩٨٢ حتى أواخر ٢٠٠٣، بلغت ٧,٤٠ مليار دولار اميركي استخدمت في ٣٢ مشروع من المشاريع الضخمة والمتوسطة، انجز منها حتى الان ٢٤ مشروعاً. كما انشأ البنك الوطني المصري والبنك العربي الاردني وبنك التجارة الخارجية المغربي فروعاً لها في الصين. وقد احرز التعاون الصيني مع السودان وسوريا والكويت والسعودية والجزائر وغيرها من الدول العربية في مجال تجارة الاسلحة تقدماً ملحوظاً ([1]).

ويعتبر إنشاء (منتدى التعاون الصيني العربي) خياراً استراتيجياً يخدم تطور العلاقات الصينية العربية على مدى بعيد في القرن الـ٢١ وخطوة هامة في تعزيز الحوار والتعاون الجماعيين بين الصين والدول النامية. وفي السنوات الست الماضية، لعب المنتدى دوراً ريادياً متزايد الاهمية على صعيد العلاقات بين الجانبين بفضل استكمال آلياته. إن الفعاليات المتنوعة التي أقيمت كل عام في إطار المنتدى ساهمت في تعزيز التواصل والتعاون الشامل الابعاد بين الصين والوطن العربي ووجدت أصداء إيجابية واهتماما كبيرا من قبل الحكومات والشعوب لدى الجانبين. وأثبتت الوقائع أن هذا المنتدى أعطى دفعة قوية للعلاقات الصينية العربية والتعاون بين الجانبين في كافة المجالات.

ويساهم المنتدى الصيني – العربي في دعم التعاون الاقتصادي والتبادل التجاري بين الجانبين. وكان من جملة مساهمات المنتدى عقد عدة دورات من مؤتمر رجال الاعمال الصينيين والعرب وندوات الاستثمار ومؤتمر التعاون الصيني – العربي في مجال الطاقة ، مما أسهم في تحقيق القفزات في التعاون الاقتصادي والتجاري بين الجانبين.

وخلال سنوات قليلة فقط منذ إنشاء المنتدى أي من عام ٢٠٠٤ إلى عام ٢٠٠٩، ارتفع حجم التبادل التجاري من ٣٦,٤ مليار دولار إلى ١٠٧,٤ مليار دولار. وبلغ حجم التبادل التجاري بين الجانبين ١٤٥,٤٦ مليار دولار أمريكي في عام ٢٠١٠. إجمالي الاستثمارات المباشرة المتبادلة من ١,١ مليار

[1]- تجدر الإشارة إلى أنّه بعد ان كان اجمالي الحجم التجاري بين الصين والعالم العربي عام ١٩٩٠ لا يتعدى الـ ١,٦٦ مليار دولار اميركي، ارتفع ليصل عام ٢٠٠٠ الى ١٥,٢ مليار دولار... وقد بلغ حجم استيراد الصين من النفط العربي عام ٢٠٠٠ ما يزيد عن ٥٠% من مجموع حجم استيرادها النفطي للعام نفسه ...

دولار في عام ٢٠٠٤ إلى ٥,٥ مليار دولار في عام ٢٠٠٩ وإجمالي قيمة مشاريع المقاولات من ١٣,٥ مليار دولار في عام ٢٠٠٤ إلى ٧٠ مليار دولار في عام ٢٠٠٩.

وينمو باستمرار التعاون الاقتصادي بين الصين والدول العربية رغم التداعيات الخطيرة المترتبة على الازمة المالية الدولية، مما أظهر مدى تكامل الصين والدول العربية في المجال الاقتصادي ويبشّر بمستقبل واعد ([١]).

كما يساهم المنتدى في تنشيط التبادل الثقافي والتواصل الشعبي بين الجانبين. لقد أقام الجانبان ندوة الحوار الحضاري ومؤتمر الصداقة وندوة التعاون الاعلامي ومهرجان الفنون كما أَطلقت محطة التلفزيون المركزية الصينية القناة العربية مما يعزز بقوة التفاهم والصداقة بين الشعبين. ودخل معهد (كونفوشيوس) الصيني إلى عدد متزايد من الدول العربية وفتح نافذة أمام العرب خاصة الشباب على الحضارة الصينية الاصيلة وعملية التحديث في الصين.

وتقف الصين والدول العربية أمام نقطة انطلاق جديدة في مسيرة التاريخ التي تشهد التغيرات الهائلة. إن كلا من الامتين الصينية والعربية صاحبتا الحضارتين الباهرتين في التاريخ، كان لزاماً أن يثقوا بأنهم قادرون على كسب المجد والكرامة الجديدة في المستقبل من خلال جهودهم الدؤوبة.

وفي ظل التغيرات الهائلة التي طرأت على النظام الدولي، تزداد الرؤى المشتركة والمصالح المشتركة والاحتياجات المتبادلة بين الصين والدول العربية. إن رفع مستوى العلاقات الصينية العربية في كافة المجالات أمر يتفق مع المصالح الاساسية للشعبين، ويساهم في تحقيق السلام والتنمية في العالم. إن الصين على استعداد لبذل جهود مشتركة مع الدول العربية لدفع العلاقات الصينية العربية إلى الامام رافعةً راية مفاهيم السلام والتنمية والتعاون.

ويُمكن إجمال الاطر العامة للتعاون بين الصين والدول العربية بما يلي ([٢]):

تعزيز التعاون الاستراتيجي: فمن الاهمية بمكان تكثيف الزيارات المتبادلة الرفيعة المستوى والمشاورات الاستراتيجية، وتبادل الخبرات في إدارة الدولة والتنمية الاقتصادية، وزيادة الثقة السياسية المتبادلة، وتبادل الدعم والتأييد في القضايا التي تتعلق بالمصالح الجوهرية لكل من الجانبين، وتعزيز التعاون في الشؤون الدولية والاقليمية الهامة لمواجهة التحديات العالمية الكبرى. لطالما ادعت الصين مواصلة دعمها لمبادرة السلام العربية، وتستعد لبذل جهود مشتركة مع المجتمع الدولي لايجاد حل شامل وعادل ومنصف لقضية الشرق الاوسط في اقصر وقت.

---

[١]- رجع دراسة تحت عنوان: "سياسة الصين الخارجية وعلاقاتها مع الدول العربية ومجلس التعاون الخليجي وسلطنة عمان"، تحت رقم: 2011\PRS\3009، منشورة في موقع "المركز العربي للمعلومات" الإلكتروني بتاريخ ٢٠١١/٠٦/٢١، على شبكة الانترنت.

[٢]-: "سياسة الصين الخارجية وعلاقاتها مع الدول العربية ومجلس التعاون الخليجي وسلطنة عمان ، مرجع سابق ، ص٨.

توسيع التعاون الاقتصادي والتجاري: ومن الاهمية بمكان زيادة حجم التبادل التجاري بين الجانبين وتنظيم التجارة وتحسين الهيكل التجاري.

إن الصين على استعداد لمواصلة تطوير التجارة مع الدول العربية في مجال النفط والغاز الطبيعي ومشتقاتهما، وزيادة استيراد المنتجات غير النفطية من الدول العربية تأميناً لامن الطاقة الخاص بها والمتزايد يوماً بعد يوم، بينما تزيد الصين من تصدير المنتجات الميكانيكية والكهربائية والعالية التكنولوجيا ذات القيمة المضافة الاكثر إلى الدول العربية. وتواصل الصين تشجيع الشركات الصينية المؤهلة للاستثمار ومزاولة الاعمال في الدول العربية، بما يساهم في التنمية الاقتصادية في الدول المضيفة. بينما ترحب الصين بالمزيد من الشركات العربية لتطوير أعمالها في الصين. كما تستعد الصين لدفع التعاون بين الجانبين في مجال البنية التحتية وتنظيم التعاون في مجال العمالة ودعم الشركات للجانبين للمشاركة في مشاريع الكهرباء والسكة الحديد والطرق وتعميق التعاون في مجال التنقيب والاستخراج والتكرير والبتروكيماويات للنفط والغاز الطبيعي.

تعزيز التبادل والتعاون الثقافي: إن تعزيز الحوار والتواصل والاستفادة المتبادلة بين الحضارة الصينية والحضارة العربية والاسلامية تزيد من التفاهمات روعةً وثراءً وازدهاراً. كما يسعى الجانبان تشجيع ترجمة ونشر الاعمال الادبية المتميزة لدى الجانب الاخر، بما يعمق الصداقة الصينية العربية في قلوب الشعبين جيلا بعد جيل.

ثانياً- إشكالية العلاقات الصينية – العربية في ظل الهيمنة الاميركية:

الاشكالات القائمة في العلاقات الصينية-العربية مختلفة منها ما هو مرتبط بالصراعات الدولية والاختلافات الثقافية. إن علاقات الصين بالوطن العربي ودورها المستقبلي في العلاقات الدولية يستلزم وضوح الرؤية في علاقات الطرفين.ومن أهم الاشكالات ([1]):

١- تطور العلاقات الصينية –الاسرائيلية على حساب العلاقات مع الدول العربية.

٢- صعوبة اللغة الصينية مما يحول دون انتشارها في الاوساط العربية وبالعكس.

٣- اعتماد الطرفين العربي والصيني على مصادر المعلومات والاعلام الغربي في تشكيل رؤيته ومعلوماته عن الاخر، وخصوصا الوسائل التي تسيطر عليها الولايات المتحدة وبريطانيا وفرنسا... والذي يتسبب في: نقل الصور التي تريد أن تنقلها الجهزة الخاصة بهذه الدول، مما ينشأ سوء الفهم لدى كل طرف عن الاخر، مما يزيد الجهل ويعقد العلاقة.

٤- إعطاء الانطباع الخاطئ للقيادات والمفكرين الصينيين عن منطقة الشرق الاوسط ودفعها للابتعاد عن الخوض في سياساتها، حيث تعرف المنطقة وفق هذه المصادر كما يلي:

أ- منطقة مضطربة وفيها توقع غير المتوقع.

ب- قضايا المنطقة معقدة جدا ولا يمكن حلها.

---

[1]- راجع : مجموعة خبراء، دراسة تحت عنوان: "اتجاهات ومحددات تطوير العلاقات الصينية-العربية"، مرجع سابق ، ص١٣.

ج- المنطقة مليئة بالمخاطر والجهل.

د- تعتبر المنطقة منبع الارهاب في العالم سواء الارهاب الاصولي أو الراديكالي.

هـ- لا تستطيع الصين التأثير في المنطقة وهي على هذه الحال.

و- تهميش وتضعيف الاثر الصيني في السياسات الدولية الخاصة بالشرق الاوسط، مما يحد من تأثيرها في الصراع العربي-الاسرائيلي.

ويتبين من خلال العديد من الدراسات أن الصين ستصبح خلال العقود القليلة القادمةا مركز العالم، وإمكانية تمركز شرق آسيا حول صين قوية ليست كارثية كما جادل البعض في الولايات المتحدة، والمخاوف من تعرض المصالح الامريكية للخطر إذا هيمنت الصين على المنطقة لا أساس لها على الاغلب، وربما تكون خطيرة، والحقيقة، إنه من مصلحة أمريكا القومية أن تتفاهم مع قيادة الصين التاريخية في المنطقة وأن تتبنى مشروع إرساء علاقة إيجابية تسهل على الصين قيامها بدور بناء. أما البديل -أى المجابهة مع الصين- فسيرسم مساراً خطراً للولايات المتحدة.

ويهاجم الكثيرون من الامريكيين الذين يطالبون بالسيادة الامريكية على العالم هذا الموقف على أنه مناقض للبديهة وأنه يطرح الاستسلام الامريكي المبكر للصينين ، وأن هذا في أساسه أمر يناقض المبادئ الامريكية كما أنه يناقض مفهوم الصدارة والسيادة التي لطالما نادت به دوائر القرار الامريكي بعد أحداث ١١ سبتمبر ٢٠٠١. وقد ينبذه البعض على أنه سذاجة تتنافى مع الرؤية الواقعية، ولكن هذا الطرح يتنافى مع البديهة فقط في إطار أن التفكير في هذه المواضيع تشوبه استراتيجيات الحرب الباردة التي انقضت أيامها ([1]).

إن ظهور الصين من جديد كقوة عالمية سيعيد شرق آسيا إلى نظام يشبه النظام التقليدي الذي ساد المنطقة. ومن المنظور الامريكي، سيتطلب ذلك إعادة تقييم الادوار والمصالح والسياسات في العقود القادمة. ولارساء الاساس لدور أمريكي إيجابى في شرق آسيا في القرن الواحد والعشرين ومابعده، تحتاج الولايات المتحدة لمراجعة وإعادة التفكير في سياستها ليس فقط تجاه الصين بل تجاه تايوان والكوريتين واليابان أيضاً.

ومن المفيد الإشارة أنه لقرون مضت، كان هناك مغزى في أن تنظر الولايات المتحدة إلى الشرق الاوسط عبر الاطلسي. فالاميركيون هم أحفاد الاوروبيين، وغالبا ما نظروا إلى الشرق الاوسط كمنطقة نفوذ أوروبي. وكانت قد صاحبت هذا التوجه الغربي مجموعة من المخاوف الغربية أصلا: المساعدة في إقامة نظام لمرحلة ما بعد الاستعمار، والتوسط في الصراعات، وتأمين شرق المتوسط وقناة السويس.

---

[1]- راجع : دراسة تحت عنوان: "الصين كرقم واحد"، نقلاً عن مجله الحرس الوطني السعودي لمجموعة من الخبراء الإستراتيجيين ، منشورة في الموقع الإلكتروني بتاريخ ٢٠٠٩/٠٥/٢٨ على شبكة الإنترنت:

http://www.arabic-military.com/t9958-topic

وفي الوقت الذي دفعت الحرب الباردة نحو توسع أميركي متزايد في منطقة الخليج لحماية تدفق النفط إلى الاسواق الغربية، إلا أن المنظور الغربي بقي مهيمناً ([1]).

لقد بدأ التوازن في التحول خلال العقد الماضي. كانت اقتصادات آسيا تنمو، ويزداد طلبها على النفط تباعاً، في الوقت الذي يزداد توغل بلدانها أكثر في الشرق الاوسط، والصين هي محرك رئيسي للنمو هنا، وليس من قبيل المصادفة أن تعتمد الامارات مناقصة كورية على بناء أول محطة للطاقة النووية وأن يقرر الكوريون إعطاء شروط مغرية جدا للامارات. والشركات الاسيوية تكسب عقود ابناء بمليارات الدولارات على امتداد المنطقة، وشركات النفط الصينية هي الشركات الاكثر تعاملا في العراق. أما الاستثمار الخليجي في آسيا فقد وصل إلى مئات المليارات من الدولارات، ويشمل كل شيء من مصافي التكرير إلى العقارات.

ويحول التوجه الاميركي المتنامي باتجاه المحيط الهادئ أيضا الولايات المتحدة نحو رؤية الشرق الاوسط من خلال عيون آسيوية. وتقوم البحرية الاميركية بتأمين الممرات البحرية المزدحمة التي تربط الشرق الاوسط بآسيا مستخدمة سبعة أساطيل تعمل في أعالي البحار لا تملكها أي دولة أخرى. وفيما أميركا تلاحق حربين على الارض في آسيا، فإن السفن الحربية الاميركية تبحر من الساحل الغربي بالقدر الذي تبحر فيه من الساحل الشرقي لاميركا ([2]).

إن الاعتماد المتزايد للدول الاسيوية على الشرق الاوسط سوف يتطلب مجموعة مختلفة من العلاقات مع الولايات المتحدة ومع بعضها البعض، لاسيما في المحيط الهندي. وعلى الرغم من أن الدول الاوروبية تحدثت لفترة طويلة عن تقاسم على صعيد الامن الدولي، وقصرت أفعالها عن أقوالها، فإن العديد من الدول الاسيوية لا يشعر بالحاجة إلى المساهمة بشكل كبير في هذا المشروع، وتدبير كهذا أصلا لا يمكن أن تتحمله الدول الاسيوية في مواجهة تزايد مستمر في تجارتها، ولا الولايات المتحدة التي تواجه تحديات الميزانية.

وبالاخذ بعين الاعتبار الخصومات الاقليمية في المحيط الهادي، ستحتاج الولايات المتحدة إلى لعب دور في توجيه التغلغل المتزايد للقوى الاسيوية في إطار تعاوني واسع، فإن التحولات الجارية في آسيا تؤكد على الدور الاميركي وعلى اعتبار أميركا القوة العالمية الوحيدة فعلا في العالم. وعلى الرغم من أن التعليقات الاميركية الحالية تتحسر على النفوذ الدولي المتراجع للولايات المتحدة، فإن الواقع يشير إلى أنها الدولة الوحيدة التي يمكنها النظر إلى الشرق الاوسط من خلال العدستين «الاطلسية

---

[1] – جون الترمان، مقالة تحت عنوان: "**الشرق الأوسط يتجه شرقاً بمزيد من القوة**"، ترجمة: نهى حوّا، منشورة في موقع الخليج في الإعلام بتاريخ ٢٠١١/٠٦/٢٠ على شبكة الإنترنت:

http://www.gulfinthemedia.com/index.php?m=reports&lang

[2] – للمزيد حول الأهمية الإقتصادية للمنطقة العربية بالنسبة للصين ، راجع : الصين بعد رحيل ماو ، مرجع سابق ، ص ٢٥

والباسيفيكية». ومن الصعوبة بمكان تخيل كيف يمكن لاميركا أن تستمر في نموها كقوة آسيوية رئيسية من دون الحفاظ على موقع قوي في الشرق الاوسط ([1]).

لقد شهدت الولايات المتحدة في الفترة الاخيرة ارتفاع نبرة "تهديد الصين"، وهي نظرية تقوم على أن التحدي الصيني للولايات المتحدة يتركز في ثلاث مناطق: آسيا وأمريكا اللاتينية وأفريقيا، أما منطقة الشرق الاوسط فهي المنطقة القادمة للمواجهة بين بكين وواشنطن، والسبب يعود إلى ما يلي:

١- ان جهود الصين في البحث عن الموارد الطبيعية في الشرق الاوسط تتعارض مع المصالح الاساسية للولايات المتحدة.
٢- ان هناك رغبة عربية متزايدة في نمط التنمية الصيني، والرؤية الامريكية هي أن تعلم الاسلوب الصيني قد يوقف عملية التحول الديمقراطي الامريكية في الشرق الاوسط.

ومن خلال المتابعة الموضوعية لطبيعة الحراك الصيني على المستوى الدولي ، فإن الصين لم ولن تفكر في تصدير نمط تنميتها، لكنها لا تمانع أن تتشارك مع الدول النامية، ومنها الدول العربية، في الاستفادة من تجربة نجاح الصين ودروسها أثناء عملية الاصلاح والانفتاح. على أساس أن يكون بذلك نمط جديد للتغلغل الصيني الناعم والمسيطر على كل ما هو من مصادر يحتاجها في عملية نموه، وهذا هو ما يدفع رغبة الدول العربية في تنمية الصين. لكن واشنطن التي تسعى إلى تنفيذ استراتيجية الاصلاح في الشرق الاوسط، وتخشى أن يسيء نمط التنمية الصيني لمصالحها السياسية في دفع سيطرتها على دول الشرق الوسط بإسم نشر الديمقراطية.

وتجدر الاشارة إلى أن العنصر الامريكي كما كان له تأثير هام في العلاقات الصينية العربية في الماضي فإنه سيظل كذلك في المستقبل. هناك خلافات كثيرة بين الصين والولايات المتحدة، وتوجد تناقضات عميقة بين الوطن العربي والولايات المتحدة أيضا، وفي نفس الوقت يوجد كثير من التداخلات في المصالح بينهما، أي أن هناك تعارضا ليس قليلا ولكنه ليس مطلقا. في الماضي، عندما كانت هناك مواجهة بين بكين وواشنطن، كانت بعض الدول العربية من حلفاء الولايات المتحدة. وإلى اليوم توجد قواعد عسكرية في عدد من الدول العربية، وعلى الرغم من رفض الدول العربية الموقف الامريكي المدافع عن إسرائيل، فإنها لا تزال تعلق أملا على الدور الامريكي في عملية السلام بالشرق الاوسط. بالنسبة للصين، وعلى الرغم من كثرة مشاكلها مع الولايات المتحدة، يظل التعاون التيار الرئيسي بينهما، العلاقات مع واشنطن تحتل دائما مركز الثقل في السياسة الخارجية الصينية، لذلك تبقى الولايات المتحدة عنصرا لا يمكن تجنبه في العلاقات الصينية العربية.

ثالثاً- <u>آفاق العلاقات الصينية – العربية:</u>

[1]- المرجع السابق ، الصين بعد ماو ، ص٣٣

أشار الرئيس الصيني (هو جينتاو) خلال زيارته لمصر الى "ان الصين والدول العربية تواجه في المرحلة الراهنة فرصا وتحديات جديدة"، ومقترحاً تعزيز العلاقات الثنائية في المجالات السياسية والاقتصادية والتجارية ([١]):

١- تعزيز العلاقات السياسية على اساس الاحترام المتبادل.

٢- تكثيف التبادلات الاقتصادية والتجارية الهادفة الى التنمية المشتركة.

٣- توسيع التبادلات الثقافية القائمة على الاقتباس المتبادل.

٤- تعزيز التنسيق والتعاون في الشؤون الدولية الهادف الى حماية السلام العالمي ودفع التنمية المشتركة.

وفي المؤتمر الاسيوي الافريقي الذي عقد في ابريل العام الحالي، قدم الرئيس لصيني هوجينتاو اقتراحاً من اربع نقاط هامة لاقامة علاقات شراكة استراتيجية اسيوية افريقية من نمط جديد هي "ان تصبح الدول الاسيوية والافريقية على الصعيد السياسي شركاء تعاون يكتنفها الاحترام والدعم المتبادلين؛ وان تصبح على الصعيد الاقتصادي شركاء تعاون في تكامل التفوق والمنفعة المتبادلة والكسب المشترك؛ وان تصبح على الصعيد الثقافي شركاء تعاون في الاقتباس المتبادل والسعي وراء الكمال وسد العجز؛ وان تصبح على الصعيد الامني شركاء تعاون المتسم بالمساواة والثقة المتبادلة وبالحوار والتنسيق" ([٢]).

وعلى الصعيد السياسي، ظلت الصين تدعم على الدوام القضايا العادلة للشعوب العربية، وتدعم الحقوق والمصالح الشرعية للدول العربية، وتدعم مبدأ "الارض مقابل السلام"، وتدعم العملية السلمية في الشرق الاوسط ، كما وتعمل مع المجتمع الدولي على دفع هذه العملية. الشعوب العربية يجب أن تتفهم وتدعم المواقف المبدئية للصين في قضية التوحيد السلمي للبلاد، وتثمن مواقف ووجهات نظر الصين في مسألة حقوق الانسان وغيرها، وتأمل ان تلعب الصين دوراً اكبر في الشؤون الدولية. ظلت الصين والدول العربية مستمرة في المحافظة على الاتصالات والتبادلات الطبيعية فيما بينهما، وقد استخدم الطرفان بشكل مستفيض منابر التعاون الجديدة: منتدى التعاون الصيني-العربي، ومنتدى التعاون الصيني-الافريقي الذي انشأ في اكتوبر من العام ٢٠٠٠، بحيث لعبت المنظمات غير الحكومية دوراً ايجابياً، حيث وسّعا وعمّقا العلاقات السياسية الممتازة القائمة اصلا بين الجانبين.

وأمّا على الصعيد الاقتصادي، فلكل منهما تفوقه، والتكامل بينهما قوي جداً. فالوطن العربي غني جدا بالبترول والغاز الطبيعي كما أشرنا، بما يمكنه من سد العجز الصيني الكبير في هذا المجال. بينما المستوى الصناعي في الصين عال نسبياً ويتمتع بتفوق تقني وتفوق سلعي ايضاً، بما يمكنه تزويد الوطن العربي بخدمات تقنية وكميات كبيرة من المنسوجات والمنتجات الكهربائية وغيرها. ان توجه زحف

[١]- جون الترمان، مقالة تحت عنوان: "الشرق الأوسط يتجه شرقاً بمزيد من القوة"، مرجع سابق ، ص ١٣.

[٢]- لي رينغ جيان، مقالة تحت عنوان: "تاريخ العلاقات الصينية العربية .. حاضرها ومستقبلها"، مرجع سابق، ص ٤٢

المؤسسات الانتاجية الصينية نحو الاسواق العربية جيد جداً، وان آفاق التعاون الاقتصادي والتجاري مع الدول العربية رحبة جدا. على الصين التفكير في طرق واساليب لترويج تقنياتها المتقدمة ومنتجاتها عالية الجودة للعالم العربي، وذلك لكسب الفرص المسبقة وتوسيع تأثيرات منتجاتها في العالم العربي، ورفع نصيب البضائع الصينية في الاسواق العربية.

وعلى صعيد الامن والشؤون الدولية، فان ٢١ دولة عربية من اصل ٢٢ دولة، كلها اعضاء في هيئة الامم المتحدة ما عدا فلسطين فهي عضو مراقب، وتحتل عشر المجموع العام للدول الاعضاء في هذه الهيئة الدولية التي تعد ١٩١ دولة. لكل دولة من الدول العربية مندوبها الخاص لدى الاجهزة التابعة لهيئة الامم المتحدة، وللدول العربية منظمتها الاقليمية الخاصة بها "جامعة الدول العربية"، حيث تلعب الدول العربية دوراً هاماً في كل من حركة عدم الانحياز، ومجموعة الدول الـ ٧٧، والاتحاد الافريقي وغيرها من المنظمات الاقليمية الى جانب منظمة الدول المصدرة للبترول وغيرها من الاجهزة التخصصية.

والصين بكونها الدولة النامية الوحيدة ذات العضوية الدائمة في مجلس الامن الدولي، فان مواقفها ووجهات نظرها حيال سلسلة القضايا الدولية متشابهة او متقاربة مع الدول العربية المنتمية للدول النامية. ففي تعزيز التشاور والتعاون بين الصين والدول العربية في الشؤون الدولية والاقليمية ما يخدم الجهود من اجل اقامة نظام دولي سياسي واقتصادي عادل ومعقول. ولدى كل من الصين والدول العربية رغبة مشتركة في حماية السلام والاستقرار الاقليمي والعالمي، فكلاهما يدعو الى دمقرطة العلاقات الدولية، وتطوير تعددية النماذج، ويتطلعان الى تحقيق نتائج وافرة وغنية من خلال التعاون القائم على المنافع المتبادلة بين الجنوب والجنوب، والسعي وراء التنمية المشتركة. ان كل هذه النقاط المشتركة تشكل في مجموعها الاسس المتينة للتعاون والتنسيق والتشاور الصيني العربي في المنظمات والشؤون الدولية. وعليه فإن على الطرفين أن يبذلا الجهود المشتركة لتطوير العلاقات الثنائية والعلاقات المتعددة الاطراف على اساس النظرة الامنية القائمة على الثقة المتبادلة، والمنفعة المتبادلة، والتكافؤ، والتنسيق والتعاون.

وبكلمة مختصرة ،فان الاتصالات الودية الصينية العربية عميقة وعريقة. وان اسس التعاون الصيني – العربي في غاية المتانة والصلابة وامكانياته الكامنة ضخمة جداً. ففي السنوات الاخيرة شهد التعاون العربي – الصيني في المجالات السياسية والاقتصادية والثقافية والتعليم والصحة وغيرها توجهاً سريعاً من التطور. وسيبذل الطرفان الجهود المشتركة من اجل الاستمرار في تعزيز التفاهم والثقة المتبادلتين، وزيادة تعزيز عرى الصداقة والتضامن بينهما، واستمرار توسيع مجالات التعاون، والمضي يدا بيد لخلق آفاق رحبة للتطور من اجل غد اكثر اشراقاً...

رابعاً– البعد الاقتصادي والتجاري للعلاقات الصينية – العربية

تُعتبَر التجارة من العوامل الرئيسية لقيام العلاقات الدبلوماسية بين الصين والدول العربية، فقبل قيام العلاقات الدبلوماسية بين الصين ومصر، على سبيل المثال لا الحصر، بلغت قيمة واردات الصين

من القطن وغزل القطن المصري بين سنتي ١٩٥٤ و١٩٥٥: ٣٦,٣٧ مليون دولار أمريكي و١٠ ملايين دولار أمريكي من القطن سنة ١٩٥٦.

ومن أهم صادرات الصين للدول العربية: الالات الميكانيكية والمنسوجات ومنتجات الصناعات الخفيفة. كما تقوم بدورها باستيراد النفط الخام والغاز الطبيعي والفوسفات من الدول العربية. وقد أصبحت الدول العربية ثامن أكبر شريك تجاري للصين. ومن جهة أخرى بلغ حجم استيراد الصين للنفط سنة ٢٠٠٦ إلى ٧٤,٩٨٨٥ مليون طن حيث شكّلت ٥١,٦ % من إجمالي واردات الصين من النفط.

يشمل الجانب الصيني والعربي إمكانية كبيرة للتعاون الاقتصادي تشمل الجوانب الرئيسية التالية([١]):

١- **زيادة الحجم التجاري الصيني مع الدول العربية:** الصين تدفع قُدُماً إلى زيادة الحجم التجاري مع الدول العربية إلى ١٠٠ مليار دولار أمريكي عام ٢٠١٠. ووفقاً لنمو معدل التجارة الصينية العربية خلال السنتين الماضيتين فإنّ تحقيق هذا الهدف ليس بمستحيل. فهي بحاجة فقط إلى بذل الجانبين لبعض الجهود ليصل حجم التجارة إلى أكثر من مليار دولار.

علاوة على ذلك، يجب على الجانبين العمل على خلق مجالات وأساليب جديدة للتعاون، مثل: الطاقة، الاتصلات السلكية واللاسلكية، عقود عمل، تدريب الموظفين، والمزيد من التعاون من أجل تنظيم المزيد من الندوات والمعارض التجارية.

اعتباراً من نهاية عام ٢٠٠٥، وقّعت الصين عقود عمل بلغت ٣٠٢ مليار دولار أمريكي لاتمام مبيعات قدرها ٢٠١ مليار دولار أمريكي وتشمل الاسكان والاتصال والنقل والنفط والصناعة الكيميائية. ويحتاج الجانبان لمعرفة احتياجات وإمكانيات لتوسيع التعاون في مجالات متعددة.

٢- **رسم جدول زمني للاعمال والاستثمارات المتبادلة:** ارتفاع سعر النفط جعل الدول العربية تستثمر ما يقارب تريليون دولار أمريكي في الخارج أهمها في أمريكا والدول الاوروبية مقارنة مع استثماراتها في الدول الاسيوية. إذ إنّ حجم الاستثمارات العربية في الصين ضئيل جداً. لكن بعد ٠٩/١١ سحب مستثمرون من دول الخليج مئات المليارات من الاموال من الولايات المتحدة الامريكية وتم استثمارها في العقارات المحلية وأعمال تجارية وغيرها من المجالات، ولم يتم إعادة توجيه الاستثمارات إلى الدول الاجنبية.

ثلاثون عاماً مضت والتنمية الاقتصادية الصينية في إصلاح وانفتاح سريع ونزيه، وذات قوانين ولوائح صحيحة نوعاً ما، إلى جانب الامن والربح المضمونين للاستثمارات الاجنبية،

---

[١]- فايزة كاب، دراسة تحت عنوان: "العلاقات الصينية – العربية بين الماضي والحاضر "، منشورة في موقع "تواصل أون اونلاين" الإلكتروني، على شبكة الانترنت.

ومع انضمام الصين إلى منظمة التجارة العالمية أخذت على عاتقها العمل على تنفيذ الالتزامات تدريجياً فهناك مناطق مفتوحة لاستثمار رأس المال، ومع التوسيع المستمر ستصبح الصين السوق الاكثر استثماراً في العالم.

منذ الاصلاح والانفتاح اجتذبت الصين ٦٠٠ مليار دولار أمريكي من الاستثمارات الاجنبية، وهناك ٢٨٠ ألف مؤسسة ذات تمويل أجنبي. واعتباراً من عام ٢٠٠٥ بلغت الاستثمارات الصينية المباشرة في الدول العربية ٩٢٠ مليون دولار أمريكي في مجالات متعددة منها: تنمية الموارد، الاجهزة المنزلية، الصناعات الخفيفة، الملابس. وبلغت استثمارات الدول العربية الفعلية في الصين ٨,٦ مليار دولار أمريكي في مجال الصناعة الخفيفة ومواد البناء والعقارات وغيرها.

خلال الفترة الممتدة من ٣١ مايو إلى ١ يونيو عام ٢٠٠٦ عُقدت "الدورة الثانية للاجتماع الوزاري لمنتدى التعاون العربي الصيني"، حيث أعطى الجانبان اهتماماً كبيراً للتعاون في مجال الاستثمارات، ودعم الصين للجهود العربية الساعية إلى تحقيق التنمية الاقتصادية العربية, وعلى تعاون اقتصادي ذي منفعة متبادلة مع الدول العربية, ودفع عملية إنشاء منطقة التجارة الحرة بين الصين ومجلس التعاون لدول الخليج العربية. والعمل المشترك على إنشاء نظام تجاري متعدد الاطراف منفتح ومنصف ومنظم, وإصلاح وتحسين النظام المالي الدولي لحماية مصالحهما المشتركة، وفي هذا الاطار تدعم الصين جهود الدول العربية التى تسعى للانضمام إلى منظمة التجارة العالمية، وقرّر الجانبان تنظيم ورشة عمل متناوبة لمناقشة آليات الاستثمار، وتعزيز التعاون بين الجانبين لرفع حجم الاستثمارات المتبادلة.

وفي بادرة فريدة من نوعها في التبادل التجاري بين الصين والدول العربية اشترى رجل الاعمال السعودي الامير وليد بن طلال في هونغ كونغ وبنك الصين أسهماً بقيمة ملياري دولار أمريكي في عام ٢٠٠٦. وهذا يعطي خلفية قوية على وجود مجالات متنوعة لاستثمار رأس المال في الصين، ومشجعاً لرجال الاعمال والمستثمرين العرب للتوجه إلى سوق الصين ([١]).

المبحث الرابع: الصراع على النفط وتأثيره على العلاقات والازمات

ما هو تأثير الصراع على النفط في العلاقات الدولية ؟ وهل التنافس القائم على السمرح الدولي مرده الى البحث عن أسواق جديدة ؟ وهل في ظل تراجع مصادرالطاقة يبقى النفط أحد أبرز الأهداف

١- "العلاقات الصينية – العربية بين الماضي والحاضر"، مرجع سابق، ص ٢٨

الإستراتيجية التي تسعى الدول الكبرى للحصول عليها والوصول الى منابعها ؟ والى أين تتجه العلاقات الدولية في ظل هذا التنافس الحاد للبحث عن مصادر الطاقة ؟

أولاً- نبذة تاريخية عن النفط ومصادره:

١- اهمية النفط: الطاقة الاساسية وعصب الاقتصاد العالمي

شكَّل النفط - ولا يزال - منذ اكتشافه عام ١٨٥٩م وحتى الان أحد أهم أسباب الصراع في العالم، وقد شغل هذا الصراع على النفط مساحة كبيرة من خريطة الصراع العالمي طوال القرن الماضي، ومن المرشح أن يستمر هذا الامر لفترة طويلة قادمة في قرننا الحالي. ولا يزال النفط حتى اليوم يشكل العصب الرئيس للطاقة، وحتى عندما ارتفعت أسعار النفط عقب حرب أكتوبر ١٩٧٣ وشعرت الدول الصناعية الكبرى وخاصة في أوروبا وأمريكا بإمكانية تحكم الدول المنتجة في الاسعار أو في ربط ذلك بالمواقف السياسية حاولت الدوائر العلمية في تلك الدول أن تبحث عن بديل للبترول بأسعار معقولة، وروجت تلك الدوائر أن ذلك ممكن ومتاح ولكن مع الوقت اكتشف الجميع أن تلك لم تكن إلا خدعة إعلامية.

كانت السيطرة على النفط تعني ضمان استمرار عمل الالة الصناعية والالة العسكرية معاً، أي الرخاء والقوة، وبات يمثل قطاعاً مهماً للاستثمار الرأسمالي، وهكذا كان النفط محوراً لصراع الرأسماليات والشركات والدول ومقاولي النقل، فضلا عن العسكريين بالطبع ([1]).

كما أحدث اكتشاف النفط ثورة هائلة في شكل الالة وحجمها وقدراتها وأصبح بمثابة الدم الذي يجرى في شريان الصناعة والحرب والنقل، بل أن اكتشاف النفط شكَّل في حد ذاته حافزاً علمياً مهماً لتسهيل المزيد من الاختراعات، ويمكننا أن نقول: إن الطائرة والصاروخ والاقمار الصناعية وغيرها من الالات المتقدمة لم تكن لترى النور بدون النفط.

بعث الخوف والتراجع في صفوف منتجي الطاقة البترولية حتى لا تزداد رغبتهم في زيادة الاسعار، وظل النفط أرخص، وأفضل مصدر معروف للطاقة حتى الان وكان من الطبيعي أن تحاول الدول الصناعية الكبرى السيطرة على منابع النفط بصورة أو بأخرى ومحاولة التأثير بكل الوسائل على المنتجين، ودخل المعادلة من وقتها ما يسمى بالدم مقابل النفط، أي استعداد تلك الدول لنشر جيوشها

---

[1] -راجع: أ.د. شفيق المصري، مقالة تحت عنوان "الأمن النفطي: الهاجس الأكبر في المنطقة"، مجلة الاقتصاد والاعمال، عدد ايار ٢٠١٣، ص ٢٢.

وخوض الحروب من أجل تحقيق تدفق آمن ورخيص للنفط، ومنذ ذلك الوقت كان النفط هو العامل الاهم في الصراع الدولي ([١]).

٢ - الخريطة الجغرافية للنفط والغاز:

يذكر ان النفط سيظل موجودا في باطن الارض طالما بقي كوكب الارض، وانه لن ينضب الا بفنائها، وذلك على الرغم من عدم قدرة العالم حتى الان على الالمام بكل عوامل واسباب تكون النفط في باطن الارض. وهذا يعني ان اية منطقة فوق الارض يمكن ان يكون في باطنها نفط . غير ان تضاريس الارض الخارجية والباطنية تجعل استخراج النفط سهلا في مناطق وصعباً او مستحيلا في مناطق اخرى. وكلما تقدمت العلوم والتكنولوجيا، كلما اصبح استكشاف النفط واستخراجه اكثر احتمالا. ويشهد العالم عودة سيطرة الشركات الغربية، وبخاصة الامريكية والبريطانية، على الساحة النفطية العالمية، وذلك بسبب امتلاكها للتكنولوجيا المتقدمة والاموال الطائلة التي يتطلبها استخراج النفط من الاعماق البعيدة، حيث تراجعت معظم الشركات الوطنية التي تشكلت خلال السبعينات في دول الجنوب بعد قرارات تأميم النفط، لكي تعود الشركات الغربية ذات الامكانيات العلمية والتكنولوجية والمالية الهائلة الى الساحة الدولية بزخم هائل ([٢]).

وقد جرى تقسيم المناطق النفطية وفقاً للتقسيمات الجيوسياسية في العالم، فبرزت اسماء الدول التي تم اكتشاف النفط في اراضيها، وذلك على الرغم من حقيقة ان الدراسة الجغرافية المحضة هي الاساس في هذا المجال. ولدى النظر الى مختلف المناطق الجغرافية في العالم ، فسوف يتضح بان الاستدلال على النفط فيها انما يتم حاليا من خلال ما يجري في تلك الدولة او الاخرى في اية منطقة جغرافية من تنقيب او استكشاف للنفط. فمنطقة شرق آسيا تعتبر فقيرة بالنفط بينما تعتبر منطقة وسط وغرب آسيا غنية به. ويتضح بان اوروبا بشكل عام فقيرة بالنفط بينما يوجد النفط في امريكا الشمالية واميريكا الجنوبية. اما في افريقيا فالنفط موجود في شمالها ووسطها ويكاد يكون جنوبها فقيراً بالنفط([٣]).

ويتضح هنا بان الصين في منطقة شرق آسيا فقيرة نسبياً بالنفط، حيث انها لم تتمكن حتى الوقت الراهن من انتاج اكثر من ثلاثة ملايين برميل في اليوم، وما زالت الصين تستخدم الفحم الحجري في كثير من المجالات لتوليد الطاقة. كما يتوقع نفاذ مخزون الصين بعد نحو ٢٠ عاما، ما لم يتم صرف العديد من مليارات الدولارات للتنقيب ومحاولة الاستخراج، الامر الذي يجعل الاستيراد ارخص تكلفة. ان

---

[١]- محمد مورو، مقالة تحت عنوان: "النفط.. الصراع والدم"، منشورة في موقع "المعرفة" الإلكتروني بتاريخ ٢٠٠٥/٠٦/٠٩ على شبكة الإنترنت:
http://aljazeera.net/NR/exeres/8BC9565F-C876-4BE6-8E25-7C4E83FC206F.htm

[٢]- د. محمد الرميحي، النفط والعلاقات الدولية، سلسلة عالم المعرفة - الكويت، العدد ٥٢، إصدار نيسان ١٩٨٢، ص ١٠٧.

[٣]- د. محمد الرميحي ، مرجع سابق ، ص ١١٢.

الدول الواعدة بالتحول الى قوى عالمية بدرجة أو اخرى في شرق آسيا هما الصين والهند، وستحتاج هاتان الدولتان الى استيراد كميات هائلة من النفط في المستقبل القريب.

وتشكل منطقة غرب آسيا المنطقة الاغنى في العالم بالنسبة للنفط المكتشف. وبمعيار الدول، فلقد كانت هذه المنطقة تضم في السابق كلا من الاتحاد السوفياتي شمالا والخليج العربي–الفارسي جنوباً. اما الان، وبعد تفكك الاتحاد السوفياتي منذ عام ١٩٩١، فقد اصبحت هذه المنطقة تضم روسيا شمالا على الرغم من ان حقولها تقع في شمال شرق آسيا، والقوقاز ودول بحر قزوين في الوسط، والخليج العربي–الفارسي جنوباً. وفي روسيا، يعتقد بان حقول سيبيريا تضم كميات هائلة من النفط، غيرا نها تندرج ضمن تقديرات الاحتياطي المحتمل وغير المؤكد، وذلك لسببين:

أ– ان الاتحاد السوفياتي السابق لم يكن ينشر المعلومات المتوفرة لديه ان توفرت حول هذا الاحتياطي.
ب– ان عمليات التنقيب والاستخراج من تلك الحقول تتطلب اموالا هائلة لم تكن متوفرة لدى الاتحاد السوفياتي السابق ولا لدى روسيا الان.

اما الخليج العربي– الفارسي، فهو المنطقة الاغنى بالنفط والغاز في العالم ودون منازع، حيث يتراوح المخزون المؤكد وشبه المؤكد بين ٧٠ مليار و ٨٠٠ مليار برميل، بالاضافة الى مخزون الغاز الذي يقدر بنحو ٤٠٠٠ ترليون قدم[٣]. وتضم هذه المنطقة دولا غنية جداً بالنفط هي ايران والعراق والعربية السعودية والكويت والامارات العربية، ودولا ذات كميات متواضعة مثل عمان وقطر التي يوشك نفطها على النفاذ والتي يوجد لديها مخزون كبير من الغاز لم يتم استغلاله بعد، بينما يكاد لا يوجد النفط في دولة البحرين. ويقدر عمر النفط والغاز في هذه المنطقة بنحو ١٠٠ عام تقريباً، اذا ما تم الحفاظ على مستويات الانتاج الحالية. وبهذا هناك حرص دولي على الاستقرار في هذه المنطقة ([١]).

كذلك يتضح ان الحاجة للنفط والغاز تتزايد باستمرار، وبخاصة في الدول التي تعتمد برامج تنمية حديثة شاملة . وفي ضوء ان كتلة غرب آسيا الممتدة من جنوب روسيا الى جنوب الخليج العربي – الفارسي ، عبر دول القوقاز وبحر قزوين ، هي المستودع الاكبر للعالم بالنسبة للنفط والغاز، فمن المتوقع ان يكون التنافس الدولي على هذه المنطقة ضارياً ، وذلك في ضوء ان دول هذه المنطقة هي دول متخلفة غير قادرة على التحكم بمصير ثرواتها.

---

[١]–راجع: أ.د. شفيق المصري، "الأمن النفطي: الهاجس الأكبر في المنطقة"، مرجع سابق، ص ٢٢.

توقع الكثيرون بعد انتهاء الحرب الباردة وانتهاء المنافسة الايديولوجية على طبيعة النظام الاقتصادي للعالم، ان عصراً اقتصادياً جديداً سوف ينبلج بحيث تتضاءل فيه المنافسات الجيوستراتيجية والجيوسياسية بشكل عام، وعلى النفط بشكل خاص، وذلك باعتباره سلعة تجارية بين سلع عديدة اخرى يتركز هدف مالكيها ومستخرجيها في الربح ([1]).

ثانياً- النفط في صميم معادلات الصراع الدولي

١- دول العالم وازمات النفط:

في ظل حالة الاستقطاب الدولي بين الاتحاد السوفيتي والمنظومة الاشتراكية والولايات المتحدة ودول حلف شمال الاطلنطي، ومع صعود حركات التحرير الوطني في معظم بلاد العالم النامي وخاصة الدول النفطية، تطلعت الدول المنتجة للنفط إلى السيطرة على ثروتها الاساسية، وظهرت حركات وحكومات ودول أممت أو سعت إلى تأميم إنتاج النفط، وكان ذلك جزءاً من التحرر والكرامة وجزءاً من استعادة الثروة المنهوبة؛ لان عملية الانتاج كانت تصب أرباحها الاساسية في جيب الشركات الرأسمالية والدول الصناعية الكبرى على حساب الشعوب الفقيرة التي كانت تعانى من تدهور أحوالها الاقتصادية والاجتماعية ([2]).

وفى كل الاحوال لم تحاول تلك الدول قطع البترول عن الدول الصناعية، بل ظل يتدفق بانتظام في كل الظروف بأسعار رخيصة جداً، ومع ذلك لم يكن الغرب ولا أمريكا راضين عن مجرد التطلع لدى تلك الشعوب لممارسة شيء من سيادتها على ثرواتها، وفى عام ١٩٦٠ تم إنشاء منظمة الاوبك وشملت ١١ دولة هي (الجزائر- وإندونيسيا - إيران - العراق - الكويت - ليبيا - نيجيريا - قطر- السعودية - الامارات - فنزويلا) في محاولة لتشكيل تجمع من الدول المنتجة يعادل شيئاً ما قوة المستهلكين، ورغم ذلك لم تتأثر إمدادات النفط للدول المستهلكة ولا أسعار النفط أيضاً.

عندما حدثت أزمة النفط، عام ١٩٧٣، قررت الولايات المتحدة الامريكية. التي تستهلك ربع إنتاج النفط العالمي وحدها، والتي كانت ولا تزال أكبر قوة عسكرية واقتصادية، والتي يشكل النفط بالتالي عاملا هاما من عوامل قوتها ورخائها، قررت الولايات المتحدة ألا تترك إمداداتها النفطية للظروف، بل أن تنشئ

---

[1]- د. تسياو دنج زانج ، المصالح الصينيةفي منطقة الشرق الأوسط ، نشر في قضايا إستراتيجية ، الصادرة عن المركز العربي للدراسات الإستراتيجية – دمشق ؛ العدد ٢٠٠٠/٣، ص ١٩١

[2]- محمد مورو ، "النفط.. الصراع والدم"، مرجع سابق، ص ١٥

مخازن تخزين نفط معمل احتياطي إستراتيجي يكفيها ٨٤ يوما، وقد صدر قرار بذلك من الرئيس الامريكي وقتها "جيرالد فورد" عام ١٩٧٥، وفى نفس الوقت قررت الولايات المتحدة الامريكية السيطرة بطريقة أو بأخرى على منابع النفط الاساسية في العالم وخاصة منطقة الخليج، وتم إعداد خطة في عهد الرئيس كارتر عام ١٩٧٦ سميت خطة كارتر تقول: إن أمريكا على استعداد للتدخل الفوري والمباشر عسكرياً في أي نقطة في العالم تمثل تهديداً للنفط، وقال كارتر إن تهديد منابع النفط يعنى مباشرة تهديد الامن القومي الامريكي، وأننا على استعداد لندفع الدم مقابل ضمان استمرار تدفق النفط. وهكذا كان كارتر أول من صك عبارة "الدم مقابل النفط" ([1]).

في نهاية السبعينات "١٩٧٩" اندلعت الثورة الايرانية، وكان ذلك مؤشر خطر على المصالح البترولية في الخليج، وفى المصالح البترولية المتوقعة في بحر قزوين، وكانت الولايات المتحدة قد نجحت في احتواء ارتفاع أسعار النفط وأمنت لنفسها إمداداً آمناً منه من منطقة الخليج تحديداً، ودخل الاتحاد السوفييتي أفغانستان "مهدداً بالوصول إلى المياه الدافئة وهكذا تحركت الولايات المتحدة بسرعة لاحتواء هذا الخطر المتفاقم، وانتهى الامر بإثارة قوى كبيرة ضد الاتحاد السوفيتي انتهت بهزيمته وسقوطه في بداية التسعينات، بل وتفككت المنظومة الاشتراكية برمتها، كما أشعلت الولايات المتحدة وشجعت الحروب ضد إيران وخاضت ضدها حرباً دعائية وسياسية انتهت بتقليص أظافرها الثورية.

جاءت حرب الخليج الثانية لتقدم فرصة ذهبية إلى الولايات المتحد الامريكية لادخال قواتها العسكرية إلى منطقة الخليج بدعوى إخراج العراق من الكويت ثم حماية دول الخليج من الخطر العراقي، ولم تخرج تلك القوات من يومها، بل ازداد انتشارها، وظهرت القواعد الامريكية في السعودية والكويت وقطر والبحرين، وتم احتلال العراق سنة ٢٠٠٣ وعلينا أن نرصد الان قوات أمريكية وقواعد بالاضافة إلى الدول السابقة في أفغانستان التي دخلتها بحجة مسئولية تنظيم القاعدة عن أحداث ١١ سبتمبر ومسئولية طالبان عن حماية تنظيم القاعدة ولم تخرج القوات الامريكية من هناك رغم الاطاحة بنظام (طالبان) وإقامة نظام تابع للولايات المتحدة الامريكية هناك.

وتتواجد أيضاً في جورجيا وطاجاكستان والجمهوريات المحيطة ببحر قزوين من دول الاتحاد السوفيتي السابق، وهى موجودة في تركيا وباكستان ثم جيبوتي واليمن والقرن الافريقي والفلبين وهى كلها مناطق نفط، أو على طرق المواصلات المتصلة بالنفط ونلاحظ أن القوات الامريكية لم تتجه إلى دول

[1] – النفط.. الصراع والدم"، مرجع سابق، ص ١٧

أمريكا اللاتينية بحثاً عن إرهابيين مؤكدين أو داخل الولايات المتحدة في الغابات التي تعج بالجماعات والمنظمات الامريكية المسلحة التي تهدف إلى الاضرار المؤكدة بالحكومة الامريكية ([١]).

يبقى السؤال المطروح ماذا تريد أمريكا من نشر قواتها حول مناطق إنتاج البترول أو الطرق المؤدية إليها أو تمر بها إمدادات النفط.. ولماذا تنشر أمريكا قواتها؟.. والاجابة عن السؤال يقتضي الاخذ بالاعتبار نهاية الاتحاد السوفيتي، انفراد أمريكا بالهيمنة على العالم، تصدر موجات العولمة أو الامركة، بروز قوة الولايات المتحدة الامريكية عسكرياً واقتصادياً، حالة التنافس الاقتصادي والعسكري المحتمل مع أوروبا، اليابان، الصين وروسيا، فهكذا إن المطلوب احتواء روسيا والصين، وضع الرأسماليات الاوروبية واليابانية تحت السيطرة الامريكية بالتحكم في إمدادات النفط.

٢- <u>النفط ومعادلات الصراع في الوطن العربي</u>:

رسم النفط خريطة الشرق الاوسط والوطن العربي ضمناً التي تميزت بنشأة صناعة البترول العربية بظروف تختلف اختلافاً جوهرياً عن الظروف التي أدت إلى مولد صناعة البترول العالمية. ولقد أدى هذا الاختلاف وما زال يؤدي دوره الخطير في التاريخ السياسي والاقتصادي للامة العربية. عندما بدأ الحفر بحثاً عن البترول في الولايات المتحدة الامريكية عام ١٨٥٩كما سلف، كانت أهمية البترول في نظر العالم أجمع تنحصر في كونه مصدراً لكيروسين الانارة، فضلا عن أن الزيت الخام ذاته كان يُستعمل في أغراض بسيطة جداً: مثل تشحيم محاور العجلات الخشبية، التي كانت مستخدمة في ذلك الوقت المبكر، والعالم ما زال على عتبة نهضته الصناعية الكبرى .

أما في المنطقة العربية خاصة ومنطقة الشرق الاوسط عموماً فلم تبدأ أعمال التنقيب فيها إلا بعد أن أخذت أهمية النفط تتضح سواء بالنسبة إلى مستقبل النهضة الصناعية في أوروبا، أو بالنسبة إلى الاغراض الحربية. أي بعد أن ثبت إمكان استخدام الوقود البترولي في السفن والسكك الحديدية وأفران المصانع بدلا من الفحم. كما شهد العقد الاخير من القرن التاسع عشر اختراع السيارة، التي أصبح البنزين وقودها المثالي.

إن هذه الظروف التي نشأت في ظلها صناعة البترول العربية أضفت على البترول مزيداً من الاهمية، الامر الذي ضاعف تأثيره في سياسة الدول الكبرى وفي اقتصاديات دول العالم قاطبة. ونتيجة لذلك، بدأ الصراع بين الدول الاجنبية على عمليات التنقيب الجدي في بلدان الشرق الاوسط، وكان قيام الشركات المستثمرة للبترول وفقاً للاتفاق بين تلك الدول الاجنبية ومراعاة لتحقيق مصالحها.

---

[١]- علي حسين باكير، مقالة تحت عنوان: "الولايات المتحدة وآسيا الوسطى.. والبحث عن نفوذ جديد"، منشورة في مجلة المجتمع، العدد ١٦٩٢، تاريخ ٢٠٠٦/٠٣/١١.

ويكفي للتدليل على أن البترول كان محور الصراع السياسي في المنطقة، أن الحلفاء أجَّلوا إبرام معاهدة الصلح بعد انتهاء الحرب العالمية الاولى حتى ينتهوا من الاتفاق على مصالحهم البترولية. ففي شهر إبريل عام ١٩٢٠ تم توقيع اتفاقية سان ريمو، وبمقتضاها تقرر وضع البلاد العربية، التي كانت ضمن الممتلكات العثمانية. تحت وصاية كل من بريطانيا وفرنسا، حيث ظفرت بريطانيا بكل من العراق وشرق الاردن وفلسطين، وأخذت فرنسا سورية ولبنان، وتم تقسيم المنطقة إلى عدد من الدول والامارات. وفي شهر أكتوبر عام ١٩٢٧ تفجَّر البترول في منطقة كركوك في شمال العراق، فسارعت الاطراف المتنازعة إلى إبرام اتفاق نهائي يحسم الموقف ([١]).

وبناءً على ضغوط الحكومة الامريكية أبرمت الاطراف المتصارعة: "بريطانيا وهولندا وفرنسا والولايات المتحدة الامريكية" اتفاقاً نهائياً في شهر أكتوبر ١٩٢٧ حيث تقدم الجانب الفرنسي بخريطة لاقليم الشرق الاوسط وعليها خط أحمر يطوِّق الاراضي التي كانت تابعة للامبراطورية العثمانية باستثناء الكويت ومصر "باعتبارهما في ذلك الوقت في نطاق النفوذ البريطاني الخالص". ووقع المؤتمرون على الخريطة، وتم إبرام الاتفاقية التي تقضي بأن تعمل المصالح البترولية التابعة للدول الاربع كفريق واحد متضامن في منطقة تشمل العراق والسعودية وإمارات الجنوب العربي وفلسطين والاردن وسورية ولبنان. وبذلك أرست اتفاقية الخط الاحمر الاساس لاضخم إمبراطورية بترولية في الاراضي العربية تتحكم في مصيرها الدول الاربع المذكورة، والتي كانت السبب في تمزيق الامة العربية إلى دويلات صغيرة ([٢]).

فالنفط والصراع على النفط يفسر كثيراً من معادلات الصراع والحروب والانتشار العسكري والسياسي لضمان سلامة المنابع بالاضافة إلى المشاكل بين دول المنطقة حول خطوط النقل. وهكذا فالمجال المفضل أمام الولايات المتحدة هو منطقة الخليج وهذا يفسر احتلالها للعراق الذي لا علاقة له بموضوع أسلحة الدمار الشامل، أو موضوع الديمقراطية، والولايات المتحدة أيضا ذهبت إلى أفغانستان وجورجيا وكازاخستان من أجل بترول بحر قزوين.

ويمكن أن يكتمل فهم معادلات الصراع إذا تم الادراك أن الولايات المتحدة الامريكية لا تتملك سوى ٢١ مليار برميل احتياطي وإنتاجها حاليا ٧ ملايين برميل وهى تحتاج ١٧ مليون برميل يومياً حالياً وهكذا فإنها تستورد ١٠ مليون برميل يومياً، ومن المتوقع أن تصل احتياجاتها إلى ٢٦ مليون برميل يومياً عام ٢٠٢٠ وهو ما يعني أنها بحاجة إلى ١٧ مليون برميل يومياً حيث لن يصل إنتاجها المحلى إلا إلى ٩ مليون برميل فقط وهو سقف يصيب تجاوزه. أي أنها تريد استيراد ٦٦% من حاجتها اليومية للبترول والغاز، وإذا كان الانتاج العالمي حالياً يصل إلى ٧٤ مليون برميل يومياً يفيض عن حاجة المستهلكين، فإن من المتوقع أن يصل الانتاج إلى ٩٢ مليون برميل يومياً عام ٢٠٢٠ في حين يصل الاستهلاك إلى ١١١ مليون برميل يومياً أي أن هناك فجوة ستحدث، ومن لا يستطيع أن يؤمن حاجاته

[١]–راجع : "الولايات المتحدة وآسيا الوسطى.. والبحث عن نفوذ جديد"، مرجع سابق ، ص٥٦.

[٢]–المرجع ذاته ، ص ٦٢.

البترولية سيتراجع صناعياً واقتصادياً وعسكرياً وإذا هيمنت الولايات المتحدة على البترول تحكمت في الاخرين فضلا من تأمين حاجاتها.

لم تترك الولايات المتحدة فرصة للسيطرة على البترول إلا وسارعت إليها، وحتى بترول السودان المتوقع (٣ مليار برميل احتياطي)، جعل الولايات المتحدة تسارع إلى التدخل في الموضوع السوداني وتضع يدها على البترول وتحقق نفوذاً هناك، وكذلك فيما تخطط له في نيجيريا والجزائر وليبيا.

ثالثاً- النفط وجذب المستثمرين إلى دول الوطن العربي:

ما هو تعريف النفط؟ وما هو التأثير الإقتصادي له في رسم مسارات العلاقات الدولية؟ وأين تكمن أهميته سواء بالنسبة للدول المنتجة والمستهلكة لهذه المادة الإستراتيجية؟

يُعرّف النفط بأنه أحد المصادر المتعددة للطاقة، التي تتضمن أيضاً الغاز الطبيعي والفحم والكهرباء والطاقة النووية والطاقة الشمسية وطاقة الرياح وبالنسبة للبلاد النامية، يُضاف مصدرٌ هام، هو ما يسمى بالطاقة التقليدية Traditional، التي تشمل الخشب والمخلفات النباتية والحيوانية. وعلى ذلك، فمن المفروض أن التأثير المتبادل بين الاقتصاد والبترول لا يخرج عن تطبيق قوانين السوق، التي تتم نتيجة للقرارات التي يتخذها كل من المستهلكين والمنتجين. ولكن البترول ليس سلعة ككل السلع، لان إنتاجه وتسويقه ونقله على نطاق عالمي، له تأثير ضخم سياسياً واقتصادياً ويؤثر على مصالح جهات كثيرة هي ([١]):

١- الدول المنتجة للبترول.
٢- الدول المستهلكة للبترول.
٣- الشركات المستثمرة للبترول في تلك الدول.

والعلاقات التي تربط هذه الجهات الثلاث يجب أن تتوخى الوصول إلى توازن يحقق مصالحها جميعاً. ولكن كل جهة منها اعتراها تطورات عديدة بشأن صناعة البترول، واحتدم الصراع بينها، واتخذت كل منها اتجاهات وسياسات وتكتلات مختلفة. وممّا يُذكر هنا، دليلا على أهمية البترول، ما قاله السياسي الفرنسي الشهير كليمنصو: "إن نقطة البترول تعادل نقطة الدم، بل هي أثمن"، وما قاله ونستون تشرشل: "إن من يملك بترول الشرق الاوسط يستطيع أن يحكم العالم" ([٢]).

---

[١]- مجموعة خبراء، دراسة تحت عنوان: "البترول وتأثيره في اقتصاديات الدول"، منشورة بتاريخ ٢٠٠٧/١٢/٢١ على شبكة الانترنت: http://www.moqatel.com/openshare/Behoth/Ektesad8/Petrol/sec01.doc_cvt.htm

[٢]- نزار عبد المعطي ، العلاقات الأميركية – الصينية: اوجه التقارب والتباعد، مجلة السياسة الدولية ، العدد ١٣٢، القاهرة إبريل ٢٠٠٤

وعلى ذلك فتأثير البترول على اقتصاديات الدول واضح الحقائق ومن هنا تتأتى أهمية البترول الاستراتيجية باعتباره كأداة سياسية منذ نشأة اكتشافه، الامر الذي أدى إلى أوضاع البترول وبدائله في الوقت الحاضر، ومدى تأثيره العميق على اقتصاد دول العالم.

١- الدول المنتجة للنفط:

وكان من الطبيعي أن يسود الدول المنتجة للبترول اتجاه عام نحو إعادة النظر في العلاقات غير المتكافئة، التي تربطها بالشركات المستثمرة من جانب وبالدول المستهلكة من جانب آخر أملا في الوصول إلى توازن جديد بين مصالح الاطراف الثلاثة، خاصة أن الواقع البترولي يقتضي انتشار النزعة التنظيمية في صناعة البترول. تأثرت السياسة البترولية للدول المنتجة للبترول بالحركات الوطنية التي قامت بها، عندما شعرت شعوب النصف الجنوبي من الكرة الارضية بتخلُّفها الاقتصادي نتيجة استغلال الشركات المستثمرة للبترول لها، وانتابتها موجات متتالية من التحرر الوطني ضغطت على الحكومات.

لقد أصدرت حكومة فنزويلا في أواخر عام ١٩٥٨ قانوناً مالياً جديداً أعاد توزيع أرباح الشركات المستثمرة بحيث تحصل الحكومة على نصيب من الارباح يتراوح بين ٦٠% و٦٤%. وهكذا نقضت قاعدة مناصفة الارباح. وأما في منطقة الشرق الاوسط عامةً والوطن العربي خاصةً، كانت قوة الاتحاد الاحتكاري العالمي للشركات المستثمرة قد بلغت ذروتها عام ١٩٥٤ عندما تمكَّنت الشركات البريطانية والامريكية الكبرى من السيطرة من جديد على بترول إيران بعد سقوط حكومة الدكتور مصدق، الذي قام بتأميم البترول في بلاده.

ولكن بعد تأميم قناة السويس في عام ١٩٥٦، وهي الشريان الرئيسي لنقل البترول إلى أوروبا، تشجَّعت حكومات الشرق الاوسط على اتباع سياسة وطنية لصناعة البترول، وساعدها على ذلك رغبة شركات بترولية كبيرة مستقلة عن الاتحاد الاحتكاري الدولي، التعاون معها على أسس جديدة. وهكذا يعتبر عام ١٩٥٦ نقطة تحول هامة في العلاقات بين الشركات البترولية والدول المنتجة في دول منطقة الشرق الاوسط.

شرعت هذه الدول في إنشاء شركات ومؤسسات وطنية لها حق الاشراف على صناعة البترول بوجه عام، وحق منح امتيازات جديدة لاستكشاف البترول وتصنيعه وتسويقه للشركات الاجنبية المستقلة عن الاتحاد الاحتكاري العالمي، حيث تحسنت شروط التعاقد معها ونسب اقتسام الارباح.

بدأت الدول المنتجة في الشرق الاوسط تتلمس أوجه التعاون فيما بينها للمحافظة على ثرواتها الوطنية والافادة منها إلى أقصى حد مستطاع للاسهام في بناء وتطوير جهازها الاقتصادي. وكانت الدول العربية هي أُولى الدول المنتجة للبترول التي فكرت في توحيد جهودها بقصد تحسين شروط الامتيازات البترولية. وهكذا نشأت فكرة انعقاد مؤتمرات عربية سنوية للبترول، كان أولها في نيسان من العام ١٩٥٩.

وفي نفس الوقت أكدت خمس دول بترولية "هي: فنزويلا والسعودية والكويت والعراق وإيران" تضامنها. وقررت إنشاء منظمة دائمة في سبتمبر ١٩٦٠ أُطلق عليها اسم "منظمة الدول المصدِّرة للبترول" (أوبك). وقد تعرَّضت هذه المنظمة الوليدة في بداية تأسيسها إلى معارضة من ممثلي الشركات المستثمرة للبترول "أعضاء الاتحاد الاحتكاري العالمي". الذين ساورهم القلق لقيام منظمة الاوبك. طوال أربع سنوات من سنة ١٩٦٠ إلى ١٩٦٤، حيث اتسمت هذه الفترة بالصراعات تارة والمفاوضات الشاقة تارة أخرى ([١]).

وفي نطاق منظمة الاوبك استطاعت الشركات الوطنية التي أنشأتها دول (أوبك) أن تعاون مع بعضها من خلال المؤتمرات السنوية التي تعقدها. كما كان هناك مجال للتعاون ين هذه الشركات الوطنية والحكومات والشركات الاجنبية الاخرى في عمليات النفط الكاملة ([٢]).

٢- **الدول المستهلكة للنفط:**

إن مصلحة الدول المستهلكة للبترول، سواء في الغرب أو في الولايات المتحدة الامريكية، تبدو واضحة في بقاء منطقة الخليج، باعتبارها المستودع الرئيسي لاحتياطيات البترول. في نطاق السيطرة الغربية، وألا يخل باستقرارها أي تغيير مع العمل في الوقت نفسه على اتباع سياسة مؤداها: بناء مخزون من البترول يوفر للدول الغربية وقاية من التغيرات التي قد تؤدي إلى انقطاعات. وإبعاد تغلغل نفوذ أي دولة أخرى إلى هذه المنطقة التي تحتوي على هذا الكنز البترولي. وتشجيع استكشاف البترول واستخراجه في مناطق أخرى بعيده عن هذه المنطقة واضطراباتها.

لذلك أخذت الدول المستهلكة للبترول العمل على تنسيق سياساتها البترولية للحصول على هذه السلعة الحيوية بطريقة منتظمة وبأسعار مناسبة مستخدمة نفوذها وضغوطها على الدول المنتجة للبترول في مواجهة دائمة، والتي كانت على الشكل الآتي ([٣]):

أ- **سياسة الدول الصناعية الغربية:** قبل عام ١٩٧٣، ظلت سياسة الطاقة في دول غرب أوروبا حتى قيام الحرب العالمية الثانية تعتمد أساساً على مصدر واحد للطاقة وهو الفحم، حيث كان يلبي أكثر من ٩٠% من احتياجات هذه الدول. أما بعد الحرب العالمية الثانية وخلال الخمسينات، فقد زاد استهلاك المنتجات البترولية بصورة سريعة للاسباب الاتية:

---

[١]-البترول وتأثيره في اقتصاديات الدول"، مرجع سابق، ص٤٨.

[٢]- محمد علي ، الصين تذبح بقرتها المقدسة "، صحيفة الأهرام ، القاهرة ٢٧ سبتمبر ٢٠٠٢

[٣]- مجموعة خبراء، دراسة تحت عنوان: "البترول وتأثيره في اقتصاديات الدول"، مرجع سابق، ص ٦٤ .

(١)- رخص سعر البترول ابتداءً من عام ١٩٥٧، نتيجة لاعادة افتتاح قناة السويس، وازدياد مبيعات الاتحاد السوفيتي، وازدياد منافسة شركات البترول المستقلة ومواجهتها للشركات المستثمرة للبترول أعضاء الاتحاد الاحتكاري.

(٢)- سهولة النقل والاستخدام.

(٣)- نظافة البترول وقلة التلوث المرتبط باستخدامه.

ب- **أسباب الاعتماد على بترول الشرق الاوسط:** أخذت دول غرب أوروبا تزيد اعتمادها على بترول الشرق الاوسط بصورة كبيرة، فقد ازدادت درجة الاعتماد من ٢٠% من جملة استهلاك البترول قبل الحرب العالمية الثانية إلى ٤٣% عام ١٩٤٧ ثم إلى ٨٥% عام ١٩٥٠، ويرجع ذلك إلى ما يلي:

(١)- قرب حقول بترول الشرق الاوسط من السوق الاوروبي.

(٢)- النفوذ الكبير للدول الاوروبية في منطقة الشرق الاوسط. حيث كانت فرنسا تسيطر على دول المغرب العربي (الجزائر)، وإنجلترا تسيطر على دول الخليج (الكويت ودولة الامارات وقطر والبحرين وعمان). كذلك كانت الدول الاوروبية تتمتع بامتيازات واسعة لاستغلال حقول بترول دول الشرق الاوسط، عن طريق الشركات التابعة لها، ومنها: الشركة الفرنسية للبترول CFP والشركة البريطانية BP وشركة شل (المملوكة مشاركة بين إنجلترا وهولندا). وقد كانت هذه الشركات تبيع بترولها للدول الاوروبية بالعملات المحلية لهذه الدول.

(٣)- عدم استطاعة الولايات المتحدة الامريكية إمداد دول أوروبا واليابان باحتياجاتها من البترول بسبب توقعها حدوث ندرة بترولية عالمية..

ج- **سياسة الدول الصناعية الغربية والولايات المتحدة الامريكية بعد عام ١٩٧٣:** كان من الصعب في تلك الاونة على الدول الاوروبية أن تضع سياسة موحدة للطاقة تلتزم بها. وذلك لاختلاف ظروف كل دولة من ناحية درجة الاكتفاء الذاتي في إنتاج الطاقة. ونظراً لاختلاف كل منها فيما يتعلق بوجود مصالح بترولية لها خارج حدودها، فقد أدى هذا الاختلاف إلى تراجع التعاون بين الدول الاوروبية الغربية عموماً في مجال الطاقة . ولكن عقب ارتفاع أسعار البترول في عامي ١٩٧٣ و١٩٧٤، اتخذت معظم الدول المستهلكة للبترول خطوات حاسمة للحد من استهلاك البترول. وقد انخفض استهلاك البترول في دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية([1]).

---

[1]- OECD Organization for Economic Co – Operation and Development.

وفي كثير من الدول وخاصة الولايات المتحدة، لم ينعكس الارتفاع الشديد في أسعار البترول الخام ١٩٧٣-١٩٧٤ على أسعار المنتجات البترولية بالقدر نفسه، وذلك بسبب عدم وجود علاقة مباشرة بين سعر البترول الخام وسعر المنتجات البترولية. وتوضيحاً لذلك نذكر، أنه قبل رفع الاسعار عام ١٩٧٣، كانت حكومات الدول الاوروبية تفرض ضرائب عالية على استهلاك المنتجات البترولية لاسباب خاصة بميزانيات هذه الدول. فلما ارتفعت أسعار البترول ارتفاعاً شديداً في أواخر عام ١٩٧٣ وبداية عام ١٩٧٤ فإن هذا الارتفاع لم ينعكس بالكامل على أسعار المنتجات البترولية. وقد تفاوتت الدرجة من دولة إلى أخرى. وقد ظلت أسعار المنتجات البترولية رخيصة بصورة واضحة في الولايات المتحدة الامريكية، مما شجع ذلك على ارتفاع مستوى الاستهلاك.

٣- **الشركات المستثمرة للنفط:**

أ- الشركات المستثمرة للبترول في الشرق: إن اتفاقيات الامتيازات التي حصلت عليها شركات البترول في الشرق الاوسط، وعلى الاخص في منطقة الخليج، مُنحت تحت ظروف قاسية لم تكن للحكومات التي أبرمتها حرية الاختيار لعدة أسباب أهمها:

(١)- كانت هذه الحكومات في حالة اقتصادية سيئة تجعلها تتهافت على أي قدر من الاموال بغضِّ النظر عن قيمة ما تمنح. كما حدث عند توقيع اتفاق التنقيب عن البترول في الاراضي الايرانية، الذي منحته حكومة إيران في شهر مايو عام ١٩٠١ للمستر وليم دارسي، الانجليزي الجنسية. إذ كانت حالة إيران المالية والادارية مرتبكة تماماً. وقد شمل عقد الامتياز معظم المنطقة الجنوبية والغربية من إيران.

(٢)- كذلك لم تكن حكومات الكويت وقطر والبحرين قادرة على التفاوض بحُرية تامة عندما أعطت كل منها امتيازات لكل من شركة الكويت للبترول وشركة قطر وشركة البحرين، لان حكومات هذه البلاد لم تكن حرة في منح امتيازات بدون موافقة حكومة بريطانيا وفقاً للاتفاقيات المعقودة بين حكومة بريطانيا وكل من حكام هذه البلاد. وقد شملت عقود الامتياز المذكورة التنقيب في مساحة البلاد كلها. كما كان العراق كله مشمولا بامتيازات شركة نفط العراق وشركتي نفط البصرة ونفط الموصل التابعتين لها.

أما اتفاق امتياز البترول في السعودية، فقد كانت الحالة الاقتصادية في السعودية إبَّان الازمة العالمية عام ١٩٣٣ سيئة جداً. فاستخدمت حكومة الملك ابن سعود المستر كارل نوتشمل، الامريكي الجنسية. للاتصال بالشركات الاجنبية وإقناعها بالقدوم إلى السعودية والحصول على تراخيص التنقيب عن البترول. وقد استجابت شركة ستاندرد أوف كاليفورنيا الامريكية إلى ذلك، والتي أصبحت هذه الشركة فيما بعد جولف أويل (Gulf Oil). وإذا اعتبر البترول مصدر خير للوطن العربي، إلا أنه كان كذلك مصدر بلاء أيضاً، بحيثُ

يمكن القول بأن مشروعات الاستعمار تجاه الوطن العربي تستهدف على الدوام وضع يدها على منابع البترول العربية وأنابيب نقله ومعامل تكريره. وقد كان البترول باعثاً جوهرياً للعدوان الثلاثي على مصر عام ١٩٥٦.

ب- الشركات المستثمرة للبترول في الغرب: يرجع تاريخ إنشاء الشركات المستثمرة للبترول في الغرب إلى منتصف القرن التاسع عشر عندما اكتشف الكولونيل دريك البترول في بنسلفانيا، من الولايات المتحدة الامريكية عام ١٨٥٩. ثم ظهر جون روكفلر في الميدان عام ١٨٦٢ وركَّز نشاطه على تصنيع البترول ونقله وتوزيعه، الامر الذي استلزم إنشاء عدة شركات متكاملة النشاط، تم إدماجها عام ١٨٨٢ في صورة ترست (Trust) أطلق عليه اسم "ستاندارد أويل أوف نيوجيرسي"([١]).

وفي إطار المنافسة على البترول خارج الولايات المتحدة، ظهر منافس أوروبي في صورة إدماج شركة رويال داتش (Royal Dutch) الهولندية التي كانت تستخرج البترول من إندونيسيا. في شركة نقل بريطانية شل ترانسبورت (Shell Transport) تحت اسم رويال داتش شل عام ١٩٠٧.

وفي أثناء الحرب العالمية الاولى وعقب الحرب مباشرة حرصت الشركات الامريكية على البحث عن منابع احتياطية أخرى للبترول خارج الولايات المتحدة، ولكنها تعرَّضت لمنافسة الشركتين البريطانيتين: "شل" و"أنجلو إيرانيان". وامتد مجال المنافسة إلى المكسيك أولا ثم إلى فنزويلا والشرق الاوسط. وفضلا عن المنافسة حول مصادر البترول، اشتدت المنافسة أيضاً حول السيطرة على الاسواق. فنشبت معركة الاسعار بين عملاقي البترول: "ستاندارد أويل أوف نيوجيرسي" وشركة "شل". وكادت هذه المعركة تؤدي إلى إنهاك قوى جميع الشركات المنتجة. لذلك رأت أن من مصلحتها الاتفاق على مبادئ معينة تحقق مصالحها، وهي الهيمنة المشتركة على منابع وأسواق البترول في معظم أنحاء العالم.

ويتضح من هذا العرض التاريخي لشركات البترول المستثمرة، سعي هذه الشركات منذ البداية إلى بسط نفوذها وهيمنتها على مقدَّرات منابع البترول في العالم، الامر الذي يلغي إلى حد كبير قوى السوق أو على الاقل التحكم في قوانين العرض والطلب. مما يؤدي إلى استنتاج مفاده أن البترول ليس سلعة كباقي السلع، بل أنه سلعة تتصارع حولها نفوذ الجهات الثلاث: الشركات المستثمرة والدول المستهلِكة والدول المنتجة. لذلك فإن الحكومات التي وقَّعت اتفاقيات الامتيازات لم تكن قادرة على التفاوض، إما لانها كانت خاضعة لارادة حكومة أجنبية، لها مصلحة في تكييف الامتياز بالشكل الذي يروق لها، كما هو الحال في العراق وإمارات الخليج وجنوب الجزيرة العربية. وإما لانها مرتبكة مالياً وعاجزة فنياً، كما هو الحال في إيران والسعودية، الامر الذي جعل من شركات الامتياز حكومات أخرى داخل هذه البلاد، حيث كانت معفاة من الضرائب ومن الخضوع للقوانين المحلية، لدرجة أنها كانت تستخدم اللاسلكي

[١]- "البترول وتأثيره في اقتصاديات الدول"، مرجع سابق ، ص ٥٢.

للاتصال بالخارج ولها طيرانها الخاص بها. وما دام الامر كذلك، فقد ازداد إقبال هذه الشركات على استغلال بترول الشرق الاوسط بسبب سهولة العثور عليه بكميات اقتصادية وفيرة وبتكاليف يسيرة.

اتسمت الاتفاقيات القديمة بطابع احتكاري يتمثل في انفراد شركة واحدة بالعمل "في العراق والكويت والبحرين"، بينما حرصت دول أفريقيا العربية على منح امتيازات لاكبر عدد ممكن من الشركات حتى تتلافى بذلك سيطرة شركة واحدة، ولكي تثير المنافسة بينها. ففي ليبيا مثلا، بلغ عدد الشركات التي حصلت على امتيازات بترولية حتى أول مايو عام ١٩٦٠، ثماني عشرة شركة تمثل مصالح أمريكية وفرنسية وبريطانية وألمانية وإيطالية. كذلك درجت الامتيازات القديمة على استمرار الامتياز لفترة طويلة ٩٩ عام في قطر، ٧٥ عام في العراق والكويت، ٦٦ عام في المملكة العربية السعودية، وهو الامر الذي أحجمت عنه الامتيازات الحديثة: فمدتها في ليبيا خمسون عاماً يجوز تمديدها لمدة لا تزيد في مجموعها عن ستين عاماً، أما في المغرب فهي ثلاثون عاماً ([1]).

****

المبحث الخامس: دبلوماسية الصين النفطية

ما هي التوجهات الصينة من أجل فتح أسواق جديدة ومصادر متجددة للطاقة ؟ وكيف تسعى الدبلوماسية الصينية الى التعاطي مع موضوع البحث عن مصادر جديدة للطاقة؟ وما هي الإجراءات التي تتخذها الصين من خلال علاقاتها الخارجية في سبيل تأمين حاجاتها من الطاقة؟ لاسيما في ظل التحديات الكبرى التي تواجه الصناعات الصينية التي تتزايد حاجاتها الى المشتقات النفطية والمواد الأولية؟.

يتمثّل التوجه الاستراتيجي للصين في مختلف أسواق العالم في ضمان الامدادات النفطية إليها، مع تزايد الطلب المحلي على النفط بأكثر من ثمانية في المئة سنوياً إلى تسعة ملايين برميل يومياً حالياً، لتصبح الصين ثاني أكبر دولة مستهلكة للنفط مباشرة بعد الولايات المتحدة. ويُتوقع أن يتجاوز الطلب الصيني ٢٢ مليون برميل يومياً نهاية ٢٠٣٠.

التوصل إلى مصادر الطاقة أصبح هدفا استراتيجياً للصين وكذلك الهند لتلبية الطلب المتنامي في كل منهما، حيث يمثل كلاهما أكبر تجمع بشري في العالم البالغ ٣٧% من عدد سكان الكرة الارضية، ويطمحان بكل جدية اللحاق بالدول المتطورة اقتصاديا. وتتوقع وكالة الطاقة الدولية أن يزداد طلب الهند على النفط من ٢,٣٩ مليون برميل يوميا حاليا إلى ٥,٤ مليون برميل يوميا في عام ٢٠٣٠، ومن المتوقع ان يكون ٩٠% من هذه الكميات مستوردا من الخارج ([2]).

---

[1]- دراسة مجموعة خبراء، منشور تحت عنوان: "البترول وتأثيره في اقتصاديات الدول"، مرجع سابق، ص٤٢.

[2]- نهاد اسماعيل، مقالة تحت عنوان: "**الهند تنافس الصين للاستثمار نفطيا في الشرق الأوسط وسط دعوات لتعزيز التعاون الآسيوي**"، منشورة في جريدة الشرق الأوسط، العدد ٩٥٨١، تاريخ ٢٠٠٥/٠٢/٢٠.

ويمثل النفط نحو ١٠ في المئة من إجمالي مصادر الطاقة المستهلكة في الصين، في حين يمثل الانتاج المحلي من الفحم المصدر الرئيس الاول للطاقة وبنسبة تفوق ٨٠ في المئة. وتنوع الصين وارداتها من النفط الخام، فهي تشتريه من أكثر من ١٤ دولة نفطية موزعة على القارات كلها تقريباً، وتشمل دولا في الخليج وأفريقيا وروسيا والبرازيل وفنزويلا وكولومبيا وكندا والمكسيك. وتُعتبر السعودية أكبر دولة مصدرة للنفط إلى الصين وبنسبة ٢٠ في المئة، تليها أنغولا وروسيا والسودان وإيران وكندا وكولومبيا وفنزويلا والبرازيل. وتملك الصين أكبر حصة في إنتاج النفط الخام في السودان بنسبة تزيد عن ٤٠ في المئة ([١]).

أولاً- <u>الامن القومي الصيني في مجال الطاقة</u>:

١- <u>الخطر المحدق بالتنمية الصينية</u>:

ارتفعت نسبة استهلاك البترول الى ٤٠% او اكثر منذ ستينات القرن العشرين قياسا الى الطاقات العالمية المستهلكة، حتى غدا البترول المصدر الرئيسي الاكبر للطاقة على مستوى العالم، وعلى هذا الاساس باتت صناعة البترول عماد كل الصناعات، واعطت الكثير من الدول مسألة تطوير هذه الصناعة اولوية خاصة ووضعتها في مكان الصدارة لما لعائداتها من اهمية كبرى على الدخل القومي لهذه الدول. اما الصناعات التي تعتمد على البترول كوقود رئيسية و كمادة خام لها، فقد بلغ قيمة انتاجها سدس القيمة الانتاجية العامة لصناعات الصين ([٢]). وظل البترول عاملا هاماً يؤثر على الوضع السياسي والتنمية الاقتصادية العالمية خلال الخمسين عاما المنصرمة، واصبح الامن البترولي مشكلة مشتركة تواجه جميع دول العالم وليس الصين فقط.

فمنذ ان اصبحت الصين دولة مستوردة خالصة للبترول، ومسألة الامن البترولي الصيني تحظى باهتمام واسع من قبل العلماء والمتخصصين، وحالة العرض والطلب التي يواجهها القطاع البترولي الصيني على المستويين الوطني والدولي، اشرت فيها الى ضرورة ان تكون استراتيجية الامن البترولي استراتيجية بترولية عالمية متجهة نحو الخارج، وان تتخذ من "المحافظة على ما هو في الداخل وكسب ما هو في الخارج" جوهرا لافكارها وتوجهاتها ([٣]).

وتختلف الافكار حول استراتيجية تطوير القطاع البترولي الصيني للوقوف عندها والتأمل فيها، فاعتقاد الخبراء الصينيين انه يتوجب على القطاع البترولي، فى ظل الظروف السائدة حالياً، الاهتمام الكافي بالموارد البترولية والغازية الوطنية، بعيداً عن شحها او وفرتها، وبعيداً عن الظروف التي تمر بها

---

[١]- راجع مقالة : كامل الحرمي، تحت عنوان: "الصين تغزو مصافي النفط الأوروبية"، منشورة بتاريخ ٢٠١١/٠٢/١٥ على شبكة الانترنت: http://www.alarabiya.net/views/2011/02/15/137693.html

[٢]- شوي هوي شي، دراسة تحت عنوان: "بترول الشرق الأوسط واستيراتيجية الأمن واختيار السياسات لطاقات بلادنا (الصين)"، مترجمة، منشورة بتاريخ ٢٠٠١/٠٥/٢٩ على شبكة الانترنت.

[٣]- تشيان شويه ون ، مقالة تحت عنوان: " بترول الشرق الاوسط واستراتيجية تنمية البترول الصيني"، رقم تحرير المقالة : ١٦٧٣-٥١٦١ (٢٠٠٧) ٠٣-٠٠٢٧ / رقم التصنيف: A / رمز التوثيق: F371-07 ، مترجمة، منشورة بتاريخ ٢٠٠٧/٠٦/٢٧ على شبكة الانترنت.

سواء كانت قاسية او مؤاتية، وضرورة مواصلة تعزيز القوة الدافعة لعملية التطوير والاستغلال المستديمتين لتلك الموارد، والاستعداد النفسي لمواجهة الاهوال والشدائد، والتسلح بالحكمة الصينية القائلة ان جدولا مترقرقاً افضل من سيل متقطع وكما تؤكد حكمة اسلامية اخرى ان القليل افضل من الحرمان.

والصين تفتقر الى القدرة اللازمة على ايجاد الاحتياطي الاستراتيجي للبترول، وعليه فإن قدرتها ضعيفة جداً على مواجهة الانقطاع المفاجيء للامدادات البترولية والتذبذب الحاد في أسعار البترول. مع ازدياد حجم استيراد البترول وتذبذب اسعاره فى الاسواق العالمية، فان امن المصادر البترولية الصينية عاد يحظى على قدر كاف من الاهتمام وذلك من اجل ضمان الامن البترولي الصيني.

٢- واقع الاحتياجات والامن البترولي الصيني:

باعتبار البترول محرّك الاقتصاد الصيني العملاق، فإن حجم الانتاج المحلي لم يعد كافيا لسد متطلبات الاستهلاك لذلك سيزداد الاعتماد على المصادر الخارجية. وليس البترول هو الطاقة المحركة للاقتصاد الوطني الصيني فحسب، بل هو طاقة استراتيجية لدفاعها الوطني، وهو في الوقت نفسه من الموارد النادرة في الاراضي الصينية.

ان المعدل الفردي للاحتياطات البترولية العادية القابلة للاستخراج على نطاق العالم يبلغ ٥٣ طناً، ولكنه لم يبلغ في الصين اكثر من عشرة اطنان، اي خمس المعدل الفردي العالمي. وللبترول مكانة هامة في الاقتصاد الوطني، فقد بلغ حجم انتاجه ١٦٠ مليون طن للعام ١٩٩٩، واحتل المرتبة الخامسة في العالم مما يجعل الصين من الدول الكبرى المنتجة للبترول ([١]).

لقد بلغت نسبة البترول والغاز الطبيعي ٢١,٩ % من مجموع الطاقات المستهلكة. يزداد حجم استهلاك البترول بسرعة كبيرة تماشياص مع تطور الاقتصاد الوطني السريع غير أن الازدياد في الانتاج لا يلحق بالازدياد في الاستهلاك وبذلك فان الفرق الاقصى بين إنتاج البترول واستهلاكه سيزداد اتساعاً مع الوقت، لقد ازداد حجم استهلاك البترول في البلاد منذ الخطة الخمسية الثامنة بنسبة ٤,٩% سنوياً غير أن ازدياد إنتاج البترول الخام في نفس الفترة لم يبلغ إلا ١,٧% سنوياً. وتحولت الصين منذ عام ١٩٩٣ من دولة مصدرة للبترول إلى دولة مستوردة. فبلغ حجم استيراد البترول الخام والمنتجات البترولية ٤٠ مليون طن عام ١٩٩٩ وشغل ذلك ٢٠% من استهلاك البترول في ذات العام([٢]).

ومن المتوقع أن يبلغ معدل سرعة الازدياد السنوي لاستهلاك البترول قبل عام ٢٠١٠ حوالي ٣,٥% ويبلغ حوالي ٣% في الفترة ما بين الاعوام ٢٠١٠ و٢٠٢٠. بينما ستبلغ الكمية المطلوبة من البترول عام ٢٠١٠ حوالي ٢٩٠ مليون طن وعام ٢٠٢٠ حوالي ٣٩٠ مليون طن. وفي العشرين عاما المقبلة سيتجه حجم إنتاج البترول نحو الارتقاء غير أن مدى الازدياد محدود جدا. ومن المتوقع أن يبلغ حجم الانتاج عام ٢٠١٠ حولي ١٧٠ مليون طن وعام ٢٠٢٠ حوالي ١٨٠ مليون طن. ويلحظ داخل

[١]- شوي هوي شي، "بترول الشرق الأوسط واستيراتيجية الأمن واختيار السياسات لطاقات بلادنا (الصين)"، مرجع سابق، ص ٦٠.

[٢]- المرجع السابق ص٦٨.

الاوساط المتخصصة توقعها أن الفجوة بين الكمية المزودة من البترول والكمية المطلوبة له ستبلغ عام ٢٠١٠ حوالي ١٢٠ مليون طن وعام ٢٠٢٠ حوالي ٢١٠ مليون طن. وسيرتفع مدى اعتماد الصين على البترول المستورد من ٢٠% حاليا إلى أكثر من ٤٠% بعد العام ٢٠١٠ وأكثر من ٥٠% عام ٢٠٢٠([١]).

ويكتمل الامر بالنظر في الامن البترولي داخل إطار استيراتيجية الطاقات الكاملة. والنظر في التطور المنسق للفحم والبترول والغازات الطبيعية والطاقة الذرية والطاقات القابلة للتجديد وفقاً لظروف موارد الصين واتجاه ازدياد الاستهلاك، والاعتماد على الفحم وتحسين البنية وتطوير الطاقات النظيفة ورفع فعالية استغلال الطاقات وتقييد اعتماد الاقتصاد الصيني على البترول في نطاق مناسب.

ثانياً- صناعة الصين النفطية بين الدبلوماسية والاستراتيجية:

ما هي تأثيرات تزايد الطلب الصيني على المشتقات النفطية على سياسة الدولة الخارجية؟ وكيف كيّفت الصين دبلوماسيتها في سبيل فتح أسواق جديدة لتغطية احتياجاتها النفطية؟

١- واقع الصناعة النفطية في الصين وإستراتيجية تأمين الحاجيات:

اذا تمّ النظر إلى الموارد النفطية ومقارنتها بإجمالي حجم استهلاك الطاقة على المستوى العالمي، فيتبيّن أنّ النفط هو بالفعل شريان الحياة لاقتصاديات جميع الدول في العالم دون استثناء، سواء كانت متقدمة او نامية. الصين، منذ تسعينات القرن العشرين، واقتصادها يشهد نمواً سريعاً، مما ترتب على ذلك زيادة حجم طلبها لمصادر الطاقة والمواد الخام، وخاصة على النفط. و اليوم فان الامن النفطي الصيني يواجه مشاكل على الصعيدين، الداخلي والخارجي فى آن واحد. فعلى الصعيد الداخلي عدم قدرة المصادر النفطية والغازية المحلية الايفاء وتلبية حاجيات ومتطلبات التنمية الاقتصادية، وان نظام احتياطها النفطي الاستراتيجي لم يتشكل بعد. وعلى المستوى الخارجي، فلا زالت الصين تعتمد الى درجة خطيرة على النفط المستورد لتغطية احتياجاتها، مما يعود بمخاطر دفينة على امنها النفطي.

منذ العام ١٩٩٣، وبعد أن اصبحت الصين مستورداً صافياً للنفط، ارتفعت نسبة اعتمادها على الخارج الى ٣٣,٨% عام ٢٠٠٠ بعد ان كانت ٧,٦ بالمائة فقط عام ١٩٩٥. ووفقاً للمعلومات المتاحة فان اجمالي حجم الاستهلاك الصيني من النفط يقدر بنحو ٢٤١ مليون طن عام ٢٠٠٢ منها ١٦٧ مليون طن من الانتاج المحلي و٧١٨٠ مليون طن تم استيراده من الخارج. ومن المتوقع ان يصل الطلب الصيني على النفط الى ٤٥٠ مليون طن على اقل تقدير عام ٢٠٢٠. وعلى الرغم من تباين التوقعات بين المصادر الصينية و الاجنبية حول كمية انتاج الصين للنفط وحجم الطلب عليه على مدار العشرين سنة القادمة، الا انهما يتوقعان بالاجماع من ان انتاجها النفطي لا يمكن ان يسجل ارتفاعاً كبيراً ما لم يكن هناك اكتشافات نفطية هامة وتقدم تكنولوجي خارق، وان انتاجها النفطي يصعب عليه ان يتجاوز

[١]- بترول الشرق الأوسط وإستراتيجية الأمن ، المرجع السابق ، ص ٧١

٢٠٠ مليون طن فى اوج مستوياته الانتاجية وذلك قبل او بعد حلول عام ٢٠١٠، و ان استهلاكها المستقبلي من النفط سوف يتصاعد باستمرار ([1]).

ويتضح مما سبق ان اختلال معادلة الطلب والعرض للنفط الصيني قد اصبح حقيقة لا يرقى اليها جدال خلال القرن الحادي والعشرين. وقد اجمع الخبراء الصينيون والاجانب على انه في حال تجاوز حجم الواردات النفطية لاي بلد من بلدان العالم حدود ٥٠ مليون طن، فان اداؤه الاقتصادي المحلي سيتأثر سلباً بحركة الاسعار فى الاسواق الدولية، وفي حال تجاوزه ١٠٠ مليون طن، فعليه التفكير بضمان امن امداده النفطي عبر الاجراءات الدبلوماسية والاقتصادية والعسكرية. ان المشكلة الاساسية التي يعاني منها الامن النفطي الصيني تتمثل في التزايد الهائل على طلب النفط والاعتمادها المفرط على النفط المستورد. وستشتد، خلال العقدين القادمين، حدة الصراع الدولي على الموارد النفطية كلما تغيرت معادلة العرض و الطلب للنفط فى الاسواق العالمية.

ان الصراع الدولي حول الموارد النفطية سيتركز فى منطقة الشرق الاوسط – شمال افريقيا، وآسيا الوسطى – روسيا اضافة الى منطقة بحر الصين الجنوبي. و ان الصين تتمتع بالتفوق الجغرافي الفريد من نوعه فيما بين الدول الكبرى فى العالم الراهن كونها تطل شرقا على المحيط الهادى بينما تتاخم اراضيها منطقة آسيا الوسطى الغنية بالنفط. و على الرغم من ان معادلة العرض والطلب للنفط ستبقى عموماً شبه متوازنة، الا ان تزايد العوامل غير المحددة والتي تثير الخلافات او حتى النزاعات السياسية او العسكرية او الدبلوماسية ستفرض تأثيرات مباشرة وخطيرة على بنية سوق النفط عالمياً او اقليمياً، نتيجة تزايد تعقيد وتشابك الخلافات القائمة داخل الدول المستهلكة للنفط، وبين الدول المستهلكة من جهة والدول المالكة للموارد النفطية من جهة اخرى، وداخل مجموعة الدول المالكة للموارد النفطية.

٢ – الدبلوماسية الصينية الخارجية لتأمين النفط:

تقتضي الحاجة اشتراك المؤسسات البترولية الصينية فى انشطة التعاون الدولي بكافة جوانبها، وخوض غمار المنافسة الدولية، وتبديد مخاطر السوق المحتملة من خلال هذه المنافسة. ان عملية "الخروج" لاستخراج البترول لها اولوية على عملية شراء البترول، وتسخير ما لديها من تقنيات ورؤوس اموال لخدمة عمليت التنقيب والاستخراج في الدول الاخرى، والمشاركة في عمليات تطوير الموارد التبرولية والغازية فى الدول الاخرى بهدف تحقيق تنوع مصادر الامدادات البترولية، وتفادي اي مخاطر قد تنجم عن توحيد مصادرها و تذبذب اسعارها.

إن تسريع المؤسسات البترولية الصينية لخطى تطبيق استراتيجية "الخروج الى الخارج" في السنوات الاخيرة كانت ظاهرة وملموسة، حيث توسعت دائرة تعاونها مع المصادر البترولية الخارجية لتشمل روسيا ودول آسيا الوسطى كاذريبجان وكازاخستان، ودول جنوب شرقى آسيا كاندونسيا وميانمار

[1]– راجع: تشانغ تزى كوين، مقالة مترجمة تحت عنوان: "قضية الامن النفطي في ظل الخارطة الجديدة لجيوغرافية النفط العالمية مع التفكير الاستراتيجي بمسألة الامن البترولي الصيني"، منشورة بتاريخ ٢٠٠٤/٠٤/١٨ على شبكة الانترنت.

ودول الشرق الاوسط مثل ليبيا وايران وسلطنة عمان، ودول امريكا الوسطى والجنوبية بالاضافة الى السودان فى افريقيا ([1]).

وأما على صعيد "العمل على كسب الامدادات البترولية الخارجية" فيجب على المؤسسات البترولية ان "تتخطى عتبة الباب والتوجه نحو الخارج" ومواجهة تحديات اللعبة الدولية من خلال المشاركة فى مشاريع التعاون الدولية، وفي استغلال الموارد البترولية والغازية. بينما على الحكومة الصينية ان لا تكتفي بتعزيز دورها في ارشاد الاستراتيجية الكلية وتقديم المزيد من الدعم والسياسات التفضيلية فحسب، بل يجب عليها كذلك مواصلة تعزيزها لديناميكية دبلوماسية الطاقة.

باختصار إن افضل السبل لاستغلال الموارد البترولية والغازية الخارجية بشكل معقول ومقبول، يبدأ اولا في التعاون مع الخارج لتنمية الموارد البترولية والغازية ومن ثم استيرادها من الاسواق الدولية. ففي مجال التعاون الدولي فى مجال الطاقة، وكون الصين على علاقات صداقة تقليدية مع اهم الدول المنتجة للبترول فى الشرق الاوسط، فلا بد وان تكون تلك المنطقة الخيار الاول لاستراتيجية "التوجه نحو الخارج" للمشاركة في تنمية البترول والغاز الطبيعي في الفترة الراهنة والمنظورة على اقل تعديل.

وبالقدر الذي ينمو فيه الاقتصاد العالمي بقدر ما يشد فيه الامن البترولي اعصاب الكثير من دول العالم، بحيث تشتد حدة المنافسة الدولية على الموارد البترولية والغازية. فالصين تعيش مرحلة تطوير الصناعة الثقيلة، حيث ان عملية التحضر، التي تعكسها سرعة نمو قطاعي السيارات والعقارات، راحت تجرى بخطى حثيثة، بيد ان هموم امن الامدادات البترولية نتيجة القفزة الاقتصادية، تشتد حدتها يوما بعد آخر، بل و ذهب الامر الى حد عرقلة التنمية المستدامة.

يمكن القول ان الامدادات البترولية الصينية تواجه وضعا بالغ الدقة والخطورة حيث تعاني من نقص متزايد من الامدادات البترولية، فلم تجد المؤسسات البترولية الصينية امام هذا الوضع الحرج مفراً من تحرير عقليتها، والتسلح بالتطور القائم على الاسس العلمية، وتعزيز روابط التعاون مع الدول المصدرة للبترول. وبما ان الموارد البترولية والغازية غير موزعة بشكل منسق على الاقاليم، فان افضل صيغ توزيع الموارد البترولية والغازية على المستوى العالمي هي العولمة. ففي السنوات الاخيرة شهدت الموارد البترولية والغازية في العالم وضعا جديداً تمثل في سلسلة من عمليات التغيير واعادة التوزيع والتنظيم، الامر الذي أتى للمؤسسات البترولية الصينية بفرصة تاريخية لا تعوض للمشاركة النشطة في تنمية وتطوير الموارد البترولية و الغازية الاجنبية. وعليه فإن التعددية القطبية للخريطة السياسية العالمية قد وفرت للمؤسسات الصينية ظروفاً مؤاتية لدخول اسواق التنقيب واستكشاف الموارد البترولية والغازية

---

[1]- تشانع تزى كوين، "قضية الامن النفطي في ظل الخارطة الجديدة لجيوغرافية النفط العالمية مع التفكير الاستراتيجي بمسألة الامن البترولي الصيني"، مرجع سابق، ص ٣٢

الاجنبية، وخاصة ان سياسة الانفتاح التى تنتهجها دول الموارد البترولية والغازية قد وفرت للمؤسسات البترولية الصينية فرصة "الانطلاق نحو الخارج"، ومواصلة توسيع دائرة انتشارها وتعزيز قدراتها ([1]).

فالشروع في مشاطرة الموارد البترولية العالمية لسد حاجات البلاد المتزايدة للبترول. وتطويرها للتعاون الدولي واستغلال الموارد البترولية الخارجية هي وسيلة فعالة لحل مشكلة نقص مواردها البترولية والغازية. وقد ورد في مشروع الخطة الخمسية العاشرة للتطور الاقتصادي والاجتماعي الوطني الذي اقرته الجلسة الخامسة للدورة الخامسة عشر لمؤتمر الحزب الشيوعي الصيني ضرورة تعزيز بناء المرافق الاساسية مثل الري والمواصلات والطاقة، وضرورة ان يلعب بناء مرافق الطاقة دوراً مميزاً، ووجوب تحسين بنية الطاقة واستغلالها والمبادرة في رفع فعالية استغلال الموارد البترولية والغازية الخارجية عن طريق الاستثمار التعاوني. ويرد أكثر البترول الذي تستورده الصين من السعودية وايران وعمان واليمن وغيرها من دول الشرق الاوسط، اضافة الى اندونيسيا وفيتنام وماليزيا وغيرها من دول منظمة جنوب شرق اسيا ([2]).

ثالثاً– <u>استراتيجية الصين في مجال الطاقة</u>

إن مناهج وأهداف استيراتيجية الدولة الصينية في الامن البترولي مبنية على تعميق إصلاح أنظمة الصناعات البترولية، ودفع التطور القابل للاستمرار للموارد البترولية والغازية المحلية، والمبادرة في استغلال الموارد الخارجية، وإنشاء نماذج للاستهلاك المقتصد، ورفع قدرة مواجهة الاحداث الطارئة، وضمانة التزويد الطويل والمستقر للبترول بما يكفل التطور المستمر والسريع لاقتصاد البلاد.

وتتطور الاستراتيجية بتحويل نقطة التوقف عن الاعتماد على الداخل إلى مشاطرة الموارد العالمية. ان الاعتماد على الموارد البترولية الخارجية سيزداد باستمرار مع تطور الاقتصاد الصيني وهذه حقيقة لا جدال فيها حيث تحظى باهتمام بالغ. ومن الملاحظ أن عملية توسع الفجوة المقدرة في تزويد البترول في الصين مرتبطة بالعولمة الاقتصادية وتيار السلام والتنمية، وهي عملية مرتبطة بخلفية عدم نشوب حرب عالمية. وبهذا انصاعت الصين لتيار العولمة الاقتصادية مستغلة الظروف العصرية المتمثلة في أن إنتاج البترول عالميا لا يزال في مرحلة الصعود وأوضاع العرض والطلب العام لم يشهد تغيراً جوهرياً. دون أن تغفل النظر في استيراتيجية تطوير الصناعات البترولية على الخلفية العامة للموارد البترولية العالمية، واستغلال الموارد المحلية والخارجية استغلالا كافياً وبذلك مكوّنة نظاماً تزويد سوقي مرتبط بالاسواق الدولية.

---

[1]– "موريس دول ، الطاقة والعلاقات الدولية في القرن الحادي والعشرين ، جامعة شيكاغو الثانية – معهد السياسة الدولية ، مقالة مترجمة عن الإنكليزية ، منشورة على موقع ويكيبدياً على شبكة الأنترنت.

1– Maurice laurant,le defi de la chine dans la scene internationale,edtion Gerom,paris,2008,page 82

وتدعو الصين إلى توجيه الانظار إلى إنشاء نظام مستقر للامن البترولي. ذلك أنّ الامن البترولي جزء هام من وحدة الامن الاقتصادي الصيني الذي يتعلق بمجالات كثيرة منها السياسية والدبلوماسية والعسكرية.

وحسب نص هيئة الطاقات الدولية فإن حجم احتياطي البترول الذي تُحافظ عليه الصين ليس أقل من ربع حجم البترول السنوي المستورد لمواجهة اي توقف طارئ في تزويد البترول. وقد كرست كل من الولايات المتحدة واليابان حوالي عشرين سنة لاتمام نظام احتياطي البترول في كل منهما. وقد ادخرت بعض الدول النامية مثل البرازيل وجنوب افريقيا والهند حجماً معيناً من الاحتياطيات البترولية. بينما قدّر خبراء هيئة الطاقات الدولية في العام ٢٠٠١ أن الصين لا تملك من الاحتياطيات البترولية إلا ما يكفل استمرار الانتاج لمدة أقل من ٣٠ يوماً ([١]). وقد أخذت الصين بعين الاعتبار وضعها بأنّها ليست عضوا في هيئة الطاقة الدولية لذا لا تستطيع الاستفادة من معونات عاجلة من قبل هذه الهيئة في حال حدوث أزمة. من هنا كانت إستراتيجيتها لتوفير الاحتياطيات البترولية الضرورية كوسيلة لا غنى عنها لضمان أمن التزود بالبترول في المستقبل ورفع قدرة الصناعات البترولية الى مستوى مواجهة الاخطار الكامنة.

١- <u>عين الصين على بترول شرق الاوسط وافريقيا</u>

أ- <u>بترول الشرق الاوسط</u>

لا يمتاز بترول الشرق الاوسط بغنى احتياطه فحسب بل هو سهل الاستخراج ونسبة الابار الارتوازية فيه كبيرة وحجم الانتاج للبئر الواحد عال. وتمتاز حقول النفط في الشرق الاوسط:

أ- الحقول البترولية كبيرة والطبقات البترولية سميكة حيث تتراوح سماكتها الاعتيادية من ٣٠٠ الى ٤٠٠ متر.

ب- ان ضغط التجمع البترولي كبير وقدرة التدفق قوية، ٨٥% او اكثر من آبار الشرق الاوسط ارتوازية فابار السعودية والكويت مثلا ارتوازية مائة بالمائة و٩٨% من آبار ايران والعراق ارتوازية.

ج- الحقول البترولية مجمعة في مناطق قريبة من بعضها البعض ومحاذية للبحر وسهلة النقل والشحن.

وعليه تكون تكلفة بترول الشرق الاوسط منخفضة وعائداته عالية وسرعة تطوره كبيرة وقدرته التنافسية قوية وعائداته الاقتصادية ضخمة. كما أنّ البترول والغاز الطبيعي في الشرق الاوسط يتركزان في كل من السعودية والامارات والعراق وايران والكويت وليبيا والجزائر وقطر. تفيد الارقام الصادرة عن هيئة الطاقة الدولية ان احتياط البترول المكتشف في السعودية بلغ ٢٦٣,٥ مليار برميل ويحتل نسبة ٢٥,٥ % من الاحتياطي العالمي، بينما في العراق فهناك ١١٢,٥ مليار برميل ويحتل نسبة ١٠,٩ % ،

---

[١]- شوي هوي شي، مقالة تحت عنوان: "بترول الشرق الأوسط واستيراتيجية الأمن واختيار السياسات لطاقات بلادنا (الصين)"، مرجع سابق ص ٤٩.

اما في الامارات فهناك ٩٧,٨ مليار برميل ويحتل نسبة ٩,٤ % ، وفي الكويت ٩٦,٥ مليار برميل ويحتل نسبة ٩,٣%، وفي ايران ٨٩,٧ مليار برميل ويحتل نسبة ٨,٧ % من حجم احتياطي العالم([١]).

يتعلق مبدأ تعزيز التعاون مع الدول المنتجة الرئيسية في الشرق الاوسط باستيراتيجية الامن البترولي للصين مباشرة. حيث انتهزت الفرصة للخروج باقدام وشجاعة للمشاركة في استكشاف واستثمار الموارد البترولية والغازية في الشرق الاوسط ومشاطرة الموارد البترولية والغازية الدولية، ووضعت السياسات الفعالة لاقامة التعاون مع الدول المنتجة للبترول في الشرق الاوسط بما يكفل ويضمن الامن البترولي لها بالطرق والوسائل التالية:

أ- تقليل المجابهات ونشد التعاون بالطرق السياسية والدبلوماسية لخلق بيئة دولية لأمن التزويد البترولي. فكان لا بدّ من خلق بيئة آمنة والتفكير في الامن الاقتصادي في علاقات المصالح الاقتصادية الواسعة لضمان التزوّد الآمن والمستقر بالبترول. وقامت بتحسين ودفع العلاقات الودية مع الدول المصدرة الرئيسية للبترول في الشرق الاوسط بصورة افضل واعمق ولا سيما مع السعودية والامارات وايران والعراق وغيرها من الدول بغية التوصل الى اتفاقات مع حكوماتها مستقرة وطويلة الامد في مجال التعاون باستكشاف واستثمار البترول.

ب- فتح تجارة استيراد البترول الخام تماشياً مع عملية انضمامها الى منظمة التجارة العالمية. من جهة استغلال موارد الشرق الاوسط بفعالية لسد الحاجات المحلية ومن جهة اخرى تقييد انتاج البترول المحلي عالي النفقات والحفاظ على الموارد المحلية عن طريق الربط بين السوق المحلي والخارجين فانتهجت سياسة تعددت مصادر الاستيراد والقنوات لتبديد الاخطار.

ج- تعميق التبادلات والتعاون مع حكومات الدول المنتجة للبترول في المنطقة والشركات البترولية الضخمة عن طريق تعزيز التجارة والتعاون في مجال البترول بغية انشاء علاقات تعاونية مستقرة ذات منافع ومصالح مشتركة عن طرق اتحاد وتكامل الموارد والاسواق مما يدعم ويعزز من مكانتها السياسية والدبلوماسية في الشؤون الدولية.

د- قامت بتشجيع الشركات البترولية المحلية المتمكنة على المشاركة في المنافسات الدولية واجراء التعاون في مجال الاستكشاف والاستثمار في البترول على اساس تلخيص تجارب وخبرات "الخروج للعالم" من اجل اقامة قواعد منتجة للبترول ذات حجم معين في هذه المنطقة، والعمل على الرقي بها ليصل حجم انتاجها عام ٢٠٢٠ الى ٥٠ مليون طن.

هـ- انتهاز فرصة تغيير بعض دول الشرق الاوسط لاستيراتيجيتها في اعمال البترول وتوسيعها للاسواق في آسيا الشرقية فقامت بالتزكيز القوة المتفوقة للتقدم نحو الاسواق البترولية في الشرق الاوسط. فالسعودية والكويت وعمان وغيرها من الدول المنتجة للبترول منذ عام ١٩٩٩ عرضت سياساتها وسمحت للشركات البترولية الخارجية ان توظف اموالا في استكشاف

---

[١]- شوي هوي شي، مقالة تحت عنوان: "بترول الشرق الأوسط واستيراتيجية الأمن واختيار السياسات لطاقات بلادنا (الصين)"، مرجع سابق ص ٦١

واستخراج بترولها. كما وضعت الكويت خطة لاستثمار الحقول البترولية في مناطقها الشمالية المتاخمة للعراق وتقضي الخطة بتوظيف ٧ مليارات دولار امريكي للارتقاء بقدرة انتاج هذه المناطق خلال خمس سنوات. وقد طرحت عدة من الشركات البترولية الضخمة على نطاق العالم رغباتها في المشاركة في توظيف الاموال. وقد اعدت ايران ٢٠ مشروعاً في مجال البترول والغاز الطبيعي للاستثمار الاجنبي. وقد اجرت شركة الكتلة الصينية للبترول والغاز الطبيعي استثمار الحقول البترولية في السودان وانشاء قنوات نقل البترول وكذلك وقعت مع ايران والعراق على عقود التنقيب والاستكشاف عن البترول.

لقد اصبحت منطقة الشرق الاوسط منطقة حيوية هامة لعمل الصين في مجال البترول خارج حدودها. كما أن دول الشرق الاوسط شان الصين من العالم الثالث لها مصالح استيراتيجية مشتركة ولديها الرغبة في التعاون في مجال البترول ([1]). ان الصين تملك احتياطيات كافية من العملة الصعبة وهي سوق كامنة كبيرة لاستهلاك البترول مما يوفر لها فرصا رائعة لتوسيع الاستثمارات التعاونية مع الدول المنتجة للبترول من الشرق الاوسط.

ب- <u>بترول أفريقيا</u>

باستعراض سريع لبعض العقود الموقعة نلمس التسارع الذي وصلته دبلوماسية الصين النفطية في أفريقيا. فقد وقعت شركة البتروكيماويات الصينية في العام ٢٠٠٢ عقداً بقيمة ٥٢٥ مليون دولار امريكي لتطوير حقل زارزاتين في الجزائر. وفي العام ٢٠٠٣ قامت الصين بشراء مصافي التكرير الجزائرية بقيمة ٣٥٠ مليون دولار امريكي ([2]).

كما منحت الصين أنغولا قرضاً بقيمة ملياري دولار أمريكي خلال العام ٢٠٠٥ لقاء عقود نفطية. وفي العام ذاته توقيع عقد بيع نفط خام بقيمة ٨٠٠ مليون دولار أمريكي مع شركة النفط النيجيرية وذلك لتزويد الصين بـ ٣٠ ألف برميل من النفط الخام. كما وافقت النفط البحرية الصينية على دفع ما قيمته ٢,٣ مليار دولار أمريكي ثمن حصة في حقل نفطي وغاز في نيجيريا. ونجحت الصين أيضاً في توقيع عقد بقيمة ٤ مليارات دولار أمريكي للحصول على تراخيص امتيازات استثمار حفر في نيجيريا ([3]).

لا بدّ لاي تحليل يتناول دبلوماسية الصين في أفريقيا من أن يكون متوازناً وأن يبتعد عن المغالاة التي اتسمت بها بعض الروايات. فعلى المدى القصير تساعد تجارة الصين مع أفريقيا واستثمارها فيها على تنمية القارة السوداء وتطويرها. وتنهمك الشركات الصينية في غزو كافة أرجاء أفريقيا ببناء المستشفيات، والسدود

---

[1] – موريس دونجين ، دراسة إقتصادية – سياسية مترجمة تحت عنوان: "العلاقات الاقتصادية بين الصين والدول العربية"، منشورة في موقع مركز مركز دراسات الصين وآسيا على شبكة الانترنت:

http://www.chinaasia-rc.org/index.php?p=11

[2] أيان تايلر، دبلوماسية الصين النفطية في أفريقيا، مرجع سابق، ص ١٦.

[3] – أيان تايلر، دبلوماسية الصين النفطية في أفريقيا، مرجع سابق، ص ١٧.

المائية والمباني الحكومية والمدرجات الرياضية. فطلب الصين لموارد الطاقة ضخّم الاسعار مما عاد على دول أفريقيا بالربح الوفير ([1]).

إنّ أكثر ما يهم الغرب هو التوسع الصيني المتزايد في أسواق النفط الافريقي، وذلك لان النفط هو المصدر الاكبر والاكثر وضوحاً في الاهتمام الصيني بأفريقيا. فالصين تسعى جاهدة للحصول على موارد متنوعة بقصد إمتلاكها، ومنها: النحاس، اليورانيوم، الالمنيوم، البوكسيت، المنغنيز وفلزات الحديد... فضلا عن أنّ شركات النسيج الصينية لديها إستثمارات بصورة كبيرة في أفريقيا مع الازدياد التعامل الصيني السياسي في القارة.

والخلاصة، فإنّ لدبلوماسية النفط الصينية في أفريقيا هدفين ([2]):

أ- ضمان الحصول على الامدادات النفطية اللازمة للمساعدة في تلبية الطلب المحلي المتنامي عليها في الصين.

ب- تحويل الصين إلى قوة عالمية فاعلة في سوق النفط الدولية.

ثانياً- النفط محرّك العلاقات الصينية – العربية

لقد شهدت سنوات التسعينات تزايداً مستمراً في حجم العلاقات الاقتصادية والتجارية بين الصين ومختلف البلاد العربية وقد تجلى هذا في ارتفاع حجم التبادل الجاري من عدة مليارات اواسط تسعينيات القرن الماضي الى اكثرمن ٨٠ مليار دولار عام ٢٠٠٨ ومن المتوقع ان يتجاوز مائة مليار دولار بعد العام ٢٠١٠.

لقد أصبحت البلدان العربية اكبر مورد للنفط الخام بالنسبة للصين حيث وصلت الواردات الصينية من النفط الخام التى تم استيرادها من الدول العربية فى عام ٢٠٠٥ (٥٦ مليون طن بنسبة ٤٣,٧% من اجمالي واردات الصين من النفط). وهذا الامر مهم جدا بالنسبة الى بلد مثل الصين التي تعتبر حاليا ثانى اكبر دول العالم استهلاكا للطاقة بعد الولايات المتحدة، وما تزال مطالبها من الطاقة والموارد فى ازدياد ([3]).وشاركت الشركات الصينية، ومن بينها (بترو تشاينا) وهي اكبر شركات الصين فى انتاج البترول، و(صينوبيك) اكبر شركاتها فى تكرير البترول، فى سلسلة من مشروعات استكشاف وانتاج وتصنيع البترول والغاز بالسعودية وعمان ودولة الامارات والجزائر والسودان ومصر وسورية.

ووقعت صينوبيك وارامكو السعودية وايكسون موبيل الامريكية عقد مشروع مشترك لتصنيع البترول الخام فى مقاطعة فوجيان جنوب شرق الصين، والذى يبدأ التشغيل عام ٢٠٠٩ بانتاج يومي يصل الى٢٤٠ الف برميل. ويشمل التعاون في مجال الطاقة مبادرة بعض الدول العربية بالاستثمار في مجال إنشاء المصافي في الصين ومن ذلك قيام المملكة العربية السعودية بالاشتراك في مشروعين لبناء مصفاتين في الصين براس مال مشترك الاول بين شركة (آرامكو) السعودية وشركة سانج ينج الكورية

---

[1] – المرجع السابق ، ص ٢٦.

[2] – بول كنيدي ، الإستعداد للقرن الحادي والعشرين ، مرجع سابق ، ص ١١٨

[3]– مجموعة خبراء، دراسة تحت عنوان: "العلاقات الاقتصادية بين الصين والدول العربية"، مرجع سابق، ص ٢٤

الجنوبية التي تمتلك آرامكو ٣٠% من أسهمها وشركة (سينوكيم) الصينية لبناء مصفاة جديدة تتراوح طاقتها بين ٢٠٠- ٣٠٠ ألف برميل يومياً على أن تستخدم النفط السعودي وتقع في الشمالي الشرقي لميناء مدينة تشينغ داو. وتقدر التكلفة الاستثمارية للمشروع بين ١,٥ – ٢ مليار دولار أمريكي تساهم (آرامكو) السعودية بنسبة ٤٥% من اسهمها وسانج ينج بحوالي ١٥% من أسهمها ويمول الباقي وقدره ٤٠% شركة سينوكيم وبعض المستثمرين الصينيين. أما المشروع الثاني فيتضمن زيادة طاقة مصفاة (سينوبيك) المملوكة من الحكومة الصينية والتي تبلغ طاقتها الحالية ١٧٠ ألف برميل يومياً بحوالي ١٠٠ برميل يومياً وتقع في (ماو مينج) التابعة لمقاطعة قواندونغ وتقدر تكلفتها الاستثمارية بحوالي مليار دولار أمريكي([١]).

كما ساهمت الشركة الكويتية للاستكشافات البترولية الخارجية في حقل (ياشينغ) لانتاج الغاز والواقع في بحر الصين الجنوبي والذي تبلغ تكلفته ١,١٢ مليار دولار بنسبة ١٤,٧% والذي يعتبر من مشاريع الطاقة الضخمة في الصين.

وزادت الاستثمارات العربية في الصين والمشروعات الصينية العربية المشتركة، من خلال تقديم بعض القروض والمشاركة في بعض المشروعات الصينية العربية المشتركة، حيث تم توقيع بروتوكول حول إنشاء الشركة الاسلامية الدولية للاستثمار والائتمان في منطقة (نينغشيا) الصينية بالاستثمارات المشتركة بين الشركة الاسلامية الدولية للاستثمار والائتمان لنينغشيا في الصين وبنك فيصل الاسلامي كما قامت الشركة الشرقية المصرية الصينية للتعاون التقني باستثمارات مشتركة واعمالها الرئيسية المتمثلة في مقاولة مختلف المشاريع المعمارية وبناء مساكن ومدن وبلدان جديدة وتعبيد طرق. كما قامت الصين بإنشاء محطة لتجميع البترول في الكويت واستخراج الغاز في السعودية ونفذت مشروع الاتصالات بالموجات الدقيقة في السعودية ايضاً، ومشروع مد خطوط الانابيب البترولية في السودان والذي بلغت قيمته ٥٦٠ مليون دولار. وأخيراً فهي تشارك في أعمال المنطقة الحرة بخليج السويس في مصر ([٢]).

******

[١]– دراسة تحت عنوان: "العلاقات الاقتصادية بين الصين والدول العربية"، مرجع سابق، ص ٤٣

[٢]– راجع : " خطوات الصين نحو الريادة العالمية " ، بحث جامعي من إعداد مركز بغداد للدراسات (مجموعة من الباحثين)، منشور بتاريخ ٢٣-٦-٢٠٠٩، ص : ٣٤-٣٧

خلاصة الفصل:

إن التطورات الإقتصادية المتسارعة التي شهدتها دول العالم، في مرحلة ما بعد الحرب الباردة، فرضت طلباً متزايداً على موارد الطاقة، ممّا جعل الدول الكبرى تتطلّع باهتمام متزايد إلى المناطق الغنية بالموارد النفطية ومنها منطقة الشرق الأوسط وأفريقيا عامة والمنطقة العربية خاصة .

وزادت أهمية المنطقة العربية من الناحية الإستراتيجية نظراً لغناها بالموارد النفطية ونظراً لموقعها الجغرافي، ممّا وفّر لها مكانة استراتيجية بارزة في البنية العالمية الراهنة، حيث تتجمع فيها البؤر الساخنة الأمر الذي جعل منها منطقة صراع وتنافس لأطراف عديدة . فهي بالإضافة الى أهميتها الإستراتيجية العالية ، فإنها تشكل نقطة ملتهبة ومدار خلاف وصراع دائم ، لا سيما مع زرع الكيان الصهيوني في قلب المنطقة العربية ، حيث نشبت مجموعة حروب وتدخلات وإجتياحات منذ إنشاء هذا الكيان .

فبالإضافة إلى العامل الجيو- سياسي والعوامل الإقتصادية فإن للأزمات المتلاحقة التي عرفتها المنطقة العربية، والحروب العربية – الإسرائيلية الأثر الكبير في تشكيل مواقف دولية مؤيّدة ومناهضة للقضايا العربية وعلى رأسها القضية الفلسطينية، مع ما يستتبع ذلك من حراك دولي ومواقف دولية متباينة تجاه المنطقة العربية في أكثر من اتجاه.

وقد انقسمت المواقف الدولية حيال الصراع العربي الإسرائيلي ، ومنها الموقف الصيني الذي أخذ منحى يوازن بين المصالح الصينية والمواقف المبدأية التي إلتزمتها الصين على مدى سنوات طويلة تجاه القضايا الساخنة والأزمات على المسرح الدولي .

ومن نافلة القول، إلى أن نذكر ، إضافة الى ما ورد أعلاه أنّه من الناحية الجيوسياسية تتمتع منطقة الشرق الأوسط بموقع استراتيجي وإقليمي هام ، فهي تربط القارات الثلاث، الأوربية والآسيوية والافريقية مع بعضها البعض. كما ظلت حدود المنطقة البحرية والبريّة للمشرق العربي على مر التاريخ ممرا حيويا للمواصلات العالمية، واعتاد الكثيرون على تسميتها بـ "منطقة البحار الستة والمحيطات" و"منطقة القناة البحرية والخليجان والمضائق الست": البحر الاحمر، البحر الابيض المتوسط، بحر العرب، بحر إيجه؛ البحر الاسود ، وبحر قزوين ، أما المحيطان فهما المحيط الاطلنطي والمحيط الهندي .بينما المضايق الستة اي الحناجر الست هي : مضيق جبل طارق، مضيق تيران، مضيق المندب، مضيق البوسفور والدردنيل ومضيق هرمز.. وهذا ما يُجسّد مكانة العالم العربي في الشرق الأوسط بعراقه تاريخه وازدهار ثقافته، فهو مهد الحضارات البشرية التي تعود بتاريخها الى ما قبل ٧٠٠٠ عام .كما تتجسد مكانة المنطقة بغنى مواردها الطبيعية وبكبر حجم اسواقها ، فهي غنية بانتاج النفط والغاز،

واحتياطها يبلغ اكثر من ثلثي الاحتياطي العالمي، كما ان حجم انتاجها يحتل معظم الانتاج العالمي ، وهذا كلّه جعلها المنطقة ألأكثر سخونة وألأشد جذبا للقوى المتنافسة . فمنذ قرون والقوى المتحاربة تتسابق للاستيلاء عليه كونها موقعاً استراتيجياً يقرر مصير أيّ معركة. ومن أكثر هذه البؤر توتراً واستمراراً لجلب الصراعات هي القضية الفلسطينية التي ستتناول تفاصيل موضوعها في الفصل الثالث من هذا القسم.

الفصل الثالث:

الصين والقضية الفلسطينية.

طُرحت في نهاية الحرب الباردة مع زوال الاتحاد السوفياتي، وحرب الخليج الثانية ضد الغزو العراقي للكويت، وانتصار الولايات المتحدة على المنظومة السوفياتية دون حرب، فرصٌ عديدة للمضي قدماً في تطبيق المشروع الاميركي المتجدد للشرق الاوسط، وخصوصاً لدى قيادتها لما سُمِّي بعملية سلام مدريد، في أكتوبر من العام ١٩٩١، وما بعدها، والتي شهدت دخول الاطراف العربية في مفاوضات ثنائية مع إسرائيل، وكذلك المباحثات متعددة الاطراف التي شملت كل الدول العربية تقريباً، حتى تلك التي لم تشارك في الصراع العربي–الاسرائيلي، أو الحروب العربية الاسرائيلية، مثل دول الخليج العربي.

وقد حاولت واشنطن فرض تصورها الشرق الاوسطي لمعالجة قضايا متشابهة من خلال بعدين: البعد العالمي والبعد الاقليمي، مثل التسلح واللاجئين والمياه والتعاون الاقتصادي، مع السعي لتأسيس نماذج للتعاون والتكامل الاقتصادي والامني على أسس جيو إستراتيجية، وجيو اقتصادية بهدف تقويض النظام الاقليمي العربي على حساب قضايا ومصادر الصراع الجوهرية، وفي مقدمتها الاحتلال الاسرائيلي للاراضي العربية والقضية الفلسطينية.

لقد تمكنت إسرائيل من تحقيق نجاح جزئي بدعم تام من الولايات المتحدة وتركيا في مجال التطبيع الاقتصادي وتوقيع معاهدة "سلام" مع الاردن في وادي عربة عام ١٩٩٤، والتوصل لاعلانات أوسلو بين أعوام ١٩٩٣ و١٩٩٥، مع سلطة الحكم الذاتي الفلسطينية. وبادرت دول الخليج العربي وتونس والمغرب الى فتح مكاتب تمثيل تجاري لاسرائيل لديها، وزادت وتيرة التطبيع السري والعلني. وأقدمت دول الخليج العربية –تجاوبًا مع الوعود والتهديدات الامريكية– على إلغاء المقاطعة الاقتصادية من الدرجتين الثانية والثالثة، أي مع الشركات الاجنبية التي تتعامل مع إسرائيل أو التي لها فروع فيها.

وهكذا يمكن أن نلاحظ أن "الشرق أوسطية" كمشروع أمريكي إسرائيلي، أخذ يتوسع ليضم مختلف الدول العربية؛ فقد تم إفهام هذه الدول أن التطبيع لا بد أن يتضمن حيزاً أوسع. وهذا الطرح التوسيعي "للشرق اوسطية" شدد عليه الرئيس الامريكي الاسبق جورج بوش الاب في كلمته في الجلسة الافتتاحية لمؤتمر مدريد عندما قال: "إن هدفنا ليس إنهاء حالة الحرب في الشرق الاوسط، وأن تحل محلها حالة عدم الحرب. إن هذا لن يستمر، لكننا نريد السلام الحقيقي، إنني أتحدث عن الامن والعلاقات الاقتصادية والتجارية والتبادل الثقافي..".

لقد ساهمت أحداث أيلول الاسود في العام ١٩٧٠ في تقوية الموقف الاميركي، فأعلن الرئيس ريتشارد نيسكون آنذاك أنه "مضطر إلى التدخل في الاردن إذا انضمت سوريا والعراق إلى صفوف الفلسطينيين"، في وقت كان فيه الاسطول الاميركي يرابض في مياه البحر الابيض المتوسط. وبدأ بعض الدول العربية يستحسن تسوية سياسية يتم التفاوض بشأنها مع "إسرائيل". وتوجهت الدول العربية، وخصوصاً مصر، نحو الحل السلمي، وسعت إلى إقناع منظمة التحرير وحركة فتح بالحاجة إلى إقامة

حكومة منفى، أو إقامة "دويلة فلسطينية" في الضفة الغربية وقطاع غزة، كجزء من اتفاق شامل مع "إسرائيل".

في موازاة ذلك، كانت العلاقات اللبنانية – الفلسطينية قد مرّت بتحولات جذرية، كان أبرزها توقيع اتفاقية القاهرة سنة ١٩٦٩ بين الحكومة اللبنانية ومنظمة التحرير، وهي الاتفاقية التي تنظم العلاقات بين الفريقين وخاصة بين الفدائيين الفلسطينيين والجيش اللبناني، على قاعدة الاحترام الكلي للسيادة اللبنانية، واحترام حق الفلسطيني في التدرب والاستعداد لتحرير وطنه.

وابتدأت التنظيمات الفلسطينية المسلحة بالانتقال من الاردن إلى لبنان بعد أحداث أيلول. وإنقسم لبنان بين فئات وأحزاب وقوى سياسية مرحّبة، وبين أحزاب وقوى سياسية رافضة لاتفاقية القاهرة أساساً، ورافضة لاي وجود فلسطيني في لبنان، بغض النظر عن طبيعته، سواء أكان مسلحاً أم مدنياً ([1]).

****

المبحث الأول: موقف الصين من الصراع العربي – الاسرائيلي

ما هو موقف الصين من الصراع العربي – الإسرائيلي ؟ وما هو موقفها بشكل عام، من القضية الفلسطينية؟ وكيف تطورت العلاقات بين الصين وإسرائيل ؟ هذا ما سوف نعالجه في المباحث الآتية.

لاحظ المراقبون لسياسة الصين الخارجية، منذ تأسيس جمهورية الصين الشعبية عام ١٩٤٩م وحتى مطلع السبعنيات من القرن العشرين، أنه كان على رأس أولويات هذه السياسة "تأييد حركات التحرر الوطنية" ([2]). فقد نحت هذه السياسة منحى تقديم القروض الاقتصادية لدول العالم الثالث التي خرجت من تحت السيطرة الاستعمارية. وكان نصيب الدول العربية المستقلة من هذه القروض، ما بين الأعوام ١٩٥٦– ١٩٧٣، يحتلُّ المرتبة الاولى.

والاندفاع الصيني في تقديم القروض والمساعدات إلى دول المنطقة وشعوبها ولّد اندفاعاً سوفياتياً مضاعفاً. وأخذ هذا الاندفاع شكل المنافسة التي بلغت أَشدّها بين الدولتين الشيوعيتين في الاعوام (١٩٧٠-١٩٧٢).

وتجدر الاشارة هنا الى أن إسرائيل في هذه الفترة لم تكن محلَّ اهتمام السياسة الصينية وعنايتها، ربما لانها كانت تتلقى الدعم من عدو تقليدي للصين هو الولايات المتحدة الامريكية، ومن بعض الدول الغربية ذات التاريخ الاستعماري ([3])، علماً أن تأييدها لقبول الصين في الامم المتحدة استمر حتى عام ١٩٥٢، وكانت أول دولة في الشرق الاوسط تعترف بالصين الشعبية في كانون الثاني عام ١٩٥٠،

---

[1]– راجع مقال بيان نويهض الحوت، "المقاومة الفلسطينية ١٩٤٨ – ٢٠٠٦"، في جريدة "السفير"، في ٢٠٠٧/٠٢/٢٣.

[2]– هاشم بهبهاني، سياسة الصين الخارجية في العالم العربي، مرجع سابق، ص ١٧.

[3]– يعتقد فريق من المراقبين أن إدانة "إسرائيل" للحرب التي شنتها كوريا الشمالية (حليف الصين) ضد كوريا الجنوبية (حليف الولايات المتحدة الاميركية) عام ١٩٥٠ هي التي حالت دون إقامة علاقات بين الطرفين، ويرى هذا الفريق أنه كان لدى الصين الرغبة في إقامة مثل تلك العلاقات.

ايضاً راجع: موشيه بيغار، ناعومي حزان :إسرائيل في آسيا وأفريقيا، مؤسسة الأبحاث العربية– بيروت ، الدراسة رقم ٣١، عام ١٩٨١، ص ١٣.

والدولة الثانية في العالم بترتيب اعترافها بها. ومع ذلك كان موقف الصين المستمر هو عدم الاعتراف بإسرائيل ([١]). ومنذ ذلك التاريخ لم تنقطع المحاولات الاسرائيلية لكسب تأييد الصين، ولاقناع المسؤولين الصينيين بتنمية العلاقات المتبادلة بين الطرفين، ففي كانون الثاني ١٩٥٥ قامت بعثة تجارية إسرائيلية بزيارة الصين تلبية لدعوة من "شو إن لاي"، رئيس وزراء الصين آنذاك ([٢]). وترأس البعثة الوزير الاسرائيلي دافيد كوهين. ولكن هذه الزيارة لم تتمخض عن أية نتائج سياسية تذكر. وهناك من يعزو ذلك إلى "أن الصين كانت قد بدأت تدريجيًا في تطوير مصالحها العربية، ورفضت العروض الاسرائيلية، خاصةً بعد مؤتمر باندونغ" ([٣]).

إن مواقف الصين حتى العدوان الثلاثي على مصر كانت تتمحور حول النظر إلى إسرائيل من منطلق استراتيجيتها الكونية، والتصدي لسلسلة من الاحلاف العسكرية الامريكية. وكان عدم انضمام إسرائيل إلى أي منها عاملا إيجابيًا اهتمت به الصين. وفي عام ١٩٦٣، جرى تبادل بعض الرسائل بين (شو إن لاي) و(ليفي أشكول) رئيس الحكومة الاسرائيلية آنذاك"([٤]). وحصلت بعض المحاولات الاسرائيلية عبر جهات أوروبية مقبولة لدى بكين لاجراء اتصالات مع الصين، ولكنها لم تثمر.

وفي ١٠ كانون الاول ١٩٧١ ، وقف وزير خارجية الصين (تشياو كوان هوا) في الامم المتحدة ، وكان رئيساً للوفد الصيني مطالباً إسرائيل في كلمةٍ ألقاها بالانسحاب من الاراضي العربية المحتلة. وتوجهات الصين للإعتراف بإسرائيل أتت على خلفية تعليق لصحيفة (الشعب اليومية) نشر في الثامن من آذار عام ١٩٧٨وجاء فيه "... على بيغن وأمثاله أن يفهموا أنه فقط بعد أن تغير إسرائيل مجراها، وتتخلى عن سياسة العدوان والتوسع يمكنها أن تعيش جنبًا إلى جنب مع الدول العربية، وُتقْبل كدولةٍ مسؤولة في العالم..."([٥]) . ووجد بعض المحللين في هذا التعليق ما يشير إلى أن الصين مستعدة للاعتراف بإسرائيل إذا ما انسحبت من الاراضي العربية المحتلة، واعترفت بحقوق الشعب العربي الفلسطيني.

وإستمر موقف الصين على هذه الحال من الغموض تجاه إسرائيل حتى ١٩٩٢/٠١/٢٤ ، عندما تم الاعلان في العاصمة الصينية بكين عن إقامة علاقات دبلوماسية كاملة بين الصين الشعبية وإسرائيل، وذلك بموجب اتفاقية وقّعها وزيرا خارجية البلدين ([٦]).

وقد جاء اختيار إسرائيل هذا التوقيت لإقامة العلاقات الدبلوماسية الكاملة مع الصين، لأسباب عدة، منها ([١]):

---

[١]- راجع مقال جورج جبور، مكان الصين الشعبية في المجتمع الدولي في مجلة المناضل(دمشق – سوريا)، العدد ٣٩، سنة ١٩٧٢، ص ٣٢.

[٢]- أفادت بعض المصادر أن الحكومة الصينية أبدت استعدادها لمنح البعثة مجمعاً سكنياً ليكون مقراً لها، وذلك كتعويض عن الممتلكات اليهودية التي صودرت في شنغهاي.

ايضاً راجع مقال شادي مراد، مقدمات الموقف الصيني من الصراع العربي – الصهيوني في مجلة الوحدة، مرجع سابق، ص ٧٢.

[٣]- موشيه بيغار، ناعومي حزان :إسرائيل في آسيا وأفريقيا، مرجع سابق، ص ١٣.

[٤]- شادي مراد، المرجع السابق

[٥]- سامي مسلم، الصين والقضية الفلسطينية (١٩٧٦–١٩٨١)، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، ط الأولى بيروت ١٩٨٢م، ص ٢٩.

[٦]- راجع قسم الملاحق في نهاية دراستنا.

١- انقسام العرب تحت تأثير الغزو العراقي للكويت إلى قسمين. وقد أضعف ذلك فاعليتهم في مواجهة أي موقف طارئ على الساحة الدولية.
٢- إن إسرائيل في تلك الفترة كانت تعيش حالة مفاوضات مع الاطراف العربية، بما فيها منظمة التحرير الفلسطينية، لحل المشكلات العالقة، إضافة إلى أن الرئيس الفلسطيني ياسر عرفات كان قد طالب القيادة الفلسطينية، عشية انعقاد مؤتمر مدريد في تشرين الاول ١٩٩١، بالاعتراف الدبلوماسي بإسرائيل، كي تتمكن الصين من الاشتراك في المؤتمر، وبالتالي فإن أي ضغط عربي على الصين لمنعها من إقامة علاقات مع إسرائيل، سيفتقر الى الحجّة المنطقية، والأسباب الموضوعية.

وهكذا، وبعد أن كانت الصين ترى في إسرائيل "أداة الامبريالية الغربية " ([٢])، وكياناً غريباً صَنعته الدوائر الاستعمارية الغربية، ليكون امتدادًا لها في المنطقة، ومرتكزًا لتنفيذ خططها ومآربها العدائية([٣])، أصبحت اليوم تقيم معها علاقات دبلوماسية، ما ينطوي على تبدّل في الموقف الصيني تجاه قضية العرب الاولى، انعكس تحسنا متسارعا في سير العلاقات بين الطرفين.

لقد شهدت المنطقة العربية أزمات متفجّرة خلال جولات الصراع المزمنة مع إسرائيل، وذلك انطلاقاً من احتلال فلسطين عام ١٩٤٨ ، مروراً بالعدوان الثلاثي على مصر عام ١٩٥٦، وبحرب الايام الستة عام ١٩٦٧، وبحرب تشرين عام ١٩٧٣ ، وباجتياح لبنان صيف عام ١٩٨٢ ، وصولا إلى حرب لبنان عام ٢٠٠٦ وحرب غزة عام ٢٠٠٨. وجاءت المواقف الصينية على الشكل التالي:

أولاً- **<u>الاختبار الاول: مرحلة ١٩٤٨ - ١٩٥٠</u>**

حين اتخذت الجامعة العربية قرار الاعتراف بالصين الوطنية كممثل شرعي للشعب الصيني كانت اسرائيل تعلن اعترافها الدبلوماسي بجمهورية الصين الشعبية بزعامة ماو تسي تونغ. وتشير المواقف الاعلامية الصينية في تلك المرحلة ، إلى ان الصين الشعبية اعتبرت "العرب هم المعتدون على اسرائيل" وأن هذا الامر يتم "بتحريض بريطاني" ، كما تم وصف الرئيس عبد الناصر بأنّه "الديكتاتور العسكري المناهض للثورة" ([٤]).

---

[١]- راجع مقالة رباب يحيى عبد المحسن، بعنوان: "الصين الشعبية ومنظمة التحرير الفلسطينية"، مرجع سابق، ص ٦.

[٢]- راجع مقالة شادي مراد، مقالة بعنوان: "مقدمات الموقف الصيني من الصراع العربي – الصهيوني"، مرجع سابق، ص ٦٩.

[٣]- للمزيد راجع بحث فيصل المقراحي، بعنوان: " الصين وموقفها من القضايا الدولية لساخنة "، الدار العربية للنشر، المغرب، ٢٠٠٩، ص ٤٥، منشور على شبكة ألأنترنت .

[٤]- راجع دراسة : د. وليد عبد الحي، بعنوان: "العلاقات الصينية – الاسرائيلية: الاسواق والسلاح"، منشورة في موقع الجزيرة للدراسات الاستراتيجية بتاريخ ٢٠١١/٠٩/١١ على شبكة الإنترنت:

وكان التفسير المنطقي للموقف الصيني حينها أنّه تناغم مع الموقف السوفياتي الذي كان من أوائل المعترفين باسرائيل ، إلى جانب مراهنته على أن تكون إسرائيل الدولة الاشتراكية النموذجية الحديثة الولادة([1]). ورغم الاعتراف الإسرائيلي بجمهورية الصين الشعبية والمواقف الإعلامية المتبادلة بين الجانبين، إلا أن الامر لم يتحول إلى علاقات دبلوماسية بسبب انعاكاسات الازمة الكورية عام ١٩٥٠ من ناحية، و التحّول في الموقف الصيني بعد مؤتمر عدم الانحيازمن ناحية أخرى.

ثانياً- <u>العدوان الثلاثي ١٩٥٦</u>:

اتخذت الصين في خريف عام ١٩٥٦ خط المساندِ لمصر إثر العدوان الثلاثي عليها من قبل انكلترا و فرنسا وإسرائيل. ورأت الصين أن إسرائيل على خلفية العدوان المذكور تشكّل جسراً للامبريالية الغربية. ولكن الصين في الوقت الذي أدانت فيه العدوان الثلاثي على مصر، وأيدت خطوة القيادة المصرية بتأميم قناة السويس، أحجمت عن إدانة إسرائيل بوصفها أحد الاطراف المعتدية([2]).

ثالثاً- <u>حرب حزيران ١٩٦٧</u>:

جاءت حرب حزيران عام ١٩٦٧ لتشكل نقطة تحول في تاريخ الصراع العربي الاسرائيلي، فقد استطاعت إسرائيل في هذه الحرب الخاطفة أن تلحق هزيمة عسكرية بالجيوش العربية على الجبهة المصرية والسورية والاردنية، ترتب عليها مضاعفات سياسية، منها تلاشي الخط الذي كان يقوده جمال عبد الناصر، وانعدام ثقة الجماهير العربية بأنظمتها وبقدرة هذه الانظمة على مواجهة إسرائيل في حرب تقليدية، وشهدت منظمة التحرير الفلسطينية بروز حركة فتح بوصفها الحركة المسيطرة على توجيه مسار المقاومة، وبدأ البحث عن تجارب الشعوب النضالية للاستفادة منها في مقاومة الاحتلال ([3]).

كانت الصين في هذه الفترة تعيش أوج أحداث "الثورة الثقافية" ([4])، وبالتالي فإن مواقفها جاءت في إطار تجذير السياسة الخارجية، بمعنى أنها استثمرت الحرب والثورة معاً، لادانة دور الولايات المتحدة الامريكية والاتحاد السوفييتي في الشرق الاوسط، وللتأكيد على تأييدها السياسي للحكومات العربية، وتقديم الدعم العسكري لها، وتحريض الشعب الفلسطيني على "حرب التحرير الشعبية" كسبيل وحيد لتحقيق تطلعات الفلسطينيين والعرب، وكان لذلك تأثير واضح في تشكيل التوجهات العسكرية والسياسية لحركة المقاومة الفلسطينية ([5])..

---

http://www.aljazeera.net/

[1]- المرجع ذاته ، ص ٦٧

[2]- راجع مقالة شادي مراد، بعنوان: "مقدمات الموقف الصيني من الصراع العربي – الصهيوني"، مرجع سابق، ص ٦٨.

[3]- د. هاشم بهبهاني، سياسة الصين الخارجية في العالم العربي، مرجع سابق، ص ٥٨-٦٠.

[4]- راجع بحث د. جابر ابراهيم سلمان، بعنوان: "الصين والصراع العربي – الإسرائيلي"، مرجع سابق، ص ٣٥.

[5]- هاشم بهبهاني، سياسة الصين الخارجية في العالم العربي، مرجع سابق، ص ٦١.

لقد جاء الموقف الصيني من حرب حزيران عام ١٩٦٧ على المستوى الرسمي تأييداً سياسياً كاملاً للقضية العربية، و ترجم هذا التأييد جماهيرياً بتظاهرة انطلقت في بكين لثلاثة أيام متتالية (من ٧ إلى ٩ حزيران ١٩٦٧)، وضمت حوالى مليون ومئتي ألف صيني تضامناً مع شعوب الدول العربية، وتنديداً بالحرب الاسرائيلية على الدول العربية ([1]).

رابعاً– <u>حرب أوكتوبر ١٩٧٣</u>:

كان موقف الصين مؤيدًا لمصر وسوريا ولحركة المقاومة الفلسطينية في حربها ضد إسرائيل. وتجلى ذلك التأييد لدى استقبال ممثل الحكومة الصينية، في ١٩٧٣/١٠/٠٨م في بكين، مبعوثِي كل من مصر وسوريا ومنظمة التحرير الفلسطينية. وأدانت إسرائيل، وأعلانه عن استعداد بلاده للوقوف بثبات إلى جانب نضال الشعب العربي ضد العدوان الاسرائيلي ([2]).

وانتقل موقف الصين المؤيد للحق العربي إلى أروقة الامم المتحدة عندما عارض مندوبها الدائم لدى المنظمة الدولية قرار وقف إطلاق النار، كما عارض القرار رقم ٢٤٢ "لانه لم يستنكر العدوان الاسرائيلي" ([3])، وكذلك القرار رقم ٣٣، لأن الصين كانت ترفض الدخول في مباحثات بالنيابة عن الشعب الفلسطيني، وعن منظمته الشرعية، وكانت تريد المباحثات بين أطراف الصراع على إيقاعات الحرب، وليس بعد وقف الحرب، لأن استمرار الحرب يشكل استنزافًا للقدرة العسكرية الاسرائيلية، وورقة ضاغطة ترغمها على الانصياع للقرارات الدولية والالتزام بتنفيذها ([4]).

****

المبحث الثاني: الصين والقضية الفلسطينية

كيف تعاملت الصين مع القضية الفلسطينية في مراحلها الأولى؟ وما أبرز المواقف الصينية الداعمة لحقوق الشعب الفلسطيني؟ وما هي أبرز التحولات في تلك المواقف مع محطات الصراع العربي – الإسرائيلي؟

أولاً– <u>الصين والقضية الفلسطينية في الأمم المتحدة</u>

ظلت الصين خارج الأمم المتحدة فترة طويلة نسبياً منذ تأسيسها، إلى أن اتخذت الجمعية العامة للأمم المتحدة في دورتها السادسة والعشرين بتاريخ ١٩٧١/١٠/٢٥، القرار الرقم ٢٧٥٨، وقضى بسحب المقعد من "الصين الوطنية" (تايوان) ومنحه إلى جمهورية الصين الشعبية مع جميع الحقوق والمصالح

---

[1]– المرجع ذاته، ص ٦٢.

[2]– راجع : عبدالله الباقي، " محددات سياسة الصين الخارجية في العالم" ، الدار الجامعية ، الكويت ، مرجع سابق، ص ١١

[3]– راجع: محمد النويدر، "مقدمات الموقف الصيني من الصراع العربي – الصهيوني"، مرجع سابق، ص ٧١.

[4]– راجع : يوسف الكرمي، "الصين الشعبية ومنظمة التحرير الفلسطينية"، مرجع سابق، ص ٢١

المشروعة لها في الأمم المتحدة. وفي أيلول ١٩٧٢ أعلنت الصين واليابان عن إقامة علاقات دبلوماسية بينهما، واعترفت طوكيو بشرعية الحكومة الصينية، وأعربت عن فهمها وإحترامها الكاملين لمواقف الصين التي تعتبر أن تايوان جزء لا يتجزأ من الأراضي الصينية وعن التزامها المتواصل بالبند الثامن من "إعلان بوتسدام" ([١]).

وكان الإتحاد السوفياتي أول المعترفين بالحكم الشيوعي الجديد، وقدّم لها المساعدات والدعم في مجلس الأمن، وطلب سحب الاعتراف بالوفد الصيني الوطني كممثل للصين في الأمم المتحدة. في حين اعترفت بريطانيا بالصين، رغبة في صيانة مصالحها التجارية ([٢]).

أما الولايات المتحدة الأمريكية فلم تقبل في البداية بعضوية الصين الشعبية في الأمم المتحدة، لأن ذلك يعني إخراج تايوان، خصوصاً أن للولايات المتحدة عدداً من أهم القواعد العسكرية في آسيا، وقد تتعرض هذه القواعد إما للإلغاء، وإما للسقوط في أيدي الصين.. لكن واشنطن عدّلت موقفها بعد تأكدها من تحوّل ميزان التصويت داخل الأمم المتحدة لصالح الصين ([٣]).

أضاف دخول الصين، إلى الأمم المتحدة واعتبارها عضواً دائماً في مجلس الأمن، صوتاً جديداً وقوياً مؤيداً للعرب، حيث أمكنها استعمال حق النقض (الفيتو). إلا أن سعي الصين لمساندة حركات التحرر في العالم والتصويت لصالحها، بقي محصوراً في تأثيره داخل المنظمة الدولية من خلال:

١- عدم الاعتراض الجاد على السياسات الغربية داخل مجلس الأمن الدولي، وأخذ ذلك شكل الامتناع عن التصويت في بعض الأحيان.
٢- محدودية المساهمة في الأمم المتحدة لأسباب اقتصادية، ولعدم توافر تقاليد دبلوماسية صينية في هذا المجال، بسبب بقائها خارج الأمم المتحدة قرابة ربع قرن.
٣- تغليب النزعة البراغماتية على سلوكها وميلها للتراجع كلما تأزم الموقف ([٤]).

رأت الصين أن الصراع في منطقة الشرق الأوسط هو نتيجة تدخل القوى العظمى الخارجية، بريطانيا والولايات المتحدة، حيث أخذت كل واحدة تساند طرفاً من أطراف الصراع، بهدف الحفاظ على نفوذهما وسيطرتهما على المنطقة. كما تمسك الصينيون، في بداية هذه الفترة، بالتأكيد على ضرورة حل القضية الفلسطينية بالطرق السلمية والتفاوض المباشر، دون تدخل خارجي، ونادت الصين بضرورة تنفيذ قرار التقسيم رقم ١٨١ الصادر عن الجمعية العامة للأمم المتحدة ([٥]).

وجدت الصين نفسها، منذ البداية، في وضع معقّد في الأمم المتحدة فعندما اتصل الوفد الفرنسي للحصول على تأييد الأعضاء الدائمين لمجلس الأمن للمحادثات حول الشرق الأوسط، رفضت الصين على أساس أنها تعارض القرار رقم ٢٤٢ كأساس للمحادثات. وعندما ناقشت الجمعية العامة هذا

---

[١]- راجع : الصين الحقائق والأرقام، دار النجم الجديد، بكين، عام ٢٠٠٠ (الطبعة العربية)، ص ٧٧.
[٢]- راجع : منير الحمش، "الصين الشعبية عملاق قادم من الشرق.."، مرجع سابق، ص ٢٨.
[٣]- راجع : سامي منصور، "انتكاسة الثورة في العالم الثالث"، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت ١٩٧٢، ص ١٥٠.
[٤]- راجع : وليد سليم عبد الحي، "المكانة المستقبلية للصين في النظام الدولي ١٩٧٨ – ٢٠١٠"، مرجع سابق، ص ١٨٦.
[٥]- راجع : سلافة حجاوي، "الصين والصراع العربي – الإسرائيلي.."، مرجع سابق، ص ٣٦٣، ٣٨٠.

الموضوع ورحبت بهذا القرار أساساً "للسلام الدائم في الشرق الأوسط"، إمتنعت الصين عن التصويت مع خمس دول عربية (الجزائر وليبيا والمغرب واليمن الجنوبي وسوريا) بينما صوّتت باقي المجموعة العربية بالموافقة. وفي المقابل، عندما أصدرت الأمم المتحدة القرار رقم ٢٨٥١ بتاريخ ١٩٦٧/١٢/٢٠، الذي يدعو "إسرائيل" إلى "إلغاء جميع إجراءات الضم و/أو الاستيطان في الأراضي المحتلة" تصرّفت الصين وكأنها "غير مشاركة" وصوّتت المجموعة العربية مع القرار ([١]).

وفي أول خطاب له في الأمم المتحدة أشار مندوب الصين الدائم في الأمم المتحدة تشياو كوان هوا إلى الصراع العربي – الإسرائيلي بشكل مباشر، موضحاً موقف الصين وأولوياتها حول هذا الموضوع بالقول: "إنّ جوهر مسألة الشرق الأوسط هو العدوان ضد الشعب الفلسطيني والشعب العربي من قبل الصهيونية – الإسرائيلية بدعم وتشجيع من جانب القوى العظمى".

وفي الدورة السابعة والعشرين للجمعية العامة قال هوا إن "الصين ترى أن يتم تحييد البحر الأبيض المتوسط، وسحب أساطيل الدول الكبرى منه، لتحقيق في المنطقة". أما في الدورة التاسعة والعشرين، فقد تكلم هوا من واقع حرب تشرين ١٩٧٣، باعتبارها كسرت حدة حالة اللا حرب واللا سلم، معتبراً أن القضية لا تزال قائمة، وأساس بقاء مشكلة الشرق الأوسط هو "المسألة الصهيونية"، وقضية حقوق الشعب الفلسطيني، ومن هذا المنطلق أعلن رفضه للقرار رقم ٢٤٢، لأنه لا يتناول القضية الفلسطينية، إلا من باب تنظيم حقوق اللاجئين، وهو ما ترفضه الصين ([٢]).

أيّدت الصين حرب تشرين الأول ١٩٧٣، باعتبارها رداً على العدوان الإسرائيلي، وكانت تعارض دائماً، وقف إطلاق النار وقرارات الأمم المتحدة حوله. وإعتبرت أن مواصلة العرب لقتالهم هو السبيل الوحيد لتحقيق أهدافهم، طالما أن قرارات الأمم المتحدة، ومنها القرار رقم ٢٤٢ والقرار رقم ٣٣٨، لم يستنكرا العدوان الإسرائيلي بأي صورة. كما رفضت الصين مباحثات مؤتمر جنيف، لأنها كانت تؤيد المباحثات، انطلاقاً من تكتيك الحرب، كما حدث في فيتنام، أثناء مباحثات التسوية في باريس. ورأت أنه إذا كان هنالك مبرر للمؤتمر، فلابد أن يتم ذلك والحرب قائمة، ولذا إمتنعت عن التصويت على قرار مجلس الأمن في هذا الشأن، بتاريخ ١٥ كانون الأول ١٩٧٣ ([٣]).

ساندت الصين منظمة التحرير الفلسطينية وطالبت بحقوق الشعب الفلسطيني وإعادة الأراضي المحتلة وعودة الفلسطينيين إلى موطنهم فلسطين. ونتيجة للانقسام العربي حول اتفاقية كامب دايفيد بين مصر و"إسرائيل"، اكتفت الصين باتباع سياسة عامة مرضية للعرب، من خلال مواصلة مهاجمة "إسرائيل" ومطالبتها بالانسحاب الكامل من الأراضي العربية المحتلة عام ١٩٦٧ ([٤]).

---

[١]– راجع : هاشم بهبهاني، مرجع سابق، ص ١٠٤.

[٢]– راجع : أنس مصطفى كامل، "السياسة الصينية والصراع العربي الإسرائيلي"، مرجع سابق، ص ٤٥.

[٣]– راجع : جريدة "الجمهورية"، القاهرة، ٢١ تشرين الأول، ١٩٧٣.

[٤]– راجع : أبو بكر الدسوقي، "الصين والقضية الفلسطينية.."، مرجع سابق، ص ١٩١.

ووصل هذا التأييد إلى أعلى درجاته عندما أعلن رئيس الدولة الصيني في خطاب له أمام مجلس الشعب الوطني في ١٨ حزيران ١٩٧٩، عن أن الحقوق الوطنية للشعب الفلسطيني هي حقوق "مقدسة"، وأن "لا حل لمسألة الشرق الأوسط إلا باسترجاع هذه الحقوق إلى أصحابها الشرعيين، والسماح للمهجرين من الشعب الفلسطيني بالعودة إلى ديارهم، وإنشاء دولتهم المستقلة بعيداً عن الهيمنة والاحتلال..". وجاءت هذه الرؤية الصينية للحل متطابقة مع البرنامج الوطني لمنظمة التحرير الفلسطينية. وفي ٦ كانون الأول ١٩٨٤ ألقى مندوب الصين الدائم في هيئة الأمم المتحدة خطاباً أكد فيه "أن القضية الفلسطينية هي جوهر السلام في الشرق الأوسط، وبدون الإتيان بحل عادل لها فلن يستتب السلام في المنطقة" ([١]).

ووجدت الانتفاضة الفلسطينية الأولى التي انطلقت في ١٩٨٧/١٢/٩، والانتفاضة الثانية التي انطلقت في ٢٠٠٠/٩/٢٨، صداهما في السياسة الصينية، حيث دأبت الصين على إعلان تأييدها نضال الشعب الفلسطيني وحقه في نيل حقوقه المشروعة في السيادة والاستقلال ([٢]).

وحتى انتهاء الحرب الباردة مطلع تسعينيات القرن العشرين، كانت الصين الشعبية صريحةً في إدانتها لسياسات "إسرائيل" التوسعية، ولممارساتها الإرهابية بحق المواطنين العرب في فلسطين والجولان وجنوب لبنان، ووصف سياسة الحكومة الإسرائيلية بـ"الوحشية"، حتى إن الصحافة الصينية كانت تُطلق على الجيش الإسرائيلي تسمية "جيش العدوان الإسرائيلي"، وكانت ترى أن لا فرق بين السياسة التوسعة الإسرائيلية وسياسة ألمانية الهتلرية، فكلا السياستين اعتمدت نظرية "المجال الحيوي"؛ ليكون مسوغاً للاحتلال والتوسع الذي لا ينتهي عند حدود. وكثيراً ما أدانت الصين سياسة الاستيطان الإسرائيلية، وكانت تنظر إليها على أنها تكريس للاحتلال ([٣]).

وبدا أن الصين تتجه إلى بلورة سياسة جديدة تجاه القضية الفلسطينية، خصوصاً أنها لم تطرح مبادرة للسلام ولكنها ملتزمة بالإعلان عن رأيها أمام المجتمع الدولي، وعلى هذا الأساس أيّدت الصين إعلان المبادئ الفلسطيني – الإسرائيلي الذي تم التوصل إليه في المفاوضات الفلسطينية – الإسرائيلية في أوسلو عام ١٩٩٣، وأكدت أن تسوية القضية الفلسطينية تتم من خلال التنفيذ الكامل لقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة، ومبدأ الأرض مقابل السلام، وأن حل هذه القضية يأتي من خلال الجهود المشتركة للأطراف المعنية ومساعدة المجتمع الدولي، والتزام القيادة الفلسطينية بتكتيكات تتسم بالمرونة والعملية([٤]).

[١]– راجع : مجموعة باحثين، "العرب والصين"، منتدى الفكر العربي، الطبعة الأولى، عمان ١٩٨٧، ص ٤٩ . ٥٠

[٢]– راجع : حكمت بلعاوي، "الانتفاضات الفلسطينية وجذورها عبر أربع محطات نضالية"، الطبعة الأولى، دمشق ٢٠٠٣، ص ٢١٧

[٣]– راجع : سامي مسلّم، "الصين والقضية الفلسطينية..."، مرجع سابق، ص ٢٤ . ٢٦

[٤]– راجع : محمد السيد سليم، "السياسة الصينية إزاء القضايا العربية: وجهة نظر عربية"، مرجع سابق، ص ٤٧.

وحتى منتصف التسعينات، كانت الصين تمتنع بانتظام عن التصويت على قرارات المجلس التي تستند إلى البند السابع من ميثاق الأمم المتحدة، الذي يجيز إستخدام القوة، من أجل تسجيل معارضتها لما تتضمنه هذه القرارات من تعدي على السيادة ([١]).

ثانياً– النظرة الصينية إلى مشروع التسوية:

أدّت المفاعيل السياسية للاجتياح الإسرائيلي للبنان عام ١٩٨٢ وما تلاه من خروج للمقاومة الفلسطينية من بيروت، وما سبقها من تداعيات أفرزتها حرب حزيران ١٩٦٧ وحرب تشرين الأول ١٩٧٣، إلى جعل الصين تعتقد باستحالة تحرير فلسطين بالنضال المسلح، وهنا كان التغيّر في آلية السياسة الصينية باتجاه القضية، حيث رأت أن هناك ضرورة للاعتراف المتبادل بين طرفي الصراع، بما يضمن حصول العرب على الحد الأدنى بإقامة دولة فلسطينية من نوع ما على الأراضي المحتلة عام ١٩٦٧([٢]).

وبرزت ملامح هذا التغير في عدد من المواقف والخطوات الصينية الرسمية، أهمها:

١– عندما زار الرئيس الجزائري هواري بومدين الصين عام ١٩٧٤، عاد بنصيحة من القادة الصينيين للعرب بأن يعترفوا بـ"إسرائيل".
٢– أعلنت الصين عام ١٩٧٥ تأييدها لسياسة المراحل التي اتبعها وزير الخارجية الأميركي هنري كيسنجر وللتسوية الجزئية بين مصر و"إسرائيل".
٣– أعلنت الصين أنها على استعداد للاعتراف بـ"إسرائيل" إذا انسحبت من الأراضي التي احتلتها عام ١٩٦٧.
٤– أيّدت الصين مبادرة الرئيس المصري أنور السادات واتفاق كامب دايفيد.
٥– حصول تطور مثمر في علاقات الصين مع "إسرائيل"، وهو ما كانت الصين بحاجة إليه، في ظل القيود المشددة التي فرضها الغرب على تصدير التكنولوجيا إليها ([٣]).
٦– رأت الصين في المفاوضات حجر الزاوية لإنهاء الأزمة، مع التشديد على ضرورة تجنب الصراع المسلّح واعتماد التسوية السلمية، وأعلن المسؤولون الصينيون، في مناسبات مختلفة عن تأييد بلادهم لعقد مؤتمر دولي للسلام، تحضره جميع الأطراف المعنية، وبحضور الأعضاء الخمسة الدائمين، وتحت رعاية الأمم المتحدة، باعتباره الطريق نحو حل قضية الشرق الأوسط.

---

[١]– راجع : إيفان ميديروس وم.تايلور فرافيل، "دبلوماسية الصين الجديدة"، المركز الدولي للدراسات المستقبلية والاستراتيجية، سلسلة "ترجمات"، السنة الأولى، العدد ١٠، القاهرة، تشرين الأول ٢٠٠٥، بدون ذكر صفحة

[٢]– راجع : أبو بكر الدسوقي، "الصين والقضية الفلسطينية: الدور والفرص والقيود"، مجلة "السياسة الدولية"، العدد ١٣٤، تشرين الأول ١٩٩٨، ص ١٩١

[٣]– راجع : خالد زكريا السرجاني، "الموقف الصيني إزاء المؤتمر الدولي للسلام في الشرق الأوسط"، مجلة "السياسة الدولية"، العدد ٩٠، القاهرة، تشرين الأول ١٩٨٧، ص ٩٨– ١٠٢.

وقد أبلغ وزير خارجية الصين دو كسو كيان وفد اللجنة العربية الوزارية المنبثقة عن جامعة الدول العربية الذي زار بكين عام ١٩٨٨ برئاسة وزير الخارجية السوري فاروق الشرع أنه "لا يمكن تحقيق السلام والاستقرار في المنطقة دون حل القضية الفلسطينية"، ودعا إلى "ضرورة إنهاء الاحتلال الإسرائيلي للأراضي العربية واستعادة الحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني". واعتبر أن "الانتفاضة في الأراضي المحتلة أثبتت أن القضية الفلسطينية هي لب مشكلة الشرق الأوسط"، وأدان بشدة "الممارسات الإسرائيلية القمعية" ([1]).

وفي العام ١٩٨٩ دعت الصين إلى الاعتراف المتبادل بين دولتي "إسرائيل" وفلسطين تمهيداً لإحلال سلام عادل ودائم في منطقة الشرق الأوسط، وجاءت هذه الدعوة في إطار خطة للسلام من خمس نقاط اقترحها رئيس وزراء الصين "لي بنغ" لدى اجتماعه بياسر عرفات في بكين، وتدعو الخطة إلى تقديم ضمان لأمن "إسرائيل" في مقابل أن تتوقف عن قمع الفلسطينيين، وتشمل الخطة عقد مؤتمر دولي تشارك فيه الدول الخمس الدائمة العضوية في مجلس الأمن. وكانت المرة الأولى التي تقترح فيها الصين خطة شاملة للسلام في الشرق الأوسط، علماً أن النقاط الخمس الواردة فيها تكرار مواقف سبق أن أعلنتها بكين، ومنها الدعوة إلى حوار مباشر بين "إسرائيل" ومنظمة التحرير، والتشديد على ضرورة الانسحاب الإسرائيلي من الأراضي المحتلة ([2]).

وتعود تحولاّت الموقف الصيني، في ما يتعلق بالسياسة الخارجية المتصلة بمنطقة الشرق الأوسط والقضية الفلسطينية، إلى عدة أسباب أهمها:

١- تغيّر الموقف العربي نفسه من آليات الصراع بعد عدة حروب متواصلة، انتهت باتفاقية السلام بين مصر و"إسرائيل"، وقول العرب بالسلام كوسيلة لتسوية القضية الفلسطينية وفقاً لمقررات قمة فاس المغربية عام ١٩٨٢، ومشاركة العرب في مؤتمر مدريد للسلام.
٢- الاستجابة لتغيرات الاستراتيجية الأمنية الصينية التي أصبحت تعتمد على إقامة علاقات صداقة وحسن جوار مع الدول المحيطة بها، ما ألقى بتأثيره على الاستراتيجية العسكرية التي تعتمد مبدأ الدفاع عن النفس دون السعي وراء العدو واللحاق به وتدميره.
٣- الانفتاح الصيني المحسوب على العالم بالمشاركة في عملية التسوية في الشرق الأوسط، في المفاوضات متعددة الأطراف، كدولة كبرى تشارك في التغييرات الدولية وبوصفها عضواً دائماً في مجلس الأمن وتسعى إلى تغيير الصورة التي إنطبعت عن نظام حكم بكين كنظام ضد الديمقراطية والحرية خاصة بعد أحداث "تيان أن مين" عام ١٩٨٦.

[1]- راجع : جريدة "السفير"، "الصين تبلغ اللجنة الوزارية العربية تأييدها للمؤتمر الدولي والانتفاضة"، عدد ٢١ آذار ١٩٨٨.

[2]- راجع : جريدة "النهار"، "الصين اقترحت في حضور عرفات خطة للسلام تضمن أمن إسرائيل"، عدد ١٩٨٩/١٠/٦.

٤- سعي الصين لاستمالة الولايات المتحدة الأميركية في ظل بروز النظام الدولي الجديد، عن طريق الجانب الإسرائيلي، فضلاً عن أن الصين كانت تسعى إلى دعم علاقاتها "بإسرائيل" للحصول على تكنولوجيا عسكرية متطورة، رفضت الدول الغربية تزويدها بها ([١]).

ثالثاً- عوامل تحوّل السياسة الصينية إزاء القضايا العربية

بقيت العلاقات الصينية – العربية، على الرغم من أهمية الوطن العربي لدى بكين، محصورة في إطار التوافق السياسي تجاه عدد من القضايا التي تشغل الطرفين، ولم يتم تفعيلها بالشكل الذي يعززها ويُعمِّقُ مسارها ([٢]).

ويمكن تحديد أبعاد السياسة الصينية في التعامل مع الأنظمة في الدول العربية، بالتالي:

١- تجاهل الانقسامات في السياسة العربية لدى اتخاذ أي موقف من قضية الصراع العربي ـ الإسرائيلي، ولذا تدعو الصين العرب للأخذ بسياسة الاعتماد على الذات، وعدم الانحياز في المواقف الدولية، لأن في ذلك ما يقلل من شأنهم، ويضعف تأثيرهم في القرار الدولي.
٢- عدم الإهتمام بطبيعة نظام الحكم في الدول العربية، فلا يعني الصين إذا كان النظام الاقتصادي اشتراكياً أو رأسمالياً، بل يعنيها حجم المنفعة المتبادلة أو المردود الاقتصادي الذي يمكن أن تجنيه من تلك العلاقة، ومدى مساهمته في تعزيز الدخل القومي للصين.
٣- التعاطي مع القضية الفلسطينية كماُ يريد أصحاب الشأن، ولا سيما منظمة التحرير.
٤- تفضيل التعامل مع النظام العربي الرسمي بعد أن كان هذا التعامل مع حركات التحرر، بمعنى الدخول إلى المنطقة من الأبواب لا من النوافذ ([٣]).

وفي المقابل، لم يقرأ العرب المشهد الصيني جيداً، ولم يلتفتوا إلى التغيرات التي طرأت عليه بدءاً من عام ١٩٧٨ إلا بعد انهيار الاتحاد السوفياتي في مطلع التسعينيات من القرن العشرين، مما أدى إلى تراجع في العلاقات الصينية . العربية، ولا سيما في فترة الثمانينيات، بينما شهدت العلاقات الصينية ـ الإسرائيلية تسارعاً ملحوظاً في فترة التسعينيات.

وفي الإجمال فقد تركّزت السياسة الصينية حيال القضايا العربية والصراع العربي – الإسرائيلي على أساس تبادل المصالح، ومال خط سير هذه السياسة غالباً، إلى "التحفظ والهدوء وعدم الانجرار وراء المواقف التصعيدية غير المحسوبة". وبقي شكل التغيّرات في سياسة الصين الخارجية حيال الشرق الأوسط مرهوناً بمصالحها الحيوية والاستراتيجية. ويظهر مسار العلاقات العربية – الصينية منذ عهد ماو

---

[١]- راجع : أبو بكر الدسوقي، "الصين والقضية الفلسطينية.."، مرجع سابق، ص ١٩٢

[٢]- راجع : وليد سليم عبد الحي، "المكانة المستقبلية في النظام الدولي (١٩٧٨ . ٢٠١٠)، مرجع سابق، ص ١٨٣.

[٣]- راجع : إبراهيم أحمد،"دبلوماسية الصين الواقعية"، صحيفة البعث، عدد ٢٠٠٥/١/١٢، نقلاً عن مجلة اللوموند ديبلوماتيك الفرنسية، دمشق، تشرين الأول ٢٠٠٤

تسي تونغ بناء هذه العلاقة على أساس توازن المصالح مع الولايات المتحدة الأمريكية، ولا سيما عندما يتعلق الأمر بالصراع العربي – الإسرائيلي ([1]).

ويمكن تلمّس عوامل التغير في السياسة الصينية في ضوء التحولات العالمية، وسعي الصين إلى بناء علاقة إيجابية مع الولايات المتحدة. وهو سعي كان لا بد أن تمتد آثاره إلى "إسرائيل"، نظراً إلى حاجتها للاستفادة من الفرص التكنولوجية المتاحة لدى "إسرائيل"، فضلاً عن أن أطرافاً عربية قد بدأت أيضاً في إقامة علاقات اقتصادية وسياسية مع "إسرائيل" ([2]).

ومن خلال النظر إلى واقع العلاقات الصينية مع دول العالم، يتبين أن الصين تعطي الأولوية في علاقاتها للدول العظمى، وعلى رأسها الولايات المتحدة الأمريكية، حيث تضع على رأس سلم اهتماماتها المصالح الوطنية العليا، وهو ما يحتّم عليها اعتماد أقصى حدود الواقعية في رسم سياساتها الخارجية. وجاء التعبير عن هذه الواقعية من خلال:

١- حرص القيادة السياسية الصينية المستمر على تنمية علاقات الصين مع دول المنطقة.
٢- الدعوة لحل مشكلة الشرق الأوسط عبر الأقنية السياسية بعيداً عن أشكال العنف.
٣- التأكيد على حل النزاع القائم عن طريق التفاوض السلمي ([3]).

باتت الصين ترى نفسها أكثر قرباً من الدول الكبرى، بعد أن حققت الاعتراف الدولي بها كقوة عالمية لديها حق النقض (الفيتو) في مجلس الأمن. فمن الناحية الدبلوماسية لم يعد هناك حاجة ماسة لبناء علاقات دبلوماسية مع دول صغيرة لكسب صوتها على المسرح العالمي. وبدأت الصين باتباع نظام السوق الرأسمالي بغض النظر عن الوصف الذي يطلق على فلسفة الاقتصاد الصيني. ولهذا أصبحت العلاقات الصينية مع الدول الرأسمالية الكبرى أهم من علاقاتها مع دول العالم الثالث. وباستثناء حاجتها لأصوات مساندة في معركتها الدبلوماسية مع تايوان فقد تغيرت مصالح الصين الاستراتيجية وتبعاً ستتغير سياساتها مع دول العالم الثالث بما فيها منطقة الشرق الاوسط ([4]).

وباتت رؤية الصين لحل قضية الشرق الأوسط تنحصر في ما يلي:

١- إستمرار التفاوض على أساس قرارات الأمم المتحدة وطبقاً لمبدأ الأرض مقابل السلام.
٢- تنفيذ الاتفاقيات التي تم التوصل إليها وتجنب التصرفات الضارة بعملية السلام.
٣- نبذ أي تصرف إرهابي وعنيف للمحافظة على أمن الدول وحياة الشعوب.
٤- مع استمرار عملية السلام يتم دعم التبادل والتعاون الاقتصادي ويجب على جميع الدول في المنطقة أن تقيم الثقة المتبادلة، وتزيل العداوة من أجل تحقيق التنمية والازدهار المشترك.

---

[1]- راجع : جابر ابراهيم سلمان، "الصين والصراع العربي – الإسرائيلي"، مرجع سابق، بدون ذكر صفحة.

[2]- راجع : أبو بكر الدسوقي، "الصين والقضية الفلسطينية: الدور والفرص والقيود"، مرجع سابق، ص ١٩٠- ١٩٣.

[3]- راجع : جابر ابراهيم سلمان، "الصين والصراع العربي – الإسرائيلي"، مرجع سابق، بدون ذكر صفحة.

[4]- راجع : فارس بريزات، "الشرق الأوسط بين الصين وأميركا"، مرجع سابق

٥- يجب على المجتمع الدولي أن يبذل الجهود مع الأطراف المعنية من أجل تحقيق سلام شامل عادل ودائم وأن الصين ترغب في تقديم إسهاماتها في هذا المجال ([1]).

وقد حدد "كيان كياتشن" وزير خارجية الصين، أثناء زيارته للقاهرة سنة ١٩٩٧، سياسة بكين تجاه القضية الفلسطينية في خمسة عناصر هي:

١- أن محادثات السلام ينبغي أن تسير على أساس تنفيذ قرارات الأمم المتحدة المتعلقة بالشرق الأوسط وصيغة الأرض مقابل السلام المتفق عليها في مؤتمر مدريد للسلام.
٢- تنفيذ كل الاتفاقات الموقع عليها بشكل جاد وتفادي أي تعطيل لعملية السلام.
٣- القضاء على الإرهاب والعنف في كل أشكاله حتى يتسنى إرساء أمن الدول الشرق أوسطية. فالصين تعترض على كل أشكال الإرهاب والعنف مهما كان مصدرها.
٤- مع تقدم عملية السلام فإن التعاون الاقتصادي الإقليمي يجب أن يزداد حتى يساعد على تبادل الثقة ونبذ العداء تدريجياً بين الدول العربية وإسرائيل في طريقها للتنمية المتبادلة.
٥- يلتزم المجتمع الدولي بالعمل سوياً مع الأطراف المعنية في الشرق الأوسط لتحقيق سلام شامل وعادل ودائم في الإقليم، والصين مستعدة لبذل جهودها في هذا الصدد.

وأضاف وزير الخارجية أن "الصين ليست في مركز الوسيط في عملية السلام ولكنها توضح وجهات نظرها في عملية السلام في الشرق الأوسط للأطراف المختلفة، كما أنها تتعرف على وجهات نظرهم. وتؤيد الصين القضية العادلة للشعب الفلسطيني" ([2]).

استطاعت بكين أن توازي بين مواقفها المبدئية من الصراع العربي – الإسرائيلي والقضية الفلسطينية وعلاقاتها الخارجية، ولا سيما مع الولايات المتحدة الأميركية و"إسرائيل"، وذلك في ظل الاختراق الكبير في جدار الممانعة العربية الذي أحدثته زيارة الرئيس المصري أنور السادات إلى القدس وتوقيع اتفاق كامب دايفيد بين مصر و"إسرائيل"، فضلاً عن التحوّلات في الموقف الفلسطيني نفسه واهتزاز إجماع الموقف العربي.

وفي موازاة ذلك، نجحت الصين في رسم علاقات جديدة مع الغرب، والإبقاء على سياسة عدم الاصطدام والمواجهة مع الولايات المتحدة، والاستفادة من هذا الواقع في تلبية الحاجات التي يفرضها الاستقرار الداخلي للصين، خصوصاً على مستوى التزود بالتكنولوجيا الصناعية الحديثة وتنمية

---

[1]- راجع : محمد الجبر، "رؤية في استراتيجية مستقبل العلاقة الصينية العربية في القرن الواحد والعشرين"، مركز الدراسات والبحوث الاستراتيجية – جامعة دمشق، "دراسات سياسية"، ٢٠٠٦/١٠/١٨، بدون ذكر صفحة.

[2]- راجع :

"China Puts Forward Principles Standpoints", Xinhua News Agency ,(Via Comex),1997

الاستثمارات الخارجية، وهو ما وجدته بكين لدى الولايات المتحدة، التي بدورها إستغلت ذلك في إرساء علاقة ثنائية رسمية بين الصين و"إسرائيل".

وأمام ذلك، وجدت الصين نفسها على أبواب المسرح العالمي الذي كانت تأمل الوصول إليه، بدون أن يدفعها ذلك إلى التضحية أو التنازل عن اعتقاداتها ومواقفها الأيديولوجية على غرار ما جرى مع الاتحاد السوفياتي، وذلك وفق سياسة جديدة، بدأت بكين بانتهاجها على مستوى علاقاتها الخارجية، وتقول بأنه "لا ضير من فتح النوافذ حتى لو دخل منها بعض البعوض" ([1])

****

المبحث الثالث: تطور العلاقات الصينية- الاسرائيلية

ما هو الموقف الصيني من إسرائيل من منظور تاريخي؟ وكيف نشأت العلاقات بين الصين وإسرائيل؟ وكيف اثر الصراع العربي – الإسرائيلي في العلاقات الدبلوماسية بين الطرفين؟

أولاً- <u>الموقف الصيني من إسرائيل بمنظور تاريخي</u>:

يمتاز نظام العلاقات بين إسرائيل والصين، أكثر من أي شيء آخر، بالتوجه الواقعي والمرن الذي اتبعته الصين، فقد بدأت العلاقات بالروابط التي أقامها رجل الاعمال (شاؤول ايزبرغ) مع القيادة الصينية في السبعينات من القرن الماضي، وبخاصة عندما جعلها تهتم كثيراً بابتياع التقنيات الاسرائيلية. وبما أن الصين كانت غارقة في إنشاء بنيتها التحتية اهتمت باستيراد التقنيات المتطورة على الصعيدين المدني والعسكري. في عام ١٩٧٩ نجح (ايزبرغ) في عقد لقاء بين رؤساء الصناعات الامنية الاسرائيلية والقيادة الامنية الصينية، وبذلك مهد الطريق أمام عقد عدد من صفقات الاسلحة الكبرى، وقد ساهم هذا التعاون العسكري المشترك في خدمة الدولتين كثيراً، عدا عن كونه افرز نظام علاقات وأوجد كثيراً من الثقة وأدى إلى استمرار العلاقات.

ومن جهة أخرى اخذت العلاقات تتسارع ، غير أن الصين رفضت مطالب إسرائيل في التقدم على الصعيد الرسمي خشية المس بعلاقاتها مع الدول العربية. وفي بداية التسعينات، وبعد تفكك الكتلة السوفياتية واعتراف منظمة التحرير الفلسطينية بوجود إسرائيل، وانعقاد مؤتمر مدريد، نجحت المساعي لإقامة علاقات دبلوماسية كاملة في كانون ثاني ١٩٩٢.

ويشار هنا إلى أن العلاقات بين البلدين اتسمت بالحرارة غير العادية وبالتسارع المضطرد، وقد تجلّى ذلك من خلال الزيارة التي قام بها الرئيس الصيني هو جينتاو إلى إسرائيل عام ٢٠٠٠، وتم خلالها التوقيع على اتفاقات تعاون كثيرة.

[1]- راجع : من كلام لدينغ شياو بنغ عندما أطلق مشروعه الإصلاحي الكبير ، أنظر: غسان العزي ، "سياسة القوة :مستقبل النظام الدولي والقوى العظمى " مرجع سابق ص : ٢١٩

وباستثناء الانجاز الدبلوماسي الهام بحد ذاته فإن إقامة العلاقات بين البلدين والتي كان لها البعد الإقتصادي فقد أدت بشكل محدود إلى تحقيق أهداف إسرائيل. فعلى سبيل المثال، لم تتوقف الصين عن بيع الاسلحة لاعداء إسرائيل واصلت تصدير وتقنيات الصواريخ إلى بعض الدول في منطقة الشرق الاوسط . وفي التسعينات شاركت في مشروع إيران النووي.

من جهة أخرى، ورغم أن الصين خففت من تصريحاتها حيال الصراع الاسرائيلي العربي، فإنها لم تغير من موقفها المؤيد للعرب، ولم تتجه إلى التدخل في العملية السياسية، مع أن إسرائيل في المقابل تبنت الموقف الصيني حيال مسألتي تايوان والتبت. وبصورة مماثلة وعلى الصعيد التكنولوجي كانت الصين هي التي حظيت بشكل أساسي باستيعاب التقنيات والمعارف العلمية أما في المجال الاقتصادي فلم يكن هناك سوى تقدم ضئيل.

وفي بداية التسعينات طرأ تغير على أنماط التجارة الامنية بين إسرائيل والصين، ففي أعقاب انهيار الكتلة السوفياتية والمجزرة التي نفذها الجيش الصيني في ميدان تيان مين (١٩٨٩)، سادت خلالها علاقات باردة بين واشنطن وبكين تجلت في فرض الولايات المتحدة حظراً عسكرياً على الصين. لكن خلال تلك الفترة استأنفت الصين والاتحاد السوفياتي علاقاتهما. وأصبحت روسيا التي حلت مكان الاتحاد السوفياتي المزودة الرئيسية للصين بالاسلحة. وفي غضون ذلك تواصل التدهور في العلاقات بين واشنطن وبكين وبلغ ذروته عند وقوع حادثة عسكرية بينهما حول تايوان (١٩٩٥- ١٩٩٦). ولهذا السبب انخفض حجم الطلب الصيني على المنتجات الاسرائيلية وإزدادت معارضة الولايات المتحدة للتصدير الامني الاسرائيلي إلى الصين.

وعلى ما يبدو فإن هذه التغيرات، لا سيما التغير الامريكي حيال العلاقات الامنية مع الصين لم تلق تفهماً من جانب صانعي القرار في إسرائيل. وفي عام ١٩٩٩، وبعدما كشفت الصحف الاسرائيلية النقاب عن معطيات لها علاقة بصفقة طائرات "فالكون"، بدأت الولايات المتحدة تعرب عن معارضتها لاتمام الصفقة.

إن إسرائيل التي اعتقدت أن بإمكانها التصدي لضغوط الولايات المتحدة، قدّمت وعوداً للصين بإكمال الصفقة، إلا أنها أعلنت عن إلغائها في عام ٢٠٠٠. فأدّت هذه الخاتمة المزعجة للصفقة إلى شعور بالتشاؤم حيال استمرار العلاقات مع الصين. وبرزت تقديرات توحي بأن الصين سوف توقف نشاط شركات إسرائيلية عاملة في أراضيها وتجمد كل تجارة أمنية معها، وتضاعف من انتشار الاسلحة في منطقة الشرق الاوسط. غير أن هذه التكهنات كانت خاطئة من الناحية الواقعية العملية.فباستثناء الفتور في العلاقات الدبلوماسية واصلت الصين تعاونها مع إسرائيل في كل المجالات التي اعتبرتها مفيدة. وعلى سبيل المثال فإنها توجهت إلى إسرائيل بطلب للإطلاع على تقنيات صناعة طائرة صغيرة بدون طيار من طراز "هارفي" كانت قد اشترتها منها سابقاً فبرهنت بذلك على سياساتها البراغماتية.

وفي الواقع يمكن القول إن إسرائيل هي التي قامت بقطع العلاقات الامنية عندما فشلت في فهم حجم الخطورة التي توليها الولايات المتحدة لتسلح الصين . وفي عام ٢٠٠٥، اضطرت إسرائيل إلى تشكيل جهاز رقابة على الصادرات الامنية وحظر التجارة العسكرية مع الصين. أما على الصعيد التجاري فلم تتضرر العلاقات خلال العام ٢٠٠٠، وهو العام الذي عُقدت فيه صفقة الفالكون. وفي عام ٢٠٠٥ تضاعف معدل التجارة بين البلدين ثلاثة مرات . وفي العام ٢٠٠٦، زاد معدل التبادل التجاري بنسبة ٤٠% تقريباً مقارنة مع العام الذي سبق ([1]).

وتجدر الاشارة هنا إلى أن العلاقات التجارية تصب في مصلحة الصين التي تحظى بفائض تجاري لصالحها.

ثانياً- نشوء العلاقات بين الصين وإسرائيل:

في ٢٤ كانون الثاني ١٩٩٢، أعلن في العاصمة الصينية، بكين، عن إقامة علاقات دبلوماسية كاملة بين الصين الشعبية وإسرائيل، بموجب اتفاقية وقعها وزيرا خارجية البلدين، في بكين. وقد اختارت إسرائيل هذا التوقيت، لعدة أسباب، منها ([2]):

١- الصدمة التي سببها للعرب الغزو العراقي للكويت، وانشقاق الصف العربي ، وحدوث خلل جوهري في المصالح والتطلعات العربية، بل في مفهوم الامن العربي، وبالتالي فإن الرد الذي توقعته إسرائيل من إعلان قيام العلاقة بينها وبين الصين هو الصمت العربي، لان العراق أثبت من وجهة النظر الاسرائيلية، أن إسرائيل ليست المصدر الوحيد لتهديد الامن العربي.

٢- جلوس إسرائيل مع الاطراف العربية للمفاوضات، بما فيها منظمة التحرير الفلسطينية، بهدف الوصول إلى حل للمشكلات العالقة، وإقتراح إسرائيل مشاركة الصين في مفاوضات مدريد. وكان ياسر عرفات كان قد طلب إلى القيادة الصينية، عشية انعقاد مؤتمر مدريد ، في أكتوبر ١٩٩١، سرعة الاعتراف الدبلوماسي بإسرائيل، حتى يتسنى للصين الاشتراك في المؤتمر المذكور، مع ما عرف عنها من تأييد للشعب الفلسطيني وقضيته الوطنية.

وبناءً على الارادة الصينية بالولوج إلى النظام العالمي الجديد الذي أخذت معالمه بالتشكل بعد سقوط الاتحاد السوفياتي ، والشروع بعملية السلام في منطقة الشرق الاوسط،، فقد تسارعت وتيرة التقدم في العلاقات بين الدولتين، وبات مسموحاً لحاملي جواز السفر الاسرائيلي الدخول الى الصين، الى جانب حضور العلماء الاسرائيليين المؤتمرات في الصين والمكالمات الرسمية على مستوى القادة والزعماء.

---

[1]- للمزيد راجع: بحثاً بعنوان: "العلاقات الإسرائيلية الصينية - الفرص والتحديات"، في تقرير مركز دراسات الشرق الاوسط (شؤون إسرائيلية في أسبوع) ، ومنشورة على شبكة الإنترنت بتاريخ ٢٠١١/٠٢/١١.

[2]- راجع مقالة رباب يحيى عبد المحسن، بعنوان: "الصين الشعبية ومنظمة التحرير الفلسطينية"، مرجع سابق، ص ١٨

وفتحت الصين قسماً للغة العبرية بجامعة بكين، وبدأت اللقاءات بين ممثلي إسرائيل في الامم المتحدة ونظرائهم الصينيين.

بهذا بدأت العلاقات الديبلوماسية غير الرسمية، و قد تناست الصين الشروط السابقة لاقامة علاقات مع اسرائيل، فرفضت مشروعاً عربياً لاستبعاد اسرائيل من الامم المتحدة. وفي العام ١٩٨٧ تم التوقيع على اتفاق تبادل معلومات مع وكالة الانباء الصينية «شينخوا». وأقيمت جمعية اقتصادية لتنمية التجارة بين اسرائيل والصين. في عام ١٩٨٨ ، عقد لقاء آخر غير رسمي بين وزيري خارجية اسرائيل والصين، ووافقت الصين على فتح مكتب في بكين للدراسات الاكاديمية وتبادل المعلومات. وبالمقابل ، وافقت اسرائيل على ان تقوم الصين بفتح مكتب سياحي صيني في تل أبيب لمساعدة السياح الاسرائيليين الذين يتوجهون الى الصين، وكلاهما عمل كمكتب اتصال غير رسمي بين الدولتين.

ولأن اسرائيل تعمدت تسريب معلومات حول تلك العلاقات، فقد ثار الصينييون الذين كانوا يرغبون في تقليل حجم المعاملات خشية انقلاب الحليف العربي، حتى نشبت مظاهرات الطلاب في ميدان «تيان إن مين» في حزيران ١٩٨٩، وقام الجيش الصيني بقمع المظاهرات بوحشية. وفي أعقاب ذلك فُرضت على الصين عقوبات مشددة، بما في ذلك العقوبات العسكرية، فانتهزت اسرائيل الفرصة فلم تنضم الى فريق الادانة، واعتبرت ذلك فرصة سانحة للاتجار بالسلاح مع الصين.

وحدث التحول الاكبر في عام ١٩٩٠ الذي شهد تطورات كبيرة في العلاقات بين الصين واسرائيل، فقد بدأ مكتب السياحة الصيني في العمل بتل ابيب، واعلن الرئيس الصيني خلال زيارته للمنطقة ان الصين تعترف بحق اسرائيل في الوجود، واعترف بوجود علاقات غير رسمية مع اسرائيل. وفي العام ذاته، أقامت السعودية علاقات ديبلوماسية مع الصين، لتصبح اسرائيل هي الدولة الوحيدة التي ليس لديها علاقات ديبلوماسية رسمية مع الصين.

في عام ١٩٩١ قام رؤوفين ميرحاف، رئيس القنصلية الاسرائيلية في هونغ كونغ، بزيارة الى بكين، وتمت استضافته بوزارة الخارجية الصينية. وبعد شهور من ذلك قام وزير الخارجية الإسرائلية في ذاك الوقت بنيامين نتنياهو بزيارة الصين، واعلن عن بدء العلاقات الديبلوماسية مع الصين.

ويمكن الإستنتاج بأن (إسرائيل) رمت من إقامة العلاقات الدبلوماسية مع الصين الشعبية إلى تحقيق الأهداف التالية ([1]):

١- ما أعلنه رئيس وزراء إسرائيل، آنذاك، إسحاق شامير، بعد الاعلان عن إقامة العلاقات بين البلدين، وهو، "أن عزلة إسرائيل الدولية قد انتهت الان"، على اعتبار أن إسرائيل غدت تمتلك علاقة دبلوماسية كاملة مع الاعضاء الخمسة الدائمين في مجلس الامن.

٢- ما أعلنه وزير خارجية إسرائيل آنذاك، ديفيد ليفي، عن اعتزامه عقد اتفاقية مع الصين الشعبية، لمراقبة الاسلحة التي ترسل إلى الشرق الاوسط. حيث أنه نقلت إسرائيل إلى الصين

[1]- راجع مقالة رباب يحيى عبد المحسن، بعنوان: "الصين الشعبية ومنظمة التحرير الفلسطينية"، المرجع السابق.

قلقها من احتمال بيع صواريخ بعيدة المدى لسوريا، وأسلحة أخرى لايران. وكانت الصين قد باعت للمملكة العربية السعودية صواريخ متوسطة المدى أرض . أرض، وأثارت إسرائيل، في حينه (١٩٨٨)، ضجة كبرى، على أساس أن في نصب هذه الصواريخ في الاراضي السعودية تهديد لامن إسرائيل. وعلى هذا لا تود إسرائيل تكرار ما حدث، أو على الاقل، تريد أخذ العلم به، مع إمكانية استغلال ذلك لصالحها، بالمطالبة مقابل لها، لتوازن الاطراف العربية، عسكرياً.

تجسّد تحسن العلاقات الصينية – الاسرائيلية وتبدّل الموقف الصيني من خلال في تبادل الوفود الاقتصادية بين بكين وتل أبيب، وفي ارتفاع نسبة الصادرات الاسرائيلية في الصين لتصل إلى ٤٢ % عام ٢٠٠٣ م، أي ما مقداره (٥٨٥ مليون دولار) مقابل (٤١٠ ملايين دولار) في عام ٢٠٠٢ م ([١]).

ويُرجع بعضهم هذا التنامي المتسارع في العلاقات الصينية – الاسرائيلية إلى عدة عوامل، أهمها([٢]):

١- إدراك القيادة الصينية أن نجاح استراتيجيتها تجاه الولايات المتحدة الامريكية، وبخاصة في مجال التسهيلات التجارية، يحتاج إلى مساندة الكونغرس الامريكي الذي يسيطر عليه نفوذ اللوبيّ اليهودي، وعليه فإنّ تحسن موقف الصين تجاه إسرائيل سيكون له صدى في الكونغرس الامريكي.
٢- رغبة الصين في الوصول إلى مصادر التقنية الغربية عبر القنوات الاسرائيلية.
٣- إدراك صناع الاستراتيجية الصهيونية الاهمية المستقبلية للصين، وبالتالي العمل على نسج شبكة من العلاقات معها، تمهيدًا لنقل مركز الثقل الصهيوني إليها، كما فعلوا قبيل الحرب العالمية الثانية عندما نقلوا مركز ثقل حركتهم من بريطانيا إلى الولايات المتحدة الامريكية.

ثالثاً- العلاقات الدبلوماسية وتأثيرات الصراع العربي – الاسرائيلي:

كانت اسرائيل اول دول منطقة الشرق الاوسط، التي اعترفت بالصين الشعبية، مع ذلك فقد اتسمت العلاقات الديبلوماسية بين البلدين لفترة طويلة بالبطء الشديد والتوتر، والصعود والهبوط بسبب موقف بكين من الصراع العربي – الاسرائيلي.

---

[١]- نقلاً عن الإنترنت، تاريخ ٢٠٠٤/٠٣/٢٠، وراجع كذلك :

Hados Manor, date: 06/05/2004, www globes. Co. il

[٢] – وليد سليم عبد الحي، المكانة المستقبلية للصين في النظام الدولي ١٩٧٨–٢٠١٠، مرجع سابق، ص ١٨٤-,١٨٥

لقد تبنى الصينيون منذ مؤتمر باندونغ توجها اكثر عدائية نحو اسرائيل، فقد وطدت الصين علاقاتها مع الدول العربية ، ووقفت الى جانب القضية الفلسطينية ، وتزايد نقدها لاسرائيل، حتى تبنت الموقف العربي تماما في عام ١٩٦٤، حينما أقاموا علاقات مع منظمة التحرير الفلسطينية. وبعد انعقاد مؤتمر مدريد للسلام، وتحديداً في عام ١٩٩٢، أقامت الدولتان علاقات ديبلوماسية كاملة، وجرت الزيارات الديبلوماسية على المستويات الرفيعة، وبلغت اقصاها بزيارة الرئيس الصيني لاسرائيل في عام ٢٠٠٠، كما وقعت الدولتان العديد من اتفاقيات الشراكة.

كان من أسباب إقامة الصين لعلاقات طبيعية مع اسرائيل التطورات في الشرق الاوسط وتغير موقف منظمة التحرير الفلسطينية من اسرائيل. كما أنه بعد انتهاء الحرب الباردة، بدأ الكثير من دول العالم الثالث اقامة علاقات مع اسرائيل.

ويمكن القول انه ، رغم الانجاز الديبلوماسي الذي حققته اسرائيلعلى صعيد العلاقات مع الصين، فإنّ وتيرة التقدم نحو الاهداف الاسرائيلية ما زالت محدودة وغير مرضية بالنسبة للاسرائيليين. فالصين لم تتوقف الصين عن بيع السلاح للدول العربية وايران.

ورغم وعود بكين لتل أبيب، فانها استمرت في تصدير الصواريخ وتكنولوجيا الصواريخ الى دول الشرق الاوسط. بل كان لها دور في تقدم برنامج ايران النووي في التسعينيات، علاوة على ذلك، فالصين وان خففت من حدة تصريحاتها ضد اسرائيل في ما يتعلق بالصراع العربي – الاسرائيلي، فإنها لم تغير تماماً مواقفها المؤيدة للعرب، ولم تستطع بعد التدخل في مسيرة التسوية السلمية، وبالتالي سيكون أي ضغط عربي على الصين ضد إقامة علاقات مع إسرائيل بمثابة خطوة تفتقرالى الحجة القوية، خاصة وأن الصين تسعى لتحسين صورتها، كطرف يسعى للسلام، بعد أحداث قمع الطلبة الصينيين، المطالبين في العام ١٩٨٩، بالديمقراطية، والانفتاح على العالم([1]).

أما موضوع الحياد المطلق في مسألة الصراع العربي – الاسرائيلي فهو مستبعد لاعتبارات تتعلق بطبيعة العلاقة التي تربط الصين بالدول العربية. وبالرجوع إلى البدايات الاولى لنشوء الصراع العربي – الاسرائيلي، وتتبع مواقف الصين من ذلك الصراع، نلاحظ أنها كانت دائماً تضع إسرائيل والولايات المتحدة الامريكية في كفّةٍ واحدة، لا بل كثيرا ما كانت تنظر إلى الكيان الاسرائيلي في فلسطين كأداة بيد الامبريالية لتمزيق الشرق الاوسط، والمنطقة العربية بخاصة ([2]).

وبالخلاصة فإن سياسة الصين حالياً، وفي المستقبل المنظور على الاقل، تركّز على ضرورة تسوية مشكلة الشرق الاوسط بالطرق السلمية. ولم تعد بالحّدة نفسها التي كانت عليها أيام ماوتسي تونغ. وإن تخّلت عن لغة التشدّد، تبقى محافظة على الثوابت الوطنية للشعب الصيني، التي تؤيد الشعب الفلسطيني في قضيته العادلة، وتدعو إلى تسوية مشكلة الشرق الاوسط بإعتبارها ضرورة لا بد منها لتحقيق الأمن الاقليمي، وتؤيد تعزيز دور مجلس الامن، بعيداً عن وصاية هذه الدولة أو تلك، ليكون أكثر

1-paul kofman et Girard cristophe ,la politique exterieure chinoise et le conflit arabe-israelien, Grenoble2,1998

[2]- رباب يحيى ، "الصين الشعبية ومنظمة التحرير الفلسطينية"، مرجع سابق، ص ٤٥.

فاعليّة في حلّ قضايا الشعوب ومعالجة النزاعات القائمة فيما بينها، والمساهمة في تثبيت دعائم الامن والسلم الدوليين ([1]).

وبشكل عام استمرت الصين في مواقفها المؤيدة للعرب بعد حرب ١٩٧٣، وصوتت لصالح منح منصب مراقب لمنظمة التحرير الفلسطينية في الامم المتحدة. وكذلك صوتت في عام ١٩٧٥ لقرار الجمعية العامة بمساواة الحركة الصهيونية بالعنصرية، مما جعل باسرائيل تغلق قنصليتها في هونغ كونغ. ولم تغير الصين مواقفها حيال اسرائيل بعد رحيل ماوتسي تونغ في عام ١٩٧٦، ووضعت شروطا لاقامة علاقات ديبلوماسية معها، كان أهمها([2]):

١- ضرورة الانسحاب الاسرائيلي من المناطق المحتلة.

٢- إعادة الحقوق الى الفلسطينيين.

٣- التراجع عن السياسة العدوانية التوسعية.

٤- السماح بإقامة دولة فلسطينية مستقلة.

وبعد هذا كله يبقى السؤال مطروحا في موضوع الصراع العربي الإسرائيلي: هل ستتحول الصين إلى طرفٍ حيادي في الصراع العربي – الاسرائيلي؟ وماذا عن انخراطها في عملية السلام مستقبلا؟ وما الشكل الذي سيكون عليه دورها في الامم المتحدة؟ إنها أسئلة تبقى بحاجة إلى تعمق أكاديمي متخصص في دراسة مجال الصراع العربي-الاسرائيلي.

ولكن ما يمكن للمهتم بالشأن الدولي توقع حدوثه هو أن تولي الصين الامم المتحدة وأجهزتها التنفيذية أهمية خاصة، بعد أن فقدت هذه المنظمة مصداقيتها، وتحولت إلى أداة بيد القوة الامريكية المهيمنة ذات النفوذ الاوحد في العالم،فمصالح الصين كقوة اقتصادية ناهضة ومؤثرة في مجرى السياسة العالمية تقتضي منها أن تكون قوَّة سياسية مؤثرة أيضاً، وهذا لا يتأتى إلا عبر منظمة دولية كمنظمة الامم المتحدة. وهذ الأمر بوادره تظهرمع مناداة بعض الدول الاعضاء بإعادة النظر في هيكلية هذه المنظمة الدولية وبدورها الاممي. وهذا ما تمّ تداوله مؤخراً في الاجتماع الدوري للدول الاعضاء في الجمعية العمومية للامم المتحدة.

****

المبحث الرابع: الصين وإسرائيل: بدايات حلف إستراتيجي جديد

[1]- وليد سليم عبد الحي، المكانة المستقبلية للصين في النظام الدولي ١٩٧٨-٢٠١٠، مرجع سابق، ص ١٨٦.

[2]-راجع: تقريراً بعنوان: "الصين حليف استراتيجي جديد لإسرائيل في ظلّ التغيّرات المقبلة على الساحة الدولية"، منشور في جريدة الديار (اللبنانية) نقلاً عن الموقع الإلكتروني على شبكة الإنترنت:

http://4flying.com/archive/index.php/t-65713.html

ما هو الدافع وراء تطوير هذه العلاقات؟ وكيف تطورت العلاقات الصينية–الإسرائيلية؟ هل هو العامل الإقتصادي أم هناك عوامل أخرى؟ ما هي آفاق العلاقات الصينية–الإسرائيلية راهناً ومستقبلاً؟

تمتلك اسرائيل سجلاً حافلاً بالتحالفات يؤكد نظرية الولاء للاقوى التي بدأت منذ عهد بريطانيا العظمى عام ١٩١٧، وانتجت وعد بلفور، وإستقطبت فرنسا عام ١٩٥٦ التي شاركت في العدوان الثلاثي على مصر، وصولاً الى توثق التحالف الاسرائيلي – الاميركي الذي جنت اسرائيل ثماره الاولى في حرب ١٩٦٧.

وكان من الطبيعي لاستراتيجية الولاء للاقوى الاسرائيلية ان تتجه آسيوياً بحثاً عن "تنين صيني" أو "فيل هندي" او حتى "نمر ياباني او كوري" يكون قادراً على ضمان المصالح الاسرائيلية في حال رسا النظام الدولي على التعددية القطبية.

ويعود ذلك الى احتدام الصراع بين الصين والاتحاد السوفياتي في نهاية الخمسينات ، عندماوجدت الصين نفسها في مواجهة ضد القطبين العالميين ، واندفعت نحو لدول العالم الثالث لاستقطاب حلفاء ضد الدول الغربية، وأيدت ثورات التحرير القومية، انطلاقاً من أن ذلك سيقود على المدى الابعد الى صعود نظم موالية للصين.

في تلك الاثناء لم يكن للصين علاقات خارجية في المنطقة العربية الا مع مصر، ووجدت ان عدوها الاساسي هو الاتحاد السوفياتي فسعت الى التقارب مع الولايات المتحدة. وفي عام ١٩٧١ انضمت الصين للامم المتحدة، وبدأت في بناء شبكة علاقات مع الدول الغربية.

وللمرة الاولى تلتقي المصالح الاسرائيلية – الصينية في السبعييات، فقد كان للدولتين مصلحة في التقارب مع الولايات المتحدة وكبح جماح الاتحاد السوفياتي، فالصين رأت انه يشكل خطراً على العالم، واسرائيل أرادت التخلص منه لانه يؤيد ويساعد الدول العربية. من هنا اتخذت اسرائيل العديد من الخطوات لتعزيز علاقاتها مع الصين، فصوتت لصالح قبول الصين بالامم المتحدة، وفتحت قنصلية اقتصادية في هونغ كونغ، وطرحت على كثير من قادة العالم مسألة العلاقات الديبلوماسية بين اسرائيل والصين.

ومع مطلع الثمانينات كانت التغيرات تعصف بالمنطقة و بالعلاقات الخارجية الصينية ايضاً، فقد بدأ الحديث عن التسوية السلمية للصراع العربي - الاسرائيلي، في وقت كان الاصلاح الاقتصادي في الصين يزيد من ثقة قادتها بتطبيق سياسة خارجية اكثر انفتاحا، كما بدأ يتلاشى الخطر السوفياتي ويغرق في المستنقع الافغاني .

لقد رأى الصينيون انهم ان ارادوا المشاركة في العملية السلمية، فعليهم اقامة علاقات مع اسرائيل، ولذا قبلوا بطلب تل أبيب اعادة فتح القنصلية في هونغ كونغ في عام ١٩٨٣. وتم افتتاحها فعلياً في عام ١٩٨٥، كخطوة نحو فتح الطريق امام توطيد العلاقات الديبلوماسية.

****

والمستوى الثاني ، من العلاقات الاسرائيلية – الصينية يتجلى في الصادرات العسكرية الاسرائيلية للصين. فقد بدأت تلك العلاقات بشبكة الاتصالات التي أقامها رجل الاعمال الاسرائيلي (شاؤول أيزنبرغ)مع القيادة الصينية في عقد السبعينيات من القرن الماضي ، ونجاحه في اقناع الصينيين باستيراد تكنولوجيا متقدمة في المجالين المدني والعسكري من اسرائيل.

في عام ١٩٧٩ استطاع (أيزنبرغ) عقد لقاء سري بين قادة شركة الصناعات العسكرية الاسرائيلية ونظرائهم في الصين، فمهد بذلك الطريق امام عدة صفقات سلاح كبرى، الامر الذي كان له الفضل في تكوين علاقات جيدة بين الدولتين حتى اليوم.

وشهد عقد التسعيبات تغيرا في انماط التجارة العسكرية بين اسرائيل والصين، ففي اعقاب انهيار الكتلة السوفياتية، والمذبحة التي ارتكبها الجيش الصيني في ميدان "تيان آن مين" (١٩٨٩) فرضت الولايات المتحدة مقاطعة عسكرية على الصين ([١]).في المقابل جددت الصين وروسيا علاقاتهما، واصبحت روسيا المورد الرئيسي للسلاح الصيني. وعندما إندلعت المنافسة العسكرية بين الصين والولايات المتحدة بسبب مشكلة تايوان ١٩٩٥-١٩٩٦. فكانت النتيجة تراجع طلب الصينيين للمنتجات الاسرائيلية وتصعيد معارضة الولايات المتحدة للتصدير العسكري من اسرائيل الى الصين.

وفي العام ١٩٩٩، كشفت الصحافة الاسرائيلية النقاب عن معلومات تتعلق بصفقة الفالكون، وبنية إسرائيل عقد صفقة لتزويد الصين باربع طائرات(فالكون). ولكن الاميركيين رأوافي ذلك اخلالا بالتوازن العسكري على حدود تايوان وضررا بالجيش الاميركي في المنطقة، الامر الذي دفع الولايات المتحدة لمعارضة الصفقة بشدة. واعتقدت اسرائيل انها ستستطيع الصمود امام ضغوط الولايات المتحدة فوعدت الصين باتمام الصفقة، ولكنها اعلنت في النهاية الغاءها عام ٢٠٠٠.[٢]

في عام ٢٠٠٣، قررت اسرائيل تعليق عقود تصدير السلاح للصين والتعهد للولايات المتحد بانها لن تبيع سلاحاً يشكل خطراً على الولايات المتحدة. لكن الاتفاق لم يشمل حظر بيع الطائرات الصغيرة بدون طيار من طراز RP، الامر الذي تسبب في أزمة كبيرة مع الولايات المتحدة في نهاية العام ٢٠٠٤. وكانت اسرائيل قد باعت الصين في عام ١٩٩٩، بعلم الولايات المتحدة ١٠٠ (مئة) طائرة صغيرة بدون طيار من طراز (هيربي)، والتزمت اسرائيل بتوفير قطع غيار لها وتأمين الصيانة لمدة عشر سنوات، مما اثار غضب الاميركيين، الذين رأوا ان الهدف من ذلك هو تطوير الطائرات وليس مجرد الصيانة فقط ([٣]).

وفي أعقاب الغاء الصفقة، برزت توقعات إسرائيلية بتردّي العلاقات مع الصين. ورجح الخبراء الاسرائيليون ان الصين ستوقف انشطة الشركات الاسرائيلية على أراضيها، وستجمد فرص التجارة

---

[١] – "الصين حليف استراتيجي جديد لإسرائيل في ظلّ التغيّرات المقبلة على الساحة الدولية"، مرجع سابق، ص ١٤.

[2]– Stephan camus , la guerre froide et les crises mondiales,PARIS 3,p:5,1998

[٣] – "الصين حليف استراتيجي جديد لإسرائيل..."، المرجع السابق أعلاه ، ص ١٧.

العسكرية المستقبلية مع اسرائيل، وستواصل نشر السلاح في الشرق الاوسط ، ولكن الواقع كان مغايراً، فقد واصلت الصين التعاون مع اسرائيل في المجالات التي وجدت انها مفيدة بالنسبة اليها.

وفرضت الولايات المتحدة من جانبها سلسلة من العقوبات على اسرائيل التي وافقت عليها المستويات العليا في الادارة الجمهورية للرئيس جورج بوش (الابن)، الذي صدّق على عقوبات ضمنية ضد تل ابيب شملت إحباط صفقات عسكرية ومشروعات مشتركة وتبادل معلومات مع الولايات المتحدة فيما يتعلق بانظمة الاسلحة الجديدة.وقاطعت الولايات المتحدة مدير عام وزارة الدفاع الاسرائيلية، وفرضت مقاطعة على سلاح الطيران الاسرائيلي فيما يتعلق بتطوير الطائرة JSF واوقفت التعاون في انتاج منظومة الإتصالات الجديدة للجيش الاسرائيلي.

والى ذلك فقد ابلغت واشنطن تل ابيب بلائحة مطالب من أهم بنودها: تزويدها بالمعلومات الكاملة حول ٦٠ صفقة اجرتها مع الصين حتى تستطيع تقدير الاضرار التي لحقت بها كشرط لرفع العقوبات، فرض رقابة على بيع الاسلحة الاسرائيلية حول العالم ([١]).

ولم تستطع اسرائيل تقدير الخطورة التي توليها الولايات المتحدة لتسلح الصين، وكادت تفقد تعاطف اكبر الداعمين لها، مما اضطرها في النهاية الى الرضوخ والاذعان للمطالب الاميركية، ففي عام ٢٠٠٥ اضطرت اسرائيل الى فرض رقابة مشددة على الصادرات العسكرية وحظر التجارة العسكرية مع الصين.

ورغم ذلك، لم تتأثر العلاقات التجارية بين الدولتين، فقد صرّحت وزارة الخارجية الصينية ان العلاقات لن تتأثر بسبب طرف ثالث بل ستزداد قوة. سبب هذا الرد الصيني ان الصفقة كانت صغيرة فضلا عن قيام الصين بتطوير الطائرات بدون طيار بنفسها، كما أنها أدركت ان اسرائيل ليس لديها خيار آخر ([٢]).

ومنذ العام ١٩٨٩ سعت اسرائيل لاقامة علاقات اقتصادية مع الصين ، وجاء ذلك في اعقاب سياسة الانفتاح الصيني على العالم، فقد بادرت الحكومة الاسرائيلية الى عرض المساعدة في مجالات تنمية القرى والري في تلك الفترة. واشترى الصينيون معدات زراعية من اسرائيل . وارسلت اسرائيل عدداً من الخبراء الزراعيين الى لصين، نظرا لان الاخيرة كانت في حاجة ماسة للتنمية الزراعية لتغطية احتياجات الزيادة السكانية. بيد ان العلاقات في مجال الصناعة كانت محدودة في تلك الفترة، ولم تعمل في السوق الصينية الا بضع شركات اسرائيلية فقط، وذلك نظرا لضعف الامكانات الاسرائيلية في هذا المجال مقارنة بالصين.

ومع اقامة علاقات رسمية دبلوماسية بين الدولتين في عام ١٩٩٢، وقع الطرفان مجموعة من الاتفاقيات التجارية الثنائية، من ابرزها: اتفاق الدولة الاولى بالرعاية (تشرين الاول ١٩٩٢)، واتفاق

---

[١] – راجع كلمة عبد الوهاب الساكت ، "الصين والعرب ، بين الشراكة والمصالح" ، في ندوة سياسية في المنتدى العربي – الصيني ، بكين ، ٢٠٠٣

[٢] – راجع كلمة عبد الوهاب الساكت ، "الصين والعرب ، بين الشراكة والمصالح" ، مرجع سابق.

التجارة (تشرين الاول ١٩٩٢)، واتفاقية الملاحة البحرية (اذار ١٩٩٤)، واتفاق الملاحة الجوية (آذار ١٩٩٤)، واتفاق منع ازدواج الضريبة (نيسان ١٩٩٥)، واتفاقية تشجيع وتأمين الاستثمارات (نيسان ١٩٩٥)، واتفاقية التعاون المالي البروتوكول المالي (اذار ١٩٩٥)، واتفاقية التعاون في مجال البحث والتنمية الصناعية (٢٠٠٠)، واتفاق التعاون المالي (تشرين الثاني ٢٠٠٤)، واتفاقية السياحة ADS (تشرين الاول ٢٠٠٧)، واتفاقية التعاون في مجال البحث والتنمية الصناعية مع مقاطعة جيانغسو (ايلول ٢٠٠٨). وقد أدت هذه الاتفاقيات المشتركة الى تطور كبير للعلاقات التجارية بين اسرائيل والصين.

وبعد استعراض هذا المسار من العلاقات المختلفة بين الصين واسرائيل، يمكن القول ان الطريق لا يزال في بدايته، لكي تكون الصين كما يرغب الاسرائيليون حليفاً استراتيجياً اولاً لاسرائيل. وتجدر الاشارة هنا الى التوصيات التي خلص اليها الباحثون الاسرائيليون ورجالات الفكر الاستراتيجي في مؤتمر هرتسيليا التاسع الذي عقد في شباط ٢٠٠٩ حول السبل الايلة لتعزيز العلاقات مع الصين وتجهيزها كحليف استراتيجي جديد. لقد ركز هؤلاء على أسباب قيام العلاقات سابقاً وسبل تعزيزها على الشكل التالي ([1]):

١- اقامة زيارات رسمية رفيعة المستوى بشكل اكثر كثافة، والتأكيد على مدى اهمية اسرائيل بالنسبة الى استقرار وامن المنطقة.
٢- ضرورة تعيين شخصيات سياسية مرموقة في السفارة الاسرائيلية في الصين (على مستوى السفراء في الولايات المتحدة)، وليس مجرد شخصيات دبلوماسية، نظرا لاهمية الصين في المرحلة القادمة.
٣- استغلال الاشخاص الذي كانت تربطهم علاقات بالصين بسبب خبرتهم في التعامل مع تلك المنطقة من العالم، فضلا عن الصينيين الذين يولون اهمية كبيرة للعلاقات الشخصية.
٤- تعزيز التعاون التكنولوجي مع الصين وجذب الاستثمارات من خلال تدخل عناصر دبلوماسية وسياسية اسرائيلية، الامر الذي من شأنه ان يسفر عن عقد صفقات ويتيح استغلال المجال الاقتصادي لتحقيق اهداف سياسية، واهم المجالات في هذا الصدد هو تكنولوجيا الاتصالات، واستغلال مصادر الطاقة، وتحلية مياه البحر، ومكافحة التصحر والزراعة، ويؤكد الخبراء ضرورة المشاركة في مشروعات البنى التحتية والمناقصات العامة في الصين.
٥- ايجاد سبل لتعزيز التعاون الاستخباراتي بين اسرائيل والصين، مع حث الصين على زيادة مشاركتها في الجهد الدولي لمكافحة الارهاب الاسلامي.
٦- الحذر من التعاون الامني مع دول اخرى في شرق آسيا للحؤول دون الاضرار بمصالح الصين، فيجب عدم اقامة علاقات عسكرية مع تايوان، ودراسة وضع العلاقات بين الصين

[1] - راجع دراسة وليد عبد الحي، بعنوان: "العلاقات الصينية – الاسرائيلية: الاسواق والسلاح"، مرجع سابق، ص ٦٨

والهند قبل عقد اتفاقات امنية كبيرة مع الهند، حتى تستطيع اسرائيل إستغلال ذلك كورقة مساومة في اتصالاتها مع الصين حول انتشار السلاح الصيني في دول الشرق الاوسط.

٧- إقامة علاقات مستمرة بين الجامعات والهيئات السياسية ومراكز الابحاث الاسرائيلية ونظيرتها في الصين.

خلاصة الفصل:

على رغم العلاقات التاريخية التي تربط الدول العربية بالصين ، فقد تطورت العلاقات الصينية –الإسرائيلية بشكل متسارع في النصف الثاني من العقد الأخير من القرن الماضي ، وأخذت الأبعاد الإقتصادية والتعاون في مجالات زراعية وتكنولوجية وتسليحية تأخذ حيزا هاما في العلاقات المتسارعة، وعلى مستوى تبادل الوفود بين الجانبين الصيني والإسرائيلي.

في مقابل ذلك تراجع الحضور المعنوي للقضية الفلسطينية بشكل واضح لدى الجانب الصيني وفي شعارات وعناوين منظري السياسة الخارجية الصينية .والجانب الصيني ، وإن ظل يقدم الدعم المعنوي والإعلامي لقضية الشعب الفلسطيني ويقدم التأييد الواضح في محطات الصراع بين العرب والكيان الصهيوني ، الا أن عامل المصلحة هو الذي تغلب في النهاية ، فإرتفعت بشكل واضح حركة التبادل الإقتصادي مع الكيان الصهيوني ومستوى تبادل الوفود في السنوات الخمس الأخيرة من العقد الأول من هذا القرن.

إنّ الحال الذي آلت إليه القضية الفلسطينية، التي تجاوزت العقد السادس من عمرها يعكس صورة غياب الرؤية الإستراتيجية لهذه القضية المحورية لدى الطرف العربي، على العكس من الطرف الإسرائيلي، الذي يعي تماماً البعد الإستراتيجي لهذه القضية، ويعلم منذ البداية أنها قضية دولية لا يمكن إدارتها محليًا ولا حتى إقليمياً؛ فالتحرك الإسرائيلي باتجاه فلسطين جاء ،منذ البداية ، من خلال الأطراف الدولية الكبرى ، كالدولة العثمانية ثم بريطانيا (وعد بلفور) إلى أن تنبأت الرؤية الإستراتيجية الإسرائيلية بقدوم الولايات المتحدة كقوة عظمى فراهنت عليها وقرأت الواقع السياسي الأمريكي قراءة صحيحة مكّنتها من الاستغلال الأمثل لواشنطن في تحقيق مصالحها.

واليوم نشهد التوجه العالمي باتجاه الشرق، والصعود الصيني، بعد أن أصبحت الولايات المتحدة مهددة بفقد مكانتها كقطب أوحد يقود العالم، فهي تمر بأكبر أزمة في تاريخها على كل الأصعدة السياسية والعسكرية والاقتصادية. وقد يبدو للبعض أن ذلك لا علاقة له بالقضية الفلسطينية، بل يمثل مخرجاً للقضية الفلسطينية، التي ظلت لسنوات أسيرة للغرب المنحاز كليّاً لإسرائيل؛ ولكن التحول العالمي من القطبية الواحدة إلى الثنائية القطبية أو التعددية القطبية يفتح آفاقاً إستراتيجية جديدة أمام القضية الفلسطينية. وهذا الأمر أيضاً تنبهت له إسرائيل قبل العرب، وبدأت بالفعل في التوجه شرقاً، حيث سعت لإقامة حلف استراتيجي مع الصين التي تستعد للانتقال من الحلبة الاقتصادية، التي أثبتت جدارتها فيها، إلى الحلبة السياسية الدولية. وسيكون هذا محور الفصل الرابع والأخير من القسم الثاني من هذه الأطروحة.

الفصل الرابع:

الصين والاتجاهات المستقبلية في المسرح الدولي.

العلاقات الدولية هي تفاعلات تتميز بأن أطرافها أو وحداتها السلوكية هي وحدات دولية. وحينما تُذكر كلمة "دولية" فإن ذلك لا يعني اقتصار الفاعلين الدوليين على الدول ، وهي الصورة النمطية أو الكلاسيكية التي كان ينظر بها للفاعلين الدوليين في العقود الماضية. فبجانب الدول هناك نوعان من الاطراف الدولية الاخرى التي تتشابك وتتفاعل في محيط العلاقات الدولية لدرجة لا يمكن معها تجاهلها طبقاً للنظرة التقليدية للفاعلين الدوليين.

والنوع الاول من الفاعلين الدوليين هم أطراف أو فاعلون دون مستوى الدول في بعض الاحيان، مثل الجماعات ذات السمات السياسية أو العرقية التي قد تخرج عن إطار الدولة لتقيم علاقات مع وحدات دولية خارجية ، بغض النظر عن موافقة أو عدم موافقة الدول التي ينضوون تحت لواءها ، مثل الجماعات الانفصالية وجماعات المعارضة المسلحة، فضلا عن العلاقات الدولية لحركات التحرر التي لم ترق بعد إلى مرتبة تكوين أو تمثيل دولة.

أما النوع الثاني من الفاعلين فيتمثل في التنظيمات التي تخطت إطار الدولة لتضم في عضويتها عدة دول، سواء أكانت هذه المنظمات هي منظمات دولية أو إقليمية، وسواء كانت منظمات سياسية أم عسكرية أم اقتصادية أم ثقافية أم اجتماعية أم منظمات تقوم بمهمة تعزيز روابط الاخاء الديني.

والعلاقات الدولية هي أيضاً تفاعلات ثنائية أو تفاعلات ذات نمطين، النمط الاول هو نمط تعاوني والنمط الثاني هو نمط صراعي، إلا أن النمط الصراعي هو النمط الذي يغلب على التفاعلات الدولية برغم محاولة الدول إخفاء أو التنكر لتلك الحقيقة. بل يمكننا القول إن النمط التعاوني هو نمط موجه لخدمة صراع أو نمط صراعي آخر قد تديره الدولة مع دولة أو مجموعة دول أخرى.

فعلى سبيل المثال نجد أن الاحلاف والروابط السياسية بين مجموعة من الدول قد تأخذ صورتها الظاهرية النمط التعاوني بين تلك الدول مع أن حقيقة قيامها تكون لخدمة صراع تلك المجموعة من الدول ضد مجموعة أخرى.

ويمكن الإضافة الى ذلك ان النمط التعاوني للعلاقات بين دولتين (مثل تقديم العون والمساعدات الاقتصادية والعسكرية) قد يحمل في طياته محاولة إحداهما التأثير في قرار الاخرى وتوجيه سياستها بما يخدم مصالحها ، أو تكبيلها بمجموعة من القيود التي تتراكم كنتاج للتأثير والنفوذ.

ولذلك، فإن معظم التحليلات والنظريات في العلاقات السياسية الدولية تركز كلها على النمط الصراعي منها، انطلاقاً من دوافع ومحددات مثل القوة والنفوذ والمصلحة ، فضلا عن الدوافع الشخصية.

ويُعدّ الصراع بمثابة نمط تحليلي خصب من أنماط العلاقات السياسية الدولية، فهو مليء بالتفاعلات متعددة الابعاد. بل إنه يجمع في طياته النمط التعاوني الذي يعاد توظيفه في معظم الاحيان لخدمة النمط أو البعد الصراعي للتفاعلات الدولية.

وقد قام هنري كيسنجر بتطوير هذه الآراء في اطروحة الدكتوراة التي أنجزها عام ١٩٥٧ وأثبت فيها أن السلام المشروع يتأسس «في المحصلة ، على توازن القوى، وهو ليس مرادفا للعدالة بالضرورة، وقد اكد ، بعد أن صار وزيرا للخارجية، بأن " القوة ما تزال الحكم الأخير في العالم "([١]).

لقد نبهّت أحداث الحادي عشر من سبتمبر وغزو العراق الباحثين في العلاقات الدولية إلى دور العوامل العقدية و الايديولوجية الذاتية في إفراز سلوك معارض يتحرك خارج محور الدول العظمى، الشيء الذي ساهم في إغناء النقاش ومعارضة الافتراضات الكبرى الاساسية في علم الاجتماع الغربي، ولا سيّما تلك التي تتعلق بعقلانية الفعل الانساني والاجتماعي، وترى هذه العقلانية أن العالم يتجه نحو مصير مشترك يتسم بالديمقراطية الليبرالية واقتصاد السوق، ولا تبالي في الوقت ذاته بالخصوصيات الذاتية للشعوب والاختلاف الحضاري.

إن الكثيرين من الباحثين حاولوا قدر الامكان تحليل الواقع وبناء نظريات انطلاقاً مما تتيحه من فرص معاينة متغيرات الاحداث في الواقع الدولي، وانطلق آخرون من البناءات الفكرية والتأملية في محاولة للاستقراء النظري الصرف من أجل القفز عن فهم الواقع وإدراكه وتجاوزه على اثر تحليل السلوك الخارجي ، مع اقتراح نماذج وصيغ واقعية من العلاقات والمعاملات الدولية، تأخذ بعين مصالح الدول بدرجة اولى على ما عداها من الإعتبارات الأخرى.

لقد هيمن المنظور الواقعي على حقل العلاقات الدولية خلال فترة الحرب الباردة. وتفترض الواقعية أن الشؤون الدولية عبارة عن صراع من أجل القوة بين دول تسعى لتعزيز مصالحها بشكل منفرد. وهي بذلك تحمل نظرة تشاؤمية حول آفاق تقليص النزاعات والحروب. غير أنها ساعدت على تزويدنا بتفسيرات بسيطة ولكنها قوية للحروب، والتحالفات، والامبريالية، وعقبات التعاون ، وغيرها من الظواهر الدولية. كما أن تركيزها على النزعة التنافسية كان متناسبا جدا مع جوهر الصراع الامريكي–السوفياتي.

إن الواقعية ليست نظرية واحدة بطبيعة الحال، كما أن الفكر الواقعي تبلور بالاساس خلال فترة الحرب الباردة. فالواقعيون الكلاسيكيون مثل (هانس مورغنتاو) و(راينهولد نايبور) يعتقدون أن الدول مثلها مثل البشر تمتلك رغبة فطرية في السيطرة على الاخرين، وهو ما يقودها الى التصادم والحروب. وقد أبرز

[١] – د. غسان العزي ، سياسة القوة ، مستقبل النظام الدولي والقوى العظمى ، مرجع سابق ، ص ٢٢

(مورغنتاو) فضائل نظام توازن القوى التقليدي متعدد الاقطاب، ورأى أن نظام الثنائية القطبية الذي برزت فيه الولايات المتحدة الاميركية والاتحاد السوفياتي يحمل العديد من المخاطر ([1]).

وفي المقابل، فإن النظرية النيوواقعية التي يتزعمها كينيث وولتز تغفل الطبيعة البشرية وتركز على تأثير النظام الدولي، فبالنسبة اليه ، فإن النظام الدولي يتشكل من مجموع القوى الكبرى التي يسعى كل منها للحفاظ على وجوده. فهذا النظام فوضوي (بمعنى انتفاء سلطة مركزية تحمي كل دولة من شرور الدول الأخرى) وفي ظله نجد أن كل دولة لا تهتم الا بمصالحها. غير أن الدول الضعيفة تسعى لايجاد نوع من التوازن بدلا من الدخول في صراع مع الخصوم الاقوياء. وأخيرا، وخلافا لـ مورغننتاو فإن وولتز يعتقد أن النظام الثنائي القطبية أكثر استقرارا من النظام متعدد الاقطاب ([2]).

وتتمثل إحدى الاضافات التنقيحية المهمة للواقعية في ظهور التوجهين الهجومي-الدفاعي ويتزعمهما كل من روبرت جرفيس، وجورج كويستر، وستيفن فان إيفيرا. وهؤلاء الباحثون يعتقدون بتزايد احتمالات الحرب بين الدول كلما كانت لدى بعضها القدرة على غزو دولة أخرى بسهولة. ولكن عندما تكون القدرات الدفاعية أكثر تيسيرا من القدرات الهجومية فإنه يسود الامن وتزول حوافز النزعة التوسعية. وعندما تسود النزعة الدفاعية، تتمكن الدول من التمييز بين الاسلحة الدفاعية والاسلحة ذات الطابع الهجومي، وآنئذ يمكن لدول امتلاك الوسائل الكفيلة بالدفاع عن نفسها دون تهديد الاخرين، وهي بذلك تقلص من آثار الطابع الفوضوي في الساحة الدولية.

وفي هذا السياق لا بد من الإشارة الى ما اورده الباحث الفرنسي ريمون آرون الذي يقول بأن "علم العلاقات الدولية هو علم الحرب وعلم السلم"([3]) قبل أن يبحث في الخاصية المميزة لهذه العلاقات الدولية ويجدها " في شرعية وقانونية إستخدام القوة من قبل اللاعبين ، وهي صيغة مستعارة من ماكس فيبر الذي ميّز اللاعبين السياسيين من حيث إستئثارها " بالعنف الشرعي "

هذه النظرة " الواقعية " للعلاقات الدولية سيطرت على التفكيرالأميركي الإستراتيجي خلال الحرب الباردة وما تزال ، على الأرجح ، بعد هذه الحرب . ففي عالم يؤمن الجميع فيه تقريبا بأن القوة تستطيع كل شيء والعدالة لا شيء يبقى التسابق نحو القدرة والسلطة أمرا راهنا.

لقد قامت النظرية الواقعيةعلى أنقاض النظرية المثالية التي دعت إلى تجاوز الخلافات بين الدول عبر سيادة القانون الدولي ورفض طغيان مصالح الكيانات الدولية على نسق التحالفات الدولية([4])، ويعتبر أبرز ممثلي هذا التيارمن أمثال "كينان" و "مورغنتاو"، أن النظام الدولي ذو طبيعة فوضوية يسيره قانون

١- راجع بحث د. محمد عصام العروسي تحت عنوان: "النظريات في العلاقات الدولية"، المنشور في الموقع الإلكتروني للجمعية الفلسطينية لحقوق الإنسان (راصد) على شبكة الإنترنت:

http://www.pal-monitor.org/Portal/modules.php

٢- يعتقد صاموئيل هانتغتون ، أن الصراعات المقبلة في العالم ستكون صراعات بين الحضارات التسع التي يتألف منها العالم ، وأن الحضارتين الكونفوشية والإسلامية – العربية قد تتحالف ضد الحضارة الغربية . للمزيد راجع :

Samuel HUNTINGTON" clasch of civilization?foreign affairs,december1993

[3] – غسان العزي ، سياسة القوة ، مرجع سابق ، صفحة ٢٢

[4] – راجع دراسة د. شفيق المصري ، " الأطلسي والمعادلات الجديدة في مجلة شؤون الأوسط ، العدد ٨٣أيار ١٩٩٩

وحيد وأوحد هو فانون النزاع والاستئثار بالمصالح الوطنية ، اعتمادا على منطق القوة وإشباع أنانية الانسان، فالواقعية حسب ما يبدو هي حصيلة تجربة و فهم امبريقي للسياسة ([1]).

وعلى خلاف المدرسة الواقعية، طورت تجربة الواقعية الجديدة نظرية العلاقات الدولية، فقد قدم "كينيت وويلز" في كتابه "نظرية السياسات الدولية " سنة ١٩٧٩، مفهوماً جديداً للسياسة الخارجية يقوم على فهم النظام والمصالح و ليس الاشخاص أو الدول- كما فعل رواد التصور الواقعي- وكذلك على التركيز على دراسة المظاهر الاقتصادية الدولية، مع تطوير نظرية الحفاظ على الوضع القائم من خلال توازن القوى حينما تحاول قوة عظمى فرض مفهومها و تصورها على الجميع، كما هو الشأن بالنسبة الى مبادرة تأسيس مؤسسات مالية دولية ذات طبيعة ليبرالية لدعم تصورها و نظرتها الايديولوجية ([2]).

أما بالنسبة الى حالة الفوضى،فإنها حسب هذا الاتجاه تدفع الدول إلى تبني مواقف واقعية، وتبقى دراسة النسق العام أو النظام المتحكم في التفاعلات الدولية من أولويات هذا المقترب، في حين يحتل الدين، وعلم النفس ببعده الأخلاقي الإنساني – الإجتماعي ، وتفاعلات السياسة الداخلية للدول بمفهومها الضيق، مرتبة ثانوية في العلاقات الدولية .

****

المبحث ألأول: بروز دور الصين في بنية النظام الدولي الجديد

ما هي ابرز ملامح بروز الصين في بنية النظام الدولي الجديد ؟ وما هي الرؤية الصينية للنظام العالمي الجديد ؟

ان الشعب الصيني الذى يمتاز بتاريخ عريق، قد تخلف عن قافلة التقدم ، وأدّى هذا التخلف الى سيطرة الاستعمار الغربي والياباني على هذا البلد، مما أسفر عن حدوث الثورة الصينية كرد فعل على قرن من التحقير الذي فرض على الشعب الصيني ، في القرن التاسع عشر وأوائل القرن العشرين ، من قبل السلطات الغربية واليابان. ولكن الثورة لم توفق في عقودها الاولى من تشييد أسس تقدم الصين. ولتفادي هذا الامر اقدمت الجهات المسؤولة والمؤسسات المعنية الصينية على تغيير سياساتها بالنظر الى واقع بلادها والتطورات العالمية السريعة. فاستخدم المسؤولون طاقة الشعب الصيني العظيمة بإتخاذ استراتيجية جديدة لتعزيز التنمية فحصلوا على نتائج مذهلة في التنمية الاقتصادية.

واليوم، وبعد مضي أكثر من ثلاثة عقود على تطورات الصين ، فقد تحول هذا البلد إلى احدى القدرات الاقتصادية الضخمة ، وبالنتيجة تضاعف دوره في السياسة العالمية، والاهم من هذا هو أن الصين تمكنت من إقرار اهدافها واختيار طريقها نحو المستقبل. ولذا فإن التمعّن فى سياسات واتجاهات

١- راجع بحث د. محمد عصام لعروسي بعنوان: "النظريات في العلاقات الدولية"، مرجع سابق، ص ٧٦

٢- د. إسماعيل صبري مقلد " الإستراتيجية والسياسة الدولية " ، مؤسسة الأبحاث العربية ، بيروت ، الطبعة الأولى ١٩٩٧، ص ٩٤

الصين، كتجربة ناجحة في التنمية الاقتصادية، توفر دروساً قيمة يجب أن تأخذها الدول النامية بعين الاعتبار.

ويمكن القول إن إجماع نظر النخب الحاكمة على الشروط الرئيسية للتنمية الاقتصادية، خلال العقود الثلاثة الماضية، كان مبنياً على نقطتين رئيسيتين:

١- الاولى هي أن ارتقاء مكانة الصين في الساحة الدولية لن يتحقق الا بالتركيز على أسس التنمية الاقتصادية والعلمية.

٢- والثانية هي وجود صلة وثيقة ومباشرة بين الاستقرار والتنمية الاقتصادية والعلمية .

ومن الملاحظ أن تفاعل السياسة الخارجية للصين مع القضايا الدولية العالمية كان محدود التأثير في خلال السنوات الماضية، إذ كانت تتبع دائما سياسة الحذر والسير بخطى بطيئة ومتأخرة بعض الشيء لاسيما حيال تبني مواقف واضحة من القضايا الدولية.

ولعل إنتهاج هذه السياسة قد تكون سببا في تماسك الصين وصمودها الى الوقت الحالي، بل قد يكون من أهم الركائز الذي ارتبط بمفهوم التفوق وبلوغ المكانة العالمية الحالية. وهذا دليل على أن صانعي القرار يتسمون بصفة التخطيط الناجح وغير المتسرع في اتخاذ القرارات بشكل يخدم المصلحة الصينية ، سواء في المجال السياسي والاقتصادي ومحاولة تجنب التصادم مع قرارات الدولة العظمى المهيمنة في السنوات السابقة. مع الإشارة الى أن العلاقات مع الولايات المتحدة الامريكية كانت على درجات متفاوته من التقارب والتباعد وخصوصاً في عهد الرئيس السابق جورج بوش الابن (خلال السنوات العشر التي مرت) ، فبعد وصفها ب"الشريك الاستراتيجي" في عهد الرئيس بل كلنتون ، سرعان ما إنقلبت الصورة ، حيث أعلن الرئيس بوش بأن الصين تعتبر المتحدّي الاول للولايات المتحدة فوصفها مرارا والعديد من اركان إدراته بالعدو الصامت لامريكا([1]).

لقد قلبت الازمة المالية العالمية الاخيرة موازين النظر الى الصين، بل قلبت السياسة الخارجية الصينية ودفعتها الى التحول للحضور بشكل مباشر وقوي لم يسبق له مثيل من قبل، بل أصبحتُ تعتبر الشريك الرئيسي والاستراتيجي للولايات المتحدة في العديد من القضايا.

ومن المؤكد بأن كل من البلدين تجمعهم صفة مشتركة واحدة في التعامل مع بعضهما قائمة على أساس تحقيق المصالح. فالولايات المتحدة الامريكية الخارجة من الازمة المالية العالمية بخسائر فادحة تزامن ذلك مع تورطها في حربها على الارهاب سواء في العراق أو افغانستان والتي استنزفت من الولايات المتحدة الامريكية مدفوعات عالية ، حيث عاشت هاجس البحث في كيفية الخروج من ذلك المأزق.

وعلى العكس من ذلك ، فالصين خرجت من الازمة المالية العالمية بخسائر لا تذكر، ويعود الفضل الى عدم إستجابتها للضغوط الامريكية التي فرضتها عليها بإنتهاج الرأسمالية، إذ تعاملت بذكاء

[1]- Raymond Aron." Paix et guerre entre les nations".ed.Calman-Levy.8eme edition.Paris1994, p.18

كبير تمثل في توظيف الرأسمالية ذات البيئة الخارجية الغربية وتكييفها مع مبادئها الاقتصادية لتحقيق الاهداف التي تتوخاها في برامجها التنموية الطموحة .

لقد سلكت السياسة الخارجية الصينية بعد الازمة المالية العالمية نهجا يقوم على الثقة ويتسم بأنه بناء و أقل مواجهة و أكثر تطور تجاه الشؤون الاقليمية والعالمية ، كما قال تانغ مين نائب السكرتير العام للمؤسسة الصينية لابحاث التنمية "بأن الصين ظلت لفترة طويلة خارج النظام الاقتصادي العالمي، وقد منحت الازمة المالية العالمية الصين فرص للمشاركة في اصلاح هذا النظام ".. وقال:" إن الوقت الامثل لبنوك الاستثمار قد ولى ، وثبت عدم فاعليته النظام القديم و أصبحت الحاجة ملحة لاقامة نظام جديد. ويبدو أن كل بلد يقف خلف نقطة انطلاق وسيكون للصين دور أكبر" ([١]).

وبجانب الاقتصاد أصبحت الصين أحد اللاعبين الرئيسيين في الكثير من الشؤون الدولية مثل مؤتمر تغير المناخ في كوبنهاجن، واصلاحات مجلس الامن الدولي. وكما قال البروفيسور تشين يا تشنيغ نائب رئيس جامعة الشؤون الخارجية الصينية "أن المسؤولية الحقيقية للصين أمام العالم في المستقبل تكمن في لجهود الرامية الى الحفاظ على الازدهار والاستقرار العالميين وتحقيق أهداف الالفية التي وضعتها الامم المتحدة" ([٢]).

كما أنه من الملاحظ على السياسة الخارجية الصينية محاولة تعزيز التعاون وعقد الاتفاقيات الدولية مع كثير من الدول وتوسيع مجال الشراكة الاقتصادية في الشرق الاوسط وافريقيا والاتحاد الاوربي ... الخ . فقد تم توقيع أكثر من (٢٠) اتفاقية بين الصين والبلدان الخمس تغطي المجال الاقتصادي والتجاري والاستثمار وبناء البنية التحتية. كما وقعت (٣٨) اتفاقية مع أوربا تتجاوز قيمتها (١٥ مليار يوان ما يعادل حوالي ٢,٢ مليار دولار أمريكي) ووقعت عقود قيمتها (١٣) مليار دولار أمريكي ([٣]).

أولاً- <u>الركائز الاستراتيجية للنموذج الصيني وانجازاته</u>

تحتل الصين المركز الاول عالميا من حيث النمو ومن حيث الاحتياطي النقدي الاجنبي، والثانية من حيث الانفاق العسكري بحسب أرقامها المعلنة ومن حيث جذب الاستثمارات وذلك بعد الولايات المتحدة، والثالثة في التجارة الدولية ومن المتوقع أن ترتقي للثانية، والرابعة من حيث الناتج المحلي، والخامسة من حيث عدد الرؤوس النووية، كما إنها من الدول التي لها برنامج فضاء متقدم.

ولكن لا تزال الصين من جهة أخرى في المرتبة ١٥ من حيث إجمالي الدخل الفردي وذلك بسبب كثرة عدد سكانها، وليس من المتوقع أن تصبح من الدول المتوسطة إلا عام ٢٠٥٠، كما أن التقدم الاقتصادي فيها له تداعيات تعيق تقدمها، منها انتشار ظواهر التلوث، إلى الفساد، إلى بروز الفوارق بين

١- للمزيد راجع التقرير الإخباري تحت عنوان: "السياسة الخارجية للصين تعكس تركيزها على الاقتصاد"، منشور بتاريخ ٢٠٠٩/٠٣/١١، على شبكة الإنترنت:

http://arabic.china.org.cn/china/archive/lianghui09/2009-03/12/content_17427557.htm

2. -"la politique chinoise et le defi economique ",ramces,p .245, 2009

3 -Alan MINC,"vers un nouveau moyen age,ed, Gallimard,Paris,1993

الطبقات والاقاليم المختلفة، إلى غير ذلك من المشكلات، بما في ذلك مسألة المشاركة السياسية، والديمقراطية التي لا تزال في بدايتها مقارنة بالتقدم الاقتصادي والاجتماعي.

والصين هي دولة الحزب الواحد وفي حالة تغير مستمر، وبذور الصراع أو على أحسن الفروض التنافس بين نخبها قائمة وتتزايد ولو من وراء ستار، كما أن بعض مناطقها الحدودية بها الكثير من المشاكل والتيارات المتعارضة مثل شينكيانج والتبت.

ولهذا فإن الصين ستظل –وفقاً للمعطيات الراهنة– دولة صاعدة اقتصادياً وفي نفس الوقت ستظل عسكرياً وسياسياً وتكنولوجياً في حاجة للدول الكبرى الاخرى، ولن تتحول إلى قوة دولية تلعب أدوراً مناهضة للولايات المتحدة على الاقل طوال العقدين القادمين.

لقد حققت الصين قفزة سياسية واقتصادية وعسكرية منذ نجاح الثورة الشيوعية عام ١٩٤٩، وبصفة خاصة منذ انطلاق سياسة الاصلاح والانفتاح عام ١٩٧٨.

ومن المفيد الإشارة في هذا السياق الى إحدى المقولات المنسوبة إلى نابليون بونابرت "دع الصين نائمة فإذا استيقظ التنين اهتز العالم" ([1]). ولا شك أن المارد الصيني قد استيقظ وأن العالم قد اهتز ولكن هذه الهزة هي هزة إيجابية، أو بالتعبير الديالكتيكي الصيني، إنها هزّة حميدة لمصلحة الشعب الصيني، ولمصلحة شعوب العالم، ويكفي الاشارة إلى أربع حقائق ملموسة يمكن إيرادها كالآتي:

الاولى: إن الصين تحولت لكي تكون مصنع العالم في إنتاج السلع المتنوعة من مختلف أنواع الجودة، ومختلف الاسعار، ومن ثم فهي سلع يستطيع الفقير أن يشتريها ويسد بها احتياجاته، كما يستطيع الغني أن يشتريها ويسد بها مطالبه وتطلعاته. ولهذا تنافس السلع الصينية في أسواق البلاد النامية كما تنافس في أسواق البلاد المتقدمة.

الثانية: إنه مع انفجار الازمة المالية العالمية تطلع العالم بأسره وخاصة الدول المتقدمة إلى الصين لكي تساهم في إنعاش الاقتصاد العالمي ومساعدته في الخروج من حالة الركود التي وصل إليها وبالفعل فإن خطة الانعاش الصينية كان لها دورها على المستوى العالمي وحرص الصين على رفع قيمة عملتها وعدم تخفيضها كان قرارا علميا مدروسا وحكيما واستجابة بروح المسؤولية لمتطلبات الاقتصاد العالمي.

الثالثة: حرص الصين على شطب نحو عشرة مليارات دولار من مديونية الدول النامية في إفريقيا وهو ما لم تقم به أية دولة غنية وفي نفس الوقت حرص الصين على استثمار مبالغ ضخمة من احتياطاتها في أذون الخزانة الاميركية. هذا الاحساس بالمسؤولية من الصين لا نجده من دول أخرى نامية أو متقدمة تجاه غيرها من الدول على الساحة الدولية، يكفي الاشارة إلى أن نسبة الواحد في المائة التي قررتها الامم المتحدة منذ بداية السبعينيات من

١– راجع مقالة : هان لي و وو بن، الصينيون المعاصرون– تجربة الحداثة والإصلاح ، الجزء الأول ، ترجمة: د. عبد العزيز حمدي، سلسلة عالم المعرفة، الكويت، العدد ٢١٠، حزيران ١٩٩٠، ص ٨.

القرن الماضي لكي تكون مساعدات رسمية من الدول المتقدمة للدول النامية لم تحققها أية دول من الدول المتقدمة.

الرابعة: والأهم فهو رفع مستوى معيشة الشعب الصيني حيث زاد حجم الطبقة المتوسطة، كما إرتفع مستوى الفقراء، وانخفض عدد الصينيين تحت خط الفقر، واستطاعت الصين رفع أكثر من ٤٠٠ مليون مواطن من تحت خط الفقر خلال السنوات العشر الماضية. بعبارة أخرى إن الحكومة المسؤولة أمام شعبها تفي بوعودها وهذا بخلاف موقف حكومات أخرى في مختلف القارات وخاصة في البلاد النامية.

هذا لا يعني أن الصين هي الجنة في الارض بل هي دولة نامية كبيرة –كما يقول المسؤولون فيها– فلا تزال تواجه الكثير من المشكلات، ومن بينها أن التقدم الاقتصادي له ثمن باهظ من انتشار ظواهر التلوث إلى الفساد إلى بروز الفوارق بين الطبقات والاقاليم المختلفة إلى غير ذلك من المشكلات، بما في ذلك مسألة المشاركة السياسية، والديمقراطية التي لا تزال في بدايتها مقارنة بالتقدم الاقتصادي والاجتماعي. وهذا في اقل التقدير مسألة منطقية ، فالتقدم والمشاركة السياسية في أوروبا أخذتا قرنين من الزمن، والثورة الصناعية في أوروبا دفع العمال ثمنا باهظا لتحقيقها اقتصادياً وسياسياً واجتماعياً. ولعل ما ورد في روايات تشارلز ديكينز وبلزاك وغيرهما خير ما يشهد على تلك الحالة المتدنية التي كانت تعيشها الطبقات الفقيرة والمتوسطة وخاصة العمال ([١]).

إلا أن محاولات الصين في أن تصبح قوة اقتصادية كبيرة وبارزة على الساحة الدولية تعود إلى العام ١٩٧٨، وذلك بعد التخلي عن أيديولوجية الثورة الثقافية التي أعلنها الزعيم الصيني ماو تسي تونج، وتبنّي سياسة انفتاح والاصلاح التي أعلنها الزعيم الصيني دنج هسياوبينج الذي اعطى الاولوية للنمو الاقتصادي الداخلي والخارجي حيث كان يرى من الضروري الانفتاح على اسواق العالم وتطوراته واساليبه التقنية بهدف تحديث الاقتصاد الصيني والارتقاء به الى مكانة متقدّمة ([٢]).

لذلك اتجهت سياسة اصلاح النظام الاقتصادي الى اصلاح اسواق السلع برفع الرقابة الحكومية عن إنتاج العديد من السلع فضلا عن تسعيرها وتسويقها والابقاء على القيود المفروضة على استيراد السلع الاستهلاكية والانتاجية غير المتطورة التي تنافسالمنتجات الصينية ممّا حقّق الحماية للصناعات المحلية الناشئة ([٣]).

1- Albert Keidel, "China's Economic Rise-Fact and Fiction", Carnegie Endowment for International Peace, Policy Brief no. 16, July 2008.

٢- حميد الجميلي، بحث بعنوان: "الصين، والعهد الاقتصادي الجديد"، مجلة شؤون سياسية، العدد ٤، السنة الأولى – ١٩٩٥، ص ١٣٤ وما بعدها.

٣- راجع : عبد القادر محمد فهمي، دور الصين في البنية الهيكلية للنظام الدولي، مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، ابو ظبي – الامارات، العدد ٤٢، سنة ٢٠٠٠، ص ٥٨.

ومن البديهي السؤال عن ركائز هذا النموذج السياسي الذي حقق المعجزة الصينية التي يتحدث عنها العالم بأسره والتي آثارها ظاهرة للعيان، ومن دراسة التجربة الصينية، يظهر جلياً أن هذه الركائز أربع كالآتي:

١- الفلسفة الايديولوجية أو الرؤية.

٢- القوة العسكرية المتمثلة في الجيش الصيني وتطوره التكنولوجي اللاحق.

٣- الحزب الشيوعي الصيني الذي نشأ عام ١٩٢١ ثم تطور في مراحل متعددة بين مد وجزر، وصعود وتراجع، ولكنه ظل باقيا في دوره الاساس وفي كوادره الرئيسة وفي تأثيره المحوري.

٤- الزعيم السياسي الملهم Charismatic Leader.

ويمكن تقسيم فترة الستين عاماً الماضية إلى مرحلتين([1]):

الاولى: منها هي مرحلة البناء والتجريب وهي الممتدة من عام ١٩٤٩ حتى عام ١٩٧٨. تميزت هذه المرحلة بسيطرة الزعيم الصيني ماوتسي تونغ حتى وفاته عام ١٩٧٦، وما ارتبط بسياساته من نزعة بروليتارية وطهورية Puritan (الظهور بمظهر الزعيم الطاهر النقي) والتي كانت ترتبط بثلاثة مفاهيم:

أ- الاول: استمرار الثورة.

ب- الثاني: الخوف من الاعداء الخارجين.

ج- الثالث: التساند المتبادل مع الدول النامية.

ولقد تحققت خلالها بعض الانجازات، كما وقعت الكثير من النكسات والمآسي، ولعل أكبر المآسي ما شهدته الصين ما بين عامي ١٩٦٦- ١٩٧٦، باسم الثورة الثقافية البروليتارية العظمى.

الثانية: وهي من عام ١٩٧٨ حتى ٢٠٠٩، وقد استقرت خلالها السلطة للزعيم الصيني دنغ سياو بنغ الذي أطلق ثورة إصلاحية اعتمدت على ركائز مختلفة عن تلك التي اتبعها ماوتسي تونغ رغم انتماء الزعيمين للثورة الصينية ونضالها التاريخي وفكرها الشيوعي.

١- ركائز السياسة الصينية

[1] - راجع دراسة د. محمد نعمان جلال، دراسة تحت عنوان: "الركائز الإستراتيجية لسياسة الصين الخارجية ... الذكرى الستون للثورة الصينية"، منشورة في موقع مركز الجزيرة للدراسات بتاريخ ٢٠٠٩/١١/٠٩ على شبكة الإنترنت:
http://aljazeera.net/Studies/

وتنقسم الركائز الاستراتيجية للسياسة الصينية في عهد (دنغ شياو بنغ) وخلفائه حتى الرئيس الحالي (هو جنتاو) إلى مجموعتين:

١- البناء الداخلي والاستقرار السياسي، والذي اعتمد على عدة عناصر:
أ- استمرارية الحزب الشيوعي كقوة رئيسة ومسيطرة على الدولة.
ب- انتهاج سياسة الانفتاح والاصلاح الاقتصادي.
ج- اعتماد سياسة التصدير كركيزة أساسية لعملية التنمية.
د- السعي لبناء قوة تكنولوجية تعتمد على الخبرة الاجنبية والتعاون الاجنبي والاستثمار الاجنبي.
هـ- انتهاج سياسة النمو غير المتوازن بالتركيز على الصناعات الحديثة والخفيفة كالملابس والمنسوجات والالكترونيات من ناحية التوجه الصناعي، وعلى مناطق الشرق والجنوب الشرقي من الناحية الجغرافية، وعلى "المناطق الاقتصادية الخاصة" كنموذج ينافس مناطق هونغ كونغ وتايوان وسنغافورة وغيرها.

٢- العلاقات الخارجية: كما هو معروف فإن السياسة الخارجية لاية دولة هي امتداد طبيعي للسياسة الداخلية، ومن ثم فإن متطلبات تحقيق النمو المستدام والاستقرار السياسي استلزمت سياسة خارجية تسعى لتجنب النزاعات وتحقيق السلام لضمان العمل من أجل تحقيق ذلك. ومن ثم فقد قامت السياسة الخارجية الصينية على عدة ركائز أساسية أهمها:
أ- التركيز على العلاقات الخارجية التي تخدم أهداف التنمية الاقتصادية.
ب- الابتعاد عن التورط في النزاعات الدولية.
ج- الاهتمام بالعلاقات مع الدول المتقدمة للحصول على التكنولوجيا والاستثمارات، ومع الدول النامية للحصول على الطاقة والموارد الاولية، وعلى كافة الدول لولوج أسواقها وتصريف الانتاج الصيني الضخم، حيث تحولت الصين إلى "مصنع العالم".
د- بناء علاقات إستراتيجية مع الدول المهمة وفي مقدمتها الاتحاد الروسي، الولايات المتحدة، فرنسا، ألمانيا، اليابان، وبريطانيا.
هـ- تحويل الجاليات الصينية في الخارج إلى مصدر قوة اقتصادية لجذبها للاستثمار وللسياحة في الصين، وللاستيراد من الصين، مع الابتعاد عن الجوانب السياسية والايديولوجية التي سادت في مرحلة ماوتسي تونغ.

٢- أهم الانجازات

لقد حققت الصين عدة انجازات يمكن اختصارها بالقول: إن الصين عام ٢٠٠٩ تحولت إلى:

أ- القوة العالمية الاولى في الاحتياطي النقدي الاجنبي الذي بلغ أكثر من ٢ تريليون دولار.

ب- القوة العالمية الثانية في جذب الاستثمارات بعد الولايات المتحدة، وفي بعض السنوات سبقت الولايات المتحدة واحتلت المكان الاول.

ج- القوة العالمية الثالثة في التجارة الدولية، وفي حجم الانتاج الاجمالي الذي بلغ ٤,٤ تريليون دولار عام ٢٠٠٨(بعد الولايات المتحدة واليابان)، وهناك دراسات تتوقع أن تصبح الصين هي القوة الثانية بدلا من اليابان بحلول عام ٢٠١٠.

د- دولة مؤثرة في التعامل الدولي مع كوريا الشمالية وبرنامجها النووي.

هـ- دولة رئيسة في التعامل الدولي مع إيران وبرنامجها النووي.

و- دولة رئيسة في الاقتصاد العالمي (إحدى دول مجموعة العشرين بل إحدى دول مجموعة الاثنين التي بدأ البعض من الباحثين استخدامها كمصطلح جديد "أمريكا والصين").

ز- أصبحت الصين دولة نووية وذات أسلحة متقدمة.

ح- كما أصبحت الصين من الدول التي لها برنامج فضاء متقدم، وأطلقت مركبة فضائية بدون إنسان.

ط- الصين من الدول التي تمتلك شبكة إنترنت فائقة السرعة خاصة في المدن ويتزايد باستمرار عدد مستخدمي الانترنت، وكما يتزايد عدد مالكي السيارات، وهذا يعد من العوامل القوية الدافعة لاستمرار النمو الاقتصادي الصيني.

ك- تحسنت الظروف الاقتصادية والاجتماعية للمواطن الصيني وتم رفع أكثر من ٤٠٠ مليون نسمة من تحت خط الفقر.

ولعل أكبر إنجاز للصين كما ذكر "لي جي قوه" Li Zhiguo سفير الصين السابق في البحرين، أنها حققت اكتفاء ذاتياً من الحبوب والبقول ٢٢% من سكان العالم على مساحة ٧% من أراضي المعمورة، وأنها أصبحت تساهم بـ ٧,٣% من الحجم الاجمالي للاقتصاد العالمي ([1]).

ثانياً- <u>نظرة مقارنة على الصين كقوة دولية</u>

ينظر العالم للصين على أنها أصبحت قوة دولية كبرى، بيد أن القيادة السياسية والشعب في الصين لا يشاركون هذه الرؤية ويؤكدون على ما يلي:

١- إن الصين حققت انطلاقة اقتصادية ضخمة، ولكن نظراً لضخامة عدد سكانها وتدني مستوى المعيشة فإنها ستظل دولة نامية كبرى.

١- د. محمد نعمان جلال، دراسة تحت عنوان: "الركائز الإستراتيجية لسياسة الصين الخارجية ... الذكرى الستون للثورة الصينية"، مرجع سابق ، ص ٤٤

٢- إن الصين بحلول عام ٢٠٢٠، سوف تصل لمستوى الدولة المتوسطة.

ولكن من ناحية أخرى، فإن التقييم الموضوعي لوضع الصين يمكن الوصول إليه من خلال إلقاء نظرة على أهم البيانات الاحصائية التي توضح التطور الصيني:

الجدول رقم (١١) (1):

البيانات الرئيسة عن الوضع الاقتصادي الصيني عام ٢٠٠٨

عدد السكان	1.3	مليار نسمة
الناتج المحلي الاجمالي	4.2	مليار دولار بأسعار السوق
الناتج المحلي الاجمالي	10.8	مليار دولار بالاسعار الحقيقية
القوة الشرائية	8.28	مليار دولار على أساس القوة الشرائية
معدل التضخم	3.6%	-
متوسط الدخل الفردي	3.180	دولارا بأسعار السوق
متوسط الدخل الفردي	6140	دولارا وفقاً للقوة الشرائية
فائض الميزان التجاري	360.7	مليار دولار (٣١٥,٤ مليار عام ٢٠٠٧)
الصادرات	1.4	تريليون دولار
الواردات	1.1	تريليون دولار

الجدول رقم (١٢):

التجارة الصينية "أهم السلع" ٢٠٠٨

الصادرات الرئيسة	الواردات الرئيسة
الالات ومعدات النقل ٤٧,١%	الالات ومعدات النقل ٣٩%
السلع المصنعة ١٨,٣%	مواد خام ٩,٤%
مواد غذائية وحيوانات حية ٥,٥%	السلع المصنعة ١٤,٩%
وقود معدني ٢,٢%	مواد غذائية وحيوانات حية ١,٢%

1- Economist Intelligence Unit, Princeton university prwsse,1990

الجدول رقم (١٣):

أهم الشركاء التجاريين للصين ٢٠٠٨

اتجاه الصادرات	اتجاه الواردات
الولايات المتحدة ١٧,٦%	اليابان ١٣,٣%
هونغ كونغ ١٣,٣%	كوريا الجنوبية ٩,٩%
اليابان ٨,١%	تايوان ٩,١%
كوريا الجنوبية ٥,١%	الولايات المتحدة ٧,١%

الجدولان رقمي: (١٢) و(١٣) يظهران مدى حجم العلاقات الصينية مع الدول المتقدمة.

الجدول رقم (١٤) (1):

تجارة الصين مع التجمعات والدول الرئيسة في الشهور الخمسة الاولى لعام ٢٠٠٩

الترتيب	الدولة	بالمليار دولار	النسبة
الاولى	الاتحاد الاوروبي	129.9	29%
الثانية	الولايات المتحدة	115.2	18.2%
الثالثة	اليابان	91.2	15.5%

الجدول رقم (١٥):

نسبة الصادرات والواردات للدخل الاجمالي ٢٠٠٨

الدولة	الصادرات	الواردات
الصين	34.7%	27.4%
الهند	14.2%	23.2%

الجدول رقم (١٦):

مقارنة تطور معدل النمو بين القوى الرئيسة في الاقتصاد العالمي

الدولة	عام ٢٠٠٦	عام ٢٠٠٧	عام ٢٠٠٨
الصين	11.6	11.9	9.1
الولايات المتحدة	2.8	2	1.2
الاتحاد الاوروبي	2.8	2.6	1.1
اليابان	2.4	2.1	0.4

١- مجلة نيويورك تايمز، صفحة السياسة الخارجية والعلاقات الدولية ' إصدار أيار ٢٠٠٩.

الهند	7.3	8.9	7.5

الجدول رقم (١٧) (1):

الانفاق العسكري لعام ٢٠٠٨ وفقاً للاقاليم

الاقاليم	**الانفاق بالمليار دولار**	**نسبة المئوية للزيادة ما بين عامي ١٩٩٩ – ٢٠٠٨**
أفريقيا	20.4	+ 40
شمال أفريقيا	7.8	+ 94
أفريقيا جنوب الصحراء	12.6	+ 29
الامريكيتان	603	+ 64
الكاربي	–	–
أمريكا الوسطى	4.5	+ 21
أمريكا الشمالية	564	+ 66
أمريكا الجنوبية	34.1	+ 50
آسيا والاقيانوسية	206	+ 52
آسيا الوسطى	–	–
آسيا الشرقية	157	+ 56
الاقيانوسية	16.6	+ 36
آسيا الجنوبية	30.9	+ 41
أوروبا	320	+ 24
أوروبا الشرقية	43.6	+ 174
أوروبا الغربية والوسطى	277	+ 5
الشرق الاوسط	75.6	+ 56
العالم	1226	+ 45

ولدى تحليل هذا الجدول يظهر ما يلي:

١- إن إنفاق الولايات المتحدة على السلاح يقارب ٤١% من الانفاق العالمي (٥٦٤ مليار دولار من ١٢٢٦ مليار دولار عام ٢٠٠٨).

٢- إن أوروبا الغربية والوسطى هي الثانية في الانفاق العسكري بحوالي ٢٢,٥% (٢٧٧ مليار دولار من ١٢٢٦ مليار دولار عام ٢٠٠٨).

١- للمزيد راجع : تقارير معهد استكهولم لأبحاث السلام SIPRI لعام ٢٠٠٨.

٣- وتأتي دول آسيا الشرقية في المكانة الثالثة بنسبة حوالي ١٢% في الانفاق العسكري (١٥٧ مليار من ١٢٢٦ مليار دولار عام ٢٠٠٨).

٤- ويحتل الشرق الاوسط المكان الرابع بنسبة حوالي ٦,٢% في الانفاق العسكري (٧٥,٦ مليار دولار من ١٢٢٦ مليار دولار عام ٢٠٠٨).

ويؤكد ذلك هيمنة الدول الغربية (الولايات المتحدة وأوروبا) على الانفاق العسكري على مستوى العالم بما يصل إلى ثلثي هذا الانفاق ، خاصة إذا أضفنا الدول الاسيوية الدائرة في فلك الاستراتيجية الغربية.

الجدول رقم (١٨) ([١]):

أكبر ١٠ دول في الانفاق العسكري عام ٢٠٠٨

الدولة	الترتيب	الانفاق بالمليار دولار	نسبة الحصة في الانفاق العالمي%
الولايات المتحدة	1	607	41.5
الصين	2	(84.9)	5.8
فرنسا	3	65.7	4.5
بريطانيا	4	65.3	4.5
روسيا	5	(58.6)	4
ألمانيا	6	46.8	3.2
اليابان	7	46.3	3.2
إيطاليا	8	40.6	2.8
السعودية	9	38.2	2.6
الهند	10	30	2.1
العالم	-	1464	-

ويلاحظ من خلال الإحصاءات الواردة أعلاه:

١- وضع قوسين على إنفاق الصين وروسيا لعدم دقة الارقام المعلنة أو بالاحرى عدم شمولها جميع أنواع الانفاق العسكري إذ يعتقد أن الرقم الحقيقي أعلى من المعلن.

١- تقارير معهد استكهولم لأبحاث السلام SIPRI لعام ٢٠٠٨، مرجع سابق .

٢- إن الدول العشر الكبرى عام ٢٠٠٨ هي نفسها عام ٢٠٠٧ مع تغيير في الترتيب، حيث أصبحت الصين تحتل المكان الثاني عام ٢٠٠٨ وتقدمت فرنسا قليلا على بريطانيا.
٣- كما يلاحظ اختلاف بعض الارقام بين الجدولين بالنسبة للولايات المتحدة، فهو في الجدول رقم ٩ أقل مما في الجدول رقم ١٠ (ومرجع ذلك هو حساب الارقام في جدول رقم ٩ على أساس الاسعار الثابتة عام ٢٠٠٥) في حين أن جدول رقم ١٠ أشار إلى أنه تقديرات، ولكن في الحالتين فإن نسبة مساهمة الولايات المتحدة في الانفاق العالمي تكاد تكون واحدة.

ثالثاً- الصين وقضايا الشرق الاوسط المتفجرة

١- اعتبارات الصين وقضايا الشرق الاوسط

تبدي الصين اهتماماً كبيراً بقضايا الشرق الاوسط وذلك استنادا إلى عدة اعتبارات:

الاول: العلاقات التاريخية والحاجة للمساندة المتبادلة في المحافل الدولية بالنسبة لقضية تايوان من ناحية وقضية فلسطين من ناحية أخرى.

الثاني: اعتماد الصين على استيراد الطاقة من الشرق الاوسط حيث تستورد حوالي ٦٠% من احتياجاتها من الخارج، ونسبة كبيرة من ذلك من دول الخليج بوجه خاص وفي مقدمتها السعودية وإيران.

الثالث: العلاقات العسكرية الوثيقة مع إسرائيل بوجه خاص حيث نشأت تلك العلاقات قبل إقامة العلاقات الدبلوماسية الرسمية عام ١٩٩٢، وحصلت من خلالها الصين على تكنولوجيا وأسلحة متنوعة ومتقدمة من إسرائيل، فضلا عن علاقات الصين الاقتصادية والتجارية والثقافية مع إسرائيل.

ومن ثم فإنه يمكن النظر للدور الصيني تجاه الشرق الاوسط نظرة متنوعة ومتعددة المستويات، من خلال مصلحة الصين وأمنها الوطني، وهو العنصر المحدد الرئيس لمواقف الصين. فمصلحة الصين فيما يتعلق بحصولها على المواد الاولية اللازمة للصناعة، وعلى وجود أسواق لتصريف المنتجات، وعلى توافر أموال لجذبها للاستثمار في الصين، وخاصة في المناطق الغربية يجعل علاقات الصين قوية بالدول العربية وخاصة دول الخليج العربي، أضف لذلك البعد التاريخي والمصالح الإقتصادية في علاقات صينية قوية مع دول الشمال الافريقي وبخاصة مصر والسودان، وبدول المشرق العربي وبخاصة سوريا والعراق، وهنا تتداخل الاعتبارات السياسية والابعاد التاريخية مع السعي للحصول على المواد الاولية، وبخاصة النفط في السودان والعراق.

وفي هذا الاطار التعاوني تم إنشاء منتدى التعاون الصيني العربي عام ٢٠٠٤ على مستوى وزراء الخارجية، وكذلك الوثيقة الاطارية للتعاون الاقتصادي والتجاري والاستثماري والفني بين الصين ودول الخليج العربية التي ركزت أساساً على الابعاد الخاصة بالنفط والغاز والاستثمارات وتسعى دول مجلس التعاون الخليجي لانشاء منطقة تجارة حرة بينها وبين الصين.

وموقف الصين السياسي بصفة عامة مؤيد ومساند للقضايا العربية، وفي مقدمتها قضية فلسطين، ولكن نتيجة العلاقات الصينية الاسرائيلية المهمة والمتنامية فإن قضية القدس كعاصمة للدولة الفلسطينية يتراجع في اهتمام الصين عملياً، وإن ظلت الصين تعتبر القدس جزء من الاراضي المحتلة. وقد عينت الصين مبعوثاً خاصاً لعملية السلام في الشرق الاوسط ومبعوثاً آخر خاصاً لمشكلة دارفور.

<u>وتحرص الصين بوجه عام في علاقاتها مع الدول العربية على الالتزام بالمبادئ التالية:</u>

أ- عدم التدخل في الشئون الداخلية واحترام سيادة الدول واستقلالها.

ب- عدم التورط في الخلافات العربية-العربية أو العربية مع الدول الاخرى مثل إيران.

ج- استخدام لغة هادئة فيما يتعلق بالسياسات الاسرائيلية والمطالب العربية وعملية السلام في الشرق الاوسط، ودعوة كافة الاطراف لتسوية النزاع بالطرق السلمية.

د- التركيز على فصل الاقتصاد عن السياسة في تعاملها مع الدول كافة بما في ذلك الدول العربية.

وصفوة القول أنه من الواضح من العرض الموجز السابق أن التصور الاستراتيجي لعلاقة الصين بالدول العربية هو في إطار إستراتيجيتها الكونية الشاملة، وهو تصور يجعلها مصدراً للموارد والطاقة والاسواق وتبادل التأييد السياسي، ومن ثم فهي علاقة مستقرة وإن كانت تأتي في سلم أولويات بعد علاقاتها مع الدول الكبرى وفي مقدمتها الولايات المتحدة ثم الدول النامية الرئيسة مثل الهند، ولكن هذا لا يعني إهمالها أو إغفالها، فالصين لا تغفل ولا تتجاهل أية قوة دولية كبيرة كانت أم صغيرة.([1])

والعرب قوة لا يستهان بهم من حيث مخزون الطاقة والمواد الخام والاسواق ورؤوس الاموال، والسلوك العربي الضعيف والمتردد تجاه قضاياهم الاساسية يعطي الصين مبرراً منطقياً لعدم التركيز على قضايا عربية بالغة الحساسية حتى لا تضار مصالحها بالدول الاخرى المهمة في المنطقة أو على المستوى العالمي.

ولا ينبغي أن يتصور العرب أن الصين أو غيرها من الدول ستهتم بقضاياهم إذا كانوا هم أنفسهم لا يهتمون بها إلا من خلال الشعارات فضلا عن غياب الرؤية المشتركة والعمل ضد سياسات بعضهم

[1] – لستر ثرو ، "**الصراع على القمة** " ، ترجمة احمد فؤاد بليغ، سلسلة عالم المعرفة ، رقم ٢٠٤، الكويت ، كانون الأول – ديسمبر ١٩٩٥، ص ٣١١، عنوان الكتاب ألأصلي :(Head to head)

البعض. ولعل موقف الصين هنا لا يختلف عن موقف القوى الدولية الاخرى جوهرياً إلا في أطروحات مبدئية مساندة للعرب من قبل الصين من ناحية، ونشاط دبلوماسي مكثف في تحريك عملية السلام من قبل الولايات المتحدة، لكن من ناحية السياسة العملية فإن الشعارات بمفردها لا تحقق الاهداف كما أن النشاط الدبلوماسي المكثف لا يغير من جوهر الانحياز الامريكي لاسرائيل، ولن يحقق ما نتصور مصالح عربية ما لم يغير العرب أنفسهم سلوكياتهم ومواقفهم ويستخدمون الادوات الاقتصادية المتاحة لهم من أجل الدفاع عن مصالحهم.

الموقف الصيني من فلسطين لن يتغير كثيراً عما هو عليه الان، وبالنسبة للسودان ستظل الصين حريصة على مصالحها النفطية ومقاومة فرض عقوبات جديدة عليه، ولكنها لن تتدخل لمنع انفصال الجنوب –على سبيل المثال– بل سوف تتعامل مع الجميع من منطلق السياسة الواقعية البرجماتية.

وستظل الصين أكثر من غيرها تراعي المشاعر العربية وتساند القضايا العربية وتتجنب أية إساءة للثقافة العربية والاسلامية، وتسعى للحفاظ على المشاعر العربية والاسلامية الطيبة نحوها، ولعل هذا ما دفعها لانشاء قناة فضائية ناطقة باللغة العربية، وكذلك إنشاء مراكز ثقافية صينية في بعض الدول العربية.

٢- <u>العلاقات الصينية – الايرانية</u>

تعتبر هذه العلاقات من الركائز المهمة في سياسة الصين الخارجية، فهي علاقات قديمة وعميقة ومتنوعة ومتشعبة. أما كونها قديمة وعميقة فهي ترجع إلى عصر الدولة الساسانية، حيث زار الرحالة الصيني جانغ تشيان Zhang Qian فارس عام ١٢٦ قبل الميلاد، وتسجل الحوليات الصينية تبادلا ثقافياً بين الصين وفارس التي وردت باسم Parthia في الحوليات الصينية. وفي العصر الاسلامي لعبت فارس دوراً هاماً في انتشار الاسلام في الصين عبر طريق الحرير، وبرزت علاقات قوية خاصة في مجال الثقافة والفلك.

<u>في العصر الحديث تعتمد العلاقات الصينية – الايرانية على ركائز قوية وفي مقدمتها ([1]):</u>

أ- استيراد النفط من إيران إذ تحصل الصين على ١٤% من وارداتها من إيران، وكذلك تطور الصين حقول نفطية في إيران في مقدمتها حقل أزاديجان Azadegan حقل بارس الجنوبي. وتعمل الصين في إيران إما من خلال شركات نفطية صينية، وإما من خلال شركات نفطية

---

[1]- د. محمد نعمان جلال، دراسة تحت عنوان: "**الركائز الإستراتيجية لسياسة الصين الخارجية ... الذكرى الستون للثورة الصينية**"، مرجع سابق، ص٢٨.

صينية مشتركة مع دول أخرى مثل شركة سوناغول Sonagol المشتركة بين الصين وأنغولا والتي وقعت عقداً مع إيران بـ٧,٥ مليار دولار لتطوير حقلي أزاديجان وبارس الجنوبي.

ب- كما أن الصين وإيران وقعتا عقدين ضخمين لتصدير النفط والغاز من إيران للصين. ففي أكتوبر/ تشرين الاول ٢٠٠٤ وقع الطرفان عقدين الاول بـ٧٠ مليار دولار، والثاني بـ١٠٠ مليار دولار لشراء نفط وغاز وتطوير حقل النفط في يادافاران Yadavaran، وفي بداية عام ٢٠٠٤ وقعت الصين عقداً بـ٢٠ مليار دولار لشراء غاز مسال من إيران لمدة ٢٥ عاماً.

ج- وقد أصبحت الصين بدورها مصدرا رئيسا للسلع المصنعة والالات الالكترونية والسيارات والمعدات المنزلية لايران.

د- كما أن الصين مصدر رئيس للاسلحة لايران وزودتها بمعدات تكنولوجية عسكرية متطورة بما في ذلك تكنولوجيا الصواريخ، وهو ما اضطر الولايات المتحدة الامريكية لفرض عقوبات عام ٢٠٠٤ على عدد من الشركات الصينية العامة في مجال السلاح (Wines Michael)).

ولا يمكن تناول العلاقات الايرانية الصينية بالتفصيل، وإنما يتم تناول مجرد ملامح عامة عن خطوط السياسية الخارجية الصينية في المنطقة، والمهم هنا هو التعرف على تأثير تلك العلاقات على الموقف الصيني من البرنامج النووي الايراني واحتمالات فرض عقوبات ضد إيران.ويمكن تلخيص الموقف الصيني في هذا الصدد في النقاط التالية ([1]):

أ- إن الصين لعبت وما تزال تلعب دوراً رئيساً في تزويد إيران بالاسلحة والمعدات العسكرية والتكنولوجيا المتقدمة.

ب-إن الصين تؤيد قيام إيران ببرنامج نووي سلمي. ولكنها لا تحبذ تحول إيران إلى دولة نووية عسكرية وذلك تماشياً مع الموقف الاساسي للصين في معارضة الانتشار النووي، والحفاظ على النادي النووي حكراً على الدول الخمس الكبرى، رغم اضطرارها لقبول أعضاء جدد مثل الهند وباكستان من الناحية العملية وليس القانونية حتى الان.

ج- إن الصين لا تؤيد فرض عقوبات على إيران اقتناعاً بأن العقوبات لن توقف إيران عن توجهها إذا أرادات، وإن هذه العقوبات غير مجدية، وإنها تضر بالشعب الايراني أكثر مما تضر بالنظام والحكومة.

د- ومن الناحية العملية فإن الصين تُقرر موقفها وفقاً لكل حالة ولكل قرار على حدة، وتسعى لتخفيف صياغة أية قرارات بفرض عقوبات على إيران أو على السودان أو غيرها من الدول الصديقة لها، ولكنها في النهاية تُقيّم الامور وفقاً لعدة اعتبارات من بينها علاقة الصين

[1] -المرجع السابق ،الركائز الإستراتيجية لسياسة الصين الخارجية، ص ١٨

بالولايات المتحدة، والموقف الروسي، والدور الاوروبي، والمكانة الصينية الدولية كعضو دائم في مجلس الامن بالاضافة للمصلحة الصينية، وتنسق في هذا الصدد مع الاتحاد الروسي.

هـ- وهي تعمل من وراء الكواليس للحيلولة دون فرض عقوبات على هاتين الدولتين، وإذا اضطرت فإنها تتجه عادة للامتناع عن التصويت. ومن هذا المنطلق، فإن الصين تعارض فرض عقوبات ضد إيران ولكنها لن تصوت ضد ذلك.

رابعاً- المكانة المستقبلية للصين:

تتوقف مكانة الدولة على العديد من العوامل الداخلية والخارجية، ولحسن حظ الصين فإن معظم تلك العوامل تلعب لصالحها حتى الان، مما أدى إلى ارتفاع مكانتها الدولية، ولكن هذه المكانة لها أعباؤها ومتطلباتها وهو ما لا يتوقع أن تقوم به الصين على مدى العقدين القادمين على الاقل. ومن ثم فسوف تظل الولايات المتحدة هي القوة العالمية الاولى ويليها الاتحاد الاوروبي الذي هو أكبر منها في حجم الناتج المحلي الاجمالي ولكنه ليس دولة موحدة، ثم بعد ذلك تأتي الصين كقوة اقتصادية كبرى ولكن على مستوى دخل الفرد ستظل دولة فقيرة أو متوسطة، ولن نتطرق في سياق هذا العنوان لمبررات وأسانيد الخلاصة السابقة، إنما يكفي في هذا الصدد الاشارة إلى مجموعة من الحقائق ([1]):

١- إن الانفاق العسكري الاميركي أكثر من ٤١% من الانفاق العسكري العالمي عام ٢٠٠٨، وهذا يعطيها قوة عسكرية غير مسبوقة. أضف إلى ذلك التواجد العسكري الاميركي في العديد من بقاع العالم، وهو سلاح ذو حدين، فهو تأكيد لدورها كقوة عظمى من ناحية، وهو استنزاف لمواردها وتوريط سياسي واقتصادي وعسكري بل وأدبي من ناحية أخرى.

٢- إن الاقتصاد الامريكي يمثل ربع الاقتصاد العالمي وهذا يعطيها قوة أيضاً لا يقترب منها أحد على مدى العقدين القادمين على الاقل.

٣- إن الولايات المتحدة دولة ديمقراطية مستقرة، قواعد العمل السياسي الداخلي بها معروفة ومستقرة ومتفق عليها. أما الصين فهي دولة الحزب الواحد وهي في حالة تغير مستمر وبذور الصراع أو على أحسن الفروض التنافس بين نخبها قائمة وتتزايد ولو من وراء ستار. كما أن بعض مناطقها الحدودية بها الكثير من المشاكل والتيارات المتعارضة مثل شينغيانغ (تركستان الشرقية) والتبت. هذا فضلا عن حساسية علاقتها مع هونج كونج رغم عودتها الرسمية، وما تزال علاقاتها مع تايوان لم تتحدد بصورة واضحة ويسودها التوتر العلني تارة والمكتوم تارة أخرى. باختصار، فالصين دولة في مرحلة التحول والتغير ويمكن أن تتعرض لمفاجآت غير متوقعة.

---

[1]- راجع التقرير الإخباري الصادر تحت عنوان: "**السياسة الخارجية للصين تعكس تركيزها على الاقتصاد**"، منشور بتاريخ ٢٠٠٩/٠٣/١١ في الموقع الإلكتروني لوكالة شينخوا الصينية للإخبار على شبكة الإنترنت.

٤- ولكن في الوقت نفسه فإن الصين تلعب أوراقها بحكمة وبحذر وتزن خطواتها بدقة ، وهذا هو الاساس الذي اعتمدت عليه في تطورها وإنجازاتها وبخاصة في الثلاثين سنة الماضية من الانفتاح الاقتصادي. كما تدرك الصين ثقل الولايات المتحدة وأهميتها لها ، ولذلك فهي لا تتحدى أمريكا في مناطق نفوذها التقليدية ، ومن بينها الشرق الاوسط وأميركا الجنوبية وتحرص على تطوير العلاقات الاقتصادية والتجارية والتبادل السياسي الودي مع تلك الدول.

وخلاصة القول أن الصين ستظل –وفقاً للمعطيات الراهنة– دولة صاعدة اقتصادياً وفي نفس الوقت ستظل عسكرياً وسياسياً وتكنولوجياً تحتفظ بعلاقة وثيقة مع الولايات المتحدة والدول الغربية وروسيا ولن تتحول إلى قوة دولية تلعب أدوراً مناهضة للولايات المتحدة على الاقل طوال العقدين القادمين.

لقد بدأت الصين ،على مدى العقود الماضية ، تسلك نهجا يقوم على الثقة ويتسم بانه بنّاء واقل مواجهة واكثر تطورا تجاه الشؤون الاقليمية والعالمية. وبالرغم من تأثيراته الحادة، الا ان الكثيرين يعتقدون أن الأزمة المالية العالمية تعنى أيضا فرصة للصين لتحديث هيكلها الاقتصادى وزيادة نفوذها فى الشؤون الدولية.

وقد أعربت الصين، في أكثر من مناسبة، عن أملها فى تأسيس نظام اقتصادي "عادل ومنصف وسليم ومستقر". وكان رئيس مجلس الدولة الصيني ون جيا باو قد ذكر فى خطاب القاه في الاجتماع السنوي للمنتدى الاقتصادي العالمي الذى عقد فى كانون ثاني ٢٠١٢ انه من الاهمية بمكان تسريع اصلاح هياكل الحاكمة بالمؤسسات المالية الكبرى ووضع آلية انقاذ مالى عالمية سليمة وتعزيز القدرة على تحمل المسؤوليات. حيث قال : "إنه يتعين ان يكون للدول النامية رأى اكبر وتمثيل اكبر فى المؤسسات المالية الدولية ويتعين افساح المجال كاملا امام دورها فى الحفاظ على الاستقرار المالى الدولي والاقليمي"([١]).

إن تحديد توجهات ومواقف الصين تجاه الازمات الدولية بشكل عام وفي المنطقة العربية بشكل خاص، ومنها الازمة النووية الايرانية، لما لها من تأثير على المنطقة العربية، وخصوصاً منطقة الخليج العربي. والاعتبار الثاني يستمد اهميته كون الصين بحد ذاتها دولة اوجدت لنفسها طريقاً خاصاً بها، وأصبحت واحدة من أكثر التجارب نجاحاً في العالم.

وإن دراسة الدور الذي يمكن ان تؤديه السياسة الخارجية للصين في الازمات الدولية يتم في ضوء ما تفرضه البيئتان الداخلية والدولية، بمستوييها الاقليمي والدولي، من مؤثرات تفعل فعلها – سواء اكانت هذه المؤثرات ايجابية ام سلبية – في تحديد سلوك السياسة الخارجية الصينية تجاه هذه القضية.

ويبدو أن قياس مستوى المواقف الصينية تجاه القضايا الساخنة في العالم تحكمه المصالح فقط ، وذلك انطلاقاً من فرضية مفادها أن الصين لم يكن لها ان تتخذ من الازمة العراقية موقفاً يتقاطع مع الموقف الامريكي إلا في حدود نسبية لا تؤدي إلى الحاق ضرر بالمصالح الصينية – الامريكية المشتركة

[١]– "السياسة الخارجية للصين تعكس تركيزها على الاقتصاد"، مرجع سابق' ص ٥٣

الناتجة عن ارتفاع معدلات التبادل التجاري والاستثمار الاقتصادي الامريكي في الصين. خاصة وان للصين مصالح ورؤى حيوية تجاه تايوان وهي تعلم ان طموحاتها هذه يرتبط تحققها بالموقف الامريكي من هذه القضية.

إن دراسة السياسة الخارجية الصينية تجاه الازمات التي تعصف بالمنطقة العربية المستجدة منذ عقدين (من الحرب الخليجية الثانية ١٩٩١ إلى دخول القوات الاميركية واحتلال العراق ٢٠٠٣) من مستوى واحد (العلاقات الثنائية)، وذلك أن هذا المستوى في العلاقات بين الدول لا يشوبه الغموض. فهو يُبني على اساس ما تحققه كلا الدولتين من فوائد متبادلة. وإن معرفة حقيقة السياسة الخارجية للصين تجاه الازمة العراقية أنطلاقاً من ادراك الصين للعوامل التي تؤثر على التفاعلات الدولية بهدف توظيف تلك العوامل لخدمة أهداف حركة السياسية الخارجية الصينية وبمستوييها الداخلي والخارجي.

لقد واجهت الصين متغيرات على المستوى الداخلي وأخرى على المستوى الخارجي. ويبدو أن المتغيرات الداخلية للصين، المتغيرات المادية والمجتمعية، كانت قد شكلت بيئة ايجابية لقرار سياسي يرتبط بالسياسة الخارجية، غير أن المتغيرات الخارجية، إقليمية ودولية، تشكل في احد الوجه تحديات لقرارات السياسة الخارجية الصينية. فعلى سبيل المثال، السياسة الامريكية هي احد المتغيرات التي تفعل فعلها بشكل مؤثر على قرار الصين تجاه العراق. إن توجهات السياسة الخارجية الصينية تجاه العراق، هي ذاتها التوجهات الصينية تجاه الوطن العربي ([1]).

المبحث الثاني: المصالح الإقتصادية الصينية والدبلوماسية النشطة

ما هو الدافع الذي ترتكز عليه الصين في علاقاتها الخارجية ؟ وما هي منطلقاتها من خلال إدراكها للتحولات العالمية ؟ هل هي الرغبة في حماية تجربة الإصلاح الإقتصادي والمحافظة على طابعها الخاص ؟ وما هي الشروط الملائمة لإستمرارها واللازمة لإنجاحها؟

على الرغم من أنه من المتوقع أن تتفوق الصين على اليابان باعتبارها ثاني أكبر اقتصاد في العالم، إلا أن سياستها الخارجية ليست مدفوعة بإحساسها بدورها بوصفها لاعبة عالمية رئيسة بقدر ما هي مدفوعة بمجموعة من المصالح الوطنية "الضيقة".

مما لا شك فيه أن الصين قادرة على "إحداث فرق كبير" فيما يتعلق بالقضايا العالمية الرئيسة مثل التغير المناخي، والانتشار النووي، والازمة الاقتصادية العالمية. إن الصين لا تزال في المراحل الاولى من معرفة كيف تكون لاعبة عالمية. فهي لا تزال غير واثقة من الكيفية التي يجب أن يكون عليها التوازن بين أتباع مصالح الصين الوطنية الضيقة، مقابل الاسهام في المصالح العالمية المشتركة، والاستقرار العالمي، ووضع القواعد العالمية والمؤسسات العالمية الحيوية.

---

[1]- بول كنيدي ، نشوء وسقوط القوى العظمى ، ترجمة مالك البديري ، عمآن، الأهلية للنشر والتوزيع ، ط٢٠٠٤ ٢

وفي الوقت الراهن، يعتقد الصينيون أن مستقبلهم يعتمد على تطورهم الاقتصادي، وبالتالي يتأثر كل شيء يقومون به بقوة بفكرتهم عما هو ضروري للاستمرار في النمو الاقتصادي السريع. وتهدف سياستهم الخارجية في الاغلب إلى الحصول على الموارد المعدنية والطاقة، وإبقاء الاسواق مفتوحة لصادراتهم، ثم توفير أضيق نوع من الأمن القومي. إن ما يشكل السياسة الخارجية الصينية هو "ما يعتبرونه احتياجاتهم الاقتصادية المحلية" ومن المرجح أن يستمر هذا ألأمر، إذ إنه من الصعب جدا إقناعهم بالتفكير إلى أبعد من ذلك لان تصنيفهم من حيث الناتج المحلي الاجمالي الفردي، لا يزال بمستوى متدن جداً في العالم.

ومع ذلك، فإن تركيز القيادة الصينية على توليد النمو الاقتصادي مدفوع بالخوف من حدوث قلاقل اجتماعية واسعة النطاق إذا تعثر النمو الاقتصادي. ويعيش نحو ٦٥٠ مليون شخص في الصين حياة عصرية نسبياً، ولكن بالمقابل فإن مستوى الحياة بالنسبة لبقية الشعب في المناطق الريفية النائية وسكان الهضاب الغربية الجنوبية الممتدة على مساحات جغرافية شاسعة ، لا تزال تشوبها الكثير من الظروف المعيشية الصعبة.

وفي الواقع، وبما أن تحقيق قفزات سريعة في النمو الاقتصادي هو جوهر سياسات الحزب الشيوعي المعاصر، فإن الحزب يتدخل بشكل كبير في الاقتصاد الصيني على مستوى الاقتصاد الجزئي، وعلى مستوى المؤسسات، وليس فقط في السياسة النقدية والمالية، والقانون والتنظيم والسياسة القطاعية، إنه بمثابة التعامل مع مشروع تلو الاخر على عدة مستويات من "النظام السياسي الصيني" ([1]).

وبنظرة سريعة إلى هيكل المكافآت وهيكل الترقية داخل الحزب الشيوعي الصيني، تجد أنه يكافئ في الغالب أعضاء الحزب الاكثر فعالية في تنمية الناتج المحلي الاجمالي في المنطقة الخاضعة لسلطاتهم. وهكذا تحصل على بعض أفضل رجال الاعمال في الصين الذين يعتبرون الاشخاص الرئيسين في ما لا يزال يسمّى الحزب الشيوعي الصيني.

ولا بد من القول في هذا السياق أنه من أجل أن تتطور الصين سياسياً، ستحتاج الصين إلى إرادة سياسية قوية من قيادتها لسن إصلاحات اقتصادية هيكلية ضرورية للغاية لمواجهة الفساد المتفشي بين المسؤولين على المستوى المحلي. وبالجهة المقابلة تدّعي الصين بالتنمية السلمية التي تشمل المناطق الصينية تباعاً. إن الهدف من التنمية في الصين يمكن تلخيصه حسب ادعاء الصينيين في جملة واحدة: (بناء مجتمع منسجم داخلياً وعالم متناغم خارجياً) وهذا يعني أن الصين مسؤولة عن الشعب الصيني البالغ عدده ١,٣ مليار نسمة في المقام الاول، وفي الوقت نفسه، هي مسؤولة أيضاً عن شعوب العالم والسلام والتنمية في العالم، حتى تعود التنمية في الصين بفوائد على مواطنيها وكذلك المجتمع الدولي ([2]).

---

[1] –A.PEYREFFITE"Quand la CHINE s 'eveillera", edi.FAYARD,paris 1990

٢– للمزيد أيضا : راجع مقالة شيماء عاطف الحلواني، تحت عنوان: "دبلوماسية الصين الجديدة"، (مرجع سابق) منشورة في الموقع الإلكتروني للأهرام على شبكة الإنترنت.

وفيما يلي أبرز التوجهات الصينية في مجال السياسة الخارجية :

أولا: المشاركة الفعالة في المساعي الدولية لمواجهة القضايا العالمية مثل الطاقة والغذاء وتغير المناخ والارهاب والكوارث الطبيعية والامراض المعدية والازمة المالية، بالاضافة إلى تسوية القضايا الاقليمية الساخنة مثل القضية النووية في شبه الجزيرة الكورية وملف إيران النووي والصراع العربي الاسرائيلي وقضية دارفور بالسودان.

ثانياً: المشاركة الفعالة في بناء النظام الدولي: إن الصين لاعب مسؤول في النظام الدولي، ليست كمستفيد منه فحسب، بل وكمن يساهم فيه ويعززه. إن النظام الدولي القائم ليس مثالياً، ويجب إصلاحه وتحسينه لمواكبة تقدم العصر لكي يصبح أكثر عدالة وإنصافاً. لذا، تستعد الصين للعب دور أكثر نشاطاً في هذه العملية بما في ذلك صياغة واستكمال القواعد الدولية، ومواصلة تحمل المسؤوليات والالتزامات الدولية التي تتناسب مع قوتها الوطنية.([١])

ثالثاً: المشاركة الفعالة في القضايا التنموية. فتركز جهودها على تدعيم التنمية الصينية باعتبارها جزءاً هاماً لعملية التنمية في العالم، وكلما تتقدم الصين، كلما تزداد الفوائد للعالم.

لقد ساهم الإقتصاد الصيني_ في السنوات الاخيرة في النمو الاقتصادي العالمي بنسبة تتراوح بين ١٠% و١٢% في نمو التجارة الدولية، وخلق عشرات ملايين من فرص العمل للدول والمناطق المعنية.

هذا من ناحية. ومن ناحية أخرى، فإن الصين مشارك هام وكذلك من أهم الدعاة للقضايا التنموية العالمية، وهي تستعد للعمل مع دول العالم على تدعيم الاهداف الالفية للامم المتحدة بما يعزز الازدهار والتقدم العالميين.

وفي مجال النظرية السياسية التي تحكم توجه النظام السياسي ، والمسارالذي يحدد سياسات الدولة على المستويين الداخلي والخارجي، يعتبرطريق التنمية السلمية من المتطلبات الاساسية للاشتراكية ذات الخصائص الصينية. ([٢])

وإن طبيعة الدولة هي التي تحدد طبيعة طريق التنمية . وقدرافق صعود القوى الغربية العدوان والتوسع الخارجي وإراقة الدماء والعنف، وهذا ما قرره الجشع الفطري للمجتمع الرأسمالي ورأس المال. أما الصين، فهي دولة اشتراكية تلتزم بالاهداف الاساسية المتمثلة في رفاهية الشعب والعدالة الاجتماعية والتنمية الوطنية وسلام العالم، وستظل لفترة طويلة في المرحلة الاولية للاشتراكية التي يتمثل تحديها الرئيسي في الفجوة بين الحاجات المادية والثقافية المتزايدة من أبناء الشعب وبين الانتاج الاجتماعي

---

[1]- Evan S. Medeiros and M. Taylor Fravel, China's New Diplomacy,p.4,ed.2005

[2]- Harmin,carol lee," china and the challenge of the future(Boulder,co, west view presse 1990

المتخلف. فيلزمها هذا الواقع أن تضع دائماً التنمية كالاولوية الاولى للحزب في الحكم وبناء الوطن، وتعمل على تهيئة بيئة دولية سلمية ومستقرة طويلة المدى لذلك([1]).

أولاً– مصالح الصين الاقتصادية: الواقع الدبلوماسي والتطلعات الخارجية

لقد إرتكز الإدراك الصيني للتحولات العالمية على الرغبة في حماية تجربة الإصلاح الإقتصادي، والمحافظة على طابعها الخاص ، وإيجاد الشروط الملاءمة لاستمرارها واللازمة لإنجاحها لما لها من اهمية في بناء دور الصين المستقبلي في نظام دولي أخذت معالمه ترتكز على معطيات إقتصادية ([2]).

وتدّعي الصين بأن التمسك بطريق التنمية السلمية هو لجعل العالم يعرف كيف تحقق الصين التنمية والنهضة، ويمثّل الخيار الاستراتيجي للحزب الحاكم في تحقيق التنمية. أما فكرة بناء عالم متناغم، فهي للاجابة على سؤال ما هو العالم والنظام الدولي الذين تريد الصين بناءهما، وهي تمثل رؤية الحزب الحاكم الاساسية للنظام الدولي وقواعد السلوك التي يلتزم بها. إن التمسك بطريق التنمية السلمية هو الاساس والشرط المسبق لبناء عالم متناغم، وبناء عالم متناغم هو من متطلبات طريق التنمية السلمية. لطالما تدعو الصين إلى تحقيق التوازن بين الامرين، أي يكونوا وطنيين وأمميين في آن واحد. وفي إشكالية جدلية وغير قابلة للحسم ألا وهي إن طريق التنمية السلمية الذي تلتزم به الصين سيوفر حياة أفضل للشعب الصيني الذي يزيد تعداده عن خُمس سكان العالم، وذلك يعد مساهمة جليلة للبشرية ككل، ويجعل العالم أكثر انسجاماً بسبب وجود الصين (الدعاية الاعلامية للسياسة الصينية الخارجية).

لقد أكد القادة الصينيون للعالم ومراراً وعلنياً على التزام طريق التنمية السلمية، والغرض من ذلك إظهار جديتهم، وكذلك جذب مزيد من الدول للانضمام إليهم على هذا طريق تنمية الاستثمارات. وإذا كان الامر كذلك، فإن عالم متناغم ، بحسب المنظرين الصينيين ، ينعم بالسلام الدائم والازدهار المشترك ليس أمراً بعيد المنال. على أمل أن يصبح العالم الذي يعيشون فيه أكثر انسجاماً، وعندها سيصبح طريق التنمية السلمية للصين أكثرسهولة وتطبيقه واقعي بشكل اكبر.

وعليه، فإن طريق التنمية السلمية وعالم متناغم أمران يتكاملان ولا يمكن فصلهما بشكل مصطنع.

علاوة على ذلك، فقد تبنت بكين أسلوباً يتميز بأنه أكثر براجماتية فى تدبرها لامور الخلافات الاقليمية الملاحية مثل النزاعات التى نشبت بسبب جزر براسيل وسبراتلى وسنكالو. وعلى الرغم من تمسكها بمطالبها فى تلك الجزر، إلا أن الصين فضلت تسوية النزاع بسبل سلمية استنادا إلى قواعد القانون الدولى. وبعد مرور أربع سنوات من المفاوضات وقعت كل من الصين ورابطة الامم الاسيوية الجنوبية على بيان على ميثاق أخلاقى فى عام ٢٠٠٢ يمكن الطرفين من تدبر الامور. ومن اللافت أن الوثيقة الاخيرة قد تضمنت معظم المشروعات التمهيدية التى سعت الرابطة لتحقيقها .

١– ريتشرد بيرنستن ، الصين الصراع القادم مع أميركا ، مرجع سابق ، ص ٥٤

[2] – لقد نجحت الصين في ترتيب أمور بيتها الداخلي ، وعلى الصعيد الخارجي ، فإن الدول الكبرى تتعامل معها بصفة كونها سوقا مهما وامرا واقعا ودولة عظمى يستحيل تجاهلها ، ولاعب فاعل في البيئتين الإقليمية والدولية .

وربما يكون من الاكثر عجباً أن بدأت الصين بالفعل فى تعزيز مبادراتها فى القضايا الامنية فى الاجتماعات التى تلعب فيها الولايات المتحدة دوراً قيادياً. وقد طالبت الصين أيضاً خلال القمة التى عقدتها الرابطة عام ٢٠٠٣ بتأسيس آليات أمنية جديدة. وتحت شعار المنتدى الاقليمي لرابطة دول جنوب آسيا وآليات المنظمة للمباحثات الامنية، قام وزير خارجية الصين لى زيا وزنج بالمطالبة بعقد مؤتمر من أجل زيادة الاتصال بين القوات العسكرية الاسيوية ([1]). وتمثل تلك الشواهد انحرافاً لا يمكن إغفاله عن الوضع الذي كان سائداً فى الصين خلال العقد الماضي عندما قررت الاحجام عن أية مباحثات أمنية مع الرابطة الاسيوية وبالذات في الجانب العسكري.

وبموازاة هذه الإتفاقات الإقليمية في المجال الأمني، زادت الصين من حجم علاقاتها بمجلس الامن التابع للامم المتحدة ، على الرغم من أنها كانت تحجم حتى منتصف التسعينيات تقريباً عن تطبيق قرارات المجلس والتي نص عليها في البند السابع من ميثاق الامم المتحدة ، والتي تجيز استعمال القوة ويعزى سبب امتناعها عن التطبيق إلى معارضتها لتآكل السيادة التي تحملها ثنايا هذه القرارات. ومع هذا فقد أخذت بكين تستند مؤخراً إلى تلك المعايير. ففى تشرين ثاني من عام ٢٠٠٢، على سبيل المثال، قامت بالتصويت لقرار رقم ١٤٤١ الخاص بالتفتيش الرسمي على الاسلحة المحظورة بالعراق، ويعتبر ذلك السلوك تعبيراً عن تطبيق الصين لمبادئ البند السابع من ميثاق الامم المتحدة، الذى قلما دعمته الصين منذ التحاقها بالمنظمة فى عام ١٩٧١، كما قامت أيضاً بزيادة حجم مشاركتها في عمليات حفظ السلام، وذلك بتعزيز فرق الجيش فى تيمور الشرقية ودارفور والكونغو وغيرها.

ويسير اهتمام الصين وتدخلها فى شؤون ضبط التسلح العالمي، وعدم انتشار السلاح النووي في تيار التحول نحو المزيد من الحضور والمشاركة بنفس درجة الاهمية. ففي معظم الثمانينيات تناولت بكين موضوعات ضبط التسلح ومنع الانتشار النووي على أنها ضمن مسؤوليات الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي([2])، كما اعتبرتها أيضاً محاولات لتقييد نفوذها. ومن هذا المنطلق نجد أنها على النقيض صدقت على العديد من الاتفاقيات الكبرى المتعلقة بضبط التسلح والحد من الانتشار النووي ومن ضمنها معاهدة حظر الاسلحة النووية واتفاقية حظر الاسلحة الكيمائية. كما وافقت أيضاً على الالتزام بالمبادئ الاساسية لنظام الحكم الخاص بالتحكم التكنولوجى الصاروخي . هذا إلى جانب توقيعها على معاهدة تحريم إجراء الاختبارات النووية الشاملة فى عام ١٩٩٦ ، في الوقت التي لا زالت فيه بحاجة إلى إجراء اختبارات أساسية وتطويرية لجهودها المبذولة من أجل تطوير رؤوسها النووية.

أخيراً، وعلى الرغم من أن هناك بعض الشركات الصينية التى ما زالت تمد يد العون مزدوج الغرض إلى القليل من الدول مثل (باكستان وإيران) إلا أن مدى وحجم تكرار تصديرها لمقومات الاسلحة الحساسة ، نجده الان يتخذ المنحنى الهابط إلى أن ينتهي تماماً.

١- شيماء عاطف الحلواني، مقالة تحت عنوان: "دبلوماسية الصين الجديدة"، مرجع سابق، ص٤٣

[٢] - سامح فتحي غالي ، " نحو مرحلة جديدة في العلاقات الروسية الصينية" ، السياسة الدولية ، العدد ١٢٨(نيسان-إبريل،١٩٩٧) ، ص ١٦٩-١٧١

وفي النصف الثاني من فترة التسعينيات بدأت الحكومة الصينية بإضفاء الصبغة المؤسسية على عهودها بحظر السلاح النووي ، وذلك من خلال إصدار أمر بالتحكم في الصادرات .وقد استمر ذلك الاتجاه حتى السنوات الاخيرة.

وبالاضافة إلى ذلك فقد عمل توحد فئات المجتمع الصيني من المسؤولين والعلماء وقادة الجيش إلى جانب الكوادر الذين يعملون فى مجالات ضبط التسلح والبحث فى حظر الانتشار النووي وصناع السياسة، على إشعار كبار الزعماء بأهمية هذه القضايا بالنسبة للسياسة الخارجية العامة للبلاد والامن القومي.

ثانياً– <u>المصالح الصينية بين الانطوائية والتغييرات الدولية</u>

يمثل حاصل تلك التغييرات في مضمون وسمات وتنفيذ سياسة الصين الخارجية خلال العشر سنوات الماضية طفرة تطويرية هامة، طرأت على النهج الانطوائي والرجعي التي اعتادت الصين العمل به فيما بين فترة الثمانينات وأوائل التسعينات.

وأثناء السنوات الثلاث الماضية ، وخاصة منذ أحداث الحادي عشر من سبتمبر عام ٢٠٠١ بدأت المؤلفات الاستراتيجية الصينية تعكس تحولا حاسماً في وجهات النظر المتعلقة بالنظام الدولي والدور الذي تلعبه الصين نحوه. فعلى سبيل المثال نُشرت بعض المقالات الاستفزازية مؤخراً فى الصحف والجرائد الصينية الكبرى تؤيد موقف الصين في التخلي عن عقليتها الرجعية ، حيث يرفض هؤلاء المؤلفون التأكيد المستمر على المائة وخمسين عاماً من العار والاذلال التى مرت بهم الصين ، حتى لا يكون ذلك هو التصور الرئيسي الذى يحدد الصينيون على أساسه موقعهم من الشئون الدولية المعاصرة ، حتى إن الرئيس الصيني (جيانج زيمين) قد بلور ذلك الرأي في حديث له عن التطورات المستقبلية والذي ألقاه عام ٢٠٠١ بمناسبة العيد السنوي الثمانين للحزب الشيوعي ([1]). وإنطلاقا من الرؤية الجديدة المنفتحة ، بدأ المحللون الصينيون ذوو النفوذ فى تدعيم اتجاه الصين لتبنى عقلية ذات طاقة هائلة تنق "الامة الصينية الصاعدة محل الامة الصينية المقهورة " بما تحظى به من ثقة بالنفس والتى أثمرها النمو الاقتصادى المثير خلال العقدين الماضيين ، إلى جانب الادراك الكامل والمراجعة الموضوعية ,اخذ العبر من الظروف التى تتعلق بعزوف الصين عن تولى المسؤوليات الدولية فى المراحل السابقة ، والقيود المفروضة على سلطتها الدولية الحالية.

ويُعدّ تأكيد الصين على إقامة علاقات دولية قوية ووضعها على قمة هرم أولوياتها السياسية الخارجية امتداداً طبيعياً لذلك التيار الفكري الحديث. كما يرى الاستراتيجيون الصينيون أن تحقيق

[1]– حول مناقشات الحزب الشيوعي لعام ١٩٩٧، أنظر : صحيفة الرأي ألأردنية (١٥–٩–١٩٩٧)، ص ٢٢. كما يمكن مراجعة الموضوع على العنوان التالي على شبكة الأنترنت :

مصالحهم يرتبط ارتباطاً وثيقاً بالقوى العظمى وبموازين القوى في العالم ، بينما يأتي تأثيرالدول النامية في قاع الهرم.

ويعبر ذلك التغيير في الرؤيا الخارجية عن الطفرة الانتقالية المذهلة التي شهدتها الصين خلال فترة الستعينيات ، عندما كان بعض الصينيين ينكرون حقها فى الدخول في نطاقات العولمة والدول العظمى والمؤتمرات التعددية. واليوم أصبح المسؤولون الصينيون يعبرون بصورة واضحة عن حاجة بلادهم إلى المشاركة في المسؤوليات العالمية ، شأنها في ذلك شأن غيرها من الدول العظمى. وانعكاساً لتلك التغيرات فقد أصبح الرئيس هيو جينتاو أول رئيس صيني يحضر اجتماعات مجموعة أكبر ثماني دول صناعية فى العالم (G – 8) ([1]).

ومن أحد أكبر المقومات النهائية للفكر الجديد بالصين هو قبول الصين مؤخراً إلى اعتبار العالم في الوقت الحالي أحادى القطبية واعتبار أمريكا الكفة الراجحة التى سيستمر وجودها إلى عقود قادمة. هذاعلى الرغم من أن الزعماء الصينيين ساندوا مبدأ تعدد الاقطاب كتيار مناسب لكل العصور (وأدانوا فى المقابل مبدأ أحادية القطب).

ويعترف المحللون الصينيون في الوقت الراهن بأن دولتهم لا ولن تستطيع فى أيّ وقت مجابهة أمريكا كقوة مسيطرة على العالم برمته في الوقت الراهن، مع أن تلك الديناميكية لم تصبح مؤكدة بعد داخل آسيا. كما قام أحد خبراء السياسة الخارجية الصينية بنشر مقال مؤخراً يميز فيه بين القوة المهيمنة والسلوك المهيمن كما اقترح أن الصين فى إمكانها أن تختار وتصنع القوة المهيمنة كحل مناسب عن السلوك المهيمن. وأضاف قائلا "إن تحقيق الصين للسلام والتنمية جنباً إلى جنب مع الاهداف الاقتصادية المرجوة يمكن أن يظل منتعشاً فى العالم أحادي القطب وهذا هو الوضع الان" ([2]). والامر الذي لم يدركه الصينيون حتى الان هو أن الاقتصاد الصيني قد أفاد بصورة هائلة من التفوق العسكري الامريكي والمجهودات التى بذلتها أمريكا مماكبدها خسائر كبيرة من أجل الحفاظ على مصالحها وعلى أطماعها في المنطقة الاسيوية خلال العشرين سنة الماضية.

وهناك اتجاه على نفس الدرجة من الأهمية أيضاً وهو مواجهة الصين لبعض العقبات الصعبة التي تحول دون أن تصبح ممثلا له ثقله ونفوذه في المجتمع الدولي، فلا زالت السياسة الخارجية للصين تختص بالاهداف المحلية لرؤسائها: والمعروفة بتقوية وإصلاح البنى الداخلية للدولة والتأكيد على الابقاء على ما يشبه نظام حكم لينين فى فترة التحول. حتى مع زيادة تفعيل دبلوماسية الدولة فإن الوضع الداخلي لم يتخذ شكلا ثابتاً بعد، حيث يتصارع زعماؤها مع التغييرات السياسية والاجتماعية والاقتصادية التي تصاحب التحول.

---

[1]– توبي أ. هاف ، فجر العلم الحديث " الإسلام – الصين– الغرب – "(الكويت : المجلس الوطني للثقافة والفنون، عالم المعرفة ، الجزء الثاني العدد٢٢٠، ١٩٩٧) ص ٢٦

[2]– راجع د. جعفر كرار أحمد، "الصين بعد رحيل دينغ شياو بنغ"، السياسة الدولية، العدد ١٢٨، نيسان –إبريل ، ١٩٩٧، ص ٢١

وكما أوضحت أزمة مرض سارس (SARS) يظل النظام السياسي الصيني غير واضح الملامح، وذلك من شأنه أن يهدد الاقتصاديات وسبل العيش الخاصة بدول الجوار ومن ناحية أخرى فقد أدى أسلوب بكين حيال تلك الازمة إلى تشويه النوايا الحسنة تجاه الصين في منطقة البحر الباسفيكي الاسيوية. وبالتركيز على الاستقرار الداخلي نجد رؤساء الدولة قد تجاهلوا أولى مراحل المرض مما جعله يتفشى بسهولة من خلال ما تلتزمه الدولة من سرية تامة. ولكن لحسن الحظ فقد جعلت تلك الازمة الرؤساء يستشعرون أهمية تحقيق التكامل بين دولتهم والمجتمع الدولي.

وعلى الرغم من النكسات التي أصابت الواقع السياسي الصيني في مراحل أزماته المتتالية ، فسوف تظل الدبلوماسية الجديدة مستمرة بلا شك بإندفاعتها الهادئة والمدروسة على المسرح الدولي ، كما أنها سوف تتشارك مع صناع السياسة الامريكية والاسيوية الكثير من الفرص والتحديات ، كما سوف تقوم المشاركة الفعالة للصين في المؤسسات الدولية بتقديم فرص للتعاون الملحوظ والفعلي بالنسبة للقضايا الرئيسية التي يجري متابعتها في ميدان العلاقات الدولية.

ومن خلال مشاركتها الفاعلة دوليا، تطرح الصين الان سيلا من الموارد والفاعلية أمام مائدة المباحثات، وهي في ذلك تلقى دعماً من قبل المجتمع الدولي ، وترتبط مصالحها بالتوازي والتوازن مع القوى العظمى ، حيث أصبحت الصين الان من أكبر المناهضين لتهديدات الامن العالمي التقليدية وغير التقليدية. ومن أشهر الامثلة التي يمكن إيرادها على ذلك موقفها إزاء الازمة النووية لكوريا الشمالية، إذ كان من الواجب على الزعماء الامريكيين أن يعملوا على امتداد ذلك التعاون على حل المشكلات الامنية الاخرى من أجل تدبر أمور التهديدات الامنية المتبادلة، وبناء الثقة بين الطرفين. وسوف تكون تلك الجهود حاسمة لتحقيق الاستقرار في العلاقات الثنائية، التى طالما مرت بالعديد من الاضطرابات([١]).

وعلى الرغم من ذلك ، كان لا بدّ للمحلليين الامريكيين أن يفكّروا دائماً، أنّه حتى وإن كانت الصين قد أصبحت أكثر انضماماً إلى قضايا المجتمع الدولي، إلا أنها أصبحت أكثر خبرة في ممارسة السياسة الخارجية والعلاقات الخارجية لخدمة المصالح الصينية. لقد أصبحت الصين حالياً أكثر ذكاء وإدراكاً من ذي قبل ، ولكنها لن تصبح بالضرورة أكثر وداً ووداعةً في حضورها الدولي ، فربما تحبط مهارات بكين الجديدة من أهداف واشنطن وطموحاتها التوسعية، حيث باتت الصين الان في موقف تستطيع من خلاله تشويه صورة أمريكا وتحدّي سياساتها وسياسات حلفائها.

وتعتبر تلك القدرة التي ربما تشوه صورة أمريكا أمام بعثة حقوق الانسان التابعة للامم المتحدة في السنوات الاخيرة بمثابة صيحة التنبيه. حيث يجب أن يعد صانعوا السياسة والدبلوماسيون عدتهم للتعامل مع الصين الجديدة فى العديد من المؤسسات الدولية.

[١]– للمزيد راجع : كارن ابو الخير، "عالم بلا أقطاب: الحقائق الاستراتيجية الجديدة في النظام الدولي"، مجلة السياسة الدولية، نقلاً عن الموقع الإلكتروني لمركز الاهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، على شبكة الانترنت.

وبعد كل ذلك، فإن الدبلوماسيين الامريكيين يكرسّون جل جهودهم واهتمامهم نحو تلك المؤسسات، بينما تبدو بكين في الوقت الراهن مهيأة للعمل فى إطار المبادئ والقوانين الدولية لخدمة مصالحها ، وهي لا ترض ببعض مبادئ ذلك النظام ومعاييره المتحيزة، مثل تفوق الولايات المتحدة وتفردها في الميدان الدولي ،إذ تلعب فيه دور الحاكم والقاضي والمتدخل تحت عناوين حفظ الديمقراطية وحماية المجتمعات المدنية. من هنا كان لا بدّ أن تأخذ واشنطن حذرها من محاولات الصين لتثبيط عزائمها، كما أنها أدركت أن عليها بالمقابل أن توطد روابطها ببكين ودول الجوار من حولها، الأمر الذي يؤكد التسليم الأميركي بحقيقة تزايد الدور الاقليمي للصين فى المنطقة (١).

ومن ناحية أخرى فإن الصين تظهر الآن وبشكل كبير كمحرك للنمّو فى آسيا ، وذلك بالنظر إلى النفوذ والسلطة الكبيرة التي تتمتع بها. فعلى الرغم من اعتلاء الولايات المتحدة العرش الاستراتيجي فى المنطقة ، إلا أنها تحتاج إلى أن تولي اهتماماً إلى العلاقات التي تربطها بالدول الصديقة وحلفائها فى المنطقة إذا أرادت أن تحتفظ بمكانتها.

ومن المهام المرجّوة أيضاً من الولايات المتحدة والمجتمع الدولي برمته منذ وقت بعيد ، هو العمل على تأكيد تعلق الدبلوماسية الصينية الجديدة بما تحمله من رؤى وتوجهات جديدة تتعلق بالسياسة العالمية ، مع تأكيد إلتزامها بمبادئ الأمن والاستقرار، حيث أن التنافس السافر مع الصين قد يؤدّي إلى إستهلاك موارد كل من أمريكا والصين والاخلال بالتوازن الجوهري للقوى الاسيوية.

ومن ناحية أخرى فإن المشاركة المتزايدة للصين في المؤسسات الدولية تقدم سبلا جيدة لتفعيل رؤى الدولة المنفتحة على قيم الديمقراطية وحقوق الإنسان ، ويحقق مصالحها الإقتصادية إلى جانب تقوية نفوذ الدول الاخرى المشاركة في تلك المنظمات (٢).

ولا بد من الإشارة الى أن العقدين القادمين سيشهدان إهتماما صينيا أكبر لمعالجة المشكلات الداخلية التي تهدد الدولة. وبصفة عامة فإن تجديد أكبر دول العالم من حيث عدد السكان لبناها الإقتصادية والسياسية ليس بالامر اليسير. فقد اعتبر رؤساء الصين فترة العشرين عاماً القادمة مجرد فرصة استراتيجية لتطوير دولتهم ، ولكنها تعتبر أيضاً فرصة للإنفتاح على المجتمع الدولي . ومن الحكمة أن يستغل صانعو السياسة في أمريكا التحديات والفرص التي تخلقها الانتفاضة الصينية على كل الأصعدة. فكثير من جوانب صورة الاقتصاد الصيني في السنوات الاخيرة تبدو مذهلة، حيث أصبحت

١- كارن ابو الخير، "عالم بلا أقطاب: الحقائق الاستراتيجية الجديدة في النظام الدولي"، مرجع سابق.

٢- راجع دراسة مجموعة من الخبراء والباحثين الأمريكيين في الشأن الصيني، "ماذا يحتاج العالم ليعرف عن القوة العظمى المرتقبة"، مترجم عن الإنكليزية ، ط ٢٠٠٦، منشور على الموقع الإلكتروني لمركز واشنطن الإستراتيجي على شبكة الإنترنت بتاريخ ٢٠٠٦/٠٥/٠٧.

انظر النسخة الأصلية للبحث (باللغة الإنكليزية):

The Balance Sheet China: What the World needs to know about the Emerging Superpower, PublicAffirs New York, 2006

الصين ذات رابع أقوى اقتصاد في العالم ، وثالث أقوى دولة تجارية ([1]). وبلغ معدل نمو الاقتصاد ١٠ بالمائة خلال العقود الثلاثة الماضية. وارتفع حجم إسهامه في التجارة الدولية بنسبة ١٢ بالمائة، كما بلغ إحتياطي النقد الاجنبي في الصين عام ٢٠٠٦ تريليون دولار. وتأتي الصين في المرتبة الثانية عالميا بعد الولايات المتحدة في جذب الاستثمارات ورؤوس الاموال. والمنتجات الصينية تعرف طريقها إلى كل قارة من قارات العالم ([2]).

وبالمقابل فإن من المهم التعرّف على جوانب الضعف في الاقتصاد الصيني الداخلي، خاصة إذا ما قارنا هذا بالاقتصاد الداخلي للولايات المتحدة. فعلى سبيل المثال لا تزال الصين رغم الطفرات في النمو الاقتصادي تعدّ من الدول الفقيرة، حيث لا يزيد متوسط الدخل عن ربع متوسط الدخل في الولايات المتحدة، ولا يتعدى الحد الادنى للأجور ثلث نظيره في الولايات المتحدة. ورغم حرص الصين على الحصول على تكنولوجية حديثة لدعم وتطوير قطاع الصناعة، فإنها لا تنفق إلا ١٠ بالمائة من إنفاق الولايات المتحدة على البحوث والتنمية، ذلك في الوقت الذي لا تتعدى نسبة الباحثين والعلماء الصينيين الذي لديهم القدرة على التنافس عالميا عُشر نسبتهم في الولايات المتحدة.

يُضاف إلى هذه الجوانب العامل الاداري، حيث إن الصين في حاجة ماسة إلى إعادة هيكلة النظام المصرفي وتحسين أوجه الانفاق وردم الهوة في مستويات الدخل بين المناطق الريفية والمدن، كما لابد للقيادة الصينية من دراسة التحولات المستجدة سياسيا وإقتصاديا وتاثيرهاعلى الاوضاع الاجتماعية والسياسية في الصين ، وإنعكاسها على مستقبل هذا البلد الذي أصبح ُينطر اليه كقوة عظمى لا يمكن تجاهلها في مجال السياسة الدولية.

ويرى بعض الباحثين الغربيين أن الاولوية الاولى لدى القيادة السياسية الصينية هو الابقاء على التحديات السياسية والاقتصادية والاجتماعية على ما هي عليه ، وذلك من أجل البقاء في السلطة بيد الفئات الحاكمة لأطول وقت ممكن. وفي ذات الوقت تدرك القيادة تأثير العولمة والدعوة إلى الانفتاح والاصلاح ، وما يمكن أن تمثله من تأثير على الشارع ([3]).

وبالواقع يجد المراقب أو المتتبع للشأن الصيني الكثير من الامثلة عن الاوضاع الاجتماعية والسياسية السيئة التي يعيشها المواطن الصيني ، والتي تدل على صعوبة تحديات الاجندة الداخلية للحزب الحاكم.

ومن بين هذه الامثلة ، ما تشير اليه الإحصاءات الى أن حوالي ١٤٠ مليون صيني، أي ما يعادل ١٥% من الايدي العاملة هم عمال مؤقتون ليس لهم مقر إقامة ثابت. ويمكن للصين أن تتباهى

---

[1] – للمزيد من التفاصيل راجع : جان لوي روكا: " المارد الآسيوي يكتشف البطالة" ، لوموند ديبلوماتيك (بالعربية)، عدد كانون الثاني – يناير ١٩٩٩، ص ٩

[2] – مجموعة من الخبراء والباحثين الأمريكيين في الشأن الصيني، "ماذا يحتاج العالم ليعرف عن القوة العظمى المرتقبة"، مرجع سابق، ص ٨٦

[3] – " الصين بعد رحيل دينغ شياو بنغ" ، مرجع سابق ، ص٤٧

بوجود استثمارات ورؤوس أموال ضخمة في البلاد ، ولكن في ذات الوقت لا يمكن أن تخفي حقيقة أن ما يزيد على ٤٠٠ مليون شخص في المناطق الريفية النائية يعيشون على أقل من دولارين في اليوم ([١]).

واستطراداً يمكن لأي متابع أو باحث أن يلحظ مقابل معدلات النمو المرتفعة التي تشهدها البلاد حالات ضخمة وهائلة من الفقروالعوز في صفوف الشعب الصيني لاسيما في المناطق الريفية ، وفي أحزمة البؤس التي تطوق المدن الكبرى ، حيث يمكن ملاحظة الاوضاع الاجتماعية السيئة في مجالات الخدمات الصحية وانتشار مرض الايدز والسارس ، وعدم توفر الخدمات الاساسية والتعليم للمواطن ، ويضاف إلى كل ذلك مناخ القهر السياسي وانتفاء حرية التعبير.

ثالثاً- سياسة الصين الخارجية :بين الواقعية وإستخدام القوة، تايوان نموذجا

يتبيّن من خلال دراسة الطريقة التي تتبعها بكين في تناول قضية تايوان وفي غيرها من القضايا الإقليمية بأن التحدي الامني الكبيرإلى جانب متابعة القضايا المصيرية المتعلقة بالسياسة الخارجية للدولة يكشف عن مستوى عالٍ من الادراك والثقة بالنفس لدى القيادة الصينية . فمنذ فترة التسعينات حتى بداية عام ٢٠٠١ باتت السياسات التي تحكم العلاقات المتبادلة بين الصين وتايوان يشوبها القلق والتوتر. وترجع تلك المخاوف إلى إمكانية تسلل الفكر الاستقلالي الذي تدعو إليه تايوان وتؤيدها فيه الولايات المتحدة الأميركية ، بينما تعتبر بكين أن تايوان هي جزأ لا يتجزأ من الوطن الأم، وأنها تمتلك الحق الكامل بإستخدام أية وسيلة لإستعادتها وإعادتها الى خارطة الوطن كجزء لا يتجزأ من البرّ الصيني.

وفي ردها على تايوان ، قامت الصين باستخدام الاسلوب العسكري الصارم في منع المحاولات الاستقلالية، ويساندها في ذلك شعور قومي عارم لدى الشعب الصيني يشجع على إعادة توحيد البلاد واعادة (تايوان) الى الوطن الأم . وإستنادا الى هذا الشعورالقومي المتنامي لدى الجمهور الصيني قيادة وشعبا ، فقد جهِد ساسة الصين في معارضة أي توجه إستقلالي لتايوان من جانب واحد ، كما أبدوامعارضتهم الشديدة تجاه أيّ محاولة لتوطيد الروابط العسكرية بين أمريكا وتايوان ، وظلت الجزيرة مصدر اضطراب العلاقات بين أمريكا والصين ([٢]).

ومع ذلك فقد ثبت أن الطريقة التى تتبعها الصين كانت إحدى معوقات نجاحها. فمثلا بعض الاختبارات الصاروخية الاستفزازية التي أجرتها فى عام ١٩٩٥، ومرة أخرى في عام ١٩٩٦ بهدف تهديد قادة تايوان وأمريكا، قد حققت بذلك نتيجة عكسية: حيث أرسلت الولايات المتحدة اثنين من حاملات الطائرات إلى الخط الدفاعي لتايوان ، كما سعت إلى فوز الرئيس التايواني (لي تنج هو) في

2-South China Morning Post,october19,1999

[٢] - " الصين الثانية هي هونغ كونغ التي عادت الى الوطن الأم في تموز - يوليو ١٩٩٧وماكاوالتي عادت في كانون الول - ديسمبر ١٩٩٩، ثم تايوان التي لا زالت تنتظر العودة الى خارطة الوطن الأم . وهذه المناطق صينية وأهلها صينيون (من قومية الهان) ويتكلمون لغة البلد الأم ويرتبطون معه بكل أنواع العلاقات .

الاستطلاعات . من هنا يمكن القول بأن الممارسات العسكرية والروح القتالية الصينية قد تتسبب فى تشويه صورتها فى المنطقة وخصوصاً بين دول جنوب آسيا ([1]).

وبدءا من العام ٢٠٠٠ إنتهجت الصين سياسة إحتواء جديدة في العلاقات مع تايوان ، ولكن ذلك لم يمنع القيادة الصينية من التلويح بشكل دائم بامكانية استخدام القوة العسكرية في حال فشل الجهود السلمية لإعادة جزيرة تايون الى البر الصيني . كما أنه من المحتمل أن تلجأ الصين إلى وضع إطار زمني، وإن لم يكن محدوداً، لاعادة الوحدة من جديد. وجاءت نتيجة السياسة الصينية الصارمة والمهددة دائما بإستخدام القوة بالتعاطي مع موضوع جزيرة تايوان بشكل سلبي ، حيث رشّحت تايوان فى انتخاباتها الرئاسية في العام ٢٠٠٨ ولأول مرة رئيساً من حزب المعارضة مؤيداً لمبادئ الاستقلال.

وأخيراً يبدو أن الصين قد استوعبت الدرس خلال العامين الماضيين وأحلّت أسس الصبر والاعتدال محل المشاحنات والخطط العدائية في موضوع تايوان ،حيث امتنعت عن إكمال مخططاتها المتعلقة بمسألة إعادة الوحدة ، كما هدأت من حدة تهديداتها بالقوة العسكرية. وبدلا من ذلك فإنها توجه اهتمامها حالياً إلى استخدام مغريات الفرص الاقتصادية مع تايوان، إلى جانب تلويحها الدائم بلجوئها لوسائل العنف لإستعادة تايوان في حال فشل المساعي السلمية.

ومن منطلق براغماتي وعقلانية سياسية ، لم يعد قادة الصين يهاجمون علنا العلاقات العسكرية بين أمريكا وتايوان، ولم يعد موضوع هذه العلاقات يشكل بندا رئيسيا في الإجتماعات التي يلتقي فيها كبار ساسة الصين مع نظرائهم الامريكين.إلا ان ذلك لا يعني أن بكين قررت التنازل عن نواياها في ضم الجزيرة . وقد أدى أسلوب التجاهل الذي اتبعته الصين مؤخراً في تعاملها مع أزمة (سارس) في تايوان ، إلى جانب ما بذلته دائبة من أجل استبعاد تايوان من عضوية (منظمة الصحة العالمية) ، أدى كل ذلك إلى خلق موجة من الشك حول عمق التحول في التوجهات الصينية تجاه هذا الموضوع.

ولكن بالنظر إلى الصورة العامة أو الغالبة على المشهد الإقليمي ، فإن المخططات الصينية قد شهدت تغيراً بالنسبة لطرق إدارة الخلاف بين البلدين. لاسيما بعد الصعوبات الإقتصادية التي عرفتها تايوان بالتزامن مع الأزمة المالية العالمية. فقد صحب التراجع الإقتصادي الكبير الذي أصاب الإقتصاد التايواني والمشكلات المالية والإقتصادية لتايوان، زيادة ثقة الزعماء الصينيين بأنفسهم من الناحية الإقتصادية وإرتفاع نسب النمو، كون الصين هي من اقل الدول التي تأثرت بالأزمة المالية العالمية. فقدم زعماء الصين أنفسهم للشعب التايواني على انهم خشبة الخلاص من حالة التردي التي تواجه الوضع الإقتصادي الصعب لتايوان.

لقد أيقن القادة الصينيون أن الوقت في صالحهم وأن نفوذهم في تايوان في نمّو مستمر، ولكن تلك الثقة هشة متزعزعة بين الطرفين حتى الان ، وتحتاج الى تقوية العلاقات وتدعيم التغلغل الصيني في تايوان ، بما يساعد على إحياء مناخات ثقة بين الشعبين ، وبنفس الإحتقان الذي يتصاعد مع كل

[1]– مجموعة من الخبراء والباحثين الأمريكيين في الشأن الصيني، "ماذا يحتاج العالم ليعرف عن القوة العظمى المرتقبة"، مرجع سابق، ص١٣

أزمة . ومما ساعد على ذلك هو ما قامت به أميركا على هذا الصعيد ، إذ قامت بدور الوسيط ، فتبنت سياسةإحتوائية كان من شأنها تهدئة وردع كل من (بكين) و(تايبييه) للإنجرار الى مواجهة عسكرية .هذه المواجهة، التي في حال نشوبها ، سيكون لها مفعولا عكسيا لدى شعب تايوان الذي لا يزال منقسما تجاه الإنفصال او العودة الى الوطن الأم كجزء لا يتجزأ من الأرض الصينية.

رابعاً– <u>دبلوماسية الصين الجديدة: المنهجية والفعالية</u>

في عهد (ماو) كانت معظم قرارات السياسة الخارجية يتم اتخاذها بطريقة عائلة كورليون في قصة (God Father): فكان ماو بمثابة الاب الاله الذي يريد أن يطبق أفكاره الثقافية والإقتصادية والسياسية بشكل إسقاطي ([١]) .

وسعى ماو الى نشر ايديولوجيته من خلال ما سمي بالثورة الثقافية ([٢])، وإحياء فكرة النموذج الصيني[٣] . ثم جاء بعد ذلك حكم (دينج) ليفتح آفاقاً جديدة حيث توطدت روابط الصين بالمجتمع الدولي ولكن ظلت القرارات النهائية تتصف بالمركزية الشديدة. وعلى الرغم من ذلك فقد أصبحت عملية اتخاذ قرارات السياسة الخارجية الان تتميز بالمؤسسية واللامركزية ولم تعد أيضاً تعتمد بشكل كبير على الصفة الفردية لأحد القادة.

ومن أحد محاور التغير في الصين إتاحة فرصة أكبر للدور الذي تلعبه هيئات الادارة الحكومية المتناظرة والمختصة بقضايا السياسة الرئيسية والمعروفة باسم المجموعات القيادية الصغيرة. كما قامت بكين فى أواخر عام ٢٠٠٠ بتأسيس مجموعة قيادية جديدة للامن القومي. كما تشكل هذه الهيئات الصورة العامة للنظام السياسي وأيضاً فإنها من شأنها تقييد السلطة التي يستقل بها فرد أو حزب.

كما عملت الصين أيضاً على تنويع مصادر التحليلات السياسية التي تصل إليها من داخل الحكومة أو من خارجها. فعلى سبيل المثال فإن القسم الجديد للتخطيط المتطور لسياسة وزارة الخارجية يلعب الان دوراً بارزاً كأحد مصادر الفكر السياسي الداخلية ومن ناحية أخرى فقد بدأت الحكومة في تعيين متخصصين من خارج الحكومة للاستعانة بهم كمستشارين للقضايا الفنية، مثل تلك التي تتعلق

---

[١] – لقد تأثر ماو الى حد كبير بالمنظور الستاليني لحركة التاريخ (الإنتقال من الشيوعية البدائية الى الإقطاعية فالرأسمالية فالشيوعية)، وإعتبار أن هذه الحركة تتم مدفوعة ب" قوى التقدم ". ومن هنا فان ماو ربط بين اليسار ومن هم في صف التقدم ، وإعتبر ان الذين يعملون على ألإسراع في التقدم هم " المغامرون" ، بينما اعتبر المترددين في التقدم بانهم " تحريفيون".

[٢] – كان من نتائج "الثورة الثقافية" التي أطلقها ماو أن جرى إستدعاء جميع سفراء الصين من الخارج وقطع صلات الصين الدبلوماسية وجرى إخضاع جميع فئات الشعب الى دورات ايديولوجية وثقافية تحاكي نظريات ماو الثقافية والسياسية . كما جرى إرسال الموظفين والسفراء والمعلمين الى اللحقول للعمل في الأرض بشكل جماعي . أنظر التفاصيل في :

Paul Kennedy,preparing for the twenty-frst century,op,447-458

[٣] – لا بد من الإشارة الى ان فكرة النموذج الصيني هذه تراود المسؤولين الصينيين باستمرار (ولعل ذلك فسرمؤشرا الى النزعة القومية)، فقد تحدث ماو عام ١٩٦٥ عما اسماه في حينها " الطريق الصيني للإشتراكية " ، انظر حول هذه النقطة :

Carol le Hamrin,op.cit,13.

بعدم انتشار الاسلحة المحظورة والدفاع الصاروخي. ويشارك عدد كبير من الدارسين والمحللين السياسيين الصينيين بصورة منتظمة في مجموعات الدراسة الداخلية وكتابة التقريرات إلى جانب تصميم بعض المختصرات السياسية، حيث يقوم هؤلاء الدارسون والمحللون السياسيون بكثير من الدراسات والزيارات للخارج للقاء بنظائرهم من الخبراء الدوليين ،إضافة إلى أنهم يلفتون أنظار الزعماء الصينيين إلى الاتجاهات الدولية السائدة ويطرحونها عليهم في قالب من الخيارات السياسية.

وهناك أيضاً عامل آخر كانت له بصمة واضحة فى تطوير عملية صنع القرار في السياسة الخارجية للصين وهو توسيع رقعة المناقشة العامة لتشمل الشئون العالمية. فلم يكن هناك أية مناقشات مفتوحة تتناول المشكلات الحساسة مثل حظر الاسلحة أو الدفاع الصاروخي في خلال العشر سنوات الماضية، ولكن في الوقت الراهن، يستطيع النقاد أن يتناولوا كل تلك القضايا بالدراسة في آرائهم ولقاءاتهم التليفزيونية إلى جانب مؤلفاتهم بفرض تفعيل وهيكلة الدبلوماسية الصينية.

وفي الوقت نفسه بدأت فئة من الصينيين تضم مسؤولي الاعلام والمتحدثين الرسميين للحزب الشيوعي والصحف اليومية الشعبية ، تجري مباحثات باستخدام أسلوب المائدة المستديرة بالاستعانة بالادارة الصريحة للمحللين الجدد. حتى إن بعض الصحف وخاصة الهوانكى شيباو (أوقات عالمية) والنانفانج زومو (نهاية الاسبوع الجنوبي) قد نشرت بعض الاراء المطالبة بإيجاد بدائل لسياسة الحزب الرسمي مثل تلك التي تتعلق بكوريا الشمالية([١]).

أما عن الاسلوب الذي يتبعه الساسة في تنفيذ الدبلوماسية الصينية المتطورة بشكل كبير، فقد تميز بالبراعة والفطنة وهو ما أثمرته نتائج التدريب المتواصل الذي بدأته وزارة الخارجية منذ أكثر من عشرين عاماً مع بدء فترة الاصلاح ، حيث قضى الدبلوماسيون الصينيون وقتاً طويلا في دراسة العالم الخارجي من المتحدثين لغة أو أكثر من اللغات الاجنبية والحاصلين على درجات وشهادات علمية من جامعات أوروبا وأمريكا. كما عملت أيضاً على تعزيز فكرة تجنيد المؤهلات المتوسطة المحولة من الولايات الاخرى من أجل زيادة خبراتها في شتى المجالات.

وقد صحب تلك التغييرات في الواقع حملة صينية جديدة لتعميم وتعزيز السياسة الخارجية للدولة. ففي خلال العقود الماضية كانت المناظرات والتلخيصات يتم إحالتها إلى الصحف اليومية والتقارير الاخبارية والمطبوعات التي تصدرها وزارة الخارجية ، ثم تغير الوضع مؤخراً حيث أدركت الصين أهمية طرح وجهة نظرها للعالم الخارجي من أجل تحسين صورتها بين الدول.

وطبقاً لذلك فقد بدأت الصين في منتصف التسعينيات في إصدار "الاوراق البيضاءالحكومية" المتعلقة بالموضوعات الجدلية للسياسة الخارجية من أجل التعزيز والدفاع عن آرائها. ومن هذا المنطلق فقد أصدرت الصين أكثر من ثلاثين وثيقة تتناول مجموعة متنوعة من القضايا الحساسة كتلك التي تتعلق بتنظيم عدد السكان وحقوق الانسان إلى جانب قضية تايوان والتيبت وقضايا الدفاع الوطني.

---

[١]- للمزيد راجع تقريرمجموعة من الخبراء والباحثين الأمريكيين في الشأن الصيني، "ماذا يحتاج العالم ليعرف عن القوة العظمى المرتقبة"، مرجع سابق، ص ١٨.

ومن أجل توضيح صورة سياساتها الخارجية قامت بكين بفتح صفحات الانترنت كإحدى وسائل الاتصال بالعالم الخارجي على صفحات موقع مركز المعلومات الخاص بمجلس الدولة (www.china-org.cn). كما تقدم وزارة الشئون الخارجية نخبة من أقيم المعلومات على موقعها (www.fmprc.gov.cn) بما تضمنه من وصف تفصيلي لموقفها حيال القضايا الاقليمية وعرض تفصيلي للمؤتمرات الصحفية والمحادثات الهامة. وتعتبر تلك الوثائق مدخلا للوصول إلى الفكر السياسي الصيني وهو الامر الذي كان مستحيلا أثناء فترة حكم ماو أو دينج.

وإلى جانب تلك التغييرات التي إستحدثتها الصين في إدارة شؤونها الخارجية، فقد تبنت طريقة أكثر ارتقاءً في التعامل مع مجموعات الصحافة الدولية. ففى عام ١٩٩٩ افتتحت وزارة الخارجية مركزاً إعلامياً دولياً جديداً لعقد المؤتمرات الصحفية نصف الاسبوعية يتم ترجمتها فورياً ، بالاضافة إلى أنها تغطى مساحة مناسبة لطرح الاسئلة الجريئة والاجابات الحقيقية بعيدا عن سياسة التكتم والأبواب المغلقة كما دعا كبار مسؤولي وزارة الخارجية الصحفيين لعرض موجز للخلفية السياسية غير المعلنة من قبل نشر وثائق السياسة العظمى ، أو عقب اجتماع القمم الثنائية مثل زيارة يانج زيمن لكراوفورد، تكساس فى أكتوبر عام ٢٠٠٢. حيث تمثل تلك الخطوات تطورا مذهلا لسلوك دولة اعتادت أن تضع شؤونها الخارجية تحت السرية التامة.

وأخيراً فقد بدأ زعماء الصين أيضاً في تعزيز سياساتهم من خلال زياراتهم المتكررة للخارج. ففي خلال فترة التسعينيات سافر كل من جيانج زيمين ولي بينج وزو رونجي بشكل متكرر إلى معظم قارات العالم خاصة دول آسيا . كما وجه حلفاؤهم ممن تم تعيينهم فى نوفمبر عام ٢٠٠٢ جل اهتمامهم إلى العلاقات الدولية حيث قضوا وقتاً طويلا خارج البلاد.

وطبقاً لجدول زيارات المسؤولين الصينيين الذي جرى نشره علنا أمام وسائل الإعلام ، فإن الاعضاء الجدد للجنة الدائمة للمكتب السياسي قد قاموا بما يزيد عن أربعين زيارة للخارج في مدة تصل إلى أربع سنوات فقط متبعين بذلك من عينتوهم. وعلى النقيض فلم يترك (ماو) الصين سوى مرتين فقط طيلة حياته (وهما المرتان اللتان زار فيهما الاتحاد السوفياتي) ومثله في ذلك (دينج) الذي لم يسافر للخارج كرئيس للصين سوى مرات قليلة.

فيما يتعلق بأهم محددات سياسة الصين الخارجية بحسب بيانات ورؤى منظري السياسة الخارجية فإنه يمكن القول بأن الصين تنتهج بدأب وثبات سياسة خارجية سلمية مستقلة، والهدف الاساسي لهذه السياسة هو حماية استقلال الصين وسيادتها وسلامة أراضيها. وفيما يلي اهم ملامح هذه السياسة([١]):

[١] – راجع مقالة مراد الدسوقي ، " مستقبل التوجهات الإستراتيجية الصينية"، في مجلة السياسة الدولية ، العدد ١٢٤(نيسان – ابريل، ١٩٩٦)، ص ٢٤٠-٢٤٢

١- ظلت الصين تنتهج مبدأ الاستقلال والتمسك بزمام المبادرة. وتحدد موقفها وسياستها في جميع الشؤون الدولية انطلاقاً من المصالح الاساسية للشعب الصيني وشعوب العالم والتمييز بين الصواب والخطأ، ولا تخضع لأي ضغوط خارجية. ان الصين لا تتحالف مع اية دولة عظمى او اية كتلة دول، ولا تسعى لاقامة حلف عسكري، ولا تشترك في سباق التسلح ولا تمارس التوسع العسكري ([١]).

٢- تثابر الصين علي معارضة الهيمنة وصيانة السلام العالمي. وترى الصين أن اية دولة سواء كانت كبيرة ام صغيرة، قوية ام ضعيفة، غنية ام فقيرة، تعتبر عضواً من اعضاء المجتمع الدولي على قدم المساواة ([٢]). ويجب أن تحل جميع النزاعات والخلافات الناشية بين البلدان بطريقة سلمية عبر التشاورات ، وليس باللجوء الى القوة او التهديد باستخدام القوة ولا يسمح بالتدخل في الشؤون الداخلية للغير بأيّ حجة. ولن تفرض الصين نظامها الاجتماعي وايديولوجيتها السياسية على الاخرين، وفي نفس الوقت لن تسمح اية دولة بان تفرض نظامها الاجتماعي وايديولوجيتها السياسية عليها.

٣- لطالما ادّعت الصين أنّها تعمل بنشاط من اجل بناء نظام دولي اقتصادي وسياسي جديد عادل ومعقول.

وترى الصين ان النظام الجديد يجب عليه ان يجسّد مطالب تطور التاريخ وتقدم العصر وان يعكس رغبات شعوب مختلف دول العالم ومصالحها المشتركة. ويجب أن تكون المبادىء الخمسة للتعايش السلمى والمبادىء الاخرى المعترفة بها للعلاقات الدولية اساساً لبناء النظام الدولي السياسي والاقتصادي الجديد.

٤- ترغب الصين فى اقامة وتطوير علاقات الصداقة والتعاون مع جميع البلدان علي اساس المبادىء الخمسة المتمثلة في الاحترام المتبادل للسيادة وسلامة الاراضي وعدم الاعتداء للغير وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للغير والمساواة والتعايش السلمي. ان التطوير النشيط لعلاقات حسن الجوار والصداقة مع الدول المجاورة جزء هام من السياسة الخارجية الصينية.

لقد إستطاعت الصين إبرام إتفاقيات مع دول الجوار، منهية بذلك قضايا خلفها التاريخ. وتتطورعلاقات التعاون ذى المنفعة المتبادلة بينها وبين الدول المجاورة تطوراً مزدهراً. وتعتبر

---

[١] - للمزيد راجع موقع وزارة الخارجية الصينية على شبكة الأنترنت ،على الرابط التالي :http://www.arabsino.com/book/life-in-china/ar/24.htm

كما يمكن مراجع الموقع التالي لوكالة شينخوا الصينية : وموقع وكالة أنباء الصين بتاريخ ٢٠١٠/٠٩/٠١ على شبكة الإنترنت:
http://www.edigear.com/detail/index.php?id=321956

2-Hong yang Lee," the implications of reforme for ideology,state end society in China" ,journal of international Affairs, vol,39,no.2(1986): 82

الصين ان تقوية التضامن والتعاون مع الدول النامية يشكل موطىء قدم أساسي للسياسة الخارجية الصينية. كما ترى الصين أنها تتشارك مع الدول النامية بمعاناة تاريخية مشتركة ، وكذلك لها اهداف مشتركة لصيانة استقلالها وتحقيق تنميتها الاقتصادية، وعليه فلها قاعدة التعاون العميقة ولها آفاق واسعة في هذا المجال.

كما ان الصين تهتم كل الاهتمام بتحسين وتطوير علاقاتها مع الدول المتقدمة وتدعو الى تجاوز اختلاف النظم الاجتماعية والايديولوجية في العلاقات بين مختلف الدول والاحترام المتبادل والسعى لايجاد النقاط المشتركة ، وترك الخلافات جانباً وتوسيع التعاون ذى المنفعة المتبادلة.

وتطبق الصين سياسة الانفتاح على الخارج بصورة شاملة وتود ان توسع مجالات الاتصالات التجارية والتعاون الاقتصادي والتكنولوجي والتبادلات العلمية والثقافية على نطاق واسع مع مختلف دول ومناطق العالم على اساس مبدأ المساواة والمنفعة المتبادلة لدفع الازدهار المشترك. وحتى نهاية عام ٢٠٠١، صادقت الصين على اقامة ثلاثمائة وتسعين الف مؤسسة أجنبية التمويل، وبلغت قيمة الاستثمارات الاجنبية التعاقدية سبعمائة وخمسة واربعين ملياراً وتسعمائة مليون دولار امريكي، وبلغت قيمة الاستثمارات الاجنبية المستخدمة بصورة فعلية ثلاثمائة وخمسة وتسعين ملياراً وخمسمائة مليون دولار امريكي([١]). ووصل اجمالي قيمة الواردات والصادرات الصينية في عام ٢٠٠١ الى خمسمائة وتسعة مليارات وثمانمائة مليون دولار امريكي، وهذا الرقم يحتل المركز السادس في العالم. انضمت الصين الى منظمة التجارة العالمية في اليوم الحادي عشر من ديسمبر عام ٢٠٠١ بعد مفاوضات امتدت خمسة عشر عاماً([٢]) وبالاضافة الى التمتع بحقوق معنية بعد دخول منظمة التجارة العالمية، بدأت الصين تطبق نظام wto تطبيقاً فعلياً وتلعب دوراً ايجابياً من اجل دفع الازهار والتقدم في العالم ([٣]).

إن الصين بصفتها دولة دائمة العضوية في مجلس الامن الدولي، تشترك بنشاط في ايجاد حلول سياسية لقضايا اقليمية ساخنة. وقد اوفدت الصين عسكريها للاشتراك في بعثات حفظ السلام الدولية التي تشرف عليها الامم المتحدة. وتؤيد الصين اصلاح الامم المتحدة وتدعمها مع غيرها من الهيئات المتعددة

---

[١] – سعت الصين منذ منتصف الثمانينات للدخول في عضوية (الجات) ، ومن بعدها منظمة التجارة العالمية ،التي حلت محل الجات، دون جدوى وهي تتمتع بمركز المراقب منذ العام ١٩٩٥.وعلى الرغم من أن الأسبابا لرئيسية في الإعتراض على دخول الصين هي أسباب سياسية، فإن هناك مشكلات قانونية (قانون حماية الملكية الفكرية ، قوانين الإغراق ، القرصنة المعلوماتية) وقد إستفادت منها الولايات المتحدة الأميركية لعرقلة دخول الصين الى المنظمة .

[٢] – راجع مقالة نزار عبد المعطي ، " العلاقات الأميركية الصينية : أوجه التقارب وأوجه التباعد" ، مجلة السياسة الدولية ، العدد ١٣٢، القاهرة ، نيسان– ابريل١٩٩٨

[٣]– د. محمد جواد الحمد، مقالة تحت عنوان: "الصين والعرب كيف تتحقق شراكة جادة؟"، نقلاً عن شبكة الإنترنت على الموقع التالي : www.islamonline.net.

الاطراف لمواصلة لعب دورها الهام في معالجة الشؤون الدولية. وتعارض الصين بحزم جميع النشاطات الارهابية بمختلف اشكالها وتساهم مساهمة هامة في النضال الدولي لمكافحة الارهاب.

كما تعمل الصين بجهد لدفع السيطرة على التسلح الدولي ونزع السلاح وحظر الانتشار. وقد انضمت الصين الى جميع المعاهدات الدولية بشأن السيطرة على التسلح الدولي و حظر الانتشار.

وفي مجال حظر الانتشار، ظلت الصين تلتزم وتنفذ بصورة صارمة تعهداتها الدولية وتبذل جهدا في بناء بنية قانونية لادارة حظر الانتشار فيها، وقد اقامت نظاماً متكاملا اساسياً للتحكم في حظر الانتشار.

لقد ظلت حكومة الصين تهتم اهتماماً بالغاً بحقوق الانسان وبذلت جهوداً متواصلة في هذا المجال وقد اشتركت الصين في ثماني عشرة معاهدة حول حقوق الانسان بما فيها (المعاهدة الدولية حول الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية)، كما وقعت على المعاهدة الدولية حول الحقوق المدنية والسياسية.

ان الصين ترغب في تعزيز التعاون مع المجتمع الدولي للعمل معاً لمعالجة القضايا العالمية التي تواجه التنمية البشرية كتفاقم وتدهور البيئة الحيوية ونقص الموارد الطبيعية والفقر والبطالة وتضخم عدد السكان وانتشار الامراض والمخدرات وانتشار النشاطات الاجرامية الدولية وغيرها ([1]).

ويستخدم سياسيو الصين ودبلوماسيوها عنوان "حوار وتعاون الحضارات" في مواجهة توجهات "صدام الحضارات"، والعمل على تخفيف هيمنة الحضارة الغربية على العالم وتطبيق القانون الدولي بعدالة ودون تمييز، وإصلاح المنظمة الدولية، ووقف هيمنة الولايات المتحدة على السياسة الدولية ومواجهة استحقاقات تفشي ظاهرة الارهاب وتمييزها عن المقاومة المشروعة ضد الاحتلال، والتوصل إلى وثيقة دولية تقوم على هذه القاعدة القانونية مواجهة استحقاقات العولمة الاقتصادية لصالح بناء اقتصاديات متنامية ومستقلة، كلها عناوين لموضوعات لطالما أثارت الكثير من الجدل الدولي وادّعت الصين السعي في تحقيقها ([2]).

عندما تأسست جمهورية الصين في عام ١٩٤٩ واجهت حصاراً من قيل الدول الغربية. وكان من نتائج هذا الحصار ان الصين اتجهت الى دول العالم الثالث لبناء علاقات صداقة. كانت مصر وسوريا والجزائر من الدول التي اسست علاقات مع الصين في العقود اللاحقة ولحقتها دول عربية أخرى([3]). وبالنسبة للصين كانت هذه العلاقات الدبلوماسية مهمة لكسر الحصار الذي قادته الولايات المتحدة ضد الصين خاصة في موضوع عضوية الصين في الامم المتحدة. وحاولت الصين جاهدة منع تايوان من الانضمام للامم المتحدة معتمدة على دعم الدول الاسيوية والافريقية أكثر من غيرها ويذكر الصينيون

---

[1]- بول كنيدي ، الإستعداد للقرن الحادي والعشرين، ترجمة محمد عبد القادروغازي مسعود(عمان ، دار الشروق للنشر والتوزيع)

2-Anddrew Scott,the functionting and international conflict (NY:St Martins Press , 1997.

[3]- د. محمد جواد الحمد، "الصين والعرب كيف تتحقق شراكة جادة؟"، مرجع سابق، ص ١٧

الدور الذي لعبته الجزائر في المجال بايجابية. وفي مرحلة ما بعد الحرب الباردة واجهت الصين انتقادات حادة في موضوع حقوق الانسان خاصة بعد حادثة تيان مين سكوير في بكين حيث حاولت الولايات المتحدة والدول الغربية تمرير قرار عن طريق مؤتمر الامم المتحدة لحقوق الانسان يدين الصين.

تحتل منطقة الشرق الاوسط مكانة هامة في السياسة الخارجية الصينية، فقد ساهمت معظم دول المنطقة في مجال إعادة الصين الى مكانتها الشرعية في الامم المتحدة، وأيد الطرفان بعضهما في الكثير من المشكلات الدولية الهامة. وبعد الحرب الباردة استمرت دول الشرق الاوسط في تأييد الصين ايجابياً في قضايا حقوق الانسان وتايوان والتحاق الصين بمنظمة التجارة العالمية. ويشترك الطرفان فى الكفاح من أجل إقامة نظام سياسي دولي جديد ولكن حتى الان لم تتطور العلاقات بين الصين والشرق الاوسط بالدرجة الكافية، حيث تركز الصين بالدرجة الاولى على تعديل علاقاتها مع الدول الكبرى والمجاورة في المجال الدبلوماسي، وفي المقابل فإن دول الشرق الاوسط وبصفة خاصة الدول العربية ما زالت تعتمد في معظمها على الولايات المتحدة والدول الغربية سياسياً واقتصادياً ولا تبدي اهتماماً حقيقياً بالعلاقات مع الصين وهناك جهود ومساعي متبادلة لتطوير وتنمية العلاقات السياسية والاقتصادية بين الصين ودول الشرق الاوسط وتوطيد الروابط الثقافية والعلمية على المستويين الرسمي والشعبي، ولكن المعضلة تتمثل فى أن الشرق الاوسط به عدة دول لها مصالح مختلفة، وهناك تناقض وصراع بين هذه الدول، وهناك أيضاً عوامل عدم استقرار كثيرة وأوضاع معقدة ومتغيرة داخل هذه المنطقة، ينبغي على الصين أن تعرف سبل التعامل معها ([١]).

وهنا وجدت الصين الدعم الذي تريد من دول العالم الثالث بما فيها دول الشرق الاوسط. ولازال الصراع الصيني – التايواني يدفع الدولتين للتأسيس علاقات دبلوماسية مع دول العالم الثالث. اتجهت تايوان لدول افريقيا وامريكا اللاتينية نظراً للدعم الضئيل الذي حصلت عليه من دول أسيا. فمن بين الدول الـ ٢٤ التي تعترف بتايوان هناك ٦ دول افريقية. وترى الصين في الزيارة التي قام بها رئيس تايوان لليبيا والامارات العربية المتحدة مؤشر على وجود ارض معركة دبلوماسية جديدة بين الصين وتايوان في الشرق الاوسط. والصراع الدبلوماسي الصيني – التايواني سيشهد ازدياداً في منطقة الشرق الاوسط نظراً لوجدود علاقات اقتصادية قوية مع منطقة الشرق الاوسط.

****

المبحث الثالث: مواقف الصين في الامم المتحدة

١- راجع مقالة حميد الجميلي، " الصين والعهد الإقتصادي الجديد" ، مجلة شؤون سياسية ، العدد ٤، السنة ألأولى ١٩٩٥.

على صعيد هيئة الأمم المتحدة ، يبدو أن الصين عازمة على أن تحقق دورا اكثر فاعلية في المجتمع الدولي ، وخاصة من خلال تفعيل دورها في مجلس الأمن التابع لهذه الهيئة الدولية ، فما هي صورة الحضور الصيني في هذه الهيئة الدولية ؟ وما تأثير ذلك على تطلعات الصين الى نظام عالمي جديد قائم على العدل والمساواة ؟ ما هي أبرز مواقف الصين تجاه القضايا الدولية ؟ وكيف واجهت الصين الأزمات التي عرفها المسرح الدولي في العقدين الأخيرين ؟

في خلال السنوات الاخيرة بدأت الصين تتخذ خطوات توصف بأنها أقل مواجهة وأكثر تحضراً وثقة بالنفس ولكنها فى بعض الاحيان تبدو أكثرحضورا إزاء الشئون الاقليمية والعالمية. وعلى العكس مما كان معروفاً خلال العقد الماضي فإن الصين باعتبارها أكبر دول العالم سكاناً تقوم الان بتطبيق نظام دولي جديد حيث تبنت كوكبة كبيرة من المؤسسات والمبادئ والمعايير الدولية الراهنة من أجل تعزيز مصالحها الدولية حتى إنها سعت من أجل إضافة بعض الملامح التطويرية لهذا النظام ولكن بصورة محدودة.

ومن أكثر شواهد التغير وضوحاً منذ منتصف التسعينات هو ما قامت به الصين من زيادة حجم وعمق علاقاتها الثنائية إلى جانب انضمامها إلى العديد من الاتفاقيات التجارية والامنية وتعميق إسهاماتها فى المنظمات القيادية متعددة الجوانب، بالاضافة إلى تقديمها يد العون في توجيه القضايا الامنية الدولية حتى أصبحت سياساتها الخارجية في صنع القرار أقل من الناحية الفردية وأكثر من الناحية المؤسسية عن ذي قبل، كما أصبح الدبلوماسيون الصينيون أكثر تحضراً فى التعبير عن أهدافهم. وبصورة أشمل فقد اختلفت التصورات الخاصة بقوانين السياسة الخارجية. فبدلا من اعتبار الصين ضمن الدول النامية المقهورة فقد أصبحت الصين إحدى القوى العظمى الصاعدة ذات المصالح المتعددة.

وبالطبع فلم يحظ ذلك التقييم بموافقة عامة حيث يشير بعض الاستراتيجيين والمتابعين للشأن الصيني إلى الدور المحدود الذى لعبته بكين خلال الازمة العراقية الحالية كأحد دلائل الموقف السلبي الذى يتخذه رؤساء الصين فى الشؤون الخارجية. وبناءً على ذلك فإن الصين لا زالت تحاول أن تعظم من مصالحها من خلال تدخلها المحدود على المستوى الخارجي من خلال مجاراتها لما تقوم به غيرها من القوى العظمى، وفى الوقت نفسه تدعم المطالبة بتطبيق المثل الاخلاقية العليا. وعلى الرغم من ذلك فإن هؤلاء النقاد يجهلون حقيقة لا يمكن إغفالها: وهى أن السياسة الخارجية الصينية أصبحت أكثر إدراكاً وإيجابية خلال العشر سنوات الاخيرة بصورة لم يشهدها تاريخ الجمهورية الشعبية من قبل ([1]).

١- شيماء عاطف الحلواني، مقالة تحت عنوان: "دبلوماسية الصين الجديدة"، مرجع سابق.

وربما يتصف مستوى التغير بأنه بطئ وطفيف، ولكنه بلا شك ذو دلالة كبيرة حيث أنه يحمل مواقف سوف تكون حاسمة بشكل واسع المدى بالنسبة لعلاقات الصين بكلٍ من الولايات المتحدة الامريكية والمجتمع الدولي([1]). ووفقاً لما تقدم يمكن لنا أن نقول بأن الصين لم تتقبل فقط القواعد والمؤسسات الدولية السائدة ، بل إنها أصبحت أيضاً لاعباً ذا قدرة وخبرة عالية في المجال الدبلوماسي. هذا وسوف تتمكن بكين من تضمين المزيد فى جدول أعمالها عما سبق حيث تتواجد فرص حقيقية للتعاون وربما تسبب أبعاد تلك التطورات نتائج أخرى وهذه حقيقة يجب ألا يغفلها صناع السياسة الامريكية.

أولاً- **<u>المراحل التى مرت بها مشكلة تمثيل الصين أمام المنظمة الدولية:</u>**

بدأت المشكلة تعرض عام ١٩٥٠ بمبادرة من الاتحاد السوفياتي الذي طلب من مجلس الامن طرد ممثلي فرموزا من المنظمة الدولية وإحلال ممثلين عن حكومة الصين الشعبية محلهم .ولقد خذل الاقتراح السوفياتي فى مجلس الامن إذ عارضه ستة أصوات وأيده ثلاثة وامتنع عن التصويت عليه اثنان (٩) . ولا شك أن حكومة الولايات المتحدة كانت وراء صدور القرار على هذا النحو، ولذا من الاهمية أن نعرف كيف كانت العلاقات بينها وبين الصين فى هذه الفترة . وعندما تولت حكومة بكين الشيوعية السلطة فى الصين لم تبادر واشنطن إلى الاعتراف بها، ولكنها أعلنت فى يناير عام ١٩٥٠ وبعد ثلاثة أشهر على قيام هذه الحكومة، إنها لن تتدخل فى الحرب الاهلية الدائرة فى الصين ([2]).

ويورد تحليل أعدته الشعبة القومية لجمعية الامم المتحدة بالولايات المتحدة الامريكية فى هذا الخصوص، أنه حتى ذلك الوقت لم تكن قد تبلورت سياسة الولايات المتحدة الامريكية تجاه الصين، ومع ذلك فقد اعترف بعض حلفاء أمريكا بالحكومة الجديدة وخاصة بريطانيا ، التي أعلنت اعترافها بها فى كانون الثاني من العام ١٩٥٠ . ولقد قوّى ذلك الاحتمال فى أن تعترف الولايات المتحدة بالحكومة الجديدة ولكن الذي أضعف هذا الموقف سياسة العداء الواضحة التي لاحظت الولايات المتحدة أن الصين تتبعها حيالها ([3]).

وقد انعكست صورة هذا الحكومة من مشكلة التمثيل بمجلس الامن، فلقد صوتت ضد تمثيل الصين، ولكنها حرصت على أن تذكر فى المجلس، أنها تعتبر التصويت تم فى مسألة إجرائية، ولذا لا

---

[1] – راجع مقالة معتز محمد سلامة ، " الناتو وهموم الصين الآسيوية" ، مجلة السياسة الدولية ، العدد ١٢٩، القاهرة ، نيسان – إبريل ١٩٩٨

[2] – معتز محمد سلامة ، " الناتو وهموم الصين الآسيوية " ، مجلة السياسة الدولية " العدد ١٢٧ سنة ١٩٩٧

٣– نشر هذا التحليل فى مجلة: International Organization 1966، بعنوان:

China, the United Nation and United States Policy: an analysis of the issues and Principal alternatives with . Recommendations by the

يعتبر بمثابة استعمال لحق الفيتو، وكان الموقف الامريكي مجرد تماشٍ مع سياسة الحكومة فى عدم الاعتراف بهذه الحكومة حتى هذه اللحظة ليس إلا، ولم يبرر ذلك الموقف على أساس حجج أخلاقية أو لاسباب ترجع إلى عدم توافر الشروط التمثيلية في حكومة بكين ورغم أن المشكلة قد عرضت أساساً أمام مجلس الامن، إلا أن عدداً من أعضاء المنظمة الدولية رأوا ضرورة بحثها من الوجهة القانونية، وأن توضع المعايير التي توضح الشروط التى يجب أن تتوافر فى ممثلى الدول بالامم المتحدة ولقد تم بحث ذلك فى الجمعية العامة فى نفس العام ١٩٥٠ (١). ولكن عندما اتخذت الجمعية العامة قرارها فى ١٤ ديسمبر من ذلك العام، كانت العلاقات بين الولايات المتحدة والصين قد دخلت مرحلة الخطورة بعد ما قامت الحرب فى كوريا . واتهمت الصين بالتدخل فيها ، لذا بدأت الحكومة الامريكية في إلقاء وزنها لمنع دخول الصين الشيوعية فى الامم المتحدة، وبدأت تقدم الحجج المستندة إلى الاعتبارات الاخلاقية الواجب توافرها فى ممثلي الدول بالمنظمة، بل يبدو أنها تعمدت خلط مشكلة التمثيل بمشكلة أخرى، هي مشكلة العضوية ، إذ طلب ممثلها فى الجمعية العامة ضرورة أن يتوافر فى الحكومات التى تدخل عضوية الامم المتحدة الشروط التي تطلبتها المادة ٤ من الميثاق . ولما كان من بين هذه الشروط شرط حب السلام، فإنه لا يمكن تأسيساً عليه قبول الصين الشعبية فى المنظمة الدولية، لأن الحزب الشيوعي الحاكم فيها يمارس سياسة عدوانية تتعارض مع السلام ويصدر الثورات إلى المناطق المجاورة لحكومته، ويشّن حملات عدائية ضد الحكومات التى تتعارض سياستها مع سياسته (٢).

ولقد وجد من يفسر وجهة النظر الامريكية من الناحية القانونية، وذلك على أساس أن دولة الصين القديمة تمت وراثتها من جانب دولتين هما دولة الصين الشعبية، ودولة الصين الوطنية ولا تعترف الولايات المتحدة بالصفة التمثيلية المنصوص عليها في الميثاق، إلا لحكومة فرموزا، ومن ثم يجب على الدولة الوارثة الاخرى، وهي ليست عضوا بالامم المتحدة. أن تتقدم بطلب انضمام إلى الامم المتحدة، وهذا الطلب يخضع لتقدير الجمعية العامة ومجلس الامن، وتطبق بشأنه الشروط التى يتطلبها الميثاق فى العضو الجديدة الذي يريد الانضمام إلى الامم المتحدة (٣).

من هنا تتضح صعوبة دفع الصفة التمثيلية لحكومة الصين على أساس أنها دولة عدوانية، لا تحترم السلام، وتشن الحرب على الدول المجاورة وإذا كان هذا هو المقرر بالنسبة للدول جميعها، فإنه

1- United Nations Association of the United States of Ame Rica, pp 705.

٢- نقلا عن المرجع السابق، تقرير شعبة الأمم المتحدة، ص ٧٠٩.

وليراجع هذا المعنى:

.Byron Weng: Communist China . s Changing Attitudes Toward the United Nations ,International Organization, Octobre 1966, p 190 FF.

3- C Lincoln P Bloomfield ,China, The United States and the United Nations, International Organization, 1966, p . 610. Quincy Wright, The Chinese Recognition, A J, 1955 p 336.

يبدو أكثر صعوبة فى حالة الصين بالذات، لان الصين من الدول المؤسسة للامم المتحدة، وتعتبر عضواً أصلياً اشتركت فى مؤتمر الامم المتحدة لوضع نظام الهيئة، وصدقت عليه طبقا للمادة ١١٠ من الميثاق، ومن ثم لا تسري عليها الشروط التى تطلبتها المادة رقم ٤ من الميثاق بشأن الشروط الواجب توافرها في الاعضاء المنضمين (تراجع المادتان ٣، ٤ من الميثاق).

وأخيراً فإنه إذا ما قيل بوجوب استبعاد الدول التي تخرق النظام الدولي أو تمعن فى انتهاك مبادئ الميثاق، فإن ذلك يتطلب تطبيق المادة السادسة من الميثاق، وهي مستحيلة في حالة في حالة الصين لانها تتطلب توصية من مجلس الامن ولما كانت مسألة العضوية من المسائل الموضوعيةفإنه يمكن للدول أعضاء مجلس الامن الدائمة أن تعترض على أي قرار يصدر فيها، والصين إحدى هذه الدول، ومن ثم فإنها ستمنع دائما صدور أي قرار من هذا القبيل ضدها .

إذن ما هو الاجراء الذى يمكن بمقتضاه أن تدخل الصين فى عضوية الامم المتحدة؟ يجيب قرار آخر للجمعية العامة عن هذا السؤال بتقرير أنه يجب أن يحال إلى الجمعية العامة أو إلى اللجنة المتفرعة عنها، إذا لم تكن الجمعية منعقدة ،أي نزاع ينشب حول تمثيل دولة ما فى الامم المتحدة . كما يقضي هذا القرار بوجوب أن تأخذ فروع الامم المتحدة والوكالات المتخصصة الخطة التي تتبعها الجمعية أو اللجنة فى هذا الصدد([1]). ويتفق هذا الرأى مع حكم الميثاق، ذلك أن الجمعية العامة تملك بمقتضى المادة ٢٢ من الميثاق. أن تنشئ من الفروع الثانوية ما تراه ضرورياً للقيام بوظائفها ووفقاً للنظام الداخلي، تتفرع عن الجمعية العامة مجموعة من اللجان الموضوعية والاجرائية. وأهم اللجان الاجرائية، لجنة وثائق الاعتماد ومهمتها فحص وثائق اعتماد ممثلى الدول الاعضاء . ومشكلة التمثيل فى الامم المتحدة تتبلور فى النهاية من خلال الفصل فى صحة أوراق اعتماد ممثلى الدول، ممايعود إختصاصه الى الجمعية العامة من باب أولى ([2]).

ولكن لم يكن من الممكن أن يستمر هذا الوضع بعد دخول المجتمع الدولي فى حقبة الستينات فلقد كان بناء المجتمع الدولي يتغير بسرعة، وكانت العلاقات الدولية تتسع فى محورين أفقي (دائرة الموضوعات التى تدخل فيها) ورأسي (دائرة المخاطبين بأحكام القانون الدولي) .ولقد دخلت المجتمع الدولي قوى تمثل حضارات واتجاهات جديدة ، ولم يكن من السهل دائما النظر اليها كمجرد توابع للنفوذ الامريكي فى المنظمة.

وبناء عليه، لم يعد من السهل على الولايات المتحدة الامريكية أن تحصل على الاغلبية التي تمكنها من رفض موضوع تمثيل الصين من جدول أعمال المنظمة الدولية . ولقد أدركت الولايات المتحدة ذلك جليا فى عام ١٩٦١، وحاولت أن تحتاط من دخول الصين المنظمة ، فإذا بها تقترح في جدول أعمال الجمعية العامة لهذا العام، مشكلة الصين، وكان الهدف من ذلك، الوصول إلى قرار من الجمعية العامة يصدر بالاغلبية البسيطة، مؤداه أن أي مشروع يقضي بتغيير تمثيل الصين ينبغى أن يتوافر له

١- للمزيد يمكن مراجعة: د. جعفر عبد السلام، المنظمات الدولية، القاهرة، سنة ١٩٧٢، ص ٧.

2- General Assembly, Resolution, 396 (v).

أغلبية ثلثي الاعضاء . ولقد نجحت الولايات المتحدة في تحقيق هدفها، وصوتت الجمعية العامة لصالح هذا المشروع واعتبرت مسألة تمثيل الصين من المسائل الهامة التي تستلزم الاغلبية لصدورها ([1]).

وبالرغم من معارضتهم لدخول الصين الى الأمم المتحدة، لم يعارض المتطرفون فى الكونجرس استمرار الدعم المالي الذي تقدمه الولايات المتحدة للمنظمة الدولية، الامر الذي هدد به وزير خارجيتها بعد إعلان طرد فرموزا. وتثور العديد من الاسئلة حول علاقة الصين بالدول الاسيوأفريقية من خلال المنظمة، وتتجه بعض الاراء إلى أنها ستقود الحركة الاسيوأفريقية، وإن قللت آراء أخرى من المدى الذي تستطيع فيه الصين أن تفعل ذلك بسبب بعد القوة الصينية عن المنطقة، ووجود الهند كقوة لها قيمتها بين دول هذه المجموعة ([2]) .ولكننا نلاحظ الاتفاق في المصالح والاراء بين الصين وهذه الدول، وهذا قد يؤدي إلى قيادتها للمجموعة وزيادة نفوذ هذه الكتلة بما يغير صورة المنظمة الدولية كلية. ومن حق الصين الشعبية أن يشغل مواطنوها نحواً من ٤٠ إلى ٥٦ وظيفة بالامانة العامة للامم المتحدة. ولكن هناك أسئلة تدور حول ما إذا كان من الممكن أن يوجد صينيون تتوافر فيهم الشروط التي تطلبها الميثاق من موظفي الامانة العامة نتيجة لعزلة الصين، وتغلب العنصر القومي على رعاياها، بما يتعارض مع المطلب الاول في الموظفين وهو الصفة الدولية، ومراعاة مصالح المنظمة في المحل الاول، استقلال عن القوميات التابعة لها ومع ذلك فهناك مصلحة كبرى في أن تشغل الصين الوظائف المحولة لها فى الامانة العامة مصلحة في التعرف على نوع جديد من البشر من خلال المنظمة، وفي تمثيل عنصر هام من المجتمع البشري.

ثانياً– <u>نظرة الصين للأمم المتحدة في مختلف القضايا:</u>

١– <u>تغيرات المشهد الدولي :</u>

إن شرح وتحليل دور الامم المتحدة في النظام الدولي أثناء مرحلة الاستقطاب والحرب الباردة، وتلك مرحلة زمنية طويلة. تمتد إلى ما يقرب من أربعين عاماً، لأن الحرب الباردة بدأت بعد قيام الامم المتحدة بسنوات قليلة وانتهت تدريجياً بعد وصول غورباتشوف إلى السلطة في الاتحاد السوفياتي. فمن الواضح أنه يستحيل أن يتم مناقشة بالتفصيل كافة الانشطة التي قامت أو حاولت الامم المتحدة أن تقوم بها في كافة الميادين خلال فترة زمنية طويلة نسبياً. لذلك فإن الانتقائية رغم مساوئها مسألة قد لا يمكن تجنبها ولا بد من اللجوء إليها ([3]). وحتى تكون هذه الانتقائية مبررة موضوعيا ومنزهة عن أي ميل أو هوى تعين الالتزام بأمرين أساسيين:

١– راجع مقالة د. جعفر عبد السلام، تحت عنوان: "الوجود الصيني الجديد في الأمم المتحدة"، نقلاً عن الموقع الإلكتروني لمركز الأهرام للدراسات الإستراتيجية على شبكة الإنترنت:

http://digital.ahram.org.eg/articles.aspx

٢– د. جعفر عبد السلام، مقالة تحت عنوان: "الوجود الصيني الجديد في الأمم المتحدة"، مرجع سابق، ص١٣.

3 – The Military Balance 2011،Executive Summary،The International Institute for Strategic Studies.

الأول: أن يوضح التحليل الاتجاه العام لطبيعة التطور أو التحول الذي طرأ على أنشطة الامم المتحدة نتيجة للتطور أو التحول الذي طرأ على هيكل النظام الدولي وموازين القوى فيه مقارنة بالتصور الأصلي للميثاق سواء تعلق الامر بالمفاهيم أو بالآليات أو بنوعية النشاط.

الثاني: أن يركز هذا التحليل عند انتقاء ودراسة بعض الحالات على تلك التي تكون ضرورية أو مهمة لالقاء الضوء على اتجاه التطور أو طبيعته أو أسباب النجاح أو الفشل أو نوع العقبات التي صادفت الامم المتحدة عند اضطلاعها بالنشاط.

تشهد الأوضاع الدولية حاليا تغيرات معقدة وعميقة باستمرار. وتتطور التعددية الأقطاب والعولمة الاقتصادية بشكل مطرد. وتبشر الثورة العلمية والتكنولوجية باختراقات جديدة، وترتفع آثار تكنولوجيا المعلومات. ويزداد الترابط والاعتماد المتبادل بين دول العالم. وتصبح الاقتصادات الناشئة والدول النامية أقوى من ذي قبل. ولا يزال السلام والتنمية يمثلان عنوان العصر. وصار تطوير التبادل والحوار والتعاون بين دول العالم وتعزيز السلام والتنمية والتعاون الرغبة المشتركة والهدف الثابت لشعوب العالم. في الوقت نفسه، تتعاقب القضايا الساخنة الإقليمية، وتستمر الاضطرابات في غربي آسيا وشمالي أفريقيا. وتتفشى الأنشطة الإرهابية، ولا تزال عملية منع الانتشار تواجه تحديات كثيرة. كما تبرز التحديات العالمية مثل تغير المناخ والأمن الغذائي وأمن الطاقة يوما بعد يوم. ولا تزال أزمة الديون الأوروبية قائمة دون حل، وتكتنف عملية الانتعاش الاقتصادي العالمي بالمخاطر. فمن غير المتفائل تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية للأمم المتحدة في الوقت المحدد. ولا يزال تدعيم السلام العالمي وتعزيز التنمية المشتركة مهمة شاقة وطويلة المدى.

إن الأمم المتحدة باعتبارها أكثر منظمة حكومية دولية عالمية وتمثيلا ومصداقية، هي آلية ومنبر هام لدفع التعاون المتعدد الأطراف، وتلعب دورا لا غنى عنه في الشؤون الدولية. وفي ظل الظروف الجديدة، يتطلع المجتمع الدولي أن تلعب الأمم المتحدة دورا أكبر في تدعيم السلام العالمي وتعزيز التنمية المشتركة وتنشيط التعاون الدولي.

ظلت الصين تدعو وتدعم وتمارس التعددية وتبذل جهودا جبارة لدفع الأمم المتحدة للعب الدور المركزي في الشؤون الدولية. ستواصل الصين المشاركة الفعالة في أنشطة الأمم المتحدة في مختلف المجالات، وحماية سلطة الأمم المتحدة، وتصون بحزم مقاصد ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة، مؤكدة دعمها للأمم المتحدة من أجل لعب دور أكبر في التنمية والمجالات الأخرى ذات الصلة وكما تشجع الأمم المتحدة على إيلاء المزيد من الاهتمام لحماية مصالح الدول النامية بما يقدم إسهاما أكبر لبناء عالم متناغم يسوده السلام الدائم والازدهار المشترك ([1]).

---

[1]- راجع: "ورقة مواقف جمهورية الصين الشعبية في الدورة الـ٦٧ للجمعية العامة للأمم المتحدة"، تاريخ ٢٠١٢/٠٩/١٠، نقلاً عن شبكة الانترنت:

٢- إصلاح الأمم المتحدة:

تطل الصين اليوم بعد عقدين ونيف من الاصلاح والانفتاح بحلة جديدة من النمو والتطور، محققة ارقاما قياسية في جميع اوجه الحياة على المستويين الاقليمي والدولي ، ومدخلة مفردات ومضامين جديدة على القواميس والمعاجم السياسية والاقتصادية والتقنية والاجتماعية والعسكرية الدولية، فقد اثبتت سياسة الاصلاح والانفتاح فعاليتها، بحيث نقلت الصين من دولة متخلفة اقتصاديا لتسير بها بشكل متسارع الى عداد الدول الكبرى. إن حقيقة تعاظم القوة الصينية الشاملة هو الذي فرض المشاركة الصينية النشطة فى الشؤون الدولية، التي عكست صورتها كدولة تحسّ بالمسؤولية تجاه الاسرة الدولية ([١]).

تؤيد الصين إجراء إصلاح ضروري ومعقول للأمم المتحدة، وذلك لتعزيز مصداقيتها وفعاليتها، ورفع قدرتها على التعامل مع التهديدات والتحديات الجديدة، والوفاء بالمسؤوليات المنوط بها بموجب ميثاق الأمم المتحدة على نحو أفضل. وينبغي من خلال الإصلاح تعزيز صوت الدول النامية في شؤون الأمم المتحدة، لأن هذا سيساعد الأمم المتحدة على لعب دور أكبر في تنسيق الجهود الدولية لمواجهة التحديات العالمية. وينبغي أن يتقدم الإصلاح بطريقة متوازنة في مجالات الأمن والتنمية وحقوق الإنسان، وخاصة إيلاء المزيد من الاهتمام للتنمية وتوفير ضمان ضروري لها من حيث المؤسسات والموارد. كما ينبغي بذل جهود جادة لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، بما يخدم المصالح المشتركة للدول النامية.

كما تؤيد الصين إجراء إصلاح ضروري ومعقول لمجلس الأمن لتعزيز مصداقيته وفعاليته وتمكينه من القيام بدوره المنوط به بموجب ميثاق الأمم المتحدة في حفظ السلم والأمن الدوليين بصورة أفضل. وينبغي للإصلاح أن يعطي الأولوية لزيادة تمثيل الدول النامية، ولا سيما الدول الأفريقية في مجلس الأمن. كما ينبغي للإصلاح أن يتيح المزيد من الفرص للدول الأخرى وخاصة الدول الصغيرة والمتوسطة للدخول في مجلس الأمن بالتناوب والمشاركة في عملية صنع القرار فيه ولعب دور أكبر في المجلس. وهذا يصب في مصلحة الدول الصغيرة والمتوسطة التي تشكل أغلبية الدول الأعضاء للمنظمة الدولية. بما أن إصلاح مجلس الأمن يشمل مواضيع متنوعة وواسعة النطاق، فإنه من المهم "مواصلة المشاورات الديمقراطية والطويلة النفس، لمراعاة مصالح وهموم جميع الأطراف، والتوصل إلى حزمة من الحلول على أساس توافق الآراء بأوسع نطاق ممكن. إن الحلول التدريجية والجزئية طريق مسدود، لا تؤدي إلا إلى تخريب مناخ المشاورات الديمقراطية" ([٢]). إنه من المسؤولية المشتركة لجميع الدول الأعضاء للأمم المتحدة دفع إصلاح مجلس الأمن على نحو يصون المصالح العامة للأمم المتحدة ووحدة صفوف الدول الأعضاء. ستواصل الصين جهودها مع دول العالم في هذا الصدد.

---

http://www.fmprc.gov.cn/ara/zxxx/t972687.shtml

[١]- راجع تقرير بعنوان" معالم السياسة الخارجية الصينية"، صادر عن وزارة الخاجية الصينية ، منشور على شبكة الانترنت:

http://www.arabsino.com/book/life-in-china/ar/24.htm

[٢]- راجع: "ورقة مواقف جمهورية الصين الشعبية في الدورة الـ٦٧ للجمعية العامة للأمم المتحدة"، مرجع سابق.

٣- **القضايا السياسية والأمنية**

كما اتجهت اهتمامات الصين أيضاً إلى تحسين صِلاتها بأوروبا، ففي عام ١٩٩٦ كانت الصين تعتبر عضواً غير أساسي للاجتماعات الاوروبية الاسيوية ، والتي كانت تعقد قمتها نصف السنوية بحضور رؤساء الدول واجتماعات أخرى سنوية بحضور الوزراء. وبعد مرور عامين بدأت الصين والاتحاد الاوروبي جولة محادثات سياسية سنوية. ومن المثير للدهشة أن الروابط الصينية قد إمتدت ولاول مرة إلى حلف الناتو خلال العام الماضي، وفي ابرز تجلياته الطلب المقدم من قبل الصين من أجل بدء سلسلة جديدة من المحادثات ، ولكنه أيضاً يشير إلى انحراف ملحوظ عن الاتجاه التقليدي فى بكين والذى يوجه انتقاداته إلى التحالفات التى ترأسها الولايات المتحدة. ولا يجب تفسير ذلك التوجه بالإنفتاح على الناتو بشكل خاطئ ، حيث يراه اعتناقاً للصين لاحد مبادئ الامن الجماعي ، ويمكن أن يستخدم ذلك الإنخراط بهدف التحذير من الخلافات التى تنشب داخل الحلف والاستفادة منها خاصة بالنظر إلى تدخل حلف الناتو فى آسيا الوسطى.

وفي خلال فترة التسعينات تقدمت الصين لحل مجموعة من الخلافات الاقليمية والتي أسفرت عن حدوث بعض الاضطرابات في العلاقات بينها وبين دول الجوار. فمنذ عام ١٩٩١ قامت الصين بتسوية النزاعات المتعلقة بمسألة الحدود مع كل من كازاخستان وكيرجستان ولاوس وروسيا إلى جانب طاجيكستان وفيتنام . إلا أنها كثيراً ما كانت تفض تلك النزاعات دون أن يعود عليها أي نفع. فعلى سبيل المثال عند فض النزاع القائم بخصوص جبال البامير والتي توارثتها طاجاكستان من الاتحاد السوفياتي فقد قبلت الصين بالحصول على ١،٠٠٠م٢ فقط من مساحة تبلغ ٢٨،٠٠٠ متراً مربعاً ([١]).

١,٣- **عمليات حفظ السلام:**

إن عمليات حفظ السلام للأمم المتحدة هي وسيلة هامة وفعالة لحفظ السلم والأمن الدوليين. وتواجه عمليات حفظ السلام التي أصبحت أكبر من أي وقت مضى من حيث الحجم والولاية، تواجه تحديات متنامية. تؤيد الصين بقوة عمليات حفظ السلام للأمم المتحدة وتشارك فيها مشاركة فعالة. وتعتقد الصين أنه ينبغي إجراء عمليات حفظ السلام وفقا لولاية من قرارات مجلس الأمن، والالتزام بالمبادئ الثلاثة التي طرحها الأمين العام الأسبق للأمم المتحدة داغ همرشولد، وهي "موافقة أطراف الشأن والحياد وعدم استخدام القوة إلا في حالة الدفاع عن النفس" واحترام إرادة واختيار البلد المضيف، وتعزيز التخطيط للعملية، وتحديد الأولويات، وتنسيق الإجراءات لتوحيد جهود الأطراف المختلفة. كما ينبغي للأطراف المعنية إعطاء المزيد من الاهتمام لتحسين التنسيق بين حفظ السلام وصنع السلام وبناء السلام،

١- راجع مقالة محمد حرب ، " الصراع الصيني التركستاني ومستقبل تركستان الشرقية" ، مجلة السياسة الدولية ، العدد ١٣٢، القاهرة ، نيسان – ابريل ١٩٩٨

والاهتمام بتعزيز التعاون مع المنظمات الإقليمية وشبه الإقليمية، وإيلاء المزيد من الاهتمام لاحتياجات الدول الأفريقية بصفة خاصة ([1]).

تهتم الصين بعمليات حفظ السلام للأمم المتحدة وتشارك فيها مشاركة فعالة. قد أرسلت الصين حتى الآن أكثر من ٢٠٠٠٠ من العسكريين ورجال الشرطة والمسؤولين المدنيين إلى عمليات حفظ السلام في إطار الأمم المتحدة. ويؤدي حوالي ٢٠٠٠ فرد من قوات حفظ السلام الصينية مهامهم الآن، وتعتبر الصين سادس عشر أكبر مساهم في عملية حفظ السلام للأمم المتحدة، وأكبر مساهم فيها بين الدول الدائمة العضوية بمجلس الأمن.

٢,٣- بناء السلام:

ترى الصين أن بناء السلام يساعد في القضاء على السبب الجذري للصراعات، ويكتسب أهمية كبيرة في تحقيق السلام والاستقرار الدائمين في الدول والمناطق المعنية. إن لجنة بناء السلام كأول وكالة مكلفة تنسيق عمليات إعادة الإعمار بعد الحرب في منظومة الأمم المتحدة، لعبت دورا هاما في المساعدة في إعادة بناء الدول التي تخلصت من الصراعات. تدعم الصين دائما دور الأمم المتحدة الرائد في عمليات إعادة الإعمار بعد الحرب وعمل لجنة بناء السلام وصندوق بناء السلام. وينبغي للجنة الاحترام الكامل لاستقلالية الدول المعنية، ودعم جهودها في جمع الموارد، والاستفادة الأفضل من صندوق بناء السلام. ويتعين على لجنة بناء السلام تحسين طريقة عملها وكفاءتها، وتعزيز البناء المؤسسي الداخلي. وفي نفس الوقت، عليها تعزيز التنسيق والتعاون مع الجمعية العامة ومجلس الأمن والوكالات الرئيسية الأخرى للأمم المتحدة، بالإضافة إلى المؤسسات المالية الدولية والمنظمات الإقليمية. ستواصل الصين دعم عمل لجنة بناء السلام ([2]).

٣,٣- حماية المدنيين في الصراعات المسلحة:

تشعر الصين بقلق عميق إزاء ما تتعرض له الأرواح والممتلكات للمدنيين من الأضرار والتهديد من جراء الصراعات المسلحة، وتحث الأطراف المعنية على الالتزام الصارم بالقانون الدولي وقرارات مجلس الأمن ذات الصلة، وتوفير الحماية الكاملة للمدنيين في الصراعات المسلحة.

تقع مسؤولية حماية المدنيين بموجب ميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي الإنساني على عاتق حكومة البلد المعني بالدرجة الأولى. ويجب على المجتمع الدولي عند تقديم المساعدة أن يلتزم بالنزاهة والحياد والموضوعية، ويحصل على موافقة الدول المستفيدة،

---

[1]- راجع: "ورقة مواقف جمهورية الصين الشعبية في الدورة الـ٦٧ للجمعية العامة للأمم المتحدة"، مرجع سابق.

[2]- حميد الجميلي ، الصين والعهد الإقتصادي الجديد ، مرجع سابق ، ص ١٤

ويحترم احتراما كاملا سيادتها وسلامة أراضيها، ويمتنع عن التدخل في النزاعات السياسية المحلية أو إعاقة عملية السلام ([1]).

كما ينبغي للأطراف المعنية إدماج جهود حماية المدنيين في العملية السياسية الرامية إلى حل الصراع سلميا. وينبغي أيضا الاهتمام بحماية المدنيين في عملية إعادة بناء السلام بعد انتهاء الصراع. ويجب على وكالات الأمم المتحدة ذات الصلة تعزيز التنسيق وتوحيد جهودها في هذا الصدد.

٤،٣- مكافحة الإرهاب

إن الإرهاب هو العدو المشترك للعالم. قد كثف المجتمع الدولي جهوده في مجال مكافحة الإرهاب، وتوصل إلى المزيد من توافق الآراء، وأجرى التعاون الأعمق وأحرز تقدما كبيرا في هذا المجال. لكن من ناحية أخرى، الأرض الخصبة للإرهاب لم تتم إزالتها نهائيا بعد، والتهديدات الإرهابية للمجتمع الدولي أبعد ما تكون عن الزوال، والوضع الدولي لمكافحة الإرهاب لا يزال خطيرا جدا.

ترى الصين أنه يتعين على المجتمع الدولي إجراء التعاون في مكافحة الإرهاب وفقا لميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي وغيرها من القواعد المعترف بها عالميا التي تحكم العلاقات الدولية. ويتعين على الأمم المتحدة ومجلس الأمن الدولي القيام بدور قيادي وتنسيقي في الحملة الدولية ضد الإرهاب. وينبغي اعتماد نهج شامل يعالج ظواهر الإرهاب وأسبابه الجذرية في آن واحد لإزالة الأرض الخصبة للإرهاب من خلال استخدام مختلف الوسائل السياسية والاقتصادية والدبلوماسية. وتعارض الصين ربط الإرهاب بأي بلد أو عرق أو دين أو حضارة بعينها، وتعارض أيضا ممارسة المعايير المزدوجة ([2]).

وتعتبر الصين ضحية للإرهاب أيضا، حيث ظلت قوى "تركستان الشرقية" الإرهابية وفي مقدمتها "حركة تركستان الشرقية الاسلامية" تدبر وتحرض ضد حكومة الصين وشعبها منذ فترة طويلة. لذلك، فإن مكافحة قوى "تركستان الشرقية" الإرهابية هي جزء هام من الجهود الدولية ضد الإرهاب. وستواصل الصين دورها الإيجابي في التعاون الدولي لمكافحة الإرهاب والعمل مع كافة الدول لمكافحة قوى "تركستان الشرقية" وغيرها من القوى الإرهابية الدولية.

٤- قضايا التنمية:

[1]- المرجع السابق ، الصين والعهد الإقتصادي الجديد ، ص ١٨

[2]- للمزيد حول موضوع الموقف الصيني من الإرهاب الدولي ، راجع: "ورقة مواقف جمهورية الصين الشعبية في الدورة الـ٦٧ للجمعية العامة للأمم المتحدة"، مرجع سابق ، ص ١١

٤,١- الأهداف الإنمائية للألفية

إن الأهداف الإنمائية للألفية هي النهج العام للتعاون الإنمائي الدولي. على مدى السنوات الطويلة، قد بذل المجتمع الدولي جهودا كبيرة، وأحرز بعض التقدم في تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. لكن على المستوى العالمي، لا يزال تنفيذ الأهداف الإنمائية للألفية غير متوازن إلى حد كبير. وتواجه الدول النامية صعوبات كثيرة في تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية في الوقت المحدد.

يجب على المجتمع الدولي ألا يتراخى في العمل على تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. ويجب على الدول المتقدمة أن تفي بتعهداتها بتقديم المساعدات المالية ونقل التكنولوجيا وبناء القدرات، وتركز جهودها على مساعدة الدول النامية والدول الأقل نموا على وجه الخصوص في تحقيق التنمية ومكافحة الفقر. وينبغي للدول النامية أن تتخذ إجراءات ملموسة وفقا لظروفها الوطنية لتحقيق التنمية الذاتية. وينبغي للأمم المتحدة مواصلة لعب دورها المركزي في التعاون الإنمائي الدولي بما يوفر ضمانات مؤسسية لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية.

٤,٢- البيئة والتنمية المستدامة

ترتبط التنمية المستدامة ارتباطا وثيقا بالمصالح الطويلة الأجل والواقعية لجميع دول العالم. عقدت الأمم المتحدة مؤتمر البيئة والتنمية عام ١٩٩٢، ومؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة عام ٢٠٠٢، حيث تم وضع خطط وبرامج العمل لدول العالم والمجتمع الدولي لتحقيق التنمية المستدامة.

في يونيو ٢٠١٢، عقد مؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة في ريو دي جانيرو، البرازيل. على خلفية الصعوبات التي تواجه الاقتصاد العالمي والتعاون الإنمائي الدولي، أرسل المؤتمر رسالة إيجابية وواضحة وقوية في إعادة تنشيط التعاون الدولي في مجال التنمية المستدامة وأعطى قوة دافعة جديدة في العملية العالمية للتنمية المستدامة ([١]).

بفضل الجهود المشتركة من جميع الدول، اعتمد المؤتمر وثيقة ختامية تحت عنوان "المستقبل الذي نريده"، ما يدل على روح التعاون من المجتمع الدولي من أجل تجاوز الخلافات وحرصه على المصالح المشتركة للبشرية ورفاهية الأجيال القادمة. إن الوثيقة الختامية شاملة وإيجابية ومتوازنة وتعبر عن توافق هام حول التنمية المستدامة في المستقبل، بما في ذلك التأكيد من جديد على مبدأ "المسؤوليات المشتركة ولكن المتباينة"، وإطلاق عملية

[١]- راجع: "ورقة مواقف جمهورية الصين الشعبية في الدورة الـ٦٧ للجمعية العامة للأمم المتحدة"، مرجع سابق.

وضع أهداف التنمية المستدامة، وتشجيع دول العالم على اعتماد سياسات الاقتصاد الأخضر وفقا لظروفها الوطنية ومراحل التنمية لكل منها، وإنشاء منتدى سياسي رفيع المستوى بشأن التنمية المستدامة، وحث الدول المتقدمة على الوفاء بتعهداتها بشأن المساعدة الإنمائية الرسمية. وتكتسب هذه النتائج أهمية كبيرة لتحديد مسار للتنمية المستدامة في المستقبل ([١]).

ترى الصين أن قرار المؤتمر لإطلاق عملية حكومية دولية بشأن أهداف التنمية المستدامة أرسل إشارة هامة وإيجابية لتعزيز التعاون الدولي في مجال التنمية المستدامة، وقدم توجيهات هامة لإقامة جدول الأعمال للتنمية الدولية بعد عام ٢٠١٥. وتؤيد الصين هذه العملية وستشارك فيها بنشاط، وتستعد للمساهمة بجهودها وحكمتها في دفع العملية بشأن أهداف التنمية المستدامة، وتأمل أن تساعد العملية الدول النامية في بلوغ الأهداف الإنمائية للألفية وتحقيق التنمية المستدامة.

تدعم الصين قرار المؤتمر لتعزيز وظيفة برنامج الأمم المتحدة للبيئة، وستشارك مشاركة فعالة في المنتدى السياسي الرفيع المستوى بشأن التنمية المستدامة. وترى الصين أن المنتدى السياسي الرفيع المستوى يجب أن يتعامل مع التنمية الاقتصادية والاجتماعية وحماية البيئة بشكل متوازن، ويعمل على رفع الصوت وحق صنع القرار للدول النامية، ويعطي الأولوية للتغلب على الصعوبات الحقيقية التي تواجه الدول النامية، مثل التمويل والتكنولوجيا وبناء القدرات ([٢]).

٣,٤- تغير المناخ

إن تغير المناخ هو تحدي كبير يواجه عالم اليوم، ويرتبط ببقاء البشرية ومصالح جميع الدول، ويتعلق أيضا بالإنصاف والعدالة في العالم. فيجب على المجتمع الدولي تعزيز التعاون لمواجهته معا. ترحب الصين بنتائج مؤتمر ديربان لتغير المناخ الذي عقد نهاية عام ٢٠١١. ونأمل أن تظهر الدول المتقدمة الإرادة السياسية لزيادة خفض الانبعاثات والانتهاء من المفاوضات بشأن فترة الالتزام الثانية لبروتوكول كيوتو في مؤتمر الدوحة لتغير المناخ المزمع عقده هذا العام والوفاء بتعهداتها بالتمويل ونقل التكنولوجيا ([٣]).

تولى الحكومة الصينية دائما اهتماما كبيرا لتغير المناخ، واتخذت سلسلة من الإجراءات القوية لمواجهة تغير المناخ حرصا على مصلحة الشعب الصيني والتنمية طويلة

---

[١]- عبد القادر محمد فهمي ، **النظام السياسي الدولي ، دراسة في الصول النظرية والخصائص المعاصرة** ، عمان ، دار وائل للنشر ، السنة غير محددة .

[٢]- راجع: "ورقة مواقف جمهورية الصين الشعبية في الدورة الـ٦٧ للجمعية العامة للأمم المتحدة"، مرجع سابق.

[3] –La politique exterieure Chinoise et les defis economique, ed:Motard– GILLON ,Paris2010

الأجل للبشرية، وحققت نتائج ملحوظة. إن الخطة الخمسية الـ١٢ التي تبناها المجلس الوطني لنواب الشعب الصيني تحدد أهدافا إلزامية لمواجهة تغير المناخ في الصين، وتطرح مفهوم "التنمية الخضراء والمنخفضة الكربون"، الأمر الذي يعد خيار الحكومة الصينية لنمط التنمية في المستقبل، وإسهاما مهما في الجهود الدولية لمواجهة تغير المناخ. سنستمر في المشاركة في المفاوضات الدولية بموقف إيجابي وبناء والعمل مع الأطراف الأخرى من أجل دفع المفاوضات الدولية بشأن تغير المناخ لإحراز تقدم إيجابي على أساس الإنصاف ومبدأ "المسؤوليات المشتركة ولكن المتباينة"، مع أخذ في الاعتبار الكامل المسؤوليات التاريخية للدول المتقدمة واحتياجات الدول النامية للتنمية المستدامة، بما يسهم في بناء نظام عادل ومعقول للتعاون الدولي في مجال مواجهة تغير المناخ.

٤,٤- الأمن الغذائي

يبقى الأمن الغذائي أهم قضية بالنسبة لبقاء البشرية وتنميتها. "الأمن الغذائي للجميع" هو من حقوق الإنسان الأساسية. حاليا، يواجه الأمن الغذائي في العالم التحديات غير التقليدية المتنامية والمشاكل أكثر تعقيدا من أي وقت مضى. وتعتبر الدول النامية الحلقة الضعيفة لضمان الأمن الغذائي العالمي. ولا يمكن تجاهل التأثيرات المترتبة على إنتاج الوقود الحيوي على الأمن الغذائي، كما يشكل تغير المناخ تحديا طويل الأمد للأمن الغذائي العالمي أيضا ([١]).

ظلت الصين تولي اهتماما بالغا للزراعة وقضية الغذاء، وتلتزم بسياسة الاكتفاء الذاتي والاعتماد أساسا على الإنتاج المحلي، وتعمل رفع الإنتاجية للحبوب الغذائية والمنتجات الزراعية من خلال تنفيذ سلسلة من السياسات والإجراءات مثل زيادة الاستثمار الزراعي وتعزيز بناء مشروعات الري وتطوير العلوم والتكنولوجيا الزراعية. وقد تمكنت الصين من إطعام ما يقرب من ٢١% من سكان العالم مع أقل من ٩% من الأراضي الزراعية في العالم وتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية بشأن التخفيف من حدة الفقر قبل الموعد المحدد.

في الوقت الذي تعمل الحكومة الصينية فيه على ضمان الأمن الغذائي في الصين، قدمت أيضا ما في وسعها من المساعدات الزراعية للدول النامية ذات الصلة في إطار التعاون بين الجنوب والجنوب، بما في ذلك بناء المراكز النموذجية للتكنولوجيا الزراعية وتقديم

[١]- راجع: "ورقة مواقف جمهورية الصين الشعبية في الدورة الـ٦٧ للجمعية العامة للأمم المتحدة"، مرجع سابق.

المساعدة التقنية الزراعية وتقديم المساعدات الغذائية الإنسانية في حالات الطوارئ، بما يسهم في تحسين الأمن الغذائي في الدول النامية ([1]).

٥,٤- أمن الطاقة

إن أمن الطاقة له علاقة مباشرة بالاستقرار والنمو للاقتصاد العالمي ورفاهية شعوب العالم. على خلفية الأزمة المالية العالمية، يكتسب ضمان أمن الطاقة في العالم أهمية كبيرة بالنسبة إلى مواجهة تداعيات الأزمة المالية العالمية وتحقيق الانتعاش الشامل والتنمية الطويلة المدى للاقتصاد العالمي.

تحقيقا لهذه الغاية، ينبغي للمجتمع الدولي تكريس مفهوم أمن الطاقة الجديد الذي يتميز بالتعاون المتبادل المنفعة والتنمية المتنوعة والتنسيق المستمر، وبذل جهود مشتركة لتحقيق الاستقرار في أسعار الطاقة والسلع الأساسية الأخرى، ومنع المضاربة المفرطة، وذلك لتلبية طلب دول العالم وخاصة الدول النامية على الطاقة، والمحافظة على النظام الطبيعي في أسواق الطاقة. وفي الوقت نفسه، ينبغي لدول العالم أن تعمل على إصلاح تشكيلة استهلاك الطاقة وتشجيع البحث والتطوير والتعميم للتكنولوجيا المتقدمة في مجال الطاقة، وتطوير الطاقة النظيفة والمتجددة، وتعزيز التعاون الدولي ([2]).

تولي الصين دائما اهتماما كبيرا لقضية الطاقة وأمن الطاقة، فعند تعاملها مع قضية الطاقة، فإن القيادة الصينية تتمسك بمبادئ "إعطاء الأولوية لترشيد استخدام الطاقة، والاعتماد بشكل رئيسي على الإنتاج المحلي، وتنويع مصادر الطاقة، وحماية البيئة". حيث تؤيد التعاون الدولي المتبادل المنفعة. وفي الوقت نفسه، كما تبذل جهودا كبيرة لتحسين وتعديل تشكيلة استهلاك الطاقة، وبناء نظام إمداد الطاقة المتميزة بالاستقرار والاقتصادية والنظافة والأمن، وتسريع خطواتنا في بناء مجتمع موفر للموارد وصديق للبيئة. قبل مؤتمر كوبنهاغن لتغير المناخ، أعلنت الصين هدفها المتمثل في زيادة حصة الطاقة غير الأحفورية في استهلاك الطاقة الأولية إلى ١٥%، وخفض انبعاثات ثاني أكسيد الكربون بنسبة ٤٠-٤٥% لكل وحدة من الناتج المحلي الإجمالي بحلول عام ٢٠٢٠ بالمقارنة مع ما كان عليه في عام ٢٠٠٥. إن الصين مستعدة للعمل مع الدول الأخرى من أجل إنشاء آلية فعالة للتعاون في مجال الطاقة بما يسهم في ضمان أمن الطاقة والتصدي لتغير المناخ في العالم ([3]).

٦,٤- التعاون بين الجنوب والجنوب

---

[1] –A.Peyreffite,’’quand la chine s’eveillera ,ed, FAYARD,paris 1990

[2] – راجع: "ورقة مواقف جمهورية الصين الشعبية في الدورة الـ٦٧ للجمعية العامة للأمم المتحدة"، مرجع سابق.

إن التعاون بين الجنوب والجنوب قناة هامة لتحقيق الاستفادة المتبادلة والتنمية المشتركة بين الدول النامية، وكذلك وسيلة هامة لها في مواجهة تحديات التنمية من خلال التضامن والمساعدة المتبادلة. في السنوات الأخيرة، أحرز التعاون بين الجنوب والجنوب تقدما إيجابيا يتمثل في ازدهار التجارة والاستثمارات المتبادلة بين الدول النامية وظهور الآليات والمبادرات الجديدة بينها التي أعطت حيوية جديدة للتعاون بين الجنوب والجنوب. ويتميز التعاون بين الجنوب والجنوب في الوقت الراهن بالخصائص التالية: يتنامى زخم التعاون، ويتزايد عدد آليات التنسيق، وتلعب الدول النامية الكبيرة دورا رائدا، وتكثف التفاعل بين التعاون بين دول الجنوب وبين الحوار بين الشمال والجنوب.

ترى الصين أن التعاون بين الجنوب والجنوب شكل من أشكال التعاون المتكافئ بين الدول النامية، ويتميز بالمنفعة المتبادلة والطوعية وعدم الربط بأي شروط، وهو ليس مساعدة. إن التعاون بين الجنوب والجنوب يختلف عن التعاون بين الجنوب والشمال، هو مكمل للأخير وليس بديلا له. ويتعين على الدول النامية أن تعزز التشاور والتنسيق بشأن القضايا الدولية الكبرى، وتتخذ خطوات متناسقة لحماية حقوقها ومصالحها المشروعة، كما يتعين عليها أن تعمل بروح من المساواة والمنفعة المتبادلة على استكشاف قنوات التعاون الجديدة وإثراء مضامينه وتجديد نماذجه بما يتماشى مع تطورات الأوضاع واحتياجاتها. ويتعين عليها أيضا أن تعزز التنسيق وتستفيد استفادة كاملة من الآليات المتعددة الأطراف من أجل إقامة نظام سياسي واقتصادي دولي عادل ومنصف. على خلفية تداعيات الأزمة المالية العالمية، تجد الدول النامية نفسها في بيئة تنموية لا تدعو إلى التفاؤل مما يبرز أهمية الخاصة لتعزيز التعاون بين دول الجنوب بغية مواجهة التحديات المشتركة وتحقيق نمو صحي ومستدام لاقتصاداتها وتعزيز قدرتها على التنمية الذاتية.

٤,٧ – **<u>التمويل من أجل التنمية</u>**

كان وما زال نقص التمويل من أجل التنمية عائقا رئيسيا أمام التنمية في العالم، وتتفاقم هذه المشكلة على خلفية الآثار الخطيرة من جراء الأزمة المالية العالمية على الدول ذات الدخل المنخفض.

المهمة الملحة الآن هي إقامة وتحسين شراكة التنمية العالمية القائمة على المساواة والمنفعة المتبادلة والفوز المشترك، وتنفيذ "توافق آراء مونتيري"، وضمان تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية في الموعد المحدد. وتدعو الصين إلى بذل جهود في المجالات الخمسة التالية: أولا، زيادة الموارد وتعزيز مؤسسات التنمية. ثانيا، يجب على الدول المتقدمة الوفاء بتعهداتها بتخصيص ٠,٧% من الدخل القومي الإجمالي للمساعدة الإنمائية الرسمية، وزيادة خفض أو إلغاء الديون المستحقة على الدول النامية وفتح الأسواق لها. ثالثا، السعي للحد من

الضرر على الدول النامية من جراء الأزمة المالية، ولا سيما الدول الأقل نموا، واتخاذ إجراءات ملموسة لمساعدتها على الحفاظ على الاستقرار المالي والنمو الاقتصادي. رابعا، كبح جماح الحمائية التجارية ودفع جولة مفاوضات الدوحة لتحقيق أهداف التنمية في وقت مبكر. خامسا، خلق بيئة خارجية مواتية للتنمية في الدول النامية، ومعارضة فرض الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي على الدول النامية بصورة تعسفية ([١]).

٤,٩- إصلاح النظام المالي الدولي

في أعقاب الأزمة المالية العالمية، تم التوصل إلى توافق في الآراء على ضرورة إصلاح النظام المالي الدولي الحالي. وترى الصين أن الإصلاح يجب أن يجرى على نحو شامل ومتوازن وتدريجي، يركز على النتائج الملموسة، والهدف منه هو إنشاء نظام مالي دولي عادل منصف وشامل ومنظم.

وتؤكد على الصين أهمية النقاط الأربع التالية في هذا الصدد: أولا، تحسين نظام الحوكمة المالية الدولية، وزيادة تمثيل وصوت الأسواق الناشئة والدول النامية. ثانيا، تحسين نظام الرقابة المالية الدولية، وتعزيز الرقابة على اقتصادات الدول المتقدمة التي توجد فيها المراكز المالية الهامة وسياساتها للاقتصاد الكلي، وتعزيز الرقابة على تدفقات رأس المال عبر الحدود والمشتقات المالية لتداول السلع الأساسية وإصلاح آلية التصنيف الائتماني السيادي. ثالثا، تحسين النظام النقدي الدولي، وإصلاح نظام الضبط لإصدار العملات الاحتياطية والحفاظ على الاستقرار النسبي لأسعار صرف العملات الاحتياطية الرئيسية. رابعا، تعزيز وظائف المؤسسات المالية الدولية في التنمية والحد من الفقر، وتضييق الفجوة بين الشمال والجنوب ([٢]).

٤,١٠- تنمية أفريقيا

ترتبط تنمية أفريقيا ارتبطا وثيقا بالمصالح الأساسية للشعوب الأفريقية، وتتعلق أيضا بالسلام والاستقرار والتنمية في العالم. إن تدعيم الاستقرار والتنمية في أفريقيا مهمة ملحة للدول الأفريقية بقدر ما هو مسؤولية مشتركة للمجتمع الدولي. فيجب على المجتمع الدولي والدول المتقدمة على وجه الخصوص، أن يواصل تكثيف الدعم والمساعدة لأفريقيا، وتفي بالتعهدات بتقديم المساعدات، وتعزز قدرة الدول الأفريقية على تحقيق التنمية الذاتية. ويجب احترام حق الدول الأفريقية في اختيار طرق تنموية تناسب ظروفها الوطنية بإرادتها المستقلة، ودعم جهودها الرامية إلى معالجة القضايا الأفريقية بنفسها، ومساعدة أفريقيا على تثبيت وتعزيز السلام والاستقرار وذلك لإرساء أسس متينة للتنمية. كما يجب على المجتمع الدولي

---

[١]- راجع: "ورقة مواقف جمهورية الصين الشعبية في الدورة الـ٦٧ للجمعية العامة للأمم المتحدة"، مرجع سابق.

[٢]- راجع : سوسن حسين " الصين هل تصبح القوة العظمى الأولى في القرن الحادي والعشرين " ، مجلة السياسة الدولية ، العدد١١٥

احترام ودعم الهموم الخاص للدول الأفريقية في مجال التنمية المستدامة واتخاذ إجراءات فعالة لمساعدتها في مواجهة الصعوبات والتحديات. ويجب دفع إقامة نظام سياسي واقتصادي دولي أكثر عدلا وإنصافا لزيادة الصوت والتمثيل لأفريقيا في النظام المالي الدولي وتوسيع مشاركة أفريقيا الفعالة في الحوكمة العالمية وتعزيز قدرة أفريقيا على مواجهة التحديات العالمية مثل الأزمة المالية العالمية وتغير المناخ ([1]).

خلال السنوات الماضية الطويلة، قدمت الصين للدول الأفريقية مساعدات نزيهة، وقامت بالتعاون المتنامي معها على أساس المنفعة المتبادلة مما أسهم إسهاما كبيرا في التنمية الاقتصادية والاجتماعية في القارة. وقد اعتمدت الصين سلسلة من إجراءات التعاون مع أفريقيا على التوالي في إطار لمنتدى التعاون الصيني الأفريقي، وأعلنت مبادرة النقاط الست حول المساعدات الخارجية في السنوات الخمس المقبلة في اجتماع الأمم المتحدة الرفيع المستوى بشأن الأهداف الإنمائية للألفية في سبتمبر عام ٢٠١٠، وستكون الدول الأفريقية المستفيدة الرئيسية من هذه المبادرة. وفي الدورة الخامسة للاجتماع الوزاري لمنتدى التعاون الصيني الأفريقي التي عقدت يوليو عام ٢٠١٢، طرحت الصين سلسلة من الإجراءات الجديدة لتدعيم السلام والتنمية في أفريقيا. ستعمل الصين على تنفيذ هذه الإجراءات من أجل المساهمة في جهود الدول الأفريقية الرامية إلى الحد من الفقر وتحسين معيشة الشعب وتعزيز قدرتها على التنمية الذاتية وتحقيق التنمية المستدامة.

٥- **<u>الحد من التسلح ونزع السلاح ومنع الانتشار</u>:**

١,٥- تهتم وتدعم الصين دائما الجهود الدولية الرامية للحد من التسلح ونزع السلاح ومنع الانتشار، وتدعو إلى الحظر الشامل والتدمير الكامل لكافة أسلحة الدمار الشامل بما فيها الأسلحة النووية والبيولوجية والكيميائية.

تعارض الصين بحزم انتشار أسلحة الدمار الشامل ووسائل إيصالها، وتفي بجدية ودقة بالتزاماتها الدولية وتعهداتها المعنية. بغية تحقيق عدم الانتشار، يجب على دول العالم أن تعمل على تهيئة بيئة أمنية دولية وإقليمية تتسم بالثقة والتعاون لإزالة دوافع وأسباب انتشار أسلحة الدمار الشامل، وتتمسك بتسوية سياسية ودبلوماسية لقضايا عدم الانتشار، وتعمل على صون وتعزيز النظام الدولي لعدم الانتشار وتحقيق التوازن بين عدم الانتشار والاستخدام السلمي للعلوم والتكنولوجيا، وتنبذ المعايير المزدوجة. إن الصين على استعداد لتعزيز التبادل والتعاون مع الأطراف المعنية من أجل دفع العملية الدولية لمنع الانتشار ([2]).

---

[1]- راجع: "ورقة مواقف جمهورية الصين الشعبية في الدورة الـ٦٧ للجمعية العامة للأمم المتحدة"، مرجع سابق.

[2]- للمزيد حول الموقف الصيني من قضايا السلم الدولي ، راجع : ووبن ، الصينيون المعاصرون ، مرجع سابق ، ص ٦٧

تدعو الصين بقوة دائما إلى الحظر الشامل والتدمير الكامل للأسلحة النووية. وتتمسك الصين بحزم بالاستراتيجية النووية الدفاعية، وتلتزم بأنها لن تكون بادئة باستخدام الأسلحة النووية في أي وقت وتحت أي ظرف من الظروف، ولن تستخدم أو تهدد باستخدام الأسلحة النووية ضد الدول غير الحائزة للأسلحة النووية أو الدول من المناطق الخالية من الأسلحة النووية بدون شرط أو قيد. وتلتزم الصين دائما بأقصى درجة من ضبط النفس في توسيع وتطوير أسلحتها النووية. لا تنشر الصين الأسلحة النووية في الدول الأخرى، ولا تشارك في سباق التسلح النووي بأي شكل من أشكال، وستستمر في إبقاء قوتها النووية عند الحد الأدنى اللازم لأمنها القومي.

وتؤيد الصين أن يخرج مؤتمر جنيف لنزع السلاح ببرنامج عمل شامل ومتوازن في أقرب وقت ممكن، وتأمل في فتح الملفات الجوهرية في وقت مبكر. وتدعم الصين بحزم السلطة والفعالية لنظام نزع السلاح المتعدد الأطراف، وتدعم إطلاق المفاوضات بشأن معاهدة إنتاج المواد الانشطارية في وقت مبكر، والتي تعتقد الصين دائما أنها المحفل المناسب الوحيد للتفاوض على المعاهدة. وظلت الصين تعمل على بلورة التوافق بين الأطراف لتجسير الخلافات في المفاوضات. وتؤيد الصين بحزم معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، وتعمل على إدخالها حيز النفاذ في أسرع وقت ممكن ([١]).

ترى الصين دائما أن معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية هي حجر الزاوية للنظام الدولي لمنع الانتشار النووي. وترحب الصين بالنتائج الإيجابية التي خرج بها مؤتمر مراجعة معاهدة عدم الانتشار عام ٢٠١٠، وتأمل أن يبذل جميع الأطراف جهودا مشتركة من أجل تطبيق الوثيقة الختامية للمؤتمر على الأرض. وفي ظل الظروف الراهنة، يجب مواصلة دعم وتعزيز العالمية والمصداقية والفعالية لمعاهدة عدم الانتشار بحيث تلعب دورا أكبر في منع انتشار الأسلحة النووية وتعزيز نزع السلاح النووي والاستخدام السلمي للطاقة النووية([٢]).

تهتم الصين بمسألة الأمن النووي، وتعارض الإرهاب النووي، وتدعم تعزيز التعاون الدولي، وترحب بالتقدم الذي أحرزه مؤتمر قمة الأمن النووي في واشنطن عام ٢٠١٠ ومؤتمر قمة الأمن النووي في سيول عام ٢٠١٢. ستعمل الصين مع الأطراف الأخرى من أجل لتنفيذ النتائج التي تحققت في المؤتمرين.

ترى الصين أن السلامة أولا في استخدام الطاقة النووية. وتدعم الصين المجتمع الدولي لاتخاذ إجراءات ملموسة لتعزيز السلامة النووية وإجراء التعاون الدولي لتعزيز التنمية السليمة والمستدامة للطاقة النووية.

---

[١]- راجع: يوسف نبهاني ، ماذا تريد الصين من حضورها الدولي ، مقالة في صحيفة الرأي الكويتية ، العدد ٢٨٧٦،سنة ٢٠٠٩

[٢]- للمزيد راجع : وليد عبد الحي ، الدراسات المستقبلية في العلاقات الدولية " دراسة مستقبلية " الشروق للإعلام والنشر، الجزائر ٢٠٠٧

٢,٥- تؤيد الصين مقاصد وأهداف اتفاقية حظر الأسلحة الكيميائية واتفاقية حظر الأسلحة البيولوجية، وتعمل على الوفاء الكامل والدقيق بالالتزامات المنصوص عليها في الاتفاقيتين، وتدعم تعزيز عالميتهما. وتتأسف الصين بفشل الدول التي تمتلك الأسلحة الكيميائية وتلك التي خلفت هذه الأسلحة في أراضي الدول الأخرى في إتمام عملية التدمير قبل الموعد النهائي المقرر في اتفاقية حظر الأسلحة الكيميائية، وتحث هذه الدول على تكثيف جهودها لاستكمال عملية التدمير وفقا للقرارات الصادرة عن مؤتمر الدول الأطراف والمجلس التنفيذي وحسب الجدول الزمني المنصوص عليه في القرارات ذات الصلة وخطط التدمير. ويجب على منظمة حظر الأسلحة الكيميائية أن تجري الرقابة الفعالة على عملية التدمير. ستشارك الصين بموقف إيجابي وبناء في مؤتمر المراجعة الثالث للدول الأطراف في اتفاقية حظر الأسلحة الكيميائية، وتواصل جهودها من أجل تعزيز التنفيذ الشامل والمتوازن للاتفاقية. قد بذلت الصين مع الدول الأطراف الأخرى لاتفاقية حظر الأسلحة البيولوجية جهودا إيجابية في التوصل إلى توافق الآراء في مؤتمر المراجعة السابع للاتفاقية، وستستمر في العمل على تفعيل الدور البناء لاتفاقية حظر الأسلحة البيولوجية في احتواء تهديد الأسلحة البيولوجية ومنع انتشارها وتعزيز الاستخدام السلمي للتكنولوجيا البيولوجية([١]).

٣,٥- تدعو الصين دائما إلى الاستخدام السلمي للفضاء الخارجي، وتعارض تسليح الفضاء الخارجي وسباق التسلح في الفضاء الخارجي. وترى الصين ضرورة انتهاء المجتمع الدولي من صياغة الصكوك القانونية الدولية ذات الصلة في أقرب وقت ممكن لإزالة التهديدات الأمنية بالفضاء الخارجي نهائيا. وتهتم الصين بالدور الإيجابي لإجراءات الشفافية وبناء الثقة (TCBM) في الحفاظ على الأمن في الفضاء الخارجي، وتدعو إلى تكريس مبدأ "العالمية والتكامل" في الوقاية من سباق التسلح ودفع عملية TCBM بالتعاون والعمل مع فريق الأمم المتحدة للخبراء الحكوميين المعني بالعملية.

٤,٥- تعتقد الصين أن أمن المعلومات هو تحدي مشترك يواجه المجتمع الدولي. المطلوب الآن هو إجراء التعاون الدولي العملي والفعال بين دول العالم في هذا الصدد لبناء فضاء إلكتروني يتميز بالسلم والأمن والتعاون الانفتاح. ويعد وضع قواعد دولية بشأن أمن الشبكة الإلكترونية وسيلة فعالة لتحقيق هذا الهدف، وعلى الأمم المتحدة أن تلعب دورا مركزيا في

---

[١]- راجعحول هذه المواقف المتعلقة بالأسلحة غير التقليدية : "ورقة مواقف جمهورية الصين الشعبية في الدورة الـ٦٧ للجمعية العامة للأمم المتحدة"، مرجع سابق، ص ٣٥

هذه العملية. وطرحت الصين وروسيا وطاجيكستان وأوزبكستان مشروع "الوثيقة الدولية لقواعد السلوك بشأن أمن المعلومات" في الجمعية العامة للأمم المتحدة عام ٢٠١١. ونأمل أن يجري المجتمع الدولي مناقشات معمقة حول هذه الموضوع في إطار فريق الخبراء الرسميين للأمم المتحدة المعني بمسألة أمن المعلومات ويتوصل إلى اتفاق في وقت مبكر ([١]).

٥,٥- تعلق الصين أهمية على الشفافية العسكرية وتسعى إلى تعزيز الثقة المتبادلة في المجال العسكري مع الدول الأخرى. في عام ٢٠٠٧، انضمت الصين إلى نظام الأمم المتحدة للإبلاغ الموحد عن النفقات العسكرية، وعاد إلى سجل الأمم المتحدة للأسلحة التقليدية. وشاركت الصين أيضا بموقف بناء في عمل فريق الأمم المتحدة للخبراء الحكوميين حول شفافية النفقات العسكرية ([٢]).

٦,٥- تعلق الصين أهمية على القضايا الإنسانية في مجال الحد من التسلح، وتسعى إلى تعزيز الشمولية والفعالية للاتفاقية المتعلقة بأسلحة تقليدية معينة والبروتوكولات الملحقة بها، ولعبت دورا بناء في المفاوضات لفريق الخبراء الحكوميين حول اتفاقية بشأن الذخائر العنقودية. وشاركت الصين بنشاط في المساعدة الدولية لإزالة الألغام، وساعدت الدول المعنية في التخلص من أخطار الألغام. وشاركت الصين مشاركة فعالة في عملية "معاهدة تجارة الأسلحة"، وتدعم المجتمع الدولي في اتخاذ التدابير اللازمة لتنظيم تجارة الأسلحة، ومنع ومكافحة النقل والاتجار غير المشروع للأسلحة التقليدية. وتؤيد الصين الجهود الدولية لمكافحة الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة، وتنفذ بجدية "برنامج الأمم المتحدة للعمل لمنع ومكافحة واستئصال الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة"، و"الصك الدولي لتمكين الدول من تحديد الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة غير المشروعة وتعقبها في الوقت المناسب وبطريقة موثوقة بها".

٦- قضايا حقوق الإنسان

يجب على حكومات العالم تعزيز وحماية حقوق الإنسان وفقا لمقاصد ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة والأحكام ذات الصلة الواردة في الصكوك الدولية المتعلقة بحقوق الإنسان، مع مراعاة الظروف الوطنية لكل منها. ويتعين على المجتمع الدولي أن يدرك أن حقوق الإنسان غير قابلة للتجزئة، ويولي نفس الاهتمام لتحقيق الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، والحقوق المدنية والسياسية على حد

---

[1] –LE Monde DIPLOMATIQUE ,Le xxieme siècle ne sera pas americain,ed; du ROCHER,PARIS 2004

[٢]– محمد الماجد ، الصين في الأمم المتحدة، بين السياسة وهم الإقتصاد ، السياسة الكويتية ، العدد ١٤٧٠٣،سنة ٢٠٠٩

السواء، فضلا عن حق التنمية. ونظرا لتباين الظروف الوطنية، تبنت دول العالم طرقا أو أنماطا مختلفة في مجال حقوق الإنسان. ولا يوجد نموذج صالح للتطبيق في كل أنحاء العالم.

تدعو الصين بقوة إلى تعزيز التعاون الدولي في مجال حقوق الإنسان، وإجراء الحوار والتعاون البناء على أساس المساواة والاحترام المتبادل بما يعزز التفاهم والاستفادة المتبادلة. ونعارض تسييس قضية حقوق الإنسان وممارسة المعايير المزدوجة.

تشارك الصين مشاركة فعالة وبناءة في أعمال مجلس حقوق الإنسان للأمم المتحدة واللجنة الثالثة التابعة للجمعية العامة للأمم المتحدة. إن الصين مستعدة للعمل مع الأطراف الأخرى من أجل دفع مجلس حقوق الإنسان واللجنة الثالثة التابعة للجمعية العامة للأمم المتحدة لمعالجة قضايا حقوق الإنسان بصورة عادلة وموضوعية وغير انتقائية وفقا لمقاصد ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة.

٧- القضايا الاجتماعية

١,٧- الجرائم العابرة للحدود

مع تطور العولمة الاقتصادية، تتفشى الجرائم العابرة للحدود مثل إنتاج المخدرات والاتجار بها والاتجار بالأفراد وغسل الأموال والتجسس والهجمات على شبكة الإنترنت، مما يشكل تهديدا خطيرا للتنمية الاقتصادية والنظام العام في دول العالم، ويمثل تحديا للاستقرار والسلام الإقليميين.

عليه، فإن تعزيز التعاون الدولي لمنع ومكافحة الجرائم المنظمة العابرة للحدود ليس فقط من الاحتياجات والرغبة المشتركة للمجتمع الدولي، إنما ومسؤولية مشتركة لا يمكن التنصل منها لجميع دول العالم. إن اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجرائم المنظمة العابرة للحدود واتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد من الإنجازات الهامة التي حققها المجتمع الدولي في هذا المجال. فيجب على المجتمع الدولي أن ينفذ التزاماته بموجب الاتفاقيتين نصا وروحا ويعزز التعاون على أساس الاحترام المتبادل.

قد صادقت الحكومة الصينية على اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجرائم المنظمة العابرة للحدود واتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد، وتولي الحكومة الصينية اهتماما بالغا لتنفيذ التزاماتها الدولية ذات الصلة بشكل جدي، واتخذت سلسلة من الإجراءات التشريعية والتنفيذية والقضائية، وشاركت بنشاط في التعاون الدولي، بما في ذلك التعاون مع وكالات الأمم المتحدة والمنظمات الدولية والإقليمية المعنية، والتعاون الثنائي في مجالات الشرطة والقضاء مع الدول المعنية. وأصدرت ونفذت الحكومة الصينية خطة العمل الوطنية الصينية لمكافحة الاتجار بالنساء والأطفال (٢٠٠٨-٢٠١٢)، وأنشأت نظام الاجتماع المشترك الذي يضم عدة الوزارات لمجلس الدولة. حتى الآن، وقعت الصين على أكثر من ١١٠ اتفاقية للمساعدة القضائية مع أكثر من ٦٠ بلدا، ومعظمها يشمل المساعدة القضائية والجنائية. كما

شنت الحكومة الصينية سلسلة من حملات إنفاذ القانون الخاصة لمكافحة الجرائم المنظمة. إن الصين على استعداد لمواصلة العمل مع المجتمع الدولي لتعزيز التعاون لمكافحة الجرائم المنظمة عبر الحدود بمختلف أنواعها ([1]).

٢,٧- أمن الصحة العامة

يرتبط أمن الصحة العام بصحة الشعب وسلامة حياته في كل دول العالم، لذلك فإن ضمان أمن الصحة العامة العالمي هو مسؤولية مشتركة للمجتمع الدولي حيث تسعى حكومات العالم مواصلة تعزيز القدرات في مجال الصحة العامة بما يوفر ضمانا قويا لصحة الشعب ويعزز التنمية الاقتصادية والاجتماعية المتناسقة والمستدامة.

تولي الحكومة الصينية اهتماما كبيرا للصحة العامة وتقوم بتعميق إصلاح نظام الرعاية الصحية إيمانا بمبدأ الإنسان أولا. إن الصين مستعدة لبذل جهود مشتركة مع جميع الأطراف والمنظمات الدولية ذات الصلة لتعزيز التواصل وتبادل المعلومات والخبرات والتكنولوجيا، وتعميق التعاون لمواجهة التحديات العالمية في مجال الصحة العامة على نحو أفضل وتحسين الصحة الجسدية والنفسية للشعب ([2]).

٣,٧- مكافحة الفساد

إن الفساد هو آفة عبر الحدود تؤثر على التنمية الاقتصادية والاجتماعية في جميع دول العالم. ولا يمكن كبح جماح الفساد وإنزال العقاب على الفاسدين إلا بالتعاون الدولي الكامل والشامل. إن اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد كأول صك قانوني دولي لمكافحة الفساد، تمثل الإرادة المشتركة والعزم للمجتمع الدولي على مكافحة الفساد، ولها دور كبير وإيجابي في تعزيز الجهود لمكافحة الفساد على المستويين الوطني والدولي. فيجب إيلاء الاهتمام الكبيرة للاتفاقية والاستفادة منها باعتبارها قناة رئيسية في الحملة الدولية ضد الفساد. وينبغي للآليات والأطر الدولية الأخرى ألا أن تحل محل الاتفاقية، أو تضعفها أو تغير المبادئ والآليات التي حددتها الاتفاقية.

تعلق الصين أهمية كبرى على التعاون لمكافحة الفساد. إن الصين كدولة موقعة على الاتفاقية تحترم التزاماتها بموجب الاتفاقية، وتعمل على ضمان دور فعال لآليات ذات الصلة التي تم إنشاؤها بموجب الاتفاقية، وتعزيز التعاون الفعال مع الدول الأخرى والمنظمات الدولية على أساس الاحترام المتبادل للسيادة والمساواة والمنفعة المتبادلة.

---

[1]-UNDP, Human Development Report,New YORK,2006

[2]- راجع: "ورقة مواقف جمهورية الصين الشعبية في الدورة الـ٦٧ للجمعية العامة للأمم المتحدة"، مرجع سابق.

٨- **تمويل الأمم المتحدة**

إن الدعم المالي المستمر والمستقر هو ضمان أساسي للتشغيل السلس للأمم المتحدة. يجب على جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة الوفاء بجدية بالتزاماتها المالية تجاه الأمم المتحدة من خلال دفع مساهماتها المقررة للميزانية العادية وعمليات حفظ السلام في الوقت المحدد وبالكامل ودون شروط وفقا لروح ميثاق الأمم المتحدة ومبدأ "القدرة على الدفع" المنصوص عليه في قرارات الجمعية العامة للأمم المتحدة، لكي يتوافر لدى الأمم المتحدة أساس مالي متين ومستقر.

وترى الصين أنّه يجب رفع كفاءة استخدام موارد الأمم المتحدة من خلال تعزيز التكامل بين الموارد والبرامج، مع المراعاة الكاملة للاهتمامات والمطالب المشروعة للدول النامية. حيث يجب على الدول الأعضاء تكثيف التنسيق والتواصل لتحسين كفاءة العمل، وإعطاء مزيد من التوجيهات للأمانة العامة فيما يتعلق بتنسيق البرامج والميزانية. وكما ترى أنّه يجب الالتزام الصارم بمبدأ "القدرة على الدفع" في عملية إعداد جدول الأنصبة المقررة، يمكن إدخال تعديلات معقولة لضمان دفع جميع الدول الأعضاء التزاماتها المالية وفقا لقدرتها الفعلية. بينما يجب أن يبقى جدول الأنصبة المقررة ومنهجيته مستقرة نسبيا ويبتعد عن تعديلات جوهرية، وذلك لضمان الأساس المالي المستقر والصلب للأمم المتحدة والتشغيل السلس لوكالاتها المتخصصة ([١]).

ظلت الصين تفي بالتزاماتها المالية تجاه الأمم المتحدة بطريقة مسؤولة. على الرغم من أن الصين لا تزال دولة نامية، لكنها على استعداد لتقديم المزيد من المساهمات في ميزانية الأمم المتحدة على أساس مبدأ "القدرة على الدفع" مع تطور اقتصادها ([٢]).

٩- **سيادة القانون**

١,٩- **سيادة القانون على الصعيدين الوطني والدولي**

إن تحقيق سيادة القانون على الصعيدين الوطني والدولي هو الهدف المشترك لجميع الدول. وفي مجال سيادة القانون على الصعيد الوطني، يحق لدول العالم أن تختار بشكل مستقل نماذج سيادة القانون التي تتماشى مع ظروفها الوطنية، ويمكن لدول العالم أن تتعلم من نموذج بعضها البعض لتحقيق التنمية المشتركة على أساس الظروف الواقعية لكل منها. وفيما يتعلق بتعزيز سيادة القانون على الصعيد الدولي، لا بد من صون مصداقية ميثاق الأمم المتحدة والالتزام التام بمبادئ وقواعد القانون الدولي وفي مقدمتها المساواة في السيادة وعدم التدخل في الشؤون الداخلية وتسوية النزاعات الدولية سلميا، والتمسك بالتطبيق الموحد للقانون

---

[١]- راجع: "ورقة مواقف جمهورية الصين الشعبية في الدورة الـ٦٧ للجمعية العامة للأمم المتحدة"، مرجع سابق.

٢- شيماء عاطف الحلواني، مقالة تحت عنوان: "دبلوماسية الصين الجديدة"، مرجع سابق.

الدولي، والابتعاد عن ازدواجية المعايير، وتحسين عملية سن القوانين الدولية وتعزيز ديمقراطية العلاقات الدولية ([1]).

٢,٩- محكمة العدل الدولية

تؤيد الصين تعزيز دور محكمة العدل الدولية في تسوية المنازعات الدولية بالوسائل السلمية، وتأمل في أن تقدم المحكمة إسهامات أكبر في صون استقرار النظام الدولي وتعزيز سيادة القانون على الصعيد الدولي. تدعو الصين دائما إلى تسوية المنازعات الدولية سلميا، واحترام حق كل دولة في الاختيار المستقل لأسلوب التسوية السلمية للمنازعات.

٣,٩- المحكمة الجنائية الدولية

تهتم الصين دائما بتطور العدالة الجنائية الدولية، وتؤيد إنشاء مؤسسة جنائية دولية مستقلة وعادلة وفعالة ومعترف بها عالميا كتكملة للنظم القانونية الوطنية لمعاقبة أخطر الجرائم الدولية وتعزيز السلام العالمي والعدالة القضائية. تتابع الصين دائما بكل اهتمام عمل المحكمة الجنائية الدولية، وتأمل أن تكسب المحكمة الثقة والاحترام الواسعين من قبل المجتمع الدولي من خلال أداء واجباتها بشكل موضوعي ومحايد بما يسهم في تدعيم والسلام والأمن في العالم وتعزيز العدالة الجنائية.

ثالثاً- انعكاسات الحرب الباردة على نظام الامم المتحدة في إدارة الازمات

تُعرّف الازمة بأنها حدّ يبلغه التناحر الدولي يؤدي إلى تعطيل سير النظام أو يحول دون تأديته لوظيفته أو لاحدى وظائفه. لهذا السبب تُحدد طبيعة الازمة وفقاً لطبيعة النظام[1]. اما الازمة من الناحية الاصطلاحية فهي نقطة تحوّل مصيرية في مجرى حدث ما، تتميز بتحسين ملحوظ أو بتأخر حاد، وترتبط بتجاذبات قديمة لا بد ان تزول لتحلّ محلها ارتباطات جديدة، وتورث تغيرات كمية ونوعية في هذا الحدث ([2]).

الازمة كمصطلح قديم ترجع أصوله التاريخية الى الطب الاغريقي "نقطة تحول" بمعنى انها لحظة قرار حاسمة في حياة المريض وهي تُطلق للدلالة على حدوث تغيير جوهري ومفاجئ في جسم الانسان. في القرن السادس عشر شاع استخدام هذا المصطلح في المعاجم الطبية، وتم اقتباسه في القرن السابع عشر للدلالة على ارتفاع درجة التوتر في العلاقات بين الدولة والكنيسة. وبحلول القرن التاسع عشر تواتر استخدامها للدلالة على ظهور مشكلات خطيرة أو لحظات تحوّل فاصلة في تطور العلاقات السياسية والاقتصادية والاجتماعية. وقد تحدث كارل ماركس في كتاباته عن "الحتمية التاريخية" وعن أزمات الافراط

---

١ - راجع مقالة معتز محمد سلامة ، " الناتو وهموم الصين الآسيوية" ، مجلة السياسة الدولية ، العدد ١٢٩، القاهرة ، نيسان – إبريل ١٩٩٨

٢- راجع مقالة د. كمال حمّاد، تحت عنوان: "النمط الإستراتيجي الأميركي في إدارة الأزمات الدولية"، نقلاً عن الموقع الإلكتروني لمجلة الدفاع الوطني بتاريخ ٢٠٠٣/٠١/٠١ على شبكة الإنترنت:

http://www.lebarmy.gov.lb/article.asp

في الانتاج، وتفاقم كل من هذه الازمات عن سابقاتها. وفي العام ١٩٣٧ عرّفت دائرة معارف العلوم الاجتماعية الازمة بأنها "حدوث خلل خطير ومفاجئ في العلاقة بين العرض والطلب في السلع والخدمات ورؤوس الاموال" ([١]).

لقد وضع ميثاق الامم المتحدة نظاماً متكاملا لتحقيق السلم والامن الدوليين من الناحية النظرية على الاقل ، تتوفر فيه جميع الاركان اللازمة لضمان فاعليته. وأرسى مبادئ وقواعد عامة مشتركة متفق عليها وجهاز مسؤول عن مراقبة مدى التزام الدول كافة بهذه المبادئ والقواعد العامة، له سلطة وصلاحية اتخاذ ما يراه مناسباً من اجراءات او ترتيبات سواء لمساعدتهم على تسوية منازعاتهم بالطرق السلمية او التدخل العسكري، ومعاقبتهم اذا خرجوا على حدود السلوك المشروع . فقد فوّض الميثاق مجلس الامن بالتدخل باسم المجتمع الدولي كله في حالات وقوع عدوان او تهديد للسلم او اخلال به ، سواء لقمع العدوان او ردعه او للعودة بالوضع الى سابق ما كان عليه قبل اندلاع الازمة.

وحرص الميثاق على تزويد مجلس الامن بكل السلطات والصلاحيات التي تمكنه من التعامل مع كل الازمات بفاعلية . كما حرص على تزويده بالاداة العسكرية التي تمكنه من التدخل العسكري واستخدام القوة المسلحة في حالات الضرورة ، وفقا للترتيبات المنصوص عليها في المادة ٤٣ وتزويده بالالية التي تضمن له حسن استخدام هذه الاداة الا وهي لجنة اركان الحرب التي اسند اليها الميثاق تقديم المشورة الى مجلس الامن في كل ما يتصل بالشؤون العسكرية.

غير ان تفعيل هذا النظام ووضعه موضع التنفيذ توقفا على توفر شرط جوهري وهو اجماع الدول دائمة العضوية في مجلس الأمن ، لانه دون توافر هذا الاجماع يستحيل على مجلس الامن محرك النظام وعموده الفقري ان يتخذ اية قرارات في المسائل المهمة او الموضوعية . أي ان هذا النظام كان مصمما في الواقع لمواجهة الازمات التي تقع خارج نطاق الدول الكبرى ، ومن منطلق ان التحالف الذي تحقق اثناء الحرب الباردة سوف يستمر بعدها ويتحول من خلال مجلس الامن الى اداة المحافظة على الاستقرار في العالم والحيلولة دون اندلاع حرب عالمية جديدة ، لكن هذا الافتراض لم يتحقق ولاسباب كثيرة منها خلافات عديدة بين الدول الكبرى المتحالفة حتى قبل ان تضع الحرب العالمية اوزارها تماما . ثم مالبث هذه الخلافات ان تصاعدت ووصلت الى مرحلة اللاعودة ، وما هي الى سنوات قليلة جدا حتى اصبح العالم كله منقسما الى معسكرين احدهما رأسمالي تقوده الولايات المتحدة والآخر اشتراكي يقوده الاتحاد السوفياتي ، واندلعت بينهما حرب باردة كان لها نتائج بالغة الخطورة على دور الامم المتحدة في إدارة الازمات الدولية.

وكانت لجنة الحرب المنصوص عليها بالمادة ٤٧ قد تشكلت وبدات اعمالها وكان من الطبيعي ان تكون اولى مهماتها مناقشة ووضع مشروع للاتفاقية او الاتفاقيات المنصوص عليها في المادة ٤٣ التي يمكن بموجبها انشاء إلية عسكرية دائمة وجاهزة للاستخدام ووضعها تحت تصرف مجلس الامن

١- د. كمال حمّاد، مقالة تحت عنوان: "النمط الإستراتيجي الأميركي في إدارة الأزمات الدولية"، مرجع سابق، ص١٥.

وبالفعل قام مجلس الامن سنة ١٩٤٦ بتكليف لجنة اركان الحرب بدراسة الابعاد العسكرية للمادة ٤٣ وتحديد كيفية وضع الترتيبات التي تتضمنها موضع التنفيذ .

وعلى اثر هذا التكليف عقدت اللجنة سلسلة من الاجتماعات تمكنت خلالها من صياغة المبادئ الاساسية التي يجب ان تحكم تشكيل وتنظيم قوات الامم المتحدة المسلحة المفترض انشاؤها ، وفقا لما تنص عليه المادة ٤٣ ، وارسلت تقريراً بهذه المبادئ الاساسية الى مجلس الامن في بداية عام ١٩٤٧ ولكن رياح الحرب الباردة ما لبثت ان اشعلت نار الخلاف بين اعضائها . وما هي الا شهور معدودة حتى تبين للجنة انها لن تستطيع في ظل هذا المناخ الدولي الجديد والمختلف تماماً عما كان سائدا اثناء الحرب ان تنجز أي شيء من المهام الموكلة اليها. وهكذا تجمدت هذه اللجنة تماماً واصبحت بلا عمل رغم استمرار وجودها القانوني على الورق ، وكان معنى هذا انه يتعّين على مجلس الامن ان يعمل اذا قدر له ان يعمل اصلا في ظل هذا المناخ الدولي المتسم بالاستقطاب والحرب الباردة دون اداة عسكرية سابقة الاعداد والتجهيز تحت تصرفه ، ودون الجهاز العسكري المنوط به اعداد الخطط والترتيبات العسكرية اللازمة لتمكين المجلس من أداء وظائفه المتعلقة بحفظ السلم والامن الدوليين.

لقد حاول الاتحاد السوفياتي اثناء الحرب ، عندما كان يتفاوض مع الولايات المتحدة وبريطانيا على الخطوط العريضة لميثاق الامم المتحدة ان يبحث عن وسيلة دستورية يدعم بها نفوذه في الجمعية العامة فاقترح على حلفائه قبول كل الجمهوريات السوفياتية اعضاء في الامم المتحدة ، معتبرا ان علاقة التبعية التي تربطها بالاتحاد لا تقل عن علاقة التبعية التي تربط بريطانيا بدول الكومنولث او التي تربط الولايات المتحدة بالدول الامريكية ، لكنه لم يستطع أن يحصل الا على تنازل محدود تمثل في قبول روسيا البيضاء واوكرانيا فقط . ولهذا كان تمسك الاتحاد السوفياتي بحق النقض الفيتو باعتباره السلاح الوحيد الذي تبقى له للحيلولة دون ان تتحول الامم المتحدة الى اداة معادية له في مرحلة ما بعد الحرب العالمية واعتبر هذا الحق اساسيا للموافقة على قيام المنظمة اصلا ([1]).

وعندما بدات تلوح في الافق بوادر الحرب الباردة، كان من الواضح ان ساحة الامم المتحدة ليست هي المنبر المثالي الذي يستطيع من خلاله ان يمارس نفوذه على المسرح الدولي . فقد كان المعسكر الغربي يسيطر على أغلبية ساحقة في الجمعية العامة وعلى أربعة من خمسة من المقاعد الدائمة في مجلس الأمن . ولم يكن اسهامه المالي في ميزانية الامم المتحدة يمكن ان يشكل في ذلك الوقت عامل ضغط يذكر للأه كان اقل من ٦ % من إجمالي الميزانية لذلك تولد لدى الاتحاد السوفياتي ، خاصة بعد تبني الولايات المتحدة لسياسة الاحتواء فأصبح معزولا ولا يستطيع في ظل منطق الحرب الباردة ان يدافع عن مصالحه عن طريق التنسيق مع دول اخرى لتشكيل اغلبية يصعب حشدها او اقناعها بوجهة نظره ، سواء داخل مجلس الأمن أو في الجمعية العامة . لذلك بدا سلاح الفيتو وكأنه سلاحه الوحيد للحيلولة دون صدور قرارات تمسّ مصالحه الوطنية العليا من جهة وحماية حلفائه من جهة اخرى . غير أنه يتعين الاشارة الى ان مرحلة الحرب الباردة ليست متجانسة من حيث نمط التحالفات او

[1] – بروس بورتو، أنياب الكرملن : دور السوفييت في حروب العالم الثالث ، ترجمة الفاتح التيجاني ، منشورات هاي لايت ، ١٩٩٥.

السياسات ، فقد طرأعلى هيكل علاقات القوى في النظام الدولي تغير كبير خلال تلك الفترة التي تبلغ تقريبا اربعين عاما.

وقد أدى هذا التغيير الى تغير في نمط استخدام الفيتو كسلاح من جانب الدول الخمس دائمة العضوية فبعد ان كان الاتحاد السوفياتي هو الاكثر استخداما للفيتو بالمقارنة مع الدول الدائمة العضوية الاخرى حتى منتصف الستينات (استخدم السوفيات الفيتو خلال الفترة ١٩٤٦ – ١٩٦٥ مئة مرة) بدأ المنحني ينعكس تماما ، وأصبحت الدول الغربية عموما والولايات المتحدة بصفة خاصة هي الاكثر استخداما للفيتو ، ثم بدأ النفوذ الامريكي داخل المنظمة ينهار تدريجيا لعوامل عديده ، اهمها اتساع الفجوة بينها وبين العالم الثالث . وبدأت الولايات تشعر بالعزلة وترى ان الامم المتحدة وبعض وكالاتها قد تحولت الى اداة بيد السوفيات والشيوعية العالمية موجهة ضد المصالح الامريكية. استخدت الولايات المتحدة الفيتو ٤٦ مرة خلال الفترة من ١٩٦٦ – ١٩٩٠ بينما لم يستخدم السوفيات الفيتو سوى ١٤ مرة.

رابعاً– البحث عن نظام بديل: نماذج لادارة الازمات

بما أن إجماع الدول دائمة العضوية في مجلس الأمن جوهر اساسي لتفعيل أي قرار، ومع كثرة استخدام الفيتو من قبل السوفيات في بداية تشكيل الامم المتحدة، كما ذكرنا سابقاً ، فقد قادت الولايات المتحدة الامريكية محاولة للالتفاف على مجلس الامن من خلال مشروع القرار الذي تقدمت به والذي عُرف باسم قرار الاتحاد من اجل السلام . ويهدف هذا القرار الى توسيع اختصاصات الجمعية العامة بحيث يصبح لها الحق في حالة فشل مجلس الامن في تحمل مسؤولياته بسبب عدم تحقق الاجماع بين الدول الخمس دائمة العضوية ، وفي ان تنظر في كل المسائل التي قد تشكل تهديدا للسلم او خرقا له او في حالة وقوع عدوان واقتراح ما تراه من (توصيات) بشانها بما في ذلك استخدام القوة العسكرية ، وقد اقرت الجمعية العامة المقترح الامريكي هذا باغلبية ٥١ صوتا ضد ٥ اصوات (الاتحاد السوفياتي، روسيا البيضاء، اوكرانيا، بولنده، تشيكوسلوفاكيا).

وقد اعترض السوفيات على هذا القرار بشدة من منطلق أن مجلس الأمن هو وحده المخّول من قبل الميثاق بصلاحية اتخاذ التدابير القمعية وأن حق الجمعية العامة يقتصر على مناقشة المسائل المتعلقة بالسلم والأمن، لكن بدون اتخاذ أي اجراءات او توصيات بشانها ، الا اذا طلب منها مجلس الأمن صراحة ذلك. وجدير بالذكر أن معارضة الاتحاد السوفياتي لهذا القرار بدات هي الاخرى تقل تدريجيا مع تغير موازين وأنماط وهياكل الكتل التصويتية داخل الجمعية العامة ، واصبحت الولايات المتحدة وليس الاتحاد السوفياتي هي الأقل حماساً للآليات المنصوص عليها في هذا القرار ([1]).

[1] – راجع عبد القادر محمد فهمي ، النظام السياسي الدولي ، دراسة في ألأصول النظرية والخصائص المعاصرة ، عمان ، دار وائل للنشر ، السنة ١٩٩٧ .

وعلى اية حال فان هذا القرار لم يؤد الى احياء نظام الأمن الجماعي على النحو المنصوص عليه في الميثاق او زيادة فاعليته . فصحيح ان النظام الجديد أوجد مخرجا للمازق الذي انتهى اليه حق الفيتو ، ولكنه لم يؤدِ الى اصلاح جذري ، بل على العكس فقد حل جهاز لا يملك الا سلطة اصدار التوصية وهو الجمعية العامة محل الجهاز الوحيد الذي يملك سلطة اصدار القرار الملزم وهو مجلس الامن وفي ظل غياب جيش دائم سابق التجهيز تستطيع الجمعية العامة تحريكه فورا الى مناطق الازمات حين تكون هناك ضرورة لذلك فان مجرد صدور توصية تحث الدول الاعضاء على اتخاذ التدابير والاجراءات المعاقبة المعتدي لا يمكن ان يكون له اثر كبير مسار الازمة الا اذا ابدت احدى القوى الكبرى او بعضها او كلها استعدادها وحشدت امكانياتها لتنفيذ ما ورد بهذه التوصية.

وما يؤيد عدم فاعلية هذا النظام البديل هو الاعتداءان اللذين وقعا عام ١٩٥٦ على دولتين من الدول الاعضاء الامم المتحدة الاول ارتكبه الاتحاد السوفياتي ودول مجموعة حلف وارسو ضد المجر والثاني ارتكبته فرنسا وبريطانيا واسرائيل ضد مصر بسبب تأميم قناة السويس وفي كلتا الحالتين تفاوت اداء الامم المتحدة من النقيض الى النقيض، ففي الحالة الاول فشلت الجمعية في التعامل مع ازمة المجر وظلت قراراتها الصادرة مجرد نداءات لا وزن لها بسبب عدم استعداد أي قوة كبرى للدخول في مواجهة مع السوفيات بسبب المجر، اما الحالة الثانية فقد استطاعت الجمعية العامة ولاول مرة في تاريخها ان تشكل قوات طوارئ دولية لمراقبة وقف اطلاق النار وانسحاب القوات المعتدية من الاراضي المصرية ولكن يجب الاشارة الى نقطة مركزية وهي ان موقف القوتين العظميين الرافض للعدوان على مصر هو الذي مكن الجمعية من ان تلعب دورا فاعلا ونشطا في هذا المجال ([1]).

من ثم فقد اتضح بشكل جلي ان قرار الاتحاد من اجل السلام لا يمكن ان يشكل مخرجاً حقيقياً ودائماً لتمكين الامم المتحدة من ممارسة دور فاعل في ازمة يتعذر فيها اجماع الدول دائمة العضوية حول سبل معالجتها ولم يتمتع باية قدرة على الحركة المستقلة بعيداً عن قيود الحرب الباردة لانه كان في الواقع ومنذ البداية جزءا من الحرب الباردة نفسها وتحول بمرور الوقت الى احدى آلياتها حين حاول كل طرف استخدامه ضد الطرف الاخر كلما راى ذلك مناسباً.

في هذا السياق كان من الطبيعي ان يختلف دور الامم المتحدة اختلافا بينا في ادارة الازمات الدولية خلال مرحلة الحرب الباردة. ويمكن تقسيم الازمات الدولية التي شكلت تهديداً للسلم والأمن الدوليين خلال مرحلة الحرب الباردة الى عدة انماط:

١- الأزمات التي حدثت داخل منطقة النفوذ المباشر لإحدى القوتين العظميين . وهذا النوع من الأزمات أصبح خارج نطاق قدرة الامم المتحدة على إدارته او التأثير في مساره.

٢- الازمات التي وقعت خارج منطقة النفوذ المباشر لاحدى القوتين ولكن وجدت الدول العظمى نفسها لسبب او لاخر متورطه عسكريا فيها مثال ازمة فيتنام التي انغمست فيها الولايات المتحدة الامريكية وأزمة أفغانستان التي انغمس فيها الاتحاد السوفياتي بكل إمكانياته.

[1] – راجع عبد القادر محمد فهمي ، النظام السياسي الدولي، دراسة في ألأصول النظرية والخصائص المعاصرة، مرجع سابق. ص ٢٤

وقد استحال على الأمم المتحدة طوال فترة الحرب الباردة أن تلعب أي دور فيها على الاطلاق وخاصة الأزمة الفيتنامية التي لم تناقش داخل مجلس الأمن او الجمعية العامة.

٣- الازمات الأخرى، أي التي دارت مسرحها الرئيسي خارج منطقة النفوذ المباشر لاحدى القوتين العظميين ، ولم يكن أي منهما طرفا مباشر فيها . ويبدو أن هذا هو النمط الوحيد من أنماط الأزمات الدولية التي سمح فيها النظام الدولي ثنائي القطبية للامم المتحدة بأن تلعب دورا اختلفت أشكاله من أزمة الى أخرى كما اختلفت فاعليته من حالة إلى أخرى.

كما شهدت الأمم المتحدة حالات قمع العدوان ومعاقبة الخارجين عن الشرعية الدولية. واندلعت خلال فترة الحرب الباردة عشرات الازمات الدولية التي استخدمت فيها القوة المسلحة في أعمال عدوانية او على نحو شكل تهديدا خطيرا للسلم او إخلالا به . وكان يتعين على الامم المتحدة اتخاذ الاجراءات او الترتيبات المنصوص عليها في الفصل السابع من الميثاق ومع ذلك فان مجلس الامن لم يلجأ الى العمل العسكري الا في حالة واحدة فقط وهي الحالة الكورية ولم يلجأ الى فرض عقوبات اقتصادية الا في حالتين فقط ضد جنوب افريقيا وروديسيا ([١]).

المبحث الرابع: الصين والعالم: نظرة جديدة الى العلاقات الدولية

ما هي نظرة الصين الى العلاقات الدولية ؟ وما هي آفاق الإنفتاح الصيني على العالم مع تنامي وضعها الإقتصادي وتعاظم حضورها على المسرح الدولي ؟ وهل سيكون لهذا الحضور تأثيرا مباشرا في واقع العلاقات الدولية في ظل تزايد الأزمات الإقليمية والدولية والمستجدات الراهنة ؟

تعيش الصين مرحلة انتقالية مهمة في تاريخها المعاصر، تشهد فيها مؤشرات أداء وإنجاز على المستويين الاقتصادي والتكنولوجي، تدفع الكثير من خبراء الاستراتيجية والعلاقات الدولية، للرهان على مستقبل دورها وموقعها في بنية النظام العالمي الجديد، كقوة عظمى سيكون لحضورها انعكاساً مادياً ومعنوياً مباشراً ومؤثراً على واقع العلاقات الدولية، وذلك من خلال إسهامها في إعادة تشكيل موازين القوة، وتوزيعها إقليمياً ودولياً، بناءً على أسس ومعايير جديدة مختلفة عن تلك التي تسعى الولايات المتحدة الامريكية لتكريسها كأمر واقع لمرحلة ما بعد الاتحاد السوفياتي، الذي كان لغيابه انعكاسات مباشرة ومؤثرة على ثوابت السياسة الدولية، وعلى آليات توزيع القوة بين مختلف مراكز القوى التقليدية إقليمياً ودولياً.

1- Serge Besanger,'' L'IMPACT du reveil chinois sure l'ECONOMIE mondiale,ed : 2006,paris

و يراجع فى ذلك أيضاً:

محمد حافظ غانم، المنظمات الدولية، القاهرة – مصر، سنة ١٩٦٦، ص ١١٨.

عائشة راتب، التنظيم الدولي، الكتاب الأول، سنة ١٩٧٠، ص ٩٥.

جعفر عبد السلام، المنظمات الدولية، القاهرة، سنة ١٩٧١، ص ٨١ وما بعدها.

ومع إنتهاء العقد الأول من القرن الحادي والعشرين وتغير سياسات توزيع الادوار وبناء التحالفات، تحاول الولايات المتحدة الامريكية الانفراد في قيادة العالم وفرض هيمنتها وتسويق نموذجها، عبر سياسات تسعى لخلق الشروط المادية والمعنوية اللازمة لما يعرف بمشروع القرن الامريكي الجديد – الذي تعمل مراكز الابحاث ودوائر صنع القرار في الولايات المتحدة الامريكية لتكريسه كممارسة سياسة تجد لها ترجمة عملية من خلال المبادرات والمشاريع السياسية الاقليمية والدولية التي تدفع بها الدبلوماسية الامريكية وسياستها الخارجية ، الذي ينطلق من تصورات نظرية تقول: إن عالماً من دون سيطرة أميركا سيكون أكثر عنفاً، وأقل ديمقراطية وأدنى في النمو الاقتصادي، وإن السيادة الدولية لاميركا ضرورة عالمية (١). فكيف تسعى الصين الى تأكيد مفاهيم سياساتها الوطنية من خلال تكييف أهدافهاعلى المسرح الدولي ؟

أولاً– <u>علاقات الصين الدولية بين المفاهيم والواقع</u>

لما كان الإتجاه الحالي في تحليل الإتجاهات المؤثرة في السياسة الدولية يميل الى إعتبار أن هناك عددا من القوى تستأثربالقسط الأكبرمن المشاركة في الحياة السياسية ، فإن الأساس الموضوعي الذي يستند اليه مفهوم القطبية الأحادية آخذ بالإضمحلال الواضح ؛ إذ لم يعد هناك سبيل لإنكار بروز قوى دولية تحدد معالم البنية الهيكلية للنظام الدولي مستقبلا ، وما الصين بإمكاناتها وقدراته الذاتية إلا واحدة من هذه القوى الواعدة .

وإن محاولة فهم الصين الجديدة، وهي تعيد تكييف مفاهيم سياساتها الوطنية والخارجية، وتنشط على المسرح الدولي، على أساس واقعي، يعترف بالقطبية الاحادية الراهنة، ويدعم علاقات ثنائية معها، ويجاهد لدعم علاقاته مع الدول النامية، ويسعى لتحقيق أهداف الصين الاقتصادية الكبرى، بعد أن أصبح اقتصادها أول اقتصاد فى العالم، في ظل قلق وامتعاضات دول صناعية كبرى، خاصة أن الصين تبدو في تحركها فى مناطق مزدحمة بالمنافسين، تسعى لاعادة تأسيس نفسها كقوة عالمية كبرى، بعد أن عانت من المهانة الغربية على مدى قرنين من الزمان.

لكن هل سيكون هذا السعي الصينى سهلا وسلساً؟ هذا ما يتطرق إليه القسم الاخيرمن هذا البحث من خلال طرح عدد من الاسئلة والاشكاليات التى يمكن أن توفر لنا مفاتيح موضوعية لفهم دور الصين الجديدة في عالم متحول.

كما يبدو في الوقت الراهن أن السيادة العالمية أو القيادة العالمية مشكلة أكبر مما يعتقد المرء، فمتطلبات هذه القيادة أصبحت مختلفة، والاخطار الجديدة مغايرة عما سبق، وتحتاج لادوات جديدة.

١– راجع مقالة:د. عمرو عبد الكريم، تحت عنوان: "الصين .. رؤية إستراتيجية في تفاعلات المستقبل"، منشورة في موقع الوعي الإسلامي الإلكتروني بتاريخ ٢٠١٠/٠٩/٠٣ على شبكة الإنترنت:

http://alwaei.com/topics/view/article.php

من ناحية أخرى، فإن تأسيس مجموعة العشرين G20، إثر ظهور الازمة المالية العالمية، هو مؤشر ساطع عن حاجة العالم إلى أطر جديدة للقيادة العالمية، ليس لتعزيز الديمقراطية، بل للبحث عن قوى دولية إضافية لتحمل الاعباء والاكلاف العالمية.

والسؤال الذي يطرح نفسه : هل أن الصين مهتمة الآن بلعب دور القائد فى العالم؟ بمعنى تحمل اكلاف والتزامات هذا الدور، بدءاً من إعادة تشكيل النظام الجيوبوليتيكي العالمي والانضمام إلى عضوية المؤسسات الدولية القيادية، بما يُعَزز نظاما دولياً تعددياً أكثر فعاليةً وتوازناً. وإنتهاء بدفع الأثمان التي تبرّر هذه العضوية الكاملة، والمساهمة الفعّالة في القضايا الدولية الشائكة ؟ مثل الحدّ من مخاطر الإنتشار النووي، وتمكين النظام القانوني الدولي من ترسيخ الديمقراطية وإحترام حقوق الانسان، وحق الشعوب فى تقرير مصيرها وحماية البيئة والتغير المناخي، وتمويل هذه البرامج الدولية...؟هل الصين راغبة في لعب هذه الادوار القيادية؟ خاصة أنها لم تعد دولة نامية، بعد أن حققت أهدافاً اقتصادية كبرى، وقبلت القواعد الدولية، بعيداً عن "الادلجة الرمزية"، وانخرطت فى أنماط متنوعة من التعاون الاقليمي الدولي، وابتعد خطابها السياسي الداخلي عن إعادة إنتاج "ذهنية الضحية" التي سيطرت لعدة عقود، وتركز الآن فى خطابها الداخلي على تشكيل "ذهنية القوة العظمى" ([١]).

ويمكننا القول بقدر كبير من الثقة إن ما تحققه الصين من إنجازات إقتصادية سيترك تأثيرا واضحا في دورها السياسي الخارجي الذي أصبح متحررا من القيود العديدة التي كانت تفرضها عليها بيئتها المحليةوالإقليمة والدولية . ولا نكران ان تصويب السياسات الداخلية وما رافقها من عمليات الإصلاح الإقتصادي، ومعالجة مشكلات واقعها الإقليمي، وتكييف أنماط سلوكها السياسي الخارجي، جاء متوافقا وتطلعات الصينالى حقيقة دورها وطبيعته؛لأن تكون قوة ذات شأن في مجريات السياسة الدولية .

إن كثيرين فى العالم، يفهمون أن الصين تسعى إلى علاقات خارجية دون مشاكل، تفتح لها أسواق السلع والخدمات والمواد التي تنتجها . وتسعى الصين الى الإيجابية المفرطة في سياستها الخارجية لأن متطلبات التنمية الصينية كبيرة وموارد الصين محدودة، وبالتالي فإن أية مشاكل مع العالم الخارجي ستؤدي إلى تعطيل خطط التنمية. وهذا يعني، أن العالم مطالب بحل مشاكله بنفسه، وأن الصين لا تستطيع أو غير راغبة أن تقدم شيئاً في هذا المجال، بما في ذلك تجاه القضايا العربية الشائكة، والتي لا يعرف الرأي العام الصيني الكثير من تفاصيلها. ولا تشكل هذه القضايا أي ضغوط على الحكومة الصينية، على عكس قضايا أخرى تهم الصين، مثل استقرار شبه الجزيرة الكورية.

ومن الأكيد أن الشرق الاوسط، أصبح مهما للصين، لارتباطه بإمدادات النفط والغاز الضرورية لاستمرار خطط التنمية الصينية. لكن مشاكله المعقدة، والاستقرار فيه، تضع الصين أمام إشكالية كبيرة، تحتاج إلى مبادرات فعالة لا عزلة.

١- راجع مقالة يوسف الحسن، تحت عنوان: "نحو فهم دور الصين فى عالم متحول"، منشورة في موقع الشروق الجديد الإلكتروني بتاريخ ٢٠١٠/٠٩/٢١ على شبكة الإنترنت:

http://www.shorouknews.com/columns/view.aspx

كيف تنظر الصين إلى الوضع الاقليمى الآسيوى حولها، الذى يحمل تغيرات عميقة فى هيكل توزيع القوة؟. بعد الحرب العالمية الثانية، كانت قوى الصين واليابان وكوريا، مدمرة تماما، لكن اليوم، تغير الوضع، فأساطيل البحرية الكورية واليابانية والهندية والصينية هى رموز ساطعة لتوازن القوى الصاعدة، وهذا يعنى أن آسيا اليوم، والصين فى قلبها، عائدة إلى مبدأ التعددية الكلاسيكية القطبية، بما يحمله من إشكاليات أمن وتعاون.

ثانياً– دور الصين الدولي بين الحياد والانكفاء والتدخل المتوازن

تبدو الصين في صورة مشهد آسيا المتغيّر، نشطة للغاية، تسعى لتوسيع نفوذها، بحثاً عن الأسواق لمنتجاتها، وعن الثروات المعدنية والطاقة والنفط، لخدمة نموّها الاقتصادي. كما تبدو للمراقب غير ما بدت عليه أمريكا كقوة تروج لقيم وأنماط حكم وحياة وأيديولوجية وتستخدم القوة العنيفة والعدوانية لفرض أنموذجها. وإنما تبدو الصين كقوة ناعمة اقتصادية، توسع مصالحها بشكل طبيعي ،ولكن فى الوقت نفسه تعمل بهدوء على بناء قوة بحرية هائلة، وتخرج إلى أعالى البحار، وهذا يعني أن لها مسئوليات إقليمية، لها تبعاتها واشكالياتها.

وهذا المشهد، يقود إلى تساؤل حول الضمانات السياسية التي تملكها الصين لمواصلة نموها الاقتصادي فى المستقبل. هل ستشكل اتفاقيات التعاون والصفقات التجارية التى عقدتها، إضافة إلى تنامى قوتها البحرية أساسا لهذه الضمانات؟ أم أن قلق هذا التمدد والذى وصل إلى الهند واليابان بشكل خاص، سيطرح إمكانية إعادة الاصطفاف لقوى آسيوية مع أمريكا لتحقيق نوع من التوازن مع القوة الصينية الصاعدة؟ كما يقود إلى سلسلة مخاوف أخرى من إمكانات وقوع مواجهات اقتصادية خطيرة بين القوى الصناعية الكبرى، نتيجة تمدد الصين الاستراتيجي، في مناطق جديدة فى آسيا الوسطى والبلقان، وفي أفريقيا أيضا، حيث تبدو في عيون شركات وحكومات غربية، وكأنها "تغتصب" أفريقيا للحصول على المصادر الطبيعية، ولا تعنيها الشعارات السائدة في هذا العصر عن "الشفافية والحكم الرشيد"، وحظر التعاون مع الديكتاتوريات والدول الفاشية فى أفريقيا.

ومن المؤكد أن هذه النظرة السلبية من الغرب تجاه تنامي المد الصيني في آسيا وافريقيا، تتجاهل دور الغرب في القرنين الماضيين في نهب إفريقيا واستعباد شعوبها، وحمايتها للانظمة العنصرية والديكتاتورية في الكثير من الدول ([١]).

في مثل هذه التحديات والمنافسات والنزاعات فى مناطق استثمارات الصين وأسواقها وحركة أساطيلها البترولية فى المحيطات، تطرح التساؤلات نفسها حول السياسات المتوقعة للصين فى أزمات

١– راجع مقالة يوسف الحسن، تحت عنوان: "نحو فهم دور الصين فى عالم متحول"، مرجع سابق، ص ١٦.

الشرق الاوسط (العراق/السودان/فلسطين المحتلة/والخليج العربي وغيرها). خاصة إذا ما عرفنا أن هناك توسعاً كبيراً للشركات الصينية فى الحقول النفطية العالمية، وأسباب هذا التوسع معروفة، من بينها:

١- تقادم حقول النفط الصينية.

٢- حاجة الصين إلى الاستيراد لمواجهة الاستهلاك الداخلي المتزايد (الاستهلاك الداخلي الان نحو ثمانية ملايين برميل يوميا، فى حين إنتاجها من النفط الخام هو نحو ثلاثة ملايين برميل يومياً) من النفط الخام([1]).

وقد فازت الشركات الصينية بالحصة الأكبر في مناقصات النفط العراقي عام ٢٠٠٩. وهناك استثمارات صينية ضخمة تجاوزت مع الدول العربية ، إذ بلغت قيمة التجارة الثنائية الصينية – العربية مبلغ المائة وعشرة بلايين دولارفي العام ٢٠١٠. وتشارك المؤسسات الصينية في تنفيذ مشاريع تنموية فى السعودية بأكثر من ١٢ بليون دولار. وفى الجزائر بنحو ٢٠ بليون دولار فى مشاريع إنشائية. وفي المحصلة، فإن هذا التوسع الصيني في الشرق الاوسط يلقي على الصين مسئوليات كبرى تجاه الاستقرار وتسوية النزاعات فيه. كما يضع الصين أمام مسئوليات التعامل مع قضايا الأمن الانساني في المنطقة.

هل هناك نمط سياسي- فكري صيني، بديل عن النمط الغربي؟ وبالبحث في المعطى الثقافي والحضاري، وهو البعد الذى يحضر عادة حينما نستحضر الصين كقوة عالمية صاعدة في القرن ٢١، ونتساءل في محاولة فهم طبيعة النمط الصيني بأبعاده الفكرية والثقافية حاضراً، وخاصة أن هناك محاولات من نخب صينية، لاعادة تأهيل التراث الكونفوشيوسي، الذي يشدد على الكفاءة والأخلاق، ولا يهتم بالمصالح في إقامة العلاقات .فكيف يمكن مقاربة مرحلة تكييف الدور القومي مع طبيعة المتغيرات المحيطة بالبيئة ؟ وهل تحققت الريادة الصينية للمجتمع الدولي في ضوء إدراك صناع السياسة الخارجية لمواقع بلدانهم إقليميا ودوليا ؟

ثالثاً- <u>ريادة الصين المستجدة والمجتمع الدولي</u>

لا شك أن الصين اليوم، قادرة على تحقيق إنتاج صناعي وفير، وضخ استثمارات هائلة في اقتصاديات أفريقيا وأمريكا اللاتينية وآسيا الوسطى، إلا أن مسألة السيادة العالمية، والقيادة العالمية، تتطلب قدرات وإمكانات إضافية، وهي عوامل أساسية في تحقيق التفوق، وأهمها إنتاج الافكار والابتكار والتقدم العلمي وتقديم أنظمة متقدمة في الادارة والحكم والثقافة والفكر. بمعنى آخر، فإن التحدى أمام الصين، سيكون فى تطوير حضارة ذات نفوذ أخلاقي وعلمي وثقافي، يأسر مخيال شعوب العالم، فأوروبا سيطرت على العالم منذ عصر النهضة من خلال (التفوق العلمي والابتكار، وتنظيم المجتمعات وأفكار التنوير، ومازال العالم يعيش على إرث هذه النهضة، رغم استخدام القوى الاوروبية الامبريالية، كل وسائل القوة المسلحة، ودبلوماسية البوارج والبارود فى الهيمنة والسيطرة على ما وراء البحار لعقود طويلة).

[1] – محمد فايز فرحات ، " الإقتصاد الصيني ، رؤية سياسية ، مجلة السياسة الدولية ، العدد ١٣٢، القاهرة نيسان – ابريل ١٩٩٨

هل أصبحت الصين قوة عظمى فعلية؟ إن المصدر الاساسي للمعلومات عن الصين، هو مراكز الابحاث الامريكية والغربية بشكل عام. ومعظمها يميل إلى تضخيم دور الصين، بهدف إبقاء عامل المنافسة فى ذروته داخل المجتمعات الغربية، والمحافظة على إنتاجية عالية، فضلا عن هدف تضخيم الخطر الصيني. لكن مصادر محايدة، تتحدث عن التنمية فى الصين، بشكل مغاير، حيث ترى أن التنمية ما زالت غير متوازنة، ففى حين تبدو المقاطعات الساحلية أكثر نمواً، فإن المقاطعات الداخلية تشهد نموا مماثلا للنمو فى العالم الثالث. وتعاني من نقص حاد في الرعاية الصحية وماء الشرب الامن، والتعليم الجيّد. وهناك مئات الملايين يعيشون في مستوى الفقر، وعلى هامش الحداثة. كما يميل المجتمع الصينى نحو الشيخوخة وبخاصة مع تأثيرات سياسة الابن الواحد، حيث ترتفع تكاليف الرعاية الصحية([1]).

كما أن هناك عوامل داخلية تؤثر فى استقرار الصين، وتماسك مجتمعها، من بينها بروز طبقة وسطى، ومتطلباتها بحق المشاركة السياسية، في ظل نظام ديموقراطى ليبرالي، وبوجود حركات انفصالية إثنية. ويرجح البعض أن صعود الصين إلى مسرح العالم سيحدث دائرة مفرغة فى القدرة التحكمية للدولة فى مجتمعها. كيف ستعالج الصين هذه الظواهر، ومن بينها ظاهرة "لتباين الطبقي الشديد" الناشئة في ظل الانفتاح والاصلاح وتجربة اقتصاد السوق، وما هو مصير الثقافة الصينية التقليدية خاصة وان النخب الصينية الجديدة ليست معزولة عن العالم الغربي، وغير ذلك. حينما سأل كيسنجر وزير الثقافة الفرنسى أيام ديجول أندريه ما لرو، عن الاسلوب الامثل لفهم الصين؟ أجابه ما لرو: «إن أمريكا تحتاج الى عشرة قرون كي تفهم الصين وأهلها" ([2]).

إذن إن صين اليوم تحتاج، ويحتاج معها الكثيرون إلى فهم متبادل، فى سياقات مختلفة ومقاربات مغايرة عما سبق. ولم يعد سراً أن العالم ينتظر الصين ، ذلك التنين الاصفر الذي يكتسح النجاحات على مختلف الصُعد مثلما اكتسح وكسب رهانها المتمثل بتهديد الولايات المتحدة على عرشها في صدارة الاقتصاد الاول.

<u>ومن خلال التحليل يتبين لنا أن هناك إدراك صيني متزايد لعدد من الحقائق:</u>

١- إن الصين دولة لها من الثقل الاستراتيجي (سكان وجيش واقتصاد) ما يجعلها قادرة، لو أرادت انتهاج أسلوب عدائي، أن تعيد فتح ملف الحرب الباردة.

٢- إن الصين بمقومات الجغرافية والتاريخ ومقدرات الاقتصاد لعبت ولا تزال تلعب دوراً مؤثراً قادراً على الامتداد مستقبلا في ساحات تبدأ من شبه الجزيرة الكورية مروراً بفيتنام والهند وباكستان وإيران، حتى تلامس مياه الخليج الدافئة ثم تطلعها الدائم لنفط أفريقية واستثماراتها الكبيرة فيه، حتى كثر الحديث عن الاحتلال الصيني لافريقيا.

١- راجع مقالة يوسف الحسن، تحت عنوان: "نحو فهم دور الصين فى عالم متحول"، مرجع سابق، ص ١٨.

٢-محمد علي ، "الصين تذبح بقرتها المقدسة "، صحيفة الأهرام ، القاهرة ٢٧سبتمبر١٩٩٧، مرجع سابق، ص ٧٤

وتأسيساعلى ما سبق، فإن الصين لا تكتم طموحها السياسي، مستندة إلى قاعدة صناعية من النوع الذي يجعلها لا تحلم فقط بالانضمام إلى نادي الدول الصناعية الكبرى، بل أن تكون ثاني أكبر اقتصاد في العالم، ويزيد مستوى حلمها السياسي ليلامس مطلباً يمكن صياغته في أن الصين دولة عظمى مقبلة ، من حقها أن تكون شريكاً في إدارة العالم والتخطيط له.

أول الخطوات تحقيق هذا المطلب هي البحث عن تحالفات صينية مضادة لـ"سياسات الاحتواء الامريكي" ولتشكيل جبهة في مواجهتها لاضعافها استراتيجياً.

وثاني الخطوات هي بروز معالم هيمنة صينية علي بعض دول الجوار بما تحمله الثقافة الصينية من طموحات قوية وبما لديها من إمكانات بشرية واقتصادية (هناك ٦٠ مليون مهاجر صيني ينتشرون في دول الجوار الاسيوي ويشكلون بؤراً اقتصادية وثقافية وربما عسكرية إذا لزم الامر).

والخطوة الثالثة في تحقيق مطلب المشاركة في إدارة العالم هي تحديد المجال الحيوي الذي ستتحرك فيه الصين. إذا كان هذا عن الماضي القريب فماذا عن المنظور الاستراتيجي؟.

رابعاً– مستقبل صراع الاقطاب: بين المبالغة والمصداقية

رغم ما تؤكدة الارقام والاحصاءات من تصّدر الصين أعلى معدلات النمو الاقتصادي في العالم خلال السنوات الماضية حتى أصبحت رابع أقوى اقتصاد في العالم بعد أمريكا واليابان وألمانيا، وثالث أقوى دولة تجارية، وارتفع حجم إسهامها في التجارة الدولية بنسبة ١٢ في المائة، وتأتي في المرتبة الثانية عالمياً بعد أمريكا في جذب الاستثمارات ورؤوس الاموال([1])، إلا أن النظر لهذه المعدلات بمنظور نسبي يجعل الامر يختلف، حيث تتعلق المسألة بحجم الناتج المحلي للبلاد ككل وليس بنصيب الفرد من هذا الناتج، كما أن هذا الحجم لا يبدو كبيراً في بلد يبلغ تعداد سكانه ١,٣ مليار نسمة، كما أن هذه الاحصاءات لا تخفي أن الصين لا تزال في عداد الدول النامية، حيث لا يزيد متوسط الدخل عن ربع متوسط الدخل في الولايات المتحدة، ولا يتعدى الحد الادنى للاجور ثلث نظيره فيها، وفي الوقت الذي تتباهى فيه الصين بوجود استثمارات ورؤوس أموال ضخمة في البلاد لا تخفي حقيقة أن ما يزيد على ٤٠٠ مليون شخص يعيشون على أقل من دولارين في اليوم، وأن هناك فقراً وأوضاعاً اجتماعية سيئة في مختلف مجالات الحياة، خاصة في المناطق الريفية، إضافة إلى مناخ القهر السياسي ([2]).

[1] – بلغ حجم التبادل التجاري بين اوروبا والصين عام ٢٠٠٠حوالى ١٧مليا ردولار، وارتفعت قيمة التبادل مع حلول عام ٢٠٠٥الى اكثر من ثلاثة اضعاف حيث بلغت ٥٥مليار دولار . راجع : ويوي زانج ، مرجع سابق ، ص ٤١ .

٢ – د. عمرو عبد الكريم، مقالة تحت عنوان: "الصين .. رؤية إستراتيجية في تفاعلات المستقبل"، مرجع سابق، ص ٤٦.

وفي مضمار المقارنة بين اقتصاد الصين واقتصاد من تريد أن تنافسهم فالبون شاسع، فما زال حجم الاقتصاد الصيني لا يساوي إلا ثلثي حجم الاقتصاد الامريكي، ولا يزال أمامه عشر سنوات حتى يكون بمقدوره أن يتخطى الاقتصاد الالماني مع اختلاف مستوى التقنية والنوعية.

أما إمكانات تربعها على صدارة القوى الاقتصادية في العالم فهي بحاجة إلى حوالي ثلاثة إلى أربعة عقود كما يقول كلاوس جريم المدير التنفيذي للغرفة التجارية الالمانية في الصين. إجمالا لا تزال المراهنة على الصعود الصيني تحتاج إلى عقود من الزمان. صحيح أن تلك العقود لا تعد شيئاً مذكوراً في حياة الامم واستراتيجياتها، إنما أقصد أن المبالغة في هذا الصعود وتصور أن الامر سنوات معدودات ربما تقود إلى رهانات فادحة.

ربما كان أهم أهداف مشروع القرن الامريكي هو كيف يكون هذا القرن قرناً أمريكياً خالصاً بلا منافسين محتملين ولا مهددِين محتمَلِين؟ ومن هذا المنطلق كان الاهتمام الامريكي غير العادي بالصين، حيث تشكل الصين أحد أهم المنافسين المحتمَلِين وربما المهدّين.

وفي سعى الاستراتيجية الامريكية إلى استمرار الهيمنة والتفرد شبه التام بإدارة شؤون العالم تعمل على محورين:

١- السيطرة على موارد النفط والطاقة.

٢- العمل بمختلف السبل على منع تشكّل أي قوة دولية مهددِة لتلك الاستراتيجية. فقد غدت الصين لعدد من الاكاديميين والاستراتيجيين الاميركيين الفزّاعة الشرقية الجديدة التي حلَّت محل الاتحاد السوفياتي السابق، وتحوّل الحديث من التخويف من زحف الجيش الاحمر إلى مياه الخليج الدافئة، إلى الحديث عن رحلة "التنين الاصفر" إلى غرب آسيا وشرق أفريقيا.

والحقيقة أن الصين من المنظور الاستراتيجي أضحت تمثل تهديداً جدياً للانفراد الامريكي بالعالم، وربما كان أخطر ما في هذه التهديد أن الولايات المتحدة لم تقابل مهددِاً محتملا مثل الصين على مدار الحقبة الممتدة من نهاية الحرب الباردة حتى الان([١])، فثمة إجماع بين المخططين الاستراتيجيين على أن الصين تمثل أكبر تحدٍّ للولايات المتحدة في القرن الحادي والعشرين، حيث تنبع خطورة الصين من أمرين يمكن إيجازهما بالآتي ([٢]):

١- تبنيها مفهوم (تعدد أبعاد القوة) وإن ركزت على الاقتصاد باعتباره المدخل لباقي أنواع القوة الشاملة.

[١] - معتز محمد سلامة ، مرجع سابق ، ص ١٢٣-١٢٧

[٢]- سوسن زهدي شاهين، دراسة تحت عنوان: "هل النظرية مفتاح لفهم الأحداث الدولية؟"، منشورة بتاريخ ٢٠١٠/٠٩/٣٠، نقلاً عن شبكة الإنترنت: http://www.iwffo.org/index.php

٢- تبنيها لمفهوم (القوة الناعمة) واستخدامه بشكل متزايد لتحقيق مصالحها وأهدافها الجيواستراتيجية، ويرى قادة الصين اليوم أن القوة الناعمة تنبع من الاقتصاد والتجارة.

وأخيرا تجدر الإشارة الى أن الولايات المتحدة الأميركية إذا ما وجدت أن الإقتصاد الصيني بات يحتل موقعا متقدما في الإقتصاد العالمي، وأصبح يشكل تهديدا للسياسات الإقتصادية الأميركية أو لمصالح الولايات المتحدة الأميركية ، فمن غير المستبعدأن تقوم ألأخيرة بإتخاذ سياسات يكون الغرض منها الحد من النفوذ السياسي والإقتصادي الصيني في قارة آسيا على أقل تقدير. وفي كل الأحوال فإن مكانة الصين الإقليمية وطبيعة سياساتها الإقتصادية والتنموية، فضلا عن دورها السياسي – الأمني بالتعاون مع روسيا الإتحادية في إطار القارة الاسيوية، كل ذلك يمهد أمام الصين أن تكون قطبا دوليا في القرن الحادي والعشرين.

خلاصة الفصل:

بينما نقف على أعتاب العقد الثاني من القرن الحادي والعشرين، نجد أنفسنا في إحدى اللحظات التاريخية النادرة التي تتبدى فيها التحولات الكبرى للقوة بشكل واضح للعيان، بما يضمن أن العالم، بنهاية العقد القادم، سوف يكون مختلفا بصورة جذرية عما كان عليه في القرن الماضي ([1]).

لقد كان من الواضح ان تغير البنية الهيكلية للنظام الدولي قد حرر السياسة الخارجية للصين من جملة قيود كانت تكبلها ، وفتح امامها هامشا واسعاوفرصة جديدة كي تتعامل مع جملة قضايا، ربما كانت في عهد القطبية الثنائية تعد حكرا على القوتين العظميين، الولايات المتحدة الأميركية والإتحاد السوفياتي السابق .

لقد خلقت هذه التحولات الاقتصادية، بالإضافة إلى تداعيات الأزمة المالية العالمية، بيئة جديدة تتسم بالتنافس الشديد على المستوي العالمي بين الدول الصناعية المتقدمة والقوى الآسيوية الصاعدة، وعلى المستوي الإقليمي الآسيوي أيضاً.

إن النظام العالمي قد دخل بعد الأزمة المالية مرحلة تتسم بالتغّير الجوهري وعدم الاستقرار الخطير. فبعد أن اعتمدت الدول الكبرى لمدة ثلاثين عاماً العولمة، بوصفها نظاماً اقتصادياً نجح في رفع مستويات المعيشة لأعداد كبيرة من البشر في مختلف أنحاء العالم، وخلق مناخاً من التعاون والمصالح المشتركة بينها، مما دعم استقرار النظام العالمي، جاءت الأزمة العالمية لتضع حداً لكل ذلك. فلم يعد من المسلم به أن عملية العولمة تصب في مصالح القوى الكبرى، ولم تعد الولايات المتحدة تقود النظام العالمي بلا منافس ([2]).

لقد حل التنافس والنزاع محل التعاون، وأصبح الصعود الآسيوي مرتبطا بفقدان أعداد كبيرة من الأمريكيين العاديين لوظائفهم، كما أصبحت المشاكل الاقتصادية التي تواجه دولاً أوروبية عديدة تهدد الوحدة الأوروبية على الصعيدين السياسي والاقتصادي والعملة الأوروبية. وبذلك، فإن التقدم الذي أحرزته آسيا كان على حساب الولايات المتحدة وأوروبا، وأصبح صعود الصين الاقتصادي يضغط بشكل واضح على علاقاتها إقليمياً ودولياً– مع الولايات المتحدة.

1- Michael Klare, The Second Decade: The World in 2020; نقلاً عن شبكة الإنترنت
www.Atlanticfreepress.com/news/1/12603-Tomgram-Michael-Klare-the blowback effect.2020.

2- Gideon Rachman, Zero-Sum World, Politics, Power and Prosperity after the Crash. London, Atlantic Books, 2010, pp. 2-11.

الخلاصة والاستنتاجات

****

الصين: التاريخ، الثقافة، الموقع والمكانة بعد الحرب الباردة

تعود بداية فترة سياسة الإصلاح والانفتاح التي تشهدها الصين إلى عشرين عاماً خلت، أي منذ إنعقاد الدورة الحادية عشر للجنة المركزية التابعة لمؤتمر الحزب الشيوعي الصيني عام ١٩٧٨. انها فترة استثنائية لم يسبق لها مثيل في التاريخ الصيني، بينما مرّ العالم في الفترة نفسها بثلاث مراحل اتصفت بتقلبات حادة:

المرحلة الاولى: السنوات العشر الاخيرة من عمرالحرب الباردة. ابتداء من غزو الاتحاد السوفيتي لأفغانستان، وانتهاء بهدم جدار برلين عام ١٩٨٩، توحيد الالمانيتين، وهذه الفترة تقابل تماما السنوات العشر الاولى من سياسة الاصلاح والانفتاح في الصين.

المرحلة الثانية: ما تسمى عادة بفترة ما بعد الحرب الباردة (Post cold war)، حيث ترى النظرة السائدة بأنها انتهت مع وقوع حادثة الحادي عشر من ايلول.

المرحلة الثالثة: وهي الفترة التي أعقبت حادثة ١١/ ٩ ، حيث يسود العالم وجهة نظر ترى أن فترة ما بعد الحرب الباردة قد انتهت مع هذه الحادثة وتم الدخول في مرحلة جديدة يطلق عليها مرحلة ما بعد بعد الحرب الباردة (Post Post Cold War) . وفي هذا الاطار لم يُستخدم كلمة "عصر" لان لفظة عصر تحمل معنى خاصاً للغاية في مجموعة تراكيب التعابير الصينية ، لذلك لم يتم إستخدام عبارة "عصر ما بعدالحرب الباردة"([1]).

إذن، فهذه المراحل هي: الحرب الباردة، وما بعد الحرب الباردة .وعند تناول مكانة الصين الدولية، يتحتم التفكير في نوعين من العوامل: العوامل المحلية والعوامل الدولية. فالعالم يعيش تغيرات وتقلبات. تغيرات تشهدها مستوى البلاد وتغيرات متسارعة تطرأ على الوضع الدولي؛ ومن خلال ضخامة هذه المتغيرات، المحلية والدولية خلال العشرين سنة الماضية، يُمكن رؤية ان مكانة الصين ليست ثابتة بل متغيرة.

---

[1] – من خطاب ألقاه الباحث الصيني الخبير بالشؤون الدولية Pang Zhong Ying في ١٦ / ٠٤ / ٢٠٠٢ بجامعة تشينخوا ، ونظرا لاهميته قام المركز العربي للمعلومات بترجمته. كيف ينظر إلى مكانة الصين الدولية ؟ تعتبر هذه المسألة غاية في الأهمية، وتلقى بالتأكيد الاهتمام الكبير من قبل جميع الباحثين. خلال السنتين الماضيتين كتب الباحث Pang Zhong Ying عدة مقالات في هذا السياق، منها مقالة تحت عنوان "انتهاء ما بعد الحرب الباردة وردّ الفعل الصيني"، وأخرى "الصين تبحث عن مكانتها في ظل عالم متغير"، حيث نشرتا في مجلة الاقتصاد والسياسة الدولية، في عدديها: التاسع لعام ١٩٩٩، والأول لعام ٢٠٠٠؛ بينما المقالة الثالثة "دول العالم الكبرى والدول الطبيعية" مع دراسة تحليلية في إعادة صياغة وجهة النظر الصينية للعالم، وهو بحث قدمه الباحث في مؤتمر دولي نظمه معهد دراسات التاريخ العالمي التابع لأكادمية العلوم الإجتماعية الصينية، وفي معهد البحوث الأفرو – آسيوية التابع لجامعة بكين ، حيث كان موضوعهما يدور حول قضية "الصين والإستراتيجية الخارجية لكل من الولايات المتحدة وأوروبا وروسيا".

إن كل دولة لها محيط محدد تعيش فيه، والمحيط الدولي مفهوم أكاديمي في العلاقات الدولية، وليس مفهوماً مجرداً، يشمل التركيبة الدولية والانظمة الدولية والقواعد الدولية. على سبيل المثال، لقد انضمت الصين إلى صندوق النقد الدولي والبنك الدولي عام ١٩٩٦. وفي العام ٢٠٠١ انضمت إلى منظمة التجارة العالمية. ويمكن القول إن الصين بعد انتهاجها لسياسة الاصلاح والانفتاح قد بدأت بالانضمام إلى المنظمات الاقتصادية الدولية بشكل تدريجي.

وبالطبع، فإن المحيط الدولي ليس عبارة عن مفاهيم تجريدية للهياكل والانظمة والقواعد والاحكام الدولية فحسب، بل عبارة عن بيئة محددة لحياة وبقاء الدول. على سبيل المثال الدول المحيطة بالصين، أي القارة الاسيوية، التي تشكل وبشكل مباشر المحيط الدولي الذي تستطيع أن تحس به الصين وتدركه؛ غير أن الجميع يولي حالياً اهتماماً كبيراً للعلاقات الصينية – الاميركية ، التي تتضمن التعاون من جهة والصراع من جهة اخرى، فعادت الولايات المتحدة تشكل بالفعل أهم عامل في محيط الصين الدولي.

بالحديث عن البيئة السياسية: يمكن القول أن الصين هي أكبر دولة اشتراكية في العالم، ولكن تطبيق الإشتراكية يتم وفقا للنموذج الصيني وبكفاءة عالية نقلت الدولة الى مواقع متقدمة على أكثر من صعيد ، لعل أبرزها المستوى الإقتصادي الذي حقق قفزات نوعية في وتيرة نموه في العقدين الأخيرين.

ولعل الصيغة أو النموذج الذي إعتمدته الصين بنجاح ، بعد إنهيار الشيوعية العالمية وتراجع الإشتراكية كذلك ، أي المزج بين النظام الإشتراكي في الدور القيادي– التنسيقي – التسويقي للدولة أي القطاع العام ، وبين النظام الليبرالي الإنتاجي والتسويقي أيضا للقطاع الخاص قد حقق لدولة الصين قفزات هامة في المجال الإقتصادي . وبذلك إستطاعت الصين تجنب القفزة غير المدروسة التي وقعت فيها الدول الإشتراكية السابقة بدءا بالإتحاد السوفياتي السابق نفسه .

هذه الصيغة في النمط الإقتصادي وفي هيكلة الإقتصاد ، والتي إستفادت منه الصين في بلورة ودعم سياستها وعلاقاتها الخارجية، تشكل ظاهرة فريدة مميزة في مسيرة الدول النامية أو التي هي على طريق النمو .

<u>الحرب الباردة وما بعدها:</u>

من المعروف لدى جميع الباحثين أن جدار برلين كان يمثل أهم رموز الحرب البادرة، وقد كان خطا فاصلا بين المانيا الشرقية والمانيا الغربية، وبنفس الوقت خطا فاصلا بين العالم الغربي والعالم الشرقي. فيعتبر عام ١٩٨٩، عام هدم جدار برلين رمزا لانهيار الحرب الباردة، غير أن هذه الحرب لم تنته تماما في ذلك الوقت، بل تفكك الاتحاد السوفيتي عام ١٩٩١ هو الرمز الحقيقي لانتهاء الحرب الباردة. بيد أن نهاية أية فترة تاريخية بحاجة الى فترة من الزمن، ولن تقع النهاية فجأة ودفعة واحدة. لقد انتهت الحرب الباردة تدريجيا خلال الفترة ما بين عام ١٩٨٩ وعام ١٩٩١. وبالطبع يمكن القول أن تفكك الاتحاد السوفيتي كان حادثة طارئة، حيث أن الباحثين الامريكان في شؤون الاتحاد السوفيتي والنظريات

السائدة في السياسة الدولية، لم يستطيعوا توقع تفكك الاتحاد السوفيتي، وحتى بعد أن تفكك الاتحاد السوفيتي لم يستطع الباحثون تفسير سبب هذا التفكك ([1]).

تفكك الاتحاد السوفياتي وانتهاء الحرب الباردة غيرا بالكامل تاريخ الفترة المتبقية من القرن العشرين. ظهر في الغرب وخاصة في الولايات المتحدة سلسلة من النظريات الجديدة للعلاقات الدولية والتي تمكننا من فهم التغيرات العظيمة التي طرأت على العالم بعد الحرب الباردة. ونذكر البعض منها:

<u>الأولى</u>: نظرية نهاية التاريخ لفرانسيس فوكوياما. حيث يرى انه لا داعي من الاستمرار في كتابة وتدوين تاريخ البشرية عند انتهاء الحرب الباردة. ان انتهاء التاريخ هو مصطلح فلسفي لهيجل. حيث لا يعني انه يرى بذلك نهاية للبشرية، الا انه اراد الاشارة الى ان الليبرالية والديمقراطية ستصبحان قيما شائعة تتقبلها البشرية. اي علامة لنهاية التاريخ السابق للبشرية وبداية تاريخ جديد من الليبرالية والديمقراطية.

<u>الثانية</u>: النظرية الشهيرة هنتنغتون حول صراع الحضارات التي طرحها عام ١٩٩٣ عقب نظرية انتهاء التاريخ لفرانسيس فوكوياما. حيث يرى أن صيغ السياسة العالمية قد طرأ عليها تغيير بعد الحرب الباردة. ولم تعد التناقضات الرئيسية في العالم تتمثل في المجابهة بين الشيوعية والرأسمالية، او المجابهة السياسية بين دولية وطنية واخرى بالمعنى التقليدي، وانما تتمثل في الصراع بين الحضارات الثلاث الكبرى؛ الحضارة المسيحية؛ والحضارة الاسلامية؛ والحضارة الكونفوشية؛ والمجابهة بين الحضارة الغربية والحضارة اللاغربية. ان هذه نظرية هنتنغتون عادت معروفة لدى الجميع، فمنذ نشر مقالته الاولى عام ١٩٩٣ في مجلة الشؤون "الدبلوماسية" ولغاية الانتهاء من تأليف كتاب "صراع الحضارات واعادة صياغة النظام الدولي" عام ١٩٩٦، تكون نظرية "صراع الحضارات" مطروحة وقائمة.

<u>الثالثة</u>: نظرية السلام الديمقراطي وهي نظرية مبنية على مفاهيم الليبرالية الغربية والسياسة الغربية الخارجية. حيث ترى أن سبب عدم اندلاع حروب بين الدول الديمقراطية يعود الى استمرار توجه العالم بأكمله نحو الديمقراطية، لذا فان العالم يسير نحو السلام. الا ان حروبا ستنشب بين الدول الديمقراطية والدول غير الديمقراطية. وهذه النظرية تحمل مفهوماً جزئياً موجه ضد الصين. فالصين في نظر الغرب دولة غير ديمقراطية، وان امكانية نشوب صراع بين الصين والدول الغربية حول المسألة الديمقراطية ما زال قائماً.

الرابعة: النظرية الاخيرة التي ينبغي التطرق اليها هي نظرية العولمة. نظرية لها مذاهب مختلفة، غير ان التيار الرئيسي فيها الليبرالية الجديدة (New liberalism) وقد قامت الليبرالية

[1]– د. رافع ابو رحمة، دراسة تحت عنوان: "العلاقات الدولية المعاصرة"، منشورة بتاريخ ٢٠٠٨/٠٨/٠٨، في موقع المركز العربي للمعلومات الالكتروني على شبكة الانترنت:

http://www.arabsino.com/articles/10-05-26/2578.htm

الجديدة بعدة تجارب بعد انتهاء الحرب الباردة. اولاها في روسيا، حيث طبقت طريقة " المعالجة بالصدمة" في محاولة منها لادخال روسيا في نظام اقتصاد السوق خلال ٥٠٠ يوم فقط، شانها في ذلك شان الصين عندما اقترحت فكرة "الهرولة السريعة للدخول في الشيوعية" في خمسينات القرن الماضي. آملة، وفي فترة قصيرة جدا، نقل الاتحاد السوفياتي السابق من النظام الاقتصادي المبرمج شديد المركزية الى اقتصاد السوق الحر دفعة واحدة. مما نتج عنه تفجر الازمة المالية في عام ١٩٩٨ عقب الازمة المالية الاسيوية، ويمكن القول ان التجربة الليبرالية في امريكا اللاتينية قطعت اشواطا دون عوائق الا انها تعرضت في السنوات الاخيرة الى بعض المشاكل: واخر مثال على ذلك ما حدث في الارجنتين، حيث دخلت في اضطرابات سياسية كبيرة بسبب الازمة الاقتصادية. وعدا الارجنتين، فان الاهتمام الدولي الان منصبا على الاحداث التي تشهدها بعض دول الاتحاد الاوروبي.

وبمجرد ظهور هذه النظريات الاربعة نستطيع اكتشاف ما جلب انتهاء الحرب الباردة وانتهاء نظام القطبين على الهيكل الدولي من تغيرات هائلة. وخلال ما يزيد عن ١٥ سنة، ابتداء من عام ١٩٨٩ ولغاية عام ٢٠٠١ شهد العالم فيها تغيرات سريعة للغاية. ومنها احداث ضخمة وكبيرة واغلبها وقعت بشكل طاريء ومفاجيء. على سبيل المثال حرب الخليج ، التي خاضتها الولايات المتحدة واثبتت انها القوة الكبرى. محدثة بذلك ما يسمى بالثورة العسكرية الجديد(New military revolution) ، حيث اجرت العديد من التجارب على اسلحتها الجديدة. وفور انتهاء هذه الحرب طرح بوش الاب نظرية اقامة نظام عالمي جديد.

الفترة الانتقالية بعد الحرب الباردة:

في تاريخ العلاقات الدولية، يمكن القول بأن انتهاء عصر قديم يمثل بداية لعصر آخر جديد. فمثلا انتهاء الحرب العالمية الثانية عام ١٩٤٥، نتج عنها بداية عصر جديد. في الحرب العالمية الثانية كان الاتحاد السوفياتي حليفاً لكل من الولايات المتحدة والبريطاني. وبعد الحرب العالمية الثانية برزت التناقضات بين امريكا والاتحاد السوفياتي بسبب تراجع الدول الاستعمارية الاوروبية لما لاقته من هزائم وخسائر في الحرب لتصبح دولا كبرى من الدرجة الثانية، حيث انتقل مركز السياسة الدولية من لندن وباريس وبرلين الى واشنطن وموسكو. ومن الحرب العالمية الثانية الى الحرب الباردة لم يكن هناك ما يُسمى اليوم "بالفترة الانتقالية" الواضحة. اليوم لا يعرف أحد التشكيلة الدولية التي ستظهر بعد انتهاء فترة الحرب الباردة. بعد انتهاء حرب الخليج طرح الرئيس بوش الاب فكرة "اقامة نظام دولي جديد"، غير أن هذا النظام لم ير النور حتى يومنا هذا. وبالتالي فان ما بعد الحرب الباردة تعتبر فترة استثنائية للغاية. ولم يكن لها سابقة في تاريخ العلاقات الدولية (وطبعاً لم يكن للحرب الباردة سابقة ايضاً). السؤال هنا يطرح نفسه عن السبب وراء هذه الخصوصية والاستثنائية؟ إن كثير من المتخصصين يقومون الان بالبحث

والدراسة لهذه المسألة. فبعد الحرب الباردة لم يشهد العالم اقامة نظام دولي جديد فحسب، بل وانه في الفترة ما بعد الحرب الباردة وقعت حوادث كبيرة ، سياسية واقتصادية وعسكرية وثقافية ([1]).

وفي هذا الصدد يبرز قول الشيوعي الايطالي والمفكر الفيلسوف "غرانتشي" بما معناه "ان الفترة الانتقالية التي تفصل بين نظامين، نظام قديم وآخر جديد، تعتبر فترة خطيرة جداً"([2])، قال هذا وهو موقوف في السجن. فكلما طالت الفترة الانتقالية، كلما زادت الاخطار المحدقة بالعالم. فخلال ما يزيد عن العامين، من عام ١٩٩٩ إلى عام ٢٠٠١، وقع في العالم ثلاثة أحداث كبيرة نسبياً:

الحدث الاول: حرب كوسوفو، وأثناء هذه الحرب قال بعض العلماء والخبراء إن فترة ما بعد الحرب الباردة التي نعيشها الان قد انتهت مما أثارت نقاشاً وجدلا واسعين لدى الاوساط الاكاديمية.

الحدث الثاني: تسلم بوش الابن للرئاسة الامريكية، وهو يمثل مصالح المحافظين في الحزب الجمهوري، حيث تحول مجرى السياسة الامريكية من يسار الوسط إلى يمين الوسط المحافظ، وكان هذا التحول قد ابتدأ في الولايات المتحدة وسرعان ما انتقل الى أوروبا وإستراليا وإسرائيل. ويمكن تصريح بقائمة بأسماء الساسة المحافظين في أنحاء العالم: كويزومي رئيس الوزراء الياباني؛ وجون هوارد رئيس الوزراء الاسترالي؛ وشارون رئيس الوزراء الاسرائيلي؛ وهم الاقرب جغرافيا إلى الصين نسبياً. اما في اوروبا برلوسكوني رئيس الوزراء الايطالي؛ وهايدر رئيس الحزب الليبرالي النمساوي؛ وقد واجهت السياسة بعض اخطار التوجه نحو اليمين المتطرف. أما رد فعل الاتحاد الاروبي إزاء تصاعد القوة اليمينية فقد كان ضعيفاً. خلاصة القول إن الاحزاب الحاكمة في المجتمع الغربي أو في الدول التي تحتل مراكز ريادية قد تحولت إلى احزاب محافظة في نهاية القرن العشرين ومطلع القرن الواحد والعشرين.

والحدث الثالث: هو ما وقع في " ١١ / ٩ " وما أطلق عليه بـ "الحادثة الارهابية". حيث أعلن الرئيس الامريكي أن أمريكا قد دخلت في حالة حرب ضد الارهاب، علاوة على تعريف الحرب الاولى في القرن الحادي والعشرين بأنها حربا ضد الارهاب. اعتبر بوش أن الهجمات الارهابية التي وقعت هي عمليات حربية، لذلك أراد تطبيق مبدأ العين بالعين والسن بالسن، والرد على الارهاب بالعمليات العسكرية. وهذا ما أطلق عليه الرأي العام باسلوب "كبح العنف بالعنف".. حيث يوجد الان في العالم ائتلاف لمكافحة الارهاب، والصين أحد أعضائه. يمكن الاستخلاص

---

[1]- د. رافع ابو رحمة، دراسة تحت عنوان: "العلاقات الدولية المعاصرة"، مرجع سابق ، ص ١٤.

[2]- بان زونغ يانغ، محاضرة تحت عنوان: "مكانة الصين الدولية بعد الحرب الباردة واستراتيجيتها الخارجية"، مرجع سابق، ص ٩

من هذه الاحداث نتيجة هامة واساسية تتمثل في: أن فترة ما بعد الحرب الباردة تتميز بعدم الثبات والتحديد وارتفاع مستوى المخاطر.

إن حادثة "١١ / ٩" تعتبر نقطة تحول إلى ما بعد الحرب الباردة، وتحمل بالحق مغزى رمزياً هاماً في التاريخ. ومع تاريخ هذه الحادثة، التي تعتبر خطأً فاصلا، يكون العالم قد دخل في فترة جديدة، يطلق عليها ما "بعد بعد الحرب الباردة"، ويمكن القول إنّه أنّ الحرب الباردة بعيدة أكثر من ذي قبل، غير أنّه لم يتخلص العالم بعد من "الحرب الباردة". إذ أن فترة "ما بعد بعد الحرب الباردة" لها صلة محددة مع الحرب الباردة، ولها ايضا صلة إلى حد ما مع "ما بعد الحرب الباردة". وهذا يعني أنه على الرغم من دخول المرحلة الجديدة، غير أن العالم لا يزال في فترة انتقالية خطرة كما قال غرانتشي ([1]).

بالطبع إن الأميريكيين يختلفون عن الصينيين في فهم فترة ما بعد بعد الحرب الباردة، لان الصين والولايات المتحدة تختلفان عن بعضهما البعض في فهم وتقييم المحيط الدولي لكل منهما، وهناك فوارق كبيرة في الظروف الموضوعية الخاصة التي يعيشها كل بلد منهما. وقد أدلى مؤخراً أحد مساعدي وزير الخارجية الاميركي بشهادته أمام الكونغرس، حيث قال إن أول ما ولدته أنقاض مركز التجارة العالمي لديه هو انتهاء فترة ما بعد الحرب الباردة؛ وإن عصراً جديداً قد أقبل ([2]).

<u>إن مفهوم ما بعد "بعد الحرب الباردة" لدى الامريكيين هو ([3]):</u>

أ- أنه لا يوجد في العالم إلا دولة عظمى واحدة الا وهي الولايات المتحدة؛ ويتحتم على هذه الدولة العظمى بناء نظام دولي جديد تكون الولايات المتحدة محوراً له، أي بناء عالم تحت القيادة الاميركية يطلق عليه Pax Americana ، وتعني نظام في ظل حكم الولايات المتحدة. فما موقف الصينيون؟

لقد أكد الرئيس جيانغ تزى مين في خطاب ألقاه وجهة النظر الصينية التي لا ترى امكانية قيام عالم ذي قطب واحد، داعيا إلى ضرورة إقامة عالم ذي أقطاب متعددة. وهذا هو المفهوم الصيني للنظام العالمي الجديد.

ب- كما أن فترة ما بعد بعد الحرب الباردة تعتبر المرحلة الثانية للفترة الانتقالية التي ابتدأت بعد انتهاء الحرب الباردة. فيرى الامريكيون أن ما بعد بعد الحرب الباردة عاد حقيقة موضوعية؛ حيث ان مفهومهم الاساسي لهذه الفترة هو ما يسمى بـ "التفرد Unilateralism " وفي ظل هذا النوع من التفرد، انسحبت الولايات المتحدة من المعاهدة التي حافظت على السلام العالمي "المعاهدة المضادة للصواريخ البالستية" والموقعة مع الاتحاد السوفيتي في فترة الحرب الباردة والتي تضمن التدمير المتبادل للاسلحة النووية. يحاول الامريكان الان التنصل من كل ما جرى وتم الاتفاق عليه في فترة

---

[1]- بان زونغ يانغ، محاضرة تحت عنوان: "مكانة الصين الدولية بعد الحرب الباردة واستراتيجيتها الخارجية"، مرجع سابق، ص١٣ .

[2]- راجع مقالة الكاتب الصيني نان بايي، تحت عنوان: "لماذا حلف الناتو في توسع مستمر؟"،مترجمة و منشورة بتاريخ ٢٠٠٤/٠٤/٠٩، في موقع المركز العربي للمعلومات الالكتروني على شبكة الانترنت:

http://www.arabsino.com/articles/10-05-24/2468.htm

[3]- بان زونغ يانغ، محاضرة تحت عنوان: "مكانة الصين الدولية بعد الحرب الباردة واستراتيجيتها الخارجية"، مرجع سابق، ص ١١

الحرب الباردة وجعله في ذمة التاريخ . والشيء الذي لا يبعث الى الاطمئنان عند كافة الاطراف الدولية هو "البيانات المشتركة الثلاث" التي تم توقيها بين الولايات المتحدة والصين حول مسألة تايوان والمتعلقة بسيادة الصين ووحدة أراضيها، علما بأن هذه الاتفاقيات وقعت بين الحكومتين والتي اصبحت في نظر الامريكيين من نتاج الحرب الباردة. وعلى الرغم من اعلان الامريكان الشفوي بأن "البيانات المشتركة الثلاث" لا تزال سارية المفعول، إلا أنهم في واقع الامر يعتبرونها ثلاث أوراق مهملة. وهذا ما يمثل العقلية الامريكية الجديدة. حيث يرون أن احداً لا يستطيع أن يضع حدا للتصرفات الامريكية، بما في ذلك الاتحاد الاروبي، والصين، وبما في ذلك روسيا، والدول النامية الغفيرة. أما بالنسبة للمنظمات الدولية؛ والاتفاقيات الدولية والواجبات الدولية. على الرغم من مشاركة الولايات المتحدة، في صياغة هذه الاتفاقات وتشكيل هذه المنظمات، وتستطيع تغييرها وتنظيمها من جديد.

وعند النظر إلى مكانة الصين الدولية يتوجب فهم المتغيرات التي طرأت على المراحل الثلاث سالفة الذكر، باعتبار الحرب الباردة محوراً لها: أي الحرب الباردة وما بعد الحرب الباردة، وما بعد بعد الحرب الباردة. وفي فترة ما بعد بعد الحرب الباردة تعتبر الولايات المتحدة طرفاً أساسياً من اطراف الحل للمشاكل القائمة في العالم. ولكن الولايات المتحدة نفسها هي أعظم وأخطر مشكلة في هذا العالم، حيث لا يوجد الان قوة في العالم تستطيع ردعها ووضع حد للهيمنتها العشوائية، كما أن الولايات المتحدة نفسها غير عازمة على وضع حد لنفسها ([1]).

وجهة نظر الصين إلى العالم:

في العام ٢٠٠١ انضمت الصين إلى منظمة التجارة العالمية. ونجحت مدينة بكين بحق استضافة دورة الالعاب الاولمبية. وكدولة مستضيفة، نظمت الصين بنجاح كبير مؤتمر قمة شنغهاي لمنظمة التعاون الاقتصادي في منطقة آسيا والباسفيك. ومن ناحية اخرى أقامت مع الدول الافريقية "المنتدى الصيني الافريقي"؛ وفي الفترة الحالية يقوم معظم القادة الصينيين بزيارات للخارج. فكلما ازدادت الضغوط الامريكية على الصين تزداد معها علاقاتها الخارجية مع دول اسيا وافريقيا الغفيرة قوة ومتانة. وقد انشأت الصين بالتعاون مع حلفائها "منظمة تعاون شنغهاي"، وهي تطور لالية "الدول الخمسة" و"الدول الست" السابقة، وتشمل الان سبع دول بما فيها خمس دول من اسيا الوسطى اضافة الى روسيا والصين. لقد طرأ تغيرات كبيرة على فاعليتها، فالتعاون القائم بين أعضائها هو تعاون شامل في المجالات السياسية والاقتصادية والامنية. وفي هذا السياق هناك وجهة نظر شائعة تقول ان الوجود العسكري الامريكي في آسيا الوسطى وسياسة التقرب الروسية من الولايات المتحدة من شأنهما التقليل من أهمية منظمة تعاون شنغاي. من المؤكد أن منظمة تعاون شنغهاي ستتعرض لصدمات وضربات في فترة ما بعد بعد الحرب الباردة. على الرغم من صدق روسيا واخلاصها ١٠٠ % في اقامة علاقات جديدة مع الولايات المتحدة، الا ان امريكا لن تعتبر روسيا بالفعل جزأ من الغرب. وعلى اي حال، فان روسيا احست، بأن الولايات

[1]– نان بايي، مقالة تحت عنوان: "لماذا حلف الناتو في توسع مستمر؟"، مرجع سابق، ص ٢٤.

المتحدة لم تبد اي رد او تقدير للتنازلات والمواقف المؤيدة التي ابدتها بعد حادثة الحادي عشر من ايلول، وان التناقضات والمشاكل العميقة في العلاقات الروسية الامريكية لا تزال قائمة.

لقد ألقى الرئيس الصيني جيانغ تزى مين خطاباً هاماً في الذكرى الثمانين لتأسيس الحزب الشيوعي الصيني، وشمل فقرة معنية بالسياسة الخارجية الصينية أثارت اهتماماً بالغاً لدى الباحثيين المحليين المتخصصين في السياسة الدولية، كما أثارت اهتمام الباحثين الدوليين المهتميين في الشؤون الصينية([1]) حيث قال: "خلال المائة عام التي امتدت من أواسط القرن التاسع عشر ولغاية أواسط القرن العشرين، كان النضال الذي خاضه الشعب الصيني بالكامل يهدف الى استقلال الوطن؛ وتحرير الامة ؛ وانهاء تاريخ الاذلال والاهانة بشكل كامل. وقد أنجزنا هذه القضية التاريخية العظيمة. وإن النضال الذي يقوم به الشعب الصيني خلال المائة سنة اللاحقة، والممتدة من آواسط القرن العشرين إلى آواسط القرن الحادي والعشرين يهدف بالكامل إلى تحقيق القوة والازدهار للوطن والرفاهية للشعب والنهضة العظيمة للامة. لقد قاد حزبنا الشعب كله وناضل لمدة خمسين عاما من أجل هذه القضية التاريخية العظيمة، وحققنا تطورات جبارة وهائلة، وبعد نضال خمسين سنة آخرى لا بد لنا من اجاز هذه القضية بنجاح"([2]).

<u>الصين ومفهوم الدولة الطبيعية:</u>

إن تحديد اي دولة ما على أنها "طبيعية" او "غير طبيعية" لا يمكن ان يتم من قبل الاخر، ولا يهم أبدا تقييم الآخرين لدولة ما على أنها طبيعية أو غير طبيعية.

على سبيل المثال، كان العالم الخارجي يرى ان الصين دولة غير طبيعية في فترة "الثورة الثقافية"، الان هناك من يرى في كوبا وكوريا الشمالية ويوغسلافيا دولا غير طبيعية، حتى يمكنك أن ترى بأن الولايات المتحدة غير طبيعية لانها دولة عظمى تمارس نزعة التفرد. كل ذلك يمثل آراء الاخر، إن الاهم إن الصينيين أدركوا اللاطبيعية بذاتهم. فعملوا بجد لتحويل بلادهم الى دولة طبيعية، وهذا يمثل تقدماً تاريخياً عظيماً.

ولعل مفهوم "الدولة الطبيعية" جاء استفادة من مفهوم نظرية "الدولة العادية" اليابانية، وقد كانت خلفيات طرح المسؤول الياباني اليميني انف الذكر لهذا المفهوم هو تأثر اليابان بشكل فعلي بانتهاء الحرب الباردة عام ١٩٩٣ ؛ حيث شهدت اليابان "زلزالا شديداً" في سياستها الداخلية؛ والحزب الديمقراطي الحر عاد حزباً معارضاً لفترة من الزمن؛ منهياً بذلك ما يسمى بـ "نظام عام ١٩٥٥".

<u>يُمكن تصنيف الدول الطبيعية إلى نوعين:</u>

النوع الاول: الدول الطموحة.

النوع الثاني: الدول ذات التقويم الذاتي.

---

[1]- شوي جيان (المدير المساعد للمعهد الصيني الدراسات القضايا الدولية)، مقالة تحت عنوان: "خصائص الاوضاع الدولية الراهنة و مساراتها و تداعياتها على الصين"، منشورة بتاريخ ٢٠١٠/٠٥/٢٤، في موقع المركز العربي للمعلومات الالكتروني على شبكة الانترنت: http://www.arabsino.com/articles/10-05-24/2478.htm

[2]- بان زونغ يانغ، محاضرة تحت عنوان: "مكانة الصين الدولية بعد الحرب الباردة واستراتيجيتها الخارجية"، مرجع سابق، ص ٢٤

القوة الاقتصادية ليست كبيرة والقوة العسكرية ليست كبيرة ايضاً، فكيف يمكن التحول الى دولة كبيرة. النمو والتطور هو طريق صعب، الدول الضعيفة لا دبلوماسية لها. وعملية الانتقال هذه اثبتت من خلال مجال العلاقات الدبلوماسية ، فإن التحول الى دولة طبيعية في المجتمع الدولي لا بد لها من مسايرة التيار. وانطلاقا من هذا المعنى، فإن نظرية "الدولة الطبيعية" اليوم هي امتداد طبيعي للافكار الاسترتيجية الخارجية للدولة الصينية الحديثة.

وبالحديث عن "المتقدم" و "المتخلف" في النظام الدولي: إن "المتقدم" و "المتخلف" هنا لا نعني بهما "التقدم والتخلف" التقني أو المادي. فالدول المتقدمة هو ذات الاسبقية الزمنية في النظام الاقتصادي العالمي والنظام السياسي الدولي، بينما الصين فهي من الدول " المتخلفة. وبمصطلح النظام السياسي يقترن مصطلح الدولي، بينما مصطلح العالمي يقترن بمصطلح النظام الاقتصادي، حيث أن صفة الدولي تستخدم لكل ما يخص العلاقة بين الدول، فالسياسة اليوم لا تزال على مستوى الدول، السياسة ليست عالمية.

المعيار والمواصفات التي تصبح فيها الصين دولة طبيعية في خمس نقاط ([1]):

الأولى: يجب على الصين أن تصبح دولة وطنية. فالصين الوطنية، بمعناها الحقيقي، يمكن لها ان تصبح دولة طبيعية في المجتمع الدولي. إن تاريخ الصين كدولة وطنية ليس طويلا، ولم يمر عليها بعد أكثر من قرن اعتباراً من عام ١٩١١، فهي ما زالت بحاجة إلى عملية بناء دولة وطنية حتى تصبح دولة وطنية حقيقية. والجدير بالذكر أنه اذا ارادت الصين تغيير مقولة وجود ما يسمى بـ ٥٦ قومية، ينبغي عليها القول بأن هناك "٥٦ مجموعة قومية" في الصين، قوامها الاساسي الامة الصينية.

الثانية: يجب على الصين أن تصبح دولة إقتصاد قوية. تحقق مصالحها بطرق سلمية، عبر النظام الاقتصادي العالمي بشكل اساسي، أي بواسطة توزيع العمل دولياً. وعلى الصين الإستمرار طويلا في تطبيق استراتيجية تنمية البلاد وتطويرها المتمحورة على البناء الاقتصادي التي تم تحديدها عام ١٩٧٩. إن الصين قائمة على الاقتصاد وليس على الاسلحة النووية، فالاسلحة النووية ليست الا اداة دفاع للحفاظ على الأمن القومي، وتخويف وصّد العدو الخارجي. وهذا التوجه سوف يحدد آولويات السياسة الخارجية الصينية: تعزيز وتطوير الاقتصاد الذاتي لتصبح الصين قوة إقتصادية رئيسية في آسيا وفي العالم أيضاً، والعمل على دفع الوحدة الاقتصادية في منطقة آسيا والحفاظ على نظام التجارة الحرة متعددة الاطراف في العالم .

الثالثة: ينبغي على الصين أن تكون دولة سلمية. وعليها أن تكون متقاربة والتيار الرئيسي للمجتمع الدولي في الانظمة والقواعد، الا ان عليها في نفس الوقت الاحتفاظ بخواصها الذاتية، والتميز بآلية التقييد الذاتي وضبط النفس.

[1]- بان زونغ يانغ، محاضرة تحت عنوان: "مكانة الصين الدولية بعد الحرب الباردة واستراتيجيتها الخارجية"، مرجع سابق، ص ١٨

الرابعة: ينبغي على الصين أن تكون دولة إقليمية. ظهر مؤخرا بعض التعليقات التي ترى أن الصين استراتيجياً تعاني من الضغوط من الشرق والغرب، فمن الشرق تقوم الولايات المتحدة من المحيط الهادىء وعبر شبه الجزيرة الكورية واليابان ومضيق تايوان مزاحمة الصين والضغط عليها؛ ومن الجهة الغربية، فقد دخلت القوات العسكرية الاميركية افغانستان وبعض الجمهوريات السوفيتية السابقة، وعلى ضوء هذا الوضع قامت الصين "بالتقدم" شمالا وجنوباً.

الخامسة: يتوجب على الصين أن تكون دولة عالمية بمعناها الحقيقي. إن مكانة الصين كعضو دائم العضوية في مجلس الامن لهيئة الامم المتحدة التابع للامم رمزاً للدولة العالمية الكبرى. لكن هل فكر الصينيون يوماً من حيث المفهوم اننا بالفعل، عن حق وحقيقة، دولة عالمية كبرى؟ انه يترتب عليهم، ومن خلال تعاونهم مع المجتمع الدولي، ضمان امنهم القومي والمحافظة على مصالح الصين الوطنية؛ وإيجاد حل للتحديات العالمية التي تواجهها الصين. وفي الوقت نفسه يتوجب على الصين تقديم اسهامات أكبر واعظم للعالم والبشرية. الصين بحاجة إلى المجتمع الدولي وعليها تقديم مساهمات موضوعية وعملية أكبر للمجتمع الدولي. ينبغي على الصين أن تكون قوة هامة في دفع وتعزيز العدالة والعقلانية لعملية العولمة. وبذل الجهود في دفع التأثيرات الايجابية للعولمة واحتواء تأثيراتها السلبية.

الصين وموازين العلاقات الدولية الجديدة:

إن الملامح الراهنة للعلاقات الدولية تؤشر الى اننا سنشهد في المدى المنظور تغييرا جذريا في اسلوب التعامل الدولي عادة ما يكون مرده الى جو عدم الاستقرار الذي يعم العالم عندما تمر العلاقات الدولية بأزمة اضطراب وفوضى وسوء تفاهم، وبروز طرف (أو أطراف) يريد فرض مصالحه ووجهة نظره على الاطراف الاخرى، مما يفجر عند الطرف المقابل ردة فعل تبتدئ بحرب الكلام وتبادل الاتهام لتتحول الى حرب مسلحة ([1]).

إن الادارة الامريكية ما زالت تحت تأثير الانفعال لما حدث في ١١ سبتمبروما تلاه من غزو لأفغانستان ومن ثم العراق وما تلاها من تطورات أظهرت عقلية الهيمنة والنفوذ التي تحكم قادة الولايات المتحدة الأميركية ..

لكن لا يُمكن أن تظل حتى اليوم تحت تأثير ردات الفعل ، وضغط الهاجس الامني لتتخذ توجهات غير مدروسة وغير محسوبة العواقب في مجال التعامل مع دول العالم.

---

[1]- شوي جيان (المدير المساعد للمعهد الصيني الدراسات القضايا الدولية)، مقالة تحت عنوان: "خصائص الاوضاع الدولية الراهنة و مساراتها و تداعياتها على الصين"، مرجع سابق، ص ٢٧

لقد كان خطأ ان تخضع علاقاتها الدولية لمبدأ «صديقنا وحليفنا من انخرط معنا في حرب مكافحة الارهاب، وخصمنا وعدونا من امتنع عن اللحاق بنا أو كان له تحفظ عن ذلك» ([1]). فهذا معيار غير دقيق لان العالم لم يتفق على تحديد مفهوم الارهاب، ولان حرب الارهاب حرب اشباح لا هوية دقيقة لها، ولان هذه الحرب لا يجب ان تكون المدار الوحيد للعلاقات الدولية على حساب ما عداها من المشاكل السياسية الاخرى التي تتطلب حلا عادلا تلتقي عليه ارادة المجتمع الدولي.

ثم كان خطأ آخر ان ينتدب القطب العالمي الأعظم نفسه بنفسه لتصنيف دول العالم الى محوري الشر والخير، والتعامل مع محور الشر بشن حرب عالمية عليه، بدون استشارة اطراف دولية اخرى بما فيها حلفاء الولايات المتحدة الامريكية.

وإخضاع العلاقات الدولية لهذه الثنائية الاعتباطية خطأ ثالث كان من الممكن تلافيه بالدخول مع العالم في حوار للاتفاق على تصنيف عقلاني مرشد لا يتحكم فيه الارتجال والاحكام الاطلاقية من باب الحكم على الكأس المملوء نصفها بأنها فارغة مائة في المائة او مملوءة بالتمام والكمال.

قبل ١١ سبتمبر وإعلان الحرب على الارهاب، كان العالم يدرك تطلع الولايات المتحدة الامريكية الى تسلم عرش القطبية الاحادية، لكن لم يكن اي نظام سياسي عالمي يجاهر بمعارضته لتحقيق هذا الطموح من منطلق ان الجميع كان يعي ان الولايات المتحدة لن تحقق مطمحها في السيادة على العالم الا اذا برهنت على اهليتها واستحقاقها للقيادة الاحادية، والا اذا انخرط العالم في هذا المشروع تلقائيا وبكامل قبوله ورضاه.

لكن بعد شهر سبتمبر ٢٠٠١ أصبحت الادارة الامريكية تجهر وتصرخ في وجه العالم بانه لا محيص له عن استلام زمامه لقيادة القطب العالمي الامريكي، وان الدول التي لا تقبل هذا المصير المحتوم تضع نفسها في خانة التمرد وتصنف نظامها في محور الشر.

وبعد تلك الاحداث برز تحولا في علاقات الولايات المتحدة مع حلفائها التقليديين، اذ انحازت في قضية النزاع الاسرائيلي العربي الى اسرائيل، وتخلت عن دورها الموضوعي غير المنحاز كراعي سلام وحيد، وسمحت لاسرائيل باستغلال الخلط الواقع في مفهوم الارهاب لتتهم به العرب عامة وشعب فلسطين خاصة، وتشرعن قمعها وارهابها المسلطين على فلسطين.

كما عايشنا تسارع الولايات المتحدة الى الاعلان عن اعتبارها تصرفات اسرائيل الارهابية مجرد دفاع عن النفس، وتحميلها المسؤولية عن ارهاب اسرائيل . وهو ارهاب دولة للسلطة الفلسطينية ورئيسها. وهذا على سبيل المثال لا الحصر. بل اخذنا نتربص انزلاق العلاقات الامريكية مع مصر ولبنان ودول الخليج في منزلق التيه الخطير اذا لم يتم تدارك ذلك. والتعامل الامريكي مع الارهاب من منظور الخلط افسد علاقات الولايات المتحدة مع ايران بعد ان كان منتظراً دخولها في عهد الصفاء وتطورها نحو

---

[1]- عبد الهادي بو طالب، مقالة تحت عنوان: "تحولات في موازين العلاقات الدولية"، منشورة في جريدة الشرق الاوسط، العدد ٨٤٩٣، إصدار يوم ٢٠٠٢/٠٢/٢٨.

الاحسن. وها هي طبول الحرب تدق على مسمع الولايات المتحدة بين ايران واسرائيل عبر تهديدات متبادلة بين قيادات الطرفين.

أما المشهد السياسي على صعيد الاتحاد الاوروبي فانه يتمظهر في دخول علاقات الولايات المتحدة مع الاتحاد في فترة مخاض عسير قد يكون ميلاده حافلا بالمفاجآت، لان الجانبين يخوضان حرب الكلام، بل حرب انتفاضة الاتحاد الاوروبي على القطبية الاحادية.

وقد أخذت خريطة سياسية عالمية جديدة تتشكل في خضم هذا التوتر الدولي، وتظهر ان خريطة التحالفات الدولية سيطولها التغيير، بل يظهر ان العالم يدخل بخطى بطيئة ولكن ثابتة حربا باردة جديدة لم تتحدد اطرافها بوضوح، ولكن ملامحها اخذت تبدو في الافق الدولي. ويتمظهر ذلك في تقارب المواقف من الولايات المتحدة بين روسيا والاتحاد الاوروبي، وهما معا اعلنا انهما ضد حرب العراق، وانهما لا يعتبران النظام العراقي ارهابيا، ويفضلان حل المشكل القائم بين العراق ومنظمة الامم المتحدة بالحوار والتفاهم، بدلا من ضرب النظام العراقي والمدنيين في حرب عشواء تحرق الاخضر واليابس ([1]).

كما يقدم المشهد الدولي صورة تسابق الدول العظمى الى تكتيل التحالفات الدولية باستقطاب جبهة ضد اخرى، فالصين تطمع في استقطاب الهند او الباكستان، والهند تبحث عن حليف لها لمساعدتها على شل تمرد الباكستان، وهذه الاخيرة بدورها تؤدي الثمن لانخراطها في الحلف الامريكي ولتقبلها الولايات المتحدة حليفة لها. وهذه الاخيرة ما تزال مترددة في قبولها حتى لا تخسر حلف الهند.

لقد تعددت القراءات والتحليلات للأحداث الدولية والنظام الدولي الجديد، كما أن أحداث الحادي عشرة من سبتمبر، دفعت بالعديد من المحللين إلى إعادة قراءة النظام الدولي، الذي بدأت ملامحه الاولى توحي ببوادر السيطرة و الهيمنة الامريكية كما أسلفنا، "بداية بالتدخل الامريكي بأفغانستان ووصولا إلى التدخل العسكري في العراق، بناء على ذلك، فان الاوضاع الجيوستراتيجية لما بعد نهاية الحرب الباردة، تتطلب أكثر من أي وقت مضى لاعادة صياغة البراديغمات التي تحتكم في السابق إلى منطق التنافسية الثنائية بين القطبين والصراع على مناطق النفوذ بين المعسكر الاشتراكي بزعامة الاتحاد السوفيتي البائد والمعسكر الغربي بزعامة الولايات المتحدة الامريكية" ([2]).

إن هذه التحولات المركزية في بنية النظام الدولي، لم تسلم من أثارها ونتائجها الاستراتيجيات الوطنية والجمهورية، وأفرزت العديد من القراءات لمحتوى وطبيعة هذه التحولات، فمن الدارسين من ألبس النظام صبغة الاحادية القطبية، ومنهم من اعتبره أقرب إلى التعددية منه إلى الاحادية، على أن العلاقات

---

[1]- لي شياو وجان وان شان، مقالة تحت عنوان: "الإستراتيجية العالمية الأمريكية"، منشورة بتاريخ ٢٠٠٢/٠٦/٠٦، في موقع المركز العربي للمعلومات الالكتروني على شبكة الانترنت:

http://www.arabsino.com/articles/10-05-24/2441.htm

[2]- سوسن زهدي شاهين، دراسة تحت عنوان: "هل النظرية مفتاح لفهم الأحداث الدولية ؟"، مرجع سابق، ص ٢٥

الدولية تعرف بعد نهاية الحرب الباردة العديد من التموجات الوقائعية والمعطيات الحاسمة، مما يعطي الانطباع أن النظام الدولي لم تكتمل صورته النظامية بعد.

لقد عنيت مجمل الدراسات بمعاينة نوعية التحول في النظام الدولي انطلاقا من مؤشرات أساسية وهي: تعدد الفاعلين، طبيعة النظام الدولي ونمط التفاعلات السائدة. فبعد انهيار طرف المعدلة في التوازن الاستراتيجي –الاتحاد السوفييتي–، أصبح الحديث عن التغيير في بنية توزيع القوة الدولية لصالح الولايات المتحدة الامريكية، مع تسجيل صعود قوى اقتصادية جديدة كالصين واليابان وألمانيا والهند.

كما أن "البُعد الاقتصادي"، أضحى من العوامل الاساسية المساهمة في رسم ملامح الاستراتيجية الدولية، بما يتضح من عمق الهوة الاقتصادية والمالية بين دول الشمال والجنوب، مما يدفع إلى البحث عن تصورات جديدة في مجال السياسة الدولية والاقتصاد الدولي ([1]).

وتماشيا مع البعد الاقتصادي المستجد، "فان النقاش القائم حول كيفية التعامل مع الصين، يأخذ أبعاداً متعددة، ففي رأي إحدى المنظورات الواقعية، فان الصين تعد من إحدى النماذج الحديثة لتوجه القوى الصاعدة من أجل تغيير توازن القوى العالمي بأشكال يمكن أن تتخذ منحى خطيرا، وخاصة أن نفوذها المتعاظم يجعلها أكثر طموحاً. ومن منظور اندماجي أخر، فان مفتاح التوجه المستقبلي للصين يتوقف على ما إذا كان سلوكها سيتغير بفعل اندماجها في الاسواق العالمية والانتصار للمبادئ الديمقراطية، أما من وجهة نظر صراعية وفي إطار سؤال الهوية، فان العلاقات بين الصين وبقية العالم سوف تتشكل بفعل تأثير عوامل الثقافة والانتماء للحضارة الكونفوشيوسية"، (فهل سينظر إلى الصين كعضو طبيعي في المجموعة الدولية أو كمجتمع متميز يستحق معاملة خاصة) ([2]).

وبالطريقة ذاتها، يندرج المثال التوضيحي حول المقاربات النظرية "بشأن دور حلف الشمال الاطلسي قي إدارة الازمات الاقليمية والدفاع عن العالم الغربي، فالمنظور الواقعي يعتبر أن توسيع الناتو يندرج ضمن مسعى توسيع النفوذ الغربي فيما وراء المجال الكلاسيكي للمصالح الامريكية الحيوية، وهذا مقابل تراجع النفوذ الروسي وتضيق الخناق عليه من طرف الغرب في ظل استمرار نظرة التوجس لهذا البلد، ففي حين لا يحاول الغرب إزعاج الصين، أو تعريض علاقته معها للتوتر، فانه لا يمانع في إثارة حفيظة الروس وغضبهم، مع فرض نماذج عديدة من القيود عليه استكمالا لحرب باردة قديمة.

أما المنظور الليبرالي، فيرى أن توسيع الناتو سيعزز الديمقراطيات الناشئة في أوربا الوسطى، و يساهم في توسيع نطاق الاليات الاطلسية في إدارة النزاع في منطقة تبقى فيها الاضطرابات أمراً وارداً. أما من منظور الواقعية الجديدة، فان إدماج دول أوروبا الشرقية (جمهورية التشيك، المجر و بولندا) ضمن المجموعة الامنية الغربية التي تتقاسم أعضاءها هوية مشتركة يجعل من الحرب أمراً مستبعداً.

<u>مرتكزات سياسة الصين الخارجية والنظام الدولي:</u>

[1] – لي شياو ،وجان وان شان، مقالة تحت عنوان: "الإستراتيجية العالمية الأمريكية"، مرجع سابق، ص ٢٠

[2] – سوسن زهدي شاهين، دراسة تحت عنوان: "هل النظرية مفتاح لفهم الأحداث الدولية ؟"، مرجع سابق، ص٢٢

كان الهدف العام للدبلوماسية القديمة هو الاستقرار الاوروبي وليس المساواة العالمية، وقد تحقق هذا الهدف من خلال الاتفاق الاوروبي عام ١٨١٥ الذي حقق لاوروبا مائة عام تقريباً من السلام، وكان أبطال هذا الانجاز هم رجال الدولة الدبلوماسيين مثل بسمارك ومترينخ وكاسترو. غير أننا يجب أن نلاحظ أن هذه المائة عام من السلام قد قامت في ظروف استثنائية ونتيجة لسياسة توازن القوى ووجود شبكة من المصالح المتبادلة في التجارة، كما كان عدد الفاعلين في المسرح الدولي قلة، وقدم لهم صغر القارة الاوروبية فرصة التفاعل السريع حيث زادت الالفة بين رجال الدولة والسفراء والتي تجاوزت الحدود القومية ومع بلاطهم الملكي الذي كان نشطاً بشكل خاص في الدبلوماسية كون رجال الدولة والدبلوماسيون مجتمعاً ارستقراطياً تجاوز القوميات.

غير أنه ومع مطلع القرن العشرين بدا أن النظام الدولي سوف يتميز بالاضطراب العنيف لا بالتناسق والاستقرار، فقد أزاحت الحرب الاولى أربع امبراطوريات كبرى من القوى السبع التي كانت على المسرح الدولي، وكان على الدبلوماسية التقليدية في جوهرها أن تهيئ نفسها وتتكيف مع عصر ثوري جديد وكان التجديد الحاسم في هذا العصر هو إنهاء الاحتكار الاوروبي نتيجة لدخول الولايات المتحدة في المجموعة الصغيرة للاعضاء الكبار في المجتمع الدبلوماسي.

وقد توافق مع هذا التطور بدء تعرض الدبلوماسية القديمة او التقليدية وأساليبها لهجوم مستمر منذ الحرب العالمية الاولى واستمر هذا الهجوم الذي صحبته تطورات جذرية في البيئة الدولية حتى كادت الدبلوماسية القديمة أن تنبذ منذ نهاية الحرب الثانية وبداية الحرب الباردة.

هناك احتمال أن تغري القوة الصين لكسر حلقة الصعود السلمي، وبالتالي فرض مواجهة على النفط مع الولايات المتحدة أو القوى الاخرى في مناطق التماس، كشرق آسيا، وهي الدول الحليفة لاميركا، أو في وسط آسيا وجنوبها أو في الشرق الاوسط. وهناك احتمال أيضا بأن تجاري الصين النظام العالمي القائم فلا تحاول أن تغير فيه من موقع القوي وإنما تتأقلم مع القوى الاخرى للتعامل معه بما يتناسب مع انتقال القوة من الشرق إلى الغرب دون صدام. ولكن كلا الاحتمالين يعتمدان على عاملين أساسيين([١]):

الأول: يتعلق بتوازن القوى داخل الطبقة السياسة والعسكرية والاقتصادية الصينية الحاكمة، ولا سيما العلاقة بين السياسيين والعسكريين، فمؤسسة الجيش كانت ولا زالت لاعبا أساسيا في صنع السياسة الخارجية الصينية والتأثير عليها، ومن الواضح أنه مع ازدياد قوة الصين وارتفاع مخصصات الموازنة الدفاعية سنويا، هناك نزعة لدى بعض الشرائح القيادية في الجيش للخروج عن الحدود التي رسمتها سياسة الصعود السلمي بوصفها تحد من قدراته، فيما لا يزال السياسيون متمسكين بها خيارا إستراتيجياً.

الثاني: فهو يرتبط بالطريقة التي سيتعامل بها العالم ولا سيما الاميركيون مع هذا الصعود الصيني، وهو ما قد يدفع إلى الاحتواء والاستيعاب أو إلى المواجهة والصدام، إذ يبدو جليا أن هناك تيارات داخل واشنطن لا تزال تفضل أن تتعامل مع الصين على أساس

[١]– د. رافع ابو رحمة، مقالة تحت عنوان: "العلاقات الدولية المعاصرة"، مرجع سابق، ١٨

أنها "العدو القادم" أو "المنافس الخصم الذي ينتظر اللحظة المناسبة للانقلاب" على أفضل تقدير، فيما يدعو آخرون إلى التعامل معها شريكا من الممكن أن يساعد بشكل فاعل على حل المشاكل في النظام الدولي بشكل أفضل مستقبلا.

وفي نهاية المطاف ، يمكن القول أن الصين قد أنجزت جملة من الإصلاحات الداخلية خلال العشرين سنة الأخيرة، مما جعلها تقدم تجربة فريدة هي محط انظار العالم لما أصابته من نجاحات، إستطاعت ان تنتقل بالمستوى المعيشي للمواطن الصيني الى مستويات أفضل. كما أن النتائج الجيدة لهذه التجربة والنجاحات المحققة، مكنّت الصين من أن ترتقي مكانة متقدمة بين الدول على الصعيد العالمي، ومكنتها من أن تلعب – حالياً ومستقبلاً– أدواراً عالمية على قدرٍ من الأهمية..

و تشير العديد من الدراسات في العلاقات الدولية إلى أن الصين ستكون اللاعب الدولي الأول على إعتبار أن ميزان القوة في النظام العالمي يميل الى آسيا بقوة في الوقت الحالي. لذلك، فإذا كان القرن العشرين أميركياً بإمتياز، فآسيا مؤهلة للعب مثل هذا الدور في القرن الواحد والعشرين.

ويبدو أن معدلات النمو الكبيرة التي وصلت اليها كل من الصين والهند، وظهور الصين كأكبر مركز صناعي– تسويقي في العالم، وثاني أكبر اقتصاد عالمي من حيث الإنتاج، يؤكد أن التحول التاريخي للقوة والقيادة بدأ يتحقق بالفعل، وبهذه الحركية المستجدة للدول الكبرى، وسيتم تحقيق التوازن من خلال تصدي دول جديدة للأدوار المفقودة في العلاقات الدولية ونحو تكريس إتجاه حقبة جديدة من التعددية القطبية ..

إلا أن هناك من يؤكد أن الصين لا زالت غير مؤهلة للعب مثل هذا الدور، نظراً لما تواجهه من مشاكل داخلية، كمشكلة الفساد، والبطالة، والتفاوت الإقتصادي بين المناطق الساحلية والمناطق الداخلية، والنزاعات الإنفصالية بين المناطق. وأيضا هناك تحديات إقليمية ودولية تحول دون لعب أدوار دولية، كاستمرار التوتر مع تايوان، إضافة الى المنافسة اليابانية للمكانة الصينية، والمراقبة المتبادلة التي تشوب العلاقات الصينية– الأميركية ..

وعلى الرغم من ذلك، فان الصين حققت عدة تحولات على مستوى بُنية السلطة السياسية، الذي تتوّج بالإنتقال من "نخبة الثروة الى نخبة التحديث"، ويظهر ذلك جلياً في العمل السياسي، الذي يغلب عليه النزعة البراغماتية. كما تسجل الصين تنامي وتوسيع هامش الحريات الفكرية والسياسية.

أما على المستوى الاقتصادي، ثمة مظهر آخر يتجلى في تنامي الآلات الرأسمالية في بنية الإقتصاد الصيني.

في إطار العلاقات الخارجية، يبدو أن الصين، تمشي بخطى ثابتة تحكمها المصلحة والوعي الجيوسياسي الجديد، الذي يتطلب حنكة دبلوماسية عالية، فالصين كانت معروفة بتمردّها على مبادىء العلاقات الدولية، كما كان الحال في فترة "ماو تسي تونغ"، إلا أنها في السنوات الاخيرة إتخذت استراتيجية خارجية محورها تطوير الحوار والتنمية على المستوى الدولي، وتغليب البُعد البراغماتي على البُعد الأيديولوجي، كسياسة تتبعها مع دول الجوار الاقليمي، وتتجنب المواجهة مع الولايات المتحدة

الأميركية، وتوسيع نفوذها في العلاقات الدولية عن طريق الإنحراط في التكتلات الاقليمية الاسيوية كقمة شانغهاي، التي تضم روسيا والصين وبعض الجمهوريات الوسطى، مما سيوفر للصين مركزاً اقليمياً مؤثراً، لا سيما أن هذه المنظمة تتطور بثبات، من رابطة اقتصادية الى كيان اقليمي ذات تطلعات سياسية واقتصادية طموحة، الى جانب ذلك سعيها للإلتحاق بمنظمة التجارة العالمية ...

إن إتجاهات الدولة الصينية في سياستها الخارجية لم يخضع لتعديل يمكن ملاحظته في وثائق الحزب الحاكم، ولكن يمكن قراءة الموقف الصيني من خلال التصريحات الرسمية، حيث أكد الرئيس الصيني "هو جينتاو" على "أن الصين لا تنوي ممارسة سياسة الهيمنة على غيرها من الدول، حتى لو أتيحت لها الظروف لذلك .."

كما إشتمل دستور الحزب في برنامجه العام على ما يؤكد حرص الصين على المساهمة في الإستقرار والسلام العالميين، وتجنب المواجهات، واعطاء النمو الإقتصادي الأولوية على السياسة تحت شعار : " إن نمو الصين يمثل فرصاً كبيرة، لا تحدياً كبيراً .."

في اطار هذا الخط الدبلوماسي المرن الذي إختارته الصين لتوسعة دائرة مصالحها من خلال الإرتكاز على نقاط جغرافية معينة، لقيت ترحيباً واسعاً من العديد من الدول، لاسيما في الشرق الأوسط وافريقيا .. حيث أبرمت الصين وافريقيا صفقات واسعة في مجال النقل والتكنولوجيا، وذلك تلبية لمتطلباتها المتزايدة للطاقة ..

إلا ان ذلك ُ يخفي حقيقة اساسية لا يمكن إنكارها، وهي النفوذ الصيني المتنامي عالمياً، الذي يعكس طموحاتها الإمبريالية، كعملاق آسيوي يصعد لمنافسة الهيمنة الأميركية الأوروبية في أماكن كثيرة من العالم .. وهذا ما دفع الرئيس الاميركي "بوش" الى ان يتبنى قرارات جديدة ومتتالية بتفعيل الحضور الأميركي العسكري والدبلوماسي والتجاري في نقاط هامة من العالم .. ويفسر البعض ان سبب تبني هذه التوجهات هو التخوف من الإجتياح الإقتصادي والتجاري الصيني المتزايد في أنحا ء كثيرة من أرجاء المعمورة .

وبالخلاصة فان الحضور الصيني في العالم لا يحكمه البُعد الاقتصادي فقط ،فثمة مؤشرات الى حراك صيني سياسي واسع يواكب النجاحات الإقتصادية، مما يطرح أكثر من بُعد في هذا المجال .. من هنا فالعامل الاقتصادي ليس هدفاً وحيداً في حد ذاته، وإنما يتفاعل معه البُعد السياسي البرغماتي، الذي يؤسس لمشاركة فاعلة وحضور قوي في ميزان القوة العالمي ..

****

لقد سعت هذه الدراسة إلى الأخذ بنظرية التكيّف السياسي الذي إعتمدته الصين مع المتغيرات الدولية بعد إنتهاء الحرب الباردة. وتناولت الدراسة المكانة المستقبلية للصين من خلال التفاعل بين المتغيرات الداخلية (وتشمل بنية الثقافة السياسية، والتركيبة الديموغرافية، والنظام السياسية، وتفاعلات برنامج التحديثات الأربعة، والمؤسسة العسكرية) والمتغيرات الخارجية والتفاعل مع البيئات الثلاث على

المستوى الدولي. وقد توصلت إلى الإستنتاجات التالية فيما يتعلق بعلاقات الصين الدولية في المراحل اللاحقة:

١- ستبقى الولايات المتحدة الأمريكية الدولة الأكثر عرقلة للتطور الصيني، مع ميل صيني نحو عدم الرضوخ لضغوط الولايات المتحدة والدول الصناعية، والإبقاء على دبلوماسية ذكية وحذرة إزاء القضايا الدولية والأزمات المتصاعدة على المسرح الدولي.

٢- إن مقومات بناء دور الصين على مستوى الإستقطاب الدولي لن تكون وفقا لمعطيات أيديولوجية، أو نظريات أمنية لها إمتدادات عالمية كما كان يفعل الإتحاد السوفياتي سابقاً بقدر ما ستكون مقومات نهوضها – بصفتها قطبا دوليا – متمحورة حول معطيات إقتصادية في عالم اخذت هيكليته تتأسس لكي يتحول الى عالم متعدد الأقطاب.

٣- لم تعد الصين تعول كثيرا في تقويمها للسلوك الدولي ومعايير الشرعية الدولية على التوزيع العالمي للقوة والنفوذ، بقدر ما تعوّل على حجم الإستفادة او الضرر الذي يمكن أن يلحق بها من جراء هذا السلوك .فضلا عن ذلك أصبحت الصين أكثر إقبالا على الإلتزامات الدولية واكثر إنخراطا فيها من ذي قبل، وذلك بحكم المتغيرات الداخلية (كسياسات الإصلاح الإقتصادي مثلا) التي رتبت العديد من الإلتزامات الخارجية .

٤ – ستبقى روسيا مصدراً للتقنية العسكرية مع احتمال تنامي العلاقات بين البلدين ولا سيما أنهما أميل إلى معارضة النظام الدولي أحادي القطبية. ورغم أن التاريخ الروسي يشتمل على نزعتين نحو آسيا من ناحية ونحو أوروبا من ناحية اخرى، فإن النزوح الحالي نحو أوروبا لن يلغي النزوع التاريخي الثاني نحو آسيا.

٥ – تشير الصين الى رغبتها في تأكيد دور هيئة الأمم المتحدة في تفادي الأزمات قبل وقوعها ومعالجتها قبل تفاقمها، وأن يكون لمجلس الأمن دور فعال وحيوي ومحايد في معالجة الأزمات وفي تشكيل قوات حفظ السلام حفاظاً على السلم والأمن الدوليين. وترى الصين أن العقوبات الدولية وبخاصة الحصارات الإقتصادية تفترض أن تتوافق والشرعية الدولية وميثاق هيئة الأمم المتحدة، وأن تكون بموافقة مجلس الأمن.

٦ – إن تنامي اعتماد الصين مستقبلاً على النفط القادم عبر المحيط الهندي، قد يهدد تنامي القوة البحرية الهندية، ولا سيما إذا بقيت العلاقات بين البلدين على حالها، أو تنامي العلاقات الباكستانية – الصينية بشكل يقلق الهند.

٧- ستسعى الصين الى توثيق العلاقات التجارية والإقتصادية مع بلدان العالم الثالث، وهذا ما سيؤثر في تفاعلها الإيجابي مع الدول العربية، التي ينبغي أن تستفيد من علاقاتها بالصين من خلال :

أ- إقامة المنتديات الإقتصادية والثقافية الصنية – العربية المشتركة، وتفعيل العلاقات في شتى المجالات، وذلك من خلال تشجيع العرب للتوجه نحو الصين والعكس، وإيجاد سياسة عربية متوازنة في هذا المجال.

ب- الإستفادة من تجربة الصين في تحسين قوة الإقتصاد على النمو بوتيرة عالية، وفي مجال نقل التكنولوجيا وتطوير البنى التحتية، والإستفادة من الخطط التنموية والإقتصادية الصينية مع إمكانية نقل وتعميق تنفيذ ما هو إيجابي منها.

ج- إقحام الصين على نحو أكثر في مشكلات المنطقة العربية وكسب صوتها في المحافل الدولية على نحو أكثر قوة وصلابة.

٨- ستبقى منطقة الشرق الأوسط في دائرة الإستقطاب بين الولايات المتحدة والإتحاد السوفياتي، وفي ظل هذه الظروف فإن قوة سياسية أو إقتصادية ثالثة لن تكون محل ترحيب، ومع ذلك فقد بذلت الصين جهودا لإقامة علاقات دبلوماسية وحصلت على بعض الفرص الإقتصادية.

٩- لا يدل النموذج التاريخي الصيني على أنها دولة ذات نزعة توسعية، إلا أن قاعدة الثقافة السياسية للمجتمع والنخبة الحاكمة في الصين تشيران إلى أن الصين لا تميل لأن تصبح قوة كونية في المدى الزمني المنظور بمقدار ما تسعى لأن تحقق لنفسها "احتراماً دولياً" لكنها لن تتوانى عن السعي إلى تحقيق مركزيتها الإقليمية وتوظيف هذه المركزية الإقليمية لحساب أغراض تحقيق الأهداف سالفة الذكر.

١٠- أما الوضع الدفاعي، فيدل على تبدل في استراتيجية الصين العسكرية على النحو التالي:

أ- التحوّل من استراتيجية الهجوم إلى استراتيجية الردع المحدود والحماية الذاتية وذلك منذ عام ١٩٨٧، وتستند هذه الإستراتيجيات إلى القدرة على القيام بالضربة الثانية، ويعود ذلك إلى تنامي الشعور لدى الإستراتيجيين الصينيين بأن اغلب نزاعاتهم خلال فترة الدراسة ستكون "إقليمية محدودة" وتتركز على الحواف.

ب – التنويع في البحث عن المصادر التقنية لأغراض عسكرية، وقد حصلت حتى الآن على تقنية عسكرية أو يمكن استخدامها لأغراض عسكرية من روسيا والولايات المتحدة الأمريكية وفرنسا وألمانيا وبريطانيا وإسرائيل وجنوب أفريقيا.

ويتركز التخطيط المستقبلي الصيني على تطوير قدرات الصين في مجال مقاومة الأقمار الصناعية من خلال بناء محطات فضائية نتيجة ضعف منظوماتها الصاروخية المضادة للصورايخ، وهو أمر قد تجد الصين فيه نفسها أمام العقبات السياسية والقانونية الخاصة ببرامج مراقبة التسلح التي تمنع بناء القواعد المضادة للأقمار الصناعية وعسكرة الفضاء.

وأخيراً فإن الصين التي لا تثق بالغرب وتسعى لتسخير تقنيته لصالحها، كما أنها تسعى لإستعادة دورها التاريخي من خلال تطوير متوازن لبنيتها القومية، الأمر الذي سيحقق لها على المدى القصير دوراً إقليمياً مهماً قد يكون مقدمة على المدى الأبعد لدور عالمي.

المراجـع

****

المجموعة الأولى – العربية

أولاً: الكتب.

ت	إسم المؤلف	عنوان المصدر	الناشر	مكان النشر		تاريخ النشر
				المطبعي	الإلكتروني على شبكة الإنترنت	
١	الاخرس، ابراهيم	اسرار تقدم الصين – دراسة في ملامح القوة واسباب الصعود	دار ايتراك	القاهرة – مصر	---	٢٠٠٨
٢	الاخرس، ابراهيم	الصين الخلفية الايديولوجية والنفعية البراجماتية	دار الاحمدي	الكويت	---	٢٠٠٦
٣	الاخرس، ابراهيم	التجربة الصينية الحديثة في النمو	دار ايتراك	القاهرة – مصر	---	٢٠٠٥
٤	ألبير، ميشال (ترجمة: بديع يوسف عطية)	تناطح الرأسماليات في ظل النظام العالمي الجديد	دار الحمراء	بيروت – لبنان	---	١٩٩٦
٥	ألدن، كريس (ترجمة: عثمان الجبالي المثلوثي)	الصين في أفريقيا: شريك أم منافس؟	الدار العربية للعلوم – ناشرون دار الكلمة٤٢١	بيروت – لبنان	---	٢٠٠٨
٦	السيد حسين، عدنان	التسوية الصعبة: دراسة في الاتفاقات والمعاهدات العربية – الإسرائيلية	مركز الدراسات الإستراتيجية	بيروت – لبنان	---	١٩٩٨
٧	السيد سعيد، محمد	مستقبل النظام العربي بعد أزمة الخليج	المجلس الوطني للثقافة والفنون – سلسلة عالم المعرفة	الكويت	---	العدد: ١٥٨ ١٩٩٢
٨	السيد سليم، محمد	آسيا والتحولات العالمية	مركز الدراسات الآسياوية	جامعة القاهرة – مصر	---	١٩٩٨
٩	السيد سليم، محمد مسعد، نيفين	العلاقة بين الديمقراطية والتنمية في آسيا	مركز الدراسات الآسياوية	جامعة القاهرة – مصر	---	ط ١ ١٩٩٧
١٠	الشامي، علي حسين	الدبلوماسية: نشأتها وتطوّرها وقواعدها ونظام الحصانات والإمتيازات الدبلوماسية	دار العلم للملايين	بيروت – لبنان	---	ط ٢ ١٩٩٤
١١	العزي، غسان	سياسة القوة: مستقبل النظام الدولي والقوى العظمى	مركز الدراسات الاستراتيجية والبحوث والتوثيق	بيروت – لبنان	---	ط ١ ٢٠٠٠
١٢	الفضيل، محمود عبد	العرب و التجربة الآسيوية: الدروس المستفادة	مركز دراسات الوحدة العربية	بيروت – لبنان	---	ط ١ ١٩٩٩

المجموعة الأولى – العربية						
أولاً: الكتب.						
ت	**إسم المؤلف**	**عنوان المصدر**	**الناشر**	**مكان النشر**		**تاريخ النشر**
				المطبعي	**الإلكتروني على شبكة الإنترنت**	
١٣	باكير، علي حسين	التنافس الجيو – استراتيجي للقوى الكبرى على موارد الطاقة (ديبلوماسية الصين النفطية)	دار المنهل اللبناني	بيروت – لبنان	---	ط ١ ٢٠١٠
١٤	باون، كولن وموني بيتر	من الحرب الباردة حتى الوفاق ١٩٤٥–١٩٨٠	دار الشروق	عمّان – الاردن	---	١٩٨٣
١٥	براون، لستر؛ وآخرون	أوضاع العالم عام ١٩٩٦	معهد وورلد ووتش ودار البشير	الاردن	---	١٩٩٢
١٦	بهبهاني، هاشم	سياسة الصين الخارجية في العالم العربي (١٩٥٥–١٩٧٥)	مؤسسة الأبحاث العربية	بيروت – لبنان	---	ط ١ ١٩٨٤
١٧	بورشتاين، دانييل (ترجمة: شوقي جلال)	التنين الأكبر: الصين في القرن الحادي والعشرين	المجلس الوطني للثقافة والفنون – سلسلة عالم المعرفة	الكويت	---	العدد: ٢٧١ ٢٠٠١
١٨	تايلر، ايان	دبلوماسية الصين النفطية في افريقيا	مركز الدراسات والبحوث الإستراتيجية – سلسلة دراسات عالمية	الامارات	---	عدد ٦٣ ط ١ ٢٠٠٧
١٩	جيم، روجرز (ترجمة: طباع أيمن)	مارد في الصين	دار العبيكان	الرياض – السعودية	---	٢٠١١
٢٠	روبرتس، برار (ترجمة: تراجي فتحي)	القوى الصاعدة: انتشار الأسلحة والقوى العظمى الجديدة	المجلس الوطني للثقافة والفنون	الكويت	---	العدد: ٧٧ ١٩٩٦
٢١	زايتس، كونراد (ترجمة: سامي شمعون)	الصين عودة قوة عالمية	مركز الدراسات والبحوث الإستراتيجية – سلسلة دراسات عالمية	الامارات	---	ط ١ ٢٠٠٣
٢٢	زلمي، زاد خليل	التقييم الاستراتيجي	مركز الدراسات والبحوث الإستراتيجية – سلسلة دراسات عالمية	الامارات	---	ط ١ ١٩٩٧
٢٣	شلبي، السيد امين	حوارات المستقبل	الهيئة العامة لقصور الثقافة	القاهرة – مصر	---	١٩٩٨
٢٤	عبد الحي، وليد	المكانة المستقبلية للصين في النظام الدولي ١٩٧٨–٢٠١٠	مركز الدراسات والبحوث الإستراتيجية – سلسلة دراسات عالمية	الامارات	---	٢٠٠٠
٢٥	عبد الحي، وليد	تحول المسلمات في نظريات العلاقات الدولية	مؤسسة الشروق للإعلام والنشر	الجزائر	---	١٩٩٤
٢٦	عبد الحي، وليد وآخرون	آفاق التحولات الدولية المعاصرة	دار الشروق للنشر والتوزيع	بيروت – لبنان	---	ط ١ ٢٠٠٢

المجموعة الأولى – العربية

أولاً: الكتب.

ت	إسم المؤلف	عنوان المصدر	الناشر	مكان النشر		تاريخ النشر
				المطبعي	الإلكتروني على شبكة الإنترنت	
٢٧	عبد الرحمن، خير الدين	القوى الفاعلة في القرن الحادي والعشرين	دار اشراق	دمشق – سوريا	---	١٩٩٦
٢٨	عبد العزيز، حمدي عبد العزيز	التجربة الصينية، دراسة أبعادها الأيديولوجية والتاريخية	ام القرى للطبع والنشر	القاهرة – مصر	---	ط ١ ١٩٩٧
٢٩	عطوان، خضر عباس	مستقبل العلاقة الامريكية – الصينية	مركز الدراسات والبحوث الإستراتيجية – سلسلة دراسات عالمية	الامارات	---	٢٠٠٤
٣٠	فهمي، عبد القادر محمد	دور الصين في البنية الهيكلية للنظام الدولي	مركز الدراسات والبحوث الإستراتيجية – سلسلة دراسات عالمية	الامارات	---	٢٠٠٠
٣١	كيسنجر، هنري (ترجمة: مالك فاضل البديري)	الدبلوماسية من القرن السابع عشر حتى بداية الحرب الباردة	الاهلية للنشر والتوزيع	عمان – الاردن	---	١٩٩٥
٣٢	كينيدي، بول	نشوء وسقوط القوى العظمى	الاهلية للنشر والتوزيع	عمان – الاردن	---	١٩٩٤
٣٣	فوكوياما، فرانسيس (ترجمة: حسين الشيخ)	نهاية التاريخ	دار العلوم العربية	بيروت – لبنان	---	١٩٩٣
٣٤	ليونارد، مارك (ترجمة: هبة عكام)	فيم تفكر الصين	دار العبيكان	الرياض – السعودية	---	ط ١ ٢٠١٠
٣٥	مارتن، جاك (ترجمة: فاطمة نصر)	حينما تحكم الصين العالم، نهاية العالم الغربي وميلاد نظام عالمي جديد	سطر جديدة	---	---	٢٠١٠
٣٦	مجذوب، محمد	محاضرات في القانون الدولي العام	منشورات مؤسسة الحسيني	بيروت – لبنان	---	١٩٨٣
٣٧	مجذوب، محمد	محاضرات في المنظمات الدولية والإقليمية	منشورات مؤسسة الحسيني	بيروت – لبنان	---	١٩٨٢
٣٨	مجذوب، محمد	دراسات دولية وقومية	مؤسسة ناصر للثقافة	بيروت – لبنان	---	١٩٨١
٣٩	مجذوب، محمد	العلاقات الدولية	مكتبة مكاوي	بيروت – لبنان	---	١٩٧٨
٤٠	مجذوب، محمد	الإعتراف بإسرائيل من خلال التسوية	معهد الإنماء العربي	بيروت – لبنان	---	١٩٧٨
٤١	مجذوب، محمد	التنظيم الدولي (النظرية العامة والمنظمات الدولية والإقليمية)	منشورات الدار الجامعية للطباعة والنشر	بيروت – لبنان	---	---
٤٢	مسلّم، سامي	الصين والقضية الفلسطينية ١٩٧٦ . ١٩٨١	مؤسسة الدراسات الفلسطينية	بيروت – لبنان	---	ط ١ ١٩٨٢
٤٣	ناي، جوزيف. س.	مفارقة القوة الأمريكية	دار العبيكان	الرياض – السعودية	---	ط ١

						٢٠٠٣

المجموعة الأولى – العربية

أولاً: الكتب.

ت	إسم المؤلف	عنوان المصدر	الناشر	مكان النشر		تاريخ النشر
				المطبعي	الإلكتروني على شبكة الإنترنت	
٤٤	كاظم، نجاح	الصين القوة العملاقة الجديدة	لارسا للنشر	بيروت – لبنان	---	٢٠١٠
٤٥	نعمة ، كاظم هاشم	سياسة الكتل في آسيا	أكاديمية الدراسات العليا و البحوث الاقتصادية	طرابلس – ليبيا	---	١٩٩٧
٤٦	هاف، توبي أ.	فجر العلم الحديث "الإسلام – الصين – الغرب"	المجلس الوطني للثقافة والفنون – سلسلة عالم المعرفة	الكويت	---	العددين: ٢٢٠ و ٢٢١ ١٩٩٧
٤٧	هاف، توبي أ.	مدخل إلى دراسة دول آسيا السياسية والدور الصيني الصاعد	دار العربية للنشر	الجزائر	---	ط ٢ ٢٠٠٩
٤٨	هوانغ، تشو يي	الدبلوماسية الصينية	دار النشر الصينية عبر القارات	بكين – الصين	---	٢٠٠٥
٤٩	وزارة الخارجية الصينية	الكتاب الأبيض	---	الصين	---	---
٥٠	ووين (ترجمة: عبد العزيز حمدي)	الصينيون المعاصرون: التقدم نحو المستقبل انطلاقاً من الماضي	المجلس الوطني للثقافة والفنون – سلسلة عالم المعرفة	الكويت	---	العددين: ٢١١ و٢١٢ ١٩٩٦

المجموعة الأولى – العربية

ثانياً: الدوريات.

ت	إسم المؤلف	عنوان المصدر	الناشر	مكان النشر		تاريخ النشر
				المطبعي	الإلكتروني على شبكة الإنترنت	
٥١	---	تقديرات استراتيجية	---	القاهرة – مصر	---	عدة اعداد
٥٢	---	مجلة الأهرام الدولية	---	القاهرة – مصر	---	عدة اعداد
٥٣	---	مجلة السياسة الدولية	---	القاهرة – مصر	---	عدة اعداد
٥٤	---	مجلة الفكر السياسي	---	دمشق – سوريا	---	عدة اعداد
٥٥	---	مجلة الوحدة	---	الرباط – المغرب	---	عدة اعداد
٥٦	---	مجلة شؤون سياسية	---	---	---	عدة اعداد
٥٧	---	مجلة النفط والتعاون العربي	---	الكويت	---	عدة اعداد
٥٨	---	مجلة المنتدى	---	---	---	عدة اعداد

المجموعة الأولى – العربية						
ثالثاً: الدراسات.						
ت	**إسم المؤلف**	**عنوان المصدر**	**الناشر**	**مكان النشر**		**تاريخ النشر**
				المطبعي	**الإلكتروني على شبكة الإنترنت**	
٥٩	السماك، محمد ازهر سعيد	الجغرافيا السياسية	منشورات جامعة الموصل	العراق	---	١٩٨٩
٦٠	الساكت، محمد عبد الوهاب	الموقف العربي من القضايا الصينية	مجلة السياسة الدولية	القاهرة – مصر	---	عدد ١٥٤ حزيران ٢٠٠٠
٦١	الشيخ، نورهان	صناعة القرار في روسيا والعلاقات العربية الروسية	مركز دراسات الوحدة العربية	لبنان	---	ط ١ ١٩٩٨
٦٢	الهياجنة، عدنان	الحرب على العراق و توازن القوى الدولي	إصدارات البيان	لبنان	---	٢٠٠٤
٦٣	باكير، علي حسين	التوسع النفطي الصيني عالمياً (الأبعاد والإنعاكاسات)	منشورات الجامعة بيروت العربية – رسالة ماجستير في العلوم السياسية العلاقات الدولية	لبنان	---	٢٠٠٩
٦٤	جلال، محمد نعمان	الركائز الإستراتيجية لسياسة الصين الخارجية ... الذكرى الستون للثورة الصينية	مركز الجزيرة للدراسات	---	نقلاً عن شبكة الإنترنت: http://aljazeera.net/Studies/	٢٠٠٩/١١/٠٩
٦٥	زانج، وي وي	الإصلاح الإقتصادي في الصين ودلالاته السياسية	مركز الدراسات والبحوث الإستراتيجية – سلسلة دراسات عالمية	الامارات	---	عدد ١١
٦٦	سرور، نبيل	تطور السياسة الخارجية للصين تجاه القضية الفلسطينية خلال الحرب الباردة	منشورات الجامعة الإسلامية في لبنان – رسالة ماجستير في العلوم السياسية العلاقات الدولية	لبنان	---	٢٠٠٧
٦٧	مجموعة خبراء	الصين.. الدولة الأكثر تأثيراً في العالم	الموقع الإلكتروني لصحيفة الرائد السودانية	---	http://alraed.sd/news/index.php/2012-04-23-07-51-50/4318-2012-05-22-19-33-50	٢٠١٢

المجموعة الأولى – العربية						
رابعاً: مقالات.						
ت	**إسم المؤلف**	**عنوان المصدر**	**الناشر**	**مكان النشر**		**تاريخ النشر**
				المطبعي	**الإلكتروني على شبكة الإنترنت**	
٦٨	احمد، جعفر كرار	الصين دنج شياو بنج	مجلة السياسة الدولية – مؤسسة الاهرام	القاهرة – مصر	---	نيسان ١٩٩٧
٦٩	الجميلي، حميد	الصين، والعهد الاقتصادي الجديد	مجلة شؤون سياسية	القاهرة – مصر	---	عدد ٤ ١٩٩٥
٧٠	الحسن، يوسف	نحو فهم دور الصين فى عالم متحول	موقع الشروق الجديد الإلكتروني	---	نقلاً عن شبكة الإنترنت: http://www.shorouknews.com/columns/view.aspx	٢٠١٠
٧١	الحمد، محمد جواد	الصين والعرب كيف تتحقق شراكة جادة؟	---	---	نقلاً عن شبكة الإنترنت: www.islamonline.net	---
٧٢	الحلواني، شيماء عاطف	دبلوماسية الصين الجديدة	الموقع الإلكتروني لمركز الأهرام للدراسات الإستراتيجية	---	نقلاً عن شبكة الإنترنت: http://digital.ahram.org.eg/articles.aspx	---
٧٣	الدسوقي، أبو بكر	الصين والقضية الفلسطينية: الدور والفرص والقيود	مجلة السياسة الدولية – مؤسسة الاهرام	القاهرة – مصر	---	عدد ١٣٤ اوكتوبر ١٩٩٨
٧٤	الدسوقي، مراد ابراهيم	مستقبل التوجهات العسكرية الدفاعية للصين	مجلة السياسة الدولية – مؤسسة الاهرام	القاهرة – مصر	---	عدد ١٢٦ ١٩٩٦
٧٥	الدسوقي، مراد ابراهيم	مستقبل التوجهات الإستراتيجية الصينية	مجلة السياسة الدولية – مؤسسة الاهرام	القاهرة – مصر	---	عدد 124 ١٩٩٦
٧٦	السرجاني، خالد زكريا	الموقف الصيني إزاء المؤتمر الدولي للسلام في الشرق الأوسط	مجلة السياسة الدولية – مؤسسة الاهرام	القاهرة – مصر	---	عدد ٩٠ اوكتوبر ١٩٨٧
٧٧	السيد سليم، محمد	السياسة الصينية إزاء القضايا العربية: وجهة نظر عربية	مجلة الفكر السياسي	دمشق – سوريا	---	عدد ٧ صيف ١٩٩٩
٧٨	السيد سليم، محمد	الصين الشعبية والقضية الفلسطينية	مجلة السياسة الدولية – مؤسسة الاهرام	القاهرة – مصر	---	عدد ٢٥ يوليو ١٩٧١
٧٩	السيد سليم، محمد	نحو بناء منتدى عربي– صيني للتعاون	مجلة الصين اليوم – دار النشر باللغات الأجنبية	الصين	---	عدد ٤ ٢٠٠٣
٨٠	الصادق، هشام	العلاقات الهندية الصينية: قمة الانفراج التاريخية	مجلة السياسة الدولية – مؤسسة الاهرام	القاهرة – مصر	---	عدد ١٥٣ فبراير ٢٠٠٣

٨١	العزي، غسان	الصين والتكنولوجيا الأمريكية	مركز الدراسات الاستراتيجية والبحوث والتوثيق	لبنان	---	ديسمبر ١٩٩٧ – يناير ١٩٩٨

المجموعة الأولى – العربية

رابعاً: مقالات.

ت	إسم المؤلف	عنوان المصدر	الناشر	مكان النشر		تاريخ النشر
				المطبعي	الإلكتروني على شبكة الإنترنت	
٨٢	العروسي، محمد عصام	النظريات في العلاقات الدولية	الموقع الإلكتروني للجمعية الفلسطينية لحقوق الإنسان (راصد)	---	نقلاً عن شبكة الإنترنت: http://www.pal-monitor.org/Portal/modules.php	---
٨٣	العزي، غسان	الصحوة الصينية: حدودها وآفاقها	مجلة شؤون الأوسط – مركز الدراسات الاستراتيجية والبحوث والتوثيق	لبنان	---	عدد ٦٩ فبراير ١٩٩٨
٨٤	آهن، سونج بوم	الصين كرقم واحد	مجلة الثقافة العالمية	---	---	عدد ١١٤ اوكتوبر ٢٠٠٢
٨٥	أليخاندرو ريبوسيو	الصين تستوطن أمريكا اللاتينية	صحيفة "البابيس" الإسبانية	---	نقلاً عن شبكة الإنترنت	٢٠١٠/١١/٢٢
٨٦	باكير، علي حسين	الدور الصيني في شبه الجزيرة الكورية: لعبة مزدوجة تحصّن موقع بيونغيانغ	جريدة الحياة	لندن – بريطانيا	---	عدد ٢٠١٠/١٠/١٤
٨٧	باكير، علي حسين	العلاقات الاستراتيجية الصينية – الروسية	الموقع الإلكتروني لمجلة الدفاع الوطني اللبناني	---	نقلاً عن شبكة الإنترنت: http://www.lebarmy.gov.lb/article.asp	---
٨٨	باكير، علي حسين	سور القلق العظيم: الصين وتحديات الثورات في العالم العربي	مدارات إستراتيجية – مركز سبأ	اليمن	---	عدد ايار – حزيران ٢٠١١
٨٩	بو طالب، عبد الهادي	تحولات في موازين العلاقات الدولية	صحيفة الشرق الأوسط	لندن – بريطانيا	---	عدد ٨٤٩٣ ٢٠٠٢/٢/٢٨
٩٠	بومفرت، جون	افتتاحية العدد	جريدة واشنطن بوست	الولايات المتحدة	---	افتتاحية عدد ٢٠١٠/٠٧/٢٦
٩١	تانغ، وانغ زينغ	تعليق على العلاقات بين الصين وسائر الدول الكبرى	الموقع الإلكتروني لمجلة Contemporary World الناطقة باللغة الصينية على شبكة الإنترنت.	---	نقلاً عن شبكة الإنترنت	٢٠٠٣/١٢/٢٨
٩٢	تشونغ، تشاو قوة	دراسات صينية في قضايا الشرق	---	---	نقلاً عن شبكة الإنترنت	الحلقة الثانية

		الأوسط واقعها ومستقبلها				١٩٩٩/١٠/٠٧
٩٣	جلال، محمد نعمان	الركائز الإستراتيجية لسياسة الصين الخارجية ... الذكرى الستون للثورة الصينية	مركز الجزيرة للدراسات	---	نقلاً عن شبكة الإنترنت: http://aljazeera.net/Studies/	٢٠٠٩

المجموعة الأولى – العربية

رابعاً: مقالات.

ت	إسم المؤلف	عنوان المصدر	الناشر	مكان النشر		تاريخ النشر
				المطبعي	الإلكتروني على شبكة الإنترنت	
٩٤	جلال، محمد نعمان	تسليم الراية في القيادة الصينية: الدلالات والأبعاد	مجلة السياسة الدولية – مؤسسة الاهرام	القاهرة – مصر	---	عدد ١٥٢ نيسان ٢٠٠٣
٩٥	جمعه، صلاح عبد الرسول	من يملك القرن الحادي والعشرين	الأهرام الدولية	القاهرة – مصر	---	١٩٩٨/٠٧/٣١
٩٦	جيان ، لي وي (ترجمة: وو قن فو)	العلاقات بين الصين ودول الشرق الأوسط	مجلة السياسة الدولية – مؤسسة الاهرام	القاهرة – مصر	---	عدد ١٤٥ تموز ٢٠٠١
٩٧	حسين، خليل	الشرق الأوسط الكبير: المفهوم والخلفيات	جريدة الديار اللبنانية	لبنان	---	عدد ٢٠٠٤/٠٥/١٧
٩٨	حسين، سوسن	الصين هل تصبح القوة الأولى في القرن الحادي والعشرين	مجلة السياسة الدولية – مؤسسة الاهرام	القاهرة – مصر	---	عدد ١١٦ ابريل ١٩٩٤
٩٩	حنفي، عبد العظيم محمود	الصين والأبعاد الإستراتيجية لعلاقاتها مع أفريقيا	موقع تواصل اون لاين الالكتروني	---	نقلاً عن شبكة الإنترنت: http://tawasolonline.net/ArticleDetails.aspx?NewsLanguageId=1477	٢٠١٠/٠٦/٠٩
١٠٠	حمّاد، كمال	النمط الإستراتيجي الأميركي في إدارة الأزمات الدولية	الموقع الإلكتروني لمجلة الدفاع الوطني اللبناني	---	نقلاً عن شبكة الإنترنت: http://www.lebarmy.gov.lb/article.asp	٢٠٠٣
١٠١	ريا، محمود	الاشتراكية ذات الخصائص الصينية	مجلة الصين بعيون عربية الالكترونية	---	نقلاً عن شبكة الإنترنت	١٢-١٩ ٢٠٠٧/١٠/
١٠٢	زرنوق، صلاح سالم	الصين: التحولات الداخلية والسياسة الخارجية	مجلة السياسة الدولية – مؤسسة الاهرام	القاهرة – مصر	---	عدد ١٣٢ ابريل ١٩٩٨
١٠٣	زهران، جمال علي	الحركة الإسلامية في الصين: التطور والآفاق	مركز الدراسات الآسياوية	القاهرة – مصر	---	---
١٠٤	سلامه، معتز محمد	الجيش وصناعة القرار في الصين	مجلة السياسة الدولية – مؤسسة الاهرام	القاهرة – مصر	---	عدد ١٣٢ ابريل ١٩٩٨
١٠٥	سلامه، معتز محمد	توسيع الناتو وهموم الصين	مجلة السياسة الدولية – مؤسسة الاهرام	القاهرة – مصر	---	عدد ١٢٩ يوليو ١٩٩٧
١٠٦	سلطان، عامر	الصين والولايات المتحدة – سيناريو اللعب بين الكبار في القرن القادم	صحيفة الأهرام المصرية	القاهرة – مصر	---	١٩٩٠/١١/١٠

١٠٧	سلمان، جابر ابراهيم	الصين والصراع العربي – الإسرائيلي	---	---	نقلاً عن شبكة الإنترنت	---
١٠٨	شاهين، سوسن زهدي	هل النظرية مفتاح لفهم الأحداث الدولية؟	---	---	نقلاً عن شبكة الإنترنت	٢٠١٠

المجموعة الأولى – العربية

رابعاً: مقالات.

ت	إسم المؤلف	عنوان المصدر	الناشر	مكان النشر		تاريخ النشر
				المطبعي	الإلكتروني على شبكة الإنترنت	
١٠٩	دياب، محمد	الصين: استراتيجية التنمية والتحول إلى دولة عظمى	مجلة شؤون الأوسط – مركز الدراسات الاستراتيجية والبحوث والتوثيق	لبنان	---	عدد ٦٩ فبراير ١٩٩٨
١١٠	ديلاسييرا، كوريبري	الصين وتحديات الإقتصاد والإنفتاح	صحيفة الدستور الأردنية	الأردن	---	٢٠٠٤/١٠/٥
١١١	عبد الحي، وليد سليم	دور الموقع الجغرافي للأقليات في نجاح ميكانيزم اللامركزية	المجلة العربية للعلوم السياسية	---	---	عدد ٤ أيلول ١٩٨٩
١١٢	عبد الحي، وليد سليم	مستقبل امريكا على سلم القوى الدولي	مجلة السياسة الدولية – مؤسسة الاهرام	القاهرة – مصر	---	عدد ١٢٦ ١٩٩٦
١١٣	عبد السلام، جعفر	الوجود الصيني الجديد في الأمم المتحدة	الموقع الإلكتروني لمركز الأهرام للدراسات الإستراتيجية	---	نقلاً عن شبكة الإنترنت: http://digital.ahram.org.eg/articles.aspx	---
١١٤	عبد العزيز، عبد العزيز حمدي	قوة الصين النووية و وزنها الاستراتيجي في آسيا	مجلة السياسة الدولية – مؤسسة الاهرام	القاهرة – مصر	---	عدد ١٤٥ سمبتبر ٢٠٠١
١١٥	عبد العزيز، شريف	الأزمة الكورية .. أسرار اللعبة في أيادي أمريكا	موقع "مفكرة الاسلام" الإلكتروني	---	نقلاً عن شبكة الإنترنت: http://www.islammemo.cc/hadath-el-saa/Kasf-twoKoria/2010/11/24/111742.html	٢٠١٠/١١/٢٤
١١٦	عبد الكريم، عمرو	الصين .. رؤية إستراتيجية في تفاعلات المستقبل	موقع الوعي الإسلامي الإلكتروني	---	نقلاً عن شبكة الإنترنت: http://alwaei.com/topics/view/article.php	٢٠١٠
١١٧	عبد المجيد، وحيد	الصراع على الشرق الأوسط يتجاوز النزاع العربي الإسرائيلي ويحتويه	موقع "السعودية تحت المجهر" الإلكتروني نقلاً عن جريدة الحياة	---	نقلاً عن شبكة الإنترنت: http://www.saudiinfocus.com/ar/forum/showthread.php?t	٢٠٠٧/٠٨/٢٦

ت	إسم المؤلف	عنوان المصدر	الناشر	المطبعي	الإلكتروني على شبكة الإنترنت	تاريخ النشر
					=41117	
١١٨	عبد المحسن، رباب يحيى	الصين الشعبية ومنظمة التحرير الفلسطينية	---	---	نقلاً عن شبكة الإنترنت	---
١١٩	عبيد، هناء	العلاقات الأمريكية الصينية صراع حضاري ام تجاري	مجلة السياسة الدولية – مؤسسة الاهرام	القاهرة – مصر	---	عدد ١٢١ يوليو ١٩٩٥

المجموعة الأولى – العربية

رابعاً: مقالات.

ت	إسم المؤلف	عنوان المصدر	الناشر	مكان النشر		تاريخ النشر
				المطبعي	الإلكتروني على شبكة الإنترنت	
١٢٠	عفيفي، جمال	الابعاد الاستراتيجية للعلاقات الصينية – الافريقية	موقع الاهرام الرقمي الالكتروني	---	نقلاً عن شبكة الإنترنت: http://digital.ahram.org.eg/articles.aspx?Serial=139175&eid=190	٢٠١٠/٠٥/١٣
١٢١	غالي، سامح فتحي	مرحلة جديدة في العلاقات الروسية الصينية	مجلة السياسة الدولية – مؤسسة الاهرام	القاهرة – مصر	---	عدد ١٢٨ نيسان ١٩٩٧
١٢٢	قطيش، مفيد	روسيا والتحول لإقتصاد السوق	مجلة شؤون الأوسط – بيروت مركز الدراسات الاستراتيجية والبحوث والتوثيق	بيروت – لبنان	---	عدد ٦٣ ١٩٩٧
١٢٣	هان، لو (مترجمة)	النظام السياسي الصيني. الحزب الحاكم في الصين	صحيفة الشعب اليومية	الصين	نقلاً عن شبكة الإنترنت: www.chinatoday.com.cn	---
١٢٤	فرحات، فايز	الدور المتصاعد للصين في عالم السياسة – قراءات استراتيجية	الموقع الإلكتروني لمركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية	---	نقلاً عن شبكة الإنترنت: http://www.ahram.org.eg/acpss/ahram/2001/1/1/read52.htm	٢٠٠١
١٢٥	كليف، روغر	فلنكن على بصيرة بطموحات الصين العسكرية	مركز الجزيرة للدراسات	---	نقلاً عن شبكة الإنترنت: www.siironline.org	---
١٢٦	لونجشو، شو (ترجمة هدى راغب عوض)	الصين واستراتيجية جديدة	مجلة السياسة الدولية – مؤسسة الاهرام	القاهرة – مصر	---	عدد ١١٨ اوكتوبر ١٩٩٤
١٢٧	محمد، احمد طه	الصراعات الاقليمية في آسيا	اوراق آسيوية، مركز الدراسات الآسيوية، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية – جامعة القاهرة	القاهرة – مصر	---	عدد ٦ فبراير ١٩٩٦
١٢٨	محمد، جعفر كرار	الصين بعد رحيل دينج هيساو	مجلة السياسة الدولية –	القاهرة – مصر	---	عدد ١٢٨

ت	إسم المؤلف	عنوان المصدر	الناشر	المطبعي	الإلكتروني على شبكة الإنترنت	تاريخ النشر
		بنج	مؤسسة الاهرام			نيسان ١٩٩٧
١٢٩	مراد، شادي	مقدّمات الموقف الصيني من الصراع العربي – الصيني	مجلة الوحدة – الرباط	الرباط – المغرب	---	عدد ٦٩
١٣٠	مظلوم، محمد جمال	لماذا تصر إسرائيل على بيع أسلحة للصين	جريدة الاهرام – القاهرة	---	---	عدد ٢٠٠١/٠١/٠١

المجموعة الأولى – العربية

رابعاً: مقالات.

ت	إسم المؤلف	عنوان المصدر	الناشر	مكان النشر		تاريخ النشر
				المطبعي	الإلكتروني على شبكة الإنترنت	
١٣١	مظلوم، محمد جمال	التعاون الروسي الصيني في إطار منظمة شنغهاي	مجلة السياسة الدولية – مؤسسة الاهرام	القاهرة – مصر	---	عدد ١٦٤ ابريل ٢٠٠٦
١٣٢	المصري، شيفق	الأمن النفطي: الهاجس الأكبر في المنطقة	مجلة الاقتصاد والاعمال	بيروت – لبنان	---	عدد ايار ٢٠١٣
١٣٣	ناصف، يوسف	تغير المناخ والمصالح الدولية المتعارضة	مجلة السياسة الدولية – مؤسسة الاهرام	القاهرة – مصر	---	عدد ١٢٨ نيسان ١٩٩٧
١٣٤	هيئة تحرير صحيفة الشعب اليومية	نظرية الرئيس ماو حول تحديد العوالم الثلاثة، مساهمة كبيرة في المار كسية اللينينية	صحيفة الشعب اليومية – دار النشر باللغات الأجنبية	الصين	---	١٩٧٧
١٣٥	واصف، سعد	الصين بعيون امريكية	جريدة الاهرام	القاهرة – مصر	---	عدد ٥٦٧٤ ٢٠٠٦/١١/٠٩
١٣٦	الموقع الإلكتروني لوكالة شينخوا الصينية للإخبار على شبكة الإنترنت	السياسة الخارجية للصين تعكس تركيزها على الاقتصاد	---	---	---	٢٠٠٩
١٣٧	لجنة إدارة شؤون المجتمع العالمي	اخيراً في عالم واحد	المجلس الوطني للثقافة والفنون	الكويت	---	عدد ٢٠١ ٢٠٠٥

المجموعة الأولى – العربية

خامساً: التقارير.

ت	إسم المؤلف	عنوان المصدر	الناشر	مكان النشر	تاريخ النشر

				المطبعي	الإلكتروني على شبكة الإنترنت	
١٣٨	مجموعة خبراء استراتيجيين	العلاقات الإسرائيلية الصينية – الفرص والتحديات	مركز دراسات الشرق الاوسط – شؤون إسرائيلية في أسبوع	---	نقلاً عن شبكة الإنترنت	ملحق عدد ٢٤٦ ٢٠١١/٠٢/٢١
١٣٩	مجموعة خبراء استراتيجيين	توثيق العلاقة بين الصين وأمريكا اللاتينية تعد ضرورية وتتفق مع المصالح الجوهرية	موقع وكالة أنباء الصين الإلكتروني	---	نقلاً عن شبكة الإنترنت: http://www.edigear.com/detail/index.php?id=321956	٢٠١٠/٠٩/٠١
١٤٠	مجموعة خبراء استراتيجيين	الابعاد الجوهرية لزيارة ساركوزي رفيعة المستوى الى الصين	منشور في موقع "المركز العربي للمعلومات" الإلكتروني تحت إصدار رقم: 2010\PRS\2388	---	نقلاً عن شبكة الإنترنت: http://www.arabsino.com/articles/10-06-01/3623.htm	٢٠١٠/٠٥/٠١
١٤١	مجموعة خبراء استراتيجيين	العلاقات البرازيلية – الصينية ذات تأثير عالمي	---	---	نقلاً عن شبكة الإنترنت: http://arabic.news.cn/speak/2010-04/13/c_13249646.htm	٢٠١٠/٠٤/١٣
١٤٢	مجموعة خبراء استراتيجيين	التنين في الفناء الخلفي الجغرافيا السياسية لأمريكا اللاتينية	موقع "السعودية تحت المجهر" الإلكتروني	---	نقلاً عن شبكة الإنترنت: http://www.saudiinfocus.com/ar/forum/showthread.php?t=89369	٢٠٠٩/٠٨/١٨
١٤٣	مجموعة خبراء استراتيجيين	الصين تعزز الشراكة مع أمريكا اللاتينية	موقع وكالة شينخوا الصينية للإخبار الإلكتروني	---	نقلاً عن شبكة الإنترنت	٢٠٠٩/٠٨/٠٣
١٤٤	مجموعة خبراء استراتيجيين	الإسراع بخطوات التجارة الصينية الإفريقية بالمنفعات المتبادلة والأرباح للجميع	---	---	نقلاً عن شبكة الإنترنت: http://arabic.peopledaily.com.cn/31660/4995851.html	٢٠٠٩
١٤٥	مجموعة خبراء استراتيجيين	الصين وامريكا اللاتينية تتعاونان في خلق نموذج لتعاون الجنوب–الجنوب	موقع إذاعة الصين الدولية الإلكتروني	---	نقلاً عن شبكة الإنترنت: http://arabic.cri.cn/361/2008/11/24/82s107328.htm	٢٠٠٨/١١/٢٤

المجموعة الأولى – العربية

خامساً: التقارير.

ت	إسم المؤلف	عنوان المصدر	الناشر	مكان النشر		تاريخ النشر
				المطبعي	الإلكتروني على شبكة الإنترنت	
١٤٦	مجموعة خبراء استراتيجيين	الصين والهند والولايات المتحدة الأميركية – التنافس على موارد الطاقة	مركز الدراسات والبحوث الإستراتيجية – سلسلة دراسات عالمية	الامارات	---	٢٠٠٨
١٤٧	مجموعة خبراء استراتيجيين	الصين والهند والولايات المتحدة الاميركية	مركز الدراسات والبحوث الإستراتيجية – سلسلة دراسات عالمية	الامارات	---	٢٠٠٨
١٤٨	مجموعة خبراء استراتيجيين	الحوار بين الاتحاد الأوروبي والصين يعمق التعاون الاقتصادي من أجل انتعاش مبكر	---	---	نقلاً عن شبكة الإنترنت	٢٠٠٧/٠٥/٠٧
١٤٩	مجموعة خبراء استراتيجيين	الصين على عتبة الإنفتاح الجديد	صحيفة الأهرام المصرية	القاهرة – مصر	---	٢٠٠٧/٠٥/١٩
١٥٠	مجموعة خبراء استراتيجيين (مترجمة)	الصين على أبواب النهوض الأكبر	نشرة المعهد الدولي للدراسات الاستراتيجية	لندن– بريطانيا	---	٢٠٠٧
١٥١	مجموعة خبراء استراتيجيين	المشاكل التجارية الصينية الأوروبية	---	---	نقلاً عن شبكة الإنترنت: http://arabic.cri.cn/189/2006/06/09/84@57129.htm	٢٠٠٦
١٥٢	مجموعة خبراء استراتيجيين	منتدى الصين إفريقيا: فضاء لتعزيز العلاقات	---	---	http://arabic.cri.cn/189/2006/11/05/83@65700.htm	٢٠٠٦
١٥٣	ملف الأهرام الاستراتيجي	التفاهم الأمريكي الصيني الجديد	مؤسسة الاهرام	القاهرة – مصر	العدد ٣٩	عدد ٢٠١ ديسمبر ١٩٩٧
١٥٤	مجموعة خبراء استراتيجيين	الصين اقترحت في حضور عرفات خطة للسلام تضمن أمن إسرائيل	جريدة النهار اللبنانية	---	---	عدد ١٩٨٩/١٠/٠٦
١٥٥	مجموعة خبراء استراتيجيين	الصين تبلغ اللجنة الوزارية العربية تأييدها للمؤتمر الدولي والانتفاضة	جريدة السفير اللبنانية	---	---	١٩٨٨/٠٣/٢١
١٥٦	مجموعة خبراء استراتيجيين	الصين حليف استراتيجي جديد لإسرائيل في ظلّ التغيّرات المقبلة على الساحة الدولية	جريدة الديار اللبنانية	---	نقلاً عن شبكة الإنترنت: http://4flying.com/archive/index.php/t-65713.html	---

المجموعة الأولى – العربية

سادساً: الوثائق.

ت	إسم المؤلف	عنوان المصدر	الناشر	مكان النشر		تاريخ النشر
				المطبعي	الإلكتروني على شبكة الإنترنت	
١٥٧	تشانغ، لي	علاقات الصين بالجوار الاقليمي	منشورات جامعة بكين – دراسات دولية	الصين	---	٢٠٠٥
١٥٨	جواد الحمد، جواد	اتجاهات ومحددات تطوير العلاقات الصينية–العربية	اصدارات منتدى التعاون العربي–الصيني	الصين	---	١٢ – ١٣ يناير ٢٠٠٥
١٥٩	مجموعة خبراء استراتيجيين	الموسوعة العربية العالمية	مؤسسة أعمال الموسوعة للنشر والتوزيع		---	ط ٢ ١٩٩٩
١٦٠	مجموعة خبراء استراتيجيين	الشرق الأوسط الكبير	مجلة شؤون الأوسط – بيروت مركز الدراسات الاستراتيجية والبحوث والتوثيق	بيروت – لبنان	---	---
١٦١	يانغ، بان زونغ	مكانة الصين الدولية بعد الحرب الباردة واستراتيجيتها الخارجية	جامعة شينخوا	الصين	---	٢٠٠٢/٤/١٦

المجموعة الأولى – العربية

سابعاً: المواقع الإلكترونية.

ت	إسم الموقع	صلة الموقع الإلكتروني	لغة النشر
١٦٢	موقع الصين اليوم	www.chinatoday.com.cn	عربية
١٦٣	موقع الاهرام للدراسات الاستراتيجية	http://digital.ahram.org.eg	عربية
١٦٤	موقع الجزيرة للدراسات الاستراتيجية	http://aljazeera.net/Studies/	عربية
١٦٥	موقع المدى	www.almadapaper.com	عربية

المجموعة الثانية – غير العربية

أولاً الكتب.

ت	إسم المؤلف	عنوان المصدر	الناشر	مكان النشر		تاريخ النشر
				المطبعي	الإلكتروني على شبكة الإنترنت	
١٦٦	Anderssen, Arthur	International investment toward the year 2002	United Nations publications	New York – USA	---	1998
١٦٧	Andrews, John	concepts of international politics	prentice hall	London	---	2009
١٦٨	Andrews, John	The Asian Challenge"Looking Beyond 2000"	Longman Group	HongKong	---	1991
١٦٩	A.Doak Barnet	The Making of Foreign Policy in China: Structure and Process	I.B. Tauris	London-UK	---	2005
١٧٠	Bartke, Wolfing	CHINAS ECONOMIC AID	---	New York – USA	---	1975
١٧١	Berchard, W.E	A History of China	---	London	---	1960
١٧٢	DELMAS, Philipe	le bel avenir de la guerre	Gallimard	Paris-France	---	2006
١٧٣	J.Brahm, Laurence	China As No.1, The New Superpower Takes Center Stage	Butterworth-Heinemann	Asia, Singapore	---	2003
١٧٤	Frankel, Josef,	Inside China Mainland	---	---	---	2006
١٧٥	FRANK, ROBERT	la hantise du declin	belin	Paris-France	---	1994
١٧٦	Jesuits, E.	China News Analysis	A Newsletter	USA	---	1994
١٧٧	Hlal , William	The New Capitation	John Wiley & Sons	Washington DC-USA	---	1986
١٧٨	Hamrin, Carol Lee	China and the Challenge of the Future	Boulder, Co: Westview Press	USA	---	1990
١٧٩	Kenneth, Latowrette	The Chinese: Their History and Culture	Latowrette	New York – USA	---	1995
١٨٠	Kenneth, Latowrette	Lieberthal Governing China	Norton & Company	New York – USA	---	1995
١٨١	Merae, Hanish	The world in 2020 power. Culture. Prosperity	Harvard Business School	New York – USA	---	1994
١٨٢	Morgan, J.	China Statistical Yearbook	Mofert	PRC	---	1996

المجموعة الثانية – غير العربية

أولاً الكتب.

ت	إسم المؤلف	عنوان المصدر	الناشر	مكان النشر		تاريخ النشر
				المطبعي	الإلكتروني على شبكة الإنترنت	
١٨٣	P.Huntington, Samuel (Traduction)	le boulversement du monde	---	Paris-France	---	2005
١٨٤	P.Huntington, Samuel	The USA decline or renwal	---	New York – USA	---	2009
١٨٥	P.Huntington, Samuel	The Clash of Civilizations and the Remaking of World Order	Simon & Schuster	New York – USA	---	1996
١٨٦	O. Ballou, Robert	international relations : General theory	---	London	---	2007
١٨٧	Richard Bernestein & Ross H.Minro	La chine et la mondialisation	---	Paris-France	---	2011
١٨٩	Richard Bernestein & Ross H.Minro	LA CHINE les defits exterieuurs	---	Paris-France	---	2010
١٩٠	Roberts, L.M.	The Pelican History of the World	Hammond's Worth	USA	---	1980
١٩١	Shambaurgh, David	Greater China: The Next Superpower	Clarendon	Oxford: London	---	1995
١٩٢	Shan, Wang	Viewing Through a Third Eye	Beacon Press	Boston MA – USA	---	1994
١٩٣	Wattenberg, B.J	The Birth Dearth	Random House ودار البشير	New York – USA	---	1987
١٩٤	مجموعة خبراء في الشأن الصيني (مترجم عن الانكليزية)	What the World needs to know about the Emerging Superpower ماذا يحتاج العالم ليعرف عن القوة العظمى المرتقبة	PublicAffirs	New York – USA	الموقع الإلكتروني لمركز واشنطن الإستراتيجي على شبكة الإنترنت	2006

المجموعة الثانية – غير العربية

ثانياً: الدوريات.						
ت	**إسم المؤلف**	**عنوان المصدر**	**الناشر**	**مكان النشر**		**تاريخ النشر**
				المطبعي	**الإلكتروني على شبكة الإنترنت**	
١٩٥	---	Inside China Mainland	---	---	---	المجلد ١٩ آب١٩٩٧
١٩٦	---	Foreign Policy	---	---	---	عدة اعداد
١٩٧	---	Harold Tribune	---	---	---	March 5, 1997
١٩٨	---	Peking Review	---	---	---	عدة اعداد
١٩٩	---	The Economist	---	---	---	July 26,1997

المجموعة الثانية – غير العربية

ثالثاً: الدراسات.						
ت	**إسم المؤلف**	**عنوان المصدر**	**الناشر**	**مكان النشر**		**تاريخ النشر**
				المطبعي	**الإلكتروني على شبكة الإنترنت**	
٢٠٠	A.Hoston, Gemaine	The State, Identity and the National Question in China and Japan	Princeton University Press	USA	---	1994
٢٠١	C.Y.Hsu, Immanuel	China Without Mao "The Search for a New Order"	Oxford University Press	U.K.	---	1990
٢٠٢	– Chuan Leng & Hunghdah	Criminal Justice in Post Mao China: Analysis and Documents	State University of New York Press	USA	---	1985
٢٠٣	Gungwn, W.	The Chinese Way: China's position in international Relation Oslo	Scanidination University Press	Norway	---	1996
٢٠٤	Solomon, R.H. (ed)	The China Factor: Sino– American Relations and the Global scene	Englewood Cliff.	---	---	1981

المجموعة الثانية – غير العربية

ثالثاً: الدراسات.

ت	إسم المؤلف	عنوان المصدر	الناشر	مكان النشر		تاريخ النشر
				المطبعي	الإلكتروني على شبكة الإنترنت	
٢٠٥	Shirk, Susan	The Political logic of Economic Reform in China	University of California Press	USA	---	1993
٢٠٦	W.Pye, Lucian	The Mondarin and the cadre: China s political cultures	University of Michigan press	USA	---	1988
٢٠٧	---	World Population Datasheet	Population Reference Bureau	Washington DC-USA	---	1997

المجموعة الثانية – غير العربية

رابعاً: مقالات.

ت	إسم المؤلف	عنوان المصدر	الناشر	مكان النشر		تاريخ النشر
				المطبعي	الإلكتروني على شبكة الإنترنت	
٢٠٨	Baldwin, Frank	Mahatir Mohamad, Shintaro, Ishihara, The Voice of Asia	Kodansha International–	Tokyo – Jaban	---	1995
٢٠٩	Bloomfield, C Lincoln P	China, The United States and the United Nations	International Organization	---	---	Octobre 1966
٢١٠	Byron, Weng	s . Communist China Changing Attitudes Toward the United Nations	International Organization	---	---	Octobre 1966
٢١١	Calder, Kent	Asia's Empty Tank	---	---	---	April 2007
٢١٢	Cordonnier, Isabelle	L'inde et la chine: la révalité de deux titans	Défense Nationale Fraçaise	France	---	1997
٢١٣	Esmond., D.Smith.	Chinas's Aspirations in the Spartly	Contemporary southeast Asia	---	---	Vol. 10, Part. 03 Decembre 1996
٢١٤	Gergen, David	America Missed Opportunities	مجلة Foreign Affairs	---	---	Vol. 70, Part. 01 Spring 1991
٢١٥	Griffin, Keith	Rural Development in an Arid Region: Xinjiang	Rural Development in an Arid Region	Xinjiang – China	---	1986
٢١٦	Halloran, Richard	The Rising East	Foreign Policy	---	---	Match 10 Spring 1996
٢١٧	Hamrin, Carol Lee	Chinese nationalism and American policy	---	---	---	January 2009
٢١٨	Harding, Harry	THE coming conflict of AMERICA	Foreign Policy	---	---	March–April 2006
٢١٩	Kennedy, Paul	Preparing for the Twenty First Century	Random House	New York – USA	---	1992
٢٢٠	Newby, L.I.	The Pure and True Religion in China	Third World Quarterly	---	---	Vol. 10, Part. 2 April 1988

المجموعة الثانية – غير العربية

رابعاً: مقالات.

تاريخ النشر	مكان النشر		الناشر	عنوان المصدر	إسم المؤلف	ت
	الإلكتروني على شبكة الإنترنت	المطبعي				
Vol. 76, Part. 2 April 1997	---	---	Foreign Affairs	Bejiing as a Conservation Power	Ross , Robert S.	٢٢١
May 2007	---	---		concepts of international politics	Ross , Robert S.	٢٢٢
Vol. 76, Winter 2008-2009	---	---	Foreign Affairs	The u.s: decline or renewl	P.Huntington, Samuel	٢٢٣
Octobre 1993	---	---	America Foreign Policy Newsletter	Cited in Donald Zagoria	P.Huntington, Samuel	٢٢٤
1997	---	---	Aussenpolitik, German Foreign Affairs	Changing Power Structures in the Asia-Pacific Region	Schilling , Waller	٢٢٥
No.104 Summer 2007	---	---	Foreign Policy	The Chinese Military Hunt for Profits	Solomon, Kamel	٢٢٦
19/10/2005	نقلاً عن شبكة الإنترنت www.globalpoliticia n .com/21297-china-mexico	---	---	Improved Relations Raise Questions	Stakelbeck, Frederick	٢٢٧
July 2005	---	---	---	Security Environement of south Asia	Wall, David	٢٢٨
Vol. 72, Part. 2 April 1996	---	---	International Affairs	China as a Trade Partner, Threat or Opportunity for the OECD?	Wall, David	٢٢٩
1989	---	Oxford University Press	in J.M. Eekelaar and Pearl (eds), An Aging World	Population Policies in China	Yi, Z.	٢٣٠
Vol. 05, Part. 47 May 1997	---	---	Free China	The ABC'S of Cross-Strait Policy	Yun-Han, Chu	٢٣١
Match 8 1997	---	---	The Economist,	Ready to Face the World	Ziegler, Dominic	٢٣٢

المجموعة الثانية – غير العربية

خامساً: التقارير.

ت	إسم المؤلف	عنوان المصدر	الناشر	مكان النشر		تاريخ النشر
				المطبعي	الإلكتروني على شبكة الإنترنت	
٢٣٣	مجموعة خبراء استراتيجيين	Sino-Canadian relations	---	---	نقلاً عن شبكة الإنترنت http//English.sina.com/china /1/2005/0907/45126.html	07/09/2005
٢٣٤	مجموعة خبراء استراتيجيين	Defence science and technology	Beijing:National defence presse	---	نقلاً عن شبكة الإنترنت http//chinatoday.com.cn	1993
٢٣٥	مجموعة خبراء استراتيجيين	Security Council, Report to the General Assembly	---	---	---	1949 - 1950
٢٣٦	مجموعة خبراء استراتيجيين	Les principes de la politique étrangère de la chine	---	---	http://french.cri.cn/chinaabc/chapter4/chapter40201.htm	---